

مشكلات الفارة الإفريقية

السياسية والاقتصادية

تأليف

دكتور راشد البراوي

(سابقا)

أستاذ مساعد بكلية التجارة (جامعة القاهرة)
عضو المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي
رئيس وعضو مجلس الإدارة المنتخب للبنك الصناعي

الطبعة الأولى

١٩٦٠

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA

مكتبة الاسكندرية

مكتبة الطبع والنشر

مكتبة الأنجلو المصرية

١٦٥ شارع محمد بك فريد (عماد الدين مافيا)

مشكلات القاهرة الإفريقية السياسية والاقتصادية

تأليف

دكتور راشد البراوي

(سابقا)

أستاذ مساعد بكلية التجارة (جامعة القاهرة)

عضو المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القوى

رئيس وعضو مجلس الإدارة المتدب للبنك الصناعي

إلى المثقفين العرب

نقدم :

الديموقراطية الامريكية في السياسة والاقتصاد

ترجمة

دكتور راشد البراوي

تأليف

هارولد لاسكي

أروع ما كتب عن الديموقراطية في الولايات المتحدة ... تحليل
دقيق ونزيه للنظام السياسي والاقتصادي ، وأسلوب الحكم ، وإزاحة
الستار عن القوى الأساسية في المجتمع الأمريكي والتي تكمن وراء
السياسة الأمريكية ..

إنه الكتاب الذي أحدث أضخم ضجة عند صدوره ، وآخر
ما كتب فيلسوف الاشتراكية في بريطانيا .

محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
	الفصل الأول :
٩	خريطة إفريقية في عام ١٩١٤
	الفصل الثاني :
١٨	السياسة الاستعمارية في فترة ما بين الحربين العالميتين
	الفصل الثالث :
٢٨	عوامل اليقظة القومية
	الفصل الرابع :
٥٩	التطور السياسي والأحزاب في اتحاد جنوب إفريقية
	الفصل الخامس :
٦٧	الفاشية البيضاء
	الفصل السادس :
٩١	مجتمع اتحاد جنوب إفريقية
	الفصل السابع :
٩٨	جثة دولة
	الفصل الثامن :
١٢١	تصدع الاستعمار الفرنسي
	الفصل التاسع :
١٥٨	المستعمرات الإيطالية والبلدان الخاضعة للوصاية الدولية
	الفصل العاشر :
١٨٨	انهيار الاستعمار البلجيكي في الكونغو

الصفحة

الموضوع

الفصل الحادى عشر :

المؤامرة والصراع فى الكنفو ٢٠٩

الفصل الثانى عشر :

الاستقلال فى نطاق الكومنولث ٢٧١

الفصل الثالث عشر :

اتحاد إفريقية الوسطى فى مهب الريح ٣٢٠

الفصل الرابع عشر :

التطور فى كينيا وأوغنده ٣٧٣

الفصل الخامس عشر :

مشكلات عهد الاستقلال ٤٠٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الكتاب

لم يكد ينقضى العقد الأول من القرن الحالى حتى كانت الإمبريالية العالمية قد اكملت عملية اقتسام الأقاليم التى لم تكن مملوكة من قبل . ولكن النظام الاستعماري كان يحمل بين طياته المتناقضات المؤدية إلى فئائه . وكانت الحرب العالمية الأولى بداية التصدع حيث فقدت ألمانيا القيصرية مستعمراتها فيما وراء البحار ، وتمزقت أوصال الإمبراطورية العثمانية ونزعت منها أقاليمها العربية . وبالرغم من انتصار الدول الاستعمارية الأخرى وتسلمها على مازع من الدولتين الألمانية والعثمانية ، وبالرغم من محاولات التوسع من جانب اليابان وإيطاليا ، حدث تصدع آخر نتيجة الحركات التى قامت في المستعمرات وأشباهاها من أجل الخروج من دائرة التبعية . ونشبت الحرب العالمية الثانية فكانت عاملا حاسما في انهيار النظام الإستماري في آسيا . ومن هنا أرادت التشبث بآخر معاقله الرئيسية في القارة الإفريقية . غير أن المد الثوري سرعان ما زحف على هذه القارة ، واضطر ذلك النظام البالى إلى التراجع فالاستسلام تحت ضغط الحركات الوطنية ، الأمر الذى يبدو واضحا حين نوازن بين الحالة في عامى ١٩٥٠ ، ١٩٦٠ . ففي عام ١٩٥٠ كانت الدول الإفريقية المستقلة أربعا فارتفع الرقم خلال عشر سنوات إلى أربع وعشرين دولة وسوف يشهد المستقبل القريب انهيار الإمبريالية التام في هذه القارة .

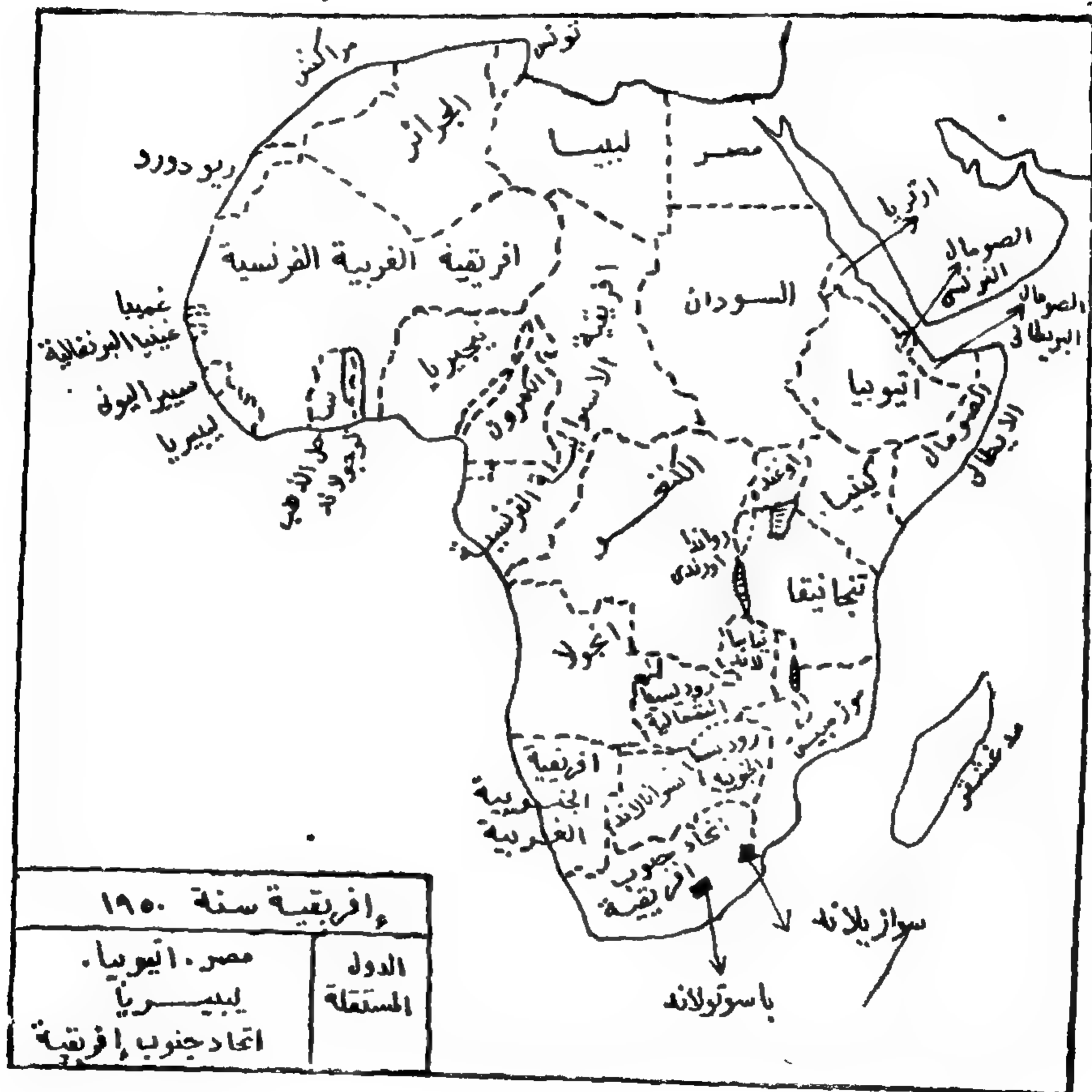
والكتاب الذى نقدمه لا يعدو أن يكون محاولة متواضعة فعلا لبيان القوى واللؤثرات المنوعة الكامنة وراء التطور . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لما كان الاستقلال الذى حصلت عليه البلدان الإفريقية قاصراً بسبب مخلفات العهد الاستعماري وهى كثيرة متشعبة ، حرصنا على توضيح طبيعة المشكلات التى تواجه الدول الناشئة والى تتطلب التغلب عليها جهوداً متصلة متعاونة ومرسومة . وثمت ظاهرة فرضها النظام الإستماري بعد أن أيقن حتمية رحيله وتقصد بها انقسام القارة إلى وحدات تتجاهل الإعتبارات الجغرافية والجنسية والمصالح المشتركة ، فحاولنا أن نعرض لهذا الأمر لأننا نعتقد أن تحول إفريقية إلى شبه جزيرة بقلان مما يتعارض مع المصالح

الأساسية لشعوبها ، وأن الأمر لا بد وأن ينتهى فى ظل الظروف المناسبة إلى عمليات من التوحيد فى المستويات الإقليمية كمقدمة لقيام جامعة من الدول الإفريقية مما يساعد على تطوير الشعوب الإفريقية حتى يتسنى لها أداء دورها اللائق فى دعم السلام والأمن الدوليين ، أداء ينبعث من صالحها وخير البشرية . ونود أن نذكر أننا لم نعرض للبلدان الواقعة فى شمالى القارة أملا فى فرصة قريبة لبحث مستقل يتناولها .

وإننا نرجو أن تكون هذه الصفحات حافزاً على دراسات أوسع وأفضل لهذه المنطقة الحيوية من العالم ، والله نسأل أن يوفق الجميع إلى ما فيه الخير .

القاهرة فى ٥ نوفمبر ١٩٦٠

راىس البراوى



الفصل الأول

خريطة إفريقيا في عام ١٩١٤

بدأ اتصال الدول الأوروبية الحديث بالقارة الإفريقية في أواخر القرن الخامس عشر نتيجة حركة الإنطلاق بحراً صوب الشرق والتي عرفت باسم الكشف الجغرافية الكبرى . كان الهدف الوصول إلى الهند بصفة خاصة ، فسار كولبس عبر المحيط الأطلسي حتى بلغ العالم الجديد . أما البرتغاليون فضربوا جنوباً وتمكنوا من الوصول إلى الطرف الجنوبي الغربي لإفريقية والذي أطلق عليه فيما بعد «رأس الرجاء الصالح» ثم تابعوا السير إلى المحيط الهندي حتى أدركوا شبه القارة الهندية . كان لزاماً على البرتغاليين في حركتهم السير بحذاء الساحل وتطلب الأمر منهم اختيار بعض الأماكن لتكون محطات توقف عندها السفن للتزود خلال الرحلة الطويلة إلى آسيا . وهكذا نجد أن المسألة بالنسبة إليهم لم تكن استعماراً حقيقياً لإفريقية وإن اتزعوا من العرب في شبرقي إفريقية تجارة الذهب في إقليم زمبيزي وظلوا يمارسونها بربح كبير مدى قرنين ، كما أن اهتمامهم بأنجولا كان مصدره الشائعات عن وجود ثروة معدنية لعل حقيقتها في إقليم كاتانجا بالسكنغو^(١) (البليجي سابقاً) . إلا أن تلك الصلات جعلت للبرتغال تكأة تستند إليها خلال القرن التاسع عشر في الحصول على مستعمراتها الحالية .

ولما نمت الرأسمالية التجارية في هولنده وصارت لهذا البلد قوة بحرية ضاربة وجهت جهودها صوب آسيا ، واشتبكت في صراع مع البرتغال التي كانت قد بدأت تدخل في دور الانحلال وخاصة بعد أن سيطر عليها فيليب الثاني . هذا الزحف الهولندي الجديد استلزم إقامة المحطات على الطريق إلى الهند وجنوبي شرق آسيا وهكذا أنشئت عام ١٦٥٢ المحطة التي أصبحت فيما بعد مدينة الرأس . ووفدت أعداد من الهولنديين والألمان واشتغل بعضهم كفلاحين ، كما وفد حوالى مائتين من الهنوجونوت القرطيين فيما بين عامي ١٦٨٨، ١٧٠٠ . ووجد المستوطنون الأوربيون

قبائل تشتغل بالرعى من الهوتنتوت والبوشمن، وبعد صراع استسلم الأولون وقبلوا العمل في الأراضي التي انتزعها الأوريون . وفي الوقت نفسه جرى بعدد من الرقيق من إفريقية الشرقية والغربية وجزيرة مدغشقر والملايو وجزيرة جاوه . وبالرغم من هذا كله لم يزد عدد سكان المحطة في عام ١٧٠٨ عن ١٧٠٠ من الأوريين ومثل هذا العدد من الرقيق ، وكانت شركة الهند الشرقية الهولندية تمارض تغفل المستوطنين البيض في داخل القارة لأن ذلك لم يكن هدفها الرئيسي .

إلا أنه ترتب على كشف العالم الأمريكي والعمل على استغلال المناجم ثم المزارع في البرازيل وجزر الهند الغربية والناطق الجنوبية من الولايات المتحدة الحالية أن أحس المستعمرون بنقص شديد في الأيدي العاملة نظرا لقلة عددهم ، وتضاءل عدد أهل المستعمرات الأصليين وروحهم العدائية ، وتأخر الأساليب التكنولوجية في الزراعة والتعدين . وازاء هذه الحاجة الملحة كان الاتجاه نحو الساحل الغربي لإفريقية . فأقيمت المحطات لشحن الأعداد الضخمة من الإفريقيين: وكان الأوريون لا يتوغلون بأنفسهم في الداخل ولسكنهم اعتمدوا في الحصول على الرقيق على الإفريقيين أنفسهم الذين انتهز بعضهم الفرصة لإشباع نزعة العدوان على القبائل الأضعف شأنا أو رأوا في ذلك العمل تجارة مجزية ، كما كان يبع أسرى الحروب القبلية أكثر نفعا من الناحية المادية من قتلهم . واستخدمت أشد الأساليب وحشية في توفير هذه السلعة البشرية ، واشتركت في مزاولة التجارة البشعة جميع الدول وأقيمت المحطات اللازمة في ساحل الذهب وساحل العاج وغينيا ونيجريا ، ولكن ما لبثت انجلترا أن احتكرت هذا الميدان المجزى بمقتضى معاهدة أوترخت عام ١٧١٣ بعد أن تم لها الانتصار على هولده .

وهكذا أسهمت القارة الإفريقية في التقدم الاقتصادي للمستعمرات الأوربية بالعالم الجديد ، وفي تضخيم أرباح الشركات والمؤسسات التجارية وبالتالي في دعم الرأسمالية الأوربية والأمريكية . وهكذا كانت للرقيق الإفريقي وظيفة اقتصادية^(١) . ومرة أخرى نقول إن أهمية إفريقية بالنسبة إلى الدول الأوربية ومستعمراتها في الأمريكتين انحصرت في كون القارة مصدرا لقوة العمل الرخيصة . أما استثمارها

(١) هذا يذكرنا بنشأة الرق في فجر التاريخ البشري حين أخذت القبائل تقلم عن تقاليدھا في قتل أسرى الحرب من الأعداء وتستخدمهم في أداء الخدمات الاقتصادية وبخاصة من حيث رعاية القطعان :

ومحاولة استغلال ثرواتها ومواردها الطبيعية فلم يكونا من الغايات الأساسية التي استهدفها الأوربيون . وحتى انجلترا حين اشتبكت في حروبها الطويلة مع فرنسا في عهد الثورة ونابليون لم تفعل أكثر من الاستيلاء على محطة رأس الرجاء بمصدتأمين مواصلاتها إلى الهند . يذهب البعض إلى أن عدم اهتمام بريطانيا بإفريقية يفسره إلى حد ما عدم ثقتها بقيمة المستعمرات وبخاصة بعد أن فقدت مستعمراتها الأمريكية (الولايات المتحدة فيما بعد) . إلا أن الحقيقة أنها كانت منصرفة إلى دعم مركزها في شبه القارة الهندية بعد أن تم لها طرد فرنسا .

كما تقدم نستخلص أنه خلال القرون الممتدة من عصر الكشف الجغرافية الحديثة إلى أوائل القرن التاسع عشر بل وبعد ذلك بزمان ، لم تكن إفريقية موضع التوسع الأوربي الهادف لأن الدول الأوربية التجارية والبحرية كانت معنية قبل كل شيء بالعالم الجديد وآسيا ، ولم تعد إفريقية أن تكون عاملا مساعدا من حيث صلاحية سواحلها لإقامة المحطات للسفن ثم أصبحت بعد ذلك موردا للأيدي العاملة .

الأمبريالية الحديثة

ولكن القرن التاسع عشر يمثل مرحلة حاسمة لا في تاريخ أوربا فحسب بل وفي تاريخ العالم عامة وإفريقية بصفة خاصة . إن الثورة الصناعية التي بدأت في إنجلترا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بلغت ذروتها خلال النصف الأول من القرن التالي ، كما انتقلت بدرجات متفاوتة وفي فترات متباعدة إلى الدول الأوربية الأخرى وبخاصة فرنسا وبلجيكا وألمانيا وإيطاليا . وأسفر ذلك عن تقوية الاتجاه القومي في أوربا الأمر الذي تجلّى بصورة لها أهميتها بالنسبة إلى المستقبل في توحيد كل من ألمانيا وإيطاليا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وأهم من هذا زاد نمو الرأسمالية وتركزها ، وتحولت من صناعة إلى مالية *finance capitalism* وصارت لها صفة احتكارية وتوسعية وبعبارة أخرى تحولت إلى امبريالية *imperialism* أي إلى « رأسمالية احتكارية استعمارية » . (١)

هذا التطور الحديث تطلب موارد للمواد الأولية من زراعية ومعدنية ، وأسواقا للمنتجات الصناعية الاستهلاكية ، ومجالا لاستغلال رؤوس الأموال ؛ وأصبحت

(١) راجع في هذا كتاب « الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية » ترجمة راشد

للمستعمرات المكان المثالي لتحقيق هذه الأهداف بسبب ما تشتمل عليه من إمكانيات ورخص قوة العمل ، ولأن أية محاولة لتحسين مستوى أهلها المادى تستتبع زيادة في استهلاك جانب من الإنتاج الصناعى . ولعل القصة التالية تلقى ضوءا كافيا على الأمر الأخير . فقد أقيم بمدينة منشستر جفل لتكريم المستكشف المعروف ستانلى ، فراح يتحدث عن شعوب إفريقيا وأهمية تحضيرها وواجب اجتذابها إلى حظيرة الكنيسة المسيحية وذلك دون أن يثير اهتمام الحاضرين وهم من المشتغلين بصناعة الغزل والنسيج في بريطانيا . فلما أوضح أن تمويده الإفريقيين ارتداء للباس المصنوعة من القطن يؤدي إلى ازدهار الصناعة القطنية في لانكشير وزيادة الأرباح التى تجنيها قبول بعاصفة من التصفيق .

لقد أثار الكتاب الغريون الحديث عن عبء الرجل الأبيض ومسئوليته عن إدخال النور إلى إفريقية ذات الظلام الحالك ، ولكن الدافع الحقيقى كان الاستغلال المادى للموارد الطبيعية والطاقات البشرية من أجل تنمية المصالح الأوربية . وكانت معظم الدول الامبريالية بالغة الصراحة بهذا الصدد ، ففي ١٩٠٦ أصدر الحاكم البلجيكي للكنغو منشورا قال فيه « إن تحطيم سمعة الزعيم الوطنى وسلطانه يؤدي إلى أن تقف الدولة وجها لوجه أمام شعب تخلص من جميع الصلات الاجتماعية وبدون أية علاقة تربطه بالأرض » ؛ ومعنى هذا خلق بروليتاريا سوداء ضخمة لا تملك سوى قوة العمل تبيعها إلى الاحتكارات الأجنبية . وقسمت البرتغال إفريقيا الجنوبية الغربية التابعة لها بين أربع من شركات الامتياز تملك الأرض ومن عليها . وعقد الألمان في عام ١٩٠٢ مؤتمرا لبحث شئون المستعمرات ، حدد سياستهم في العبارة التالية « ويرى المؤتمر أنه من أجل المصالح الاقتصادية للوطن (أى ألمانيا) من الضروري أن نجعله مستقلا عن الأجنبي من حيث استيراد الخامات ، وأن نخلق أسواقا آمنة بقدر استطاع للبضائع المصنوعة الألمانية . إن مستعمرات ألمانيا يجب أن تلعب في المستقبل هذا الدور المزدوج حتى ولو أرغم الوطنيون على الاشتغال في الأعمال العامة والمشروعات الزراعية » . (١)

أصبحت المستعمرات عنصرا ضروريا لازدهار النظام الرأسمالى ومن هنا اندفع وراءها ولم يكن أمامه سوى مجالان وهما عدد من جزر المحيط الهادى وقارة

إفريقية ، وبغير هذا لا يسهل تفسير اقتسام إفريقية في القرن التاسع عشر . وإن
النظرة العابرة التي تلقى على تواريخ إنشاء للمستعمرات وأشباهها تكفى لتأكيد صحة
هذا الرأي ، لأن معظمها تم بعد منتصف القرن التاسع عشر واشتدت الحركة بعد
تمام الوجدتين الألمانية والإيطالية . ذلك أنه أصبحت للقارة وظيفة اقتصادية رئيسية
بالنسبة إلى النظام الإمبريالي بعد أن كان دورها ثانويا من قبل كما أوضحنا .

هذا السباق من أجل اقتسام إفريقية اشتركت فيه إنجلترا وفرنسا وإيطاليا
وألمانيا والبرتغال ، واقتطعت كل منها مناطق واسعة ، ولكن إنجلترا خرجت من
العملية بنصيب الأسد (١) بسبب تفوقها الصناعي والتجاري ، وحدة تركيز رؤوس
الأموال فيها ، وقوتها البحرية . إلا أنه ينبغي أن نلاحظ أنه بالرغم من التفوق
التكنولوجي والعسكري والاقتصادي للمستعمرين البيض فإن عملية التوسع لم تتم
بدون مقاومة من جانب الإفريقيين ، كما تدل على ذلك مقاومة الجيش والشعب في
مصر بزعامه أحمد عرابي ، والعنف الذي قوبل به الفرنسيون في الجزائر ، والحملات
الكثيرة التي وجهت ضد قبائل أشانتي وزولو وميتايلي ؛ وذلك بالرغم من أن تلك
المقاومة لم يقدر لها النجاح في ذلك الحين نظرا لعدم التكافؤ بين الطرفين .

وإذ لسنا نعتزم الدخول في تفاصيل العملية الاستعمارية ، فإننا نقول إنه بالرغم من
المقاومة التي لقيتها في منطقة أو أخرى وإنه باستثناء الحبشة (٢) (أثيوبيا الآن)
التي حافظت على استقلالها وسيادتها وجمهورية ليبيريا التي أنشئت لاعتبارات خاصة (٣)
فإن العملية تمت في أوائل القرن الحالي .

وفيما يلي صورة موجزة لخريطة القارة في عشية الحرب العالمية الأولى .

(١) بلغت مساحة نصيب إنجلترا من المستعمرات والحميات حوالي ١٤٠٧ر٤٣٧
من الأميال المربعة ، وهذا بخلاف اتحاد جنوب إفريقية ومصر والسودان ، ومساحة هذه
الأقاليم الثلاثة ٤٩٤ر٤٧٢ ميل . ٥٠٠ر٩٦٧ ، ١٩٨ر٣٨٦ ميلا مربعا على التوالي .
(٢) اعترفت إيطاليا باستقلالها (معاهدة أديس أبابا في ٢٦ أكتوبر ١٨٦٩) . وفي عام
١٩٠٦ تعهدت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا باحترام سيادتها وعدم التدخل في شئونها .
(٣) أنشئت بفضل جهود عدة هيئات في الولايات المتحدة الأمريكية لتكون مقراً
للأرقاء المحررين . ففي سنة ١٨٢٢ أقيمت محطة على الساحل الغربي في مكان مونروفيا الحالية .
وفي ٢٢ يوليو ١٨٤٧ تكونت جمهورية ليبيريا الحرة المستقلة .

الممتلكات الفرنسية :

وتكون من :

- ١ - في شمالي إفريقيا : الجزائر (بدأت غزوها عام ١٨٣٠) وتونس التي غزتها في ربيع عام ١٨٨١ وفرضت عليها الحماية بمقتضى معاهدة (١٢ مايو) تأيدت باتفاق آخر (٨ يونيو ١٨٨٣) ، ومراكش .
- ٢ - افريقية الغربية الفرنسية وتضم السنغال وغينيا وساحل العاج وداهومى والسودان الفرنسى وموريتانيا والنيجر وفولتا العليا (الحالية) .
- ٣ - افريقية الاستوائية والتي أصبحت تكون من جابون والكنغو الأوسط وأبانجى شارى وتشاد .
- ٤ - جزيرة مدغشقر .
- ٥ - الصومال الفرنسى .

الممتلكات البرتغالية :

وتشمل جزر الرأس الأخضر ، وغينيا (البرتغالية) ، وجزر الأميروسان توميه وأنجولا وموزمبيق . ومساحتها جميعا ٩٥٩ر٧٩٤ملا مربعا .

الممتلكات الألمانية :

واقطعت ألمانيا لنفسها المناطق الآتية :

- (١) إفريقيا الغربية الألمانية وتقع بين إفريقيا الغربية البرتغالية وروديسيا الشمالية واتحاد جنوب إفريقيا .
- (ب) الكمرون .
- (ح) توجولاند .
- (د) إفريقيا الشرقية الألمانية .

ممتلكات بلجيكا :

وكان نصيب بلجيكا الكنفو (٧٥٧ر٩٠٤ ميلا مربعا) ، واعترف مؤتمر برلين (١٨٨٤) بالملك ليوبولد رئيساً لدولة الكنفو ، ثم ضمت إلى بلجيكا نفسها في ٢٨ نوفمبر ١٩٠٧ .

الممتلكات الإيطالية

وشملت ليبيا وإرتريا والصومال الإيطالي ، ومساحتها ١١٢ر٨٨٩ من الأميال المربعة . وإذا كانت تلك المساحة كبيرة فإن عدد السكان لم يتجاوزوا المليونين في ذلك الحين ، كما كانت الموارد المعروفة والمستغلة ضئيلة .

الممتلكات البريطانية

وتكونت من :

١ - إفريقيا الشرقية البريطانية وتضم إلى جانب جزيرتي زنجبار وبمبا Pemba كينيا وأوغندا .

٢ - إفريقيا الجنوبية البريطانية وتشمل روديسيا الجنوبية والشمالية ونياسالاند ومحميات باسوتولاند وبشوانالاند وسوازيلاند .

٣ - إفريقيا الغربية البريطانية وتشمل على نيجيريا وغمبيا وساحل الذهب وسيراليوني .

وكان اتحاد جنوب إفريقيا جزءا من الإمبراطورية البريطانية ولكنه حصل على وضع الممتلكات المستقلة سنة ١٩١٠ . وكذلك احتلت بريطانيا مصر عام ١٨٨٢ واشتركت في إدارة السودان بمقتضى اتفاقية فرضتها عام ١٨٩٩ . وبالرغم من أن مصر كانت من الناحية الدولية تابعة للدولة العثمانية ولها استقلال داخلي كما كانت تشارك في إدارة السودان إلا أن السلطة الفعلية في البلدين كانت في يد الدولة المحتلة .

الخريطة عقب الحرب العالمية الأولى :

قلنا إنه لم يكد يبدأ القرن الحالى حتى تم للإمبريالية اقتسام الأقاليم التى لم تكن قد خضعت بعد للدول الرأسمالية ، ولكن عملية الاقتسام لم تنسم بالتسكافؤ بسبب التفاوت النسبى فى قوة الأخيرة ، وكانت ألمانيا وإيطاليا بصفة خاصة غير راضيتين عن نصيبها . وإذ زادت قوة ألمانيا الصناعية والعسكرية والبحرية صار واضحا أنه لابد من صراع جديد من أجل إعادة التقسيم طبقا للتطور الذى طرأ على القوة النسبية للجهات الإمبريالية . كان الصراع الحبل الوحيد للتناقض ومن هنا نشبت الحرب العالمية الأولى .

وكان عجز الإمبراطورية الألمانية عن السيطرة على البحار بسبب تفوق بحرية الحلفاء سببا فى عدم استطاعتها الدفاع عن ممتلكاتها ، وتعاون الآخرون على إخراجها من ممتلكاتها الإفريقية . ومما يدل على قوة الدافع الاستعمارى وراء ذلك الصراع الدموى الاتفاقات السرية بشأن توزيع المستعمرات الألمانية وتجزئة الإمبراطورية العثمانية . فبمقتضى معاهدة لندن السرية (٢٦ أبريل ١٩١٥) قدمت بريطانيا وفرنسا وعدا إلى إيطاليا بشأن حصولها على أجزاء من أفريقية ، كما اتفقت الدولتان سنة ١٩١٦ بشأن اقتسام الممتلكات الألمانية . وكذلك طالب اتحاد جنوب إفريقية وبلجيكا بنصيب فى الإسلا ب .

إلا أن الضم المباشر كان يتعارض مع الأغراض التى أعلن الحلفاء أنهم يستهدفونها ومع السياسة التى أعلنها الرئيس ولسون وبخاصة فى البند الخامس من البنود الأربع عشرة التى طلع بها على العالم لتكون أساسا للتسوية . أضف إلى ذلك أن الشعوب العربية التى اشتركت فى إحراز النصر ما كانت لتقبل مثل هذا الإجراء بعد أن قدمت لها التأكيدات بشأن الحصول على حريتها واستقلالها . وإزاء التناقض بين الأغراض المعلنة والأهداف السرية تم الاتفاق على أسلوب جديد عرف باسم «نظام الانتداب» وتمشيا مع هذا النظام قسمت الممتلكات والأقاليم التى تقرر تطبيقه عليها إلى فئات ثلاث (أ ، ب ، ج) . ويلاحظ على تلك الفئات :

(أولا) فيما يتعلق بالأقاليم التى تندرج تحت الفئة (ب) تصبح الدولة المنتدبة مسؤولة عن الإدارة وتعهد بتنمية رفاهية الأهالى ، وهذا لا يخرج فى جوهره عن

مقررات قانون برلين Berlin Act لعام ١٨٨٥ بشأن العمل على تمدين أهل المستعمرات الأوربية في إفريقيا . ويؤخذ على نظام هذه الفئة أنه لم ينص على أن الهدف زوال الانتداب والسير بالأقاليم المشار إليها صوب الحكم الذاتي أو الاستقلال .

(ثانيا) وكان الأمل في بلوغ مرحلة « الحكم » أبعد ما يكون في حالة الأقاليم الداخلة في نطاق الفئة (ج) إذ نص عهد عصبة الأمم على إدارتها على أفضل وجه في ظل قوانين الدولة المنتدبة بوصفها جزءا لا يتجزأ من أراضيها ، وذلك مع مراعاة الضمانات الكافية للمحافظة على مصالح السكان الوطنيين ^(١) .

وتطبيقا لنظام الانتداب أدرجت توجولاند والكرون وتنجانيقا ورواندا أورندي Ruanda-Urundi في الفئة (ب) ، وإقليم إفريقية الجنوبية الغربية في الفئة (ج) . وتم تعيين الدول الفاعلة بالإدارة على النحو الآتي .

(أ) قسمت توجولاند إلى قسمين أحدهما تحت الانتداب الفرنسى والآخر انتدبت له بريطانيا التى ألحقت إداريا بمستعمرة ساحل الذهب .

(ب) وتم الشئ نفسه بالنسبة إلى الكرون ، وألحقت انجلترا القسم الخاص بها إداريا بنيجيريا .

(ج) وضعت إفريقية الشرقية الألمانية تحت الانتداب البريطانى وصارت تعرف باسم تنجانيقا .

(د) وذلك باستثناء رواندا — أورووندى التى انتدبت لها بلجيكا .

(هـ) انتدب اتحاد جنوب إفريقية لإدارة إقليم إفريقية الجنوبية الغربية .

وكذلك بمقتضى معاهدة فرساي (١٩١٩) ضم إلى موزمبيق البرتغالية المنطقة الواقعة جنوب روفاما Rovama والمعروفة باسم « مثلث كيونجا » وكان من إفريقية الشرقية الألمانية . وانتهزت بريطانيا فرصة انضمام الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا فأعلنت حمايتها على مصر .

(١) سوف نعرض في فصل تال لهذا الموضوع من ناحيته القانونية وليان أهمية ذلك الوضع الجديد في بعض أجزاء القارة .

الفصل الثاني

السياسة الاستعمارية في فترة ما بين الحربين العالميتين

فرنسا والحكم المباشر

أظهرت الحرب العالمية الأولى ما تشتمل عليه المستعمرات بالنسبة إلى فرنسا من إمكانيات بشرية واقتصادية ضخمة ، الأمر الذي يدل عليه تجنيد ما يقرب من مليونين من أهل المستعمرات ، اشترك منهم في القتال حوالي ٦٨٠.٠٠٠ وعلى ضوء هذه الاعتبارات أعد المسيو سارو Sarraut مشروعه الذي تعبر عن أهدافه العبارات التالية :

« على فرنسا وهي تخطط مستقبلها أن تطلب من المستعمرات والمحميات الخاضعة لها رجالا للجيش ، وأموالا لتخفيف أعباء الميزانية ، وخامات ومنتجات لصناعتها وتجارتها ، إلى جانب المواد الغذائية والمبادلات » . وتحقيقا لهذه الغاية « تقسم إمبراطورية فرنسا بوجه عام إلى مجموعات لسكل منها مجال معين من المنتجات ، ويجب أن توفر لها التسهيلات اللازمة للتطور العميق الواسع النطاق . فتقوم إفريقية الغربية والوسطى بتوفير الزيوت والأخشاب ، وتحذو إفريقية الغربية حذو ساحل الذهب في إنتاج السكاكو ، كما تتركز زراعة القطن في وادي نهر النيجر ، وتهتم إفريقية الشمالية بإنتاج المواد الغذائية والفوسفات . وعلى الهند الصينية تقديم القطن والحرير والمطاط إلى جانب الأرز ، بينما تصبح مدغشقر موردا للحوم واللحوب وجزر أنتيل للسكر والبن . وهذه المنتجات جميعا تصير ملكا للإمبراطورية كلها ، ويقسم العمل بين المجموعات المختلفة بحيث تحقق جميعها أكبر قدر من الإنتاج » . وبعبارة موجزة يجب أن تكون الإمبراطورية الفرنسية مصنعا ضخما يقوم على التخصص الدقيق . فكان المشروع يرمى إلى أن يحمل من الممتلكات الفرنسية فيما وراء البحار وحدة اقتصادية

لخدمة المصالح الفرنسية ، الأمر الذى يتطلب فى الوقت ذاته درجة عالية من التنظيم السياسى والادارى مركزه باريس .

ومن الطبيعى أن نجاح مثل هذا المشروع الطموح يتوقف أولا وقبل كل شىء على التعاون الحقيقى من جانب أهل الممتلكات ورضائهم بأن يكونوا مجرد تروس فى امجلة الفرنسية وأن ترسم لهم باريس - أى الإمبريالية الفرنسية - تطورهم ومصائرهم . ولكن هذه الاتجاهات اصطدمت بمعارضة الأهلىن فى شالى إفريقية بصفة خاصة ففى تونس طالبوا منذ عام ١٩٢٠ بحق الانتخاب المباشر والمساواة فى الحقوق . وكان المستوطنون الفرنسيون فى مركز دقيق فعدهم لايتجاوز ٥٠٠٠٠ نسمة وليس فى وسعهم الاصطدام المباشر مع الوطنيين وهم الأغلبية الساحقة ، كما أن وجود جالية إيطالية قدر عددها بنحو ٨٥٠٠٠ شخص مازاد فى تعقيد الموقف . فضلا عن ذلك كانت لإيطاليا أطماع وقد تحاول الاستفادة من صراع مباشر مع التونسيين . وهنا عمدت فرنسا إلى تأكيد سيطرتها عن طريق تنظيمات إدارية وسياسية واقتصادية احتفظت فيها لنفسها ولمثلها بالسلطة الفعلية . فجعلت إلى جانب كل وزير تونسى مديرا فرنسيا بيده السلطان الحقيقى ، أما المقيم العام فكان فى منصب رئيس الوزراء ووزير الخارجية نفسه . وكذلك تولى مديرون من الفرنسيين المصالح التى تشرف على الشئون المالية والتعليم والأشغال العمومية . وجرد « عمال النواحي » من كل نفوذ ووضع إلى جانبهم « مراقبون مديون » ينبون عن المقيم العام ، وهم بطبيعة الحال من الفرنسيين .

وطبقت الأساليب ذاتها فى المجال الاقتصادى . فصدرت التشريعات المختلفة التى مكنت من نقل مساحات ضخمة من الأرض إلى أيدي غير أبناء البلاد . وبسبب فتح أبواب البلاد أمام المنتجات الصناعية المستوردة تعرضت الصناعات المحلية للتدهور ، ومنحت الشركات الاحتكارية الفرنسية حق استغلال الثروة المعدنية التى من أهم عناصرها الفوسفات ، فضلا عن وجود مناجم للحديد والرصاص والزنك والمنجنيز والبوتاس وتقدر صادراتها بما يعادل ٣٢١٢ ٪ من صادرات البلاد كلها ، وارتفعت هذه النسبة إلى النصف عام ١٩٤٦ . وعنت فرنسا بربط تونس من الناحية التجارية ويدل على ذلك « أن كفة الميزان التجارى التى كانت تميل لصالح فرنسا بنسبة ١٦٤ ٪ بين سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٨ أصبحت بنسبة ١٨٧ ٪ بين سنة ١٩٢٨ وسنة ١٩٣٨ » .

وأن البضاعة الفرنسية التي كانت تبلغ في نفس المدة نسبة ٥٣٪ من قيمة مجموع الواردات أصبحت تبلغ نسبة ٦٥٪ ، بينما الصادرات التونسية إلى فرنسا والتي كانت تبلغ نسبتها ٤٨٪ لم تعد نسبة ٥٦٪ « (١) .

ولم تكد الحرب العالمية الأولى تضع أوزارها حتى طالبت البلاد بالتحريرو وتكون الحزب الحر الدستوري سنة ١٩١٩ ، كما ألف المثقفون رابطة للكفاح الوطني ، وأسهم العمال في الصراع التحرري . وظلت الفترة الممتدة حتى نشوب الحرب العالمية الثانية متميزة بعمليات من السكت والاضطهاد والاعتقالات والمحاكمات دون أن يفت ذلك في عضد البلاد .

أما في مرا كش فقد أراد المارشال ليوتى تحقيق فلسفة الحكم الفرنسية وفقا للمعنى الذي تضمنه قوله « إن معنى الحماية التسرب الاقتصادي والمعنوي لا بطريق إخضاع الشعب لقوتنا أو حتى لحريتنا . وإنما عن طريق المشاركة الوثيقة التي في ظلها ندير شئونه في الحكم عن طريق أجهزته للحكم وطبقا لعاداته وقوانينه » . ورغبة في وضع إسفين في الوحدة القومية أراد أن يضع نظاما خاصا لإقليم الريف .

وأرادت فرنسا استخدام القوة للقضاء على أية مقاومة في المنطقة التابعة لها ولكنها اصطدمت بمقاومة عنيفة سرعان ما انتقلت إلى المنطقة الخاضعة لأسبانيا وفي عام ١٩٢٥ أعلن « الريف » استقلاله واستطاع الزعيم عبد الكريم الخطابي أن يقف في وجه قوات الدواتين مجتمعة ، ولكنه اضطر في أبريل من العام التالي إلى التسليم وذلك بسبب تفوق الأعداء التكنولوجي والعسكري .

أما في المستعمرات الفرنسية الأخرى فاتبعت سياسة المركزية حيث ظلت كل منها تحت إدارة الحاكم الفرنسي الذي يتبع وزارة المستعمرات وينفذ سياستها وتعليماتها ويكون مسئولاً أمامها . إلا أن الرغبة في تيسير الأشراف على الممتلكات وتعميق استغلالها ، أدت إلى تكوين وحدات أكبر ، وتم ذلك في إفريقية الغربية والإستوائية ، ولكن ظلت السلطة العليا في توجيه السياسة لباريس . وبلغت النظر بصدد السياسة الفرنسية في الفترة التي نعالجها أن الإفريقيين لم يمثلوا في مجالس تشريعية أو تنفيذية ، ولو على غرار المتبع في المستعمرات البريطانية .

(١) الحبيب تاجر : هذه تونس ص ٥٣ .

السياسة البريطانية

المحميات الثلاث .

بلغ عدد سكان باسوتولاند قبل الحرب العالمية الثانية نصف مليون نسمة كلهم من البانتو . وتقوم الزراعة فيها على تقسيم الأرض وتزرع بالتناوب طبقا للنظام الذى ساد أوربا فى العصور الوسطى . وكان الحاكم هو الزعيم القبلى الذى يعاونه مجلس ويفرض المقيم العام البريطانى الضرائب لتغطية نفقات الإدارة ومد الطرق وإنشاء المدارس والمستشفيات . وكانت الضريبة حتى عام ١٩٢٠ عشرين شلنا زيدت إلى ٢٨ شلنا بعد ذلك . وفرضت ضريبة على تعدد الزوجات قدرها ٢٥ شلنا عن كل زوجة بعد الأولى . وفى سنة ١٩٢٧ فرضت ضريبة إضافية قدرها ٣ شلنات بحجة التوسع فى إنشاء المدارس .

ولا يختلف الحال عن ذلك فى بشوانالاند إلا من حيث تباين القبائل ووجود جماعة من المستوطنين البيض مما برر إنشاء مجلس إستشارى منهم . وكانت هناك ضريبة قدرها ٢٥ شلنا زيدت إلى ٢٨ شلنا سنة ١٩٢٢ ، كما سمح للزعماء القبليين بحماية ضرائب أخرى .

والموقف فى سوازيلاند أشد تعقيدا بسبب وجود نسبة أكبر من المستوطنين البيض ، وكانوا يملكون ثلثى الأرض .

وطبقا للنظرية البريطانية كان الهدف الإبقاء على الزعماء القبليين وعاداتهم وتقاليدهم ، وحكم البلاد عن طريقهم ، مع أنه كان مفروضا التمهيد لزوال ذلك النظام الذى لا يمكن أن يعيش فى ظل تطور المجتمعات الحديثة . ومن المشكلات التى عانتها تلك المناطق التزايد المستمر فى عدد السكان بينما لا تستطيع الأرض إشباع حاجياتهم بسبب الأساليب البدائية فى الزراعة ، وكان لزاما على السلطات الحاكمة إدخال أساليب جديدة وتعويد الأهالى عليها بما يودى إلى زيادة الإنتاج وبالتالي رفع مستوى المعيشة . وإزاء ذلك التقصير كان الألوف يهجرون قراهم التماسا للعمل فى مزارع البيض وفى المناجم بإتحاد جنوب إفريقيا . ولقد حاولت حكومة الاتحاد مرارا أنضم هذه المناطق فأصطدمت دائما بمعارضة بريطانيا بحجة مسئوليتها عن مصالح

الأفريقيين وخوفها من إخضاعهم لسياسة التمييز العنصرى . ولكن الواقع أن المحميات كانت وما تزال أداة للضغط على حكومة الإتحاد التى تشدد فيها النزعة الجمهورية .

الحكم غير المباشر .

مما يوضح الهدف الحقيقى من تمهت الإمبريالية البريطانية على إفريقية ما جاء على لسان اللورد لوجارد Luggard الذى ابتدع وطور وطبق سياسة الحكم غير المباشر فى إفريقية البريطانية ، وذلك بقوله « إن المناطق الواقعة بين المدارين تنتج طائفة من الحامات والواد الغذائية التى لا يمكن زراعتها فى المنطقة المعتدلة . هذه المنتجات ذات أهمية حيوية لحاجات السكان المتحضرين بحيث تصبح فى الحقيقة جوهرية للحضارة . وكان إدراك هذه الحقيقة (كما سبق أن قلت) مما دفع شمو ب أوربا إلى التنافس من أجل السيطرة على المناطق الإفريقية بين المدارين (١) » .

وبالرغم من التغلب على مقاومة زعماء نيجيريا ظلت القبائل معادية للاجنى واستمرت حرب العصابات فى مناطق عدة بعيدة عن مواقع الحاميات البريطانية ، كما كان من الصعب تدفق البيض للإقامة الدائمة كما حدث فى كينيا وروديسيا وإتحاد جنوب إفريقية والجزائر ، وذلك بسبب سوء الأحوال الجوية وانتشار الأمراض وصعوبة وسائل النقل . إزاء هذه الاعتبارات تعين حكم هذه المناطق عن طريق المصدر التقليدى للسلطة أى الزعماء القبليين والأمراء على أن يكون إلى جانبهم موظفون بريطانيون لإسداء النصح والإشراف . هذه هى الفلسفة التى وصل إليها اللورد لوجارد فى نيجيريا الشمالية ثم نقلها إلى نيجيريا الجنوبية . ولكن الحقيقة أن أولئك الزعماء لم يتعدوا كونهم أدوات أو عملاء للسلطة المحتلة ، وبمقتضى « قانون تعيين وفصل الزعماء » .

Appointment and Dismissal of Chiefs Ordinance يستطيع الحاكم

البريطانى طردهم إذا أخفقوا أو قصرُوا فى تنفيذ أوامره .
إن قوام النظام أن القبيلة الوحدة الاقتصادية والسياسية . فمن الناحية الاقتصادية تقسم الأعباء ويوزع الغذاء على الأفراد وفقا لأصوب الشيوعية البدائية . أما من

الوجهة السياسية فالزعيم أو الأمير أو السلطان ، مع المجالس القبلية القائمة إلى جانبهم ، سلطة لها جانبها الزمى والروحى .

وطبقا للنظام المشار إليه قسمت نيجيريا إلى وحدات إدارية تتمشى مع التقسيمات الجنسية أو القبلية وفي كل وحدة إدارة وطنية يرأسها زعيم أو أمير أو سلطان يعاونه مجلس من إختياره بموافقة سلطة الاحتلال . وعلى هذه الإدارات المحلية صيانة الطرق والمنشآت العامة وأداء الخدمات الزراعية والصحية وتوفير العدد اللازم من الأيدي العاملة للأعمال والمشروعات العامة ، وجباية الضرائب والمحافظة على القانون والنظام .

وترجع أصول النظام سالف الذكر في سيراليونى إلى عام ١٨٩٦ حين عهد إلى الزعماء بجمع ضريبة الكوخ وقدرها عشر شلنات . ثم جرى التوسع في تطبيقه وقسمت البلاد إلى نحو ٢٠٠ وحدة إدارية . وعلى رأس المستعمرة حاكم عام يعاونه ثلاثة من المقيمين البريطانيين فى الأقاليم المختلفة .

وأدخل النظام فى مستعمرة ساحل الذهب عام ١٩٢٥ بإنشاء مجالس إقليمية Provincial Councils . وبمقتضى قانون الإدارة المحلية لعام ١٩٢٧ صار من حق الحاكم إضفاء طابع الشرعية على الزعماء الذين اختارهم الإدارة البريطانية ، وهؤلاء صار فى وسعهم جباية الأموال اللازمة لسد نفقاتهم وفقا لقانون Native Administration Treasuries Ordinance .

وأدخل النظام فى تنجانيقا على يد سيردونالد كامرون الذى قال « يجب أن يكون مفهوما بوضوح أن سياسة الحكومة هى المحافظة على الحكم الوطنى والإبقاء عليه بمساعدة الزعماء الوطنيين » .

أما فى أوغنده فقد كانت الصرح فى مملكة بوغنده Buganda مكونا على الصورة الآتية :

- ١ — الملك (الكابا كا Kabaka) ويحكم عن طريق وزارة من ثلاثة أعضاء أحدهم رئيس وآخر للخزانة والثالث للمعدل .
- ٢ — وإلى جوار الملك للمقيم البريطانى لتقديم النصيح .
- ٣ — والملك والوزراء مسئولون أمام جمعية إفريقية Lukiko تمثل الطبقة الأرستقراطية من ملاك الأرض .

٢ - الزعماء المحليون في المناطق المختلفة .

وإلى جانب « بوغنده » كانت هناك ممالك أخرى يسودها الطراز نفسه .

نقد النظام :

هذا النظام الذي أشاد به كثير من الساسة والكتاب البريطانيين على أنه غرس للديمقراطية عرضة للكثير من المآخذ :

أولا : كان زعماء القبائل والأمراء والسلاطين في الماضي يستمدون سلطتهم من شعوبهم وعليهم أن يراعوا قوانينها وتقاليدها وأن يحافظوا على مصالحها وإلا تعرضوا للمقاومة والعزل . كانوا أشبه برؤساء جمهوريات يختارون من بين الأسرات الرئيسية وفق تقاليد وإجراءات ومراسيم معينة جرى بها العرف ، أى أنهم كانوا يصلون إلى القيادة عن طريق نوع من « الاختيار الطبيعي » natural selection ؛ أما في ظل النظام الجديد فقد صاروا أشبه بملوك متوجين ولكنهم يدينون بتيجانهم إلى الأجنبي ، ولا يملكون أية سلطات حقيقية ؛ واستغل الكثيرون منهم مراكزهم لإرهاق الأهالي بالضرائب والأعباء المختلفة مما ترتب عليه في كثير من الحالات انتشار الفساد والرشوة والانحلال الخلقي .

ثانيا : كانت السمة الغالبة عليهم هي الأمية وبذلك عجزوا عن إدراك المصالح الحقيقية للأفريقيين أو الحلول المناسبة لمشكلاتهم : أما الطبقات المتعلمة ومن أفرادها كثيرون حققوا مستوى عاليا من التعليم والثقافة في المعاهد المحلية والأوربية ، فكانت مبعدة عن الحكم الذي كان لابد أن يصبح إذا ما تولوه أكثر استنارة وأشد استجابة لمطالب الأهليين .

ثالثا : ترتب على النظام إبقاء القبيلة tribalism في صورة سيئة والإبقاء على طبقة أرستقراطية إقطاعية وبدائية ، مما لابد أن يعرقل الجهود للبدولة لتحقيق الوحدة القومية ، ويعوق التطور الاقتصادي والسياسي . كانت القبيلة أسلوبا باليا لإرجاء في دوامه لو ترك مصيره يتحدد إذ يصطدم بالحضارة الحديثة ، ولكن الاستعمار أثر بقاء القبيلة البدائية إذ يستطيع عن طريقها ضمان تفوقه وسيادته . ومن أجل الاحتفاظ بامتيازاتهم وبسبب جهلهم وتأخرهم ، كان أولئك القبليون

من مؤيدى بقاء « الحالة القائمة » Status quo ومن أشد المعارضين للآراء الديمقراطية والإصلاحات المستنيرة .

أسلوب الحكم في مستعمرات التاج :

وبتلخص في العناصر التالية :

١ — على رأس الإدارة حاكم عام مسئول أمام وزير للمستعمرات والوزارة البريطانية ومجلس العموم ولكنه غير مسئول أمام أية جمعية تمثيلية محلية .

٢ — بخلاف الحال في عدد من المستعمرات الفرنسية لم يكن لمستعمرات بريطانيا ممثلون في مجلس العموم .

٣ — هناك مجلس تنفيذى EXCO يعينه الحاكم ويشبه الوزارة في النظام الأمريكى من حيث كونه مسئولاً أمام الحاكم الذى يشبه في هذه الحالة رئيس الجمهورية في النظام الرأسى .

٤ — وبلى ذلك المجلس التشريعى LEGCO الذى يصدق على الميزانية المحلية ومعظم القوانين المحلية . ويتكون من حيث الخطوط العامة من :

- (أ) أعضاء بحكم مناصبهم (ويختارون من كبار الموظفين البريطانيين) .
- (ب) أعضاء من غير الموظفين ويعينهم الحاكم .
- (ج) أعضاء منتخبون .

وليس من سلطة المجلس إقالة الحكومة ، كما أن المجلس التنفيذى غير مسئول أمامه وغير مضطر إلى الاستقالة إذا هزم بشأن مسألة هامة .

٥ — تحتفظ لندن لنفسها ببعض السلطات reserved powers ، فيستطيع وزير المستعمرات اعتبار بعض القوانين التى تقرها المستعمرة غير قانونية ، كما يستطيع التاج (الحكومة البريطانية) وقف دستور المستعمرة والحكم بطريق المراسيم .

وفى ظل هذا التنظيم « يتمتع معظم حكام المستعمرات بسلطات واسعة بل ودكتاتورية . وفى ظل انتفاء التمثيل الشعبى والذى استمر زمناً طويلاً موضع

المطالبة به وتمرض للرفض طويلا ، ... فإن أى زعيم عمالي أو داعية للفكر التقدمي إنما يكون تحت رحمة أى حاكم^(١) .

ولم يكن هناك حد دقيق يفصل بين أسلوبى الحكم المباشر وغير المباشر إذ نجدهما مختلطين وفقا للظروف .

المركزية فى النظام البرتغالى

طبقا للقانون الخاص بالمستعمرات والنشور فى ٨ يوليو ١٩٤٠ وتضمنه الدستور الذى تمت الموافقة عليه فى الاستفتاء المعقود فى ١٩ مارس ١٩٣٣ أصبحت للمستعمرات البرتغالية تخضع للإشراف المباشر من جانب حكومة البرتغال . فلكل مستعمرة حاكم يتمتع بالاستقلال الداخلى فى الناحيتين المالية والإدارية، ولكن الميزانية يعتمد عليها وزير المستعمرات ، كما أنه ليس للمستعمرات حق عقد القروض مع الدول الأجنبية.

بلجيكا والكنغو

احتفظ البلجيكيون فى الكونغو لأنقسم بالسلطات كاملة ، فالحاكم العام يجمع بين يديه السلطات التشريعية والتنفيذية ، وهو مسئول أمام وزير المستعمرات . ولم تقم فى البلداية تنظيمات تمثيلية حتى فى المستويات الصغرى . وكذلك سيطر البلجيكيون على الإدارة والجيش والشرطة والحياة الاقتصادية سيطرة كاملة ، ولم يحاولوا تدريب أبناء البلاد على احتمال للمسئوليات . وقد اعترف قادتهم بهذا الأمر فيما بعد ، فأثناء مناقشة السياسة الخارجية فى البرلمان فى يومى ١٧ ، ١٨ أغسطس ١٩٦٠ قال وزير الخارجية إنهم جميعا مسئولون عما حدث فى الكونغو ويقصد الأحداث التى أعقبت إعلان الاستقلال ، وأضاف :

« وذلك لأننا لم نكون فى فترة مناسبة من الوقت طبقات من الإداريين الإفريقيين كان بوسعهم شغل المناصب ذات المسئولية . إن عملية تصفية الاستعمار لم تكن كافية خلال سنوات عدة ، كان يتعين علينا منذ سنوات البدء فى أن يشغل

G. Padmore, opt. cit., p. 132

(١)

هنا عن تعليق النائب دافيد آدامز فى مجلة « الحريات المدنية » (لندن) مارس ١٩٤١ ،

«الإقريقيون مراكز الإدارة . كان يتعين علينا أن نبدأ ذلك منذ عشر سنوات .
وأنا جميعاً لتتحمل المسئولية » .

العدوان الفاشي

إن الأزمة التي تعرضت لها الفاشية الإيطالية بعد الكساد الكبير الذي بدأ
باحتياج العالم منذ خريف عام ١٩٢٩ . وعجز الاحتكارات الإيطالية عن تحقيق
الرخاء للشعب الإيطالي أي جماهير العمال والفلاحين والطبقة الوسطى الصغيرة .
جعلها تحاول البحث عن حل لمشكلاتها ولذلك انجذبت صوب إفريقيا وركزت
اهتمامها في الحبشة . وبعد عمليات من التسرب وإثارة الفرقة وتأليب بعض العناصر
القبلية عمدت إيطاليا إلى الهجوم العسكري المباشر . وبالرغم مما لقيت من مقاومة
عنيفة واستنكار قوى من جانب الرأي العام العالمي تمكن المرشال بادوليو من
دخول أديس أبابا في مايو ١٩٣٦ وذلك بفضل التفوق العسكري إذ استخدمت
الفاشية في حملتها ٢٠٠.٠٠٠ من الجنود الطليان ، ٤٠٠ طائرة ، مقادير هائلة من
الغازات السامة المحرم استعمالها بمقتضى اتفاقيات دولية تحمل توقيع إيطاليا نفسها .

وعلى أثر إتمام الغزو أنشأ موسوليني إفريقية الشرقية الإيطالية من الحبشة
والصومال الإيطالي وإرتريا . ولكن الغزو الجديد لم يحل مشاكل الرأسمالية الإيطالية
وفي ذلك كتبت صحيفة التيمس بعدها الصادر في ٨ أكتوبر سنة ١٩٣٨ تقول إن
حرب العصابات مازالت دائرة ، وتفوز إيطاليا لا يتجاوز العاصمة والمدن الرئيسية .
وكذلك تدهورت الأحوال الاقتصادية فبعد أن كانت الحبشة تصدر مقادير كبيرة
من القمح صارت تستورده كما قل إنتاج البن . وأخذت تلك الظواهرات تتفاقم بمرور
الوقت .

الفصل الثالث

عوامل اليقظة القومية

تأثير الكنيسة

كان من مصاحبات التسرب ثم التغلغل في القارة الإفريقية بعثات التبشير من الكاثوليك والبروتستانت وغيرهم من أبناء مختلف الطوائف والفرق الدينية للمسيحية. كان الغرض المعلن نشر المسيحية والمثل العليا واللبادى التى تتضمنها الأديان ، على اعتبار أن رفع المستوى الروحى بالقضاء على الوثنية جزء من سياسة إدخال الحضارة الغربية ، وهذا الغرض نلقاه فى الوثيقة المعروفة باسم «قانون برلين». هذا الهدف ليس مما يلقى الإعتراض ولكنه ليس بالهدف الرئيسى من وراء النشاط التبشيرى ولذا ينظر إليه البعض على أنه وسيلة لكسب ثقة الإفريقيين وإجراء نوع من أعمال الكشف فى المناطق الداخلية وبهذا يمهّد الطريق أمام الاستعمار فى صورته المادية وبذلك يصح القول بأن «الراية تتبع الإنجيل» . ثم إذا خضعت تلك المناطق اضطلمت الكنائس بدور هام فى صلب أهل البلاد بلون من حضارة الرجل الأبيض بأن تخلق طبقة على قدر من الثقافة ولها ارتباطها الروحى والمعنوى بالدولة ذات السيادة ويتعاون أفرادها ولو على غير وعى ظاهر على ما فيه دعم السيطرة الاستعمارية . ولهذا مثلا وجدنا بارتلمى بوجندا يدعو إلى إقامة ولايات متحدة إفريقية لاتينية أساسها الثقافة الفرنسية والكنيسة الكاثوليكية .

إلا أنه بالرغم مما يكمن وراء هذا النشاط الدينى من غايات مادية أبعد ماتكون عن خير الإفريقيين فقد كانت الكنيسة من الأدوات التى أسهمت بطريق غير مباشر فى حفر القبر الذى سوف تتردى فيه الامبريالية . يحدثنا سيتولى^(١) أنه باستثناء اللغات التى كانت سائدة فى الحبشة (أثيوبيا الآن) وليريا وبين العرب ولها شكل مكتوب وأبجدية فإن اللغات الأخرى المنتشرة فى مختلف أنحاء القارة وعندها كبير

إلى جانب لهجاتها المتعددة ، كانت شفوية أو على الأقل كان ذلك شأنها حين وفد الرجل الأبيض . ولا شك أن عدم استخدام اللغة للقراءة والكتابة من عوامل الجمود الحضارى لصعوبة تسجيل الأفكار ونقلها وتوارث الخبرات . غير أن الرغبة فى نشر المسيحية تطلبت أن يطالع الأفريقيون الكتاب المقدس بمهديه القديم والجديد وما كان فى الإمكان إدراك هذه الغاية لو اقتصر الأمر على طبعته باللغات الأوربية ومن هنا صار لزاما العمل على نشره باللغات واللهجات السائدة بين ذلك العدد الكبير من الشعوب والقبائل والمشار إفريقيا .

وهكذا ترجم الكتاب المقدس إلى ثلاث وثلاثين لغة والعهد الجديد إلى سبعين لغة أخرى . وكانت النتيجة أن تحول ما بين ٢٠٠ ، ٣٠٠ من هذه اللغات واللهجات إلى أسلوب الكتابة فأصبح من اليسور الانتقال إلى مرحلة أخرى أكثر أهمية فقامت الصحافة وأخذت تعالج الموضوعات العامة من سياسية واقتصادية وغيرها على النحو المفهوم لدى أهل البلاد أنفسهم ، وصار فى إمكان الزعماء نشر أفكارهم وآرائهم ؛ وهذا كله أدى إلى رفع المستوى الفكرى كما أسهم فى تحقيق نوع من الوحدة بالتقريب بين مختلف القبائل والجماعات . ويقول ليو ماركارد^(١) بصدد هذا التطور فى اتحاد جنوب افريقية « قبل تغلغل الأوربى إلى افريقية الجنوبية لم يكن لأية لغة بانتوية أبجدية مكتوبة . وإذا كان هناك اليوم أدب آخذ فى النمو فى جميع اللغات الكبرى فهذا يرجع فى المقام الأول إلى رجال الإرساليات الذين حولوا اللغات إلى أسلوب الكتابة . ويرجع أيضا إلى الباحثين والمؤلفين الإفريقيين والأوربيين وبخاصة فى الجامعات ، الذين أستجوا الأجروميات ومعاجم اللغات التى شجعت نشر الأعمال للترجمة والمؤلفة » . وإنه مما يستحق الموازنة أن نذكر أن الكنائس القومية التى قامت فى أوربا بعد الثورة الدينية الإصلاحية Reformation التى قام بها لوتر وكلفن وزونجلى وغيرهم ، عمدت إلى ترجمة الكتاب المقدس إلى اللغات القومية بعد أن كان لا يقرأ إلا باللغة اللاتينية التى لم يفهمها سوى القلة من المثقفين ورجال الدين . وهكذا كانت ترجمة الإنجيل إحدى مظاهر اليقظة اليومية بأوربا فى مستهل العصر الحديث .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى حين طالع الإفريقيون المتنصرون الانجيل .
رأوه يتحدث عن الناس بأنهم متساوون أمام الله وهذا مبدأ يتعارض مع النظرية
التي يطبقها للمستعمرون بشأن التفوق الكامن في جنس معين ، أو يجب أن يكون
الأمر كذلك . فمادنا على اختلاف أجناسنا وألواننا وطبقاتنا وأعمالنا نعبد إلهاً
واحداً ولنا أصل واحد ونقرأ كتاباً مقدساً واحداً ونمارس الشعائر في مكان واحد
ومصيرنا واحد ، فما الذي يحمل جنساً يدعى الغلبة على سواء إن المسيح لم يوجه
دعوته إلى البيض وحدهم ولم يقل إنهم شعب الله المختار ، اللهم إلا إذا كان اللون من
أخطاء القدر التي يريد البيض بسياساتهم تصحيحها !!

ولم يقف دور الكنيسة عند هذا الحد ، بل قامت الإرساليات بإنشاء المدارس
في مختلف الجهات وفي داخل القارة بالغابات والمناطق البعيدة عن العمران . والأرقام
توضح هذا الأمر . ففي أوغندا ظل التعليم حتى عام ١٩٢٥ تتولاها الإرساليات .
وفي سنة ١٩٤٥ كان عدد التلاميذ في غمبيا البريطانية ١٩٤٥ منهم ٤٣٤ في مدارس
الإرساليات وفي عام ١٩٤٦/١٩٤٧ كان بساحل الذهب وتوجولاند ٢١ مدرسة
حكومية ، ٥٥٧ مدرسة تعينها الحكومة مالياً ومن العدد الأخير ٥٢١ مدرسة
تشرف عليها أو تديرها البعثات الدينية ، وذلك بخلاف ٢١٧٥ مدرسة غير معانة
ومعظمها تموله هيئات التبشير المختلفة . وفي الكونغو (البلجيكي سابقاً) كانت
الكنيسة الكاثوليكية تسيطر على نسبة ٨٠ ٪ من التعليم وجامعة لوفان Lauvin
نفسها مؤسسة كاثوليكية . وفي هذه المدارس التي أقامتها الإرساليات تلقى المراحل
الأولية من التعليم القادة الذين برزوا في الحركات الوطنية مثل نكروما ولومومبا
وتوم مبويا ونيكورتوريه ونيوريري وغيرهم . ويلاحظ أن هذا الاهتمام بنشر
المدارس يمثل الوسيلة الفعالة لنشر المسيحية .

أضف إلى ما تقدم أن الكنائس أخذت تعتمد بالتدريج على عدد متزايد من
الوطنيين الذين اعتنقوا للمسيحية للمساعدة في التبشير بين صفوف مواطنهم وفي
التعليم ، كما اشتغل فيها عدد منهم بالأعمال الإدارية والكتاتبية البسيطة . وأهم من
هذا ظاهرة وإن لم تكن واسعة الانتشار ذلك أن رجال الدين الإفريقيين في
بعض البلدان مثل نيجيريا وروديسيا أنشأوا كنائس مستقلة عن سلطة الكنائس
الغربية الأصلية : وهذا اتجاه له دلالة إذ يمثل انعكاساً للشعور بالرغبة في الاستقلال .

وتتضع الأهمية حين نتذكر أن حركة اليقظة القومية بأوروبا بعد حركة الإصلاح الديني صحتها قيام كنائس مستقلة لا تخضع لأي سلطان خارجي مما يتعارض مع سيادة الدولة ، وهذه الرغبة كانت أحد البواعث الكامنة وراء تحول إنجلترا الرسمي عن الكاثوليكية في عهد الملك هنري الثامن . ولعل مما شجع على هذا الاتجاه الانفصالي موقف الكنائس الغربية من سياسة التمييز العنصري كما في اتحاد جنوب إفريقية مثلا ، ولا نستطيع أن نترك هذه النقطة دون الإشارة إلى أن سلطة الارشالات أخذت تتضاءل في السنوات الأخيرة نتيجة لتقلص نفوذ الدول الاستعمارية ، والمنافسة القوية من جانب الاسلام ، كما بدأ الافريقيون بنفرون منها بسبب ارتباطها في أذهانهم بالرجل الأبيض وسيطرته .

ليس معنى هذا أن أصوات بعض رجال الدين لم ترتفع منددة ببشاعة التفرقة العنصرية . فلنأخذ Native Laws Amendment Bill عام ١٩٥٧ كمناسبة . كتب الأسقف كلايتون مع أربعة آخرين من أساقفة الكنيسة الأنجليكانية يقول « لا تستطيع الكنيسة أن تعترف بحق أي موظف من موظفي الحكومة العلمانية أن يقرر ما إذا كان لأي عضو من الكنيسة من أي جنس (ولم يصدر ضده حكم يقيد حريته في التنقل) أن يمارس واجبه الديني بالمشاركة في العبادة العلنية أو المكان الذي يفعل فيه ذلك »^(١) وكتب فرنون انمان Vernon Inman أسقف ناتال يقول « إننا ككنيسة نكر ونستنكر ذلك الأسلوب الشيطاني المعروف باسم العزل العنصري ونعتقد أنه يقودنا إلى الدمار في النهاية .. أننا نستمر في معارضته لأنه يتعارض مع الروح المسيحية كما نؤكد أنه يتعارض مع مصلحة اتحاد جنوب افريقية »^(٢).

إلا انه يجب أن تؤخذ هذه الأصوات ببعض الحذر فنلاحظ أن الدين أوردنا أقوالهم من أبناء الكنيسة الأنجليكانية وهذه بينها وبين الكنيسة التي ينتمي إليها معظم البيض في الاتحاد Reformed Dutch Church تنافس يعكس الصراع القائم بين الأقلية ذات الأصل الانجليزي والأغلبية التي يدها مقاليد الحكم . ويلاحظ أيضا أن استنكار سياسة العزل العنصري مبعثها الخوف ويبدو أنها تنصب على مظاهرها المتطرفة ، ولم يطالب رجال الدين بالمساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحقيقية بين الأجناس المقيمة في البلاد .

African Nationalism, opt. cit, p. 55

(١)

Ibid, p. 56.

(٢)

التعليم

أنشأت الإدارة الأوربية وبالتعاون مع المؤسسات الديلية والحرية عددا من المدارس الأولية بصفة خاصة ، إلى جانب قلة من المدارس المتوسطة والثانوية . وبالرغم من القصور الذى سوف نعرض له كان للتعليم تأثير كبير فى إذكاء الروح القومية إذ صار من الميسور الإطلاع على ثمار الفكر العالمى كما أمكن إصدار الصحف بما يفسح المجال أمام متابعة التطورات العالمية . ولاشك أن مادة التاريخ مهما هدفت إلى تمجيد الدولة صاحبة السيطرة فإنها اتاحت الفرصة أمام الوطنيين لدراسة تاريخ الشعوب الأخرى وكفاحها من أجل الحرية والاستقلال . فطالبوا مبادئ الثورة الفرنسية عن الحرية والإخاء والمساواة وإعلان حقوق الإنسان ، وقرأوا عن صراع مستعمرات بريطانيا والذى انتهى بقيام الولايات المتحدة الأمريكية دولة مستقلة ذات سيادة ، وعن جهود ماتزنى وغاريا لى فى طرد الأجنبي وتحقيق الوحدة القومية ، ونجاح اليابان الإقطاعية فى الأخذ بأسباب التقدم الغربى فصارت لها قوتها الصناعية والعسكرية ، وأساليب غاندى فى مقاومة الاستعمار البريطانى والقائمة على أساس المقاومة السلبية ، ونشوب الثورة الروسية عام ١٩١٧ . وفى هذا كتب نكروما رئيس جمهورية غانة يقول .

« لقد خصصت نشاطا كبيرا لدراسة الثوار وأساليبهم ، والذين أثاروا اهتمامى أكثر من غيرهم هانيبال وكرمويل ونابليون ولينين وماتزنى وغاندى وموسولنى وهتلر . وجدت قيمة كبيرة فى ذلك ، والكثير من الآراء التى كانت ذات نفع لى فيما بعد فى حملتى ضد الاستعمار . فى بداية الأمر لم أستطع أن أفهم كيف كان فى الإمكان أن يكون لفلسفة غاندى عن عدم العنف تأثير فعال . إن حل المشكلة الاستعمارية كما رأيته فى ذلك الوقت كان ينحصر فى الثورة المسلحة . وسألت نفسى : كيف يمكن لثورة أن تنجح بغير أسلحة أو ذخائر ؟ وبعد شهور قضيتها فى دراسة سياسة غاندى وملاحظة نتائجها بدأت أرى أنه فى الوسع ، بالاستناد إلى تنظيم سياسى قوى ، أن يكون فيها الحل للمشكلة الاستعمارية . وفى وصول جواهر لال نهرو إلى السلطة أدركت نجاح رجل يؤمن بالاشتراكية استطاع أن يفسر فلسفة غاندى بعبارة عملية . »

ولكن غير نكروما من القادة أدركوا أن المقاومة السلبية ليست سلاحا فعالا بل لاحظوا أن الدوائر الاستعمارية لا ترى فيها خطرا جديا على مصالحها ، وتعلموا أنه عن طريق الثورات المسلحة التي تستند إلى التأيد الشعبي يمكن حل المشكلة الاستعمارية في وقت قصير وبصورة حاسمة ، وأن الثورة المسلحة أدت إلى استقلال ممتلكات بريطانيا وألمانيا والبرتغال في العالم الجديد ، وانهار الاستعمار الهولندي في أندونيسيا ، ونجاح الصين في التخلص من السيطرة والمؤامرات الاستعمارية وفي تحقيق الوحدة الوطنية . فقامت الثورة المسلحة في كينيا والتي عرفت باسم ماو ماو وبالرغم من إخمادها فإليها ترجع التطورات الدستورية التي أرغمت بريطانيا على إدخالها . ونشبت الثورة في مصر عام ١٩٥٢ وأسفرت عن تصفية الاستعمار البريطاني . وشن الجزائريون حربا عنيفة ضد فرنسا ما زالت مستمرة منذ عام ١٩٥٥ وكبدت الأخيرة الكثير من الخسائر المادية والبشرية . وأرغمت الحوادث العنيفة التي وقعت في الكنفو وبخاصة في عامي ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ البلجيكيين على الاعتراف باستقلال البلاد .

وكانت اللغة الأوربية أساسية بل ولغة التدريس . ودراسة اللغات الأجنبية فتحت آفاقا واسعة أمام الإفريقيين لتابعة التطور العالمي في العلوم والفنون والآداب والاطلاع على ماحققته الشعوب المتقدمة في شتى مجالات الحياة واستطاعوا أن يكتشفوا الأسباب التي أدت إلى ارتفاع الشعوب الأخرى ماديا وسياسيا واجتماعيا . وزادت هذه الناحية أهمية بسبب الزيادة المطردة في عدد الإفريقيين الذين استطاعوا إتمام دراساتهم بالجامعات الأوربية والأمريكية ، ومنهم الكثيرون من القادة الذين تزعموا الكفاح الوطني بعد عودتهم . لقد شاهدوا نظم الحكم في البلاد التي تتحكم فيهم ، ودرسوا التنظيمات الحزبية وراحوا يطبقونها بين مواطنهم ، واتصلوا بالآراء والمذاهب الجديدة التي تهدف إلى تحقيق الفلسفة الديمقراطية سواء في الميدان السياسي أو المجال الاقتصادي .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل إن معرفة اللغات الأجنبية أتاحت الفرصة للاستماع إلى الإذاعات الأجنبية وهذه الظاهرة صارت أشد بروزا بعد الحرب العالمية الثانية حيث أصبحت الإذاعة من الأسلحة الفعالة التي استخدمتها الدول جمعاء لنشر آرائها وفلسفاتها . أضف إلى هذا أن اللغة الأجنبية كانت وسيلة التفاهم بين القادة والفكرين في الأقاليم المختلفة في مؤتمراتهم واجتماعاتهم مما سهل تبادل الآراء

والأفكار والاتفاق على العمل المشترك . إن تعدد اللغات واللهجات المحلية كان يجعل الإفريقي في بلد غريب في بلد آخر ولو كان قريبا منه أو مجاورا له مما يدعم الإنقسامات القبلية والعنصرية ، ولكن اللغة الانجليزية كانت عبارة عن لغة مشتركة *Lingua franca* في الأقاليم الخاضعة للنفوذ البريطاني ، كذلك كان الشأن بالنسبة إلى اللغة الفرنسية . وبعبارة أخرى لعبت هذه اللغات الأجنبية دور اللغة اللاتينية في أوروبا خلال العصور الوسطى بالنسبة إلى الفئات المثقفة .

قلنا إن عددا متزايدا باطراد من الإفريقيين تمكن من الدراسة العالية سواء في بلادهم أو بالخارج ، وبذلك تبذرت الحرافة التي أراد الاستعمار إشاعتها عن قصور الإفريقي إذ ثبت أنه من حيث الكفاية الذهنية والاستعداد العقلي لا يقل عن الرجل الأبيض ، وأنه قادر على بلوغ مستوى الأخير لو توافرت لديه الإمكانيات . ومعنى هذا أنه يجب انتفاء كل صنوف التفرقة وفي جميع الميادين .

وكان للتعليم بالرغم من قصوره والقيود المفروضة عليه تأثير آخر على جانب كبير من الأهمية ، ذلك أن الطبقة المتعلمة سرعان ما وجدت أبواب الرزق موصدة في وجوهها فالمناصب الأساسية في الإدارة والشركات مقصورة على المستعمرين والمستوطنين البيض كما احتكر الآخرون تقريبا ميدان الأعمال والمهن الحرة . معنى هذا ظهور بورجوازية متعلمة صغيرة مبعدة عن الحكم والامتيازات الاقتصادية ، وهذه الطبقة الجديدة رأت في تحطيم الاستعمار السبيل لتنمية مصالحها ،

وكانت شكوى الإفريقيين تنصب على قصور التعليم من حيث الكيف والسكم . فبما يتعلق بالناحية الأولى لاحظوا إهمالا متعمدا للتعليم الثانوي والمتوسط إلى حد كبير كما لم يكن التعليم العالي شيئا مذكورا ، وهذه الحقائق توضحها الإحصائيات والبيانات الرسمية في أعقاب الحرب العالمية الثانية (١) . ففي الكونغو لم تكن هناك مدرسة عالية أو كلية جامعية (٢) ، ولم تنشأ السلطات أية مدرسة عالية في أفريقية الغربية الفرنسية . وكان في أنجولا البرتغالية ثلاث مدارس تلي المرحلة المتوسطة ومعظم طلابها من الأوربيين والولدين . وفي نيجيريا مدرسة واحدة من هذا النوع « Yabo Higher College » وبها ١٠٨ تلميذا عام ١٩٤٦ ؛ أما كلية خليج فورا

(١) آثرنا الرجوع إلى الأرقام الخاصة بعام ١٩٤٦ لأنها تلتقي الضوء على الحالة السائدة

خلال فترة طويلة من السيطرة الاستعمارية .

(٢) انشئت جامعة لوفان عام ١٩٥٤ .

Fourah Bay Collge في سيراليوني فاقصر التعليم فيها على اللاهوت والآداب ، كما كان بها قسم لتخريج معلمين للمدارس الأولية . وفي سنة ١٩٢٥ أنشئت مدرسة عالية في كانجولا Kangula وأعيد تنظيمها عام ١٩٣٩ وتكون لها مجلس يمثل جميع أقاليم إفريقية الشرقية البريطانية ، وهذه كانت المدرسة العليا الوحيدة لأبناء هذه المنطقة الواسعة كلها . ومما يلفت النظر بصدد التعليم العالي إهمال الدراسات القانونية والهندسية والعلوم الطبيعية ، لأن الدراسة القانونية كانت قيمة بفتح الأذهان بشأن المسائل المتعلقة بالحقوق السياسية والمدنية والحريات ، كما أن تخريج طبقة من المهندسين والكيميائيين ليس عن الصلحة بسبب سيطرة البيض على الوظائف الفنية في الحكومة والمؤسسات الاقتصادية .

والبيانات الخاصة بالتعليم الثانوي والمتوسط تشير إلى التعمد في إهماله . فلم يكن في نيجيريا كلها عام ١٩٤٦ سوى سبع مدارس ثانوية تديرها الحكومة ، وفي ساحل الذهب مدرسة صنائع واحدة وثلاث مدارس متوسطة ، وفي إفريقية الإستوائية الفرنسية مدرسة ثانوية واحدة (١٩٤٦) للبيض وإن ضمت عدداً يسيراً من التلاميذ الإفريقيين . وبلغ عدد المدارس الثانوية بأفريقية الغربية الفرنسية خمس مدارس عام ١٩٤٦ وبها ٨٦٧ تلميذاً .

فإذا انتقلنا إلى التعليم الأولي راعنا الأرقام التالية . ففي إفريقية الاستوائية الفرنسية التي بلغ عدد سكانها ١٢٠.٠٠٠ نسمة سنة ١٩٤٦ لم يكن هناك سوى ١٦٩ مدرسة حكومية ، ١٣٢ مدرسة تديرها الإرساليات الدينية وعدد التلاميذ ١٧٠.٣٤٢ ، ١٥٢.٤٤٢ على التوالي . وكان عدد سكان إفريقية الغربية الفرنسية ١.٥٩٩.٦٠٠ (١٩٤٥) أما حالة التعليم سنة ١٩٤٦ فكان هناك ٧٧.٠٠٠ تلميذاً في المرحلة الدنيا من المدارس الأولية ، ١٥٤٦ تلميذاً في المرحلة الراقية منها ولم يزد عدد التلاميذ في ساحل الذهب (١٩٤٦) عن ٢٠١.٣٨٨ بينما عدد السكان ٣.٩٦٢.٦٩٢ (١٩٤٢) وبينما كانت عدد سكان نيجيريا يقرب من ٤٣ مليوناً (١٩٤٦) لم يزد عدد تلاميذ المدارس الأولية عن ٦٥٠.٠٠٠ وكان عدد الأطفال الذين بلغوا سن الالتحاق بالمدرسة ثلاثة ملايين . ولم يتجاوز عدد التلاميذ في أوغندا ٦٠.٩٠٣ وعدد السكان الإفريقيين ١.٣٣٠.٣٨٩ نسمة . والأمر الذي يلفت النظر أن التعليم بالمرحلة الأولية كان على درجة كبيرة من التأخر

واقصر على تعليم القراءة والكتابة والحساب والدين ، والمدارس الفنية لم تخرج عن هذا الحكم ، ففي أنجولا مدرسة مهنية لتعليم الحرف البسيطة ، وكذا الحال في الكونغو والمستعمرات الفرنسية وروديسيا واتحاد جنوب افريقية والغرض من ذلك تخريج فئة من العمال الذين يتولون العمليات البسيطة ذات الأجور المنخفضة ، وكانت السياسة تهدف الى منع الإفريقيين من مزاولة الأعمال الحاذقة على ما سوف نوضحه حين الحديث عن اتحاد جنوب افريقية واتحاد افريقية الوسطى والكنغو .

ومما يدل على إهمال التعليم للبالغ التي كانت تخصص له . ففي نيجيريا بلغت مخصصات التعليم في الميزانية العامة ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه بينما كانت الإيرادات ١٤٨٣.٢٠٠.٠٠٠ جنيه والدين العام ١٩٥٩.٠٠٠.٠٠٠ جنيه في السنة المالية ١٩٤٦ / ١٩٤٧ ، وكذلك في ساحل الذهب ٢٣٠.٠٠٠.٠٠٠ ، ٥٢١.٠٠٠.٠٠٠ ، ٨٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه على التوالي . وكانت هناك تفرقة واضحة من حيث توفير التعليم للأفريقيين وغيرهم من المقيمين في البلاد . ففي تونس (١٩٤٦) كان عدد تلاميذ المدارس ١٣٠.٠٠٠.٠٠٠ منهم ٢٧.٠٠٠.٠٠٠ فرنسيون ١٤.٠٠٠.٠٠٠ يهود ، ٧٤.٠٠٠.٠٠٠ مسلمون بينما كان عدد السكان (حسب إحصاء ١٩٣٩) ١.٠٨٠.٠٠٠ من الفرنسيين ، ٥٩.٠٠٠.٠٠٠ من اليهود ، ٢.٣٣٥.٠٠٠ من العرب . وفي تنجانيقا مثلا تكاف تعليم الطفل الإفريقي ثمانية جنيهات وربع في السنة مقابل ٢٣٧.٠٠٠ جنيه للطفل الأوربي . والأرقام الآتية تلق الضوء الكافي على حالة التعليم في اتحاد جنوب افريقية حيث تسود سياسة التفرقة العنصرية في أسوأ مظاهرها .

عدد السكان	الدين	التلاميذ	مجموع ما تنفق	تكلفة تعليم
	يتلقون	بعد المرحلة	الدولة سنوياً	الطفل في السنة
	التعليم	الأولية		(بالجنيهات)
أوريون ٢.١١٦.٥٠٠	٢١٧.٠٠٠	١٩.٠٠٠	١.٠٥٧.٦٠٠	٢٥.٣٦
إفريقيون ٦.٦٦٧.٥٠٠	٤٥٣.٦٤٨	٢.٢٤	٩٣٥.٣٢٠	٢.٠٦

ولم يتغير الحال عن ذلك سنة ١٩٤٦ حيث كانت هناك مدرسة واحدة لكل ٤٥٠ طفل أوربي مقابل مدرسة واحدة لكل ١٨٥٠ طفل افريقي .

وحاولت السلطات الاستعمارية الدفاع عن تأخر التعليم بحجة عدم توافر المال الكافي . وهذا عجيب في نيجيريا التي تجاوزت إيراداتها كما قلنا ١٤ مليوناً من

الجنيهاً ودينها العام ٣٣ مليوناً ، وفي الكونغو الذي بلغت أرباح اتحاد التعدين بكتانجا العليا الصافية ٢٠ مليوناً من الجنيهاً سنة ١٩٥٣ . والأرقام الخاصة باتحاد جنوب إفريقية ^(١) يجب أن تنفي مثل هذه الحجة فحتى نهاية عام ١٩٥٥ بلغت قيمة المعادن التي استخرجت ٢٠٠٠٠٠٠ ٤٧٢٨٤ رطل من الجنيهاً منها ٣٧٢٢٠٠٠ ٤٧٢٨ رطل من الذهب ، ٢٦٦٢٢٧ رطل من الماس ، ٢٩١١٢٦ رطل من الفحم ، وفي عام ١٩٥٨ بلغ إنتاج جميع المعادن ٣٠٣ مليون جنيه .

وكذلك تعتمد تلك السلطات إلى المغالطات بإيراد الأرقام عن عدد المدارس وازدياده وخاصة في السنوات التالية للحرب العالمية الثانية ، ولكن هذه الأرقام تخفي حقيقة أساسية وهي أن هذه المدارس — كما سبق لنا القول — مدارس أولية ذات مستوى تعليمي منخفض وأنها لا تختلف كثيراً عن « الكتاتيب » التي عرفها الإقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة .

تصدع النظام القبلي

من العوامل التي تعتبر مسئولة إلى حد كبير عن ضعف القارة الإفريقية وتأخرها وتيسير استعمارها ، والتي ما تزال حتى اليوم تهدد كيان عدد من البلدان التي ظفرت باستقلالها كما حدث في الكونغو بعد إعلان استقلاله في ٣٠ يونيو ١٩٦٠ ، النظام القبلي الذي يقسم البلد الواحد إلى مناطق تكاد كل منها أن تعني باستقلالها الذاتي قبل الوحدة القومية . في ظل ذلك النظام تلقى ولاء الفرد الأساسي للقبيلة أو العشيرة التي ينتمي إليها . وعملت الدول الاستعمارية بعد إخضاع الأمراء والزعماء القبليين التقليديين لسلطانها على الاستفادة من هذا النظام ، وكانت النتيجة أن الآخرين يجدون من مصلحتهم إبقاء الأوضاع القائمة لأن تغييرها يعصف بامتيازاتهم وسلطانهم ، ونشأت هوة بينهم وبين الطبقات المتعلمة بصفة خاصة والتي أبعدت عمداً عن الحكم . والإبقاء على القبلية تحت أية صورة يتعارض مع ما أعلنته الدول في مؤتمر برلين مشلاً من ناحية واجبها في تمدين الشعوب الإفريقية ذلك أن القبلية مرحلة سابقة على الحضارة ولا تتماشى معها ، كما يتعارض مع الفلسفة الكامنة وراء نظام الوصاية الدولية من

حيث الإعداد للحكم الذاتي أو الاستقلال إذ من العسير بلوغ هذا الهدف في مجتمع يتطلب عليه الانعزالية ويفتقر إلى الوحدة القومية .

وبالرغم من ذلك كله فشمت عوامل ، وكثير منها من فعل الاستثمار نفسه وهو يسعى إلى تنمية مصالحه ، تضافرت على تمهيد الطريق لتقويض أركان هذا النظام .

(أولا) عنيت الدول المسيطرة بالقضاء على الحروب والمنازعات التي كانت تنشب باستمرار بين القبائل والمشارب المختلفة لأن سيادة الأمن والنظام ضرورية لحسن استغلال الموارد . هذا اسلام المفروض من أعلى عمل على إضعاف المشاعر العدائية وأخذت القبائل تحاول الاتجاه إلى منافذ إنشائية أخرى لنشاطها ، وسهل التقارب فيما بينها .

(ثانيا) تطلب الاستغلال الإقتصادي وضمان الاشراف على البلاد إنشاء الطرق والكبارى والخطوط الحديدية واستخدام مختلف أساليب النقل الحديثة مما يسر انتقال الأفريقيين والتعارف بينهم وتبادل المعلومات والأفكار . وهكذا بدأت عناصر الشك والخوف والتعصب والتي يبعث عليها الانعزال تتضاءل قوتها وفعاليتها بالتدريج .

(ثالثا) ترتب على قيام الصناعات المختلفة والاستخراجية منها بوجه خاص اشتداد الحاجة إلى الأيدي العاملة بغض النظر عن قبائلها أو أوطانها . فمناجم النحاس بروديسيا تستخدم عمالاً من مختلف أنحاء إتحاد إفريقية الوسطى والبلدان المجاورة . وجزء كبير من العمال في كاتانجا وفدوا من كاساي ورواندا أورندي . ويتدفق على مناجم الذهب بإتحاد جنوب إفريقية عمال من إفريقية الجنوبية الغربية وعجميات باسوتولاند وسوازيلاند . بل إن مزارع الكاكاو في ساحل الذهب كانت تشجع هجرة العمال من توجولاند للعمل بها .

هذه الظاهرة كانت ثورة بعيدة الغور . ففي الحزام النحاس بروديسيا « لم يجد العمال الوافدون من قبيلة بيمبا Bimba للاقامة في المناطق السكنية قرى صغيرة تتكون كل منها من ٢٠ أو ٣٠ كوخا ، وإنما وجدوا منشآت ضخمة لم يكن سكانها تجمع بينهم رابطة القرى الوثيقة أو الدائرة العائلية التقليدية ، وإنما كانوا غرباء كثيرون منهم لم ينتموا حتى إلى القبيلة الواحدة . أصبح الأعداء التقليديون جيرانا ورفاقا في العمل ..

وصار الغرباء ينامون في مكان واحد « (١) ونلقى الشيء ذاته في اتحاد جنوب إفريقيا إذ بالرغم من العمل على تخصيص أحياء سكنية للعمال الوافدين من قبائل مختلفة فإن الواحد منهم لم يعد يتحدث عن نفسه بأنه من الزولو أو الأوكسا ، وإنما اعتبر نفسه ابناً من اتحاد جنود إفريقيا . وفي كاتانجا نظرت الطبقة العاملة الآتية من إقليم كاساي على أنها جزء من شعب الكنفو ، ولهذا فانها أثبتت حركة المقاومة للمحاولة الانفصالية التي يترجمها تشومي وحزب كوناكات لأن الأخيرة تهدف إلى إحياء نزعة التعصب المحلي . ومعنى هذا كله أن الأعداد الضخمة المشتغلة في الصناعات قطعت صلاتها أو كادت بأصولها القبلية وصارت تنظر إلى الأمور من أفق أوسع ، لأن اجتماعها وهي التي تنتمي أصلاً إلى قبائل متباينة خلق بينها وعياً عاماً ونظرة مشتركة إلى المشكلات تتجاوز النطاق القبلي الضيق . وأخذ الإفريقيون يدركون أن هذه المشكلات متجانسة لأنها ترجع إلى استغلال قواهم البشرية وموارد بلادهم تحقيقاً لأرباح الاحتكارات الأجنبية .

وينبغي عدم التقليل من أهمية هذه الظاهرة إذ لأول مرة تقوم هذه المدن الجديدة التي تضم عشرات بل ومئات الألوف من الإفريقيين بغض النظر عن أصولهم وقبائلهم وتقاليدهم ، مثل جوهانسبرج ومدينة الرأس وإيباجان ولاغوس وأكرا وساليسبوري وبولاوايو وليوبولدفيل واليرابث فيل وكلها لا يقل سكان الواحدة منها عن مائة ألف نسمة ، أغلبيتهم الساحقة من الإفريقيين . معنى ذلك أن مئات الألوف من أبناء التجارة العاملين في المناجم والمصانع والمرافق العامة والمشروعات العامة وغيرها خرجوا عن دائرة النظام القبلي detribalised وإذا يتحطم النظام القبلي أو يفقد مقومات بقائه وقوته فلا به أن يحل محله نظام أرقى منه أي الوحدة القومية .

الثورة الصناعية

إشرنا إلى أن الدافع على استعمار إفريقيا كان الاستفادة من مواردها ، ووجود ثروة معدنية ضخمة أدت إلى حركة تصنيع لم يسبق لها مثيل في تاريخ القارة وتتمثل في استغلال مناجم النحاس بروديسيا ، والذهب والماس والفحم في اتحاد جنوب إفريقيا ، والنحاس والكوبالت والزنك والماس في الكنفو ، والذهب في غانا ، والفوسفات

والتنجيز والرصاص في شمال إفريقيا الخاضع للنفوذ الفرنسي ، وتوليد الطاقة الكهربائية ، وقيام عدد من الصناعات الثانوية في مصر واتحاد جنوب إفريقيا . ولقد كتب بازيل دافيدسون في « نيوسيتسمان » (العدد الصادر في ١٠ أبريل ١٩٥٤) بقول عن الكنفو :

« إن الثورة الصناعية تدفع الكنفو بسرعة صوب مستويات جديدة . أن المشاركة في المهارات يمكن أن يبدو بسهولة كالحادث الذي يبعث على أكبر الأمل في إفريقيا . إن التصنيع في الكنفو لا يرفع فقط ألقا من الإفريقيين من حالة الفقر الريفي الذي عاشوا فيه ومن خضوع لقبيلة أصحابها الدمار ، ولكنه يرفعهم كذلك إلى العالم الحديث . فالإفريقيون الذين دخلوا في دائرة النظام الصناعي بالكنفو بدأوا في التخلص من أحوالهم المنحطة وفي اتخاذ صفات جديدة وفي الشعور بأنهم مثل غيرهم من الناس . لا في نظر أنفسهم فحسب بل وفي أعين أصحاب الأعمال الأوربيين » . وما يقوله الكاتب عن الكنفو ينطبق بغير شك على بلاد إفريقيا أخرى .

هذا التقدم الاقتصادي نجمت عنه أرباح طائلة ولكن هل استفاد منها الإفريقيون؟ في روديسيا الشمالية والجنوبية حيث تنتج الأولى ١٥٪ من الإنتاج العالمي من النحاس كان ينفق على تعليم الأوربيين ٢٠٠٠ ٢٨٥٠ ٢٠٠٠ جنيه عام ١٩٥٤ مقابل ١٠٠٠ ٤٩٨٠ ١٠٠٠ جنيه في حالة الإفريقيين .

وفي السنة المالية ١٩٥٦/٥٧ أنفق على الخدمات الزراعية للأوربيين ٥٠٠ ٧٤٠ ٠٠٠ ر.ه. حيه مقابل ١٠٠ ٨٧٧ ٠٠٠ جنيه في حالة الإفريقيين . والأرباح الصافية التي وزعها اتحاد التعدين بكاتانجا العليا على المساهمين عام ١٩٥٥ تعادل ٣٠٪ من مجموع المخصصات لنحو ١٠٠ ٢٠٠ ٠٠٠ عامل في الكنفو كله . والصناعات والتجارة الخارجية كانت كلها احتكارا للمؤسسات الأجنبية على ما سنوضحه في مواضع قادمة . . هذه الحقائق لم تغب عن أذهان الإفريقيين الذين شاهدوا مدى الاستغلال الواقع عليهم .

وترتب على الثورة الصناعية والتقدم الاقتصادي نشوء قوتين جديدتين تتعارض مصالحهما مع المصالح الأجنبية الثابتة ، أولاهما البورجوازية الوطنية وتمثل في المشتغلين بالتجارة الصغيرة وبخاصة في صفوف مواطنيهم وفي الذين يزاولون الحرف التي تتطلب

المهارة ، وإلى صفوفها تنضم طائفة المعلمين ممن يشغلون الوظائف الإدارية والكتابية المتواضعة . هذه الطبقة البورجوازية وجدت إمكانيات التقدم المادي محدودة بسبب سيطرة الاحتكارات الرأسمالية وأبواب الحكم موصدة إلى حد كبير نتيجة التحالف بين الإمبريالية والقوى الرجعية .

أما القوة الثانية فتتمثل في نشوء طبقة عمالية ضخمة يربط بين أفرادها نوع العمل الرخيص المرهق الذي يؤديه ، والأجور المنخفضة التي تؤدي لهم ، وإبعادهم عن الأعمال الحاذقة لصالح العمال البيض ، واضطهاد السلطات الاستعمارية لهم وتحريم تكوين نقابات للدفاع عن مصالحهم في مناطق عدة مثل اتحاد جنوب إفريقية والكنغو . هذه الطبقة عمدت إلى التجمع ولعبت دورا هاما في الحركة الوطنية ، وأخذت منظماتها تتشبع بالأفكار الديمقراطية والاشتراكية . ويبدو اتجاه المنظمات العمالية من البيان الذي أصدره سكرتير عام « اتحاد العمل في كينيا » حين رشح نفسه عن دائرة نيروبي في انتخابات عام ١٩٥٧^(١) :

« سوف أکافح من أجل حريتنا السياسية ، والكرامة الإنسانية ، والفرص الاقتصادية ، وأجور ومستويات معيشة أعلى ، وضمان الأمن في حالة كبر السن ، وتقرير تسهيلات ائتمانية أكبر ، وإلغاء أية قيود لا داعي لها على فلاحينا وتجارنا ورجال الأعمال منا ، وتسهيلات تعليمية أوفر لأطفالنا ، ومحو الأمية بالنسبة إلى الجميع ، وتوفير الفرصة أمام الإفريقيين للتقدم في مجال الوظائف العامة وقوات الشرطة والجيش ، وإزالة حواجز اللون والتمييز العنصري . . سوف أهدف إلى خلق ديموقراطية على أساس : رجل واحد وصوت واحد وحكم الأغلبية » .

وأخيرا — وليس آخرا — كان للتصنيع وما يحبه من تيسير الانتقال وقيام المدن ، آثار واضحة في إضعاف القبيلة على ما شرحناه من قبل .

فرض سيادة الرجل الأبيض

وهذه هي السياسة التي طبقها المستعمرون ، ومهما تباينت في الحدة والقسوة ومهما اختلفت صورها فالهدف النهائي منها الإبقاء على سيطرة الرجل الأبيض وأن يظل الإفريقيون في مرحلة التبعية والخضوع .

Five Elections in Africa, p. 448 . (١)

(Edited by W. J. M. Mackenzie & Kenneth Robinson) :

(٣ م — إفريقيا)

ولقد عمد البرتغاليون إلى خلق فئة من أهل المستعمرات وثيقة الصلة بالبرتغال وموالية لها . وطبقا لهذه الفكرة يمكن للأفريقي أن يندمج في المجتمع البرتغالي ويتمتع بنفس حقوق البرتغاليين إذا استوفى شروطا معينة مثل معرفة القراءة والكتابة باللغة البرتغالية ، واعتناق للسيحية (أو الكاثوليكية بعبارة أدنى إلى الواقع) ، والموارد الكافية ، والاستعداد لبذبح بعض العادات السائدة كتعدد الزوجات . وبمجرد أن يصبح « مندمجا » assimilado يتمتع بامتيازات المواطن الكاملة وواجباته ، ويصبح له الحق في جواز سفر والتصويت وتعليم أبنائه في مدارس الدولة والاعفاء من ضريبة الكوخ ، كما يخضع للخدمة العسكرية أسوة بالأوروبيين . إلا أنه يجب أن تذكر أن العملية ليست بالسهولة التي تبدو بها لأن الشرط للمالي عقبة بسبب الفقر .

ويقص علينا سيتولى الحديث التالي بينه وبين أحد سكان مدينة لورنز ومركيزو والذي قال له : « إن البرتغاليين يظنون أن الله قد ارتكب خطأ بجعل الإفريقي إفريقيا وسياسة الإدماج عبارة عن جهد من جانب البرتغاليين لتصحيح هذا الخطأ للقدس . إن في إفريقية البرتغالية أحد عشر مليونا ليسوا مواطنين في البرتغال أو إفريقية » .

سيتولى : ولكن هناك ألوفا من الإفريقيين إندمجوا وقبلوا « أى في المجتمع البرتغالي » .

— كلا يا بني ، إن البرتغاليين بقبولهم بضعة آلاف من الإفريقيين يريدون أن يظهروا أنهم يقبلون الإفريقي في مجتمعاتهم ولكن في الواقع يرفضون ذلك بشدة . . هل تدري لماذا تقبل ابنك ؟ » .

— حسنا ! إنه ابني وأنا أبوه .

— ولنفرض أنك كنت متأكدا أن الطفل الذي وضعت زوجته زوجتك ليس ابنك ، فهل تقبله ؟ .

— سوف يكون ذلك عسيرا .

— حسنا ، وحتى لو جاء من صلبها .

— ليست المسألة أنه منها ولكنها تنحصر في كونه مني . وأظن هذا يصدق على الزوجي أيضا ، إذ لو كان طفل من امرأة أخرى لما كان موضع القبول من جانبها .

— إنك على حق تماما . وبعبارة أخرى يجب أن يكون الطفل منكما حتى تقبله .

— نعم .

— وبعبارة أخرى إنك لا تقبلان الطفل بصفته هذه وإنما لكونه جزءا من لحمك وعظامك :

— أظن ذلك

— هل تدرك معنى ما يفعل البرتغاليون ؟ إنهم يلتحقون الأفريقي ببرتغاليتهم وحين يلد الأفريقي بـرتغاليا فإنهم يقبلون البرتغالي لا الأفريقي . إنهم يستردون ذلك الجزء الذى وضعوه فى الأفريقي ، وسياسة الإدماج عبارة عن رفض البرتغاليين تقبل الأفريقي بصفته هذه :

وتقوم النظرية البلجيكية على منح بعض المزايا الخاصة للأفريقي الذى يتأثر بالحضارة الغربية وبذلك يمكن أن ينعم ببعض الحقوق القانونية مثل البلجيكيين أنفسهم . هذه الطبقة من « المتطورين » évolués أريد منها أن تعرقل سير الحركة الوطنية :

ويعمد الفرنسيون كذلك إلى قبول الأفريقي فى المجتمع الفرنسى وتصبح له حقوق المواطن الكاملة إذا أصبح متمدينا ومثقفا ، ومعنى الحضارة والثقافة اللون الفرنسى منها . هذه الفلسفة التى تهدف إلى امتصاص الطبقة المثقفة التى تشبعت بقدر من حضارة الرجل الأبيض يطلق عليها البعض « مشاركة الفئة المختارة » Partnership « élite » أو Selective Partnership . وطبقا لهذه الفلسفة فإن الفرد ، بغض النظر عن الجنس أو الدخل أو المركز الاجتماعى ، لن يتمتع بحقوق متساوية أو يضطلع بالتزامات متساوية . وبدلا من ذلك فإن أغلبية الأفراد - لزمين غير محدود فى المستقبل - سوف يرغمون على الخضوع لأقلية تسمى امتيازاتها الخاصة وراء حاجز من المستويات « النخسرة »^(١) .

ولكن هذه للمشاركة لا يقدر لها النجاح لأنها قائمة على فروض ثلاثة كلها غير سليمة . الفرض الأول أن الأغلبية الإفريقية الضخمة التى ستظل لمدي طويل أو

(١) A New Deal in Central Africa, ed. by Colin Leys and Cranford Pratt, p. 172 .

بصورة دائمة محرومة من حق التصويت، سوف ترضى بالرغم من ذلك بأن تظل تحكمها هذه «الفئة المختارة» ، وهذا لا يحدث . والفرض الثانى أن الإفريقيين المتعلمين الذين يقبلون فى المجتمع الأوروبى « المتحضر » سوف يدينون بالولاء له وليس لمواطنيهم . والأدلة بكل تأكيد تقض هذا ، لأن « المندمجين » سرعان ما يصبحون منبوذين فهم ليسوا حقيقة جزءاً من المجتمع الأوروبى وإنما انفصلوا عن مجتمعهم الأسمى ورد الفعل الذى لا مفر منه أن يرددوا إلى المجتمع الذى نشأوا فيه وأن يصبحوا أشد تطرفاً وتعصباً . والفرض الثالث أنه حين يقرب عدد الإفريقيين « المتحضرين » من عدد الأوربيين ثم يتجاوزه فإن الأخيرين سوف يكونون على استعداد لأن يفقدوا احتكارهم للسلطة ، وهذا فرض يدل على السذاجة^(١) . والحق ، إن فكرة إنشاء طبقة حاجزة buffer class بين الأوربيين والأغلبية الإفريقية لم يكن يقدر لها النجاح ، وكل ما نجحت فيه أنها أشاعت الشك فى نفوس الإفريقيين واعتبروها أسلوباً لإدامة السيطرة عليهم .

وفى الأقاليم التى تضم أقليات كبيرة نسيا من المستوطنين البيض إلى جانب أقليات أخرى من الآسيويين كما هو الحال فى روديسيا وكينيا يجرى الحديث عن نظام « المشاركة » كوسيلة لقيام « مجتمع متعدد الأخماس » multi-racial society . تزول منه المראה وعناصر الصراع وتعيش فيه الأجناس المختلفة فى وفاق وتعاون . وهذا التعبير يشوبه الغموض وتعددت بشأن التفسيرات^(٢) . فبعد المؤتمر الذى دعا إليه المستر جريفث عام ١٩٥١ نشرت حكومة روديسيا الشمالية بياناً أرادت فيه إبداء وجهة نظرها بشأن هذه « المشاركة » جاء فيه :

« والهدف السياسى الأخير لشعب روديسيا الشمالية هو الحكم الذاتى فى نطاق الكومنولث . ويجب أن يأخذ الحكم الذاتى فى الاعتبار الكامل حقوق ومصالح الإفريقيين والأوربيين وأن يتضمن النص الواجب بشأنهم . والأساس المرضى الوحيد الذى يمكن أن يقوم عليه مثل هذا النص هو المشاركة الاقتصادية والسياسية بين الأجناس . والتطبيق العملى لمثل هذه المشاركة يجب أن يتضمن مساعدة الإفريقيين على السير قدماً فى طريق التقدم الاجتماعى والاقتصادى والسياسى الذى بدأوا السير

(١) المصدر السابق ص ١٧٣ .

(٢) سنعرض لهذا الموضوع بالتفصيل عند الحديث عن اتحاد إفريقية الوسطى .

فيه بحيث يضطلعون بدورهم الكامل مع بقية المجتمع في حياة الإقليم الاقتصادية والسياسية ...

« . . . وبوجه عام تنطوي للمشاركة على احترام الأوربيين والإفريقيين الواجب لموجهة نظر كل منهم وعقيدته وعاداته وأمانيه المشروعة ومتاعبه . ففي الميدان السياسي سيكون في إمكان الإفريقيين التقدم حتى ينتهي الأمر (طالما يظل التمثيل على أسس عنصرية) إلى أن يكون لهم في المجالس التشريعية والتنفيذية نفس العدد الذي للأوربيين . وفي المجال الاقتصادي يجب أن يكون كل فرد قادرا على الارتقاء إلى المستوى الذي يسمح به نشاطه وقدرته ومؤهلاته وخلقه . أما عن أساليب التمييز القائمة على الفوارق العنصرية فإن هذه لا تتفق مع سياسة المشاركة ، ويسير الرأي العام في اتجاه الاعتراف بهذه الحقيقة »^(١) .

وأثناء حملة الانتخاب الاتحادى الأولى قال سير روى ولنسكى Sir Roy Welensky^(١) « كان الحزب الإتحادى مصمما ألا تتعرض المستويات الأوربية للخفض الأمر الذى معناه أن على الإفريقيين أن يذلوا قصارى جهدهم إذا رغبوا فى الارتقاء إلى مستوى أعلى . وفي المجال السياسى لن يتمتع الإفريقى إلا بذلك القدر من الإشراف السياسى والذى يكسبه عندما يظهر أنه بلغ مستويات متحضرة فى السلوك والثقافة » .

وفي المقطعات السابقة عبارتان تستوقفان النظر وهما « حين يصبحون أهلا لذلك » ، « مستويات متحضرة » . فما هذه المستويات ، وما مدى الأهلية ، ومن الذى يحكم على ذلك ؟ واضح أن الحكم فى يد البيض ولهؤلاء كل المصلحة فى بقاء سيطرتهم إلى أبعد وقت . وإن نظرة واحدة إلى الأحوال السائدة فى روديسيا الجنوبية ترينا مدى تطبيق سياسة المشاركة . فبالرغم من الرخاء الذى شهده إتحاد أفريقية الوسطى فى السنوات الأخيرة فمتوسط الدخل السنوى للأوربي ٦١٤ جنيهًا مقابل ٢٥ جنيهًا للأفريقى . والمساحة المخصصة للأفريقيين وعددهم ٢ ½ مليون تعادل ٤٢ ٪ من المساحة الكلية مقابل ٥٠ ٪ للأوربيين البالغ عددهم ٢٢٠.٠٠٠ نسمة يشتغل منهم بالزراعة سوى الخمس . ويمتد التمييز العنصرى إلى الصناعة حيث الأعمال التى تتطلب مهارات خاصة محرمة على الأفريقيين . ولا يجوز لهؤلاء امتلاك أراضي

(١) Race and Politics, opt- cit, pp. 195-6 .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٩٦ .

البناء في المناطق التي يعيش فيها البيض وإن جاز لهم استئجار الأرض لمدة ٩٩ عاما في الضواحي المخصصة لهم بجوار سالسبوري . وتتكون الجمعية التشريعية بروديسيا الجنوبية من ٣٠ عضوا كلهم من الأوربيين . أما الجمعية الاتحادية فتضم ٢٩ عضوا عن روديسيا الجنوبية منهم أربعة من الإفريقيين وهؤلاء كانت نسبة البيض من ناخبهم ٩٨٪ (١).

وفي تنجانيقا (قبل انتخابات أغسطس ١٩٦٠) ، كان ١٠ من أعضاء الجمعية التشريعية يمثلون ٢٠.٠٠٠ أوربي ومثل هذا العدد عن ٧٥.٠٠٠ من الآسيويين ، ولا يمثل الإفريقيين وعدتهم سبعة ملايين سوى ١٠ أعضاء .

إلا أن أسوأ مظاهر فلسفة سيادة الرجل الأبيض نلقاها في اتحاد جنوب إفريقيا ولم يحاول دعائها إخفاء الغرض الحقيقي منها وقد عبر عنه ستريديوم J.G.Strijdom بقوله :

« وسياستنا أنه يجب على الأوربيين الثبات في مواقعهم وأن يظلوا سادة في جنوب إفريقيا . فإذا نبذنا فكرة الشعب السيد والمبدأ القائل بأن الرجل الأبيض لا يمكن أن يظل سيداً ، وإذا منح حق التصويت لغير الأوربيين . . وإذا تطوروا على نفس الأساس الذي تطور الأوربيون وفقا له ، فكيف يمكن أن يظل الأوربيون سادة ؟ . . إن وجهة نظرنا تلخص في أنه في كل مجال يجب أن يحتفظ الأوربيون بالحق في حكم البلاد وفي إبقائها للرجل الأبيض » .

وسوف نرى في فصل قادم إلى أي مدى طبقت وجهة النظر التي عبر عنها رئيس وزراء الاتحاد .

الصحافة والإذاعة

قلنا إن التعليم بالرغم من قصوره كما وكيفا ، وتعلم اللغات الأجنبية ، من عوامل اليقظة القومية ، وإلى ذلك يجب أن نضم قوة أخرى لا تقل فعالية وتقض بها الصحافة الوطنية : وينبغي ألا تقلل من أثر هذه القوة إذ بالرغم من ضعف موارد الصحافة المالية وعدم تطور الفن الصحفي وقلة عدد القراء فقد كانت المنظمات السياسية تتخذ منها أداة لنشر آرائها والتعريف ببرامجها وكانت الصحف إما بلغات قومية وإما بالإنجليزية أو الفرنسية ، ففي الاقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة لعبت

(١) Myth of Partnership (The Observer, July 31, 1960.)

الصحافة الوطنية دورا هاما بعد الاحتلال البريطاني وزادت أهمية بعد الحرب العالمية الأولى ، وبعد عام ١٩٥٢ راحت تشتد في دعوتها إلى تأييد الحركات القومية وبخاصة في القارة الإفريقية ، وفي نيجيريا الشرقية مثلا كانت هناك أربع صحف ذات طابع قومي منها Daily Service لسان حال جماعة العمل وتوزيعها ١٨٠٠٠ نسخة ، West African Pilot وتعتبر عن سياسة حزب المؤتمر الوطني لنيجيريا والكرون وتوزيعها ١٨٠٠٠ نسخة ، وفي كينيا كانت في سنة ١٩٥٧ المجلات الأسبوعية التالية :

الاسم	اللغة	التوزيع
بارازا	سواحلية	٣١٧٠٠
جيكو	سواحلية	٧٧٥٠
راموجي	لوي	٥٠٠٠
تازاما	سواحلية	١٩٥٠٠

وبعد الحرب العالمية الثانية أخذت أجهزة الراديو تنتشر في كثير من البقاع وأقبل الناس على الاستماع إليها ، واستغلت الدول المتنافسة سلاح الإذاعة إلى أبعد الحدود ، ومن الإذاعات القوية صوت أمريكا وراديو موسكو وإذاعة لندن ، وفي السنوات الأخيرة لعبت الإذاعة في مصر ثم الجمهورية العربية المتحدة دورا هاما في تنبيه أذهان الإفريقيين إلى حقوقهم المسلوبة ودعوتهم إلى التحرر والوحدة . وخلال الحرب بذلت دول المحور جهودا ضخمة لاثارة الإفريقيين ، كما راح الحلفاء يحدثونهم عن الحرية والديموقراطية وشرور النازية والفاشية . ومن مظاهر اهتمام الإذاعات الأجنبية أنها تذيع باللغات واللهجات الإفريقية المختلفة حتى يسهل على أبناء البلاد الاستفادة منها .

الحربان العالميتان

أدت المتناقضات في داخل الجبهة الإمبريالية إلى اشتبا كها في صراع مسلح مرتين ولما ينتصف القرن العشرون أولاها في عام ١٩١٤ والأخرى في عام ١٩٣٩ . وفي كلتا الحالتين أسهم الإفريقيون كرها أو أملا في جزاء ، بدور واضح في احراز النصر شأنهم في ذلك شأن غيرهم من شعوب المستعمرات . فاشترك عدد كبير منهم في الحملات الحربية والعمليات العسكرية ، وبفضل جهودهم طرد الألمان من ممتلكاتهم في إفريقيا أثناء الحرب العالمية الأولى ، وأخرج الطليان من مستعمراتهم في الحرب العالمية الثانية

وعاون أبناء البلدان التابعة لفرنسا كثيرا في تحريرها بعد أن خرت على قدميها أمام النازية عام ١٩٤٠ . وقدمت الشعوب الإفريقية الملايين من أبنائها للعمل في خدمة القوات المتحاربة . وأهم من هذا كانت مواردها الطبيعية ومنتجاتها وصناعاتها مسخرة لخدمة الحلفاء الذين إستغلوا كذلك موانئها ومطاراتها وطرق المواصلات فيها

ومن أجل إجتذاب الإفريقيين إلى صفوفهم ونيل تأييدهم قدم الحلفاء الوعود بشأن تعديل الأوضاع السائدة فأعلنوا مثلاً في سنة ١٩١٤ أن الحماية البريطانية على مصر علاقة مؤقتة ، ووعدوا الشعوب العربية بالإستقلال في حالة الانتصار على الامبراطورية العثمانية . وزادت دعايتهم في الحرب العالمية الثانية قوة وحدة ، فقالوا إنهم يكافحون من أجل الديمقراطية والعدالة الدولية وقيام عالم ترفرف عليه الرفاهية ويتحرر من الخوف والعوز . وتحدث الرئيس الأمريكي وودرو ولسون في الحرب الأولى عن تقرير المصير وتضمن ميثاق الأطنطى الحريات الأربع . وانتهت الحرب الأولى فإذا بالدول العربية بالشرق الأدنى توضع تحت الانتداب ، وترفض إنجلترا إلغاء الحماية البريطانية على مصر . ولم يكن نصيب الوعود التي قدمت خلال الحرب الثانية بأفضل من ذلك . وهكذا في كلتا الحالتين امتلأت نفوس الإفريقيين بالمرارة المتولدة من الشعور بالإخفاق وخيبة الأمل ، وكان رد الفعل اضطرابات وثورات تستهدف التحرر الوطني .

ولكن الحربين كانت لهما آثار أخرى بعيدة المدى فالجنود الإفريقيون الذين اضطلموا بالدور الرئيسي في كثير من العمليات الحربية كانوا يحاربون جنباً إلى جنب مع البيض ، ولما تحقق النصر رأوا من حقهم أن المساواة في الكفاح يجب أن تتلوا المساواة في الحياة العامة في عهد السلم ، إن الحرب لا تفرق بين القائمين بها وضحاياها بسبب التفاوت في أجناسهم وألوانهم ، وإذن فمن الطبيعي حين تعود الأمور إلى سيرها العادي ألا تكون هناك تفرقة بسبب الجنس أو اللون في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وهذا العدد الضخم من المحاربين الإفريقيين عاد إلى أوطانه مشبعاً بآراء جديدة . لقد سمع الحلفاء يحدثونه عن النازية والفاشية وما تقوم عليه هذه الفلسفة من نزعات دكتاتورية واستعمارية ، وعن الديمقراطية والحرية السياسية والعدالة الدولية والمثل العليا ، وعن العالم السعيد الذي سوف يتمخض عنه الصراع . تشبعت عقول الإفريقيين المحاربين بهذه الأفكار والمبادئ فلما عادوا إلى بلادهم توقعوا العمل على تطبيقها ، فلما حث الحلفاء بعبادتهم

ووعودهم صار لزاما إجبارهم على إحترامها بشق السبل التي تتوافر لأبناء المستعمرات .

هذا من جهة . ومن جهة أخرى فإن الملايين من العمال الذين إستخدمتهم السلطات العسكرية المتحالفة تعلموا حرفا جديدة واكتسبوا خبرات جديدة، ولما وضعت الحرب أوزارها وعادوا إلى بلادهم لم يجدوا أبواب العمل والرزق كافية لاستيعابهم وسرت البطالة في صفوفهم وهبط مستوى معيشة الأغلبية الساحقة منهم، لأن الاحتكارات الأجنبية التي تستغل خيرات بلادهم لم يعد يعنيتها أمرهم بعد أن أدوا مهمتهم في الدفاع عنها وحماية مصالحها . أضف إلى ذلك أن ظروف الحرب أدت إلى نشاط صناعي ومعماري وتجاري إستفاد منه أبناء البلاد ، وظهرت طبقة بورجوازية وطنية أو قويت وكانت هذه الظاهرة أشد وضوحا في شمال إفريقيا . ولما إنتهت الحرب واستؤنفت العلاقات التجارية مع الخارج تعرضت هذه الطبقة للمنافسة الأجنبية العنيفة وتحملت خسائر فادحة في نواح عدة من نشاطها . وكذا تولد عن الحرب ظهور قوى وطنية أدركت ألا سبيل إلى بقائها ونموها بغير التحرر من ربة الإستعمار .

حين بدأ التفات على اقتسام القارة الإفريقية كانت العملية جماعية إشتكت فيها الدول الامبريالية ، وتمكنت من بسط سيطرتها بسبب تفوقها التكنولوجي . بدت الجبهة في نظر الإفريقيين متساندة أو متماثلة الأهداف وخيل إليهم إنها من القوة والمناعة بحيث يكاد يكون من المستحيل التغلب عليها . ولكن الأسطورة أخذت تتبدد ، فانقسمت الجبهة وتصارعت مرتين لا تفصل بينهما سوى فترة زمنية قصيرة لم تتجاوز العشرين عاما ، وسقطت بعض أجزاء الجبهة فهزمت ألمانيا في الحرب الأولى وأصاب المصير ذاته ألمانيا وإيطاليا واليابان في الثانية ، وفقد المهزم أملاكه وأسهم أبناء المستعمرات بقدر طيب في إحراز النتيجة . وهكذا لم يعد الاستعمار بالشئ الثابت الدائم ولكنه ظاهرة تسرى عليها قوانين المنطق الجدلي « الديالكتيك » ومآله الزوال . ولكن الزوال يتطلب أسلوبا فعاليا وبعبارة أخرى لا بد للمستعمرات من الكفاح حتى تصل إلى غاياتها .

وأهم من هذا ظاهرة بدت على مسرح الحرب في القارة الآسيوية والمحيط الهادي . لقد شاهد الإفريقيون الدول التي تفرض سلطانها عليهم تكافح من أجل البقاء وتصاب بأعنف الضربات على يد دولة آسيوية كانت حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر إقطاعية ومتأخرة ولم تأخذ بأسباب الحضارة الغربية المتفوقة . رأوا هذه

الدولة الآسيوية الملونة » الناشئة تكتسح الدول العريقة في الاستعمار أمامها وتطاردها من كثير من مستعمراتها وتقطع خطوط مواصلاتها البحرية وتوقع بها الهزائم . وكان من الطبيعي ألا يغيب هذا الدرس عن أذهان الإفريقيين .

وأبرزت الحربان العالميتان أفكاراً جديدة وولدت تنظيمات جديدة كان لها أثر في تنمية الوعي القومي في مختلف أنحاء العالم وبخاصة في المستعمرات وأشباهها . ففي عام ١٩١٨ طلع الرئيس ولسون بيرناجه المكون من أربع عشرة نقطة لتحقيق السلام فكان له دوى هائل في العالم أجمع . فالبند الخامس يعالج موضوع الدعاوى الاستعمارية ويتحدث عن مصالح الشعوب التي يعينها الأمر « وأنه يجب أن يكون لها وزن يتساوى مع المطالب العادلة . . »

A free, open minded and absolutely impartial adjustment of Colonial claims based upon a strict observance of the principle that in determining all such questions of sovereignty the interests of the populations concerned must have equal weight with the equitable claims of the Government whose title is to be determined.

ويعرض البند الثاني عشر للقوميات الخاضعة للامبراطورية العثمانية فيجب أن يكفل لها الأمن وفرصة التطور صوب الحكم الذاتي . وبالرغم من غموض هذه العبارات إلا أن الروح التي تسرى في الوثيقة كلها تعكس مبدأ « تقرير المصير » . حقيقة لم يتعرض « عهد » Covenant عصبة الأمم لمبدأ تقرير المصير ولكنه يؤكد في المادة (٢١) أن « رخاء وتطور مثل هذه الشعوب وديعة مقدسة في أيدي الحضارة .

وتمشيا مع المبادئ التي نادى بها ولسون أقيم نظام الانتداب الذي يعتبر - على الأقل من الناحية النظرية - خطوة تقدمية لأنه اعترف دولي بأن الاستعمار أصبح خطأ تاريخياً وأن سياسة الضم المباشر لم يعد لها مكان في المجتمع الدولي المعاصر أو يجب أن يكون الأمر كذلك . ويعرض الدكتور محمود سامي جنينه للوضع القانوني للانتداب فيقول^(١) « فانتداب (أ) لا يشبه الحماية أو التبعية في شيء وإنما هو أقرب ما يكون إلى الاستقلال وبهذا اعترف العهد . وإذا كان هناك شيء من الشبه بين انتداب (ب) وبين الحماية فهو شبه ظاهري لا يعبر عن حقيقة . ذلك أنه لا يمكن

(١) وجيز القانون الدولي العام ، ص ٣٠٧ .

اعتبار الإقليم الخاضع له أنه في حالة حماية عادية لأن الحماية العادية لا تكون إلا بعقد ، وليس هناك عقد أو اتفاق مبرم بين الدولة المنتدبة والإقليم الخاضع للانتداب . ولا يمكن اعتبار الإقليم خاضعاً لحماية استعمارية لاختلاف الغاية بين الانتداب والحماية الاستعمارية ، فإخضاع الإقليم للانتداب لم يرد به الضم أو الاستعمار وإنما أريد به تحقيق غرض يختلف عن ذلك كل الاختلاف وهو الوصول بالإقليم إلى مصاف الدول أى إلى الاستقلال . أضف إلى هذا كله أن الدولة المنتدبة تباشر سلطاتها باسم عصبة الأمم وشيء من هذا غير متوفر في حالة الحماية . كذلك من غير الصحيح أن يقال إن الانتداب (ج) هو نوع من الضم ، لاختلاف الغاية ولأن عبارة العهد وروحه تتنافيان مع إمكان القول بأنه ضم مقنع .

ثم نشبت الحرب العالمية الثانية ولم يمض طويل حتى صدر « ميثاق الأطنتي » (١) فإذا به يتحدث صراحة عن « حق جميع الشعوب في اختيار شكل الحكم الذي يعيشون في ظله » ، ومن الطبيعي أن يندرج هذا المبدأ على المستعمرات وإن أنكر المستر تشرشل هذا التفسير فيما بعد . ولم تتضمن مقترحات دومبارتن أو كس التي صاغتها الدول الكبرى هذا المبدأ الهام . إلا أنه تحت الضغط من جانب الدول الحديثة الاستقلال والدول التي عانت من خضوعها لمن هي أقوى منها ، تضمن « ميثاق الأمم المتحدة » عبارة تقرير المصير . ففي الفصل الأول الخاص بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها تتحدث الفقرة الثانية من المادة الأولى عن « إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضى بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها » . والفصل الحادى عشر عبارة عن تصريح يتعلق بالأقاليم غير المتمتع بالحكم الذاتى . وطبقاً للمادة (٧٣) « يقر أعضاء الأمم المتحدة - الذين يضطلعون في الحال أو في المستقبل ببتبعات عن إدارة أقاليم لم تنل شعوبها قسطاً كاملاً من الحكم الذاتى - بالمبدأ القاضى بأن مصالح أهل هذه الأقاليم لها المقام الأول .. ولهذا الغرض (أ) يكفلون تقدم هذه الشعوب في شئون السياسة والاقتصاد والاجتماع والتعليم ... (ب) ينمون الحكم الذاتى ، ويقدمون الأمانى السياسية لهذه الشعوب حق قدرها ، ويعاونونها على إنماء نظمها السياسية الحرة نمواً مطرداً ، وفقاً للظروف الخاصة لكل إقليم وشعوبه ، ومراحل تقدمها المختلفة » . وبهذا

(١) أصدره فرنكلين روزفلت رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية والمستر ونستون.

تشرشل رئيس الوزارة البريطانية في ١٤ أغسطس ١٩٤١ .

الحكم « لم يعد ثمت وزن لما تدفع به الدول الاستعمارية عادة من أن تلك العلاقة علاقة داخلية بحجة تنظيمها بحكم سلطانها الداخلي ، دون أن يكون لدول أجنبية أو لهيئة دولية رقابة أو إشراف عليها » . (١) ونظرا لإدراج هذا الحكم في الميثاق فإن « أى مخالفة للالتزامات المحددة التي يفرضها على الدول الاستعمارية هي مخالفة لأحكام الميثاق تستتبع تطبيق ما يرتبه من جزاءات » . (٢)

والفصل الثاني عشر من الميثاق يتعلق بنظام الوصاية الدولية وتقرر المادة (٧٦) أن من أهدافه الأساسية « العمل على ترقية أهالي الأقاليم المشمولة بالوصاية في أمور السياسة والاجتماع والاقتصاد والتعليم واطراد تقدمها نحو الحكم الذاتي أو الاستقلال حسبما يلاءم الظروف الخاصة لكل إقليم وشعوبه ، ويتفق مع رغبات هذه الشعوب التي تعرب عنها بملء حرمتها وطبقا لما قد ينص عليه في شروط كل اتفاق من اتفاقات الوصاية » : ونظراً للابهام الذي إتسمت به اتفاقات الوصاية وإزاء الضغط من جانب الدول العربية والأسيوية والاشتراكية قررت الجمعية العامة في نوفمبر سنة ١٩٤٨ بأن الأمم المتحدة صاحبة الاختصاص بالإشراف على إدارة الأقاليم المشمولة بالوصاية ، وأوصت الدول القائمة بالإدارة (أ) بأن تتخذ جميع التدابير لتشجيع وزيادة التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي لشعوب الأقاليم المشمولة بالوصاية (ب) بأن تتخذ كل الخطوات الممكنة لتعجيل النمو التقدمي نحو الحكم الذاتي أو الاستقلال. والذي فهمه الأفريقيون من تلك المبادئ والتنظيمات :

(١) أن لهم الحق في تقرير مصيرهم واختيار الحكم الذي يعيشون في ظله .

(٢) وأن من الواجبات الأساسية رعاية مصالحهم والعمل على ترقيةهم .

(٣) وأن من أهداف الوصاية السير نحو الحكم الذاتي أو الاستقلال .

وإذا كان الأمر كذلك فإن للنطق بقضى بتطبيق هذه القواعد على البلدان المستعمرة أو ما في حكمها .

وأكثر من هذا ، رأوا تحت ضغط الحركات الوطنية والدول الأعضاء للعادية للاستعمار ، الأمم المتحدة تتدخل في حالة بعض المستعمرات وتتخذ قرارات ضد الدولة الاستعمارية كما حدث بالنسبة إلى أندونيسيا في صراعها مع دولة هولنده .

(١) دكتور زكي هاشم : الأمم المتحدة ، ص ٢٠٢ .

(٢) شرحه ص ٢٠٣ .

أزمة الرأسمالية العالمية وتصعد استعمارها

كانت الحرب العالمية الأولى بداية الأزمة العامة التي تعانيها الرأسمالية الاحتكارية بسبب ما تنطوي عليه من تناقضات باطنية ، فهزمت الرأسمالية الألمانية وجردت من مستعمراتها وسلاحها وانتزعت منها بعض أراضيها في أوروبا ثم أصيبت بضربة عنيفة إبان الأزمة الاقتصادية التي حلت بها عام ١٩٢١ والتي كان لها رد فعل في دول رأسمالية أخرى وفي خريف عام ١٩٢٩ بدأ الكساد العظيم الذي يعتبر أعنف ما أصاب النظام الرأسمالي في العصر الحديث وظل يرزح تحت وطأته سنوات . ولسنا يبعدين عن الحقيقة إذ نقرر أن إنجلترا وكانت من أكبر الدول الاستعمارية خرجت من الحرب الأولى والأزمة الاقتصادية الكبرى ولم تعد القوة البحرية الأولى بالعالم ولم تعد لندن المركز المالي للعالم كما كان شأنها من قبل . وخلال فترة ما بين الحربين بدأت ثغرات في النظام الاستعماري بالهجوم عليه في أكثر من مكان ، فثارت مصر وأمكن إلغاء الحماية البريطانية سنة ١٩٢٢ ثم ألغيت الامتيازات الأجنبية عام ١٩٣٧ . وفي شمالي إفريقيا شن شعب مراکش الحرب على الدولتين الاستعماريتين فرنسا وأسبانيا وكبدتهما خسائر فادحة وبلغت الأزمة حدتها حين أعلن إقليم الريف استقلاله . وتعددت الثورة في الأقاليم المشمولة بالانتداب البريطاني والفرنسي في الشرق الأدنى ، كما واصلت الهند الكفاح من أجل حريتها بقيادة غاندي وحزب المؤتمر .

ثم دب التنافر داخل الجبهة الرأسمالية العالمية فقامت الفاشية في إيطاليا ولم تلبث أن انجذبت إلى إفريقيا واستولت على الحبشة وأصبحت مبعث خطر على الدول الاستعمارية . ونشأت النازية في ألمانيا وراحت تمزق معاهدة فرساي وتبني أداة عسكرية هائلة تهدد السلام العالمي وتبسط سيطرتها على النمسا ودولة تشيكوسلوفاكيا وتهدد بواندة وتطالب بمستعمراتها خارج القارة الأوروبية . ووصلت العسكرية اليابانية إلى مقاليد الحكم ودعمت قوتها البحرية ثم شنت حربا استعمارية على الصين . وكل هذه الأحداث كانت قينة أن تضعف من قوة الدول الاستعمارية الأخرى بل وتهدد كيائها وبقائها :

وكانت الحرب العالمية الثانية وهي النتيجة المنطقية لهذا التناقض الضربة العنيفة الثانية التي أصابت الرأسمالية والنظام الاستعماري وذلك قبل أن ينتصف القرن .

سقطت الإمبريالات الألمانية والإيطالية واليابانية وانكسرت داخل حدودها ، بل إنها في حالة ألمانيا فقدت السيطرة على الجزء الشرقى من البلاد . وخرجت فرنسا و إنجلترا وهولنده وبلجيكا منهوكة القوى . ف إنجلترا تحملت خسائر فادحة واحتل الألمان أراضي الدول الثلاث الأخرى طيلة سنوات الحرب . ولما انتهت الحرب كانت إنجلترا فقدت استثماراتها في كثير من المناطق وبخاصة أمريكا اللاتينية ولم تعد قوتها البحرية ذات شأن يذكر ، بينما هوت فرنسا من صف الدول الكبرى ، والواقع لم يعد في هذا الصف سوى دولتان وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .

وشهدت الفترة التالية للحرب العالمية الثانية انهيار النظام الاستعماري في آسيا . فاستقلت الهند وباكستان وسيلان وبورما . وشنّت أندونيسيا كفاحا مريرا انتهى بتصفية الاستعمار الهولندي . ومنيت فرنسا بضربات قوية في الهند الصينية كان أعنفها الهزيمة التي أحاق بها في دين - بن - فو . وفي الشرق الأدنى استقلت سوريا ولبنان ، وتكررت الثورات في العراق ومصر ولكنها أحرزت نجاحا كبيرا في الأخيرة . بنشوب الثورة في يوليو سنة ١٩٥٢ والتي أعقبها جلاء القوات البريطانية عن البلاد . واستردت الجبشة استقلالها إثر الحرب ، كما انتهى الكفاح في شمالي إفريقيا باعتراف فرنسا باستقلال تونس ومراكش ، بينما تطور هذا الكفاح إلى حرب في الجزائر . ما زالت دائرة منذ سنة ١٩٥٥ وهي حرب تستنفد قوى فرنسا العسكرية والمالية . هذه الانتصارات كانت حافزا ومشجعا للشعوب الإفريقية بوجه عام على الثورة ضد الاستعمار . ومما له دلالة أن انهيار النظام الاستعماري في آسيا جعل الإمبريالية تركز جهودها على استغلال مستعمراتها الإفريقية إلى درجة كبيرة ، فنشطت عمليات استخراج الثروة المعدنية وتوليد القوة الكهربائية من المساقط المائية وقامت صناعات عدة ، الأمر الذي ترتب عليه دعم القوة المعادية للاستعمار ألا وهي الطبقة الوسطى الوطنية والطبقة العاملة .

إلا أن من أعظم عوامل الأزمة العامة التي تعانيها الرأسمالية الاستعمارية العالمية في القرن الحالى الثورة الاشتراكية التي نشبت في روسيا في أكتوبر سنة ١٩١٧ . وأخذت هذه الثورة تثبت دعائمها ونجحت في تحويل البلاد إلى النظام الصناعى والزراعى الحديث . ولكن الحرب الثانية كانت نقطة تحول بالغة الشأن ، فامتدت مبادئ تلك الثورة إلى بولنده وتشكوسلوفاكيا وألمانيا الديمقراطية والمجر وبلغاريا . في أوروبا ، وإلى الصين في آسيا والتي تضم أكثر من ستمائة مليون نسمة . وهكذا

أصبح النظام الاشتراكي يمتد في منطقة شاسعة من وسط أوروبا إلى المحيط الهادى وأصبح قوة عالمية لها أهميتها بل وخطورتها . هذا المعسكر الجديد الذى يضم نحواً من ألف مليون نسمة معناه حرمان الرأسمالية العالمية من المناطق التى تعتبر أسواقاً عظيمة لمنتجاتها الصناعية ورددوس أموالها ومورداً لما تحتاج اليه من مواد أولية . وعملت دول المعسكر الاشتراكي على تأييد الحركات الوطنية فى آسيا وإفريقية ، فوقفت إلى جانب مصر حين عرضت قضيتها على مجلس الأمن عام ١٩٤٦ ، وأيدت أندونيسيا ضد هولنده ، وتونس ومراكش ضد فرنسا حين عرض الأمر على الأمم المتحدة . ولجأت دول هذا المعسكر فى السنوات الأخيرة إلى مد يد المعونة الاقتصادية إلى عدد من الدول الآسيوية والإفريقية مثل الهند وإندونيسيا والجمهورية العربية المتحدة . وهذا الموقف من حيث التأييد المعنوى للبلاد الناضلة من أجل الاستعمار ، وتقديم المساعدات الاقتصادية إلى الدول المستقلة ، مستمد من مبادئ هذا المعسكر وهو أن تمكين البلدان التى تتطور بالدرجة الكافية والمستعمرات وأشباهها من نيل الاستقلال السياسى والاقتصادى معناه حرمان الدول الرأسمالية من الأسواق اللازمة ومصادر الخامات ، أى أنه وسيلة عملية لتقويض دعائم النظام الرأسمالى . والخلاصة إن المعسكر الاشتراكي أصبح قوة عالمية لها وزنها وتشجع الحركات التحريرية ، مما يجعل الدول الاستعمارية تتردد كثيراً فى اللجوء إلى الأساليب العنيفة فى إخماد هذه الحركات . ولا يقف الأمر بهذا المعسكر عند هذا الحد بل إنه يشن بانتظام حملات عنيفة عن طريق الصحافة والإذاعة والأخيرة بنوع خاص ضد الاستعمار وحثاً لشعوب المستعمرات وأشباهها على النضال من أجل التحرر ، وبما يلفت النظر الاهتمام البالغ الذى توجه به تلك الإذاعة إلى الشؤون الإفريقية .

التضامن الآسيوى الإفريقى

ولعب التضامن الآسيوى الإفريقى دوراً هاماً فى تأييد الحركات القومية وتشجيعها وكانت الخطوة الحاسمة فى هذا المؤتمر الذى انعقد فى بادونج (١٨ — ٢٤ أبريل ١٩٥٥) حيث اتخذت قرارات على جانب كبير من الأهمية . فبالنسبة إلى مشاكل الشعوب التابعة :

« ناقش المؤتمر الآسيوى الإفريقى مشاكل الشعوب التابعة والاستعمار ، والشرور

التي تنتج عن إخضاع الشعوب للاستعباد والسيطرة والاستغلال الأجنبي . واتفق المؤتمر على ما يلي :

- (أ) إعلان أن الاستعمار في جميع مظاهره شر يجب وضع نهاية عاجلة له .
(ب) تأكيد أن خضوع الشعوب للاستعباد والسيطرة والاستغلال الأجنبي ، إنكار لحقوق الإنسان الأساسية ومناقض لميثاق الأمم المتحدة ، ومعرقل لتنمية السلم والتعاون العالمي .

(ح) إعلان تأييده لقضية الحرية والاستقلال لجميع الشعوب .

(د) دعوته الدول المعنية إلى منح الحرية والاستقلال لمثل تلك الشعوب وبعد إيراد تلك المبادئ العامة انتقل المؤتمر إلى الخصوصيات فأعلن « تأييده لحقوق شعوب الجزائر وتونس ومراكش في تقرير المصير والاستقلال » و « لحقوق شعب فلسطين العربي » و « موقف إندونيسيا في قضية إيريان الغربية القائم على الاتفاقات المبرمة بين إندونيسيا وهولندا في هذا الشأن » ، وكذلك « موقف اليمن في قضية عدن والمناطق الجنوبية من اليمن المعروفة بالمحميات » ، وفي الوقت نفسه « استنكر المؤتمر .. السياسات والمعاملات الخاصة بالفرقة والتمييز العنصري التي تقوم عليها أسس الحكم والعلاقات الانسانية في مناطق شاسعة من إفريقيا » ثم « أكد إصرار الشعوب الآسيوية الأفريقية على اجتثاث جذور كل أثر للعنصرية » .

وتبدو أهمية المؤتمر بالنسبة إلى الموضوع الذي نعالجه في أن الدول الإفريقية المستقلة تقف لأول مرة في التاريخ الحديث على قدم المساواة في هيئة دولية على هذا النطاق الواسع وتناقش المشكلات الدولية العامة وقضايا القارة التي تنتمي إليها بصفة خاصة . ولا مرأ أن القرارات التي اتخذت رفعت الروح المعنوية للشعوب الإفريقية وزادت من إصرارها على تحقيق أهدافها .

ولم يعض عامان ونصف العام حتى شهدت القاهرة اجتماع مؤتمر التضامن الآسيوي الأفريقي في ديسمبر من سنة ١٩٥٨ ، وبلغ عدد الدول الإفريقية المستقلة في ذلك التاريخ تسعاً . وساعدت القرارات التي اتخذت على تنمية الحركة القومية في إفريقيا . وفي ديسمبر نفسه اجتمع في أكرامتلو الشعوب الإفريقية ، فكان مظهراً للوحدة الإفريقية ، وقد أشارت اللجنة التي تولت الإعداد للمؤتمر في الدعوة التي بعثت بها

إلى أن الغرض الرئيسى رسم الخطط للقيام بثورة إفريقية بيضاء . والواقع كان هناك إتجاهان فى المؤتمر ، أحدهما وتأييده الدول الإستعمارية أى أذناؤها وعملاؤها ، ويرى الاعتماد على سياسة غاندى أى عدم الاعتماد على القوة والعنف ، وأن فى الإمكان الوصول إلى الاستقلال عن طريق الاصلاحات الدستورية . أما الاتجاه الآخر فلا يؤمن بهذه الطريقة لأنها لم تؤد إلى نتيجة كما دلت الأحداث فى مختلف أنحاء العالم . إن الولايات المتحدة لم تخرج من دائرة النظام الاستعمارى البريطانى فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر إلا بالثورة المسلحة . أضف إلى هذا أن الدول الاستعمارية نفسها هى التى تتبع العنف كما حدث فى مصر والعراق وسوريا ولبنان وشمال أفريقيا وكينيا . وإزاء الضغوط المتعارضة اتفق المؤتمر على العنف إذا كان للرد على مثله من جانب الدول الاستعمارية . والقرار ضعيف ، وقد أثبتت الأحداث فى كل من مصر وتونس ومراكش والكمرون والكنغو أن الدول الإستعمارية ، بالرغم من أساليبها العنيفة لم ترضخ إلا حين أدركت أنها تواجه شعوبا مستعدة للحرب .

وفى المدة الواقعة بين ١٥ ، ٢٢ أبريل من عام ١٩٥٨ إنعقد فى أكرا أول مؤتمر للدول الإفريقية المستقلة^(١) ، كما حضر المؤتمر مراقبون يمثلون بلدانا أخرى بالقارة ؛ وبهذا بدأت هذه الدول تضطلع بمسئولياتها وتعلن للعالم عامة والدول الاستعمارية بصفة خاصة أنها لا تستطيع إلا أن تقف موقفا إيجابيا إزاء مشكلات القارة . ويبدو ذلك من القرار الخاص بمستقبل المناطق غير المستقلة حيث رأى أن مشاكلها ومستقبلها « ليست من إختصاص الدول الاستعمارية وحدها وإنما تعتبر مسئولية جميع أعضاء الأمم المتحدة وبخاصة الدول الإفريقية المستقلة . هذا وحيث أنه يجب إعلان موعد محدد لحصول كل من هذه المناطق على إستقلالها .. » فإن المؤتمر يطالب باتخاذ خطوات سريعة لتنفيذ نصوص الميثاق وتحقيق الأمنى السياسية لشعوب هذه المناطق من حيث الحصول على حق تقرير المصير والاستقلال . وكذلك أوصى بأن تقوم الدول المشتركة فى المؤتمر بمد الشعوب غير للمستقلة فى نضالها من أجل تقرير المصير والاستقلال ، بجميع أنواع المساعدة .

تلك طائفة من العوامل والظروف التى كان لها الأثر فى إعناء الحركة الوطنية

(١) إثيوبيا ، غانة ، ليبيريا ، ليبيا ، المغرب ، السودان ، تونس ، الجمهورية العربية المتحدة (بالترتيب حسب الحروف الأبجدية اللاتينية) .

وتطورها في القارة الإفريقية . إلا أن هذه الحركة لم تقسم بالتسوية في تطورها ، ففي شمالي إفريقيا بدأت مبكرة وأحرزت نجاحاً مبكراً ، والسبب في ذلك نشوء رأس المال الوطني وظهور بورجوازية وطنية سرعان ما تعارضت مصالحها مع الاحتكارات الأجنبية ومن هنا تزعمت الحركة نحو الحرية والاستقلال^(١) .

أما في الأقاليم الإفريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى فيرجع تأخر الحركة الوطنية إلى العوامل التالية :

١ — لم ينشط التطور الصناعي بصفة فعالة إلا بعد الحرب العالمية الثانية حين فقدت الإمبريالية الكثير من الأرض التي وقفت عليها في قارة آسيا . وبذلك تأخر تكوين الطبقة الوسطى الوطنية ، وحيث تكونت فإنها مازالت ضعيفة

٢ — بقاء التنظيمات القبلية وما جرى عليه الاستعمار من الإبقاء على العلاقات القبلية لتعويق اتجاهات الوحدة القومية

٣ — الحدود المصطنعة التي خلقها الاستعمار مما أدى إلى تقسيم الشعوب وتمزيقها وحدات مختلفة بما ينمي عوامل الشقاق والتنافر .

٤ — المتناقضات الموجودة بين الإقطاعيين وأنصافهم من جهة والطبقة الوسطى من جهة أخرى . والأولون يحاولون الإبقاء على امتيازاتهم ونفوذهم ولهذا نشأت علاقة من المصلحة المتبادلة بينهم وبين الاستعمار .

والحق إن هذه العوامل التي أخرجت تطور الحركة الوطنية هي مبعث المشكلات التي تعانيها الدول الإفريقية التي حصلت على استقلالها في السنوات الأخيرة ، مما سنعرض له بالتفصيل في موضع قادم .

(١) راجع في هذا كتابنا «الانقلاب الأخير في مصر» حيث شرحنا القوى السكينة وراء الحركة الوطنية ضد الحرب العالمية الأولى .

الفصل الرابع التطور السياسى والأحزاب

فى اتحاد جنوب إفريقيا

فى ٢٠ سبتمبر ١٩٠٩ وافق برلمان المملكة المتحدة على قانون بمقتضاه تنضم مستعمرات الرأس وترنسفال ونااتال وأورنج فى اتحاد تشريعى باسم « اتحاد جنوب إفريقيا » وتم ذلك اعتباراً من ٣١ مايو ١٩١٠ . وهكذا انتهى الصراع بين البوير والانجليز ذلك أن الأخيرين أدركوا بالرغم من انتصارهم العسكرى استحالة بقاء سيطرتهم المباشرة ورأوا منح الأقاليم الأربعة بعد توحيدها مركز « الممتلكات المستقلة » ، وذلك أسوة بالتجربة التى مرت بها كندا وأستراليا ونيوزيلند .

ويتكون نظام الحكم فى الاتحاد على النحو الآتى :

- ١ - حاكم عام وله سلطة دعوة البرلمان إلى الاجتماع وتأجيله وحله .
 - ٢ - مجلس تنفيذى أى مجلس وزراء .
 - ٣ - وتركز السلطة التشريعية فى برلمان يتكون من الملك ومجلس الشيوخ والنواب . والبرلمان هو صاحب السيادة .
- وفى وسع البرلمان بصفته هذه تغيير الدستور ، ولكن قانون عام ١٩٠٩ نص على مواد ثلاث منه لا يجوز تغييرها إلا بأغلبية الثلثين فى اجتماع مشترك من المجلسين . والمادة الأولى خاصة باعتبار الانجليزية والهولندية لغتين رسميتين ، والثانية تتعلق بأى تغيير قد يترتب عليه الانتقاص من حق الأفراد بإقليم الرأس فى التصويت بسبب جنسهم أو لونهم فقط . والمادة الأخيرة تحول البرلمان تعديل القانون عن طريق المجلسين إلا فى حالة المادتين السابقتين .

تألفت أول وزارة عام ١٩١٠ برئاسة الجنرال لويس بوتا Louis Botha واستهدفت سياسته التوفيق بين فريقى البيض وهما الانجليز والبوير ، إلا أن الأخيرين لم ينسوا حربهم مع انجلترا ، والهزيمة العسكرية التى أصيوا بها ، كما كانوا يعتبرون أنفسهم أصحاب البلاد الحقيقيين والانجليز دخلاء مستعمرين ، ولهذا كان فريق منهم

يسمى إلى إعلان الجمهورية وقطع الصلات القانونية بالامبراطورية البريطانية وترتب على الاختلاف بين وجهتي النظر أن انشق الجنرال هرتزوج عام ١٩١٢ وألف « الحزب الوطني » .

هذا الاتجاه الاتصالي كان يثير خشية الانجليز الذين يتركزون في ناتال وأقليم الرأس لأنهم أقلية والاتصال معناه أن يصبحوا تحت رحمة البوير الذين يختلفون عنهم من حيث الجنس واللغة ودرجة الحضارة والمستوى الاقتصادي . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنهم يملكون مناجم الذهب والماس وهذه بدورها تعتمد على سوق لندن المالية لتزويدها برأس المال اللازم ومثل هذا المصدر قمين أن يتوقف نتيجة الاتصال مما يهدد بالدمار الاقتصادي . وهنا تكون « حزب جنوب إفريقية » الذي وفق إلى أن يختار لزعامته شخصيتين لهما أهميتهما وهما بوتاسمطس .

ظل الخلاف يشتد بين الطرفين ثم زاد حدة عند نشوب الحرب العالمية الأولى إذ أصر هرتزوج على ضرورة الحياد بينما رأى بوتاسمطس الانحياز إلى جانب الحلفاء . وانتصر الرأي الثاني واضطرت الوزارة إلى إخماد ثورة قام بها البوير في ترانسفال وأورنج . ولما انتهت الحرب بعث الحزب الوطني بوفد إلى مؤتمر الصلح للمطالبة بتقرير النظام الجمهوري ، ولكن الطلب رفض بوصفه من المسائل التي يتعين على أهل البلاد أنفسهم الاتفاق بشأنها . وفي الوقت نفسه أرادت إنجلترا إرضاء الأفريكانز (البوير) Afrikaners فقرر المؤتمر منح الاتحاد الانتداب على إفريقية الجنوبية الغربية ، كما كوفى الأخير بمقعد في عصبة الأمم التي لعب سمطس دورا هاما في تكوينها .

مات بوتاسمطس عام ١٩١٩ بوصفه رئيس حزب جنوب إفريقية ، وكانت الشكوى عامة من نقص السلع وارتفاع الأسعار وألقى الحزب الوطني اللوم على الرابطة بين الاتحاد وبريطانيا . ثم وقعت بعد ذلك أزمة أدت إلى تدهور أسعار الماس ، وتناقص الطلب على ريش النعام ثم توقفه ، كما انهار البنك الرئيسي في البلاد . وهنا ظهر على المسرح عامل جديد ، ذلك أن الكساد الذي أصاب الصناعة جعل رجال الصناعة من أجل خفض تكلفة الإنتاج يمهدون ببعض الأعمال الخادقة إلى الإفريقيين كما طالب كثيرون منهم بإلغاء حواجز اللون . أسخط هذا الموقف العمال الأوربيين فأنفوا « حزب العمال » للدفاع عن مصالحهم ، واتهموا الوزارة بأنها

متحالفة مع الرأسمالية الكبيرة التي لا يعنينا أمر البيض . ومنذ ذلك الحين أصبحت السياسة التي تتبع إزاء الإفريقيين Native question مدار الصراع الحزبي . وفي عام ١٩٢٤ إتفق الحزب الوطنى وحزب العمال على التعاون ، وتعهد الأول بعدم إثارة موضوع الانفصال كما أكد العماليون أنهم لا يهدفون إلى إقامة نظام اشتراكي . وجرت الانتخابات فأحرز الحزبان المتحالفتان ٦٣ ، ١٨ مقعدا على التوالي بينما لم يفز حزب جنوب إفريقية بغير ٥٣ مقعدا (١) .

وعلى أثر ذلك شكلت وزارة ائتلافية برئاسة هرتزوج (١) ظلت في الحكم حتى ١٩٣٢ . وخلال هذه الفترة ضعف الحماس من جانب الحزب الوطنى بمسدد الانفصال وذلك بعد التعريف الجديد لمفنى « الدومنيون » (٣) طبقا لما قرره المؤتمر الامبراطورى المنعقد فى لندن عام ١٩٢٦ ، ولقد أضفى الطابع القانونى على القرار بصدور قانون وستمنستر عام ١٩٣١ . وطبقا للتعريف الجديد أصبحت الممتلكات مستقلة ومتساوية ولا تخضع أى منها للأخرى فى الشؤون الداخلية والخارجية .

« They are autonomous communities within the British Empire, equal in status, in no way subordinate one to another in any aspect of their domestic or external affairs, though united by a common allegiance to the Crown and freely associated as members of the British Commonwealth of nations. »

ولم يكد يستقر الأمر لهرتزوج حتى بادر إلى إصدار « قانون حاجز اللون » Colour Bar Act سنة ١٩٢٦ لإبعاد الإفريقيين عن ميدان العمل الحاذق .

حدث بعد ذلك كشف منجم للماس فى نيكوانا لاند وشهدت صناعة البلاتين الرواج وظهر أن إستخدام العمال البيض كثير الكلفة وأخذ فريق من الرأى العام يتحول عن تأييد الحكومة . فأجريت الانتخابات عام ١٩٢٩ ودار الصراع حول مشروعات القوانين المتعلقة بالإفريقيين ، وحصل الحزب الوطنى على ١٤٥٠٠٠ صوتا مقابل ١٥٤٠٠٠ صوتا لحزب جنوب إفريقية ، ولما كانت الدوائر الانتخابية

(١) بعد انتخابات سنة ١٩٢٠ اتفق سمطس مع الحزب الاتحادي Unionist Party

على الاندماج تحت زعامته مع الاحتفاظ باسم « حزب جنوب إفريقية » .

(٢) ضمت أثنى ثم ثلاثة من حزب العمال .

(٣) الممتلكات المستقلة .

غير قائمة على أساس عدد السكان ظل. هرتزوج صاحب الأغلبية في البرلمان وواصل سياسة التقييد إزاء الإفريقيين فأصدر عام ١٩٣٠ قانونا Riotous Assemblies Act بقصد وقف أى نشاط يراد به رفع المظالم والمطالبة بتجسين الأحوال . ثم أصدر عام ١٩٣٢ قانون عقد الخدمة للوطنيين Native Service Contract Act ويفرض عقوبة الجلد والحبس على العامل الزراعى الإفريقى الذى يخل بالتعاقد وبذلك. هوى الإفريقيون إلى مرتبة الأتقان Serfs . وكذلك نص القانون على الأمور الآتية :

١ — على كل إفريقى يعمل فى أرض المالك الأوربى أن يقدم له ١٨٠ يوم عمل فى السنة ، وكان الأخير يوزعها على أيام السنة حتى يحتفظ بالإفريقى فى الزراعة باستمرار .

٢ — وعليه أن يأتى معه بأسرته ، ويمكن إبقاء الزوجة والأطفال رهائن إذا هرب (وكان أجر الأسرة الأسبوعى فى ذلك الحين عشر شلنات) .

٣ — ولا يجوز له ترك العمل بغير إذن .

٤ — وإذا انتقلت الأرض إلى يد مالك جديد انتقل معها الإفريقيون .

فى خريف عام ١٩٢٩ بدأ الكساد العالمى الكبير وكان وقعه شديدا فى الاتحاد حيث هبطت أسعار المنتجات الزراعية بنسبة النصف فى حالة الذرة والربع بالنسبة إلى القمح . وكان التأثير أعنف فى المناطق التى يقيم فيها الأوريون وهلك مئات الألوف من الجوع . وتدهور ثمن اللباس ، وأصابت الصناعة بضربة شديدة أدت إلى تعطل الألوف من العمال . وهنا نشبت معركة عنيفة . أراد رجال الحزب الوطنى الإبقاء على « عيار الذهب » تأكيدا لاستقلالهم عن إنجلترا فى السياسة المالية ، ولأنهم اعتقدوا أن الخروج عليه وبلادهم أول منتج للذهب سوف يؤثر على أسعاره مستقبلا ، كأن تحول إنجلترا كلف المصدرين من أهل الاتحاد حوال ٤٠٪ من قيمة أرصدهم فى لندن . ولكن حزب جنوب إفريقية نظر إلى المسألة نظرة عملية خاصة وقد اشتد بالناس الدعر حتى بلغت قيمة المسحوبات من البنوك بالعملة الذهبية ثلاثة ملايين من الجنيهات خلال خمسة أيام واضطرت الحكومة إلى وقف الدفع بالذهب . وأراد هرتزوج التوفيق بين الآراء المتعارضة كطالب البعض بتأليف وزارة قومية ، فأدخل فى وزارته الجنرال سمطس وخمسة من حزبه ، وبذلك تألفت وزارة قومية أحرزت.

نجاحا ساحقا في الانتخاب التالي . ثم قررت الحكومة نبد عيار الذهب وبدأ الرواج يعود إلى البلاد .

كان الدكتور مالان Malan معارضا في ذلك الائتلاف وفي سنة ١٩٣٤ انشق وألف ما أطلق عليه «الحزب الوطني التطهر» أي التطهر من العناصر غير الأفريكانية؛ وكون هرتزوج وسمطس الحزب المتحد United Party بزعامة الأول وهكذاب الشقاق في الجبهة الأفريكانية للمرة الثانية .

إلا أن الائتلاف سرعان ما تحطم عند نشوب الحرب العالمية الثانية بسبب رغبة هرتزوج البقاء على الحياد المشوب بالمعطف بينما رأى سمطس الانضمام إلى الحلفاء ، وانتصر رأيه وشكل الوزارة . وكان أنصار مالان من مؤيدي الحياد أملا في أن يترتب على أنتصار ألمانيا انقصال الاتحاد عن بريطانيا ؛ كما أنهم تأثروا بالانتصارات الأولية التي أحرزتها ألمانيا وقالوا بضرورة توليهم الحكم حتى يتسنى لهم الوصول إلى تسوية مناسبة عند انتهاء الحرب . وإذ تحطم الائتلاف عاد هرتزوج ومالان إلى العمل سويا واتفقا على تكوين «الحزب الوطني المتحد من جديد» Reunited National Party ولكن سرعان ما انفصل الرجلان وكون هرتزوج الحزب الأفريكاني The Afrikaner Party الذي تولى رأسته الدكتور هافنجا N.C.Havenga عند وفاة هرتزوج ، والذي أصبح وزيرا للمالية في وزارة مالان فيما بعد . أما حزب سمطس المتحد فقد نجح في انتخابات عام ١٩٤٣ وظل في الحكم حتى عام ١٩٤٨ .

وشهدت الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية نذيرا خطيرا بالنسبة إلى المستقبل إذ ظهر على مسرح السياسة في الاتحاد عامل جديد . ذلك أن الجيل الأخير رأى زيادة كبيرة ومرغوبا فيها للغاية في عدد المدارس والكتليات . ونظرا لوجودها بصفة خاصة في المناطق التي تغلب عليها اللغة الأفريكانية فإنها ملأى بهيئات تدريس تنتمي إلى العهد الجديد . ولكن الشباب الذي تخرج في هذه المعاهد وبخاصة في الكتليات الجامعية التي تغلب عليها اللغة الأفريكانية لم يجد المستوى المناسب له لاقتناره إلى اللواهب التي تؤهلهم لممارسة التجارة أو الصناعة ، وربما كذلك إلى الرغبة أو الوسيلة للعودة إلى الأرض كانت النتيجة تضخما في عدد الموظفين والمدرسين والمحامين وهي المهن الثلاث التي هرع إليها الخريجون . وأحسوا بالحاجة والاختفاق إذ يوضعون في مراكز غير مثمرة ، وبذلك تكون منهم شيء خطير أشبه بـ «ليتارية

من دوى المعاطف السوداء ، وهى بروليتاريا كانت - كما فى أى مكان آخر - تربة خصيبة للمبادئ الفاشية^(١) ؛ وهذا الاتجاه كان معاديا للديموقراطية وغير الأوربيين .

وتمت قوة أخرى كان لها أثرها فى الموقف فى اتحاد جنوب إفريقيا وفى تقوية الاتجاهات المعادية للأفريقيين واللونين . إن تأخر تطور البلاد الإقتصادى كان معناه أن اضطر الإفريكاز إلى مواجهة أصعب عمليات إعادة التوازن المعروفة فى العالم باسم الإنقلاب الصناعى . وحتى بالنسبة إلى الأرض ذاتها ولد الإنتاج من أجل أسواق مناطق التعدين صعبا خاصة ، فارتفعت أثمان الأرض وبدأ الملاك يلقون صعوبة البقاء فى ظل الظروف التنافسية بسبب إستخدامهم للأساليب القديمة ، وأفلس عدد كبير من أصحاب الأراضى . ولكن الأهم من هذا أن الثورة الزراعية بعد أن بدأت ترتب عليها ان فقد عدد كبير من الأوربيين مورد الرزق فتدفقوا على المدن حيث إصطدموا بالأجور الواطئة التى يتقاضاها الإفريقيون . هذه الفئة التى قدر عددها فى عشية الحرب العالمية الثانية بنحو ٣٠٠.٠٠٠ هى التى يطلق على أفرادها إسم « البيض الفقراء » . لقد قبلوا أهنى الأجور وأحط الأعمال وهبط مستوى معيشتهم وتدهورت أخلاقهم وأصبحوا من العناصر التى أقلقّت بال الحكومات المتعاقبة التى حاولت مساعدتهم عن طريق فرض أجور أعلى مما يستحقون ، بالرغم من إعتراض رجال الصناعة . هؤلاء « البيض الفقراء » ظنوا أن الحل الوحيد لمشكلتهم إنما يكون بتشديد القيود على الإفريقيين وإبعادهم كلية عن العمل فى المناجم والصناعات ، وبذلك كانوا من أشد المؤيدين للسياسة العنصرية التى تبناها الحزب الوطنى . ولقد أخطأ أولئك البيض فى نظرهم ولو كانت لهم قيادة واعية لأدركوا أن مصالحهم متماثلة مع مصالح الإفريقيين وأن سوء حالة الفريقين مرده الحقيقى حرص المصالح الكبيرة على إجتناء أكبر الأرباح . إن العامل الإفريقى وزميله الأبيض الفقير فى وضع متماثل يفرضه عليها نظام إقتصادى إحتكارى ، ومنطق المصلحة المشتركة يقضى باتفاقها وتعاونها ، ولو تحقق ذلك لأمكن تجنب الكثير من الشرور التى أصابت الإفريقيين دون أن تؤدى إلى تحسين حالة « البيض الفقراء » .

وشهدت الفترة الواقعة بين الحربين تقدما واضحا فى الصناعة فارتفع عدد المنشآت الصناعية من ٢٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ ، وزاد الإنتاج أربع مرات ، وتضاعفت الصادرات

والواردات ، كما زادت شبكة الخطوط الحديدية بنسبة الربع . وجاءت الحرب العالمية فأتت إلى زيادة حدة التصنيع ، واشتدت حاجة الصناعات إلى الأيدي العاملة ، وتدفق الألوف من الإفريقيين بالرغم من القيود التي يتعرضون لها ، واشتدت منافستهم .

برء الحركة الوطنية في صفوف الإفريقيين :

بالرغم من السياسة التعسفية التي سارت عليها حكومة الاتحاد فإن الفترة الواقعة بين مولد اتحاد جنوب أفريقية ونشوب الحرب العالمية الثانية شهدت التطور الرسمي للحركة الوطنية في صفوف الإفريقيين . كان قانون الأراضي الصادر عام ١٩١٣ صدمة عنيفة لهم وكان رد الفعل تكوين « المؤتمر الوطني الإفريقي » African National Congress في السنة ذاتها . وفي السنة التالية أرسل المؤتمر وفدا إلى لندن لطلب مساعدة الحكومة البريطانية ولكنها أوضحت أنها لا تستطيع عمل شيء لأن الاتحاد دولة مستقلة ذات سيادة . وأصاب المصير نفسه وفداً آخر في عام ١٩١٩ .

راح المؤتمر ينظم صفوفه وتدفق عليه الأهلون بسرعة وبأعداد كبيرة ولكن القيادة — وتمثل نوعاً من البورجوازية الصغيرة — سرعان ما نالت الاحتقار بسبب عدم التجاها إلى العمل المباشر . وفي هذه الآونة أنشأ كليمنت كادالي Clement Kadalie ، وهو من أبناء كينيا ، منظمة ذات طابع كفاحي عرفت باسم « نقابة عمال الصناعة والتجارة » فكانت أول نقابة من الإفريقيين في الاتحاد . ولكن دب التنافس وقامت منظمات أخرى ولذلك حين تقدم هرتزوج بمشروعات القوانين بعد نجاحه في انتخابات عام ١٩٢٩ لم تكن أمامه مقاومة منظمة تقف في وجهه . وهنا وجهه جاباوا Japava — من زعماء المؤتمر — الدعوة إلى اجتماع عاجل في بلومفنتين Bloemfontein (ديسمبر ١٩٣٥) وأسفر الاجتماع عن تكوين « مؤتمر جميع الإفريقيين » الذي أصبح الجبهة المتحدة التي تمثل شعب الباسو .

وعمل المؤتمر على أن تتعاون معه جميع العناصر الملونة فبدأ بتكوين « حركة الوحدة بين غير الأوربيين » على أساس برنامج يتضمن النقاط الآتية :

- ١ — حق كل مواطن (من الذكور والإناث) بلغ سن الحادية والعشرين من العمر في التصويت وترشيح نفسه للبرلمان وغيره من الهيئات التمثيلية .
- ٢ - تقرير التعليم الإجبارى المجانى لجميع الأطفال حق سن السادسة عشرة .
- ٣ — عدم الاعتداء على شخص الفرد وبيته وحياته الخاصة .
- ٤ — حرية إبداء الرأى والصحافة وتكوين الجمعيات وعقد الاجتماعات .
- ٥ — حرية التنقل واحتراف أية مهنة أو حرفة .
- ٦ — المساواة التامة في الحقوق دون تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس (sex) .

٧ — إعانة النظر في مسألة الأرض والقانون الجنائى ونظام الضرائب وتشريعات العمل على ضوء المبادئ السابقة .

غير أن محاولة توحيد الجهود لم تنجح إذ رفض التعاون معها الحزب الممثل للهنود
The East Indies National Congress of South Africa
الذى كانت تسيطر عليه البورجوازية الهندية والتي خيل لها أن موقف المعارضة الذى
تتخذه قد يفلح فى حصولها على بعض الامتيازات من الأغلبية الأفريكانية . وهكذا
وقعت فى الخطأ الذى ارتكبه البيض الفقراء واللونون . لم تدرك هذه البورجوازية
الهندية أن مصالح اللونين متماثلة وأن الأفريكانز يعينهم تفرق كلمة غير الأوربيين . وقد
أثبتت الأحداث فى السنوات التالية خطأ الحزب الهندى وكلفه ذلك غاليا .

الفصل الخامس

الفاشية البيضاء

ليست التفرقة العنصرية الجديدة في اتحاد جنوب إفريقية ، ولكن تطبيقها تميز بالحدة والعنف منذ أن ولي الحكم رجال الحزب الوطني بزعامة الدكتور مالان بعد نجاحهم في الانتخابات التي أجريت عام ١٩٤٨ . ففي عام ١٩١١ صدر قانون المناجم والصانع ويحول الحكومة سلطة إصدار شهادات الكفاية في المهن الحاذقة في صناعة التعدين والهندسة ، وبدأ تطبيقه عام ١٩٢٣ حين اقترحت الحكومة منع الإفريقيين من الحصول على تلك الشهادات . وعرض الأمر على المحاكم فقررت أنه خارج اختصاصها وهنا صدر قانون حاجز اللون الشهير عام ١٩٢٦ ويمنع الإفريقيين من مزاولة عدد كبير من المهن والحرف في صناعة التعدين^(١) . وفي سنة ١٩١٣ صدر قانون الأراضي الذي يحرم على الإفريقيين شراء الأرض خارج المعازل reserves ؛ ولما رأت المحاكم أنه لا ينطبق على إقليم الرأس أزيل الاستثناء بتشريع جديد Natives Trust and Land Act عام ١٩٣٦ .

وكان هرتزوج أول من حاول وضع سياسة متماسكة لتحقيق مبدأ التفرقة وبخاصة في الناحية السياسية بعد أن ثبت استحالة ذلك في الميدان الاقتصادي وشئون الخدمة المنزلية لاستحالة استغناء الأوربيين عن العمال والخدم الإفريقيين . فأعد عام ١٩٢٦ برنامجا شاملا يقضى بإخراج الإفريقيين في إقليم الرأس من القائمة الانتخابية على أن يشترك جميع الإفريقيين بالاتحاد في انتخاب مجلس تمثيلي خاص بهم ، وأربعة أعضاء في مجلس الشيوخ . وفي الوقت نفسه تعمل الحكومة على أن توفر لهم مساحات أخرى من الأرض . ولا كان الأمر يتطلب موافقة المجلسين بأغلبية الثلثين طبقا للدستور كما أو ضحنا ولم تكن الظروف مواتية حينذاك فإن البرنامج وضع في قائمة الانتظار .

(١) ظل مقصورا على صناعة التعدين إلى أن صدر قانون التوفيق الصناعي Industrial Conciliation Act عام ١٩٥٦ . ويعتضى القانون الأخير والتعديلات التي أدخلت عليه فيما بعد صارت لوزير العمل سلطة غير مقيدة في أن يحتفظ لأعضاء أي جنس بأي عمل أو بأية مجموعة من الأعمال والمهن .

وفي سنة ١٩٢٦ عرضت السياسة المقترحة على البرلمان ، ولكن الأخير لم يصدق على القوانين إلا بعد أن قبل هرتزوج بقاء حق الانتخاب للأفريقيين بإقليم الرأس على أن تكون لهم قاعة مستقلة ، وسمح لهم بانتخاب ثلاثة من الأوربيين لتمثيلهم في مجلس النواب . ونصت القوانين على موضوع المجلس التمثيلي الإفريقي ومسألة زيادة مساحة الأرض التي أنشئ لها صندوق خاص يتولى الشراء . ثم تكون المجلس Natives Representative Council من ١٢ إفريقيا بالانتخاب ، ٤ إفريقيين بالتميين ، ٥ من الموظفين الأوربيين ، على أن يرأسه وزير شئون الوطنيين .

إلا أن المشكلة زادت حدة بسبب التطور الصناعي وقيام المدن وتضخمها نتيجة للحرب العالمية الثانية ، وتدهور المعازل ، ويقظة الإفريقيين السياسية ، ورفض المجلس التمثيلي التعاون إذ كان سلبيا من أية سلطات حقيقية .

استغل الحزب الوطني تلك الظروف ووجد في التهديد « بالخطر الأسود » ورقة رابحة في المعركة الانتخابية القادمة ، وشكل لجنة لوضع السياسة التي تعرض على الناخبين ومن هذه اللجنة نبتت كلمة Apartheid للشهورة ومعناها الفصل أو العزل ، وهي كلمة غامضة تحتمل الكثير من التفسيرات والتحليلات . إلا أن الهدف الأخير لهذه السياسة يمكن أن نستشفه مما قاله الدكتور فيرفورت أمام المجلس التمثيلي في ديسمبر عام ١٩٥٠ حيث أعلن أن الأوربيين لا يطالبون بالسيطرة على كل جنوب إفريقية وإنما على الأراضي والمناطق الخاصة بهم . ثم ألح إلى التطور الزراعي والصناعي الذي ينتظر أن يتحقق تحت إشراف الأوربيين وبرؤوس أموالهم ، في المعازل التي يمكن في الوقت المناسب أن تبلغ مرحلة الاكتفاء الذاتي والحكم الذاتي . ومعنى هذا أن مبدأ العزل يهدف إلى قيام دول باتتوية أو دولة باتتوية .

والسياسة المشار إليها مستحيلة التحقيق وتتجاهل الحقائق الاقتصادية ، بل والمصلحة الاقتصادية للأوربيين أنفسهم . إن المعازل الحالية لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من المساحة الكلية ويقوم بها ٣٥١٠٠٠٠ إفريقي طبقا لبيانات وزارة شئون الوطنيين في تقريرها عام ١٩٥٧ . وقد تدهورت إلى حد بعيد بحيث تعجز عن إشباع حاجيات سكانها ولقد أشارت لجنة توملنسون في تقريرها عام ١٩٥٤ إلى أن إعادة الاستقرار إلى المعازل تتطلب إتفاق ٣٥ مليونا من الجنيهات بخلاف ما يقب

ذلك من مبالغ طائلة للتمير والإنشاء . فإذا ذكرنا أن عدد الإفريقيين بالمناطق المدنية ٢٠٠٠٠٠ ٢٦٢٢٢ طبقا لإحصاء عام ١٩٥٧ ، اتضح استحالة اتساع المعازل الحالية بحيث تستوعبهم إذا قرروا العودة إليها أو أرغموا على ذلك . أما إذا أريد توسيع مساحتها على حساب البيض فإن الآخرين يعارضون معارضة شديدة . ولقد اقترحت اللجنة المشار إليها سبع مناطق منها محميات سوازيلاند وباسوتولاند وبشوانالاند ولكنها مناطق فقيرة وتتبع بريطانيا .

أضف إلى هذا أن العدد الضخم من الإفريقيين العاملين بالمناطق الصناعية والمدن قد استقر فيها وأصبح جزءا منها ومن اقتصادها وليس من الميسور إرغامهم على العودة إلى المعازل . ولو فرض الاستحيل وقرروا العودة فإن معنى هذا أن يصاب اقتصاد الاتحاد بالدمار الشامل حين يفقد اليد العاملة وهو الذي لا يجد كفايته منها في الاتحاد نفسه فيعمد إلى الحصول عليها من المناطق والأقاليم المجاورة .

ويدرك دعاة التفرقة هذه الحقيقة فيقولون إنهم لا يعتزمون الخلاص من الإفريقيين العاملين في الصناعة وغيرها ولكنهم سيستبقوهم كأشخاص مهاجرين بصفة مؤقتة . وهذا وضع بعيد عن الحقائق العملية لأن هؤلاء الإفريقيين لن يرضوا بمثل هذا المركز وإنما سوف يطالبون بالحقوق السياسية والمساواة مع الأوربيين .

ولو تحقق ما ألمح إليه فيرفورت عن التنمية الزراعية والصناعية والحكم الذاتي فإن الدولة أو الدول الباتوية إذا ما استغلت مواردها الزراعية حسب الأساليب الفنية الحديثة وأقامت الصناعات المختلفة فإنها سوف تصبح منافسا خطيرا للاقتصاد الأوربي نظرا لرخص الأيدي العاملة . ولو أنها حصلت على الحكم الذاتي فإنها لن تقف عند هذا الحد بل لا بد أن تطلب الاستقلال وبذلك يجد القسم الأوربي إلى جواره جارا كثير العدد وله إمكانياته مما يجعل وجود الأوربيين في خطر وقد ينشئ الأمر بطردهم من القارة .

الواقع أن هذه السياسة أيا كانت صورتها إنما تتجاهل حقيقة أساسية . إن الإفريقيين هم أهل البلاد الأصليون^(١) وهم الأغلبية الساحقة وأي حل يجب أن

(١) يزعم بعض الأفريكانز أنهم وفدوا إلى اتحاد جنوب إفريقية قبل الأفريقيين إلا أن هناك دليلا واضحا من كتابات البرتغاليين الأوائل ومن الأبحاث الأركيولوجية =

يفرروه بأنفسهم ، وعلى الأوربيين أن يقبلوا البقاء شأنهم في ذلك شأن أية أقلية أجنبية في بلد آخر .

فهرسة التفرقة

أشرنا إلى اللجنة التي شكلها الحزب الوطني لرسم السياسة التي سوف يتقدم بها إلى الناخبين . وقد استهل الدكتور مالان الحملة الانتخابية بإصدار بيان يلقي ضوءاً كافياً على فلسفته والسياسة التي يعتزم إتهاجها في حالة وصوله إلى الحكم . ومن البيان نقتبس العبارات الآتية :

« هل سيكون في استطاعة العنصر الأوربي الاحتفاظ بسلطانه وثقائه وحضارته ، بل وهل يريد ذلك ، أم أنه سوف يطفو فوق سطح المحيط الأسود من شعب جنوب إفريقيا غير الأوربي حتى يختفي إلى الأبد في غير شرف ؟ » . وأراد أن يربط بين الحركة الوطنية والشيوعية فقال « وكنتيجة للمؤثرات الأجنبية وبخاصة الإثارة الشيوعية فإن المطالبة بإزالة حواجز اللون واجراءات العزل تزداد قوة وشدة ووعياً ، وليس لذلك من معنى سوف أن الجنس الأبيض سيفقد مركز السيطرة وأن جنوب إفريقيا سوف يضطر -- عاجلاً أو آجلاً -- إلى أن يحتل مركزاً بين شعوب العالم من المولدين »

ثم هدد الإفريقيين بحرماتهم من الامتياز الوحيد الذي تبقى لهم وهو اختيار ثلاثة من الأوربيين لتمثيلهم فقال : « ونظراً لوجود وطنهم القومي بالمعازل فلا يمكن للوطنيين في المنطقة الأوربية أن يطالبوا بالحقوق السياسية ولذلك يجب إلغاء تمثيلهم الحالي في البرلمان وفي المجلس المؤقت بإقليم الرأس » .

وأُسفرت نتيجة الانتخابات (مايو ١٩٤٨) عن فوز الحزب الوطني بسبعين مقعداً والحزب الأفريكاني بتسعة مقاعد ، وحصلت المعارضة على ٧٢ مقعداً (٦٥ الحزب المتحد ، ٦ حزب العمال ، ٣ يمثلون الأفريقيين) . وبعد ثلاث سنوات اندمج الحزبان الأولان وتكون منهما « الحزب الوطني » وصار مالان زعيماً له .

== والاندروبولوجية الحديثة على أن الأفريقيين كانوا يعيشون فيما هو الآن بقية الاتحاد منذ عام ١٥٠٠ على الأقل . »

تولى « الحزب الوطنى » الحكم ، وتألفت وزارة جديدة ليس فيها عضو واحد يمثل الأقلية الانجليزية ، الأمر الذى يحدث لأول مرة منذ قيام اتحاد جنوب إفريقيا فى عام ١٩١٠ ؛ فكان ذلك تذكيرا سياسيا بانباع سياسة تستهدف فرض سيطرة الأفريكانز الكاملة على البلاد ، بما يتبعها من اتجاه نحو إقامة النظام الجمهورى من جهة ، والشدة فى تنفيذ السياسة المعادية لغير العناصر البيضاء . وفى عام ١٩٥٣ أجريت الانتخابات من جديد وحصل الحزب على الأغلبية فى المجلسين . وتعتبر هذه الانتخابات نقطة تحول بالغة الأهمية والخطر فى تاريخ البلاد لأنه « بإزالة إمكانية وجود معارضة برلمانية جديدة صار الطريق ممهدا إلى الدكتاتورية السافرة » . (١)

ولقد أحسن الدكتور مالان استغلال حركة « ماو ماو » ، وراح يدعو إلى تأييد مبادئه خشية امتداد تلك الحركة إلى الاتحاد والقضاء على الرجل الأبيض . والدكتور مالان رجل متعصب لقومه وكنيستهم إلى أبعد الحدود ويشعر بعداء كامن فى قرارة نفسه ازاء الأفريقيين واللونين ، ويهدف إلى أن يجعل الجماعة البريطانية ذات المصالح الاقتصادية الكبيرة فى مركز ثانوى بإبعادها عن المشاركة فى الحكم . ولما مات خلفه فى رئاسة الوزارة ستريد يوم (ديسمبر ١٩٥٤) ، ذلك الرجل الذى لم يغادر بلاده ويرى العالم الخارجى إلا مرة واحدة عام ١٩٥٤ الأمر الذى جعله سياسيا ضيق الأفق ، لا يستطيع تفهم مغزى التطورات العالمية ، ولا يستطيع أن ينظر إلى الأمور إلا من الزاوية المحلية الضيقة ومن وجهة نظر واحدة ، هى وجهة نظر المجموعة الأفريكانية التى ينتمى إليها . ولقد كان خلال الحرب العالمية الثانية من أنصار المحور لأنه مثل مالان بمن آمنوا بالفلسفة النازية ومن نظروا بعين الاحتقار إلى النظم الديمقراطية الحرة . ومن ناحية المشكلة العنصرية . كان أشد تطرفا من سلفه ، فهو لا يدعو إلى التفرقة فحسب ، وإنما يطالب بأن تكون للرجل الأبيض السيادة الكاملة (٢) والرجل الأبيض عنده هو من ينتمى إلى الأفريكانز وحدهم . أما الانجليز المقيمون فى البلاد فمن عناصر افسادها ولن يتم اخضاعهم الا باقامة النظام الجمهورى وقطع الصلات التى تربط البلاد ببريطانيا .

(1) John Gunther , opt . cit , p . 450

(٢) لمناسبة مشروع قانون حرمان الملونين من حقوقهم السياسية قال إن الفرض منه إتاحة الفرصة للرجل الأبيض فى جميع أنحاء البلاد كي يحتفظ بسيطرته على الحكم وليعمل على أن تبقى هذه البلاد للرجل الأبيض .

وفي أعقابها جاء رئيس الوزراء الحالي الدكتور هنريك فيرفورت ، Dr Henrik Frensch Verwoerd وتمثل فيه الفلسفة الأفريكانية في أشد صورها تطرفا بحيث يريد أن يخصص لكل من الأفريقيين والمالونين والأسويين منزلة خاصة في المجتمع وفيها تتولى الحكومة تقرير ما يتصل بإقامة أفراد كل مجموعة وتنقلاتهم والأعمال التي يزاولونها ، بل والشراب الذي يتناولونه . وخلال السنوات الثمان التي عمل فيها وزيرا لشئون الوطنيين (الإفريقيين) مع كل من مالان وستريديوم ، كرّس كل جهده لوضع التشريعات والنظم التي تسير قدما بسياسة التفرقة العنصرية . وأثناء الحرب العالمية الثانية تولى تحرير جريدة الحزب Die Transvaler الموالية للنازي . ومن العجيب بالنسبة إلى أمثال هؤلاء الأفراد المتعصبين تعصبا أعمى لفكرة يعتقدونها أنهم لا يستطيعون أن ينظروا إلا إلى وجهها الذي يلائمهم ولذلك نجد فيرفورت على أثر الأحداث الدامية التي وقعت في شارب قيل يقول « إن الباتو متمسكون بالنظام وموالون للحكومة ، فهم يفهمون أننا نفكر في مصالحهم » كأنما مما يتفق مع مصالحهم وهم الأغلبية الكبيرة أن يحرموا من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأن يراد إبعادهم إلى المناطق الداخلية التي لا تتوافر فيها مقومات الحياة .

ومن يحملون مسئولية هذه السياسة فرنسوا كريستيان إرازمس وزير العدل في وزارة فيرفورت ، والذي إختاره مالان وزيرا للدفاع سنة ١٩٤٨ . ورغبة في تنفيذ السياسة العنصرية راح يتحدث عن خطر الشيوعية ولكنه في الحقيقة كان يعتبر العدو الذي صيغ القانون من أجله ليس الشيوعية وإنما الشعب الأفريقي نفسه .

ومنذ عام ١٩٥٥ والشئون الخارجية في يد Eric Hendrik Louw الذي كثيرا ما انسحب من اجتماعات الهيئات الدولية كالجمعية العامة واليونسكو وغيرها لأن الشعوب المجتمعة كانت من « الوقاحة » بحيث تنقد سياسة التفرقة العنصرية . وفي الاحتفال بالذكرى العاشرة لقيام « الأمم المتحدة » في عام ١٩٥٥ قال « لو أن المارشال سمطس استطاع أن يتنبأ بالمدى الذي ستسير إليه الأمم المتحدة في التدخل في الشؤون الداخلية لأحد الأعضاء ، فإني مقتنع بأنه ما كان ليوافق أبدا على أن يصبح جنوب إفريقية عضوا » . وهو بدوره من المؤمنين بالنازية حتى أنه أيد دعاويها بشأن إعادة المستعمرات التي تنازلت ألمانيا عن كل ما لها من حقوق فيها في مؤتمر فرساي .

والى هؤلاء ينضم الستر سوارت Charles Robberts Suart والذي شغل منصب وزير العدل مدى أحد عشر عاما إلى أن عين حاكما عاما للاتحاد ، وهكذا يمثل ملكة بريطانيا أحد الدعاة إلى النظام الجمهورى . وكانت له سلطات لا حدود لها فى القبض على من يشاء فى ظل قانون مكافحة الشيوعية . وهو الذى وسع نطاق النظام الذى بمقتضاه يجرى تسليم المقبوض عليهم من الإفريقيين إلى ملاك الأراضي البيض ليعملوا عندهم بالقهر والإرغام .

أما جان دى كليرك وزير العمل والسكرتير العام للحزب الوطنى فيمكن أن نستشف فلسفته مما قاله فى خطاب له بأن هناك أخطارا أربعة يجب أن يحذر مواطنيه منها وهى : (١)

١ — « الخطر الأسود » ، فغير الأوربيين فى أفريقية آخذون فى الاستيلاء والمطالبة بأن يكون لهم رأى فى الحكم .

٢ — « الخطر الأحمر » أى الشيوعية .

٣ — « الخطر الأصفر » فأفريقية مكان يريد أن يثب إليه الملايين من الهنود .

٤ — « والخطر الأبيض » ويقصد به الانقسام الحادث بين الأوربيين . أولئك يمثلون الفلسفة العنصرية فى أقبح صورها وأشدّها تطرفا ، وجميعهم رجال «الحزب الوطنى» الذى يلي الحكم منذ انتخاب عام ١٩٤٨ .

ويمثل المعارضة «الحزب المتحد» ويتزعمه الآن ستراوس Jaebus Gideon Nel Strauss ويمثل معظم الدين ينطقون بالانجليزية . ولكنه ضعيف إذ لا يتجاوز عدد أعضائه فى البرلمان الأربعين . (٢) أما مبادؤه فتتلخص فى تأييد التفرقة فى المجالين السياسى والاجتماعى وببذرها فى الناحية الاقتصادية . وهذه السياسة غير عملية إذ من المستحيل فصل هذه الجوانب الثلاثة من حياة الفرد . فلو أن الإفريقى والملون والآسيوى حصلوا على المساواة الاقتصادية فى الفرص فهذا يستتبع حتما اشتراكهم فى إدارة شئون البلاد وأن يعاملوا فى الحياة الاجتماعية معاملة متماثلة . ولقد أضعفت المعارضة نفسها وأساءت إلى سمعتها حين أبدت حكومة فيرفورت عند اعلان حالة الطوارئ . ان هذا التأييد حطم هذه المعارضة فهى لا تختلف عن الحزب الحاكم من حيث الأهداف والأساليب ؛ وإذا كان البعض من المراقبين فى داخل الاتحاد

(١) جون جنتر : داخل افريقية ، ص ٤٧١ .

(٢) عدد أعضاء الجمعية الآن (١٩٦٠) ١٤٢ عضوا .

أو خارجه تصورا وإمكان إجراء انتخابات يخرج منها الحزب المتحد بالأغلبية أو قيام
«ائتلاف حزبي لتأليف وزارة جديدة بما يمهّد السبيل لتعديل في السياسة المتبعة فإن
الأمل أصبح غير ذي موضوع . وندرج في المعارضة « الحزب التقدمي »
وتتضمن مبادئه :

- ١ — الإيمان بنظام الشروع الخاص مع قدر كاف من تدخل الدولة لكفالة
العمالة الكاملة وتحقيق مستوى معقول من المعيشة .
- ٢ — حل المشكلة العنصرية عن طريق نظام الانتخاب المخصص بما يؤدي إلى
قيام المجتمع المتعدد الأجناس والذي لا يطفئ فيه عنصر على الآخر .

تطبيق سياسة التفرقة :

والقيود التي فرضت على غير الأوربيين من أهل الاتحاد تضمنتها طائفة كبيرة
متداخلة أو متكاملة من القوانين والتعديلات الكثيرة التي أدخلت عليها . فحرية
دخول غير الأوربيين إلى المدن قيدها قانون المناطق المدنية لعام ١٩٤٥ ، وقانون
تسجيل السكان الصادر في عام ١٩٥٠ . وفي السنة الأخيرة صدر Group Areas act
ويحول الحكومة سلطة تعيين المناطق السكنية لمختلف الطوائف العنصرية وإعادة
تحديدتها واتخذت السلطات إجراءات عدة بقصد اخراج الأفريقيين من ضواحي المدن
الكبيرة ، ثم يعاد توطينهم في مناطق منعزلة وبعيدة عن غيرها المخصصة للطوائف
الأخرى . ولهذا صدر في يونيو من عام ١٩٥٢ قانون إعادة توطين الوطنيين والذي
على أساسه تقرر إبعاد حوالي ٦٠.٠٠٠ من الأفريقيين بمدينة جوهانسبرج . وهذا
الطرد الاجباري بدأ في فبراير عام ١٩٥٥ حين قامت حملات من قوات البوليس
والجيش بإخراجهم . وفي الوقت نفسه عمدت حكومة الانحياز إلى تقييد حق غير
الأوربيين في امتلاك الأرض ، فقانون Group Areas Act لعام ١٩٥٠ يحرم على
«الوطنيين» والمولدين شراء أى عقار ثابت في الجهات غير المخصصة لسكنائهم (المادة
الخامسة) . ونظرا لحرمان الأغلبية الساحقة من الأرض فإنهم يكسبون في المعازل .
وتدل الإحصائيات على أن هذه الأغلبية لا تملك سوى ١٣.٩٪ من المساحة الكلية ،
والأراضي المخصصة لهم فقيرة وتعوزها المياه ، وبالإضافة إلى الأساليب البدائية المستعملة
في الزراعة ، نجد مدى قسوة الحياة وحدة الفقر الذي يعيش فيه الأفريقيون .

هو يملك البيض الأراضي الباقية . ونما يلفت النظر أن أكثر من ٧٠٪ من الأراضي عبارة عن مزارع كبيرة مساحة الواحدة منها تزيد على ١٠٠٠ مورجن^(١) ، بينما ١٥٪ من مزارع مساحة الواحدة منها عشرة آلاف مورجن فأكثر ، هذه القيود المفروضة بسدد الأرض وسوء حال الوطنيين يدفع بالألوف منهم إلى أن تباع ممتلكاتهم من قوة عمل بأي أجر .

ولقد اضطرت اللجنة التي شكلت لبحث أجور العمال الأفريقيين في مناجم الراند إلى الاعتراف بأن أعدادا كبيرة من الوطنيين الذين يقيمون في المعازل مضطرون إلى البحث عن عمل خارجها .

وحرية اختيار الحرفة أو المهنة التي يزاولها غير الأوربيين مقيدة . فقانون المناجم والمصانع لعام ١٩١١ والمعدل في سنة ١٩٢٦ منعه من مزاوله الأعمال الحاذقة . وفي سنة ١٩٥١ صدر قانون Native Building Workers Act ويقضى بعدم استخدام الأفريقي في العمل الحاذق داخل منطقة مدنية بغير إذن خاص من وزير العمل ووزير الأشغال العامة . ولهذا فالأغلبية الساحقة من العمال غير الحاذقين من غير الأوربيين وبخاصة الأفريقيين ؛ ففي سنة ١٩٥٤ مثلاً كان ٨٢٪ من العمال في الصناعة والزراعة وصيد الأسماك والتجارة من غير البيض . وطبقاً للإحصائيات الرسمية عن سنة ١٩٥٥ كان عدد العمال البيض في صناعة التعدين ٦٣٠٠٠ مقابل ٥٠٨٠٠٠ من غيرهم .

وقوانين العمل تفرض على العمال الأفريقيين عبودية قاسية فالقانون يحرم عليهم أن يتركوا العمل بدون إذن صاحبه ، كما يجب عليهم الحصول على ترخيص من السلطات المحلية إذا ما أرادوا تغيير العمل الذي يزاولونه . والذين يبحثون عن عمل بدون إذن يعرضون أنفسهم للقبض عليهم والزج بهم في السجن . وقانون Native Labour Regulation Act يعتبر « عدم الطاعة » من جانب العامل الأفريقي جريمة والذي يشترك في اضطراب عرضة لعقوبة السجن لغاية ثلاث سنوات أو غرامة قدرها ٥٠٠ جنيه . وفرض العمل الإجباري تنظمه اجراءات تشريعية أخرى فصدر عام ١٩٥٢ قانون يفرض بطاقة تحقيق شخصية واحدة تتضمن تفاصيل عن عقد العمل لصاحبه وبذلك يصبح في إمكان السلطات الرقابة على الأعمال التي يقوم بها الإفريقيون . ومن

(١) المورجن Morgen يساوي ٢٠٧ فدان .

هذه التشريعات التي تؤدي إلى توفير العمل الاجباري ما صدر منها ضد «الكسل» و «التشرد» : وبمقتضاها يقبض على الافريقيين الذين تضطربهم قسوة ظروف الحياة بالمعازل إلى التوجه إلى المدن للبحث عن العمل ، وهنا تقرر المحكمة تسليمهم إلى ملاك الأراضي البيض للعمل عندهم وحيث الرقابة تكاد تكون معدومة . وطبقاً لتعديل^(١) الفقرة ٢٩ من Native Consolidation Act الصادر سنة ١٩٤٥ للموظف المختص اذا رأى ما يدعو إلى اعتبار شخص ما خاملاً أو غير مرغوب فيه أن يقبض عليه وبدون أمر من الجهة القضائية المختصة . وفي هذه الحالة يرسل إلى إحدى مستعمرات العمل لمدة تصل إلى عامين أو يسلم إلى أحد رجال الأعمال . وقد أصدرت محاكم الاتحاد في سنة ١٩٥٠ أحكامها على ٨٩٦٠٠٠ من الافريقيين والمولوين . وهذه الأحوال السيئة كان لها تأثير واضح على وفيات الأطفال التي بلغت نسبتها ٢٠٩٩ في الألف في ١٢ من المدن الكبرى . وطبقاً لأرقام وزارة الصحة بالاتحاد فإن متوسط العمر بين الأفريقيين يقل عنه بين الاوربيين بما يتراوح بين ٢٥ ، ٣٠ سنة : وفي سنة ١٩٥٤ قام معهد جنوب أفريقية للعلاقات العنصرية بدراسة لحالة الافريقيين في جوهانسبرج ، وطبقاً للتقرير الذي نشره نجد أن متوسط دخل الاسرة يقل بمقدار ٧ جنيهات عن الحد الأدنى اللازم لعيش الكفاف وهو ١٥ جنيهاً في الشهر . وكذلك تدل إحصائيات سلطات المدينة البلدية بعد دراسة دخول ٦٠٠٠٠ أسرة على أن ٦٥ ٪ منها لا تكسب هذا الحد الأدنى .

وامتد التمييز إلى نطاق التعليم ، ولعل أخطر التشريعات في هذا الصدد قانون تعليم البانتو Bantu Education Act الصادر عام ١٩٥٣ والذي بدأ تنفيذه اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٤ . وعند تقديم مشروع القانون إلى البرلمان قال وزير شئون الوطنيين إن التعليم الذي يحصل عليه الناس يجب أن يشكاهم ويزودهم بالمعرفة التي تتلاءم والإمكانات المتاحة لهم في الحياة . وقضى القانون بنقل الإشراف إلى وزارة شئون الوطنيين ثم أصبح ذلك في عام ١٩٥٨ من اختصاص وزارة تعليم البانتو . وفي سنة ١٩٥٤ كان حوالي ٩٠ ٪ من المدارس تابعة للارساليات الدينية . وتتلقى معونة من الدولة فطلب منها أن تختار بين تسليم المدارس إلى الدولة أو الاحتفاظ بها مع إنقاص المعونة المالية ، وكذلك تسليم معاهد المعلمين أو إغلاقها .

(١) في سنة ١٩٥٢ .

تهائيا، واضطرت معظم الإرساليات إلى الرضوخ . وفي سنة ١٩٤٨ بلغ عدد التلاميذ الإفريقيين بالمدارس الابتدائية والثانوية ١٠٠.٠٠٠ و١٢٥٠٠ وهذا العدد يعادل نصف الأطفال الذين بلغوا سن الالتحاق بالمدارس . ومن هذا العدد ٧٣٪ بالمرحلة الدنيا من المدرسة الابتدائية ، ٣٣٪ في المرحلة الراقية منها والباقي بالمدارس الثانوية والمهنية . ومن أجل تنظيم التعليم وفق الفلسفة السائدة صدرت التعليمات بالاهتمام باللغات البانتوية وأصبح تدريسها إجباريا في المدارس الابتدائية على أن تعقبها المدارس الثانوية .

وفي عام ١٩١٦ أنشئت جامعة في فورت هير Fort Hare (بإقليم الرأس) وكانت مواردها المالية من الإرساليات والتبرعات إلى جانب إعانة من الدولة ، وكان الغرض منها تعليم الإفريقيين مع السماح للآسيويين والملونين بالالتحاق بها ؛ وبلغ عدد الطلاب الإفريقيين فيها ٤٣٨ سنة ١٩٥٨ . وكانت هناك جامعتان مفتوحتين أمام الملونين في كلية أخرى في ناتال . ولقد بلغ عدد الطلاب الإفريقيين في المعاهد الأربعة ١٤٨٠ طالبا سنة ١٩٥٨ . إلا أن الحكومة أرادت إلغاء تلك الكليات « المفتوحة » وقدمت مشروع قانون لهذا الغرض سنة ١٩٥٧ فلقى معارضة شديدة ولكنه صدر أخيرا في عام ١٩٤٩ باسم قانون توسيع نطاق التعليم الجامعي ، ويقضى بإنشاء ثلاث كليات جامعية قبلية ، واحدة في ناتال للزولو وأخرى في ترنسفال لأبناء قبيلة سوزي والثالثة للملونين في إقليم الرأس . هذا الاتجاه يتفق مع فلسفة حكام الاتحاد في إنشاء دول بانتوية على أساس إحياء النظام القبلي . والفكرة خاطئة وغير عملية لأن نسبة كبيرة من الإفريقيين فقدت الصلة بقبائلها الأصلية ، كما أن القبيلة القديمة لا تتفق مع النظام الاقتصادي الحاضر . أما جامعة فورت هير فصدر بشأنها قانون خاص فلم تعد معهدا جامعيًا مستقلا وإنما وضعت تحت إشراف وزير تعليم البانتو .

ولا يقف الأمر عند هذا الحد ، بل إن سياسة إبعاد غير الأوربيين تطبق في مجالات أخرى ففي سنة ١٩٤٩ صدر قانون الزواج المختلط ، وأعقبه في السنة التالية Immorality Amendment Act وهذان قانونان لأمثل لهما في أية دولة تأخذ بأبسط أسباب الحضارة . فالأول يحرم الزواج بين الأوربيين وغيرهم . والثاني يعتبر أية علاقة جنسية بين الطرفين عملا غير مشروع أي أن الدعارة نفسها يجب ألا تعدى الحواجز القائمة بسبب اختلاف اللون . معنى هذا أن علاقة جنسية غير شرعية بين إثنيين

من البيض شيء لا يفترض عليه القانون بينما زواج سعيد بين أبيض وغير أبيض (أو العكس) جريمة تستأهل العقاب . وقانون Separate Amenities Act لعام ١٩٥٣ يضمن طابع الشرعية على التفرقة في المسائل الخاصة بالمحلات العامة ووسائل النقل وغيرها .

واشتدت وطأة السياسة لتشمل الملونين وعددهم ١٠٠.٥٠٠.٠٠٠ طبقاً لإحصاء عام ١٩٥٧ أى ما يعادل ١٠ ٪ من مجموع سكان الاتحاد كله ، وكانوا يعيشون على علاقات طيبة مع الأوربيين في إقليم الرأس ويحرصون على عدم إثارتهم ، فيمتنعون عن الاختلاط بهم في نواديهم ومحلاتهم العامة ، كما أن البيض — رغبة في إبعادهم عن التحالف مع الإفريقيين والهنود — كانوا يستخدمونهم في كثير من الأعمال الإدارية البسيطة والحرف الحاذقة وكانت أجورهم أعلى نسبياً من أجور الإفريقيين . وأكثر من هذا كان لهم حق الانتخاب في إقليم الرأس ، بل إن الدستور لم يتضمن نصاً يحول دون انتخابهم لمضوية الهيئة التشريعية . ولكن حكومة الحزب الوطنى عبثت بهذا الحق . وهذا الإجراء كان ضربة لكبريائهم . وبرر قادة الحكومة الأمر بقولهم إن الامتياز المشار إليه لا معنى له من الناحية المنطقية ما دام لا يشترك فيه الإفريقيون وهم الأغلبية الساحقة من أبناء البلاد . والمنطق ينطوي على الشذوذ والمغالطة لأن حرمان الأغلبية خطأ وتطبيق المبدأ نفسه على غيرها إمعان في الخطأ . وإذا قيل إن حرمان الأغلبية يدعو إليه الخوف من سيطرتهم على البرلمان وبالتالي على جهاز الحكم فإن الأمر لا ينطبق على الملونين الذين لا يتجاوزون ١٠ ٪ من مجموع سكان الاتحاد .

وأكثر من هذا راحت السلطات تخرجهم من كثير من الأعمال التي كانوا يزاولونها وتعين فيها الأوربيين ، وترتب على ذلك سحق الملونين وازدياد حدة التوتر العنصرى . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن إخراجهم من أعمالهم هوى بمستواهم وراحوا ينافسون الإفريقيين أنفسهم في ميدان الأعمال البسيطة ذات الأجور الواطئة ، الأمر الذي نجمت منه حالة من الضيق الاقتصادى في إقليم الرأس في صفوف كل من الملونين والإفريقيين . وهذا يفسر اشتراك الملونين في حوادث مارس ١٩٦٠ بينما لم يشتركوا في العصيان الذى مع الهنود عام ١٩٥٢ . والواقع أنهم يتحملون جانباً من المسئولية لقد قنعوا بالامتيازات التافهة التي كانوا يحصلون عليها من البيض ، والمنطق

يقضى بتعاونهم مع غير الأوربيين حتى تزول الحواجز وتتاح لهم فرص التقدم، وهذه ما أدركوه أخيراً ولذلك فالراديكاليون منهم يدعون إلى « جبهة موحدة » للوقوف في وجه عدوان الرجل الأبيض .

وتقرير قائمة مستقلة للملونين في إقليم الرأس أثار مسألة دستورية . ففي عام ١٩٥١ قدم مالان مشروع قانون بهذا الشأن ولم يعبأ بالنص الذي يقضى بأن مثل هذا التعديل يتطلب أغلبية الثلثين في اجتماع مشترك لمجلس البرلمان . رفع أربعة من الناجحين الأمر إلى المحاكم ولكن المحكمة قضت بأنها غير مختصة بالنظر في مشروعية القوانين التي يصدرها البرلمان ، فانتقل الأمر إلى محكمة الاستئناف التي قررت بأن القانون باطل ، وإزاء ذلك تقدمت الحكومة في إبريل سنة ١٩٥٢ بمشروع قانون ينص على « محكمة عليا من البرلمان » تتكون من جميع الأعضاء الذين يعقدون جلسة مشتركة فإذا أصدرت محكمة الاستئناف قرار بعدم مشروعية قانون برلماني فإن الوزير المختص يحيل الأمر إلى لجنة قضائية من هذه المحكمة العليا ، وللجنة أن تبدي الرأي الأخيرة بشأن إقرار حكم محكمة الاستئناف أو نقضه . وتضمن المشروع أن يكون ذا أثر رجعي حتى سنة ١٩٣١ وهي السنة التي صدر فيها قانون وستمنستر. وافق البرلمان على المشروع في سنة ١٩٥٣ ولكن محكمة الاستئناف اعتبرته غير دستوري أيضا ، وهنا عمدت الحكومة إلى سبيل آخر لتخلص من تلك الأزمات الدستورية التي يستغلها خصومها، فأصدرت قانونين عام ١٩٥٥ لا يتطلبان غير الأغلبية العادية ، والأول يقضى بزيادة عدد أعضاء محكمة الاستئناف من ٦ أعضاء إلى ١١ عضوا على أن تعقد الجلسة بحضورهم جميعاً . والثاني يمكن الحكومة من زيادة أعضاء مجلس الشيوخ وبذلك يتسنى لها الحصول على أغلبية الثلثين ، وبعد أن تمت زيادة أعضاء المجلس الأخير توافرت الأغلبية المطلوبة لإقرار القانون الخاص بحق الملونين في الانتخاب وفق قائمة مستقلة .

وواصلت حكومة الدكتور مالان وخلفائه سياسة التضييق على الجالية الهندية ، ففي عام ١٩٥٥ بدأ تنفيذ قانون يمنع الكثيرين من أفرادها من أن يأتوا بأفراد أسرهم من الهند ، وفي ناتال حيث يقم ٨٥ ٪ من هنود الاتحاد كله . وحيث يشتغل مالا يقل عن الربع منهم في مزارع السكر ومصانع تكريره تطبق قوانين التمييز التي تسد أبواب الحرف الحازقة في وجوههم . وقيد حق الهنود في تملك

المعار الثابت بمقتضى قوانين صدرت فى عامى ١٩٤٦ ، ١٩٥٠ . والقانون الأخير Group Areas Act قال عنه المؤتمر الوطنى الهندى باتحاد جنوب أفريقية بأنه يهدف إلى طردهم من البلاد ، أما من ناحية الحقوق السياسية فهم محرومون منها ، ومحرم عليهم الإقامة فى دولة أورنج الحرة .

وكان من الطبيعى أن تحرص الحكومة على منع ظهور أية معارضة لسياساتها العنصرية ومن هنا ابتدعت طائفة من التشريعات التى تحطم أبسط الحريات الأساسية للإنسان ، وفى سنة ١٩٥٠ صدر Suppression of Communism Act ومقتضاه صار لوزير العدل الحق فى أن يصمم أى شخص مهما كان بتهمة الشيوعية سواء أكان شيوعياً أم لم يكن ، وبذلك يحرم من الوظائف العامة . واستخدم ذلك القانون لتعقب كل حركة تهدف إلى المطالبة بتغيير الأوضاع أو تحسين المستويات التى يعيش فيها الناس . وكذلك — فى ظل القانون — لوزير العدل وبقرار صادر منه أن يمنع أى رجل أو امرأة أو طفل فى الاتحاد من العيش أو ممارسة العمل فى أية مدينة أو محلة أخرى بالاتحاد ، وتقييد التنقل يراد به الحيلولة دون اتصال غير الأوربيين بعضهم ببعض مما يمنع انتشار الآراء والأفكار وظهور رأى عام يعبر عن أهداف غير الأوربيين . وصدر كذلك قانون الجلد الذى يفرض هذه العقوبة إلى جانب الغرامة والحبس على كل من يحكم عليه بتهمة الاحتجاج على قوانين التفرقة ، وهذا القانون يتضمن نصاً غريباً إلى أبعد الحدود ذلك أن أى شخص ينصح أو يشجع أو يحرض أو يأمر أو يساعد أو يضم إلى جانبه أى شخص آخر ، وذلك بأية طريقة كانت من أجل الاحتجاج على أى قانون أو يعاون فى حملة ضد أى قانون ، يكون قد ارتكب ذنباً ، ويعاقب عليه بالجلد . وفى أوائل سنة ١٩٥٥ قدم إلى البرلمان مشروعاً قانوناً ، أحدهما يعطى البوليس الحق فى حضور الاجتماعات العامة وتفتيش الأماكن بدون سلطان من رؤسائهم وبغير تصريح من السلطة القضائية المختصة . ويقضى القانون الآخر بفرض رقابة شديدة على جوازات السفر ، والهدف منه تقييد السفر إلى البلاد الأجنبية خشية أن يرى الناس ما يجرى فى العالم الخارجى وأن يطلعوا على الآراء والمذاهب الجديدة التى قد تتعارض مع الأحوال السائدة والسياسات المتبعة فى الاتحاد .

ومن أجل ضمان تنفيذ سياسة التفرقة ، ورغبة فى إحكام الرقابة على غير الأوربيين فى أقامتهم وتنقلاتهم والأعمال التى يزاولونها ، طبق نظام جوازات المرور

أو « جوازات العبودية » على حد قول الكاتبة ماري بنسن^(١). وبمقتضى هذا النظام الشاذ يجب على كل أفريقي من الذكور تزيد سنه على السادسة عشرة ، سواء أكان أستاذا بالجامعة أو فلاحا أو عاملا في منجم أو مصنع أن يحمل معه دفترا يتضمن اثني عشر جوازا مختلفا مثل شهادة من المخدم الذي يوقع عليه كل شهر ، وترخيص بالإقامة ، والإيصال الدال على سداد الضرائب المستحقة ، وترخيص بالخروج من البيت بعد العاشرة مساء . والأفريقي الذي له الحق في الإقامة بمنطقة مدنية لأكثر من ٧٢ ساعة هو الذي أقام فيها بصورة مستمرة منذ ولادته واشتغل فيها باستمرار لرب عمل واحد لمدة عشر سنوات أو أقام بها بصفة مستمرة وبطريقة قانونية لمدة ١٥ عاما . وهذا الامتياز يسرى على زوجاتهم وبناتهم وكذلك الأبناء دون سن الثامنة عشرة . أما غيره فيجب أن يكون معه ترخيص خاص لمدة ٧٢ ساعة يبحث خلالها عن عمل فإذا وفق إليه أعطى له ترخيص آخر بالبقاء . وكثير من الأفريقيين الذين يفصلون من أعمالهم لا يبلغون السلطات المحلية خشية إخراجهم من الجهة فإذا ضبط الواحد فانه يحير بين السجن أو العمل في إحدى المزارع البعيدة . وأحيانا يطالب من البعض وبخاصة إذا كانوا من الشبان الأقوياء العمل بالمدن بالرغم من عدم توافر الشروط الخاصة بالإقامة طبقا للفقرة العاشرة من قانون المناطق المدنية ، ولكن لا يسمح لهم بإحضار زوجاتهم إلا لفترات قصيرة يعدن بعدها إلى المعازل ، الأمر الذي يؤدي إلى الانحلال الخلقي وتحطيم نظام الأسرة . وبلغ من تفاهة عقلية التفرقة أن الخادمة الأفريقية لا يصرح لزوجها بالبيت معها حتى ولو قبل مخدومها ذلك لأنه في هذه الحالة يعرض نفسه للمحاكمة ؛ وهذا نظام أو قانون لا نعتقد أن له مثيلا في أى بلد آخر مهما كانت درجة تطوره الاجتماعي .

وعدم حمل الجواز جريمة يعاقب عليها صاحبها . وثمت تعسف شنيع في التطبيق فقد يقف الأفريقي على باب داره أو المحل الذي يعمل فيه فيطالبه رجل الشرطة بالجواز الذي قد يكون داخل المكان على بعد بضعة أمتار ولكن رجل الشرطة لا يسمح له بإحضاره وإنما يمدده مذنبا ويقوده إلى حيث تجري المحاكمة ويصدر الحكم . وتحدثنا ماري بنسن في المقال الذي سبقت الإشارة إليه أنه في كل سنة

(١) Mary Benson: Pass of Slavery (The Observer, March 27, 1960)

بحاكم حوالى مليون وربع من الأفريقيين بتم تافهة وأنه فى سنة ١٩٥٥ صدرت الأحكام على ٣٣٧٠٤٠٠٠ .

وتدلنا الإحصائيات عن سنة ١٩٥٧ على أن الأحكام الصادرة بسبب مخالفة قوانين المرور بلغت ٣٦٥٠٠٠ ، وهذا العدد بخلاف من اعترفوا بذنبهم لدى القبض عليهم وأدوا الغرامات التى تفرض عليهم وفق اجراءات محاكمة سريعة . وبشاعة هذه الأرقام تبدو واضحة حين نذكر أن معظم المحكوم عليهم من سكان المدن الذين عددهم الإجمالى بما فى ذلك الأطفال والنساء ٢٠٠٠٠٠ ٢٠٠٠٠ نسمة .

واقعد أوصت لجان عدة منذ سنة ١٩١٨ بإلغاء هذا النظام أو إصلاحه ، ولكن حكومة الحزب الوطنى جعلته يطبق على النساء فى سنة ١٩٥٨ الأمر الذى أثار موجة من الغضب والاحتجاج فى صفوف الأفريقيين سواء بالمدن أو المعازل . وتطبيقه على النساء أدى إلى تحطيم الجماعات القبلية فهاجر الألوف من الباتو إلى البلدان المجاورة .

الرافع على سياسة التفرقة :

هذه السياسة التى تنفذ بدقة وكل تشريع أو إجراء منها يتداخل مع غيره ، لا يمكن أن نردها فقط إلى شعور الأوربي بتفوقه الحضارى ، أو إلى تعصب للجنس يستتبع احتقاراً للجنس آخر من لون آخر ، أو إلى نظريات اعتنقها البعض ثم نشروها وعملوا على تطبيقها ، أو إلى العزلة عن العالم الخارجى التى عاش فيها البوير والتى تغلب على المزارعين البيض حتى اليوم ذلك أن وسائل النقل والأعلام الحديثة كفيلة بأن تضيف من قوة هذه النظرات الانعزالية الضيقة ، أو إلى الرغبة فى إبقاء دم الرجل الأوربي نقياً لأن الأحوال فى مناطق أخرى من أفريقية وغيرها تنكر هذا الإحساس .

وإذن ما الدافع الحقيقى على وجود هذه السياسة ؟ لقد حشد الملايين من الإفريقيين فى مناطق تعرف باسم المعازل Reserves ولكنها أقل بكثير من أن توفر لهم عيش الكفاف ، فهل كان الغرض إبادتهم عن طريق الموت جوعاً وانتشار الأمراض والأوبئة فى صفوفهم ؟ الجواب يتلخص فى حقيقة أخرى على جانب كبير من الأهمية ، لقد اكتشفت معادن اللآس والذهب ودلت الأبحاث على إمكاناتها الكبيرة وأصبحت صناعة التعدين للصدر الهام فى حياة البلاد الاقتصادية ، وأحس أصحاب هذه الصناعة

بالحاجة إلى الأيدي العاملة بأعداد وفيرة ، لا يمكن أن نلوم رجل الأعمال إذا هدف إلى العمل الرخيص فهذا ما يعمله لا في اتحاد جنوب أفريقية وإنما في إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة وغيرها ، ولكن الإفريقيين الذين ضاقت بهم للعازل على استعداد للعمل في المناجم بأي أجر وهذا ما لا يقبله العامل الأبيض . ولكن لا يمكن أن يظل قائما بأي أجر بسبب التطور الاقتصادي وقيام الصناعات الأخرى ، كما لا بد أن يطالب بظروف انسانية يؤدي فيها عمله . والتنافس على الأيدي العاملة بين أرباب الأعمال لا بد وأن يجذبه من عمل إلى آخر ، وهنا لا بد من إبقائه في حالة من التبعية التي لا تختلف عن الرق . فلا يغادر العمل إلا بإذن ، وإذا فصل من عمله أضر إلى الخروج من منطقة السكنى والعودة إلى المعزل حيث لا مكان له . وإذا استقر بالافريقيين المقام في المدن الصناعية وضواحيها تعارفوا وتجمعوا وصارت لهم مطالب وأصبحوا أقدر وأقوى على المطالبة بها ، ولهذا يجب تقييد الإقامة بشروط تكاد تجعلها أقرب إلى الاستحالة . هذه التشريعات والتدابير وأمثالها تهدف إلى تحقيق غرض أساسي واحد ألا وهو توفير العمل الذي يقبل صاحبه أن يبيعه بأي ثمن لأنه مضطر إلى ذلك . وإلا عرض نفسه للموت جوعا . والصناعات القائمة ملك لقلة من أفراد البورجوازية البيضاء وأغلبهم من الذين ينحدرون من أصل إنجليزي ، ولكن الموارد المعدنية ثروة تجذب رؤوس الأموال الأجنبية وهذه راحت تتدفق على البلاد بطريقة مباشرة أو عن طريق الارتباط برأس المال المحلي والسيطرة عليه . ففما بين عامي ١٨٧٠ ، ١٩٣٦ تجاوزت الاستثمارات الأجنبية في الاتحاد ٥٢٥ مليونا من الجنيهات^(١) ، وزاد تدفقها بعد الحرب العالمية الثانية بسبب كشف معدن اليورانيوم والذي قدر مدير شركة التعدين والاستثمار المركزية احتياطيه بما تربو قيمته على بليون جنيه . وطبقا لأرقام نشرها البنك المركزي في الاتحاد بلغت الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة ١٩٥١-١٩٥٣ وحدها ١٢٤ مليون جنيه وزاد الرقم في سنتي ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ . وفي سنة ١٩٥٠ عقدت لجنة الطاقة الذرية بالاتحاد اتفاقا مع حكومة الولايات المتحدة بشأن استغلال اليورانيوم ، وحصلت على قرض قدره سبعة ملايين جنيه من بنك الاستيراد والتصدير .

وطبقا لإحصائيات وزارة التجارة الأمريكية بلغت الاستثمارات البـمباشرة من جانب الشركات الأمريكية في المشروعات بالاتحاد ٢١٦ مليونا من الجنيهات سنة ١٩٥٤ . وفي عدد أكتوبر من مجلة « العالم الأفريقي » (١٩٥٤) نقرأ أن عدد العمال في صناعة التعدين ضعف العدد المناسب لو كانت هناك آلات مناسبة . من هذا كله يتضح بغير عناء أن الاحتكارات من وطنية وأجنبية ومشتركة تجنى أرباحا طائلة لأن العمل الأفريقي رخيص إلى الحد الذي يجعلها تفضله على استخدام المكننة الحديثة على نطاق واسع . وهكذا فإن السياسة العنصرية إنما تملأها البورجوازية المحلية في الاتحاد والاحتكارات الأجنبية لتكفل الأرباح الضخمة التي تحصل عليها .

ولقد سبق أن تحدثنا عن ارغام الأفريقيين على العمل في المزارع بسبب سوء الأحوال المعيشية بالمعازل من جهة ، وعن طريقة إرسال الألوف من المحكوم عليهم للعمل هناك بدلا من الزج بهم في السجون . وأشرنا كذلك إلى توزيع الأراضي المملوكة للبيض ومنه يتضح أن ٨٥٪ منها في أيدي فئة من كبار الملاك الإقطاعيين . هؤلاء بدورهم يرون العمل الأفريقي الذي يكاد لا يكافهم شيئا أرخص من استخدام الآلات والمعدات الحديثة في الزراعة .

وترتب على طريقة توزيع الأراضي أن حرم الألوف من البيض من مصدر الرزق بالمناطق الريفية فتدفقوا على المدن والمراكز الصناعية . ونظرا لأنهم لا يتقنون الأعمال والحرف التي تتطلب المهارة راحوا يتلمسون غيرها من الأعمال الوضيعة ووجدوها في أيدي الإفريقيين . وكان من المستحيل إعادتهم إلى مواطنهم الأصلية وأصبحوا يشكلون مشكلة اقتصادية وسياسية واجتماعية ، وتقدم « الحزب الوطني » للأخذ بيدهم حتى يسكسب أصواتهم في الانتخابات ، وكان الحل عنده مزيدا من التضييق على الأفريقيين والملونين حتى تخلو الوظائف والأعمال التي يمكن أن يشغلها هؤلاء « البيض الفقراء » كما يطلق عليهم .

والأفريقي لا يقل استعدادا للتعليم عن غيره ، وإذا تعلم فسوف يكون قادرا على مواصلة مختلف الأعمال والحرف . وهو على استعداد لقبول جزاء مادي دون ما يمكن أن يعيش عليه الرجل الأبيض . ومن هنا تسد أبواب التعليم في وجهه وبذلك تظل الحرف والأعمال التي تقتضى تدريباً خاصة ومهارة خاصة في أيدي الملونين . إن قيمة الأفريقي والملون إنما هي في مواصلة العمل اليدوي الشاق والخدمة

المنزلية وما في حكمها . والرأسمالية الوطنية والرأسمالية الأجنبية متفتتان في ضرورة ذلك والا تعرضتا للهجوم عليهما من جانب البورجوازية البيضاء الصغيرة وقد تحالف مع غير الأوربيين ومن هنا يتعين ارضاؤها على حساب الإفريقيين والملونين والأسيويين .

وإذت فورا السياسة العنصرية تكمن أهداف الرأسمالية البيضاء المحلية والاحتكارات الأجنبية الضخمة ومطالب الإقطاعيين الأوربيين في البلاد . أن السياسة العنصرية وسيلة للاستغلال بقصد تضخيم الأرباح .

ومما تلفت النظر أن الدول الرأسمالية الكبرى بدأت أخيرا تستنكر السياسة العنصرية المتبعة في اتحاد جنوب إفريقية ، ولكن يجب أن نفهم الاستنكار على حقيقته . أنها لا تعارض السياسة من حيث جوهرها وإنما تعارض على الأساليب العنيفة التي تتبع والتي لا بد وأن تدفع الإفريقيين إلى ثورة قد تعصف بمصالحها الاقتصادية . ولهذا نجد الكتاب الغربيين يتحدثون عما يسمونه المجتمع المتعدد الأجناس وهو نظام يهدف في الحقيقة إلى إبقاء السيطرة السياسية والاقتصادية في يد الرجل الأبيض .

ومع الاستنكار المشار إليه لا نجد هذه الدول قد عمدت إلى أى إجراء إيجابي رغم حكومة الاتحاد على تعديل سياستها ، بل بالعكس نجدها تنصح الإفريقيين بعدم الالتجاء إلى العنف ، وتعرض على ما اعتزمته شعوب إفريقية المستقلة من مقاطعة اقتصادية أو سياسية للاتحاد كأسلوب من الضغط .

وموقف الضعف هذا له تفسيره . ففي حديث لوزير خارجية الاتحاد جاءت هذه العبارات ذات الدلالة الكبيرة :

« ومن وجهة نظر المحافظة على مركز الشعوب الغربية من الضروري أن يظل البيض في مركز السيطرة في الطرف الجنوبي من القارة الإفريقية . إن المقدّر أن تلعب قارة إفريقية دورا هاما في السنوات القادمة . إنها في مركز وسط بين الشرق والغرب . والطريق حول رأس الرجاء الصالح ما يزال الطريق البحري بين الغرب والشرق . فإذا دمرت القنابل الذرية قنّاني بنا والسويس ففي هذه الحالة يكون الطريق البحري من الغرب إلى الشرق بالدوران حول رأس الرجاء الصالح ... »

«إذا حصل غير الأوربيين على حقوق سياسية متساوية فسوف يتحكمون في الموقف» (١) .

معنى هذا أنه لو انتقلت مقاليد الحكم إلى أيدي الإفريقيين فسوف يصبح في وسعهم أن يرسموا السياسة الخارجية التي تتفق ومصالحهم القومية العليا وكذلك الاقتصادية .

سياسة التفرقة والرهائن الرواية :

وكانت سياسة الاتحاد العنصرية موضع البحث من جانب الأمم المتحدة ، فضلا عن عدد من المؤتمرات الدولية الآسيوية الإفريقية ، وكذلك الإفريقية . فخلال النصف الثاني من الدورة الأولى للجمعية العامة (٢٣ أكتوبر — ١٥ ديسمبر ١٩٤٦) قدم الوفد الهندي طلبا بالنظر في معاملة الهنود المقيمين بالاتحاد وفي ١٢/٨ اتخذت الجمعية قرارا (رقم ٤٤ — ١) جاء فيه أنه نظراً لأن معاملة الهنود في اتحاد جنوب إفريقية أساءت إلى العلاقات الودية بين العضوين ، وأنه إذا لم تتم تسوية مرضية فمن المحتمل أن تزداد تلك العلاقات سوءا . لذلك تؤيد الجمعية الرأي بأن معاملة الهنود ينبغي أن تكون متفقة مع الالتزامات الدولية في ظل الاتفاقات المعقودة بين الحكومتين ونصوص ميثاق الأمم المتحدة . وطلبت إلى كل من الحكومتين تقديم تقرير في الدورة التالية عن الإجراءات التي اتخذت لهذا الغرض وقدمت الحكومة الهندية تقريرها في ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٧ كما قدمت حكومة الاتحاد تقريرها في الخامس عشر من الشهر نفسه .

وفي جلسة ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧ قدم ممثل الهند مشروع قرار يطلب إلى الحكومتين عقد مؤتمر مائدة مستديرة بقصد التسوية الودية ، ودعوة حكومة باكستان لحضور تلك المناقشات . كما يطلب إبلاغ نتيجة المناقشات إلى الأمين العام الذي يعد تقريرا إلى الجمعية في دورتها التالية . وبعد مناقشات تم الاتفاق على تأجيل النظر في مشروع القرار خلال توزيعه كتابة على الوفود . وهنا سحب الوفد الهندي إقتراحه وابلغ ذلك إلى الأمين العام في خطابه بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٧ . وعرضت المشكاة باستمرار وأخيرا قررت

الجمعية العامة تأليف لجنة للوساطة من ممثلى يوغوسلافيا وسوريا وكوبا،
وايكن اللجنة اضطرت إلى أن تبلغ الأمين العام فى سبتمبر سنة ١٩٥٤
بأنها لم تستطع الاضطلاع بواجبها بسبب الموقف السلبي من جانب جنوب افريقية .
وأثناء الدورة العاشرة للجمعية العامة وبتاريخ ١٤ ديسمبر وافقت الأخيرة بأغلبية
٤٦ صوتا (وامتناع ثمانية أعضاء عن التصويت) على قرار اللجنة السياسية
الخاصة والذي « يحث الطرفين اللذين يعنيهما الأمر على مواصلة المفاوضات بقصد
الوصول إلى تسوية مسألة معاملة أهالى اتحاد جنوب إفريقيا اللذين من أصل هندي » .

واعترضت حكومة الاتحاد على النظر فى هذه المسألة أمام الجمعية العامة واستندت
فى رأيها إلى الفقرة (٧) من المادة (٢) من الميثاق والتي تنص على أنه (ليس فى
هذا الميثاق ما يسوغ « للأمم المتحدة » أن تتدخل فى الشؤون التى تكون من صميم
السلطان الداخلى لدولة ما) . وتعرض المندوب الهنـدى لموضوع الاختصاص
(دورة ١٩٥٠) فأوضح .

(١) أن تصرف حكومة الاتحاد يمثل خرقا لاتفاق كل من عامى ١٩٢٧ ،
١٩٣٢ وبذلك لا يمكن اعتباره مسألة داخلية .

(٢) كما أنه يتضمن خرقا لمبادئ الميثاق فيما يتعلق بالحقوق الإنسانية والحريات
الأساسية وبذلك لا يمكن اعتباره مسألة خاصة بالقضاء « السلطان » الداخلى .

(٣) ومعاملة الهنود فى الاتحاد تؤثر فى العلاقات الودية بين اثنين من أعضاء
« الأمم المتحدة » .

٢ — وخلال الدورات السابقة فى أعوام ١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٤٩ فإن
مختلف أجهزة الامم المتحدة والتي ناقشت موضوع الاختصاص أبدت وجهة نظر
الهند .

والواقع أن وجهة نظر الهند تستند إلى المادة (٣٤) من الميثاق التى تنص على أن
« لمجلس الأمن أن يفحص أى نزاع أو أى موقف قد يؤدى إلى احتكاك دولى أو قد يثير نزاعا
ذلكى يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض لخطر حفظ

السلم والأمن الدولى) . وعلى ذلك فطبقا للمادة (٣٠ فقرة ١) لكل عضو من « الأمم المتحدة » أن ينبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أى نزاع أو موقف من النوع المشار إليه فى المادة الرابعة والثلاثين .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد أثير موضوع التمييز العنصرى بوجه عام فى الاتحاد أمام الجمعية العامة . وفى ٢ ديسمبر من سنة ١٩٥٢ أقامت لجنة خاصة لموضوع الموقف العنصرى فى جنوب إفريقية وقدمت اللجنة تقريرها الأول فى أكتوبر سنة ١٩٥٣ وقد لاحظت أنه منذ دخول الاتحاد فى « الأمم المتحدة » زادت الحدة فى تطبيق سياسة التمييز العنصرى . وفى أغسطس سنة ١٩٥٤ قدمت اللجنة تقريرها الثانى وقالت فيه إن « سياسة التفرقة العنصرية تكون تهديدا جسيما لحياة اتحاد جنوب إفريقية الداخلية وعلاقاته الخارجية فضلا عن مستقبل العلاقات السلمية بين الجماعات التى تنتمى إلى أجناس مختلفة » .

وفى ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٣ وافقت الجمعية العامة على مشروع قرار خاص جاء فيه « أن من المصالح العليا للإنسانية أن يوضع حد للاضطهاد الدينى وما يقال له الاضطهاد العنصرى » . وأدرج الموضوع نفسه فى جدول أعمال الدورة العاشرة للأمم المتحدة فى سنة ١٩٥٥ . وناقشت اللجنة الخاصة المسألة « وقررت مواصلة بحث التفرقة العنصرية فى اتحاد جنوب إفريقية » . وأجابت حكومة الاتحاد على ذلك بسحب وفدها من الدورة العاشرة .

وكان موضوع السياسة العنصرية من القرارات البارزة التى اتخذها المؤتمر الآسيوى الأفريقى الأول الذى انعقد فى باندونج (١٨ — ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٥) حيث استنكر السياسات والمعاملات الخاصة بالتفرقة والتمييز العنصرى التى تقوم عليها أسس الحكم والعلاقات الإنسانية فى مناطق شاسعة من إفريقية ، وفى أجزاء أخرى من العالم فمثل ذلك السلوك لا يعتبر اعتداء خطيرا على حقوق الإنسان فحسب ، بل هو كذلك إنكار للقيم الأساسية للحضارة وللعدالة الإنسانية . . وأعرب المؤتمر عن عطفة الحار وتأيدته للموقف الشجاع الذى يقفه ضحايا التمييز العنصرى ، وخاصة الشعوب الإفريقية التى من أصل هندى وباكستانى فى إفريقية الجنوبية ،

وحى أولئك الذين يدافعون عن قضيتهم ، وأكّد إصرار الشعوب الآسيوية والإفريقية على اجتثاث كل أثر للعنصرية ، مما قد يكون متخلفا في بلادها ، وتمهد باستخدام نفوذه المعنوي الكامل للحيولة دون خطر سقوط ضحايا لهذا الشر أثناء نضال الشعوب في سبيل اجتثاثه .

واستذكر مؤتمر تضامن الشعوب الآسيوية والإفريقية المنعقد بمدينة القاهرة (١٩٥٧/١٢/١٦ — ١٩٥٨/١/١) التفرقة العنصرية خاصة في جنوب إفريقيا وأرجع هذه السياسة البغيضة إلى أغراض استعمارية ، سياسية واقتصادية ، كما دعا اتحاد جنوب إفريقيا إلى الوفاء بالتزاماته الدولية ، وإطلاق الحريات والمساواة في الأجور والحقوق المدنية وإلغاء التشريعات الخاصة بتملك الأراضي .

وكان القرار الرابع من قرارات مؤتمر أكرا للشعوب الإفريقية المستقلة (١٥ — ٢٢ أبريل ١٩٥٨) خاصا بالتفرقة العنصرية وفيما يلي نصه :

حيث أن التفرقة العنصرية تعتبر من الشرور التي لا تمت للإنسانية بشيء ، وحيث أنه على يقين من أن التفرقة العنصرية تتنافى مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وكرامته لدرجة أن أصبحت عاملا من العوامل التي تهدد بالانفجار والتي ما زالت تنفث سمومها وآثارها في بعض مناطق إفريقية بحيث قد تفرق قارتنا في بحر من الدماء .

وبعد أن أخذ علما بمزيد من الاشتمزاز بالبيان الذي أدلى به رئيس حكومة اتحاد جنوب إفريقيا بمناسبة إعادة انتخابه ومؤداه أنه سيتبع سياسة تفرقة عنصرية لا هوادة فيها وسيزيد من اضطهاده للشعوب الملونة في جنوب إفريقيا :

١ — يندد بممارسة أساليب التفرقة العنصرية بجميع صورها في جميع أنحاء العالم وخاصة في اتحاد إفريقية الوسطى وكينيا وغيرها من المناطق الإفريقية .

٢ — يناشد المؤسسات الدينية وزعماء العالم الروحيين أن يعضدوا كل جهد ينحو نحو محو التفرقة العنصرية .

٣ — يطالب جميع أعضاء « الأمم المتحدة » وجميع شعوب العالم بأن يضموا أصواتهم إلى القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة ومؤتمر باندونج والتي تدعو هذه الأساليب غير الإنسانية .

- ٤ — يطالب جميع أعضاء الأمم المتحدة بمضاعفة جهودهم من أجل محاربة
ومحو هذا اللون من المعاملة المشينة غير العادلة .
- ٥ — يوصى بأن يقوم جميع أعضاء المؤتمر باتخاذ إجراءات فعالة لمحو آثار
التفرقة العنصرية في كل بلد إن وجدت .
- ووقف مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة في أديس أبابا (١٩٦٠) موقفاً أكثر
إيجابية . (١)

الفصل السادس

مجمع اتحاد جنوب إفريقيا

يبلغ عدد سكان اتحاد جنوب إفريقيا ١٤٠٠٠٠٠٠ ر. ١٤ في ٣٠ يونيو ١٩٥٩
هو ذلك طبقا لتقديرات مكتب الاحصاء . وهم موزعون على الصورة التالية :

٩٠٠٠٠٠ ر. ٧٥١٠٠٠٠ إفريقيون

٣٠٠٠٠٠ ر. ٦٧٠٠٠٠ أوريون

١٠٠٠٠٠ ر. ٤٠٥٠٠٠ ملونون

٤٥٠٠٠٠ ر. ٠ أسويون

أى أن الأوربيين يمثلون ٢٠.٨ ٪ من مجموع السكان مقابل ٦٦.٤ ٪
للإفريقيين .

الإفريقيون

حسب تقرير وزارة شؤون الوطنيين عام ١٩٥٧ يقدر عدد الإفريقيين المقيمين
بالمعازل القبلية بحوالى ٣٠٠٠٠٠ ر. ٦٥١٠٠٠ ، وهذه المعازل عبارة عن المناطق التى قرر
البرلمان أن للإفريقيين وحدهم حق امتلاك الأرض فيها ، وهى فى الأصل المناطق
التي شغلها القبائل الأفريقية وأخذت تتناقص مساحتها بالتدريج نتيجة عمليات
الاستيلاء من جانب الأوربيين . ويلاحظ أنه عندما حددت مساحتها لم تكن هناك
إحصائيات دقيقة عن عدد الإفريقيين كما لم يؤخذ فى الاعتبار الزيادة المتوقعة فى
عددهم نتيجة التكاثر الطبيعى . وإذا أخذت المعازل تضيق بسكانها تقرر فى عام
١٩٣٦ شراء أراض بمقد أقصى قدره ٧٠٠٠٠٠ ر. ٢٥٠٠ مورجن على أن تكون بحوار
المعازل القائمة إذا أمكن ، ومنذ ذلك التاريخ لم يتم شراء سوى ٧٥٠٠٠ ر. ٤
مورجن بحيث أصبحت المعازل تمثل ١٢.٩ ٪ من مساحة الاتحاد الكلية أما الباقي
ونسبته ٨٧.١ ٪ فللأوربيين ، ولو تم شراء المساحة المقررة لما تعدت نسبة أراضي
الإفريقيين ١٣.٧ ٪ أى زيادة قدرها ٨.٨ ٪ فقط .

والفقر يسود المازل بسبب الأساليب البدائية المستعملة في الزراعة ، وقلة المياه ولذلك تتعرض كثيراً لمخاطر فترات الجفاف . والإسراف في تربية الماشية مما أدى إلى تدمير التربة ، وأخيراً لأن حوالى نصف الشبان البالغين كثيراً ما يغادرون المازل للعمل فى المناطق التى يقيم بها الأوربيون . والواقع « أن المازل مساحات يحجم عليها الفقر ولا تستطيع أن تشبع حاجة سكانها الحاليين . إنها فى الحقيقة مناطق قروية منحلة أهم صادراتها قوة العمل التى توجه إلى المناجم والمصانع والمزارع حتى يتسنى لها الحصول على القدر الكافى من المال الذى يمكنها من أداء الضرائب وإعالة الأسرات فى المازل » (١) .

ونظراً لسوء الحالة فيها ، وبسبب اشتداد الطلب على الأيدي العاملة بفضل التقدم الصناعى ونتيجة تقسيم المزارع الضخمة التى كانت قائمة فى القرن التاسع عشر اشتدت الهجرة من المازل وسرعان ما فقد المهاجرون صلتهم بقيائلهم ومواطنهم الأصلية وإذا أرادوا العودة لما استطاعوا العيش فيها بسبب شدة ازدهارها ولأنهم أصبحوا غرباء عنها .

وشكلت لجنة توملنسون Tomlinson فأشار تقريرها (١٩٥٤) إلى تدهور المازل بسرعة تسبب الانزعاج وذكر أن إعادة الاستقرار إليها يتطلب حوالى ٣٥ مليوناً من الجنيهات ، ثم تأتى بعد ذلك عمليات التعمير والإنشاء . وقالت اللجنة إنه فى نهاية القرن العشرين يجب أن تكون المازل قادرة على استيعاب ١٤ مليوناً من الإفريقيين ، واقترحت سبع مناطق منها المحميات البريطانية الثلاث ، والاهتمام بتنمية الزراعة والصناعة وإتفاق حوالى ١٠٠ مليون جنيه خلال عشر سنوات وإدخال نظام الملكية الخاصة وتشجيع استثمار رأس المال الأوروبى . وطالبت اللجنة بشراء ٧٥ مليون مورجن علاوة على ما نص عليه قانون ١٩٣٦ .

أثار التقرير الخوف فى نفوس رجال الزراعة والصناعة الأوربيين خشية ما سوف يتعرضون له من المنافسة من جانب المناطق الإفريقية حيث العمل رخيص . إلا أن أعظم ضربة وجهت إلى التقرير جاءت من الدكتور فيرفورت وزير شئون الوطنيين الذى أصدر كتاباً أيضاً قال فيه إن الإصلاحات يكفىها ربع المبلغ المقترح ، وإنه

رأس المال الأوربي لن يسمح له بالدخول إلى المعازل ، وأن الحكومة مصممة على إحياء القبيلة كما تعارض في شراء الأرض مما أشارت إليه اللجنة (١) .

ويشتغل في مزارع البيض ٢٠٠٠ ر ١٢٠ ر ٢ من الإفريقيين نصفهم تقريباً من النساء . وهناك نظامان متبعان في هذا الصدد :

١ — الأجر النقدي مضافاً إليه مبلغ يؤدي عينا . ومن البحث الذي قامت به الأنسة مرجريت روبرتس (١٩٥٩) في ٧١ مزرعة نعلم أن متوسط الأجر النقدي والعيني لأسرة من ٦٥٥ فرداً ١٠٧ جنيه في السنة .

٢ — والنظام الآخر يتعاقد بمقتضاه الإفريقي على العمل لدى المالك الأوربي مقابل السماح له ولأسرته بالعيش في المزرعة .

وحياة العمال في مزارع البيض قاسية بسبب ضالة الأجور ، وضعف الإشراف الحكومي ، وانعدام الخدمات الاجتماعية ، وسوء التغذية ؛ كما أنهم يقيمون دائماً بعيداً عن بيوت الأوربيين .

ويبلغ عدد الإفريقيين للقيمين بالمناطق المدنية ٢٠٠٠ ر ٦٢٢ ر ٢ أى حوالي ٢٧٪ من مجموع الإفريقيين بالاتحاد . وهم موزعون على الحرف والأعمال المختلفة على النحو الآتي : ٨٥٠ ر ٤ تقريباً في صناعة التمدين ، ٣٦٠ ر ٠٠٠ في الصناعات التحويلية ، ٣٩٠ ر ٠٠٠ من الحدم ، ١١٠ ر ٠٠٠ في النقل والمواصلات ، ٢٠ ر ٠٠٠ في الخدمات العامة ؛ والباقيون يزاولون أعمالاً أخرى .

وإلى جانب القيود المفروضة والتي سبق لنا الإشارة إليها فإن أكبر مشكلة تتعلق بنقص المساكن ، كما درجت السلطات — تمشياً مع سياستها في إحياء النزعات القبلية — على تخصيص أحياء سكنية لأبناء كل مجموعة قبلية على حدة وهذا عبث لأن هؤلاء العمال يتصلون بعضهم ببعض خلال العمل ، كما يتزوجون فيما بينهم . ومن المسائل التي يعانيها العمال بعد المساكن عن محال العمل مما يترتب عليه ضياع في الوقت وزيادة في الاتفاق ، وذلك فضلاً عن قذارة المناطق السكنية وازدحامها . ولقد أشارت لجنة توملنسون في تقريرها الذي سنفت الإشارة إليه ، إلى أنه في عام ١٩٥١ كان هناك نقص يقدر بنحو ١٦٧ ر ٠٠٠ مسكن عائلي وأنه يلزم إنشاء ١٨٥ ر ٠٠٠ مسكن خلال

السنوات العشر التالية . إلا أنه من هذا المجموع البالغ ٣٥٢.٠٠٠ مسكن لم يشيد سوى ١١٠.٠٠٠ فقط . ولا ريب أن المشكلة تزداد حدة باتساع نطاق التصنيع وكثرة تدفق العمال والتوسع في إنشاء المدن .

وأجور العمال منخفضة فهي شلتان وتسعة بنسات للوردية الواحدة في العمل تحت سطح الأرض ، ولذلك فإن متوسط الأجر السنوي ٤٤ جنيهًا مقابل ٥٦٦ جنيهًا للأوربي . ويقع هؤلاء العمال في معسكرات 'Compounds' يتسع الواحد منها لعدد يتراوح بين ١.٠٠٠ ، ٥.٠٠٠ إفريقي .

الأوريون

يقيم حوالي ٨٠ ٪ من الأوريين بالمناطق المدنية ، ومنهم ٥٧ ٪ لغتهم الأصلية: الأفريكانية ، ٣٩ ٪ الانجليزية . والأفريكانز ظلوا يشعرون بمقدة النقص من ناحية اللغة الانجليزية التي تسود عالم الأعمال ، وهم يكافحون من أجل تغليب لغتهم التي لا ينتظر أن تكون لها أهمية دولية ولهذا يخشى الكثيرون أن التركيز على نشر هذه اللغة وإهمال الانجليزية قد يترتب عليه نوع من العزلة الفكرية . وتمشيا مع سياستهم عمد الأفريكانز إلى ترجمة الإنجيل إلى لغتهم وأنشأوا عددا من الصحف وأصدروا الكثير من المطبوعات ، بل إن بعض الجمعيات والمنتديات التي تكونت حديثا تجمل المناقشات والحديث بهذه اللغة وحدها .

وبالرغم من أن الأوريين الذين من أصل إنجليزي أقلية إلا أنهم يكادون أن يسيطروا على الحياة الاقتصادية للبلاد كالتجارة والصناعة والتعدين وكذلك المهن الحرة . ويبدو نفوذهم الأكبر واضحا إلى درجة شديدة في المدن الكبرى .

وقد عمد الأفريكانز في السنوات الأخيرة إلى الدخول في الميدان الصناعي والتجاري ، وبالرغم من الجهود التي يبذلونها فإن رأسمالهم المستثمر لا يتجاوز ١٠ ٪ فقط من رؤوس الأموال المستغلة في البلاد ، ولذلك يشعرون بمرارة شديدة لأنهم تحت السيطرة الاقتصادية لرؤوس الأموال البريطانية المحلية وفي لندن . ومن الظاهرات التي تلفت النظر الدور الذي لعبه رأس مال اليهود في حياة الاتحاد^(١)، ولعل السياسة

العنصرية التي تنتهجها حكومة الحزب الوطني متأثرة إلى حد ما بالنظريات الصهيونية ذلك أن وجه الشبه بين الطرفين فكرة الشعب المختار التي لا تجد لها سنداً من التاريخ أو الحقائق العملية .

الملونون

يبلغ عددهم ١٤٠٥٠٠٠ أى ما يعادل ١٠٪ من مجموع السكان ، وحسب التعريف الرسمي فإنهم يتكونون من الملونين في إقليم الرأس والملاويين فيه والبوشمان والهوتنتوت وجميع الأشخاص الذين من جنس مختلط^(١) . والمقصود بالجنس المختلط الذي يجري في عروق أفرادهم دم أوربي ؛ ولا كان عدد البوشمان والهوتنتوت ضئيلاً لا يذكر فإن المقصود عادة بالملونين أولئك الذين من أصول مختلطة . ومن هذا المنطلق ١٢٤٣٠٠٠ أى ٨٨٪ في إقليم الرأس ، ١٠٢٠٠٠ في الترنسفال ، والباقيون في ناتال وأورنج .

ويرجع أصلهم إلى القرن التاسع عشر حين جيء بالرقيق من إفريقية الغربية والشرقية ثم توالى ورودهم من مدغشقر وسيلان والهند وشبه جزيرة الملايو . ونظراً لقلة عدد النساء البيض فإن الذكور من الأوربيين أخذوا يتزاوجون من الرقيق بصفة خاصة ، ومن القبائل الإفريقية بالمنطقة ولكن بنسبة يسيرة .

وفي سنة ١٦٨٥ حرم زواج الأوربيين من الرقيق والإفريقيين ولكن ظل الزواج مع المولدين مسموحاً به . وبالرغم من التحريم القانوني فإن التزاوج لم يتوقف بسبب كون الأوربيين الذكور أكثر عدداً من النساء . وكان القانون الصادر عام ١٩٢٧ Immorality Act يقتصر على الإفريقيين ، فعُدل سنة ١٩٥٠ ليشمل الملونين . ومنذ ذلك التاريخ زاد عدد القضايا المرفوعة ضد التهمين بالزواج المختلط زيادة كبيرة أزعجت الرأي العام ، خاصة وأن القانون أفسح المجال أمام الوشائات والفضائل الشخصية ، كما استخدمت السلطات البوليسية أقصى الأساليب لجل النساء غير البيض على الاعتراف بزيجات ريعاً لم تتم .

ومنذ عام ١٨٥٣ كان للأفريقيين والملونين في إقليم الرأس حق التصويت في

(١) معهد التعداد والاحصاء . (٣٠ يونيو ١٩٥٩) .

قائمة واحدة مع الأوربيين ، كما أن الشروط كانت واحدة لجميع الأجnas . وبعد ذلك زيدت الشروط لتقييد عدد الناخبين من غير الأوربيين . وفي سنة ١٩٣٠ تضاعف نفوذ الناخبين الملونين حين منح النساء الأوريات حق التصويت .

وفي سنة ١٩٣١ ألغيت كافة القيود المفروضة على الناخبين الأوربيين وحدهم . وأخيرا صدر القانون الذي أنشأ قائمة واحدة للملونين على أن ينتخبوا أربعة أعضاء من الأوربيين لتمثيلهم .

ويعانى الملونون من سوء السكن والغذاء ، ولذلك يقدر متوسط عمر الذكر بأربعين سنة مقابل ٥٩ في حالة الأوربي من الذكور .

الآسيويون

يلغ عدد الآسيويين ٤٥٠.٠٠٠ منهم ٢٠.٠٠٠ في إقليم الرأس ٦١.٠٠٠ في ترنسفال ، والباقيون في ناتال . ويرجع وجودهم إلى أن مزارع السكر التي أنشأها الانجليز في ناتال خلال القرن التاسع عشر لم تتمكن من الحصول على العدد اللازم من العمال الإفريقيين ولذلك عمدت إلى احضار العمال من الهند بصفة خاصة بالتعاقد معهم لمدة معينة . إلا أن الكثيرين منهم آثروا البقاء في البلاد بعد انتهاء مدة العقود ، وسرعان ما لحقت بهم أسرهم وأصدقائهم . وبعد ذلك توافد على البلاد عدد كبير للاشتغال بالتجارة وبخاصة في صفوف مواطنهم وأخيرا قررت الحكومة وقف هذه الهجرة .

وترجع الشكوى من الآسيويين إلى الخوف والغيرة ذلك أنهم أقلية متماسكة وأكثر وعيا وينتمون إلى بلاد كبيرة لها وزنها في الميدان الدولي وهي الهند وباكستان تقف إلى جانبهم وتدافع عنهم في الأمم المتحدة وتستطيع أن تتخذ إجراءات إيجابية كالمقاطعة الاقتصادية للاتحاد . فضلا عن ذلك فالآسيويون على جانب كبير من النشاط وجمعوا ثروات طيبة من الأعمال التجارية وإقراض المال وأخذوا يشترون الأراضي وبخاصة أراضي البناء ، وبذلك اعتبرهم الأوربيون منافسا خطيرا . وهذه الاعتبارات تفسر سياسة التمييز نحوهم .

ويقترح البعض حلا لهذه المشكلة بإعادتهم إلى أوطانهم الأصلية وهذه عملية

تتطوى على تكاليف باهظة لا تحملها أية دولة ، كما أنها غير عملية لأن العدد ضخم وفقد أفرادهم صلاتهم ببلادهم الأصلية ولو أعيدوا إليها لما توافرت لهم مبل العيش . وإذا كان الأوريون يرون في مثل هذا الاجراء حلا لمشكلة الآسيويين ففي هذه الحالة يمكن تطبيقه عليهم وإخراجهم من البلاد التي استعمروها وبذلك يوضع حل لمشكلة السياسة العنصرية دفعة واحدة .

الفصل السابع

جُشَّة دَوْلَة

كان اتحاد جنوب إفريقيا آخر مرحلة في الرحلة التي قام بها المستر هارولد مكيلان في مستهل عام ١٩٦٠ إلى بعض البلدان الإفريقية . وأمام برلمان الاتحاد ألقى رئيس الوزارة البريطانية خطاباً في الثالث من فبراير كان نوعاً من التحذير من مغبة السياسة العنصرية التي تنتهجها حكومة اتحاد جنوب إفريقيا ودعوة إلى العدول عنها أو تعديلها خشية حدوث الانفجار الذي لا بد وأن يشهده هذا البلد . تحدث مكيلان فقال : « إنني لآمل ، بل إنني لوائق حقاً ، أنه خلال خمسين عاماً أخرى ، سوف ننظر إلى الخلافات القائمة بيننا الآن على أنها مسائل ذات أهمية تاريخية » . وعرض لسياسة التفرقة فقال « إننا نرفض الفكرة التي تنظر إلى أي شعب على أن فيه تفوقاً كامناً على شعب آخر » . وأوضح وجهة نظره بشأن السياسة التي يحسن اتباعها فقال إن هدف بريطانيا في المناطق التي كانت تتحمل المسؤولية فيها يتلخص في إقامة « مجتمع يكون فيه ما للفرد من فضل المعيار الوحيد للتقدم السياسي أو الاقتصادي » . واستبقا لرد يتهم فيه بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة ذات سيادة ، قال : « قد يكون الاتحاد حراً في سياساته ولكن السياسات الداخلية لشعب ما في هذا العالم الآخذ في الانكماش قد تكون لها آثار تمتد إلى خارج حدوده » ولذلك « فالمثل القديم الذي بحث المرء على أن يعنى بشئونه الخاصة يجب تعديله على النحو الآتي : كن حراً في تصرفك ولكن تذكر كيف يؤثر في تصرفي أيضاً » . وإني لآمل ألا يسيئكم قولي بصراحة بأن ثمت مظاهر من سياساتكم تجعل من المستحيل علينا أن نؤيدكم دون أن نخون معتقداتنا العميقة بشأن مصائر الناس الأساسية » . ولعل أهم ما في التحذير قوله « إن ربح التغيير تهب على هذه القارة . . . وسواء شئنا أو لم نشأ فهذا النمو في الوعي القومي حقيقة أساسية ويجب أن تتفق معه » . وفي اليوم التالي تحدث المستر مكيلان إلى مندوبي الصحف في كيب تاون Capetown فلفت الأنظار إلى حقيقة على أكبر

جانب من الأهمية بقوله « منذ عشرين عاما خلت كان المرء يتحدث عن ضمان حقوق الوطنيين أما الآن فيبدو أن المسألة خاصة بضمان حقوق الأوربيين » .

كان للخطاب تأثير عميق ورد فعل لا ينكر . إن العبارات التي هاجم فيها فلسفة تفوق الرجل الأبيض لمجرد كونه كذلك ، والنقد الذي وجهه إلى سياسة الاتحاد ، كل ذلك كان موضع ترحيب الزعماء الإفريقيين إذ اعترف كبير مسئول في الكومنولث بأن ريع التغيير تهب على القارة ومن المحتوم أن يتضمن ذلك تغيير الاتجاه السائد في الاتحاد . إلا أن هذا الترحيب لا ينطوي على معنى إمكانية الاعتماد على بريطانيا لأنها لا يمكن بحكم الصلات التي تربطها باتحاد جنوب إفريقية أن تقف منه موقفا معاديا ، وسياسة المشاركة بين الأجناس المتعددة والتي تشير إليها عبارات المستر مكيلان بطريق غير مباشر تطبق في اتحاد روديسيا ونياسالاند بصورة لا تختلف من حيث الجوهر عما يجري في اتحاد جنوب إفريقية . إن القلق الذي يعبر عنه الخطاب يرتد إلى الخوف الذي يساور بريطانيا بشأن مصالحها المالية الكبيرة والتي سوف يمصف بها انفجار عنيف حين يلجأ الإفريقيون إلى العمل الإيجابي .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كان الخطاب إنذارا للأفريكانز في الاتحاد وللبستوطين البيض في اتحاد إفريقية الوسطى وكينيا بأن بريطانيا ليست على استعداد للتضحية بمصالحها في سبيل الإبقاء على سيطرتهم كاملة ، وزاد من تأكيد ذلك التصريحات التي أدلى بها رئيس وزارة بريطانيا قبيل ذلك في لاجوس وساليسبوري . واستنتج قادة الأفريكانز كذلك أن بريطانيا لن تصوت إلى جانبهم إذا ما أثير الموضوع أمام الأمم المتحدة ، وعلقت صحيفة كيب تيمس Cape Times على هذا المعنى بقولها « إن عزلتنا من الناحية العملية كاملة » . غير أن الخطاب أثار تائرة العناصر المتطرفة بسبب النقد الذي وجهه بدون تحفظ عضو في الكومنولث إلى عضو آخر ، ولذلك اشتدت حدة الحملة إلى إعلان النظام الجمهوري وإزالة آخر صلة قانونية بين الاتحاد وبريطانيا .

المنهجية

كان من المستحيل أن يظل الإفريقيون خاضعين لسياسة الحرمان والإذلال . لقد رأوا دولا إفريقية أهلها من ذوى اللون الأسود تحصل على استقلالها مثل غانة

وغينيا ، وشاهدوا النشاط السياسى الذى يقوم به إخوانهم فى اتحاد إفريقية الوسطى وكينيا ، وأدركوا أن الوقت قد حان لعمل إيجابى واتجهوا إلى المطالبة بإلغاء « تراخيص المرور » . وفى يوم ٢١ مارس ١٩٦٠ تجمع فى محله أورلاندو (من ضواحي جوهانسبرج) حوالى ٢٠.٠٠٠ حول مركز البوليس يتزعمهم روبرت منجاليزو سوبوكوى Robert Mangaliso Sobukue رئيس حزب مؤتمر الجامعة الإفريقية ، كما تحرك سبعون ألفا فى إيثاثون على مسافة خمسة عشر ميلا وقبض البوليس على عدد من المتظاهرين . ولكنه فى شاربيل Sharpeville أطلق النار بشدة وقسوة من المدافع الرشاشة فسقط عدد كبير من القتلى والجرحى وتراوح عدد القتلى بين ٧٠ ، ٩٠ شخصا من الرجال والنساء والأطفال . وفى لانجا Langa ، على مقربة من كيبتون ، قتل ثلاثة وجرح خمسة وعشرون .

كان الحادث صدمة عنيفة للجميع فى داخل الاتحاد وخارجه ، وأثارت مذبحة شاربيل رأى العام العالمى إلى درجة عالية .

رد الفعل فى الخارج

قدم جواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند اقتراحا إلى البرلمان لمناقشة تلك المجازر الوحشية وقال «إن سياسة النازية بالنسبة إلى التفرقة العنصرية تجددت بشكل واضح فى جنوب إفريقية .. وإذا استمرت فلن يمن هذا إلا أمرا واحدا وهو دوام الصراع فى جميع أرجاء الأرض » . ووافق البرلمان بالإجماع على استنكار الحوادث التى وقعت ، كما أعرب عن عطفه على الإفريقيين الذين يقاسون الطغيان والاستبداد فى وطنهم .

وكان من الطبيعى أن تشور ثائرة الشعوب الإفريقية كلها وكان ذلك مظهرا للروح الافريقية التى تسود القارة ضد سيطرة الرجل الأبيض . إن ما يجرى فى الاتحاد عاتته وما تزال تعانيه ، بدرجات متفاوتة ، هذه الشعوب ، ولكن استنكارها لم يكن وليد الألم أو المظف وحدها . ولكنه انعكاس لشعور الوحدة بينها جميعا .

ففى نيجيريا قامت مظاهرات ضخمة تطالب بمقاطعة بضائع جنوب إفريقية وطردها جميع الموظفين البيض التابعين للاتحاد والذين يعملون فى نيجيريا . وصرح متحدث بلسان وزارة خارجية إثيوبيا بأن تلك الحوادث ستكون سببا فى تهديد الأمن والاستقرار

في القارة الإفريقية بأسرها ، وأعلن أن شعب إثيوبيا أصيب بصدمة عنيفة من جراء هذه المجازر الوحشية . وفي الوقت نفسه أغربت الحكومة عن تأييدها التام لعرض المشكلة على مجلس الأمن للمناقشة . ووصف رئيس جمهورية ليبيريا ماوقع في الاتحاد بأنه أخط عمل يتسم بأعظم الاستهتار ويفتقر إلى الفهم ، في التاريخ .

وعلى أثر انتهاء زيارة الرئيس جمال عبدالناصر للهند صدر في ١٠ أبريل ١٩٦٠ بيان مشترك جاءت فيه الفقرة التالية عن التفرقة العنصرية والمذابح الأخيرة « إن الرئيس ورئيس الوزراء يجدان سياسة التفرقة العنصرية وإنكار المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان ما زالت تزاوُل كسياسة رسمية في بعض أجزاء إفريقيا وعلى وجه التأكيد فإنهما يعربان عن شعورهما بالاستنكار والأسف العميق على القتل الذي يجري على نطاق واسع للأبرياء في اتحاد جنوب إفريقيا . إن هذه الحوادث قد أحدثت صدمة أثارت ضمير العالم المتمددين في جميع أرجاء الأرض . وإن الرئيس ورئيس الوزراء ليعربان عن أملهما في أن قوة الضمير العالمي ووزنه سوف تتمكن من التأثير على السلطات المسؤولة لكي تمتنع عن هذه السياسة وتنفيذها » .

وجاء النقد أيضاً من جانب أصدقاء الاتحاد فكتبت صحيفة نيويورك تيمس (٢٦ مارس) « أن سياسة التفرقة العنصرية تقود جنوب إفريقيا إلى العزلة والصراع الذي لا ينتهي . وإن المناقشة الصريحة على منبر عالمي مثل مجلس الأمن قد تقنع بعض سكان جنوب إفريقيا بأنهم يسرون صوب كارثة قومية » . ولكن الشيء الذي لم تكن تتوقعه حكومة فيرفورت حدث حين أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بيانا جاء فيه أنه بالرغم من أن الحكومة في العادة لا تبدي رأيها بصدور الشؤون الداخلية لشعب صديق ، إلا أنه لا يسمعها إلا إبداء الأسف على الضياع المؤسف للأرواح نتيجة للإجراءات التي اتخذت ضد المتظاهرين ، كما أنها أبدت الأمل في أن الشعب الإفريقي سوف يكون قادرا على أن يحصل على تصحيح لمصادر شكوايه العادلة وذلك بالطرق السلمية .

وفي ١٨ مارس ألقى المستر هارولد مكيلان خطابا في المؤتمر السنوي لأعضاء النقابات من أنصار حزب المحافظين فتحدث عن المساعدات للبلدان المتخلفة قائلا إن من العبث تقديمها بدون خلق الفرص اللازمة للتعبير عن الذات ثم الحكم الذاتي في النهاية ذلك أن الاستقلال الذي يلزمه الفقر ليس إلا خرافة . وهذا دعاء إلى

«التعرض لمشكلة التفرقة العنصرية معلقا على زيارته لمدينة الرأس فقال» لعل اختلافاتنا يمكن تلخيصها فيما يأتى . إنهم يعتقدون أنه ينبغي بقدر الإمكان أن يعيش العنصران ، كل على حدة ، وإمكانية تحقيق ذلك فى ميدانى الصناعة والزراعة وهما على هذا القدر من التداخل مما أشك فيه . . . إن وجهة نظرنا على التقيض من ذلك . إتنا . نعتقد أن الأجناس المختلفة يمكن وينبغي أن تعيش سويا فى ظل المشاركة » . ثم عقب على موقف حكومة الاتحاد فقال «إن معظمنا فى هذا البلد يشعر بأنها ترسكب خطأ جسيما بالطريقة التى تعالج بها المسائل العنصرية » .

رد الفعل داخل الاتحاد

أما فى الاتحاد نفسه فكتبت صحيفة Die Burger للولاية للحكومة « أن من الضرورى أن نغير بصورة جذرية أو أن ننبد كلية بعض الآراء الصغيرة التى كان يمكن أن تكون موضع التقبل فى الأوقات العادية ونصيحى (أى كاتب المقال) : اعملوا ذلك وبسرعة . إنى أعتقد أن هناك مساوىء معينة يشترك فيها البانتو جميعا ومنها ما يتعلق بالأجور ونظام تراخيص المرور والشراب » . وأصدر مؤتمر السلام بالاتحاد - ويمثل جميع الأحزاب - بيانا فى چوهانسبرج وأبدى فيه الغضب والاحتجاج ثم قال « إن قوانين التميز فى هذه البلاد هى السبب فى ازدياد التوتر العنصرى » . ثم طلب المؤتمر من الحكومة أن تتصل بالهيئات التى تمثل الشعب وأن تعمل على تخفيف حدة التوتر عن طريق إجابة المطالب العادلة » ودعا السير جراف فى خطاب ألقاه فى ٢ أبريل ، إلى تشكيل لجنة تحقيق فى أسباب الاضطرابات وإلى عقد مؤتمر مائدة مستديرة يضم فئات من جميع البلاد . إلا أن العجيب فى كلامه دعوته أهل البلاد جميعا من أوريين وإفريقيين إلى الوقوف فى وجه ما سماه « كل تدخل أجنبي » إذ أن منطق الأشياء ذاته لا يدرى كيف يقف الجانبان سويا لتأييد نظام يفرض العبودية على واحد منهما بينما يحتفظ الجانب الآخر بالسيطرة والتفوق . إن هذه الدعوة دليل على الشعور بالقلق من مساندة الشعوب الإفريقية لأبناء الاتحاد الأصليين فى كفاحهم الأمر الذى متبدو خطورته قريبا ، ومن محاولة الضغط من جانب الأمم المتحدة وبخاصة حين يزداد عدد أعضائها من الدول الإفريقية المستقلة . وهاجمت جريدة ستار فى چوهانسبرج الحكومة بسبب إيمانها الذى يدعو إلى الرثاء فى قدرة المدافع الرشاشة على حل المشكلات الإنسانية الأساسية . وفى ناتال

تظاهر ٥٠٠ من طلبة الجامعة البيض حاملين لافتات كتبت عليها العبارات الآتية « هتلر ١٩٣٠ ، فيرفورت ١٩٦٠ » وهذا حكم على الأخير بأنه يتجهج الفلسفة النازية .

وأثارت المذابح فريقاً من رجال الدين الذين ينتمون إلى الكنيسة الأنجليكانية فأعلن جوست دي بلانك Goost de Blank أسقف كيتون أن « هذا المذهب الكريه عن التفرقة العنصرية يجب استنكاره علناً » وأنه « يجب أن نوضح للأفريقيين عن طريق العمل الانساني - لا الألفاظ وحدها - أن الكنائس قد أدارت ظهرها للتمييز الإجباري » وناشد أمبروز ريفز Ambrose Reeves أسقف جوهانسبرج الأنجليكاني « كل من لديه مشاعر إنسانية في جنوب إفريقيا العمل على وقف الاساليب البوليسية » . وهرب الرجل إلى سوازيلاند ومن هناك أذاع رسالة بمناسبة عيد القيامة قال فيها « وبوصفنا مسيحيين لا نجسر على الزعم بأننا لا نتحمل مسئولية عن كل ما هو حادث في جنوب إفريقيا » .

وأهم من هذا أن بول ساور Paul O. Sauer وزير الأراضي والذي رأس مجلس الوزراء بعد إطلاق النار على فيرفورت ألقى خطاباً في دائرته الانتخابية فقال « إن كتاب جنوب إفريقيا القديم قد أغلق إلى الأبد في شاربفيل » ثم دعا إلى « خلق روح جديدة لتعيد ثقة البيض وغير البيض فيما وراء البحار في جنوب إفريقيا » . وتحدث عن الإفريقيين فأشار إلى أنه يجب إعطاؤهم الأمل في حياة سعيدة ، وأخيراً طالب بوضع حد للاضطهاد البوليسي ، وتقرير أجور أفضل ، وتخفيف مصادر الضيق مثل قوانين تراخيص المرور . وإذا كان البعض يرى في هذه الأقوال اتجاهات متحرراً ، إلا أن هذه الدعوات جميعاً تنجاهل الحقيقة الأساسية وهي أن جنوب إفريقيا ملك للإفريقيين لا البيض ، والمالك وحده يقرر نظام الحياة في بلده .

وجاء النقد كذلك من جانب رجال الأعمال فصرح رئيس غرفة تجارة بورت اليزابيث بأن الوقت قد حان لكي تتكلم الهيئات التجارية المنظمة وقال « من المؤكد أن للباتو شكوى مشروعة » .

أما بالنسبة إلى الإفريقيين أنفسهم فقد كانت المذابح وما ترتب عليها ذات تأثير واضح . إن الرعب الذي يملأ نفوس البيض عبرت عنه سياسة الحكومة ، والسياسة

التي تمثلت في تلك المذابح أوضحت أن الجبهة البيضاء ليست بالقوة أو الصلابة التي كان البعض يتصورها . وكذلك فإن استجابة الشعب للتخلي عن تراخيص المرور وللإضراب يوم الحداد الوطني ، كل ذلك فاق ما توقعه الكثيرون . لقد حاول المؤتمر الوطني الإفريقي في سنوات ١٩١٩ ، ١٩٣١ ، ١٩٤٦ القيام بحركة جماعية ضد نظام التراخيص فأخفقت ، أما اليوم حين دعا مؤتمر الجامعة الإفريقية الناس إلى إحراق الجوازات والتوجه إلى مراكز البوليس لتسليم أنفسهم فإنهم فعلوا ذلك عن رضا تام مع إدراكهم خطورة عدم وجود التراخيص من حيث استحالة الحصول على العمل أو معاش كبر السن أو التنقل أو سحب الودائع من صناديق التوفير . كان الموقف من جانبهم كفاحياً وقائماً على التحدي مهما كانت النتائج . وكان جوابهم على القسوة التي واجهتهم بها السلطات البيضاء الإصرار على المقاومة بما دعم روحهم المعنوية . إن حوادث مارس كانت ظاهرة مليئة بالاحتمالات ، ولقد تحدث أحد الزعماء قبل اعتقاله إلى مندوب صحيفة الأوبزرفر فقال « هذه مقدمات ثو ... » ولم يتم الكلمة ولكنه استطرد قائلاً « إنه الموقف الذي يسبق التغيرات الكبرى » (١) .

وزاد من شعور الإفريقيين بقوتهم ومستقبلهم التأيد الشامل من الرأي العام العالمي والدول الإفريقية والأمم المتحدة . أما بالنسبة إلى الأحزاب فإن مركز الثقل انتقل إلى مؤتمر «الجامعة الإفريقية» وأخذ نفوذ المؤتمر الوطني الإفريقي يتضاءل . لقد تكون الأخير عام ١٩١٢ وظلت تتجاذبه نزعتان وهما الاندماج في مجتمع الرجل الأبيض والثورة على السيطرة البيضاء . غير أن زعماءه كانوا مشغولين بالهمن التي يزاولونها ويحرصون على الاحتفاظ بها بحيث لا يخاطرون بها عن طريق الدخول في السجون والمعتقلات من أجل قضايا الوطن ، ولهذا تعرض الحزب لموجات متتالية من الانشقاق وكان المنشقون يتهمون قادتهم بأنهم أشد تأثراً بالبيض ، وأكثر اعتدالاً ، وأنهم تحولوا إلى فئة بورجوازية تسعى إلى الارتباط بالرجل الأبيض والاستفادة منه . ونادى المنشقون وأفراد الطبقة الجديدة من العناصر الوطنية بمبدأ هام وهو « إفريقية للإفريقيين » . لقد نبذوا سياسة التفاهم مع الرجل الأبيض الذي يصر على تفوقه ، ورفضوا فكرة المشاركة والمجتمع المتعدد الأجناس على

النحو الذى يفهمه الأوريون فيها . وهم حين يقولون « إفريقية للأفريقيين » لا يقصدون اتحاد جنوب إفريقية وحده ولكن نظرتهم أبعد مدى وأكثر شمولاً . إنهم يتحدثون عن القارة الإفريقية بأسرها ، وعن تعاون شعوبها جميعاً من أجل القضاء على السيطرة الاستعمارية بجميع أشكالها ومقوماتها .

ومن انشق منجاليزو سوبوكوى الذى انفصل عام ١٩٥٨ وراح يحدث قومه عن الشعوب الإفريقية التى استقلت ، وعن الزعماء المكافحين من أجل شعوبهم ، ليدل على أن في وسع الإفريقيين أن يحققوا أهدافهم بجهودهم . ومما حبه إلى الناس شجاعته إذ كان على استعداد لبذع عمله وهو التدريس بالجامعة من أجل الكفاح الوطنى ، وجاراه في هذا الاتجاه الجيل الجديد . لقد بدأ جيل جديد يظهر على المسرح ، ذلك هو جيل الشهداء الذين لا يرضون على وطنهم بوظائفهم أو مهنتهم أو أرواحهم .

فحين قدم ١٤٢ من أعضاء حزب الجامعة الإفريقية إلى المحاكمة بتهمة تحدى قوانين المرور راح أحدهم Mathew Nkoana يتحدث مدى ثلاث ساعات عن مساوىء الرجل الأبيض ، وقد حكم على كل منهم بالسجن ثلاث سنوات .

وينظر معظم البيض في اتحاد جنوب إفريقية إلى سوبوكوى على أنه « عنصرى » ومتطرف ، وعدو للبيض » . ويرد على هذه التهمة فيليب كوجاسانا Philip Kgosana أحد زعماء الحزب والرجل الذى قاد الزحف الذى قام به ثلاثون ألفاً في كيبتون ، بقوله : « نحن لانحارب الأوريين أو الهنود أو الصينيين . . إن نشاطنا موجه ضد نظام . . ضد فكرة . . ضد أسطورة » ، وهو يقصد بذلك أسطورة التفوق العنصرى . وقادة الحزب لا يثقون بالبيض لأنهم — أى البيض — يؤمنون .

بعبداً واحد وإن استنكر البعض منهم سياسة العنف والقسوة ، كما أن الحزب يرى أن على الإفريقيين أن ينتزعوا حقوقهم بأيديهم .

وثمة خوف يساور البيض من حيث ظهور حزب آخر أكثر تطرفاً ويعتمد إلى استخدام أساليب العنف والكفاح المسلح ، وذلك بعد أن اعتقلت الحكومة الزعماء .

(١) The Observer, Inside South Africa, April 24, 1960.

(٢) المصدر السابق .

المسؤولين الذين يمكن أن يتولوا قيادة الشعب ، ويبحث على هذا الخوف أن الأحزاب عمدت إلى النشاط السرى ، كما أن البيض لم ينسوا بعد حركة ماو - ماو التي أقضت مضاجع زملائهم في كينيا .

وكان من ردود الفعل أن أخذ البعض من البيض يتحدث عن قيام وزارة ائتلافية تبدأ عهداً جديداً يعمل على تخفيف حدة التوتر . ولكن الأسماء التي تردت في الصحف لا توحى بإمكانية حدوث تغيير جوهري في السياسة . فالستر باسون Japie Basson يؤيد سياسة التفرقة كما طبقها الجنرال هرتزوج من قبل ، ونزعته المتحررة والتي يؤيدها الشباب المثقف من الإفريكانز لا تتجاوز التشاور مع الزعماء الإفريقيين مثل ألبرت لوتولى Albert Luthuli^(١) . وباسون يرشح المستر فاجن H. A. Fagen الذي كان وزيراً لشئون الوطنيين ثم قاضياً للقضاة . والأخير لا يدعو إلى منح الحقوق السياسية للإفريقيين ولكنه يرى أن لا سبيل إلى قيام حكم ذى فعالية بغير موافقة المحكومين . وثمت شخصية أخرى رشحت لتولى الوزارة ويراد بذلك المستر دونجس T. E. Donges وزير المالية في وزارة فيرفورت ، وهذا الرجل يعتقد أن الروس والشيوعيين سبب الاضطراب كله ، وبذلك يدل على جهل تام أو تجاهل متعمد لطبيعة المشكلة . ومن الأشخاص التي رشحوا للانضمام إلى الوزارة الائتلافية المقترحة جراف Sir Villiers Graff الذي يرى أن يكون للإفريقيين الحق في أن يمثلهم أوريون ، ودوجلاس ميتشل من ناتال ولا يختلف عن فيرفورت إلا فيما يتعلق بموضوع النظام الجمهورى وحقوق الأقلية الإنجليزية .

(٣) كان الشخصية الرئيسية في محادثات الحياة عام ١٩٥٢ ، واعتبره البيض أخطر عدو لهم بسبب نقده لسياسة التفرقة . تعلم في مدرسه الإرسالية الأمريكية في دربان واشتغل معلماً بها وظل يمارس التدريس مدى خمسة عشر عاماً إلى أن دعاه قومه ليكون « زعيماً » لهم . وفي سنة ١٩٣٥ أصيب بصدمة حين ألغت الحكومة حق التصويت للإفريقيين . ولما راحت المدافع تمحصد المضربين من عمال المناجم سنة ١٩٤٦ أخذ يعمل إلى الفئة المتطرفة في حزب « المؤتمر الوطنى الإفريقى » ثم انضم إليه . وفي سنة ١٩٤٦ اشترك في « حملة التحدى » وحث الزولو من قومه في ناتال على الاشتراك فيها . وبعد أربعة شهور خبرته الحكومة بين الاستقالة من المؤتمر أو من منصب الزعيم Chief فأثر المؤتمر وبعد شهر انتخب رئيساً له . ولكن الشباب بدأ يعزف عنه لأنه بالرغم من سلسلة القوانين التصفية ظل مصرأ على عدم اللجوء إلى العنف ، كما أخذ الاهتمام بسياسته عن « المجتمع المتعدد الأجناس » يقل . وفي سنة ١٩٥٧ انفصل سوبوكوى وكون حزب مؤتمر الجامعة الإفريقية ، كما أوضحنا . ويصف البيض لو تولى بانه من المعتدلين .

أولئك جميعاً لا يختلفون عن رئيس الوزارة التي ارتكبت مذابح مارس ،
ويؤمنون بفلسفة واحدة وإن تظاهروا بالرغبة في عدم العنف في تطبيقها . إنهم
لا يؤمنون بالمساواة ولكنهم يعرضون الفتات على أهل البلاد الحقيقيين إن اتحاد
جنوب إفريقية ليس بحاجة إلى تغيير الوجوه أو الأقنعة التي تغطي الوجوه بعبارة
أدق ، ولكنه بحاجة إلى حلول جذرية ، إلى تغيير شامل في العقلية السائدة والسياسة
التي تنبعث عنها ، وهذه الحلول يجب أن يفرضها الإفريقيون أنفسهم وبالتعاون مع
شعوب القارة الإفريقية ، والشعوب الأخرى التي تؤمن بالحرية والسلام
وحقوق الإنسان .

أمام مجلس الأمن

وصفت الدول الإفريقية المستقلة عمل البوليس بأنه مذمومة تنافي الانسانية
وعمل يدل على البربرية ويخافي الحضارة ، كما أنه يهدد السلام والأمن في إفريقية
والمجتمع الدولي . وتقدمت الدول الإفريقية والآسيوية بطلب دعوة مجلس الأمن
لمناقشة الموضوع . واجتمع المجلس في ٣١ مارس وأصدر قرارا في اليوم التالي بموافقة
٩ أعضاء ضد لا شيء وامتناع انجلترا وفرنسا عن التصويت ، يدعو فيه حكومة
الاتحاد إلى نيل تلك السياسة . ولقد خطب المندوب الأمريكي بعد ذلك في اجتماع
أمريكي فقال إنه إذا كانت أمريكا تريد أن تنزع العالم فعليها أن تقف في وجه الظلم
والاضطهاد الذي تتعرض له الشعوب في كل مكان ، تماما كما فعلت حين استنكرت
سياسة جنوب إفريقية العنصرية المتسمة بالعنف ضد الملونين .

وكان امتناع انجلترا وفرنسا عن التصويت ، وهما من الأعضاء الدائمين ، يحمل
معنى القيتو . ولقد أثار موقف الدولة الأولى بصفة خاصة الاستياء لأنه جاء في أعقاب
الخطاب الذي ألقاه مكيلان في برلمان الاتحاد . وأراد وزير خارجية بريطانيا تبرير
موقف بلاده بخطب في دائرته الانتخابية (أول أبريل) ووصف قرار مجلس الأمن
بأنه يصل إلى مرتبة تدخل واضح في مسائل تدخل في نطاق التشريع الداخلي لجنوب
إفريقية ، وقال : « في الحقيقة يجب أن تبحث الدول عن طريق خلاصها إن تغير السياسة
التي يتم عن طريق الإملاء من الخارج أو عن طريق التهديدات بعمل ذي صفة
دولية » . ولاريب أن مقاله المسترسلوين لويد لا يخفف منه قوله في الخطاب نفسه

إن سياسة التفرقة خاطئة ولا يمكن تطبيقها . إن موقف إنجلترا غريب وهي التي حاولت حمل الدول على اتخاذ إجراء ضد مصر إثر تأميم شركة قناة السويس وهي شركة مصرية تخضع للتشريع المصري ولما أخفقت إنجلترا وفرنسا في مساعهما عمدت الدولتان إلى محاولة تنفيذ أهدافهما بالقوة أى بالإعتداء المسلح . ويمكن تفسير موقف إنجلترا بالخوف من أن يتخذ الاتحاد سياسة تهدد مصالحها والأقلية الإنجليزية إذا ما وقفت صراحة ضده ، وإن كانت النظرة البعيدة يجب أن تحملها على تأييد الإفريقيين وقاية لهذه المصالح ذاتها . وكذلك تخشى إنجلترا أن يكون قرار المجلس سابقة تقبل التطبيق في حالات مماثلة كما لو أثرت المشكلة المصرية في اتحاد روديسيا ونياسالاند وقد يستدعى الأمر تدخلا . فضلا عن ذلك لم ترد إنجلترا حينذاك أن تزيد من اندفاع حكومة الاتحاد نحو إعلان النظام الجمهورى أو الخروج من دائرة الكومنولث .

في مؤتمر وزراء الكومنولث

ولما انعقد مؤتمر وزراء دول الكومنولث بلندن في أوائل مايو سنة ١٩٦٠ كان الموقف في اتحاد جنوب إفريقية من الموضوعات التي أشاعت جوا قاعا في الاجتماعات . كان رأى تيكو عبد الرحمن رئيس وزراء الملايو أن من واجب المؤتمر أن يتخذ إجراءا عاجلة للمشكلات المصرية في الكومنولث . ورأى نكروما رئيس وزراء غانة عدم اخراج جنوب إفريقية من الكومنولث إلا أن المنظمة الأخيرة يجب أن تظل ذلك النوع من المشاركة الذى يمكن أن تنضم اليه بلاد مثل غانة دون أن يسبب ذلك ارتباكا لأهلها وأصدقائهم . ورأى نهرو ضرورة توضيح المبادئ التى يجب أن تمثلها هذه المجموعة من الشعوب . وأخيراً أصدر المؤتمر بيان الختامى وفيه أعرب عن إيمانه بمجتمع تعيش فيه الأجناس على أساس من المساواة وينتفى منه التمييز بينها . وبالرغم من هذه الصفة العامة التى حاولت التوفيق فإنها تعتبر بطريق غير مباشر استنكاراً للسياسة المطبقة في اتحاد جنوب إفريقية ، وتنطوى على تشجيع أدبى للذين يقاومونها .

العمل الإيجابى

وإذا كانت سياسة التفرقة تثير إستياء الضمير في العالم المتمددين ، إلا أنها تفسد

الإفريقيين أنفسهم بصورة مباشرة وبصفة خاصة ، ولهذا عمد مؤتمر أديس أبابا للدول الإفريقية المستقلة الذي ختم أعماله في ٢٤ يونيو سنة ١٩٦٠ إلى اتخاذ قرارات بطائفة من الإجراءات الفعالة التي تهدف إلى الضغط على حكومة اتحاد جنوب إفريقية حتى تعدل عن سياستها . فقرر عدم إقامة علاقات دبلوماسية معها ، ودعا جميع دول إفريقية إلى إغلاق جميع موانئها في وجه السفن التي ترفع علم جنوب إفريقية (١) . ومقاطعة جميع بضائع جنوب إفريقية ، وحرمان جميع طائراته من حقوق التحليق فوق أراضي الدول الأعضاء في المؤتمر أو الهبوط فيها ، كما دعا إلى استبعاد جنوب إفريقية من الكومنولث . وقرر المؤتمر أن تقوم جميع الدول الإفريقية بمنع شركات البترول عن بيع بترولها إلى جنوب إفريقية وأن ترفض كل امتياز للشركات التي تواصل بيع بترولها إلى الاتحاد .

وتمشيا مع هذا القرار كان أول إجراء لحكومة جمهورية الكونغو مقاطعة بضائع الاتحاد . وقررت حكومة غانة مقاطعة بضائع الاتحاد وإغلاق موانئها ومطاراتها في وجه سفن جنوب إفريقية وطائراتها ، على أن ينفذ القرار اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٦٠ تعاوناً مع حكومة اتحاد الملايو . وأعلن وزير خارجية غانة أمام البرلمان (٥ أغسطس) أنه لن تمنح تأشيرات دخول إلا لمن يثبتوا أنهم يعارضون سياسة الاتحاد العنصري — وقرار حكومة غانة أيده الاتحاد العالمي لنقابات العمال الحرة .

موقف حكومة الاتحاد

على أثر تلك الحوادث الدامية أصدرت سلطات البوليس في ٢٥ مارس سنة ١٩٦٠ البيان التالي :

« ونظراً لأن الباتو ، نتيجة للإرهاب والتهديد ، يخشون أن يحملوا معهم بطاقاتهم وغيرها من الوثائق ، بل ويخشون أن يحملوا تقودهم معهم ، فقد تقرر تخفيف التوتر . ولهذا صدرت التعليمات بعدم مطالبة الرجال والنساء من الباتو

(١) صرح السيد/حسين ذو الفقار صبرى رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة أن جميع موانئ قناة السويس استتيت من هذا النص (وهذا يتمشى مع مبدأ حرية الملاحة في القناة بالنسبة إلى سفن جميع الدول بلا استثناء طالما أنها ليست في حالة حرب مع الجمهورية العربية المتحدة مثل إسرائيل) .

بعدم إبراز بطاقتهم وغيرها من الأوراق ، وعدم القبض عليهم لعدم حمل هذه الأوراق .

ويلاحظ من البيان أن الحكومة حاولت أن تنسب الأحداث السابقة إلى أن المتطرفين إنما أرغموا الوطنيين على إحراق تراخيص المرور بطريق التهديد ، الأمر الذى ترتب عليه وقوع المذابح ، وذلك بدلا من الاعتراف بحقيقة الموقف إلا وهو السخط العام من ذلك النظام العنيف .

كان البعض يأمل أن يكون ذلك بداية اتجاه جديد نحو العمل على إزالة أسباب الشكوى ومصادر التوتر الحقيقية ؛ ولكن لم تكن للأحداث من نتيجة بالنسبة إلى الحكومة إلا المزيد من الإجراءات التعسفية . فأعلن وزير العدل إرازيس أن عدم إلقاء القبض على الذين لا يحملون التراخيص إنما هو إجراء مؤقت . وبالفعل عادت السلطات إلى تطبيق النظام البغيض . وهنا يتجلى التعسف المتعمد ذلك أن الآلاف من الوطنيين قد أحرقوا تلك الأوراق وتمين عليهم استخراج غيرها الأمر الذى يكلفهم مبالغ كبيرة .

إلا أن أخطر ما عمدت إليه تلك الحكومة إعلان حالة الطوارئ ، فصار من حق السلطات البوليسية القبض على أى شخص أيا كان بدون أمر من النيابة وزجه فى السجن دون إخطار أهله وأقاربه بل وبحال بين الآخرين والاتصال بالشخص المقبوض عليه . وتعلق ريبيكا وست على القوانين بقولها^(١) :

إن مطالعة إحدى فقراته تغنى عن الحاجة إلى التكهّن بالمستقبل السياسى القريب للاتحاد . وهذه الفقرة تقضى بتحريم « أية حملة ضد أى قانون أو لإلغاء أو تعديل أى قانون أو تغيير أو تقييد تطبيق أو إدارة أى قانون ، أو لتحقيق أى هدف سياسى أو اقتصادى » . وتواصل السكاتبة حديثها قائلة : « قد نسلم بأن مجتمعا قد يجرى إخضاعه بحقوق قيود معينة فى وقت أزمة ، وقد تكون هناك أيام فى حياة أى شعب يصبح فيها من غير المصلحة عقد اجتماعات عامة فى مناطق معينة . ولكن يبدو من الغريب الشاذ أن شعباً لا ينبغى له أن يكون قادراً حق حين تكون الأرض تدور بأسرع

من المعتاد ، أن يؤلف لجنة أو يصدر منشورات للدعوة إلى رفع سن مغادرة المدرسة أو تغيير نظام الضرائب .

هذا القانون الذى يمثل ذروة الدكتاتورية والذى لا مثيل له فى أى بلد متحضر من حيث عدوانه أو الأصح احتقاره للمبادئ الأساسية التى كلفت البشرية من أجلها طويلا ، كانت تهدف الحكومة من ورائه إلى تحقيق أغراض عدة .

١ — توجيه ضربة للحركة الوطنية خشية أن تستفحل ، وهذا دليل على قصر النظر السياسى لأن المدافع الرشاشة لا تستطيع حل المشكلات الإنسانية الأساسية كما قالت صحيفة ستار بجوهانسبرج .

٢ — اتخاذ وسيلة لمزيد من الاضطهاد والعنف فى سبيل تنفيذ السياسة العنصرية إلى أبعد حدودها ، ولهذا نجد وزير العدل يقترح تخليص المدن من « المتسكمين وغيرهم من البانتو الفائضين عن الحاجة » بإرسالهم إلى مناطقهم المخصصة لهم .^(١)

٣ — القضاء على المعارضة التى تتمثل فى الحزب التقدمى وفى أعضاء الحزب الوطنى الذين أنشقوا عليه بزعامة المستر Japie Basson ذلك أن « الحكومة ربما لا تجرؤ على اعتقال المستر باسون ، ولكن المادة^(٢) تجعل من المأمون اختطاف أتباعه الأقل ظهوراً وخصوصاً فى الأقاليم »^(٣) .

وبالفعل وبحكم هذا القانون حرمت الاجتماعات سواء منها ما يعقده الأوربيون أو غيرهم ، وقبض على عدد كبير من البيض ممن يعارضون السياسة السائدة ، وعدد من الهنود المتعلمين فى دربان ممن لم يكن لهم أى علاقة بحوادث ٢١ مارس . وأهم من هذا حلت المنظمات السياسية الإفريقية الوطنية .

ولقد علقت صحيفة « صنداي تيمس » الصادرة فى ٣ أبريل فى افتتاحيتها قائلة أن وجه الخطورة هو تحريم الهيئات السياسية الإفريقية مثل المؤتمر الإفريقى الوطنى المعتدل وجماعة الجامعة الإفريقية الأكثر تطرفاً ، الأمر الذى يحرم الأفريقيين من القيادة

(١) مجلة تايم فى العدد الصادر بتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٩٦٠ .

(٢) المادة المشار إليها فى قانون الطوارئ .

(٣) ريببليكاست فى « صنداي تيمس » عدد أول مايو سنة ١٩٦٠ .

العلنية وفي هذه الحالة ينتقل الأمر إلى أيدي المنظمات السرية . وبالفعل أعلن سوبوكوي أنهم سيعمدون إلى النشاط السري ، كما هرب كثيرون من القادة مثل چو ماتيوز رئيس عصبة الشباب في المؤتمر الإفريقي الوطني وموسى مابهيدا Moses Mabhida أحد زعماء النقابات في الاتحاد . إلا أن الأمر الذي يثير الدهشة في افتتاحية الصنداي التيمس لنشر إليها انتقادها للمطالبة بالمساواة لأن معنى هذا أن يصبح البيض تحت رحمة السود وهذه في نظرها « عنصرية-racialism » لا تختلف عن فلسفة فيرقورت وسياسته . إن هذا الذي تقوله إنما يفسر جوهر نظرية المجتمع المتعدد الأجناس الذي تتحدث عنه السياسة البريطانية من أنها لا تعدو إبقاء السيطرة التي تتمتع بها الأقلية البيضاء الآن .

ولم تقف تصرفات حكومة الاتحاد عند هذا الحد ، بل أخرجت عدداً من المراسلين الأجانب ومنهم إنجليز وكنديون بحجة أنهم يشوهون في رسائلهم لصحفهم الموقف في البلاد كما فرضت رقابة عنيفة على المطبوعات الأجنبية بحيث لا تسمح بكل ما يتناول منها المشكلة العنصرية بالنقد والتشريح .

وهنا نتساءل عن تفسير لهذا التهور من جانب حكومة الاتحاد بعد أن تعرضت للاستنكار العالمي العام على ما أوضحنا ، وكيف استطاعت أن تخرج هذا التشريع العجيب وتتخذ تلك الإجراءات العنيفة ؟

السبب الأول نلقاه في ضعف المعارضة . فالحزب التقدمي ضعيف من الناحية العددية في البرلمان وخارجه . وحزب الأحرار أساء إلى مركزه حين وافق الحكومة في البرلمان على قانون الطوارئ ، وبذلك أثبت أنه أبعد ما يكون عن حزب يؤمن بمبادئ الحرية والمساواة . وأكثر من هذا فإن سلطة الاعتقال بغير إبداء الأسباب وبدون أوامر من السلطة القضائية المختصة ، وتحريم الاجتماعات العامة ، مما شل المعارضة في صفوف الأوريون المعتدلين نوعاً وألقى الرعب في نفوس أفرادها . وربما كان هناك بعض الأمل في موقف صلب من جانب المصالح الاقتصادية الكبرى ولكن هذه تضر بالضعف لأن ٨٩ ٪ أغلبها إنجليزية وهي موضع السخط من جانب الإفريكانز الذين قد يجدون ذريعة للاعتداء عليها بسبب عدائهم لانجلترا ورغبتهم في قطع جميع الصلات التي تربطهم بها . وإذا كانت الكنيسة الإنجليكانية وقفت ضد السياسة والإجراءات التابعة فإن الكنيسة الأخرى Reformed Church

التي ينتمى إليها معظم الأفريكانز أيدت الحكومة وأعلنت أنها لا يمكن أن تقبل الإفريقيين في دور العبادة التابعة لها. والرجال المسئولون الذين يسيطرون على الحزب الحاكم لهم فلسفتهم التي نشأوا عليها وليس في وسعهم تغييرها بل وتعديلها ، وهم الذين وضعوا دعائهم منذ أن تولى الدكتور مالان الحكم عام ١٩٤٨ ، ولقد وقفت أغلبية الأفريكانز إلى جانب الحكومة بالرغم من النذر التي تشير إلى ضرورة وحتمية التغيير .

ويفسر Colin Legum هذا الموقف من جانب الحكومة بقوله ^(١) : « إن جنوب إفريقية تعاني من مظاهر واضحة من إنقسام الشخصية Schizophrenia ومن علامات تلك العملية العادية في التفكير أنها تبدأ في التحلل وتفقد كل صلة بالحقيقة الموضوعية » .

وهذا الخوف يرتد إلى بواعث عدة :

- ١ — أن يطلب إلى الأمم المتحدة إلغاء وصاية الاتحاد على إفريقية الجنوبية الغربية الأمر الذي قد يكون مبررا قانونيا للتدخل في شئون الاتحاد نفسه .
- ٢ — الخوف من إخراجهم من الكومنولث ^(٢) .
- ٣ — الخوف من المقاطعة الاقتصادية .
- ٤ — ازدياد الرعب من السود

هذه المخاوف خلقت حالة من الجمود الفكري ؛ وهي مخاوف يمكن أن تتضخم إذا ما واجه الأفريكانز الحقيقة وهي استحالة إبقاء الأوضاع الحالية في عالم يسير نحو التحرر والقضاء على الامتيازات الخاصة .

ضعف مركز الاتحاد

الواقع أن اتحاد جنوب إفريقية بسبب سياسته العنصرية بوجه عام ونتيجة أحداث مارس وما أعقبها من إجراءات تعسفية بصفة خاصة ، أصبح في مركز سيء للغاية لا بد

The Observer, April 17, 1960

(١)

(٢) هذا شعور الكثيرين في الاتحاد بمد أن تقرر إعلان النظام الجمهوري . وإذا كنا

لا نتوقع هذا إلا أن المنتظر أن الموافقة على الانضمام إلى الكومنولث لن تتم بالاجماع .

أن تبدو آثاره في المستقبل . وفي مقدمة ما يعانيه الآن أنه في شبه عزلة دولية ، فـدول العالم جميعاً استنكرت سياسته إزاء الوطنيين والملونين ، وطالب مجلس الأمن بالعدول عنها ، وأعلن مؤتمر رؤساء وزارات دول الكومنولث أنه يؤمن بالمجتمع المتعدد الأجناس الذي يقوم على المساواة وعدم التفرقة ، والدول الإفريقية في مؤتمر أديس أبابا اتخذت إجراءات اقتصادية خطيرة . وفي هذا كتبت مجلة الإيكونوميست الإنجليزية^(١) تقول: « والاتحاد في حالة عزلة سياسية حتى أن بريطانيا لم تستطع الوقوف إلى جانبه في مجلس الأمن وقبلت التفرقة التي رأتها الولايات المتحدة بين الدول التي تعمل سياستها على تنمية التمييز العنصري والدول التي تحاول التغلب عليه ، وهذا الموقف من جانب الرأي العالمي وبخاصة من جانب مجلس الأمن والدول الإفريقية المستقلة والشعوب الإفريقية بوجه عام كسب أدبي أو معنوي كبير للافريقيين يشجعهم على المضي في جهادهم من أجل حقوقهم ، لأن هذه أول مرة تثار مشكلتهم الكبرى على هذا النطاق العالمي .

وفي داخل الاتحاد نفسه شقاق فثمت فريق من بعيدى النظر يرى ضرورة العمل على منع تطور التوتر الحالى بشكل يهدد بأفدح الأخطار بالنسبة إلى مستقبل الأقلية البيضاء ومصيرها . وكذلك لا نستطيع أن ننفل الشقاق الذي ترتب على الموافقة على النظام الجمهورى فى استفتاء ٥ أكتوبر ١٩٦٠ ، حتى أن الحديث بدأ فى ناثال ومعظم أهلها من أصل إنجليزى ، بشأن انفصالها عن بقية الاتحاد . وما يزيد الخطورة أن الموافقة تمت بأغلبية ضئيلة جداً ، كما أن الأمر إقتصر على البيض ولم تشترك الأغلبية الإفريقية فى الاستفتاء .

أضف إلى هذا القلق الذى يشعر به رجال الأعمال والذى عبّر عنه المستر H. F. Oppenheimer رئيس مجلس إدارة Anglo-American Corporation of South Africa Limited فى التقرير المقدم إلى الجمعية العمومية للمساهمين عن السنة المالية ١٩٥٩ إذ قال :

« إن أى شخص مفكر من أهل جنوب إفريقيا لا يمكن أن ينظر إلى المستقبل دون أن تساوره المخاوف والهواجس . وينتشر الشعور بشدة الحاجة إلى أساليب جديدة

وسياسات جديدة إذا أردنا أن نبني من جنوب إفريقية دولة متحدة حقاً . وسبب المخاوف يتجلى في أن مشروعات واسعة النطاق كانت موضع البحث والتفكير بقصد إخراجها إلى حيز التنفيذ ولكن «شركاءنا فيما وراء البحار غير راغبين في السير بها حتى ينجلي الموقف السياسي في الاتحاد» ثم انتقد سياسة العنف التي ترتبت على إعلان حالة الطوارئ بقوله : « لقد أعيد القانون والنظام ولكن على حساب تدخل واسع النطاق في حياة السكان من البيض والسود » وهاجم نظام تراخيص المرور ذلك أن الروح السارية في كل التشريعات التي تمس الإفريقيين في المدن والمناطق المدنية أساسها النظر إلى الإفريقي على أنه ليس مقبلاً فيها بصفة دائمة ولكنه مهاجر بصفة مؤقتة وأن بيته الحقيقي في مكان مختلف تماماً « وهذا خطأ ذلك أن عددا متزايدا من الإفريقيين بالمناطق المدنية كادت صلتهم بقبايلهم أن تنقطع أو قد انقطعت بالفعل كلية ، وهذا فضلا عن أنه لا غنى عنهم للحياة الصناعية في البلاد » . وكذلك « إذا فقدوا أعمالهم ولا يجدون غيرها خلال فترة قصيرة فيمكن انتزاعهم وارغامهم على الذهاب على جزء من البلاد مختلف جداً . وبهذه الطريقة تتحطم الأسرات وينسكروا على أهل المدن من الإفريقيين ذلك الشعور من الدوام والأمن والذي هو من الحاجات الأولية لجميع البشر » . ومن أهم ما ورد في التقرير قوله إن من الصعب المبالغة في تقدير الشعور بالاختناق الذي تسببه هذه المظاهر في حياة الإفريقيين من أهل المدن وبخاصة بين العدد المتزايد من المعلمين والأذكاء الذين يشغلون مراكز مسئولة وهؤلاء هم الذين يصوغون الفكر الإفريقي كما أنهم قادة قومهم الفعالون »

ومما يشير القلق الشديد في نظر رجال الأعمال الهبوط الذي طرأ على أسعار الأوراق المالية في بورصة جوهانسبرج وفي هذا قالت الإيكونومست^(١) :

« منذ خطاب مكيلان هبطت القيمة السوقية للأسهم المقيدة في بورصة جوهانسبرج الأوراق المالية بما يقرب ٥٠٠ مليون جنيه . وفي الأسبوع الماضي هبطت القيمة السوقية للشركات المقيدة بالبورصة بحوالي ١٢٥ مليوناً ، وقد زاد هبوطها منذ ذلك الحين » .

وفيما يلي بيان لبعض الأوراق والتغيرات التي طرأت على أسعارها فيما بين أول .

يناير ، ٣١ مارس من عام ١٩٦٠ :

٨/٢٢	١٠ ٧/٨	Anglo-American
٦٥/	٩٨ /٣	Consolidation Gold Fields
١٣٧/٦	١٩١/-	Free State Geduld
٥٧/٦	٧٩/٧½	President Brand
٧١/٦	٩٢/٦	Rhodesian Anglo-American
١٤٥	١٩٢/٦	De Beers
٢١/٣	٣٢	South African Breweries

إن مشكلة العلاقة بين الأغلبية الإفريقية والأقلية البيضاء في الاتحاد قد وصلت إلى مفترق الطرق وسوف تزداد حدة وخطورة وبشدة . ولكن الحكومة لم تستطع الارتفاع إلى مستوى الموقف وخيل لها أن الحل يكمن في مزيد من الشدة والعنف . ولكن هل تنفذ هذه السياسة الاتحاد أم تعجل بالقضاء عليه ؟ لقد أجابت على ذلك Rebecca West في تحقيقها الذي أشرنا إليه بقولها :

« منذ اليوم الذي جلست فيه ، أصدقائي وأنا ، نعى القتلى الذين سقطوا في شاربيل كنا نراقب تغيراً في أشد أشكاله تطرفاً . لأن اتحاد جنوب إفريقيا الذي كان مريضاً ولكنه حتى خر صريعاً الآن . قد يعيش ثانية ولكنه بالنسبة إلى الوقت الحاضر كان دولة بوليسية ، وهذا هو الاسم الذي يطلق على جثة دولة (١) » .

حتمية البحث عن حل

إن تطور الأحداث العالمية بوجه عام وفي القارة الإفريقية على وجه الخصوص يشير إلى حتمية إيجاد الحل السليم لهذه المشكلة التي تعانيها الأغلبية الساحقة من أهل الاتحاد ، يشترك في ذلك الإفريقيون واللونون والآسيويون . ولقد أوضحنا أن الاقتراحات الخاصة بإنشاء ولايات أو دول ياتوية ، وإعادة الآسيويين إلى بلادهم الأصلية ، أو خروج الأوربيين ، كلها مستحيلة من الناحية العملية . والحل العادل

في نظرنا إقامة مجتمع ديمقراطي تسوده الحرية والعدالة والمساواة في الحقوق والواجبات ويستند إلى إرادة الشعب بغض النظر عن الجنس أو اللون ، وهذا ما عبر عنه « مؤتمر الشعب » المنعقد في يوليو من عام ١٩٥٥ في « ميثاق الحرية » الذي أصدره :

« نحن شعب جنوب إفريقية نعلن لبلدنا كله والعالم ليعلم أن جنوب إفريقية ملك لجميع الذين يعيشون فوق ربوعه من سود ويض ، وأنه ما من حكومة تستطيع أن تدعى بمدل سلطانا إلا إذا قامت على إرادة الناس جميعا ، وأن قومنا قد سلبوا حقهم في الأرض والحرية والسلام على يد حكومة قامت على الظلم وانتفاء المساواة ، وأن بلادنا لن تنعم بالرخاء أو الحرية أبداً حتى يعيش قومنا كافة في أخاء ويتمتعوا بحقوق وفرص متساوية ، وأن دولة ديمقراطية أساسها إرادة الشعب كله هي وحدها التي تستطيع أن تضمن للجميع حقهم الذي ولد معهم بدون تمييز يرتد إلى اللون أو العنصر أو الجنس أو العقيدة ، وعلى ذلك فنحن شعب جنوب إفريقية من يضر وسود على السواء — بوصفنا متساوون ومواطنون وإخوة — نتخذ ميثاق الحرية هذا ونتمهد بالكفاح وألا نألوا قوة أو شجاعة حتى نحصل على التغييرات الديمقراطية التي أوردناها هنا .

والذي نرى أنه يتعين إجراؤه يمكن أن نوجزه فيما يلي :

١ — إلغاء جميع التشريعات التي تقيد حرية غير الأوربيين في تملك الأرض والمعار ، والتنقل ، والإقامة ، والعمل ومزاولة جميع أنواع الحرف وللهن وارتداد الأماكن العامة والخدمات.

٢ — تقرير مبدأ الأجر المتساوي بالنسبة إلى العمل المتساوي والمؤهلات المتساوية.

٣ — إتاحة فرص التعليم بشق مراحل ودرجاته وأنواعه أمام غير الأوربيين ، وزيادة الاعتمادات المخصصة لتعليمهم ووضع خطة شاملة لإنشاء المدارس ، وإلغاء الحظر على التحاقهم بالمعاهد المخصصة للأوربيين على اختلاف درجاتها .

٤ — فتح أبواب الوظائف في الإدارة والجيش والشرطة والمؤسسات العامة والخاصة بغير تمييز لا يرتد إلا إلى الكفاية والمؤهلات ، حتى يتدرب غير الأوربيين على احتمال المسؤوليات .

٥ — السماح بالتنظيمات السياسية وتكوين الجمعيات وعقد الاجتماعات ، مادام ذلك كله يتم في حدود القوانين ولا يهدد الأمن أو النظام أو الأخلاق العامة .

٦ — تقرير مبدأ التصويت العام المباشر للذكور والإناث^(١) ومنح جميع المواطنين حق ترشيح أنفسهم لمختلف الهيئات التمثيلية في النطاقين القومي والمحلي .

وقد يعترض البعض على الناحية السياسية الأخيرة قائلين إن التفوق العددي لغير الأوربيين سوف يجعل لهم الأغلبية في الهيئة التشريعية وسيطرون على جهاز الدولة وهنا تبدأ موجة من التعصب الوطني تجعل إقامة الأوربيين مستحيلة . أضف إلى ذلك أنهم يفتقرون إلى الخبرة اللازمة للإدارة مما يهدد بانحيار البلاد . وعندنا أن هذه حجج الذين يعيشون في ظل مركب الخوف ، فالإفريقيون يدركون ظروفهم ويقدرعون أهمية وجود الأوربيين مادام الآخرون لا يهدفون إلى السيطرة ، وكذلك لن يجدوا من صالحهم طرد الأوربيين أو جعل الحياة مستحيلة بالنسبة إليهم حتى لا يتهموا بالتعصب وبذلك ينقلب الرأي العام عليهم . هذا وقد حصلت دول عدة في آسيا وإفريقية على استقلالها ويعيش البيض فيها متمتعين برعاية الدولة وحمايتها ويمارسون مختلف أنواع النشاط المشروع بدون تدخل في شئونهم أو مضايقتهم ، كما هو الحال في الجمهورية العربية المتحدة والهند والمغرب وغانة وغيرها . ويحاول دعاة التفرقة رفض المساواة ويضربون المثل بما حدث في الكونغو بعد استقلاله ، وهذا غير سليم إذ ثبت بشهادة الأجانب أنفسهم أن الاعتداءات التي قيل بوقوعها على الأوربيين لا تستند إلى أساس من الصحة ، كما أن الخلاف الذي نشب في هذا البلد الإفريقي بين الحريصين على استقلال بلادهم ووحدةها وبين دعاة التجزئة والانفصال ، يرجع في الواقع إلى المناورات والمؤامرات التي دبرتها المصالح الاحتكارية ؛ وسوف نعرض لهذا كله بالتفصيل في فصل قادم .

ولكن ، هل يسلم المسيطرون على الحكم في اتحاد جنوب إفريقية بالسياسة التي نشير إليها ؟ إنهم إذا لم ينزلوا على حكم الحقائق فسوف ترغمهم الظروف . ففي ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ بدأت حركة « التحدي » بقيادة المؤتمر الوطني الإفريقي والمؤتمر الوطني الهندي بجنوب إفريقية ، وهي حركة مستوحاة من فلسفة غاندي عن

(١) يرى البعض ازاء انتشار الأمية وضع بعض القيود التي تتعلق باتقان القراءة والكتابة كإجراء مؤقت .

العصيان المدني ، وبالرغم من إخفاقها إلا أنها نذير له خطورته . وفي عام ١٩٥٧ قررت مؤسسة النقل زيادة أجور الأوتوبيسات وهنا قرر العمال في جوهانسبرج وپريتوريا أن يقاطعوها وأن يتوجهوا إلى أعمالهم ثم منها إلى دورهم سيراً على أقدامهم الأمر الذي معناه مسافة تتراوح بين ١٨ ، ٢٠ ميلاً في اليوم . وأزعجت السلطات إذ اعتبرت ذلك العمل تهديداً لسلطتها السياسية وأصدر وزير النقل التعليمات إلى أصحاب المصانع بعدم التساهل مع العامل المتعب أو الذي يصل إلى محل العمل متأخراً ، واستخدم البوليس وسائل عنيفة لتحطيم المعارضة وبالرغم من تلك الإجراءات ظل حوالي ٤٥٠٠٠ من العمال في طريقهم لمدة عشرة أسابيع حتى تدخل مجلس مدينة جوهانسبرج والغرفة التجارية لتسوية الموقف ، وكسب العمال الإفريقيون المعركة إلا أن « المقاطعة أبانت ظاهرة جديدة . لم يعد العمال الإفريقيون يقنعون بأن يتولى المفاوضة عنهم الأوروبيون أو الإفريقيون ممن يعينهم الأوروبيون ، وإنما يجب أن يقوم بالمفاوضات زعماء حركة المقاطعة وإلا فلا مفاوضة على الإطلاق . » ^(١) إن حوادث مارس ١٩٦٠ كانت سلمية ولكن إذا ظلت الحكومة سادرة في تصرفاتها البعيدة عن الحكمة فمن المحقق أن تتحول الأساليب الهادئة إلى العنف واستخدام القوة كما حدث في كينيا والجزائر والكنغو . والبيض في الاتحاد أقل شأناً من الدول الاستعمارية مثل إنجلترا وفرنسا وبلجيكا . ويستطيع الإفريقيون شل الحياة الاقتصادية عن طريق سلسلة من الاضطرابات ، وفي هذا يقول چون جنتر « إن اضطراباً عاماً ناجحاً يمكن أن يجعل جوهانسبرج تنحرف على قدميها في مدى أسبوع » ^(٢) . حقيقة الإضراب ممنوع في الاتحاد ، ولكن الحركات الوطنية إنما تقوم من أجل تغيير القوانين التي تفرض أوضاعاً غير مشروعة . ولا ريب أن البيض لم ينسوا بعد ما حدث عند ما تقرر تطبيق تراخيص المرور على النساء الإفريقيات سنة ١٩٥٨ حيث ثار الرأي العام ووقعت حوادث عدة من تدمير المقار والمحصولات وذبح الماشية . ومن المحقق أن الشعوب الإفريقية والاسيوية سوف تقف إلى جانبهم عن طريق « الأمم المتحدة » ، وبالتدبير الإيجابية كما قرر مؤتمر أديس أبابا (١٩٦٠) للدول الإفريقية المستقلة .

ومن واجب الأمم المتحدة وفي وسعها أن تفعل الكثير بالضغط على حكومة الاتحاد ، فتعدها ، قد خرقت الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتطلب إليها في حزم المدول عن سياستها العنصرية ، فإذا أبت أخرجت من المنظمة وصارت طريدة القوانين الدولية المعترف بها . وتستطيع الأمم المتحدة - بل ومن واجبها - إلغاء وصاية الاتحاد على إفريقية الجنوبية الغربية فإذا رفضت أجبرت على ذلك ولو أدى الأمر إلى تطبيق الجزاءات التي ينص عليها الميثاق في أمثال هذه الحالات .

ونعتقد أن في وسع أصدقاء الاتحاد من الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة ، التدخل بصورة أشد إيجابية وأكثر فعالية ونقول الولايات المتحدة والسبب يقدمه لنا الكاتب الأمريكي جنتر (وإن أوردته في مناسبة غير هذه) فيقول :
« وبطبيعة الحال تستطيع الولايات المتحدة أن تضعف الاتحاد بصورة حاسمة بين يوم وليلة بل وربما تحطمه ، وذلك بوقف شراء الذهب أو خفض سعره بشكل محسوس » .

الفصل الثامن

تصدع الاستعمار الفرنسي

إن ظروفًا خاصة تتصل بالحركة القومية في إفريقيا الغربية الفرنسية . فبالرغم من جهود الإرساليات الدينية للمسيحية ومحاولة خلق فئات تدين بالولاء لفرنسا ، ظل للإسلام المركز الغالب في السنغال والنيجر والسودان الفرنسي وموريتانيا بصفة خاصة ، وهو من القوى التي وقفت في وجه الفرنسيين وسياستهم كما أنه من العوامل التوحيدية . ولذلك كانت ثورة مصر عام ١٩٥٢ ، واشتداد الحركة الوطنية في (السودان الإنجليزي المصري سابقا) ، واستقلال ليبيا ، ونجاح تونس ومراكش عام ١٩٥٦ ، وكلها دول عربية إسلامية ، من الأسباب التي أثارت حماس أهل المستعمرات الفرنسية وبخاصة تلك التي ترتبط بتلك البلدان الإسلامية بوشائج من الجنس والدين واللغة والتاريخ . والواقع أن الإسلام في شمالي إفريقيا وعدد من ممتلكات فرنسا الإفريقية من الركائز الأساسية التي قامت عليها الدعوة إلى التحرر وتفاعل مع المؤثرات الاقتصادية وغيرها لخلق قوة كفاحية ذات شأن .

والسنغال بصفة خاصة تأثر كبير على الحركة القومية إمتد إلى كل من إفريقيا الغربية الفرنسية وإفريقية الاستوائية الفرنسية وذلك راجع إلى أسباب تتصل بالتطور التاريخي لهذا البلد . ففي عام ١٦٥٩ أنشئت سان لوى كحصن ومحطة تجارية ، وقدمت العريضة Cahier الخاصة بها قبيل اجتماع مجلس طبقات الأمة في باريس عام ١٧٨٩ ذلك الاجتماع الذي كان بداية التطورات التي تعرف باسم الثورة الفرنسية . ومن ذلك الموقع أخذ الفرنسيون يمدون نفوذهم حتى شمل المنطقة التي أطلق عليها فيما بعد « إفريقيا الغربية الفرنسية » . ولما كملت العملية عام ١٩٠٤ أقيمت « حكومة عامة » منفصلة عن إدارة السنغال ذاتها ونقلت إلى داكار . هذا بالإضافة إلى أن تطور داكار كميناء دولي وقاعدة بحرية كفيل للسنغال مزايًا اقتصادية واجتماعية . نتيجة لإمكانيات زراعة الفول السوداني الأرضي مد خط حديدي من داكار إلى سان لوى (١٨٨٦) وعمل الفرنسيون على وصله بالسودان الفرنسي في أوائل القرن الحالى ، الأمر الذى ترتب عليه إرتفاع الانتاج من ١٤٠.٠٠٠ طن عام ١٩٠٠ إلى ٥٠٠.٠٠٠

سنة ١٩٣٠ ، ٧١٠.٠٠٠ سنة ١٩٥٧ . والواقع أن ربع شبكة الخطوط الحديدية بإفريقية الغربية الفرنسية تتركز في السنغال .

ويضم هذا البلد ما يقرب من نصف عدد الأوربيين بالمنطقة كلها ومعظمهم من سكان داكار الأمر الذي معناه قوة المؤثرات الغربية ، كما كان تطوره الصناعي أسبق منه في البلدان المجاورة . وكذلك يضم عددا كبيرا من المدن ، وبلغ عدد سكان داكار وحدها ٢٦٧.٠٠٠ نسمة عام ١٩٥٥ . فضلا عن هذا بلغت نسبة التعليم ٣٠٪ عام ١٩٥٥ مقابل ١٠.٩٪ بالمنطقة كلها ، كما كان بالسنغال وحده حوالي ثلث تلاميذ المدارس الثانوية . ولهذه الاعتبارات ظل منذ عام ١٨٧١ يبحث بممثل عنه إلى مجلس النواب الفرنسي ، وفيه وحده كان الإفريقيون يتمتعون بما للمواطنين الفرنسيين من حقوق سياسية ، بالرغم من عدم خضوعهم لقانون الأحوال الشخصية الفرنسي .

ولعبت الآراء الاشتراكية دوراً طيباً في توجيه الحركة القومية في الممتلكات الفرنسية ، بل وراحت الأفكار والمنظمات الشيوعية تؤثر في بعض الأحزاب السياسية والنقابات العمالية وبخاصة في الفترة التالية مباشرة لانهاء الحرب العالمية الثانية ، ذلك أن الأحزاب الشيوعية — على الأقل من الناحية النظرية — لم تكن محرمة في المستعمرات الفرنسية . إلا أن المؤثرات الشيوعية بدأت تتضاءل بعد اتجاه فرنسا صوب اليمين ، وعمدت أحزاب إفريقية عدة إلى قطع الصلات بها إذ أدركت أن أهم ما ينبغي أن تعنى به التحرر الوطني لا الصراع الطبقي .

كذلك لعبت المنظمات العمالية دوراً له أهميته في حركة التحرير وفي المطالبة برفع مستوى معيشة الطبقة العاملة على أساس المساواة مع الأوربيين وفقاً لمبدأ « تساوي الأجر إذا تساوى العمل » . وحدثت إضرابات متكررة وبخاصة في السنغال وساحل العاج . وأهم من هذا أن الحركة العمالية لم تكن محلية بحتة وإنما اتخذت طابعاً يشمل المنطقة كلها . إلا أن الحركة القومية في إفريقية الإستوائية كانت أقل تطوراً بسبب انتشار الأمية وصعوبة المواصلات .

التطور الدستوري

كانت الخطوة التمهيدية للتطورات الدستورية التي طرأت على وضع Status

المستعمرات الفرنسية مؤتمر برازافيل Brazzaville عام ١٩٤٤ الذي أوصى بضرورة تطوير نظم الإدارة وزيادة استخدام الإفريقيين في وظائف الحكومة والأخذ بنظام الانتخاب المباشر . كذلك ظهر في المؤتمر اتجاه نحو الارتباط بفرنسا في اتحاد فيدرالى ، وفكرة القائمة الانتخابية الموحدة للأوروبيين والإفريقيين^(١) . وبالرغم من قصور التوصيات إلا أنها نقطة تحول لها أهميتها إذ أوضحت بما لا يدع مجالاً للشك استحالة الإبقاء على نظام الحكم المباشر ، كما أن الانتخاب المباشر قمين أن يتيح للإفريقيين اختيار من يمثلونهم في الجمعيات المحلية . أضف إلى هذا أن فكرة الفيدرالية Federalism تتطوى على الاعتراف بمبدأ المساواة بين الأعضاء على الأقل من الناحية النظرية ، كما تتضمن فكرة الحكم الذاتى الذى يمكن أن يتطور مستقبلاً نحو الاستقلال سواء داخل المجتمع الفرنسى أو بعيداً عنه .

دستور عام ١٩٤٦

وفي عام ١٩٤٦ صدر دستور جديد اشتمل على طائفة من التعديلات يمكن إجمالها فيما يأتى :

(أولاً) تحولت المستعمرات إلى « الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار » ، ومنحت حق تمثيلها فى الجمعية الوطنية ومجلس الجمهورية وجمعية الاتحاد الفرنسى . إلا أنه بالرغم من منح « صفة المواطن » الفرنسية لجميع « الرعايا » حتى ولو احتفظوا بنظام الأحوال الشخصية الخاص بهم فإن هؤلاء المواطنين الجدد لم يمنحوا حق الانتخاب إلا إذا كانوا ينتمون إلى طوائف معينة مثل المحاربين القدماء والموظفين العموميين وحملة الإجازات العلمية .

(ثانياً) تكوين جمعية تمثيلية بالانتخاب فى كل « إقليم » . وبالرغم من أن سلطتها المالية كبيرة إلا أنه لم يكن لها سلطات تشريعية . وباستثناء السنغال كانت الانتخابات فى إفريقيا الغربية للجمعية الإقليمية وفق نظام القوائم المنفصلة .

(ثالثاً) إنشاء « المجلس الكبير » لكل من إفريقيا الغربية وإفريقيا الإستوائية ، وأعضاؤه تختارهم الجمعيات الإقليمية .

(١) دكتور عبد الملك عوده : السياسة والحكم فى إفريقيا ص ١٢٣ .

وتعرض الدستور الجديد للنقد بسبب تلك « المواطنة من الدرجة الثانية » المتمثلة في نظام القوائم المنفصلة ، وقصور سلطات الجمعيات الإقليمية ، وعدم تناسب تمثيل المستعمرات في البرلمان الفرنسى مع عدد سكانها كما أن هذا التمثيل جعل نواب « المستعمرات » ينغمرون في مشكلات السياسة الداخلية في فرنسا بما يصرفهم عن توجيه جهودهم بالقدر الواجب نحو خير بلادهم وقد يودى إلى وقوع عدد منهم تحت المؤثرات الفرنسية وأهداف السياسة الاستعمارية .^١

القانون الأساسى لعام ١٩٥٦

أثارت الانتخابات للشاعر الوطنية وكثرت التنظيمات السياسية المختلفة . وبالرغم من تعدد الأخيرة وتباين آرائها بصدد مستقبل البلاد السياسى والعلاقة مع فرنسا ، فقد كانت مجمعة على ضرورة تعديل دستور الاتحاد . وتحت ضغط جميع القوى المعادية للاستعمار اضطرت الإمبريالية الفرنسية إلى التسليم بمزايا سياسية هامة تضمنها « القانون الأساسى » La Loi-cadre لعام ١٩٥٦ والذي قضى بما يأتى :

- ١ — إلغاء نظام القوائم الانتخابية المنفصلة وتقرير مبدأ القائمة الموحدة .
- ٢ — توسيع سلطات الجمعيات الإقليمية وعلى وجه الخصوص صارت لها سلطة التشريع فى المسائل ذات الأهمية المحلية .
- ٣ — إنشاء « مجلس حكومة » فى كل إقليم . ويتضح من المناقشات التى دارت فى البرلمان الفرنسى بشأن مشروع القانون أن هذا المجلس أريد تكوينه من الموظفين .
- ٤ — الحد من سلطات الحكومة العامة فى الإقليميتين لصالح الأقاليم التى تدخل فى نطاقهما .
- ٥ — تقسيم الخدمات العامة إلى خدمات ذات صبغة إقليمية وأخرى تسمى مصالح المجموعة كلها .

وترتب على نظام الانتخاب الجديد زيادة نسبة الناخبين فبلغت مثلاً ٣٢٨ ٪ فى إفريقيا الغربية . وجرت الانتخابات فى ٣١ مارس سنة ١٩٥٧ وكان عدد القاعد ٤٧٤ فى إفريقيا الغربية ، ٢٠٠ فى إفريقيا الإستوائية ، ٢٤٠ فى مدغشقر ، وصارت حكومة الجمهورية يمثلها « مندوب سام » فى كل من الإقليميتين ويعتبر

« مستودع » dépositaire سلطانها ، بينما هناك « حاكم » في كل إقليم على حدة . ويتكون « مجلس الحكومة » من عدد لا يقل عن ٦ أعضاء ولا يتجاوز ١٢ عضواً . ويعهد إلى كل منهم بالإشراف على خدمة عامة أو مجموعة من الخدمات . والشخص الذي يرد اسمه في رأس القائمة أى الذى يحصل على أكبر عدد من الأصوات يصبح نائباً لرئيس المجلس ويتولى الرئاسة في حالة غياب الرئيس . ويجوز للمجلس أن يقدم استقالته إذا رأى أنه لم يعد يتمتع بثقة الجمعية .

وحقق القانون « إصلاحين هامين : الأول أنه أنشأ في كل إقليم جنين حكومة برلمانية إذ أصبح الحاكم السابق مندوباً سامياً ولم يعد سوى رئيس دولة بدون سلطات فعلية - في مجال الشؤون المحلية - وإلى جانبه يوجد مجلس الحكومة الذى يتألف تحت رئاسته من الوزراء ونائب الرئيس . وهذا الأخير يؤدى في الواقع وظيفة رئيس الوزراء - في مجال الشؤون المحلية - وتنتخبه الجمعية الإقليمية ... والثانى أنه طبق في كل الأقاليم نظام الاقتراع المباشر للرجال والنساء » (١) . غير أنه يلاحظ على التعديلات الجديدة :

(أولاً) إن هذه التنظيمات أريد منها التمهيد لنظام المسؤولية الوزارية ولكن الأمر الذى يثير النقد عدم وجود نص بشأن حل الجمعية الإقليمية التى تنتخب لمدة خمس سنوات . والغيب في هذا أنه حين يتمدد الموقف بين المجلس والجمعية فإما أن يستقيل الأول وإما أن يعتمد إلى حل الأخيرة إذا رأى الخلاف جديراً بالعرض على الرأى العام .

(ثانياً) عدم النص على إنشاء مجلس حكومة في مستوى المجموعة أى لكل من الإفريقيتين حيث ظلت السلطة التنفيذية في يد المندوب السامى بصفة غالبية . وانتقدت أغلبية الأحزاب الأمر إذ معناه تقوية الإقليم على حساب المجموعة مما يدعم الانقسام بينما تتطلب المصالح الاقتصادية المشتركة وحدة أو اتحاداً قوياً . والنتيجة خلق وحدات تعجز عن الوقوف على أقدامها ، أى أنها أوجدت شبه جزيرة بلقان إفريقية .

والخلاصة أنه إذا كان دستور عام ١٩٥٦ إنطوى على مكاسب جدية لشعوب البلدان التابعة لفرنسا إلا أنه لا يدل على زوال الاستعمار . إنه تعديل للوضع

(١) الدكتور محمد محمد حسنين : الاتحاد الفرنسى، الجماعة الفرنسية - فرنسا فيما وراء البحار ، ص ٢٦٧ .

الاستعماري وليس إلغاء له . تلك الحقائق لم تنب عن الأذهان . وتضافرت تطورات دولية جديدة كان لها صداها ، كهزيمة فرنسا في الهند الصينية ، وإخفاق العدوان الثلاث على مصر في أواخر ١٩٥٦ ، وحصول غانة على وضع الدولة المستقلة في نطاق الكومنولث سنة ١٩٥٧ ، وازدياد قوة وتفوذ مجموعة الدول الآسيوية والإفريقية الأعضاء في الأمم المتحدة بحيث راحت تتخذ موقفاً حازماً إزاء الاستعمار .

دستور الجمهورية الخامسة (١٩٥٨)

ورغبة في إنقاذ الإمبراطورية السائرة في طريق الانهيار أو بعبارة أخرى إنقاذ المصالح المادية للإمبريالية الفرنسية ، تقدمت « الجمهورية الخامسة » بدستور جديد . عام ١٩٥٨ لأنها لا تريد خلق (جزائر) أخرى أو التعرض (لدين — بن فو) ثانية . فبذت اسم (الاتحاد الفرنسي) واتخذت كلمة (المجتمع) (أو الجماعة) Communauté بحيث تكون فرنسا والأراضي الواقعة فيما وراء البحار مجتمعاً موحداً له رئيس واحد ، وتحدث الديباجة بأن الشعب الفرنسي يعلن تمسكه رسمياً بحقوق الإنسان ومبادئ السيادة القومية التي عرفها إعلان حقوق الإنسان والمواطن . عام ١٧٨٩ وأكدها مقدمة الدستور الصادر عام ١٩٤٦ . وأنه عملاً بهذه المبادئ . وبعبدا حرية الشعوب في تقرير مصيرها فإن الجمهورية تعرض على من تشاء من الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار الانضمام إلى المنظمات الجديدة . وتقرر المادة (١) أن الجمهورية وشعوب أقاليم ما وراء البحار التي تقر هذا الدستور بمحض اختيارها طبقاً لحق تقرير المصير تكون جماعة تقوم على أساس المساواة والتضامن بين شعوبها . وطبقاً للمادة (٧٦) للأقاليم المشار إليها أن تحتفظ بوضعها كما هو في قلب الجمهورية ولها أن تبدي رغبتها بموجب قرار من جمعيتها الإقليمية في أن تصبح مقاطعات في الجمهورية فيما وراء البحار أو أن تصبح فرادى أو مجتمعة دولاً أعضاء في الجماعة . وهذه الدول الأعضاء تتمتع باستقلال ذاتي وتدير شئونها الخاصة بنفسها وبديموقراطية وحرية (المادة ٧٧) ، ولكن الجماعة تحتفظ بطائفة من الاختصاصات تشمل السياسة الخارجية والدفاع والعملة والسياسة الاقتصادية والمالية وسياسة المواد الاستراتيجية والتعليم العالي والتنظيم العام لوسائل النقل . وتقضي المادة (٨٦) بجواز تغيير الحالة القانونية للدول الأعضاء إما بناء على طلب الجمهورية أو بموجب قرار من الجمعية

التشريعية للمضو صاحب الشأن بشرط أن يتأيد القرار باستفتاء. وللدولة العضو أن تصبح مستقلة وتنفصل عن الجماعة طبقاً للأوضاع والشروط سالفة الذكر ذاتها. (١)

وبلغت النظر في الدستور الجديد :

- ١ — الاعتراف صراحة بحق الشعوب في تقرير مصيرها .
- ٢ — المرونة إذ يجوز تغيير الوضع القانوني للدول الأعضاء .
- ٣ — لأعضاء الأقاليم حق البقاء داخل الجماعة أو الانسحاب منها .
- ٤ — حق الدولة العضو في الاستقلال .

إلا أن الاختصاصات Competences المحتفظ بها للجماعة ككل وهي واسعة النطاق وتشمل قطاعاً غير صغير من السلطان الداخلي للأعضاء كانت قيداً على الاستقلال ، وهنا يختلف مركز الدول الأعضاء في الجماعة (الفرنسية) عن مثيلاتها في الكومنولث (البريطاني) ، وبرزت قبيل الاستفتاء نظريتان ، أولاهما تعاهدية Federaliste ويؤيدها هوفويه بواني وترى أن لكل دولة إفريقية أن ترتبط مباشرة مع فرنسا ، والأخرى متعاهدية Confederaliste ويؤيدها سيكوتوريه وترى أن تتكون وحدات كبيرة تتولى المفاوضة . وكان ليوبولد سنغور ولامين جوييه من أنصار النظرية الثانية ولكنهما أجابا « بنعم » في الاستفتاء ، بينما تمسك سيكوتوريه بوجهة نظره . وأجرى الاستفتاء على الدستور في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٨ فوافقت عليه موريتانيا والسنغال والسودان ومدغشقر والنيجر وداهومى وساحل العاج وتشاد وجابون وقولتا العليا وإفريقية الوسطى والكنغو . أما غينيا فكان جوابها « لا » وآثرت الاستقلال والانفصال عن « الجماعة » ، وذلك بالرغم مما هدد به ديجول من أن المعونة المالية سوف تقطع عن ذلك الذي يتخذ مثل هذا الموقف . وهكذا ضربت غينيا الصغيرة مثلاً لغيرها ، بل يمكن القول إنها بدأت تحطيم القيد الإمبريالي على الممتلكات الفرنسية بإفريقية .

الاستقلال داخل الجماعة :

كان من الطبيعي ألا تقف الجمهوريات الجديدة عند الحد الذي ارتضته في

(١) الدكتور محمد محمد حسين مصدر سابق ، ص ٩٨ — ٩٩ .

الاستفتاء ، بل إن التطورات الأخرى في القارة كان لابد وأن تدفع إلى تقدم جديد ، فنيجيريا تقرر إعلان استقلالها ابتداء من أول أكتوبر ١٩٦٠ ، وكذلك تقرر إنهاء الوصاية الدولية على الكيرون « الفرنسي » وحدد أول يناير ١٩٦٠ موعدا لاستقلاله . واشتدت الحركة الوطنية في كينيا واتحاد إفريقيا الوسطى . ووافقت بلجيكا على استقلال الكونغو اعتبارا من ٣٠ يونيو ١٩٦٠ . وقيام الاتحاد بين غينيا وغانة نبه الأذهان إلى موضوع الوحدة في إفريقيا الغربية وإفريقية الإستوائية (الفرنسيين) وأدرك الكثيرون من الزعماء في الجمهوريات الجديدة أن هذا الهدف لا يتسنى العمل من أجل تحقيقه إلا بعد الاستقلال ، وهنا بدأت المفاوضات من أجل الموافقة على مبدأ الاستقلال مع البقاء داخل الجماعة .

وأول من أثار الموضوع إتحاد مالي Federation de Mali . وخشية الانفصال النهائي عن فرنسا كما فعلت غينيا وافق دييجول على البدء بالرغم من تعارضه مع دستور ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٨ . ودارت للمفاوضات وأسفرت عن الموافقة على الاستقلال ونقل « الاختصاصات » التي كان يحتفظ بها لحكومة الجماعة . وفي الوقت نفسه عقدت اتفاقيات لتنظيم المسائل الدفاعية والاقتصادية ، والعلاقات بين الاتحاد وفرنسا ، والمبادئ التي تسود العلاقات بين الدول الأعضاء في المجتمع الجديد . وفي يونيو ١٩٦٠ أعلن استقلال مالي ، وأعقبته مدغشقر في الشهر نفسه باسم جمهورية مالاغاسي . وسرعان ما توالى إعلان استقلال الجمهوريات الأخرى بحيث لم يبق منها في أغسطس سوى موريتانيا التي تم الاتفاق بين رئيس وزرائها والجنرال دييجول في المباحثات التي دارت في باريس (٢٠ ، ٢١ يوليو) على إعلان استقلالها في ٢٨ نوفمبر ١٩٦٠ . ويلاحظ أن هذه الدول وقعت اتفاقيات تعاون ومساعدة مع فرنسا ، فيما عدا ساحل العاج وداهومى وقولتا العليا والنيجر التي أعلنت أنها لن تفعل ذلك إلا بعد انضمامها إلى الأمم المتحدة . وجميع هذه الدول التي أعلن استقلالها طلبت الانضمام إلى المنظمة العالمية وتم ذلك في الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة .

النشاط الحزبي والنقابي :

ولا يسعنا أن نقرغ من هذا التطور الدستوري دون إشارة موجزة إلى النشاط السياسي وبخاصة في المستوى العام . وكانت الأحزاب القائمة في كل بلد مضطرة إلى

تجاوز النطاق الإقليمي المحدود ، لا بسبب أن لتلك الأقاليم ممثلين في باريس فحسب ، بل ولأن أنصارها كانوا يتأثرون بصورة متزايدة بالتطورات التي تقع في المنطقة كلها .

وكانت الأحزاب في بداية الأمر عبارة عن مجموعات تلتف حول شخص أو مرشح ذي كفاية ومكانة ، أو تستمد نفوذها من إحد الأسرات صاحبة النفوذ ، أو تقوم للدفاع عن مصلحة قبلية أو طائفية أو إقتصادية . إلا أنه بدأ ، حتى قبل الحرب العالمية الثانية ، ما يصح اعتباره نواة تطور « أيديولوجي » فالحزب الاشتراكي الفرنسي مثلاً كان له أنصار في السنغال وإن كان معظمهم من الأوربيين .

وبعد أن تم تحرير فرنسا حدث نشاط سياسي كبير وظهرت تنظيمات متعددة مثل الحركة الوطنية الإفريقية وحركة الاستقلال الذاتي لإفريقية واللجنة الفرنسية الإفريقية وجماعة الدراسات الشيوعية ، والأخيرة دعت إلى تجميع المنظمات من أجل تحقيق الديمقراطية السياسية والاجتماعية في « إفريقيا السوداء » L'Afrique Noire وانتهى الأمر بعقد مؤتمر في باماكو بالسودان الفرنسي في أكتوبر سنة ١٩٤٦ أسفر عن ظهور « حركة التجمع الديمقراطي الإفريقي » Rassemblement Democratique R. D. A. • Africain وأهم معارقيها ساحل العاج بزعامه هوفويه بوانيي Houphouet - Boigny (أحد كبار الزراع) وأجزاء من السودان الفرنسي ، كما انضم إليها الكثيرون في الكيرون وإفريقية الإستوائية الفرنسية .

وفي نهاية عام ١٩٤٦ وبداية العام التالي أضرب عمال السكك الحديدية في إفريقية الغربية الفرنسية ، وقيل إن بعض العناصر الشيوعية أخذت تتسلل إلى « حركة التجمع » بينما كون فريق من ممثلي الأقاليم الواقعة وراء البحار في البرلمان الفرنسي هيئته في سبتمبر ١٩٤٨ عرفت باسم « المستقلون فيما وراء البحار » Indépendants d'Outre-Mer . وأخذت حركة التجمع تتعرض إلى الانقسام نظراً لانهايمها بأنها ذات صلات وثيقة بالشيوعيين . وبدأ الانقسام واضحاً في مؤتمرها الثاني الذي عقد في ساحل العاج عام ١٩٤٩ ، وانتهى الأمر بأن أعلن بوانيي انفصاله عنها . ثم جاء للمؤتمر الثالث ويمثل الأقاليم المختلفة فقرر طرد الشعبة السنغالية وذلك في اجتماع كونا كرى (يونيو ١٩٥٥) .

وفي ٣٠ يونية سنة ١٩٥٦ اقترح سكرتير جماعة المستقلين عقد مؤتمر في داكار

في موعد أقصاه ديسمبر بقصد توحيد جميع الحركات السياسية ، كما قرر الاشتراكيون الدعوة إلى مؤتمر يعقد بمدينة كونا كرى في نوفمبر من السنة ذاتها من أجل تكوين حركة اشتراكية إفريقية . واجتمع المؤتمر الأول (١١ — ١٣ يناير ١٩٥٧) وقرر إنشاء « المؤتمر الإفريقي » Convention Africaine للعمل على إدماج جميع الأحزاب الإفريقية وإعادة النظر في الدستور على أسس فيدرالية بحيث تصبح الأقاليم حرة في قبول الاستقلال الذاتي داخل جمهورية فيدرالية فرنسية أو تتحول إلى دول مشتركة associés معها . وبينما يظل لكل إقليم الحق في الاستقلال الذاتي إلا أن الأقاليم التي تشتمل عليها إفريقية الغريبة والإستوائية يجب بقاؤها في هاتين المجموعتين اللتين يجب تحويلهما إلى دولتين يمكن إدماجهما في الجمهورية الفيدرالية . وانهقد مؤتمر الاشتراكيين وتضمن التقرير المقدم إليه مشاركة حرة بين فرنسا والأقاليم الواقعة فيما وراء البحار association libre ، والعمل فوراً على إقامة حكومات إفريقية مستقلة أمام جمعيات منتخبة ، وتحرير الفرد عن طريق الإصلاح الاجتماعي والتعليمي الاقتصادي .

وفي مارس سنة ١٩٥٨ ظهر على المسرح عامل جديد يتمثل في حزب الاتحاد الإفريقي الذي عقد اجتماعاً في كوتونو في ٢٥ يوليو سنة ١٩٥٨ وفيه طالب بالاستقلال التام لأقاليم إفريقية الفرنسية ، وإلغاء الحدود المصطنعة ، والاحتفاظ بحق إفريقية الفرنسية في الارتباط مع دول إفريقية أخرى في اتحاد يطلق عليه الولايات المتحدة الإفريقية . (١)

وفي الوقت نفسه نشأت عام ١٩٥٦ حركة لتحويل النقابات إلى تنظيم إفريقي واحد ، مستقل عن الاتحادات العمالية الفرنسية والاتحادات الدولية المتنافسة . وكانت النقابات الإفريقية على صلات بالشيوعيين والاشتراكيين وأيد حزب المستقلين الحركة العمالية الموحدة . وبعد انتخابات الجمعية الوطنية (١٩٥٦) مباشرة قام سيكوتوريه Sekou Touré من زعماء حركة التجمع الديمقراطي وسكرتير الاتحاد العام للعمال باقتراح تكوين حركة نقابية إفريقية مستقلة وأيده في ذلك الاتجاه بعض زعماء العمال في السنغال ، وفي إبريل من السنة ذاتها تكون رسمياً « الاتحاد العام لعمال إفريقية » Confederation Generale des Travailleurs d'Afrique ، وقبل قادة

(١) مجلة نهضة إفريقية عدد سبتمبر سنة ١٩٦٠ (من ٦٣ — ٦٤) ،

الاتحاد وجهة نظر ميكوتورية . وفي نوفمبر وافق الاتحاد المسيحي للعمال على أن يتخذ لنفسه إسم « المؤتمر الإفريقي للعمال المؤمنين »

Confederation Africaine des Travailleurs Croyants ويتصل اتصالاً مباشراً بالاتحاد العالمي للنقابات المسيحية . أما الاشتراكيون فظلوا مصرين على الارتباط بالحركة العمالية في فرنسا . إلا أنه ما لبثت أن وافقت الهيئات الثلاث على عقد مؤتمر لتكوين حركة عمالية إفريقية مستقلة عن الاتحادات الفرنسية والدولية والأحزاب السياسية . واجتمع المؤتمر في كوتونو Cotonou بداهومي وقرر إنشاء « الاتحاد العام لعمال إفريقيا السوداء » .^(١) والواقع أن حركة اندماج النقابات العمالية مثل قرينتها في حالة الأحزاب السياسية كانت من المظاهر المعبرة عن الشعور القومي^(٢) .

تنظيم الجماعة « الفرنسية »

بعد الاتفاقيات الأخيرة

في ١٨ يوليو عام ١٩٦٠ صدق البرلمان الفرنسي على القانون الذي يقرر الاتفاقيات المعقودة مع كل من اتحاد مالي وجمهورية مالا جاسي^(٢) La Republique Malgache ، والتي بنيت على أساسها الاتفاقيات اللاحقة لها مع الجمهوريات الإفريقية الأخرى ، وبهذا دخلت « الجماعة » في مرحلة جديدة تجعلها تقرب من نواح معينة من الكومنولث وإن اختلفت في نواح جوهرية أخرى . وبدراسة الاتفاقيات المشار إليها يمكن أن نستخلص الصورة التالية بإيجاز عن التنظيم الجديد .

Union Generale des Travailleurs d'Afrique Noire. U.G. (١)
T. A. N.

Five Elections in Africa, pp.328 (٢)

(٣) وافقت الجمعية الوطنية في باريس بجلستها المنعقدة في ٢٠ يولية سنة ١٩٦٠ على مشروعات قوانين ثلاثين خاصة باعتماد الاتفاقيات الخاصة بالاستقلال والتي تم توقيعها مع :
(١) حكومات جمهورية إفريقيا الوسطى Centrafrique وجمهورية الكونغو وجمهورية تشاد .

(ب) حكومات جمهورية ساحل العاج وجمهورية داهومي وجمهورية النيجر وجمهورية فولتا العليا .

(ج) جمهورية جابون .

وأول ما يلاحظ على الكومنولث «الفرنسي» في وضعه الجديد أنه تنظيم (تعاقدي) Contractuel ذلك أن موافقة الأعضاء على البقاء داخله وتنظيم التعاون تمت بمقتضى «اتفاقات ثنائية» accords bilatéraux بين كل منهم وفرنسا. أما حسب دستور عام ١٩٥٨ فقد قبل الأعضاء الوضع المروض عليهم في الاستفتاء، وبهذا كان التنظيم قانونياً أو وفقاً للدستور الصادر والذي أجابوا عليه (باستثناء غينيا) بنعم institutionnel.

وطبقاً للدستور المشار إليه «رأس رئيس الجمهورية الجماعة ويمثلها. وهذه لها الأجهزة التالية وهي مجلس تنفيذى ومجلس شيوخ ومحكمة تحكيم»

Le Président de la République preside et represente la Communauté Celle-ci a pour organes un Conseil executif, un Senat et un Cour arbitrale.

ويتكون المجلس التنفيذى من رئيس وزراء الجمهورية ورؤساء حكومات الدول الأعضاء ومن الوزراء المسؤولين عن المسائل ذات الصلة المشتركة بالنسبة إلى الجماعة. أما مجلس الشيوخ فيتكون من مندوبين يختارهم برلمان الجمهورية والجمعيات التشريعية للدول الأعضاء ومن بين أعضاء الهيئات سالفة الذكر. ويفقد العضو مركزه إذا انتهت عضويته في الجمعية التي اختارته. وتشكل محكمة التحكيم من سبعة قضاة يعينهم رئيس «الجماعة» لمدة ست سنوات قابلة للتجديد، وهم مستقلون وغير قابلين للعزل.

إلا أن هذه الصورة تعدلت كثيراً على ضوء الاتفاقيات المعقودة. فرئيس الجمهورية رأس «مؤتمرا دوريا من رؤساء الدول والحكومات». ولم يعد للمجلس التنفيذى السابق أى معنى لأن الأعضاء في المجموعة دول مستقلة ذات سيادة، ولهذا فسوف يقتصر دور «المؤتمر» على التنسيق. ونظراً لعدم وجود مسائل مشتركة تتطلب قرارات تلتزم الدول الأعضاء، فإنه لن يضم بحكم القانون «الوزراء المسؤولين عن المسائل المشتركة» وهم الوزراء الفرنسيون لشئون السياسة الخارجية والدفاع والأعمال العامة، كما كان الحال من قبل.

وتحدث الإتفاقيات عن «مجلس شيوخ استشارى من برلمانات الأعضاء»

sénat interparlementaire consultatif ، ويمثل الجمعيات التشريعية في الدول الأعضاء وإن لم يكن هذا التزاما obligation . وليس في الاتفاقيات ما يشير إلى طبيعة هذا المجلس أو طريقة تكوينه على وجه الدقة أو الوظيفة التي يضطلع بها ، ولذلك فإن إخراج مثل هذه الهيئة إلى حيز الوجود يقتضى اتفاقاً « متعدد الأطراف » multilateral يضم جميع الدول الأعضاء في المجموعة ، يحدد المبدأ وطريقة التنفيذ ونوع الاختصاص الاستشاري المشار إليه .

ونص دستور سنة ١٩٥٨ على إنشاء محكمة تحكيم وافتتحت رسميا في مايو سنة ١٩٥٩ . إلا أنه طبقا للاتفاقيات المعقودة مع اتحاد مالي وجمهورية مالاغاسي سيحل محلها أسلوب بسيط للتوفيق والتحكيم للنظر في الخلافات بين فرنسا وكل من هذه الدول بشأن تطبيق الاتفاقيات المعقودة بين الطرفين . وفي كل حالة تضم أربعة « محكمين » لا « قضاة » كما كان الحال بالنسبة إلى النظام السابق . وسوف يسبق الإلتجاء إلى التحكيم عملية تستهدف التوفيق يتولاها ممثلان للطرفين المتنازعين . وإلى جانب تلك الأجهزة سوف تظل قائمة اللجان المتخصصة التي كانت تعمل تحت إشراف المجلس التنفيذي وكانت تضم وزراء وخبراء من فرنسا والدول الأعضاء وكانت هذه اللجان تبحث مسائل العلاقات بالمنظمات الدولية والشئون الاقتصادية والمالية وغير ذلك من الشئون التي تدخل في نطاق المستويات العليا . وكذلك سوف تكون هناك لجان ثنائية أو متعددة الأطراف .

وتتضمن الاتفاقيات موضوعات عدة تتصل بالتعاون في مختلف الميادين ومن ذلك :
١ - التعاون العسكري ويتخذ في حالة مالاغاسي واتحاد مالي مثلا الاحتفاظ ببعض القواعد العسكرية ، بينما تقوم الاتفاقيات المعقودة مع دول إفريقية الإستوائية (الفرنسية) على مبدأ المشاركة في الدفاع . وكذلك تتولى فرنسا تدريب الجيوش الوطنية للدول الأعضاء ، وتتمهد الأخيرة بعدم طلب المساعدة العسكرية من دولة أجنبية غير فرنسا .

٢ - تبادل السفراء ولكن تظل فرنسا تمثل المجموعة دبلوماسيا في بلدان عدة .

٣ - تنسيق السياسة العامة في الميادين السياسية والدولية والإقتصادية (عن طريق المؤتمر الدوري الذي سلفت الإشارة إليه) .

د - يظل لبلاد المجموعة الحق في المساعدة الاقتصادية من دول السوق المشتركة الأوروبية.

هـ - الإبقاء على العلاقات المالية والاقتصادية والنقدية القديمة وبخاصة البقاء في منطقة الفرنك الفرنسى .

وتمت نصوص في الإتفاقيات الثنائية بشأن حق رعايا كل طرف في تولى الوظائف العامة ، والإشتراك في إنشاء المشروعات الصناعية والزراعية والتجارية ، ومزاولة المهن الحرة والحرف ، والحصول على الإمتيازات والتمثيل في المنظمات الاقتصادية في أراضى الطرف الآخر . وتنص الاتفاقيات المتعددة الأطراف على تمتع رعايا كل دولة بالحريات المدنية في أراضى الدول المتعاقدة الأخرى ، وحق الاستثمار واقتناء الممتلكات . وهناك ضمانات منصوص عليها بالنسبة إلى الأموال والممتلكات وبخاصة عند نزع الملكية بدون تقرير التعويض العادل .

مشكلات الجمهوريات الجديدة

ومستقبل الجماعة

إذا كانت الممتلكات الفرنسية السابقة في مدغشقر ، وفي كل من إفريقيا الغربية وإفريقية الإستوائية قد أصبحت دولا مستقلة ذات سيادة ، واندرجت - باستثناء غينيا - في « المجتمع » (الفرنسى) فإنها تواجه عددا من المشكلات في علاقاتها بفرنسا ، وفي المستوى الإقليمى ، وفي المجال الداخلى لكل منها .

العلاقات مع فرنسا

وعلى رأس هذه المشكلات العلاقات مع فرنسا والتي نظمها اتفاقيات المساعدة والتعاون التي وقعت بين فرنسا والجمهوريات التي قبلت ذلك الوضع قبل الانضمام إلى الأمم المتحدة . وبدراسة الاتفاقيات التي وقعتها حكومة اتحاد مالى في ٢٢ يونيو ١٩٦٠ نلاحظ أنها تتضمن في المادتين الأولى والثانية انضمام الاتحاد إلى « المجتمع » والاعتراف برئيس جمهورية فرنسا رئيسا للمجتمع « بحكم القانون » . ومغزى النص الأخير وجود سيد أعلى Overlord يمكن الرجوع إليه ، الأمر الذى وضع إثر الأزمة

التي تعرض لها إتحاد مالي في أغسطس ١٩٦٠ حيث أبرق إليه كل من موبيدو كيتا وليوبولد سونغور بما حدث ، ورد عليهما طالبا منها الحضور إلى باريس لمقابلته .

وإذا انتقلنا إلى النصوص الخاصة بالشئون العسكرية نلقاها تتضمن الأمور الآتية:

١ — لا تطلب المهمات والأسلحة والعتاد مما يلزم قوات إتحاد مالي العسكرية إلا من فرنسا ، أي أن تسليحها يظل خاضعاً لمقتضيات السياسة الفرنسية والاعتبارات التي تملئها الاستراتيجية الفرنسية أو الغرية بعبارة أدق بحكم كون فرنسا عضواً رئيسياً في منظمة حلف شمال الأطلسي . إن أهم ما تهدف إليه الدولة المستقلة الناشئة تكوين جيش وطني لدعم الاستقلال والمحافظة عليه ، وقد يتعارض هذا الأمر مع أهداف الدولة الاستعمارية السابقة وفي هذه الحالة يتعذر التحقيق طالما تحتكر الأخيرة السلاح . وقد كانت لإقليم مصر (من الجمهورية العربية المتحدة) تجارب قاسية في هذا الصدد فظلت الدول الغريبة تحبس عنها السلاح اللازم لكفالة أمنها وسلامة أراضيها ضد العدوان ، واستمر ذلك الوضع إلى أن أقدم على تحطيم ذلك الاحتكار بصفقة الأسلحة التي عقدها مع تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٥٥ . ومن هذا نرى ضرورة توفير الحرية الكاملة للجمهوريات الجديدة في إنشاء قواتها العسكرية الوطنية والحصول على السلاح لها من مختلف المصادر .

٢ — حق فرنسا في استخدام أراضي إتحاد مالي لنقل قواتها العسكرية ، كما يتنازل الإتحاد لها عن قواعد في الرأس الأخضر Cape Vert وسان لوى وكايس Kayes وقواعد جوية في نقاط معينة مثل باماكو وجاو . ووجود القوات العسكرية والقواعد انتقاص من الاستقلال وسبيل للضغط والتدخل الأمر الذي دلت عليه دلالة واضحة أحداث الكونغو حين تدفقت القوات البلجيكية على القواعد المحتفظ بها بمقتضى معاهدة الصداقة ، وفضلاً عن هذا فالنصوص المشار إليها معناها أن تضطر الجمهوريات الوليدة إلى الاشتراك في المغامرات العسكرية التي قد تشبك فيها فرنسا حتى ولو لم يكن للشعوب صالح فيها ، كما يعرضها لأخطار الانتقام من جانب أعداء فرنسا والكتلة الغريبة . إن إصرار فرنسا على هذه القيود منبثق من أملها في أن تظل تستخدم موارد هذه البلدان المادية والبشرية في حروبها القادمة ، ومن رغبتها في الحيولة بين هذه البلدان وبين الأخذ بسياسة الحياد الإيجابي والتعاون الإفريقي بمناهة الحقيقي الذي لا يستهدف سوى مصلحة الشعوب الإفريقية وحدها أولاً وقبل كل شيء .

٣ — التعاون العسكري ضد أى تهديد للأمن الداخلى أو الخارجى ، وبذلك تكون الدول الجديدة مضطرة إلى خوض غمار الحرب إلى جانب فرنسا وقد تكون الأخيرة المعتدية أو البادئة بالإثارة .

٤ — يمكن أن تطلب معاونة القوات الفرنسية إذا تعرضت سلامة البلاد أو الأمن الداخلى للتهديد . والفقرة المتعلقة بالأمن الداخلى تنطوى على خطورة بالغة إذ معناه أن تحافظ القوات الفرنسية على الأوضاع القائمة Status quo ولو كان الصالح العام يقتضى تغييرها . ومعنى هذا أيضاً أن لفرنسا أن تتدخل لمنع تغيير كالذى حدث فى مصر فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أو فى العراق فى ١٤ تموز ١٩٥٨ ، وأن فى وسع حكومة لائىل الشعب فى ساحل العاج أو داهومى وغيرهما أن تستعين بدولة أجنبية للبقاء فى الحكم ، وفى وسع المصالح الاحتكارية الأجنبية الإفادة كذلك من مثل هذا النص بحجة وجود تهديد للأمن الداخلى .

لهذه الاعتبارات وأمثالها طالبت المعارضة فى مدغشقر فور إعلان الاستقلال بضرورة إلغاء النصوص العسكرية بصفة خاصة لأنها تنتقص من الاستقلال ، وتجعل سياسة البلاد خاضعة لأهداف فرنسا . وتعرضها لأخطار بالغة إذا ما نشبت حرب اشتبكت فيها فرنسا . وكذلك وجدنا فى السودان معارضة لهذه الشروط ، كما أن أحزاب المعارضة فى الجمهوريات الأخرى تستنكرها ، وقد سئل رئيس حكومة ساحل العاج (١٣ أغسطس ١٩٦٠) عن وجود القوات الفرنسية فى أراضى دول الوفاق الأربع فأجاب بأن هذه المسألة سوف تحل عن طريق المفاوضات ، والسؤال ينم عن شعور فى الجمهورية إزاء هذه المسألة . ويلاحظ أن دول الوفاق سبق أن أعلنت أنها لن توقع اتفاقيات التعاون إلا بعد تنضم إلى الأمم المتحدة .

والذى نراه أن هذه الاتفاقيات لن تظل على صورتها التى بدأت بها بل لابد أن تشتد الدعوة إلى التحرر الكامل ، فتجلبو القوات الفرنسية عن القواعد التى ترابط فيها ، وتسترد الدول الحديثة حريتها الكاملة فى إنشاء جيوشها الوطنية وتسليحها ، وتتبع سياسة خارجية بعيدة عن التكتلات الدولية والمؤثرات الأجنبية . والواقع أن هذه الدول التى اعترفت فرنسا باستقلالها وسيادتها وصارت أعضاء فى الأمم المتحدة لا يمكن أن تتجاهل التطورات التى شهدتها وما تزال تشهدها القارة الإفريقية : فالجمهورية العربية المتحدة مثلاً تخلصت من أى ارتباط بأجلاً كالد

فرضته الأخيرة في معاهدة ١٩٣٦ ، ولم تعد بأراضيها أية قواعد عسكرية أجنبية . وكان من أثر الأزمة التي تعرض لها الكنفو إثر استقلاله والتي استدعت تدخل الأمم المتحدة جلاء القوات الباجيكية عن البلاد . وكذلك استجابت فرنسا إلى طلب حكومة المغرب بشأن جلاء قواتها وقد سبق لحكومة المغرب الاتفاق مع حكومة الولايات المتحدة على تصفية القاعدة الأمريكية خلال فترة مقرر .

وأُسفر استفتاء سبتمبر عام ١٩٥٨ عن استقلال غينيا وخروجها من الجماعة وبذلك تخلصت من أى ارتباط بفرنسا في السياسة الخارجية أو المسائل العسكرية . وواضح كذلك أن عددا من الدول الإفريقية المستقلة آثر سياسة الحياد الإيجابي وهذا ما أعلنه قادة الجمهورية العربية المتحدة والسودان وغينيا والكنفو في أكثر من مناسبة ، ومادعت إليه مؤتمرات الشعوب الإفريقية ومؤتمرات التضامن الآسيوي الإفريقي .

هذه التيارات جميعاً لا يمكن أن تظل الجمهوريات الجديدة بمنأى عنها ، بل الأقرب إلى الاحتمال أن تسارحها لأنها تيارات منبعثة عن شعور إفريقي عام .

التحرر الاقتصادي :

في إفريقية الإستوائية حوالي ٣٠٠.٠٠٠ ميل مربع من العابات الإستوائية وتمتد إلى ساحل جابون وتضم أنواعاً كثيرة من الأشجار التي لها قيمة عالية في الصناعة ، وأهمها المطاط البري وزيت النخيل والكافور والفول السوداني والسيسال Sisal . وهناك أنواع عدة من الثروة المعدنية مثل النحاس والزنك والذهب والرصاص والماس . وتعتبر جابون ذات أهمية كبيرة من ناحية الثروة المعدنية ففيها المنجنيز في مواندا Mwanda على مقربة من فرانسفيل Franceville ، ومن المتوقع أن يترتب على التوسع في استغلاله أن تصبح جابون ثاني دولة مصدرة لهذا المعدن أو في الصف الأول على الأقل من الدول المصدرة ؛ وقد سبق لشركة الولايات المتحدة للصلب توقيع اتفاق بشأن استغلاله .

وكذلك بدأت في السنوات الأخيرة الأبحاث الخاصة بالتنقيب عن البترول ، وفي سنة ١٩٥٨ وقعت اتفاقية بهذا الخصوص بين شركة موبيل الفرنسية وشركة موبيل بغرب إفريقية من جهة وشركة بترول إفريقية الإستوائية الفرنسية من جهة

أخرى . وذلك للبحث في جابون والكنغو (الفرنسى سابقا) . ووقعت اتفاقية عمالة بين شركة بترول إفريقية الإستوائية الفرنسية (التي تملكها الحكومة الفرنسية) وشركة شل الهولندية الملكية بشأن جمهورية جابون . ونجحت الأبحاث وبلغ إنتاج البلد الأخير ٧٠٠٠ ز ٠٠٠ طن سنة ١٩٥٩ .

وتشغل الزراعة مركزاً طيباً في إفريقية الغربية (الفرنسية) فهناك النخيل والأخشاب ، كما حدث توسع في زراعة القطن والبن وقصب السكر . وتعتبر دولتا اتحاد مالي رابع منتج للفسق في العالم ومعظم الانتاج تشتريه فرنسا . والمعادن متوافرة فهناك النحاس والزنك والذهب والفوسفات والحديد . وهذه الموارد الكبيرة ما تزال أمامها الإمكانيات ولكن الأمر يتطلب تخطيطاً علمياً للتنمية الاقتصادية ، كما أن من أكبر العقبات تأخر المواصلات .

إلا أن الظاهرة التي تلفت النظر وسوف يكون لها تأثير في تحديد موقف الجمهوريات الجديدة أن هذه الثروات الضخمة خاضعة للإحتكارات الفرنسية ، ولعل البيان التالى عن عدد من الشركات الفرنسية في الإفريقيتين الفرنسييتين سابقاً كفيل بإلقاء الضوء على هذه الحقيقة ، وسوف نرى منه أنها تحتكر التجارة الخارجية والصناعات المحلية الرئيسية وتسيطر على الائتمان . وأنها تفسر تلك النصوص عن المسائل الاقتصادية في الاتفاقيات الخاصة بالتعاون والمساعدة والتي أشرنا إليها^(١).

١ - الشركة الفرنسية الإفريقية الغربية وتقوم بتوزيع جميع أنواع البضائع بإفريقية الغربية كما تتولى تسويق المنتجات المحلية مثل الفستق واللوز وزيت النخيل والكاكاو والبن والجلود والصمغ . وتمثل الشركة عدداً من المؤسسات الصناعية والكهربائية ولها منشآت ومستودعات في كل من إفريقية الغربية والإستوائية .

٢ - الشركة التجارية للغرب الإفريقى (باريس) وتمارس نشاطها في السنغال وغينيا والسودان (الفرنسى) وغانة وتوجو وداهومى ونيجيريا والكميرون وتشاد. وينحصر في شراء المنتجات المحلية وبيع السلع المصنوعة .

(١) هذه البيانات مستقاة من صحيفة Le Monde الفرنسية بعددها الصادر بتاريخ ٢٨/٢٩

أغسطس سنة ١٩٦٠ .

٣ — موريل وبروم وأنشئت عام ١٩٢٣ ونشاطها يتركز في السنغال والسودان وموريتانيا وغينيا وغمبيا .

٤ — بيريساك (١٩٠٨) ونشاطها الرئيسي التجارة مع دول إفريقيا الغربية (الفرنسية) .

٥ — التجارة الإفريقية ونقل مركزها من داكار إلى باريس سنة ١٩٦٠ ولها منشآت ومستودعات كذلك في غمبيا وساحل النيجال والكاميرون .

٦ — بنك إفريقيا الغربية وأنشئ عام ١٩٠١ ومنح حق إصدار النقد في إفريقيا الغربية وتوجولاند حتى سنة ١٩٥٥ . وله فروع في جميع أنحاء المنطقة .

٧ — البنك التجاري الإفريقي ومقره باريس وأنشئ سنة ١٩٢٤ .

٨ — البنك العقاري للغرب الإفريقي وأنشئ عام ١٩٢٨ ويقدم القروض العقارية في إفريقيا الغربية ، كما أن له ممتلكات واسعة .

٩ — ليزير إفريقيا ومقر هذه الشركة داكار وأنشئت عام ١٨٤١ . والغرض منها صناعة وتجارة الزيوت النباتية ولها مصنع كبير للزيوت بداكار وبلغ إنتاجها من الزيت الخام ٣٨٧٠٠ طن عام ١٩٥٩ .

١٠ — منشآت البيرة في إفريقيا الغربية ولها معمل كبير في داكار حيث مركزها الرئيسي ، ولها مستودعات في باماكو وكاولاك .

١١ — شركة إفريقيا الغربية للأسمنت ومركزها روفيسك Rufisque بالسنغال ، حيث لها مصنع لعمل الأسمنت ، كما أن مركزها قوى في موريتانيا والسودان .

١٢ — مياه وكهرباء الغرب الإفريقي ومركز الشركة داكار وتأسست سنة ١٩٢٩ لمدة أربعين عاما .

١٣ — الشركة العامة للمياه بالخارج ومقرها باريس وتأسست سنة ١٨٧٩ . ومنذ عشر سنوات وجهت نشاطها إلى إفريقيا السوداء حيث حصلت على امتيازات هامة وبخاصة في السنغال وغينيا .

وتحقق تلك الشركات أرباحاً ضخمة ، كما يستدل من البيان التالي :

السنة المالية	٪ الأرباح الصافية	اسم الشركة
١٩٥٩	٥٣٥	الشركة الفرنسية لإفريقية الغربية
٥٩ / ١٩٥٨	٥٣٦	الشركة التجارية للغرب الإفريقي
١٩٥٩	٦٣٨	موريل ، بروم
—	٨٣٩	بيريساك
—	٧٣٢	بنك إفريقية الغربية
١٩٥٩	٥٣٢	البنك العقاري
١٩٥٨	٦٣٥	منشآت البيرة
١٩٥٩	٧٣١	شركة الأسمنت
—	١١٣٥	المياه والكهرباء

التجزئة الإقليمية :

والشبكة الكبرى تتعلق بما حدث من تقسيم المنطقتين إلى هذا العدد الكبير من الدول التي تفصلها حدود مصطنعة تتعارض مع المصالح المادية والسياسية المشتركة ، وأصبحت هذه « البلقنة » الإفريقية Balkanisation من بواعث القلق .

إفريقية الغربية		إفريقية الاستوائية	
الدولة	عدد السكان	الدولة	عدد السكان
اتحاد مالي (١)	٦.٠٠٠.٠٠٠	إفريقية الوسطى (٢)	١.٧٠٠.٠٠٠
ساحل العاج	٣.٥٠٠.٠٠٠	تشاد	٢.٧٢.٠٠٠
داهومي	١.٥٠٠.٠٠٠	الكنغو	٧٦٠.٠٠٠
موريتانيا	٦٠٠.٠٠٠	جابون	٤٠٠.٠٠٠
النيجر	٢.٥٠٠.٠٠٠		
غينيا	٢.٥٠٠.٠٠٠		
فولتا العليا	٣.٥٠٠.٠٠٠		

وهكذا نجد أن مجموع سكان هذه البلدان حوالى ٢٠ مليوناً ، وبعضها صغير للغاية مثل موريتانيا وجابون ، وهذا مصدر ضعف من الناحية العسكرية . أضف إلى هذا أن عدداً منها فى موقع جغرافى دقيق ، فداهومي شريط ضيق محصور بين نيجيريا وتوجو ، وكان من أهداف السياسة الفرنسية من قبل إدماج داهومي وتوجولاند (الواقعة آنذاك تحت الوصاية الدولية) ، لإنشاء دولة واحدة . وكانت فولتا العليا مقسمة بين مستعمرات ساحل العاج والسودان الفرنسى والنيجر ثم أعيد تكوينها عام ١٩٤٧ وحصلت على الاستقلال الداخلى بمقتضى القانون الأساسى الصادر عام ١٩٥٦ . وعلاوة على هذا كله فبعض هذه الدول ليس له منفذ مباشر إلى البحر مثل جمهوريات السودان والنيجر وتشاد وفولتا العليا وإفريقية الوسطى ، ويتمين عليها الاعتماد على جيرانها وحسن نواياهم .

لهذه الاعتبارات نشطت الدعوات التى تهدف إلى التجمع وربط هذه البلدان فى مجموعات وإن تباينت قوة الرابطة ، وذلك على ضوء الموقع والحدود المشتركة وعوائل الإنتاج والرغبة فى تحقيق التكامل الاقتصادى وتيسير النقل والتبادل التجارى .

(١) قتل أزمة انسحاب السنغال

(٢) أوبانجي شارى سابقاً .

وهذه الدعوات إجماعاً مع السياسة الفرنسية السابقة حتى بعد أن تحولت المستعمرات إلى « الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار » طبقاً لدستور عام ١٩٤٦ . فقد كان لإفريقية الغربية حاكم عام مقرر دكا ، وإلى جانبه المجلس الكبير من أعضاء تنتخبهم المجالس الإقليمية على أساس خمسة أعضاء عن كل إقليم ، وكان مسئولاً عن الأمن والنظام والتنسيق بين المصالح والإدارات في الأقاليم المختلفة . وكانت هناك ميزانية عامة للمنطقة كلها (إلى جانب للميزانية الخاصة بكل إقليم) وتلحق بها ميزانية موحدة للمواصلات وتشمل السكك الحديدية والنقل بالسيارات والمواني (عدا دكا) . وبمقتضى القانون الصادر في ٣٠ مارس سنة ١٩٤٦ صار لبنك إفريقية الغربية الفرنسية وحده حق إصدار ورق النقد . وكانت إفريقية الإستوائية الفرنسية في الأصل تعرف باسم الكنفو الفرنسي ثم تغير اسمها بمقتضى المرسوم الصادر في ١٥ يناير ١٩٦٠ ، وفي ١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٦ أعيد تنظيمها بحيث تتكون من أقاليم تشاد وأباجي شاري والكنفو الأوسط وجابون . وكان لها حاكم عام مقرر برازايل كما كانت لها ميزانية موحدة . فضلاً عن هذا كانت السياسة التعليمية في البلدان التابعة لفرنسا متماثلة في نوعها وأهدافها وتطبيقها .

وكانت الخطوة الأولى في حركة التجمع بعد استفتاء سنة ١٩٥٨ إنشاء اتحاد مالي ، وكان الهدف منه أن يضم جمهوريات السنغال والسودان وداهومى وقولتا العليا . ووافقت الجمعية التشريعية في كل من السنغال والسودان على دستور الاتحاد الذى تم الاتفاق عليه في ١٧ يناير سنة ١٩٥٩ ، إلا أنه بالرغم من موافقة ممثلى الجمهوريتين الأخيرتين فإن الجمعية التشريعية في كل منهما لم تصدق عليه . وكان الاتحاد — كما سبق القول — أول من أثار موضوع الاستقلال داخل الجماعة .

أما الخطوة الثانية فتحملها منظمة دول الوفاق (٢٩ مايو ١٩٥٩) وتضم ساحل العاج والنيجر وقولتا العليا وداهومى ، ولها مجلس يعرف باسم « مجلس دول الوفاق » Conseil des Etats d'Entente يرأسه حالياً السيد دىورى Hamani Diori رئيس حكومة النيجر ، وصندوق مشترك .

وليس الغرض من هذا التجمع كما يدل عليه اسمه سوى تنسيق السياسة بين الدول الأربع الأعضاء مع احتفاظ كل منها باستقلالها وشخصيتها الدولية وحرية التصرف في شئونها الداخلية . وقد اجتمع رؤساء الحكومات الأربع على هيئة مؤتمر في

ايدجان Abidjan لوضع مبادئ سياسة مشتركة ثم أصدروا على إثره بياناً في ١٣ أغسطس سنة ١٩٦٠ جاء فيه أنه بالرغم من عدم وجود رابطة سياسية قانونية *lien institutionnel* بين الدول الأربع فإن المجتمعين انتهوا إلى دعم التضامن بينهم على أسس من الكرم والمساعدة المتبادلة والإخاء ، واتفقوا على وضع دستور متماثل في مستوى كل دولة وأن يكون لكل منها نفس نظام الانتخاب ونفس المدة التي تقضيها الجمعية التشريعية وكذلك نفس التنظيم في الجيوش مع إقامة جهاز تنسيق في القمة . وتم الاتفاق أيضاً على تماثل التنظيم الإداري ، ووضع سياسة اقتصادية مشتركة وبخاصة فيما يتعلق بإنشاء اتحاد جمركي ذي صلات أوثق . وكذلك اتفقوا على فرض نفس الضرائب في مستوى كل دولة وعلى الحطة المالية التي يجري السير وفقاً لها ، وإنشاء صندوق مشترك لضمان القروض التي يجري التعاقد عليها لصالح الدول الأربع المشتركة ، وتنسيق الدبلوماسية . وقرر المؤتمر تأليف لجان لوضع القرارات موضع التطبيق . وختم البلاغ بالعبارة الآتية: «والرؤساء الأربعة يعيدون تأكيد تعلقهم بسياسة قيام اتحاد كبير مع الدول الإفريقية ، واحترام شخصية كل دولة » . ومن المنتظر أن تنسق الدول الأربع تمثيلها الدبلوماسي بما يؤدي إلى خفض النفقات .

وتحدث رئيس المجلس فقال : إن إفريقية يجب ألا تكون العوبة بين الشرق والغرب؛ وأضاف قائلاً: « إننا نستنكر كل التجاء إلى الحرب بين الدول الإفريقية » . أما عن موقف الدول الأربع من السياسة الدولية فقال: إنه سوف يتحدد بعد الانضمام إلى الأمم المتحدة .

وفي ٢٣ سبتمبر ١٩٥٩ وقعت بروتوكولات برازايل بين جمهوريات تشاد وجابون وإفريقية الوسطى والكنغو بشأن تكوين صندوق مشترك ، وعقد مؤتمرات من رؤساء الوزارات ، والمرافق المشتركة ، وإقامة اتحاد جمركي . هذا وقد تقرر قيام اتحاد جمركي بين جابون وداهومى والأخيرة من دول الوراق ، وهو اتجاه له دلالة من حيث التقارب .

ولا ريب أن المستقبل سوف يسفر عن ازدياد حدة الاتجاه نحو التجمع وتقوية الروابط ، وهذا بطبيعة الحال يحمل على التساؤل من موقف فرنسا خاصة . إن

تعليقات الصحف الفرنسية والبريطانية على قرار السنغال بالانسحاب من اتحاد مالي قد تنطوى على نوع من الإجابة ، فكتبت صحيفة التيمس بعددها الصادر في ٢٢ أغسطس ١٩٦٠ تقول في مقالها الافتتاحي إن الفرنسيين أخطأوا بتشجيع قيام مثل هذا الاتحاد بين السنغال والسودان ، وإنه بعد الأحداث التي وقعت يمكن الشك في حكمة هذه النظرية وسلامتها . ولكن الشيء المحقق أن أية محاولة من جانب فرنسا للوقوف في وجه التيار التجمعي سوف يكون لها رد فعل على علاقات الدول الإفريقية صاحبة الأمر معها ، وعلى كيان الجماعة الفرنسية الإفريقية ذاتها .

من مشكلات الجماعة :

وتعرضت « الجماعة » لمشكلات ثلاث عام ١٩٦٠ ، وكل منها قديمة أن تثير التوتر في صفوفها ، وهي مشكلات الجزائر وموريتانيا واتحاد مالي . فقد قررت الدول العربية المطالبة بإدراج مشكلة الجزائر في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التي تبدأ في سبتمبر وذلك للمرة السادسة . ففي عام ١٩٥٨ كانت الأغلبية اللازمة لإدراجها تنقص واحدا ، وفي السنة التالية حال دون إدراجها الخطاب الذي ألقاه الرئيس ديغول وتحدث فيه عن تقرير المصير . وتغير الموقف الآن بعد إخفاق مباحثات ميلون Melun (يونيو ١٩٦٠) ، وأهم من ذلك بسبب التغيير الذي طرأ على تكوين الأمم المتحدة . ففي هذه الدورة صار أعضاء الأمم المتحدة ثمانية وتسعيناً^(١) ومن هذا العدد ١٢ دولة إفريقية (باستثناء اتحاد جنوب إفريقية) ، وكان الشك يراود بعض المراقبين إذا ما عرضت المسألة الجزائرية على الأمم المتحدة بشأن موقف الجمهوريات الإفريقية في نطاق «المجتمع» وتوقعوا ألا تصوت ضد فرنسا أو على الأقل تمتنع عن التصويت أملا في تسوية الموقف عن طريق مباحثات ثنائية بين فرنسا والجزائريين . ولكن الحكومة الجزائرية عمدت إلى إجراء جديد ينقل المسألة إلى الميدان الدولي فأعلنت في ٢٢ أغسطس أنها تطالب بإجراء إستفتاء حول تقرير المصير تحت إشراف الأمم المتحدة . هذا المطلب إذا ما نوقش في الجمعية العامة لن يكون من السهل على الدول الإفريقية ذات الصلات بفرنسا أن تصوت ضده ولصالح حرب إستعمارية ضد شعب إفريقي يكافح من أجل حريته ؛ بل إن الامتناع عن التصويت يسئ إلى مركزها في أعين الشعوب الإفريقية

(١) صحيفة الموند الفرنسية (٢٧/٨/١٩٦٠) . وذلك بدون موريتانيا

بل وشعوبها أيضا . حقيقة قد لا تستطيع الأمم المتحدة القيام بالاستفتاء بغير موافقة فرنسا ، إلا أن هذه المشكلة من العوامل الكفيلة بإحداث تصدع في صفوف « الجماعة » .

وموضوع موريتانيا بدوره من عناصر التوتر . وتبلغ مساحة هذا البلد ٤٠٠.٠٠٠ ميل مربع وسكانها يقربون من نصف مليون . وبالرغم من فقره الحالي حيث الموارد الرعي والصنع والملح إلا أن بأرضه ثروة طيبة من الحديد ونسبة الخام ٦٣ ٪ ويقدر بنحو ٢١٥ مليون طن . وبدأ استخراج على يد شركة عالية تعرف باسم Miferma . ولكن حكومة المغرب تعترض على انفصال موريتانيا ، ففي ٦ أغسطس إستقبل الملك محمد الخامس وفد موريتانيا الدائم في بلاده الذي يعبر عن إرادة العودة إلى مرا كش ، وصرح على ما جاء بلسان وزير الاستعلامات أنه : « كان ينبغي أن تتمكن موريتانيا من الإعراب بحرية عن إرادتها بشأن تقرير مصيرها ، الأمر الذي يجعلها تنضم في حرية إلى مرا كش » ثم خطب الملك لمناسبة مرور سبع سنوات على تقيده بواسطة السلطات الفرنسية فقال إن موريتانيا جزء لا يتجزأ من العالم العربي ، غير أن هناك محاولات تجرى لوضع المغرب أمام الأمر الواقع بفصل موريتانيا . وأنه سوف يضطر إلى رفع الأمر إلى الأمم المتحدة . وأرسلت الحكومة المغربية مذكرة إلى المستر داج همرشولد تطلب فيها إدراج مسألة موريتانيا في جدول أعمال الجمعية العامة . وعللت الطلب بأنه نتيجة استحالة الوصول على حل لمشكلة الحدود بطريق المفاوضات الثنائية . وصرح السيد مهدي بن عبود ، مندوب المغرب الدائم لدى الأمم المتحدة ، في مؤتمر صحفي ، بأن فرنسا تريد أن تجعل من جمهورية الغرب الصحراوي كاتانجا أخرى بسبب ثرواتها المعدنية وأكد أن موريتانيا كانت جزءاً لا يتجزأ من المغرب (١) .

وفي ٢٥ أغسطس قابل رئيس حكومة موريتانيا أثناء وجوده بباريس كلا من الميسو فوايه وزير علاقات الجماعة والميسوف كوف دي مورفيل وزير الخارجية ، وصرح بشأن مطلب المغرب بأن « هذه الدعاوى ليست جديدة ولا تسبب لنا أي انزعاج » (١) .

وتشير هذه المسألة بعضاً من التعقيدات . ففيما يتعلق بالأمم المتحدة عند عرض المسألة على الجمعية العامة فإن الدول العربية حددت موقفها ، حيث أصدر مؤتمر وزراء خارجية هذه الدول المنعقد في شتورا ببلن (أغسطس سنة ١٩٦٠) قراراً يؤيد فيه مطالبة حكومة المغرب بشأن عودة موريتانيا ، ويستنكر كل عمل يهدف إلى فصل هذا الجزء الذي لا يتجزأ من الأراضي المراكشية ، كما قرر تأييد طلب إدراج المسألة في جدول أعمال الجمعية العامة . ويبدو أن الدول الإفريقية الأعضاء في « الجماعة » آثرت عدم تحديد موقفها أملاً في تسوية بطريق المفاوضات . وثمت فريق من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد يرى أن الحال يختلف عنه في الجزائر حيث هناك حرب دائرة منذ سنوات ، فضلاً عن أن المطالبة بالاستفتاء جاءت عن طريق الحكومة الفعلية التي تمثل شعب الجزائر . وعلى ضوء ما حدث في مجلس الأمن بصدد الكونغو « البلجيكي سابقاً » ينتظر أن تعترض فرنسا وبريطانيا ، فالأولى إمتنعت عن التصويت والثانية قد ترى أن إرسال قوة دولية تم بناء على طلب حكومة الكونغو . وكذلك أيدت الولايات المتحدة قرارات مجلس الأمن لسحب القوات البلجيكية إذا اعتبر وجودها يشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين ، بينما لم تقع بعد اضطرابات في موريتانيا وحكومتها تعارض فكرة الاستفتاء والانضمام وهكذا فالرأي سينقسم بصدد الموضوع .

وليس من السهل أن تستجيب فرنسا إلى طلب حكومة المغرب بعد أن وافقت على استقلال موريتانيا^(١) ، فضلاً عما لها من مصالح استراتيجية واقتصادية وموقف فرنسا سوف يسيء كثيراً إلى العلاقات بينها وبين المغرب .

أزمة اتحاد مالي

تكون هذا الاتحاد من السودان والسنغال (١٩٥٩) وحصل على الاستقلال بمقتضى اتفاقيات للمساعدة والتعاون . وأهل الاتحاد وبخاصة في السنغال أكثر تطوراً من سكان معظم بلدان إفريقيا الغربية (الفرنسية) . وتبلغ مساحة الاتحاد ١٤٠٥٣٩٨ كيلومتراً مربعاً ، وعدد السكان ستة ملايين نسمة ، وتبلغ كثافتهم ٣ للكيلومتر المربع في السودان مقابل ١١٥ في السنغال وفي البلد الأخير جالية فرنسية كبيرة تعدادها ٩٦٠٠٠ . وأعظم مصادر الثروة الفستق ويتركز في السنغال .

(١) أعلن في أواخر أكتوبر .

كيف انفجرت الأزمة :

في ١٦ أغسطس ١٩٦٠ اختار « الحزب التقدمي السنغالي » ليوبولد سنفور مرشحه الرسمي لرئاسة الجمهورية ، ولكن السودانيين (الذين لم يتنازلوا عن حقهم في المنصب) قرروا تأييد ترشيح لامين جوي Lamine Gueye عمدة داكار . وكان المقرر أن يعين مندوبو البلدين في ٢٠ أغسطس مرشحا مشتركا . ولما كان لكل منهما ٥٠٪ من الأصوات ، ولما كان الأعضاء السنغاليون مجتمعين على جوي الذي يؤيده فريق من السنغاليين لذلك كان فوزه أكثر احتمالا . ومنذ ١٩ أغسطس قامت مظاهرات أمام مبنى الحكومة الاتحادية ، فطلب موييدو كيتا Mobido Keita من محمد وضيا Mamado Dia احترام حرية الدخول إلى المبنى ولكن الأخير لم يعبأ بذلك .

وفي الساعة الثامنة من مساء ١٩ أغسطس عقد مجلس وزراء الاتحاد جلسة استثنائية برئاسة كيتا أعلن على أثرها أن الاتحاد في خطر وأن تمت عناصر تحاول استغلال الحملة الانتخابية الخاصة باختيار رئيس الجمهورية لتهديد سلامة البلاد وخلق حالة من التوتر . وفي الساعة الحادية عشرة ونصف أذيعت القرارات التي اتخذها المجلس وتقضى بإعلان حالة الطوارئ ، وإخراج ضيا نائب رئيس الحكومة والذي كان يتولى شؤون الدفاع والأمن وإسنادها إلى كيتا ، ويعين الكولونيل سوماريه Soumaré قائدا عاما ،

وبابتداء يوم ٢٠ أغسطس جمع ضيا مجلس وزراء السنغال وعلى أثر الاجتماع أذاع أن كيتا يريد إحداث انقلاب وطالب السنغاليين بالتعبئة من أجل الدفاع عن البلاد . وفي الساعة الواحدة والدقيقة العاشرة صباحا أذاع سنفور سكرتير « الاتحاد التقدمي السنغالي » Union Progressiste Sénégalaise بيانا في هذا المعنى وأعلن العزم على مقابلة القوة بالقوة ، واجتمعت الجمعية التشريعية على الفور واتخذت اسم « الجمعية الوطنية » وأقرت قانونا باستقلال السنغال وانسحابه من الاتحاد ، وقيام حالة الطوارئ ، ومنحت الحكومة سلطات كاملة لمدة ثلاثة شهور ، وعين وزير الداخلية وزيرا للدفاع .

وسارع السنغال إلى دعم استقلاله ، فاجتمعت الجمعية الوطنية يوم ٢٥ أغسطس

ووافقت بالإجماع على دستور جديد ورد في ديباجته أن السنغال يعلن رسمياً استقلاله وتمسكه بالحقوق الأساسية كما عرفها إعلان حقوق الإنسان والمواطن في عام ١٧٨٩ والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ ، ويقضى بانتخاب رئيس جمهورية لمدة سبع سنوات ، في مؤتمر يضم أعضاء الجمعية الوطنية ومندوب عن كل جمعية إقليمية أو مجلس بلدى . والاقتراع سرى ، ويجب أن يحصل على أغلبية الثلثين في المرتين الأولى والثانية أما في الثالثة فيكتفى بالأغلبية العادية . ويجوز إعادة انتخاب الرئيس بعد انتهاء مدته .

ورئيس الجمهورية يحافظ على الدستور ، ويرأس مجلس الوزراء ، ويعين النواب العموميين وكبار الموظفين وقواد الجيش ، ويجرى المفاوضات ويصدق عليها ويرأس القوات المسلحة ، وله أن يتصل بالجمعية الوطنية عن طريق رسائل يبعث بها كما يمكنه أن يخاطب الشعب مباشرة .

ويجوز تعديل الدستور بناء على اقتراح مجلس الوزراء أو الجمعية الوطنية ، ويجب إجراء استفتاء على التعديل إذا لم يحصل على أغلبية الثلاثة أخماس في الجمعية الوطنية . وفي ٥ سبتمبر ١٩٦٠ انتخب ليوبولد سنفور رئيساً للجمهورية .

الأزمة في وجهه نظر السنغال :

في حديث للمسيو سنفور مع مراسل صحيفة Le Monde (عدد ٢٤ أغسطس ١٩٦٠) قال إن الأزمة التي انتهت بانسحاب السنغال ترجع إلى خرق الوعد بأن يكون رئيس الدولة سنغاليا ، ومخالفة موييدوكيتا للدستور إذ حاول تحويل النظام الاتحادى إلى نظام الدولة الموحدة ، وعزل الميسونضيا من مناصبه بطريق غير دستورى وتعيين سوماريه قائدا عاما .

وفي ٢٣ أغسطس عقد مؤتمرا صحفياً في داكار أعلن فيه أن برنامجا في ظل الأوضاع الجديدة يتلخص في النقاط الأربع التالية :

١ — بقاء السنغال داخل الجماعة Communauté .

٢ — إعادة العلاقات الودية مع السودان .

٣ — إنشاء اتحاد كوتيفدرالى من الدول التي كانت تتكون منها أفريقية الغربية

الفرنسية .

٤ — الترابط association بين الدول الإفريقية المستقلة .

تفسير السودان للأزمة :

وهذا يمكن أن يتضح من البيانات التي أذاعها موييدو كيتا والتصريحات التي أدلى بها . ففي خطاب ألقاه يوم ٢٢ أغسطس بيلدة Kayes (على مقربة من حدود السنغال) قال إن الأزمة تعتبر إذروة طلاق سياسي « مع بعض القائمين بالأمر في السنغال . نحن هم فرنسيون أكثر من الفرنسيين . والذين أرادوا فرنسا إتحاد مالي » . وقال . إن من الأسباب الخلاف حول السياسة الاقتصادية من ناحية إنشاء سوق إفريقية مشتركة مما تضمنه البرنامج السياسي لحزب الاتحاد الإفريقي *Parti de la Fédération Africaine* ، وإنشاء منطقة نقدية إفريقية يمكن أن يوجد بداخلها أنواع عدة من الفرنك . وأضاف أن من الأسباب أيضا « أننا قلنا إنا تأخرنا في تحديد موقفنا من المشكلة الجزائرية ، وإنا لا نستطيع أن نظل صامتين إزاء الصراع البطولي الذي يقوم به شعب مستعمر من أجل استقلاله ، وإنا لا نستطيع أن نظل غير مكترئين بالمسألة الجزائرية ، وإنا يجب علينا بالتعاون مع الدول الإفريقية الأخرى الاعتراف بحكومة الجزائر إذا اقتضى الأمر » .

وفي مؤتمر صحفي عقده في باماكو Bamako (عاصمة السودان) يوم ٢٥ أغسطس وجه اللوم إلى اليسو سنغور وزملائه لأنهم لم يريدوا إصلاح جهاز الدولة على أساس اشتراكية إفريقية ، والعمل على إحلال الإفريقيين في الوظائف محل البيض . ثم أضاف « إنهم يأخذون علينا تعلقنا الثابت باتحاد مالي والوحدة الإفريقية » . وفي الرد الذي بعث به على رسالة الرئيس دييجول قال إن بعض الضباط (يقصد الفرنسيين) كانوا الفاعلين الأساسيين في الموقف .

ومن تلك الأقوال نستشف وجود خلاف بين قادة البلدين حول الأمور الآتية :

١ — تأييد الجزائر في كفاحها واتخاذ الخطوات اللازمة .

٢ — السياسة الاقتصادية .

٣ — الاشتراكية (الإفريقية) أو الفردية الحرة .

- ٤ — تنظيم الاتحاد .
- ٥ — الوحدة الإفريقية .
- ٦ — المؤثرات الشخصية .
- ٧ — دسائس عناصر أجنبية .

مقررات المؤتمر :

الواقع أنه منذ قيام اتحاد مالي كان هناك اختلاف في وجهات النظر بشأن الصورة التي ينبغي أن يتخذها . وفي المؤتمر الذي عقده رجال البلدين بدا كار في شهر أبريل ١٩٦٠ لتحديد اختصاصات رئيس الجمهورية برزت نظريتان متعارضتان . فكان من رأى السودانيين ، ويشار إليهم في ذلك بعض السنغاليين ، أن الغرض الأصلي من الاتحاد كان العمل على تجميع جمهوريات السودان والسنغال وداهومى وقولنا العليا وأن الاتحاد بصورته القائمة كثير الكلفة ، وأن الأفضل قيام دولة موحدة تكون فيها الدول الأعضاء مجرد مقاطعات . أما السنغاليون فيرون أن الخير في قيام اتحاد تقل فيه سلطات الحكومات الاتحادية وتحتفظ فيه الأطراف المنضمة باستقلالها الداخلى وبذلك يتسنى اجتذاب الدول المجاورة الأخرى . واذن فهناك اختلاف جذرى radical حول طبيعة الاندماج .

وبدا التباين كذلك حول المسائل الاقتصادية حيث من رأى السودانيون أن تشرف الحكومة الاتحادية على الاقتصاد القومى لتوجيهه ، أما السنغاليون فمن أنصار النشاط الفردى والمشروعات الخاصة ، وخشيت المصالح الاقتصادية وتسيطر عليها رؤوس الأموال الفرنسية أن يمتد الإشراف الحكومى إلى الصناعات وبخاصة في داكار .

وكاد المؤتمر أن يفشل لولا أن أنقذ في اللحظة الأخيرة ، ولكن الاتفاق الذى تم بحوطة الغموض وخلال شهر يوليو سنة ١٩٦٠ ذاع في أرجاء داكار أن السودانيون قبلوا ترشيح سنفور لرئاسة الجمهورية ، غير أن موييدو كيتا يؤكد أن شيئاً من هذا لم يحدث وأن الاتفاق الوحيد الذى تم كان يقضى بأن يكون رئيس الدولة ونائب رئيس المجلس من إحدى الدولتين وأن يكون للدولة الأخرى رئاسة

المجلس (١). ويبدو من حوادث ٢٠ أغسطس أن اتفاقاً حول توزيع المناصب بين الدولتين لم يتم كما ينبغي .

التباين بين السودان والسنغال :

في مقدمة أسباب الخلاف موضوع التنمية الاقتصادية ، فالسودان أساسه الاقتصادى الزراعة ونظراً لقلة رؤوس الأموال رأى أن الوسيلة الرئيسية للتنمية تكون بتعبئة القوة البشرية وصار الشعار « العمل الجماعى » وأنشئت الجمعيات التعاونية التى تتولى شراء المحاصيل من الفلاحين وبيع المنتجات والسلع الصناعية لهم، وكان الهدف منها أن يحتفظ هؤلاء بالدخل الذى تقتطع منه المؤسسات التجارية نسبة عالية . وهذا التنظيم يقتضى وجود سلطة مركزية قوية وحزب له الكلمة العليا فى البلاد . ويلاحظ أن قادة السودان تطوروا فى ظل حركة التجمع الديموقراطى الإفريقى وتأثروا بالأفكار الماركسية فى تنظيم الاقتصاد القومى من حيث التخطيط وتدخل الدولة ، وذلك دون أن يكونوا شيوعيين . أما السنغال فأكثر تطوراً من الناحية الصناعية ، وجزء كبير من أهله يقيمون بالمدن ، واقتصاده يعتمد إلى حد كبير على الاقتصاد الفرنسى ، ويرى الاعتماد فى عمليات التنمية الاقتصادية على رؤوس الأموال الأجنبية ولهذا يحد سياسة الحرية الاقتصادية *laisser - faire* . وبذلك كان هناك تعارض فى الأساس الأيديولوجى لعملية الإنماء الاقتصادى ، وصار من الصعب وضع خطتين على أسس متباينة إحداهما للسودان والأخرى للسنغال . فإذا يحدث مثلاً لو رأى السودان ضرورة تأمين التجارة الخارجية بغير السنغال (٢) ؟ وماذا يكون موقف السنغال إذا أراد السودانيون أن تؤمم المؤسسات المالية أو تصبح ملكاً لأبناء البلاد ؟

رقة موقف فرنسا :

حينما اجتمع ممثلوا السنغال والسودان وداهومى وقولتا العليا لإعداد دستور نظام اتحادى يجمع بين هذه الجمهوريات الأربع أحست بعض الدوائر بالإنزعاج من هذه الحركة واحتمل انتشارها ، ولذلك رأينا الجمعية التشريعية فى كل من البلدين الأخيرين أبت التصديق ، بينما سار السودان والسنغال فى طريقهما وذلك تحت ضغط

France Observateur, Août. 24, 1960.

(١)

Ibid.

(٢)

المصلحة الاقتصادية المشتركة . فالسودان لا منفذ له على البحر وللوصول إليه لا بد من اتفاق مع السنغال أو غينيا أو ساحل العاج ولكن بما كونا كونا التي تبعد عن البحر بأكثر من ألف كيلو متر لا ترتبط مباشرة بالبحر إلا عن طريق السكة الحديدية المباشرة السنغالية ، بينما استخدام طريق غينيا يثير صمابا لأن النقل يتم أولا بطريق نهر النيجر حتى كانكان Kankan وهي نهاية الخط الحديدي للتجه إلى كونا كونا وكذلك نقل المتاجر عبر ساحل العاج يتم أولا بطريق البر حتى محطة السكة الحديدية عند بلدة بابو - ديولاسو Babo - Dioulasso في قولتا العليا . أضف إلى هذا أن السودان سوق طيبة للسنغال الأكثر تطورا من الناحية الصناعية كما يجد في الأخير منفذا لمنتجاته الزراعية .

وأدركت فرنسا أنه قد يكون من صالحها قيام الاتحاد لإعتبارات على جانب الأهمية من وجهة نظرها :

١ — إذا أخفق المشروع فقد يتجه السودان صوب غينيا ولو تم ذلك لهذا حذوها وربما ينفصل عن الجماعة .

٢ — الفلسفة الاقتصادية لقادة السودان قد تنطوي في الأجل القريب أو البعيد نسيا على ما يهدد للمصالح الاقتصادية الفرنسية .

٣ — الأمل في أن تتغلب الروح المسألة لدى قادة السنغال بحيث لا يندفع السودان في تأييد الجزائريين .

وعلى أثر قرار السنغال بالانسحاب بادر كل من الطرفين فأبرق إلى الجنرال ديجول الذي رد طالبا إلى رئيس البلدين التوجه إلى باريس لمقابلته من أجل البحث في مستقبل العلاقات بينهما سواء بإعادة العلاقات السابقة أو إقامة علاقات أخرى يمكن أن يتفقا بشأنها ، وقال إن الحوادث التي وقعت تؤثر في فرنسا والجماعة ولذلك فإن فرنسا ترى تطبيق الإتفاقيات التي سبق إبرامها بينها وبين اتحاد مالي . وتوجه ضيا إلى باريس حيث شرح وجهة نظره . أما كيتا فأجاب بأنه سوف يتوجه إلى باريس حين يتمكن من ذلك ، وبالفعل لم يذهب إلى العاصمة الفرنسية إلا يوم ٢ سبتمبر . وفي ٢٣ أغسطس سلم القائم بأعمال الاتحاد رد موييدو كيتا على دعوة ديجول ، وفيها يلي نصها الرسمي :

« ردأ على رسالتكم أشكركم على عرضكم بالتوسط بين السودان والسنغال بقصد التقارب ، ولكنى أعتبر من الأمور الخطيرة للغاية :

- ١ — أن بعض الضباط كانوا الفاعلين الأساسيين في الموقف .
 - ٢ — وأن فرنسا تعتبر علاقات الاتحاد منقطعة بيننا ذلك مستحيل .
 - ٣ — وأنكم تفتظرون علاقات جديدة بين فرنسا والسودان بالنسبة إلى الجماعة لأن فرنسا سوف تطلب تنفيذ الاتفاقات الفرنسية للمالية Les accords Franco-Maliens وإني لأعبر أيضاً عن الأمل في أن فرنسا لن تتخذ إزاء السنغال أى إجراء يمكن أن يفسر على أنه اعتراف بانفصال هذه الدولة ، والذي يمكن أن تكون له نتائج جسيمة للغاية في المستوى الدولى . وحينما أتمكن فسوف ألبى دعوتكم » .
- وأعقب ذلك البيانات والتصريحات التى ألقى فيها موييدوكينا المسئولية على فرنسا .

وأوقعت الأزمة حكومة فرنسا فى مأزق ، فالسنغال طالبها بالاعتراف باستقلاله بينما أصر السودان على أن الاتحاد قائم من الوجهة القانونية وهدد بأن مثل هذا الاعتراف ستكون له نتائج خطيرة للغاية ثم طلب تدخل الأمم المتحدة . ولاشك أن النتائج المشار إليها قد تتضمن الانفصال عن « الجماعة » بما يصحبه من إجلاء القوات الفرنسية عن القواعد القائمة بالسودان ، واتخاذ موقف آخر إزاء المصالح الاقتصادية الفرنسية ، والاعتراف بحكومة الجزائر ومد يد العون إليها ، وربما الانضمام إلى غينيا .

وما من شك أن تطورات من هذا القبيل يكون لها رد فعل فى بلدان أخرى مجاورة ، بل إن ثمت نذرى غير اتحاد مالى قد تهدد كيان « الجماعة » . ففي الرابع والعشرين من أغسطس عقد مجلس وزراء جمهورية تشاد جلسة تقرر على أثرها إجراء تعديل وزارى يقضى باشتراك المعارضة فى الحكم إذ عين الميسو خير الله .

Djibrine Kherallah نائب رئيس « الحزب الوطنى الإفريقى » الذى سبق أن أحرز فى الانتخابات الأخيرة ١٤ مقعداً فى الجمعية الوطنية ، وزيراً للعدل ، وترتب على التعديل إخراج الميسو ليزيت Gabriel Lisette نائب رئيس الوزراء والمشرف على التنسيق الاقتصادى والتخطيط والسياحة والشئون الخارجية . والمعروف (م ١٠ - إفريقيا)

عن الأخير أنه من الموالين لفرنسا والصهيونية وقد تلقى نبأ إقصائه خلال زيارته إلى إسرائيل ، ولا شك أن إخراج له دلالة وقد يسفر عن تعديل في سياسة تشاد الخارجية وذلك بالرغم من التصريحات الرسمية بأن تشاد سوف تحافظ على علاقات الصداقة مع فرنسا وأنها ستبقى داخل الجماعة ، وما تردد من أن لأصل ليزيت دخلا في خروجه من الوزارة حيث أنه سليل أسرة كانت من قبل تقيم في بنما .

انسحاب السنغال من الجماعة الدستورية :

يلفت النظر في الرد الذي بعث به الزعيم السوداني أنه يعتبر الاتصال مستحيلا . وفسر البعض ذلك بأن دستور ١٧ يناير ١٩٥٩ لا يتضمن الحق في الانسحاب بهذه الصورة لأن الدستور وضع قواعد لتظيم هذه العملية ، فطبقا للمادة (٥٧) لا بد أن تقرر الانسحاب الجمعية التشريعية للطرف الذي يرغب فيه على أن يعقب ذلك استفتاء للتصديق على القرار . وفق شروط معينة .

• Tout Etat désirant se retirer de la Fédération devra le manifester par une resolution de son assemblée législative, confirmée par un referendum dont l'organisation et le contrôle seront assurés conjointement par les organes de la Fédération et de l'Etat intéressé.

• Les modalités de transfert des compétences seront déterminées par accords entre l'Etat fédéral et l'Etat membre intéressé.

غير أن ممثل الاتحاد في باريس قال إن مثل هذا الرأي غير سليم لأن النص المشار إليه قد استبعد من الدستور الذي أقرته الجمعية الاتحادية في يونيو سنة ١٩٦٠ لمناسبة الاستقلال وأن الاستبعاد سمى بناء على اقتراح تقدم به الميسر ليوبولد منغور نفسه ، ثم أضاف أن أى تعديل في شكل الاتحاد من اختصاص الجمعية الاتحادية .

الانحياز إلى الأمم المتحدة

على أثر نشوب الأزمة أرسل ضيا برقية إلى المستر داج همرشولد ذكر فيها أنه بسبب مؤامرة دبرها رئيس الحكومة الاتحادية وبعض الوزراء الاتحاديين قرر السمعال الانسحاب من اتحاد مالي وإعلان الاستقلال ، وطلب الانضمام إلى الأمم

المتحدة . كان ذلك في ٢٠ أغسطس ، وبعد ثلاثة أيام بعث ببرقية أخرى طلب فيها دعوة مجلس الأمن لكي يوصى بانضمام السنغال إلى الأمم المتحدة حتى يمكن إدراج التوصية في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها القادمة .

أما موييدو كيتا فأرسل برقية (٢٠ أغسطس) إلى الأمين العام يطلب اجتماعا عاجلا لمجلس الأمن ومساعدة عاجلة . وهنا أرسل ضيا برقية أخرى في ٢٦ أغسطس يعترض فيها على طلب تدخل الأمم المتحدة بحجة أن قرار الانسحاب أقرته الجمعية الوطنية بالإجماع وأيده الشعب . كما أن الأمن والهدوء يسودان البلاد . ومعنى الأمر الأخير أنه لم تنشأ حالة تهدد الأمن والسلم الدوليين . إلا أنه يلاحظ أن عبارة (وأيده الشعب) مجازية إذ لم يعقد استفتاء في البلاد من أجل التصديق على قرار الجمعية .

النهاية :

التمت الدوائر الرسمية في الدول الإفريقية موقف التحفظ إزاء النزاع الناشب ، كما أن واحدة منها لم تبادر إلى الاعتراف بانسحاب السنغال واستقلاله ، ويبدو أنها أثرت التريث حتى تهدأ العواطف الثائرة مما قد يفسح المجال أمام الوساطة للتقريب بين وجهتي النظر . ففي ٢٩ أغسطس أرسل سيكوتوريه وفداً إلى كل من السودان والسنغال تأكيدها لحياذه . ومن المحقق أن الاجتماع الذي عقد بين سيكوتوريه وهوفويه بوانيني تناول موضوع أزمة مالي . وعند ما سافر موييدو كيتا يوم ٢٩ أغسطس إلى باريس صرح بأنه لا يرفض أية وساطة وأنه لم يكن مراضاً في أي تجمع للدول التي كانت تتكون منها إفريقية الغربية الفرنسية .

إلا أن محاولات الوساطة لاستئناف العلاقات بين الدولتين على أسس جديدة كالتى يقوم عليها نظام «دول الوفاق» مثلاً لم تسفر عن نتيجة . وفي ١١ سبتمبر أصدر رئيس وزراء فرنسا المنيو ميشيل دبريه البلاغ الرسمى الآتى : « بعد الاستفتاء الذى أجري في سبتمبر من عام ١٩٥٨ اعترفت الجمهورية الفرنسية بجمهورية السنغال وجمهورية السودان ، وفي عام ١٩٥٩ أعربت حكومتا الجمهوريتين عن إرادتهما في إقامة اتحاد Fédération بينهما والحصول في ظل هذا الوضع على السيادة الدولية وأبدت فرنسا موافقتها على هذه الرغبة . وفي أغسطس سنة ١٩٦٠

ولأسباب ليس لفرنسا أن تحكم عليها . أظهرت جمهورية السنغال إرادتها في تعديل صرح اتحاد مالي وأعلنت أنها أصبحت دولة مستقلة ، ولم تؤد الجهود التي بذلت منذ اتخاذ ذلك القرار إلى التقريب بين الدولتين والمشاركة بينهما في نطاق مالي على أساس جديد بغير شك . وإذن أصبح هناك موقف قائم من حيث الواقع يتعين على فرنسا أن تأخذه في الاعتبار . ولهذا السبب ، ومع الأمل في قيام التقارب الضروري بين السودان والسنغال ومع إعادة تأكيد رغبتها في للمعاونة على أن يتم تجمع حر للدول الإفريقية ، فإن الحكومة الفرنسية قد اعترفت باستقلال جمهورية السنغال وقررت التوصية بانضمامه إلى منظمة الأمم المتحدة .

وعلى أثر ذلك الاعتراف أذاع راديو باما كونا نداء من موييدو كيتا ناشد الشعب فيه الهدوء وأضاف أن الشعب السوداني سوف يصدر حكمه يومى ١٧ ، ١٨ سبتمبر ، وفي ٢٢ سبتمبر قرر مؤتمر الاتحاد السوداني بجلسته غير العادية الاعتراف بالأمر الواقع ، واعتبار السودان جمهورية مستقلة باسم « جمهورية مالي » واختيار موييدو كيتا رئيسا لها ، ومنحه الاختصاصات التي كان يحتفظ بها « للمجتمع » (الفرنسي) . ومعنى ذلك قطع كل صلة سياسية بين فرنسا وكل التزام قبلها وبدأت القوات الفرنسية للتناثرة في نواح من البلاد تتجمع في قاعدة كايس تمهيدا لانسحابها . وأيدت الجمعية التشريعية تلك القرارات بالإجماع ، إلا أن الدولة الجديدة لم تقرر قطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا . وفي الخطاب الذي ألقاه كيتا أمام مؤتمر حزبه راح يقدم الأدلة على مسئولية فرنسا عن تفكك الاتحاد ومنها رفض فرنسا المستمر تطبيق الاتفاقات السابقة عقدها بشأن ضمان سلامة أراضي الاتحاد ، وتباطؤها في تطبيق النصوص الاقتصادية ، وتدخلها لدى منظمة السوق المشتركة كي تنتظر تطور الأحداث قبل الوفاء بالالتزامات إزاء مالي ، وتلغراف التهئة الذي بعث به ديجول إلى ليوبولد سنغور بمجرد تعيينه رئيسا لجمهورية السنغال ، وما أعرب عنه رئيس وزراء فرنسا في ديسمبر الماضي لكل من سنغور وضيا من رغبة في تحويل مالي إلى اتحاد كوتيفدراالى . وقال كيتا إن الاتصال بين السنغال والسودان يضع حدا لحزب الاتحاد الإفريقي وهو المشترك بالنسبة إلى البلدين . وتناول الناحية الاقتصادية فأعلن « أن جمهورية مالي سوف تتمكن من أن تحقق بصورة كاملة أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أساس من الاشتراكية الحقة » وأضاف أن

الاقتصاد الاشتراكي الموجه والذي سوف يقتضي إجراءات تعديلات في المصريح الاقتصادي
لن يؤثر في نشاط القطاع الخاص (١).

وبادرت فرنسا إلى الاعتراف بالجمهورية الجديدة ، كما اعترفت المغرب وساحل
العاج ، وداهومى والنيجر وقولتا العليا والكنغو والولايات المتحدة وألمانيا الاتحادية
بجمهورية السنغال ومالى ، واجتمع مجلس الأمن وأوصى بقبولهما فى الأمم المتحدة ،
ووافقت الجمعية العامة على ذلك فى دورتها الخامسة عشرة ، إلى جانب الدول
الأفريقية الأخرى التى سبق أن طلبت الانضمام إلى المنظمة العالمية .

الفصل التاسع

المستعمرات الإيطالية والبلدان الخاضعة للوصاية الدولية

نصت معاهدة الصلح مع إيطاليا على أنه إذا عجزت الدول الكبرى عن الوصول إلى حل بشأن مصير المستعمرات الإيطالية يحال الموضوع إلى « الأمم المتحدة » التي خولت سلطة إصدار القرارات الملزمة لجميع الأطراف . ونظراً للتضارب والتباين بين وجهات نظر العظماءات تم الاتفاق فيما بينها على عرض المسألة على المنظمة العالمية . وعمدت الأخيرة إلى تعرف آراء أهل المستعمرات عن طريق لجنة تحقيق تمثل دولاً أربعا ، وبالإستماع إلى الالتماسات المقدمة في الأمم المتحدة ، كما شكلت لجنة تحقيق خاصة لإجراء المشاورات مع أهل إرتريا .

وفي الجمعية العامة تواتت المقترحات وكلها منبعثة من مصالح الدول العظمى وأهدافها ، كما لعبت الدول الآسيوية والعربية دوراً هاماً في القضاء على المؤامرات والمناورات . ففيما يتعلق بليبيا أرادت إنجلترا تقسيمها بجعل طرابلس وبرقة وحدتين منفصلتين حتى يتسنى لها المحافظة على مصالحها الإستراتيجية على الأقل في برقة التي تتيح لبريطانيا موقعا هاما على البحر المتوسط كما أن وجودها إلى الغرب من مصر يكفل لها الضغط على الأخيرة . فضلا عن ذلك فإن قاعدة بريطانية في برقة قد يكون فيها التعويض إذا ما أجبرت بريطانيا على التخلي عن قاعدة السويس . وكان من رأى الولايات المتحدة الأمريكية إقامة « وصاية جماعية » على ليبيا تحت إشراف الأمم المتحدة لمدة عشر سنوات يعاد بعدها بحث المسألة ، وليبيا تمثل في نظر الإستراتيجية الأمريكية حلقة هامة في سلسلة الدفاع الغربي . وإزاء أهداف الدولتين تقدم الاتحاد السوفيتي مطالبا بالوصاية على طرابلس الأمر الذي أزعج المعسكر الغربي ، كما أن فكرة « الوصاية الجماعية » لقيت المعارضة من جانب الكتلة العربية وإيطاليا والاتحاد السوفيتي . ثم جرت محاولة أخرى بعرض ماعرف باسم « اتفاق بيشن - سفورزا » ويقضى بأن تقام وصاية فرنسية على فزان ، وبريطانية على برقة ، وإيطالية

على طرابلس ، ولكن الاقتراح رفض في الجمعية العامة بأغلبية صوت واحد ، وكانت معارضة السكان عاملا حاسما في منع عودة طرابلس إلى إيطاليا .

واختلفت الآراء بصدد ارتريا ، فإيطاليا تطالب بالعودة إليها ، والحبشة تريد ضمها حتى يكون لها منفذ على البحر عن طريق مينأى مصوع وعصب ، ولكن إيطاليا والكتلة العربية عارضت انضمام الإقليم إلى اثيوبيا ، وطالبت الكتلة العربية بمنح ارتريا الاستقلال . وانقسم سكان ارتريا أنفسهم فالأقباط منهم جذبوا اتحادا مع جارتهم المسيحية ، بينما عارض المسلمون هذا الاتجاه . وتقدم اتفاق يفرن - سفورزا باقتراح التقسيم فيضم القسم الغربى حيث يسود الإسلام إلى السودان ، ويضم القسم الشرقى وأغلبية أهله من الأقباط إلى اثيوبيا . ومما يجدر ذكره أن الولايات المتحدة أنشأت عام ١٩٤٢ قاعدة سرية في إريتريا للاتصال بطريق الراديو .

واقترحت بريطانيا في الاتفاق بينها وبين إيطاليا والذي سلفت الإشارة إليه ، منح إيطاليا الوصاية على الصومال وأيدتها في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ، بينما عارضت إثيوبيا الاقتراح . ورأى الاتحاد السوفيتى قيام وصاية الأمم المتحدة على الصومال لفترة خمس سنوات يمنح بعدها الاستقلال ، واقترحت باكستان مد الفترة إلى عشر سنوات .

وأخيرا اتخذت الجمعية العامة القرارات التالية :

(أولا) تصبح ليبيا التى تضم طرابلس وبرقة وفزان دولة مستقلة ذات سيادة في موعد أقصاه ٣١ ديسمبر ١٩٥١ . وكذلك تتولى جمعية تمثل كلا من الأقاليم الثلاثة وضع دستور الدولة الجديدة .

(ثانيا) تكون إريتريا اتحاداً فيدرالياً مع اثيوبيا ، على الأسس الآتية :

(١) تشرف الحكومة الفيدرالية على مسائل السياسة الخارجية والدفاع والعملة والمالية والتجارة الخارجية والمواصلات والموانئ .

(ب) تتولى حكومة إريتريا الشؤون التشريعية والتنفيذية والقضائية في النطاق المحلى .

(ح) قيام اتحاد جمركى بين إريتريا وأثيوبيا .

(د) يتكون المجلس الفيدرالى من عدد متساو عن الإقليمين .

ولاستجاوز فترة الانتقال منتصف سبتمبر عام ١٩٥٢ ، وخلالها يتم تنظيم الإدارة في اريتريا ووضع الدستور الخاص بها .

(ثالثا) يوضع الصومال الإيطالي تحت الوصاية الدولية على أن تتولى إيطاليا الإدارة ، وذلك لمدة عشر سنوات اعتبارا من أول أبريل ١٩٥٠ ، وبعدها يصبح دولة مستقلة ذات سيادة .

ويلاحظ على الاتفاق الخامس بالصومال:

١ — أن إرادة الشعب لم تتبع تماما حين عهد إلى إيطاليا بالإدارة لمدة عشر سنوات .

٢ — تضمن نصا صريحا عن سيادة الشعب الصومالي .

٣ — اختيار إيطاليا للمهمة بالرغم من أنها لم تكن عضواً في الأمم المتحدة .

٤ — إزاء الضغط الشعبي قصرت فترة الوصاية على عشر سنوات ،

المملكة الليبية المتحدة

صدر الدستور الجديد في ٧ أكتوبر ١٩٥١ ، وارتقى الملك إدريس الأول العرش في ٢٤ ديسمبر ، وأعلن قيام «المملكة الليبية المتحدة» في بداية عام ١٩٥١ . وانضمت الدولة الجديدة إلى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية .

وتمت مشكلات واجهت المملكة وما تزال تواجهها . ينص الدستور على أن ليبيا دولة ملكية وراثية شكلها اتحادى ، وتتألف من ولايات برقة وطرابلس الغرب وفزان ، ولها عاصمتان هما بنغازى وطرابلس .

وهذه الصورة تعكس الخلاف القائم بين الولايات الثلاث ، الأمر الذى يحول دون قيام حكومة مركزية قوية ، وإن كانت هناك عوامل أخرى في جانب الوحدة القومية وهى المصلحة المشتركة ، واللغة والجنس . إلا أن مصير الارتباط في ظل الوضع الحالى يتعلق بوراثة العرش ، فالملك إدريس الأول لم ينجب ولداً ، ومات أخوه عام ١٩٥٤ فأعلن أن الوراثة فى الأمير حسن محمد الرضا . ولكن الخطر يكمن فى

الحلفاء بين أفراد الأسرة المالكة ، كما أن عدداً منهم ينتمى إلى فرع من الأسرة السنوسية يختلف عن ذلك الذى ينحدر منه الملك إدريس الأول .

والبلاد فقيرة من الناحية الاقتصادية إذا اقتصر الأمر على الزراعة حيث لا تتجاوز الأرض الصالحة للإنتاج الزراعى ٢٪ من المساحة الكلية ، فى ظل الظروف الطبيعية . ونظراً لانعدام الأنهار وضآلة كمية الأمطار ، فإن الأمر يقضى القيام بدراسة شاملة لاستغلال المياه الجوفية ، فضلاً عن الأخذ بالأساليب الفنية الحديثة فى الاستغلال الزراعى وزرية القطعان . وكذلك لابد من الاهتمام بالصناعات الثانوية وغيرها مما تتوافر له المقومات اللازمة . غير أن الصورة القائمة التى كانت تقدمها ليبيا أخذت تتغير أخيراً بعد كشف حقول البترول بحيث من المنتظر أن تكون ليبيا من الدول ذات الأهمية من ناحية الإنتاج البترولى . ومن الضرورى أن تخضع هذه العملية للإشراف الدقيق ، كما يتعين الاهتمام بصناعة التكرير التى يمكن أن تصبح أساساً لقيام عدد من الصناعات البتروكيميائية .

وأية خطة للتنمية تتطلب توفير الخبرة الفنية فى شتى صورها . وعمدت الحكومة الليبية إلى الاستعانة بالأمم المتحدة ، كما أبدت الجمهورية العربية المتحدة استعداداً دائماً لتقديم كل عون يطلب منها ، فتبعث بالخبراء والعلمين وتفتح أبواب معاهدها العلمية أمام الطلاب الليبيين . والواقع أن التعليم ضرورة أساسية لتوفير الجهاز الكافى للإدارة ومشروعات التطور الاقتصادى والاجتماعى . ولسنا بحاجة إلى القول كذلك أن سياسة التنمية الاقتصادية يجب أن تقوم على الأساس القومى بحيث لا تظل العناصر الرئيسية من اقتصاد البلاد خاضعة للمؤثرات الأجنبية .

وثارت مشكلة بعد إعلان الاستقلال حول القاعدة العسكرية الأمريكية الضخمة والواقعة على مسافة سبعة أميال من طرابلس . وقد اتفق الطرفان فى سبتمبر سنة ١٩٥٤ على أن تدفع الحكومة الأمريكية ٤٥ مليون دولاراً خلال فترة قدرها عشرون عاماً ، وأن تقدم إلى ليبيا بعض المعونة الاقتصادية . إلا أن رأى العام يعارض وجود أية قواعد عسكرية أجنبية فى البلاد لأنها تفرض من الناحية الواقعة اتجاهها معيناً فى السياسة الخارجية أو تحاول أن تحقق ذلك . وهذا رأى العام الوطنى يرى أن المصلحة العليا تكمن فى الأخذ بسياسة الحياد الإيجابى ، والبعد عن التكتلات

الدولية الكبرى ، ودعم التضامن العربي ، والتنسيق مع السياسة الأفرو - الآسيوية للتحركة .

جمهورية الصومال

أشرنا إلى القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الصومال الإيطالي وقتلنا إنه « إزاء الضغط الشعبي قصرت فترة الوصاية على عشر سنوات » ، والواقع أن الحركة القومية بالإقليم كانت على قدر وافر من النمو والوعي . وكانت بداية النشاط ناديا اجتماعيا تكون من الشباب الواعي إثر إخراج القوات الإيطالية ، فلما انتهت الحرب كشف عن نفسه القناع وتحول إلى تنظيم سياسي عرف باسم « وحدة شباب الصومال » . وتتلخص أهداف الحزب في المبادئ التالية (١) :

١ — تحرير الصوماليات الثلاث واتحادها في دولة واحدة ذات نظام جمهوري ديمقراطي . وهذه الوحدة القومية تتطلب القضاء على التعصب القبلي والطائفية الدينية .

٢ — أن يكون الإسلام دين الدولة الرسمي وأن يتوافق التشريع والقضاء مع العقيدة الإسلامية .

٣ — الإيمان بميثاق الأمم المتحدة ، وتوثيق عرى الصداقة مع جميع الشعوب الحرة والمحبة للسلام ، وبخاصة الدول الإسلامية والعربية .

٤ — دعم التعاون الطبقي وتشجيع النشاط النقابي .

٥ — العمل على التطوير الاقتصادي والثقافي بتنمية الثروة الزراعية والحيوانية والعمل على كشف مصادر الثروة المعدنية ، وموازنة الميزان التجاري ، وزيادة الدخل القومي ، والتوسع في التعليم وبخاصة اللغة العربية وفي الخدمات الصحية .

واقد قاوم الحزب كل اتجاه يرمى إلى إعادة البلاد إلى إيطاليا ، كما استنكر بشدة اتفاق ييفن — سفورزا بصدد الصومال . ولما صدر قرار الجمعية العامة ظل رقيقا على الادارة الإيطالية ويهاجم كل تصرف يراه مخالفا لمصالح البلاد العليا . ولكن النزعات القبلية والمصالح الاقتصادية الأجنبية لعبت دورها في قيام تنظيمات سياسية أخرى مثل حزب دجل ومريفله وأساسه قبلي والحزب الديمقراطي الصومالي ، وغيرها . وبدأت قوة

(١) مجلة نهضة افريقية : لمحة من تاريخ صوماليا الحديث (عدد يوليو ١٩٦٠) ، السياسة والحكم في افريقيا (مصدر سابق) ص ٤٣٨ وما بعدها .

حزب شباب الصومال حين أجريت الانتخابات البلدية عام ١٩٥٤ واشترك فيها ٣٨١١٩ من الناخبين إذ أحرز ١٤١ مقعداً من مجموع قدره ٢٨١ مقعداً .
وفي ٢٥ فبراير ١٩٥٦ أجريت الانتخابات لأول برلمان بالصومال وأحرز فيها الحزب ٤٣ مقعداً من مجموع قدره ٧٠ مقعداً منها عشرة مقاعد للأقليات غير الصومالية .
وفي انتخابات الجمعية التشريعية عام ١٩٥٩ حصل الحزب على ٨٣ مقعداً وشكل الوزارة . وفي الوقت نفسه أعلنت إيطاليا أنها سوف تعرض المشروع التفصيلي لنقل الحكم إلى الصوماليين قبل ٢ يونيو سنة ١٩٦٠ تنفيذا لقرار الجمعية العامة الصادر سنة ١٩٥٠ .

ولكن تطوراً آخر كان يجري في الصومال البريطاني حيث قررت بريطانيا الخروج منه والموافقة على استقلاله ، وكانت النتيجة أن وافق الإقليمان على الاتحاد . وبذلك ظهرت إلى الوجود جمهورية الصومال الجديدة وتضم حوالى المليونين من الأنفس ، فآثار قيامها مشكلات سوف تتطلب وقتاً حتى تحل على الوجه الملائم .

إن دولة الصومال الجديدة ليست إلا خطوة أولى نحو تحقيق فكرة « الصومال الكبير » ، ومعنى هذا أن يضم إليها :

١ — الصومال الفرنسى ويضم حوالى ٦٠٠.٠٠٠ من الأنفس .

٢ — ١٠٠.٠٠٠ صومالى يقيمون فى كينيا الشمالية .

٣ — وحوالى نصف مليون يقطنون منطقة أوجادين بأثيوبيا .

إلا أن تحقيق هذه الأهداف يصطدم بالصعاب . فالصومال الفرنسى جزء لا يتجزأ من الجمهورية الفرنسية ، وتمسك به فرنسا لأنها حريصة على الاحتفاظ بميناء جيبوتى .
المواجه لعدن التى تفرض عليها بريطانيا سيطرتها . وانضمام الصومال الفرنسى مهم من وجهة نظر جمهورية الصومال بسبب جيبوتى ، ولكن للميناء قيمته فى نظر أثيوبيا لأنه منفذ لجانب من تجارتها الخارجية عن طريق اتصاله بعاصمتها أديس أبابا .
غير أن استمرار الوضع الحالى فى الصومال الفرنسى غير منطقي ، لأنه منطقة صغيرة لا يتجاوز عدد سكانها ٦٠.٠٠٠ وهؤلاء لا يرضون بالسيطرة الفرنسية بعد أن استقل إخوانهم فى المناطق التى كانت من قبل خاضعة لإيطاليا وبريطانيا . والواقع أن الحركة من أجل الانضمام إلى جمهورية الصومال أخذت تشتد منذ قيامها حتى أن

تمثل الصومال الفرنسى فى الجمعية الوطنية بباريس طالب بتعديل الدستور بحيث يسمح بتطور جديد فى الوضع السياسى للإقليم واستند فى هذا الطلب إلى الضغط الواقع من جانب مواطنيه . ولقد سبق قبل تحلى الانجليز عن المنطقة التى كانوا يسيطرون عليها حديث عن تنازل فرنسا لقاء تعويض فتقدم لها بريطانيا منطقة « غمبيا » ؛ ولكن الحديث أصبح غير ذى موضوع بعد أن أعلنت مستعمرات فرنسا السابقة فى إفريقيا الغربية والإستوائية استقلالها ، وبعد أن قررت أو أوشكت على التحرر ممتلكات ؛ بريطانيا فى غرب القارة ، ولا يمكن أن تسمح نيجيريا أو غيرها بأن تحل فرنسا محل بريطانيا فى غمبيا التى مصيرها الاستقلال أيضا . ولهذا فالحل المنطوق أن تجلو عن صومالها وسوف بتحقيق هذا بقوة الضغط الإفريقى المتكامل .

وفما يتعلق بالأقلية الصومالية اللقيمة بكينيا فإن زعماء الأخيرة يعترضون على اقتطاع أى جزء من بلادهم قائلين إن الصوماليين الذين استوطنوا المقاطعة الشمالية من كينيا إنما نزحوا إليها خلال الستين عاما الأخيرة وإذن لا يمكن أن تعد جزءا من وطنهم القومى .

إلا أن أكبر مشكلة تواجه جمهورية الصومال تتمثل فى العلاقات مع إثيوبيا ، ذلك أن الأخيرة تتوجس خيفة من جارتها الناشئة المسلمة لأن نسبة كبيرة من أهل إثيوبيا مسلمون مثل الصوماليين والديناقلة بل إن الإسلام ليغلب على مقاطعة هرر التى ينتمى إليها الإمبراطور هيلاسلاسى نفسه وهذه الحقيقة يمكن أن تستغلها الدسائس الخارجية لتسمم العلاقات بين البلدين وإن كنا لا نتوقع لها النجاح .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الحدود بين الصومال (الإيطالى سابقا) وإثيوبيا لم تتم تسويتها على النحو الذى يرضى الطرفين بالرغم من توصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتكررة . ومنطقة الهود مرعى تقليدى لحوالى ٢٠٠.٠٠٠ من البدو الصوماليين ، وفى سنة ١٨٩٧ تنازلت عنها إنجلترا إلى إثيوبيا بدون موافقة أهل الصومال ، ولم يتم النقل إلا عام ١٩٥٤ وإن أصرت الدولة الأولى على الإشراف للتبادل على حقوق الصوماليين فى الرعى بالإقليم ، وهذا الأمر أصبح اليوم متوقفاً على حسن نية حكومة إثيوبيا . هذه جميعا مصادر للاحتكاك ، ويحسن بالطرفين العمل على تسويتها إما عن طريق الأمم المتحدة وإما بمرض الأمر على مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة .

ومن المشكلات التي تواجه الجمهورية الناشئة التخلف الاقتصادي إذ تقتصر حاليا موارد الثروة على الزراعة وتربية قطعان الماعز والحراف والإبل والخنازير ، وبعض منتجات الغابات ، أما للموارد المعدنية فيحاجة إلى التوسع في البحث عنها واستغلالها ، ويوجد منها الملح والصفائح والرصاص والنيكل والحديد ولكنها تستخرج بكميات يسيرة ، وكذلك تجري الأبحاث من قبل الشركات الأجنبية وراء البترول . ولكن الظاهرة التي تستأهل اهتمام حكومة العهد الجديد ، وترجع أساسا إلى النظام الاستعماري فتتجه في السيطرة الأجنبية على اقتصاديات البلاد ، فالبنوك وفروع لمؤسسات أجنبية بالخارج « وتعتبر أكبر للشروعات الصناعية شركة S.A.I.S التي تزرع قصب السكر والمحاصيل التجارية ، وتمتلك مصنعا للسكر ومعاصر الزيتون ، ومحال للقطن ومصنعا للصابون وطاقة كهربائية لإدارة هذه المشروعات ، وثاني المشروعات الضخمة هي شركة Azienda Eletto Industriale di Vicezi أكبر منتج للطاقة الكهربائية في البلاد ، وتمتلك معاصر الزيتون ، ومحال القطن ، كما تنتج الماء المقطر والتلج . وفي الوقت نفسه تحتكر النقل شركة « C.I.T.A.O. »^(١) ومن المحقق أن سياسة الائتمان يجب أن تكون خاضعة لأهداف الدولة ، كما أن مشروعات النقل وتوليد القوة الكهربائية لا يمكن أن تظل في أيدي المشروعات الخاصة الأجنبية .

توجولاند ومشكلة توحيد الإيفي

اعترف مؤتمر برلين (١٨٨٥) بسيادة ألمانيا على إقليم توجولاند البالغ مساحته ٣٣٧٠٠ من الأميال المربعة ، وترتب على تعيين الحدود بينه وبين ساحل الذهب أن ضم الأخير نسبة طيبة من قبيلة الإيفي Ewe كما أدى الاتفاق المعقود عام ١٩٠٤ إلى تقسيم قبائل الداجومبا (في الوسط) والمامبروس والجونجا (في الشمال) بين منطقتي نفوذ الدولتين الاستعماريتين . ولما نشبت الحرب العالمية الأولى زحفت القوات الإنجليزية والفرنسية على المستعمرة الألمانية واحتلتها بعد أن سلم الألمان بها بلا قيد ولا شرط في أغسطس ١٩١٤ ، ووضع التصريح البريطاني الفرنسي الصادر في ١٠ يوليو ١٩١٩ القواعد التي بمقتضاها تم التقسيم وتعيين الحدود في ٣٠ سبتمبر ١٩٢٠ .

(١) - مجلة نهضة إفريقية (عدد يوليو ١٩٦٠) ص ١٨ - ١٩ .

وهو التقسيم الذي أقرته عصبة الأمم في ٢٢ يوليو ١٩٢٢ . وبذلك منحت الدولتان بريطانيا وفرنسا ، الانتداب على الشطرين اللذين انقسمت إليهما المستعمرة الألمانية ، وكانت مساحة القسم البريطاني المجاور لساحل الذهب حوالي ١٣٠٠٠ ميل مربع ولكنه لا يصل إلى ساحل المحيط ، بينما اختارت فرنسا الجزء المجاور لداهومي ومساحته ١٩٣ و ٢١ ميلاً مربعاً ، ويشمل المنطقة الساحلية وكذلك المنطقة التي تمتد بها الخطوط الحديدية الممتدة من لوميه إلى أنيتشو (٢٧ ميلاً) ، باليميه (٧٢ ميلاً) ، بليتيا (١٠٣ ميل ، ١٤٣ ميلاً عن طريق أتا كياميه Atakpamé) . ولما انتهت الحرب العالمية الثانية استمر الوضع السابق بعد التحول من الانتداب إلى الوصاية مع بقاء إنجلترا وفرنسا قائمتين بالإدارة .

ومن ناحية التوزيع القبلي ترتب على تقسيم توجولاند بين إنجلترا وفرنسا أن ضم بشتات قبائل المامبروس والجونجا ، وتوحدت الداجومبا في داخل منطقة الانتداب (ثم الوصاية) البريطانية . أما قبيلة الإيقي فإنها تعرضت لانقسام جديد ، فصار حوالي ٢٠٠٠ ر ٢٠٠٠ من أفرادها في توجولاند الفرنسية ، ١٧٠٠ ر ١٧٠٠ في توجولاند البريطانية ٢٥٠٠ ر ٢٥٠٠ منتشرين في مستعمرة ساحل الذهب .

وكانت سياسة كل من الدولتين مؤدية إلى زيادة التفرقة بقصد القضاء على الاتجاهات التوحيدية فاتبعت فرنسا سياسة الحكم المباشر في منطقتها وريبتها داهومي من النواحي الإدارية والاقتصادية والثقافية وبمقتضى الدستور الفرنسي الصادر عام ١٩٢٦ تحولت توجولاند الفرنسية إلى مجموعة الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار وصار يمثلها عضو في الجمعية الوطنية بباريس ، وعضوان في مجلس الجمهورية ، ومندوب في جمعية الاتحاد الفرنسي ، وكان هدف السياسة الفرنسية إما أن تندمج المنطقة في داهومي أو الوصول إلى مرحلة الحكم الذاتي الداخلي في نطاق الاتحاد الفرنسي .

وعملت إنجلترا من جانبها على ربط توجولاند الواقعة تحت إدارتها بمستعمرة ساحل الذهب والأقاليم الشمالية من ناحية الإدارة ، واعتبرتها من حيث الأغراض التعليمية جزءاً من ساحل الذهب . ومن الناحية الاقتصادية كانت الإيرادات والمصروفات الخاصة بتوجولاند البريطانية تدرج في ميزانية ساحل الذهب ، وحدث الشيء بالنسبة إلى أرقام الصادرات والواردات وهكذا كان هدف السياسة البريطانية

التمهيد إلى إدماج توجولاند وساحل الذهب في إقليم واحد حتى يتسنى إشراف إدارة واحدة على نهر الفولتا ، وبسبب أهمية المنطقة المشمولة بوصايتها في إنتاج الكاكو والبن ، ورغبة في استغلال الأيدي العاملة من الإيقي في مزارع الكاكو بساحل الذهب .

وهكذا خضع الإيقي لنظم إدارية واقتصادية وثقافية متباينة ، كما أدت الحدود المصطنعة إلى تقسيم للعشائر والأسرات والمزارع التي شملها تخطيط الحدود . أضف إلى هذا أن المنطقة التي يقيم بها الإيقي في غانة بعيدة عن الخطوط الحديدية والمواصلات في غانة ولذلك فالمنفذ الطبيعي لها توجولاند في الشرق :

إلا أن الإيقي ظلت تراودهم فكرة التوحيد منذ زمن بعيد ، فكانت هذه من المطالب التي تقدم بها المؤتمر الوطني لغرب إفريقيا إلى الحكومة البريطانية عام ١٩٢٠ ، ثم أعلنوا حقهم في الوحدة في المؤتمر الذي عقدوه بمدينة أكرام عام ١٩٤٦ . وبعث المؤتمر All - Ewe Conference بالمستر ميلفانوس أوليميو لعرض القضية أمام مجلس الوصاية (٨ ديسمبر ١٩٤٧) فتحدث عن المتاعب التي يلقاها الشعب وعدده حوالي المليون من جراء التقسيم الذي بدأ عام ١٨٨٤ وتكرر عام ١٩٢٠ ، والذي يعوق تطور وتقدم الإيقي الذين تجمع بينهم صلات الجنس واللغة والثقافة . وكذلك أشار إلى تقييد الانتقال بين الأقاليم مما أدى كثيرا إلى تمزيق الأسرات . وأضاف أن اختلاف نظم التعليم بين الإقليمين البريطانيين والفرنسي زاد من حدة الانقسام ويؤدي إلى تعميقه وانتهى إلى المطالبة بتوحيدهما في ظل إدارة واحدة . والمسيو أوليميو من الشخصيات التي لعبت دورا حاسما في الكفاح من أجل الوحدة والاستقلال .

وظلت المرائض والالتماسات تنهال على مجلس الوصاية والجمعية العامة ، كما أرسلت بعثتان دوليتان من قبل مجلس الوصاية في عامي ١٩٤٩ ، ١٩٥٢ للتحري والاستقصاء ومحاولة تعرف آراء السكان ، ولم تتمكن الهيئة الدولية المختصة من الوصول إلى قرار حاسم بشأن موضوع الوحدة ، بحيث تشمل القبيلة أو المنطقتين . وفي الوقت نفسه ظهرت آراء أخرى بتشجيع من السلطات القائمة بالإدارة ، تطالب بالوحدة في ظل الوصاية البريطانية ، وأراد فريق وصاية فرنسية ، كما جذبت بعض العناصر في ساحل

الذهب الانضمام إليه ، وتقدمت جماعة بفكرة الاستقلال الذاتى داخل المجتمع الفرنسى ؛ إلا أن هذه الدعوات لم تجد صدى فى نفوس شعب توجولاند الذى ظل يصر على قيام دولة واحدة مستقلة .

وفكرة الإدارة الواحدة التى دعا إليها البعض أثارت مشكلات إذ معنى هذا أن إحدى الدولتين الوصيتين تتنازل عن وصايتها للأخرى ، أو أن تقوم إدارة ثنائية Condominium وهذا اقتراح غير عملى . حقيقة كان التوحيد ممكناً لو أبدت الدولتان استعدادهما لتنفيذه ، ولكنهما فى الواقع كانتا ضد التنازل عن نفوذهما وتصران على بقاء الوضع الناجم عن التقسيم الذى تم فى أعقاب الحرب العالمية الأولى . ويتضح اتجاهها من المذكرة المشتركة التى قدمتها فى ٥ يوليو ١٩٥١ وجاء فيها أن أية مقترحات لحل المشكلة يجب أن تراعى تماماً الرغبات المعروفة للشعوب وأن تلقى القبول العام - أو على أى حال - من جانب أغلبية كبيرة . أضف إلى هذا أن (أى تغيير فى التنظيم السياسى فى الأقاليم يجب أن يكون قابلاً للتطبيق من الوجوه الاقتصادية والمالية ، فضلاً عن الأسباب السياسية » ؛ ومعنى هذا أن تقرير القابلية للتطبيق المشار إليه إنما يكون فى يد الدولة القائمة بالإدارة فى الأقاليم المشمولة بالوصاية الدولية .

إلا أن إنجلترا عادت فأنخذت موقفاً جديداً فاقترحت إنهاء اتفاق الوصاية بالنسبة إلى توجولاند البريطانية وإدماجها فى ساحل الذهب . وقامت حجة إنجلترا فى تأييد اقتراحها على الاعتبارات التالية :

١ - أن ساحل الذهب الذى ترتبط به توجولاند إدارياً على وشك الحصول على الحكم الذاتى أو الاستقلال ، ولذلك فإن توجولاند التى سارت ساحل الذهب فى (التقدم السياسى والاقتصادى والاجتماعى والتعليمى) أصبحت مستعدة للحكم الذاتى .

٢ - إن الاندماج ضرورة نظراً لاعتماد توجولاند على ساحل الذهب من الناحية الاقتصادية .

٣ - والحل المقترح يودى إلى توحيد أجزاء كبيرة من شعب الأيشى والقبائل الأخرى مما تعرض للانقسام بسبب تخطيط الحدود بين توجولاند وساحل الذهب .

وإزاء هذا الاقتراح قررت الجمعية العامة اتخاذ التدابير اللازمة للتحقق من رغبات السكان بشأن مستقبلهم بدون الإضرار بالحل النهائي الذي قد يختارونه سواء أكان الاستقلال أو توحيد توجولاند مستقلة تحت الإدارة البريطانية مع توجولاند مستقلة تحت الإدارة الفرنسية ، أو التوحيد مع ساحل الذهب المستقل ، أو أى وضع آخر من الحكم الذاتى أو الاستقلال . وأجرى الاستفتاء فى مايو من عام ١٩٥٦ فوافقت على الانضمام إلى ساحل الذهب أغلبية لم تتجاوز ٥٨٪ ، وعلى إثر ظهور النتيجة سلمت المنطقة إلى جارتها .

أما توجولاند التى تتولى فيها فرنسا الإدارة فقد اعتبرت جزءاً من الاتحاد الفرنسى وصار لها ممثلون فى برلمان فرنسا وجمعية الاتحاد الفرنسى . ثم وضع لها دستور جديد اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٥٦ وصارت جمهورية ذات استقلال داخلى Autonomie مع بقائها فى الاتحاد الفرنسى ، وأجرى استفتاء فى ٢٨ أكتوبر من السنة ذاتها فكانت النتيجة أن ٧١ر٥٪ وافقوا على الدستور وإنهاء نظام الوصاية ، ولكن الدعوة إلى الاستقلال الكامل اشتدت وخاصة بعد إعلان استقلال غانة عام ١٩٥٧ ، وقرر مجلس الوصاية إجراء انتخابات تحت إشرافه فى مايو سنة ١٩٥٨ لتشكيل جمعية تشريعية .

وكانت فرنسا تؤيد حزب التقدم الذى ظل خلال السنوات الثلاث الأخيرة يطالب الأمم المتحدة بإنهاء وصايتها وتوطئة لضم البلاد إلى الاتحاد الفرنسى . إلا أن الحزب أصيب بهزيمة ساحقة فى الانتخابات فلم يحرز سوى ثلاثة مقاعد من ٦٢ مقعداً ، بينما نال حزب الوحدة برئاسة أوليمبيو ٢٩ مقعداً ، ودعى الرجل إلى تولى الحكم بالاشتراك مع المستقلين من أنصار الاستقلال . وفى أول نوفمبر ١٩٥٩ قررت الأمم المتحدة إعلان استقلال جمهورية توجولاند اعتباراً من ٢٧ أبريل من عام ١٩٦٠ .

والمشكلة الكبرى التى تواجه الدولة الجديدة تتعلق بوجود نسبة كبيرة من الإيضى فى غانة . وثمت مقترحات متضاربة بشأن التماس الحل :

١ — إعادة النظر فى الحدود لصالح توجولاند . وأصحاب هذا رأى يقولون إن الأغلبية التى وافقت على الانضمام إلى غانة عام ١٩٥٦ أغلبية غير كبيرة ، كما أنها جرت فى وجود الإدارة البريطانية وكان ينبغى إعادة الاستفتاء لإمكان تعرف الرغبات الحقيقية . وتعارض غانة هذا رأى لأنها تريد إدماج الإيضى تماماً .

٢ — إقامة اتحاد فيدرالى بين الدولتين الإفريقيتين ، ولا ترحب توجولاند بالفكرة لأنها لا بد وأن تخضع من الناحية الواقعية لجارتها الأكثر سكانا والأوفر مواردًا ؛ وأن مثل هذا الاتحاد سوف ينتهى بأن تكون السلطة الفعلية فى يد غانة .

٣ — أن يكون للجزء الجنوبى من توجولاند فى المنطقة التابعة لغانة وفى توجولاند المستقلة شخصية اعتبارية مستقلة لكي يصبح فى إمكان شعب الإيڤى أن يتعامل كوحدة متكاملة . وتعارض توجو هذا الاقتراح لأن الإيڤى يحتلون المنطقة الجنوبية التى تضم العاصمة والتى تعتبر أغنى أجزاء البلاد ، فضلا عن كونها فى منطقة السكك الحديدية^(١) . وتقاوم غانة الفكرة لأنها ضد مبادئ اللامركزية ، وسياستها تقوم على أساس دولة واحدة متماسكة ذات حكومة مركزية غالبية .

والواقع إن حركة إعادة تخطيط الحدود نشطت فى جنوبى شرق غانة منذ أن تحدد موعد استقلال توجولاند ولكنها تلقى المقاومة العنيفة من جانب حكومة غانة ، وأدى الخلاف إلى وقوع حوادث على الحدود فى مارس ١٩٦٠ . وقيل إعلان الاستقلال أغلق نكروما الحدود لأن الاستفتاء على دستور غانة الجديد يتم حوالى الوقت نفسه وإغلاق الحدود يحول دون توجه عدد كبير من الإيڤى لحضور الاحتفالات بإعلان الاستقلال وبذلك لا يتسنى لهم الاشتراك فى الاستفتاء . إلا أن الخلاف بشأن الحدود لا ينتظر أن يتحول إلى صراع مسلح لا بد أن تعمل الدول الإفريقية على تجنبه ، كما أن عددا من جيران الجمهورية الجديدة سوف يعارض أى اتجاه من جانب غانة مثلا . وفصلا عن ذلك فقد حصل أوليمبيو على تأكيد من المستر داج همرشلد فى ديسمبر سنة ١٩٥٩ بأن الأمم المتحدة لا بد وأن تتدخل إذا ما تعرضت توجو لتهديد خطير .

وبالرغم من صغر مساحة توجو وقلة عدد سكانها إلا أنها بلد غنى ينتج زيت النخيل والكافور والبن والقطن . وفصلا عن ذلك فإنها غنية بحام الحديد .

(١) مشكلات خلفها الاستعمار ، بقلم الأستاذ محمد جلال عباس (مجلة نهضة أفريقية ، العدد

الصادر فى يونيو ١٩٦٠) .

تنجانيقا على أبواب الاستقلال

تشبه تنجانيقا مربعا وتمتد بين كينيا وأوغنده شمالا إلى تلال النحاس بروديسيا الشمالية جنوبا ، وبين الكنفو غربا والمحيط الهندي شرقا حيث يقع ميناء دار السلام وهو عاصمة البلاد . وتبلغ المساحة الكلية ٣٦٦٠٦٨٨ ميلا مربعا . ويقدر عدد الإفريقيين بنحو تسعة ملايين ، كما يوجد ما يزيد قليلا على مائة ألف من الآسيويين وحوالي عشرين ألفا من الأوربيين . وأهم المنتجات الزراعية البن في إقليم كلينجارو ، والقطن ، والموز ، والسيسال في المناطق الساحلية . أما عن الثروة المعدنية فإن التقرير الذي رفعته إنجلترا ، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة ، إلى مجلس الوصاية عام ١٩٤٧ يقول « إن موارد الإقليم المعدنية ، ولم يتم التنقيب إلا عن عشرها ، كبيرة ومتنوعة . والمعادن الرئيسية التي تستغل في الوقت الحاضر عبارة عن الذهب والماس والقصدير والملح والميكا ، بينما يجري استخراج سلسلة كبيرة من معادن أخرى بصورة أقل » . وتقوم شركات البترول في السنوات الأخيرة بالتنقيب عنه في داخلية البلاد وفي جزر واقعة على مقربة من الساحل مثل مافيا حيث تولت البحث منذ مدة شركة شل .

وكانت تنجانيقا تعرف باسم « إفريقيا الشرقية الألمانية » ولكنها انتزعت منها في أعقاب الحرب العالمية الأولى وانتدبت بريطانيا لإدارتها ، واستمرت تضطلع بذلك الأمر نيابة عن الأمم المتحدة طبقا لنظام الوصاية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية . وكانت بريطانيا تعمل على ربطها بالأقاليم المجاورة وهي أوغنده وكينيا فأقامت نظاما مشتركة للسكك الحديدية والبريد . وبمقتضى الأمر في المجلس لعام ١٩٤٧ تكونت منظمة إقليمية تضم الأقاليم الثلاثة East Africa Inter-territorial Organisation ولها جهازان رئيسيان :

١ — لجنة تنفيذية عليا وهي هيئة دائمة من حكام الأقاليم الثلاثة .

٢ — جمعية تشريعية مركزية وتضع — تحت موافقة الحكام الثلاثة — القوانين الخاصة بالخدمات المشتركة وهي الدفاع والطيران المدني والبريد والتلغراف والتليفونات والإذاعة والجمارك العامة وضرائب الدخل وجامعة Makerere بأوغنده . وطبقا

للأمر في المجلس سالف الذكر يقف مفعول النصوص الخاصة بالجمعية التشريعية اعتباراً من أول يناير ١٩٥٢ .

وهناك أيضاً « المجلس الصناعي لإفريقية الشرقية » ويحدد أنواع الصناعات التي تقام في المناطق المختلفة . وفي سنة ١٩٤٨ قررت المجالس التشريعية الثلاثة إدماج الخطوط الحديدية واللوانى والجمارك . ولقد أثار ذلك التنظيم إستياء فريق من أهل تنجانيقا إذ لم يؤخذ رأيهم فيه ، كما ساورهم القلق من أن يكون توزيع الصناعات بصورة تميل إلى صالح الأقلية الأوربية الكبيرة في كينيا . وتعرض التنظيم كذلك للنقد من جانب بعض أعضاء مجلس الوصاية ، وكان الاعتراض منصبا على النواحي الآتية :

(أولا) إن الحكومة البريطانية أصدرت القرار الخاص بالتنظيم دون عرض الأمر على المجلس والحصول على موافقته .

(ثانيا) إن جانبا من شعب تنجانيقا يعارض في الإجراء .

(ثالثا) إنه سوف يؤدي إلى إدماج تنجانيقا الخاضعة لنظام الوصاية الدولية مع مستعمرتين بريطانيتين وبذلك يمرقل الهدف من الوصاية وهو السير بالإقليم صوب الحكم الذاتى أو الاستقلال إذ يصبح استقلاله عن البلدين الآخرين عسيرا من الناحيتين الاقتصادية والسياسية .

ولم تقف عملية الإدماج عند هذا الحد ، بل أدخلت بريطانيا الإقليم في نطاق مشروع السنوات العشر للتنمية الخاص بالمستعمرات . والقسم الخاص بتنجانيقا متواضع إذ تبلغ تكاليفه كما قدرتها الحكومة البريطانية ١٩٠٠ و ١٨٦ و ١٩٠٠ جنيها ، وهنا نذكر على سبيل الموازنة أن مجموع التجارة الخارجية في تنجانيقا بلغ ١٢٢ و ٣٠٤ و ٢٥٠ جنيها عام ١٩٤٧ . وكان الهدف الأساسى من المشروع منصبا على اللواصلات ولعل لذلك صلة بالمشروع الطموح الذى وضعته بريطانيا لزراعة الفول السودانى في مساحة قدرها ثلاثة ملايين من الأفدنة في تنجانيقا وكينيا وروديسيا الشمالية منها ٨٠٪ في تنجانيقا وحدها . وقدرت تكاليف المشروع الأخير بأربعة وعشرين مليوناً من الجنيهات ونالت الرأسمالية البريطانية تأييد حكومتها الكامل . ولكنه انتهى باخفاق كان فضيحة دوى صداها في بريطانيا .

موظبقا للتقرير المقدم إلى مجلس الوصاية عام ١٩٤٧ كان نظام الحكم على النحو الآتى :

١ — الحاكم العام البريطانى ..

٢ — مجلس تنفيذى (استشارى) أعضاءه من موظفين وغير موظفين ، وجميعهم بالتعيين .

٣ — المجلس التشريعى ويتكون من الحاكم ، ١٥ عضوا من الموظفين كلهم أوربيون ، ١٤ عضوا من غير الموظفين (٧ أوربيون ، ٤ إفريقيون ، ٣ آسيويون) . وأضاف التقرير أن نظام الانتخاب لم يؤخذ به ، وأنه ليس تمت تفكير (فى ذلك الوقت) فى إصدار تشريع لهذا الغرض . ومعنى النظام سالف الذكر أن السلطة كلها مركزة فى أيدي الحاكم العام البريطانى ومعاونيه .

ولكن هذا كله لم يحل دون تطور الحركة القومية ، وتضافرت عوامل عدة على إنعائها منها عدم وجود أقلية أوربية كبيرة كما هو الحال فى كينيا وروديسيا الجنوبية ، وخضوع البلاد للوصاية الدولية فتعين على الدولة القائمة بالإدارة تقديم تقارير سنوية تعرض للمناقشة والنقد ، فكان عدد من الأعضاء يهاجمون سياسة بريطانيا فى تنمية النظم السياسية ، يأخذون عليها عدم الاهتمام بنشر التعليم ، ويقفون بالمرصاد لمحاولات الربط بين تنجانيقا وأوغنده وكينيا بما يحول دون تفكير فى جعل الأقاليم الثلاثة بلدا واحدا تحت سلطانتها . وكذلك كان مجلس الوصاية يبعث بلجان متتالية لزيارة تنجانيقا الأمر الذى أتاح لأهل البلاد فرصة الاتصال بها والتعبير عن شكواهم والتقدم بطلباتهم ، وكانت تقارير اللجان الزائرة تحث على ضرورة إعداد البلاد للحكم الذاتى أو الاستقلال طبقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة . وفى تقرير لإحدى هذه اللجان سنة ١٩٥٥ أوصت بأن نظام المساواة فى عدد الأعضاء الممثلين للعناصر الثلاثة وهى الإفريقية والآسيوية والأوربية يجب ألا يستمر أكثر من خمس سنوات ، ثم قالت « إن أهل تنجانيقا يمكن أن يصلوا إلى الحكم الذاتى خلال الجيل الحالى » .

وأثار التقرير بريطانيا وأعلنت أنها لا تقبل توصيات اللجنة .

وتوصف تنجانيقا بأنها بلد المائة والعشرين قبيلة ولكنها تكاد تكون متقاربة بحيث أن واحدة منها ليست ذات غلبة واضحة من الناحية العددية ، وبذلك فإن

النزعات القبلية الانفصالية القوية غير موجودة على نحو يعرقل حركة التطور السياسي، ويهدد وحدة البلاد الوطنية. وكان من الطبيعي كذلك أن يتأثر شعب تنجانيقا بالأحداث الجارية في كينيا وبصفة خاصة ثورتها المعروفة باسم ماو - ماو عام ١٩٥٢ ، ولعل الخوف من انتشارها إلى تنجانيقا يفسر ما أقدمت عليه بريطانيا من محاولة زيادة عدد الإفريقيين الأعضاء بالمجلس التشريعي . ونذكر في هذا الصدد التأثير الواضح لإذاعة « صوت العرب » بالجمهورية العربية المتحدة في دعواته إلى الإفريقيين من أجل التحرر ، ولا ريب أن للأقلية العربية والمسلمة وبخاصة في دار السلام أثر له أهمية .

وتكون « الاتحاد الوطني الإفريقي بتنجانيقا » بزعامة جوليوس نيوريري Julius Nyerere الذي يقرب الآن من الأربعين من عمره . ولقد تلقى تعليمه في إحدى مدارس الإرساليات الكاثوليكية ، ثم تعلم في جامعة إدنبره . وفي إنجلترا اتصل بحزب العمال البريطاني ودرس مبادئه وتنظيمه وأسااليه ، واشتغل بالتدريس وفي الوقت نفسه مارس نشاطه في الحزب ، فلما خيره ناظر المدرسة بين الابتعاد عن السياسة والاستقالة ، آثر الأمر الأخير ليتفرع لزعامة الحزب . وكان غاندي ممن لهم تأثير على الزعيم التنجانيقي ، ولذلك نجد أن أساليه في الكفاح الوطني تعزف عن العنف ، ويؤثر عنه قوله « إن العنف غير ضروري وكثير الكلفة ، والسلام هو السبيل الوحيد » ، وقد سبق لنا مناقشة هذه النظرية ، وبالرغم من فلسفته هذه فإن هدفه السياسي كان دائماً « يجب أن يحكم الإفريقي وسوف يفعل ، وسلاحنا الوحدة » .

وكانت مطالب الحركة الوطنية الأساسية التوسع في نشر التعليم بمختلف مراحله ، وتنمية النظم التمثيلية ، وإشراك الإفريقيين في الإدارة ، والإسراع بعملية تأهيل البلاد للحكم الذاتي والاستقلال . وفي عام ١٩٥٢ حدث تعديل في تكوين المجلس التشريعي فأصبح عدد الأعضاء من غير موظفي الحكومة ٢٧ عضواً موزعين بالتساوي بين العناصر الإفريقية والآسيوية والأوربية ، ثم زيد العدد إلى ثلاثين عضواً . واعتبر الكتاب البريطانيون ذلك التعديل تطبيقاً لسياسة « المجتمع المتعدد الأجناس » ولكن العناصر الوطنية لم ترض عن نظام يحمل ممثلي ٩ ملايين إفريقي معادلاً لممثلي الأقليات الأخرى المتناهية في الصغر .

وأخيراً وعدت بريطانيا في ديسمبر عام ١٩٥٩ بإقامة نظام الحكومة « المسئولة » . وبأن تكون للإفريقيين الأغلبية في الجمعية التشريعية خلال فترة انتقالية قدرها

أربع سنوات ، يتولى بعدها الإفريقيون إدارة شئونهم كلية . وفي أغسطس سنة ١٩٦٠ أجريت الانتخابات وأحرز الحزب الوطني ٦٥ مقعداً من ٧١ في الجمعية التشريعية ودعى لتأليف الوزارة .

ولن تنتظر تنجانيقا فترة الانتقال بل تعتقد أن استقلالها قريب ، فقبل الانتخابات الأخيرة أصدر نيوريري بياناً بوصفه رئيس الحزب أعلن فيه العزم بمجرد انتهائها على مطالبة الأمم المتحدة وبريطانيا بإنهاء الوصاية وتحديد موعد لإعلان الاستقلال في بداية عام ١٩٦١ ، ولا ريب أن ظهور الجمهورية الصومالية دافع قوى لتنجانيقا الخاضعة لنظام الوصاية الدولية . وتضمن البيان للشار إليه الوعد بإدخال نظام الاقتراع المباشر فوراً ، ثم الإسراع بإحلال الإفريقيين في الخدمات والوظائف العامة ، وكذلك العمل على إقامة نظام للحكم المحلي أكثر ديمقراطية . والواقع أن النظام الحالي والذي طبقته بريطانيا من حيث إنشاء المجالس القبلية يبقى السلطة الفعلية في رؤساء القبائل والعشائر . ويحفظ النزعات القبلية التي وإن لم تكن بالقوة التي نلقاها في أقاليم أخرى إلا أنها تتعارض مع أي اتجاه يرمي إلى قيام حكومة قوية . ولزعم تنجانيقا رأي في الأسلوب الديمقراطي الذي يرى تطبيقه في البلاد بعد أن تستكمل استقلالها ، عبر عنه بالعبارة الآتية « غالباً ما لا يكون هناك محل في البداية لمعارضة مغلصة لأن هدفها الوحيد بعد الاستقلال لا يمكن أن يكون إلا قلب حركة الاستقلال ذاتها » . ومن هنا نعتقد أنه سوف يعمل على تقوية السلطة التنفيذية المركزية وعلى أن يحكم بالاستناد إلى حزبه الذي يمثل أغلبية كبيرة كما دلت نتائج الانتخابات الأخيرة .

ومن المسائل التي سوف تواجه تنجانيقا المستقلة العلاقات بينها وبين جيرانها . فيجوليوس نيوريري من قادة حركة بدأت عام ١٩٥٨ تهدف إلى تحقيق أغراض في المجال الإقليمي منها :

١ — تحقيق الاستقلال التام لكل إفريقية الشرقية والوسطى على أساس الانتخاب المباشر في قاعة واحدة لا تفرق بين الأغلبية الإفريقية والأقليات الأوربية والآسيوية وغيرها .

٢ — الإبقاء على التنظيم الإقليمي الذي أوجدته بريطانيا عام ١٩٤٧ بين تنجانيقا وكينيا وأوغنده ، وطبعاً أن يسبق هذا تحرر البلدان الثلاث .

٣ - التمهيد لقيام اتحاد Federation من دول إفريقية الشرقية المستقلة على أن يضم نياسالاند (الداخلية الآن في اتحاد إفريقية الوسطى) (١).
وتمت مشكلة أخرى قد تنشأ وتعلق برواندا أوروندي وسوف نعرض لها في موضع تال . إلا أن المشكلة الاقتصادية سوف تشغل المركز الأول في تفكير الحكومة التنجانيقية . حقيقة غير مصرح للأوربيين بالتملك الحر للأرض ولكنهم يستأجرونها لعقود تصل إلى ٩٩ عاما ، كما أن المناطق التي خصصت لهم تبلغ مساحتها ٢٨٨٥ ميلا مربعا وتقع في منطقة مرتفعات كلنجارو ، أي أنها من أخصب أراضي تنجانيقا . وتمت ظاهرة أخرى تلفت النظر وهي أن المساحة المزروعة لا تتجاوز ٣ ٪ ، ٤ ٪ من المساحة الكلية للبلاد ، ذلك أن نسبة كبيرة من تنجانيقا تسقط بها الأمطار فترة قصيرة ، ولهذا فالتنمية الزراعية تتطلب الاهتمام بإقامة السدود والخزانات على نطاق واسع ، إلى جانب العمل على استغلال مصادر المياه الجوفية . وكذلك لابد من بذل الجهود الكبيرة لاستغلال الثروة المعدنية وهنا إمكانيات واسعة للغاية ، ولكن الأمر يتطلب وضع خطة للمواصلات ووسائل النقل .

رواندا أوروندي

تقع مقاطعتا رواندي - أوروندي Ruanda - Urundi في وسط إفريقية على مسافات متساوية تقريبا من المحيطين الهندي والأطلسي ، ويتاخهما السودان وأوغنده وتنجانيقا والكنغو ، ويخترقهما نهر كاجيرا أحد روافد النيل الأعلى . وبالرغم من أن خط الاستواء يخترقهما إلا أن الجو معتدل نسبيا ذلك أنهما يشتملان على مساحات جبلية واسعة .

وتبلغ المساحة الكلية ٢٠٩٠٠ من الأميال المربعة ، ويقدر عدد السكان بنحو أربعة ملايين نسمة ولهذا تعتبر المقاطعتان من أشد أنحاء القارة الإفريقية إزدحاما بالسكان إذ تبلغ الكثافة فيها حوالي ١٩٠ شخصا للكيل المربع الواحد . ولما كانت المساحة المزروعة لا تتجاوز ٢٢ ٪ من المساحة الكلية لذلك فإن إنتاج المواد الغذائية

(١) صرح نيوريري في حديث مع مراسل الصنداي تيمس (عدد ٣٠ أكتوبر ١٩٦٠) بأنه مستعد لتأجيل المطالبة باستقلال تنجانيقا حتى عام ١٩٦٢ بشرط أن تحصل كينيا وأوغنده على الحكم الذاتي التام في ذلك الحين ، حتى يتسنى تكوين اتحاد في شرق إفريقية . وهو يرى أن من مبررات قيام مثل هذا الاتحاد وأن إفريقية الشرقية وحدة وأنه يؤدي إلى خلق سوق مشتركة تجذب رؤوس الأموال ، أن الدولة الإفريقية التي تريد أن يكون لها شأن وأن تكون مستقلة حقيقية كلما اتسع نطاقها كان ذلك أفضل .

لا يكفي ومن هنا تتعرض البلاد من وقت لآخر إلى المجاعات . وإن في مقدمة المشكلات التي تتطلب الحل السريع العمل على توسيع رقعة الأراضي المزروعة حتى يزداد الانتاج الزراعي وبخاصة في اللواد الغذائية . وتعتقد العناصر الوطنية في المقاطعتين أن إهمال التنمية الزراعية كانت عملية مقصودة أريد بها حمل الناس على التماس أسباب العيش والرزق في البلدان المجاورة وبخاصة إقليم كاتانجا للعمل في صناعة التعدين ، أي أن هدف السياسة البلجيكية أن تجعل من المقاطعتين موردا للأيدي العاملة الرخيصة . ولكل منهما حاكم أو رئيس يدعى اللوامى Mwami ويطلق عليه لقب « الملك » في رواندا بينما يدعو الأوريون في أورووندى « السلطان » .

وكانت رواندا - أورووندى جزءا من إفريقية الشرقية الألمانية إلا أن الحرب العالمية الأولى أسفرت عن وضع الأخيرة تحت الإدارة البريطانية وفقا لنظام الانتداب باسم تنجانيقا ، باستثناء المقاطعتين اللتين قررت عصبة الأمم أن تمهد بإدارتهما إلى بلجيكا ، وذلك عام ١٩٢٤ . وطبقا للقانون البلجيكي الصادر في ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٥ ألحقنا من الناحية الإدارية بالكنغو وصار لهما حاكم يتبع حاكم الكونغو وإن ظلت الميزانية الخاصة بهما مستقلة . ولعل مما يلقي الضوء على السياسة البلجيكية ما جاء في قرار مجلس الوصاية عام ١٩٤٨ من نقد للإدارة البلجيكية ، أي بعد ما يقرب من ربع قرن من توليها أمر البلاد . فقد لاحظ المجلس تكرار المجاعات ، وضعف الخدمات الصحية حيث لم يتجاوز عدد الأطباء لأربعة ملايين شخص ٣٥ طبيبا ، وأن جميع الوظائف الرئيسية في أيدي الأوريين ، وازدياد عدد المستعمرين البيض باطراد . وأعرب المجلس عن قلقه بسبب عدم كفاية التسهيلات التعليمية ، كما أشار إلى أن الإبقاء على التركيب القبلى لا يساعد على تنمية الشعور بالمسئولية السياسية ، وطالب بإنشاء أجهزة للحكم المحلى وإيجاد نظام يشترك فيه الأوريون والوطنيون في الحكم . إلا أنه بالرغم من انتقادات المجلس وتوصياته والملاحظات التي أبدتها اللجان التي زارت المقاطعتين ، ظلت الإدارة البلجيكية تسير في طريقها من حيث إهمال التعليم ، وعدم إقامة النظم التمثيلية الحقيقية وإن قامت أخيرا بتكوين مجالس بلدية ، ومقاومة أى نشاط سياسى .

وبالرغم من هذا كله نما الوعي القومى ، وما من شك أن التطورات التي شهدتها السودان وكينيا وتنجانيقا في السنوات الأخيرة كان لا بد أن يتردد صداها ، ثم

اشتدت حدة النشاط السياسى بعد أن قررت بلجيكا استقلال الكنفو ، وبعد الصراع الذى نشب بينها وبين البلد الأخير والذى انتهى بانسحاب قواتها .

وحدثت اضطرابات عنيفة فى أواخر عام ١٩٥٩ أسفرت عن عدد من القتلى والجرحى وأبرقت « لجنة الوحدة القومية » طالبة من الأمم المتحدة إرسال لجنة تحقيق ، ووافق مجلس الوصاية فى فبراير ١٩٦٠ على إرسالها . واشتدت سياسة العنف فألقى القبض على عدد من الزعماء فى رواندا ومنهم ثلاثة من الأمراء وأرملة الملك السابق . وأثيرت العداوات القبلية . وكذلك عمدت الإدارة البلجيكية إلى إنشاء حزب جمهورى لمقاومة الأسرة المالكة فى رواندا . ولذلك أرسل الحزب الوطنى هناك برقية إلى مجلس الأمن طالب فيها بانسحاب القوات البلجيكية وإرسال قوة دولية واتهم الإدارة البلجيكية بارتكاب أعمال القتل والنهب .

ولقد تخرج مركز بلجيكا فى المقاطعتين بعد انسحابها من الكنفو ولذلك تحدث رئيس وزرائها (٩ أغسطس ١٩٦٠) فقال إن مشكلة رواندا أوروئدى مرتبطة بمسألة القواعد العسكرية وبخاصة قاعدة كامينا بكاتانجا التى تتوقف عليها المحافظة على وسائل النقل ، وأضاف « ولهذا إذا ما أريد أن تخرج القوات البلجيكية فسوف تنشأ مشكلة النهوض السياسى والمالى لأوراندا - أوروئدى » التى خصصت لها بلجيكا فى السنوات الأخيرة مليارات من الفرنكات البلجيكية ، كما تضمنت ميزانية السنة المالية (١٩٦٠ / ٦١) ٧٠٠ مليون فرنك لهذا الغرض . إلا أنه ينبغى أن نذكر بهذا الصدد أن استغلال الثروة المعدنية فى المقاطعتين تحتكره المؤسسات الأجنبية . ومن المتوقع بعد جلاء بلجيكا عن الكنفو أن يتحدد مركز المقاطعتين .

وتفاوت الآراء بشأن مستقبل رواندا - أوروئدى . ففى رواندا نزعسة إلى إقامة ملكية مستقلة فيها ، بينما يطالب فريق من أهل أوروئدى بقيام نظام جمهورى . وثمت رأى يطالب بتوحيد المقاطعتين فى دولة واحدة لأن الانفصال يجعل كلا منهما عاجزة عن البقاء . ويعتقد بعض المراقبين السياسيين أن مصير المقاطعتين الانضمام إلى إحدى البلدان المجاورة ، ولما كان أهل أوروئدى من البانتو الذين ينتمى إليهم أهل الكنفو لهذا يبدو اتجاه إلى الانضمام إلى الجمهورية الجديدة . ويعتقد البعض أن الميل الطبيعى أن تندمج للمقاطعتان فى تنجانيقا ، خاصة وقد كانتا مع الأخيرة يكونان إفريقية الشرقية الألمانية . وحكام رواندا لا يميلون إلى هذا الرأى حتى أنه خلال

دور الانعقاد السادس لمجلس الوصاية طالب اللوامى باسترجاع منطقة بوفوفى Bufifi التى سبق ضمها إلى تنجانيقا بمقتضى تعديل فى الحدود اتفقت عليه بريطانيا وبلجيكا عام ١٩٢٣ .

ومهما يكن من أمر فإن المشكلة الرئيسية الآن تنحصر فى إنهاء الوصاية الدولية والادارة البلجيكية ، وإعلان الاستقلال ، وإنشاء دولة موحدة من المقاطعتين وبعد ذلك فلاهل البلاد أن يقرروا الانضمام إلى تنجانيقا أو الكنفو أو البقاء كدولة مستقلة ، وذلك على ضوء المصالح الأساسية والاعتبارات الاقتصادية .

إفريقية الجنوبية الغربية

وتحدها من ناحية الشمال أنجولا البرتغالية وروديسيا الشمالية ، ومن الجنوب والجنوب الشرقى إقليم الرأس من اتحاد جنوب إفريقية ، كما تتاخم بقية الحدود الشرقية بحمة بشوانالاند وروديسيا الشمالية ، أما المحيط الأطلسى فيمثل الحد الغربى . ويرجع إستيلاء الألمان عليها إلى عام ١٨٨٤ ولكنهم استسلموا لقوات اتحاد جنوب إفريقية فى ٩ يوليو ١٩١٥ ، وفى ١٧ ديسمبر ١٩٢٠ منح الأخير انتدابا على المنطقة مكافأة له على الاشتراك فى الحرب إلى جانب الحلفاء ، كما هدفت بريطانيا من وراء ذلك إلى إرضاء البوير .

وقد وجهت لجنة الانتدابات التابعة لعصبة انتقادات شديدة إلى طريقة ممارسة الانتداب ، وأشارت تقاريرها المتتالية إلى « الركود الكامل » فى العمل الاجتماعى ونقص الخدمات الصحية والتسهيلات التعليمية ، وسياسة التمييز على أساس اللون . وإلى إفتراض أن « الوطنيين موجودون بصفة أساسية للعمل من أجل البيض » وكان أشد نقدا ما جاء على لسان رئيس اللجنة فى عام ١٩٣٨ حين قال إنه « يبدو أن دافعى الضرائب يستفيدون من النفقات العامة بنسبة مناهتهم فى الإيرادات ، بخلاف المتبع فى جميع الجماعات المتحضرة ، وبذلك يتضح أن حكومة الاتحاد لم تسر فى سياستها وفقا للمبدأ الذى تضمنته المادة الثانية من صك الانتداب والتى تنص على أن الدولة المنتدبة سوف تنمى إلى الحد الأقصى الرفاهية المادية والمعنوية والتقدم الاجتماعى لسكان الإقليم الخاضع للانتداب .

وعلى أثر انتهاء الحرب العالمية الثانية تقرر وضع أقاليم الانتداب في ظل نظام الوصاية الدولية ، ولكن وفد حكومة إتحاد جنوب إفريقيا في مؤتمر سان فرانسكو أعلن أن إقليم إفريقيا الجنوبية الغربية ظل يدار مدى خمسة وعشرين عاما كجزء لا يتجزأ من الإتحاد ، وأنه ليس من أمل في أن يصبح دولة منفصلة ، وطالب بإنهاء الانتداب وإدماج الإقليم في الإتحاد . وفي سنة ١٩٤٦ تقدم بالطلب نفسه إلى مجلس الوصاية الذي رفضه واتخذت الجمعية العامة قرارا يدعو حكومة الإتحاد إلى وضع الإقليم تحت الوصاية ولكن الأخيرة رفضت الاستجابة إلى الدعوة . وأخيرا أحيل الخلاف إلى المحكمة الدولية التي أبدت رأيا استشاريا يشوبه الغموض ، وبمقتضاه ليس الإتحاد ملزما بنقل الإقليم إلى وصاية الأمم المتحدة ولكنه لا يملك من جهة أخرى الحق في تغيير الوضع القائم ، ومعنى الشرط الأخير من الرأي أن إتحاد جنوب إفريقيا ليس له الحق القانوني في ضم الإقليم . وفي سنة ١٩٥٣ قررت الجمعية العامة ضرورة قيامها بتحرى الأمور التي تجري في الإقليم وشكلت لجنة لتلقى التقارير ، ولكنها لا تستطيع زيارة الإتحاد أو الإقليم وإن كان لها أن تتلقى المرائض والالتماسات وغيرها من الوثائق التي يبعث بها الأهالي .

وكان إتحاد جنوب إفريقيا بمقتضى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٥ قد منح إفريقيا الجنوبية الغربية دستورا ينص على تشكيل لجنة تنفيذية ، ومجلس استشاري ، وجمعية تشريعية تشرف على الشؤون المالية والتعليم والطرق والبريد ، بينما تحتفظ حكومة الإتحاد بالإشراف على الدفاع والعلاقات الخارجية والأمن والنقل . وخلال السنوات التالية أخذ عدد من البيض يستوطنون الإقليم واطردت الزيادة في عددهم . واشتدت الدعوة في صفوف الحزب الوطني الذي تزعمه الدكتور مالان إلى الإدماج ، ويرجع هذا الحرص من جانب الإتحاد إلى عاملين رئيسيين ، أولهما أن سوء الحالة المعيشية للأفريقيين بالإقليم يدفعهم إلى العمل في مناطق التعدين فكان الغرض أن تظل إفريقيا الجنوبية الغربية موردا لقوة العمل الرخيصة ، والعامل الثاني ما تتوقع المصالح الاقتصادية الكبيرة من إمكانات استغلال واسعة هناك . وفي سنة ١٩٤٩ صدر « قانون تمثيل إفريقيا الجنوبية الغربية » The South West Africa Representation Act ، ويقضى بتمثيل الأوربيين المقيمين بالإقليم في برلمان الإتحاد بحيث ينتخبون ستة أعضاء في مجلس النواب ، وعضوين في مجلس الشيوخ وهذان

الأخيران تنتخبهم هيئة مكونة من النواب الستة ، وأعضاء الجمعية التشريعية بالإقليم .
وعضو من مجلس الشيوخ تختاره الحكومة بحكم معرفته بأحوال غير الأوربيين .
وتقاليدهم .

ويبلغ عدد الإفريقيين هناك حوالى ٤٠٠.٠٠٠ نسمة وهم محرومون من
الحقوق والفرص الأولية . وبالرغم من انقضاء أربعين عاما على تولى حكومة الاتحاد
الإدارة تحت إشراف عصبة الأمم ثم بعد قيام الأمم المتحدة فإن البلاد ليس فيها
مدرسة ثانوية واحدة . وعدد الأوربيين ٦٦.٠٠٠ وهم من الألمان والإنجليز
والأفريكانز ، ولكل فريق منهم حياته الاجتماعية الخاصة به ، وكنيسته المفضلة .
ويقف الألمان والأفريكانز في صف الحزب الوطنى بينما يؤيد الإنجليز الحزب المتحد ،
إلا أنهم يشتركون جميعا فى تقبل فكرة الانضمام إلى الاتحاد لأنهم يتمتعون فى هذا
الإقليم بمستوى معيشة بالغ الارتفاع كما أن الضرائب المفروضة عليهم لاتسكاد تذكر .

وتوالت المرائض والالتامسات على الأمم المتحدة دون جدوى ، إلا أن عملية
البعث القومى فى القارة الإفريقية واشتداد ساعد الحركة الوطنية داخل الاتحاد نفسه .
كان لها رد فعل فى الإقليم . وزاد من الإستياء امتداد سياسة العزل العنيفة apartheid .
فى السنوات الأخيرة بعد أن استقر الحكم للحزب الوطنى ، وأحس الإفريقيون
بالانزعاج من إصرار حكومة الاتحاد على إدماج الإقليم فى أراضيها . وأثناء الاحتفال
يوم حقوق الانسان عام ١٩٥٩ وقعت اضطرابات فى العاصمة أسفرت عن أحد
عشر قتيل وخمسين جريحا من الإفريقيين ، حسب التقرير الرسمى الذى أذاعته
السلطات والذى نسبت فيه الحوادث إلى « الإثارة المتعمدة » . من جانب الإفريقيين
بقصد دعم الدعاية ضد الاتحاد أمام الأمم المتحدة ، وكان الاضطراب السادس من
نوعة بالإقليم خلال سنة ١٩٥٩ . ويرجع السبب الحقيقى إلى محاولة نقل ١٧.٠٠٠
من الإفريقيين من محال إقامتهم بالمدينة إلى المنطقة السكنية التى شيدتها الإدارة بعيدا
عنها ، أى عن العاصمة وندهوك Windhoek . وشكا الإفريقيون من ذلك الاجراء
لأن أجرة المسكن الجديد جنيهان فى الشهر مقابل ثلاثة شلنات ونصف للمسكن
القديم ، وتبدو فداحة العبء إذا تذكرنا أن أجر الإفريقى فى الشهر يتراوح بين
جنيه وثلاثة جنيهات ونصف . وعلاوة على ذلك فالمنطقة الجديدة بعيدة عن محل
العمل والأسواق الأمر الذى معناه عبء جديد يتمثل فى أجور الانتقال . وعلى أثر

تلك الأحداث الدامية أرسل ممثلو تسع دول إفريقية كتابا إلى المستر داج همرشولد احتجاجا فيه على ما حدث في وندهوك « من إطلاق النار وأعمال القتل » ، وذكروا الأمم المتحدة أن لإفريقية الجنوبية الغربية « وضعا دوليا » .

وعلى أثر الزيارة التي قام بها المستر هارولد مكيلان إلى اتحاد جنوب إفريقية والتي تحدث خلالها عن « ربح التغير » التي تهب على القارة ، والنقد الذي وجهه إلى سياسة هذا البلد العنصرية ، أرسل هوزيا كوتا كوهو Hosea Kutako رئيس قبيلة الهيريرو Hereroes كتابا إلى كل من المستر مكيلان والملك بودوان والرئيس ديجمول (بوصفهم رؤساء حكومات الدول الرئيسية الثلاث التي وقعت اتفاقية الانتداب) طالبهم فيه بتأييد قضية قبيلته أمام الأمم المتحدة ، ومما قاله « لقد راقبنا التغيرات التي حدثت في إفريقية كلها نتيجة لسياساتكم وبخاصة خلال الشهور الأخيرة . وإنه ليجدوننا الأمل والثقة في أن هذه التغيرات سوف يمتد أثرها إلى دولتنا النعمة . إننا لانستطيع بعد خطاب المستر مكيلان في مدينة الرأس والذي أظهر بوضوح إدراكه للسياسات التي تنتهجها حكومة الاتحاد وبعد تصريحه عن إيمانه بأن الناس جميعا سواسية ، الاعتقاد بأن حكوماتكم يمكن أن تظل تتجنب مسألة إقليم إفريقية الجنوبية الواقع تحت الانتداب » (على اعتبار أن الاتحاد لم يوقع اتفاقية الوصاية) . ولاريب أن التغيرات المشار إليها يقصد بها ما حدث في الممتلكات الفرنسية بإفريقية والسكنغو ، وأهم من ذلك استقلال الكيرون (الفرنسي) وتوجولاند والإقليم كانا خاضعين للانتداب ثم الوصاية الدولية ، ويشد الضغط الآن بعد أن استنكر العالم ومجلس الأمن سياسة الاتحاد العنصرية ، ولهذا تسمى أنتويا ولييريا إلى مطالبة المحكمة الدولية برأي إجباري بشأن التزامات جنوب إفريقية في الإقليم الواقع من قبل تحت الانتداب ، وفي هذا الشأن كتبت الأوبزرقر تقول (١١ سبتمبر ١٩٦٠) : « إن الأمر يحتاج إلى حكم واضح تؤيده بريطانيا تأييدا كاملا » .

الرؤية الاقتصادية

وتتمسك الرأسمالية الاحتكارية بالإقليم راجع إلى مصادر الثروة فيه وبخاصة الثروة المعدنية . إذ ينتج من اللاس أكثر مما يستخرج من إقليم الرأس ، وتسيطر

على استغلاله مؤسسة أوبنهايمر ، ويحصل سنوياً على أكثر من أربعين مليوناً من الجنيهات بالعملة الصعبة خاصة ، ولكن هذا المبلغ الضخم تستولى عليه حكومة الاتحاد . والبلاد يصد أن تصبح منتجاً له أهمية بالنسبة إلى المعادن الاستراتيجية ، وتشهد البلاد نشاطاً واسع النطاق للتنقيب عن البترول . فقد زار الإقليم أخيراً ممثلو شركة Texas Eastern Transmission للحصول على الامتياز اللازم ، وقامت الشركة الأمريكية Trans - America Mining Corporation بعمل مساحة جوية عام ١٩٥٩ ، وحصلت إحدى الشركات الكندية على امتياز البحث عن البترول والغاز الطبيعي في منطقتين ، وتم حتى الآن منح عشرة امتيازات في حوالي نصف مساحة البلاد . (١)

والأمريكيين مصالح طيبة ، فمدينة تسومب Tsombé مقر منطقة تعدينية تنتج الرصاص والنحاس وتملكها شركة نيومونت للتعدين . وحصلت شركة بيت لحم للكشف والتعدين (وهي من توابع شركة بيت لحم للصلب الأمريكية) على امتياز بالبحث عن المعادن في مساحة قدرها ٢٠٠٠٠٠٠ فدان (٢) . ولكن من عقبات التوسع في الاستغلال المعدني نقص المواصلات الحديثة وقلة الأيدي العاملة للعمل في المناجم .

وإلى جانب الثروة المعدنية المستغلة حالياً والكامنة توجد مصائد أسماك غنية ، فضلاً عن الأصواف حيث يعتمد الإقليم أساساً على تربية الأغنام في الجنوب . أما الأجزاء الوسطى والشمالية فتقوم بها تربية الماشية . وتقوم على هذه الحرفة صناعة رانجة فيصدر الإقليم كميات كبيرة من الزبد ، كما يصنع الجبن للاستهلاك المحلي .

الكبيرون

ظل الكبيرون مستعمرة تابعة لألمانيا إلى أن انتزع منها بسبب هزيمتها في الحرب العالمية الأولى وطبق عليه نظام الانتداب قسم إلى جزئين أحدهما تولت فرنسا الإدارة فيه ويقع بجوار مستعمراتها في إفريقية الإستوائية وتبلغ مساحته ١٦٦٠٤٨٩ ميلاً مربعاً

Sunday Times, September 11, 1960

(١)

John Gunther : Inside Africa, p, 554.

(٢)

وينتج الفول السوداني الأرضي وزيت النخيل واللوز والجلود والخشب والكافور والبن والعاج كما يوجد الذهب والقصدير والتيتانيوم ولكن تدل الأبحاث التي أجريت على توافر إمكانات كبيرة للتعدين . أما القسم الذي عهد أمره إلى بريطانيا فمساحته ٣٤٠.٨١ ميلا مربعا ويجاور نيجيريا وأهم منتجاته زيت النخيل والكافور والمطاط واللوز والجلود . وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية حل نظام الوصاية الدولية محل الانتداب ولكن الوضع السابق ظل قائما من حيث اضطلاع الدولتين بالإدارة . وكان تقسيم الكيرون مثار شكوى الأهالي المستمرة لأنه أدى إلى فصم العرى بين جماعات تربط بينها الاعتبارات المتعلقة بالأصل والتقاليد والعادات والمصالح الاقتصادية ، كما أن تباين النظم السياسية والإدارية والسياسات الاقتصادية والتعليمية في القسمين يترتب عليه تعميق الانقسامات الفروخ على البلاد بما يحول دون قيام دولة موحدة تحقق استقلالها وحريةها . وكذلك تأثرت القبائل المقيمة على جانبي الحدود الفاصلة بين القسمين بسبب القيود المفروضة على التبادل التجاري بينها وحرية التنقل . وبالرغم من الأغراض المتوخاة من نظامي الانتداب والوصاية ظلت كل من الدولتين القائمتين بالإدارة تتصرف كأنما القسم الذي تشرف عليه جزءا من ممتلكاتها أو كأنما تهدف إلى أن يصبح الأمر كذلك . فمنذ عام ١٩٤٦ كان الكيرون الفرنسي يدار بوصفه من « الأقاليم المشتركة » داخل الاتحاد الفرنسي ويطبق عليه التشريع الفرنسي ، ولهذا كان يمثل ثلاثة نواب في الجمعية الوطنية الفرنسية وثلاثة أعضاء في مجلس الجمهورية ، وخمسة في الاتحاد الفرنسي ، وعضوان في المجلس الاقتصادي . وعلى رأس الإدارة المحلية مندوب سام يمثل الحكومة الفرنسية ومسئول مباشرة أمام وزير الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار ، وهناك جمعية تمثيلية محلية تتكون من ستة عشر عضوا يمثلون الوطنيين الفرنسيين ، وأربعة وعشرين عضوا تنتخبهم لجان تكون من طوائف معينة من الإفريقيين ، ولهذه الجمعية أن تتناقش وتتخذ القرارات بشأن بعض المسائل الإدارية الإقليمية كبناء الطرق وتقدير معدلات الضرائب ، ولكنها لا تملك أية سلطات تشريعية ولا تناقش المسائل السياسية ولقد تحدث المستر كريشنا مينون أمام مجلس الوصاية في فبراير ١٩٥٢ فقال إن فرنسا تدير الكيرون كما لو كان جزءا لا يتجزأ منها وأنها « ضمته » من الناحية العملية إلى ممتلكاتها ، الأمر الذي يتعارض مع مبدأ الوصاية من حيث السير بالإقليم نحو الحكم الذاتي . وهاجم كذلك سياسة

التمييز ضد الإفريقيين وضرب لذلك مثلا أن ١٢.٠٠٠ فرنسيا لهم ١٨ ممثلا في الجمعية الإقليمية بينما ثلاثة ملايين من أهل الكرون لهم ٣٣ ممثلا . وبعبارة أخرى كأن الفرنسي الواحد يساوي ١٤٠ كرونيا .

وفي ١٤ أغسطس سنة ١٩٥٦ حلت الجمعية الإقليمية من أجل انتخاب أخرى . بالاقتراع العام لإبداء الرأي في الدستور الجديد . وتم تكوين الجمعية الجديدة في ٢٣ ديسمبر من ٧٥ عضوا منهم ٧ أوريون . وتم إقرار الدستور وصدر المرسوم الخاص به (أبريل ١٩٥٧) وينص على الاحتفاظ بالوصاية ، ولكنه في الوقت نفسه زاد من اختصاصات الإدارة المحلية من الناحيتين التشريعية والتنفيذية . وتغير اسم الجمعية الإقليمية إلى « الجمعية التشريعية » وتنتخب لمدة خمس سنوات ولها أن تقرر عدم الثقة بالوزارة . وعين المندوب السامي أندريه ماري مييدا كرئيس لأول حكومة كرونية ويمارس سلطات رئيس الدولة . وتألقت الوزارة من عشرة أعضاء منهم أوريبي واحد .

إلا أن الوضع لم يحقق أمانا أهل البلاد وطلبوا بإنهاء الوصاية الدولية وإعلان الاستقلال ، وأوفدت بعثة من قبل الأمم المتحدة فأوصت بإنهاء الوصاية وقبلت فرنسا التوصية . وفي ١٢ مارس ١٩٥٩ وافقت لجنة الوصاية على إعلان استقلال البلاد في يناير ١٩٦٠ ، وفي أول يناير قامت « جمهورية الكرون » . إلا أن المعارضة التي تزعمها فيلكس مومي تعتبر الاستقلال صوريا أو غير كامل ، ذلك أن الاتفاق الذي تم التوقيع عليه بين الكرون وفرنسا في ديسمبر ١٩٥٩ ينص على بقاء قوات فرنسية ، والتعاون الثقافي ، واستمرار الجمهورية الجديدة في منطقة الفرنك . ومدة الاتفاق ستة أشهر تستأنف بعد انتهائها المباحثات من أجل تنظيم جديد للعلاقات بين الدولتين . وتبرر فرنسا وجود قواتها بوجود معارضة مسلحة في البلاد تهدد الأمن والنظام .

وتمت مشكلة أخرى تواجه الجمهورية الناشئة ، ذلك أن الكرونيين في الدولة الجديدة وفي القسم الذي تديره بريطانيا يطالبون بتوحيد شامل ، وتخشى جمهورية الكرون أن تحاول إنجلترا التفاهم مع فرنسا على أساس ضم القسم الشمالي من المنطقة البريطانية إلى نيجيريا وانضمام القسم الجنوبي إلى الجمهورية .

وتبلغ مساحة القسم الشمالي من الكرون (البريطاني) ١٧٥٠٠ ميل مربع

وعدد سكانه ٦٨٧١٠٠ نسمة ، ويدار كجزء من الإقليم الشمالى بنيجيريا حيث ربط بها اقتصاديا ومن ناحية للمواصلات . وفى أواخر عام ١٩٥٨ توجهت بعثة من قبل الأمم المتحدة وخيل إليها أن الأهالى قد يفضلون استمرار الرابطة مع نيجيريا ولهذا أوصت بعدم إجراء استفتاء رسمى . وإن اعترفت بوجود فريق يعارض الارتباط. وفى ١٣ مارس سنة ١٩٥٩ وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على عمل استفتاء تنظمه الدولة القائمة بالادارة لتقرير مصير البلاد، ويشترك فيه الذكور البالغون. وطلب من الناخبين إبداء الرأى فى الانضمام إلى نيجيريا عند حصولها على الاستقلال ، أو تأجيل البت فى مستقبل البلاد . وأجرى الاستفتاء بالاقتراع السرى فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٩ فرأت الأغلبية تأجيل اتخاذ قرار ، إذ أثر التأجيل ٤٠١ ر ٧٠ مقابل ٤٢٧٩٧ . ولكن مالبث أن تقرر إجراء استفتاء جديد فى عام ١٩٦٠ لتقرير الانضمام إلى نيجيريا أو جمهورية الكمرون .

أما القسم الجنوبى فقد ظل يدار كمديرتين من الإقليم الشرقى بنيجيريا ولها ممثلون فى جمعية الأخير الإقليمية فى انيجو Enugu وفى مجلس النواب بلاجوس . ولما عقد المؤتمر الدستورى فى أغسطس سنة ١٩٥٣ طالب الأهالى بزعامة الدكتور إندلى E.M.L. Endeley بالانفصال ، ووعد وزير المستعمرات البريطانى ببحث الأمر فى المؤتمر الذى سوف يعقد فى لاجوس سنة ١٩٥٤ إذا أسفرت الانتخابات الإقليمية التالية عن فوز حزب « مؤتمر الكمرون الوطنى » الذى يناصر هذه السياسة . وفاز الحزب بالمقاعد كلها وعدتها ثلاثة عشر مقعدا ، وهنا وافق المؤتمر الدستورى (١٩٥٤) على فصل الكمرون الجنوبى عن الإقليم الشرقى بنيجيريا ومنحه ما يشبه الوضع الإقليمى ذى الاستقلال الداخلى ، وصارت له جمعية محلية من الأعضاء الذين فازوا فى الانتخاب واحد عشر موظفا بالتعيين وبحكم وظائفهم . وكذلك تقرر تكوين مجلس تنفيذى من ثلاثة أعضاء بحكم وظائفهم وأربعة من غير الموظفين ، ولكنه كان هيئة استشارية . وفى سنة ١٩٥٨ زيد عدد الأعضاء المنتخبين فى الجمعية إلى ٢٦ عضوا ، وأنشئ « مجلس زعماء » وأعيد تنظيم المجلس التنفيذى بحيث تصبح الأغلبية من غير الموظفين ويكون منها وزير أول وأربعة وزراء ، وانتخب الدكتور إندلى وزيرا أول . فلما أجريت الانتخابات فى يناير سنة ١٩٥٩ فاز « حزب الكمرون الوطنى الديمقراطى » المعارض والذى يرأسه المستر جون فونشال John Fonchal بأربعة

عشر مقعدا فعين رئيسا للوزراء في ٣٠ يناير . ويتلخص برنامج المعارضة في الاتصال عن نيجيريا والانضمام إلى جمهورية الكرون ، بينما يؤيد الحزب الآخر استمرار الارتباط مع نيجيريا على أن يصبح الكرون الجنوبي « إقليما يتمتع بالحكم الذاتي الكامل ». وهنا اتفقت الأحزاب على أن تطلب من الأمم المتحدة تأجيل الاستفتاء فوافقت الجمعية العامة في أكتوبر سنة ١٩٥٩ ، بحيث لا يتأخر الموعد عن نهاية مارس سنة ١٩٦٠ . وراح للستر فونشا يتصل بحكومة جمهورية الكرون للاتفاق على شروط الانضمام .

ومما تقدم نلاحظ اتجاهات منها الانضمام إلى جمهورية الكرون وهذا ما تطالب به الأغلبية في الإقليمين . وتلقى فكرة انضمام القسم الشمالي إلى نيجيريا والجنوبي إلى جمهورية الكرون عدم التأييد . أما الفكرة التي روجها البعض بشأن استقلال القسم الجنوبي فقير عملية لأنه صغير لا تتجاوز مساحته ١٦٥٨١ ميلا مربعا ولا يزيد عدد سكانه عن ٧٥٣٠٠٠ نسمة . إن عملية « البلقنة » أصبحت خطرا ولهذا فلا بد من أن يؤخذ في الاعتبار رأى الشعب الكروني . وإن إجبار جزء على الانضمام على غير إرادة أهله كفيل باثارة للشكالات والاضطرابات .

الفصل العاشر

- انحصار الاستعمار البلجيكي في الكونغو

في كتاب «داخل إفريقيا» الذي أخرجه المطبعة عام ١٩٥٥ تحدث المؤلف چوت جنتر عن الكونغو (البلجيكي) فقال «والغالبية العظمى من أهل الكونغو لا تفكر تفكيراً قومياً بمعنى التحرر من الحكم البلجيكي لأنها ليست بالقدر الكافي من التعليم الذي يجعلها تعرف معنى القومية وماهيتها . إن النظام البلجيكي يسير سيرا طبيياً والمعارضة المنظمة لا وجود لها» وذلك بالرغم من وجود ثلاثة آلاف وثمانمائة من المسجونين السياسيين «وهو عدد ليس بالقليل»^(١) . وبعد خمس سنوات من ذلك التاريخ احتفلات هذه الأغلبية ذاتها بمولد جمهورية الكونغو المستقلة وفي حضور بودوان ملك البلجيكيين . وهكذا ثبت أن الأحكام القاطمة أو القرية منها في الشؤون السياسية والاقتصادية من الأخطاء التي قد تترتب عليها نتائج بالغة الخطورة .

وعاش البلجيكيون أنفسهم في اطمئنان خادع من ناحية «المستعمرة النموذجية» واعتقدوا — أو هكذا خيل لهم — أن مصيرهم يختلف عن مصير دول الاستعمار الأخرى، على الأقل لفترة طويلة . فحين أعاد فان ميسلان عام ١٩٥٧ مشروع منح الاستقلال إلى الكونغو عام ١٩٨٧ أي بعد ثلاثين عاماً اعتبروه رجلاً يهدف إلى إثارة الشغب أو بهمس من الجنون . وحين دعا فان هماريك إلى مثل هذا الأمر خلال خمس سنوات أخرج من منصبه كوزير لشئون الكونغو في أواخر سنة ١٩٥٩ ، ولم تمض شهور قلائل حتى وافقت الحكومة البلجيكية على إعلان الاستقلال في منتصف عام سنة ١٩٦٠ . والواقع أنه بالرغم من الهدوء الظاهري ظلت الظروف الداخلية وردود أفعال الأحداث الخارجية تتجمع وتتفاعل لصالح التحرر . إن البعض يعتبر تسليم البلجيكيين

من المفاجآت التاريخية ولكنه النتيجة للمنطقة لهذا التطور ، ذلك أن سياسة « الأبوة » التي أشادوا بها تخفى تحتها أفدح مساوىء الرأسالية الاحتكارية التي سيطرت سيطرة شاملة على اقتصاديات البلاد وجنت أرباحا خيالية بفضل استغلال قوة العمل الرخيصة . وظل الشعب محروما من الحقوق السياسية ، فلا وجود لمجالس تشريعية إفريقية أو مختلطة تعبر عن رأيه وتشارك في الحكم . والوظائف في الإدارة والشركات والشرطة والجيش اجتكار للأوربيين ، باستثناء المراتب الدنيا ، وآية ذلك أن قوة الأمن التي كانت تتكون من ٢٥٠٠٠ من الجند الإفريقيين لم يكن فيها ضابط حتى برتبة الملازم الثاني من أبناء البلاد ، بينما كان فيها ألف ضابط بلجيكي . والتعليم الأولي البسيط لم تحصل عليه سوى قلة من الأفراد ، ولم تنشأ جامعة إلا عام ١٩٥٤ وما كان في الاستطاعة الاستفادة منها قبل التوسع في التعليم الثانوي . والسفر إلى الخارج عامة وإلى بلجيكا بصفة خاصة يخضع لقيود قاسية تقرب من المنع ، خشية أن يطلع الكنفيون على ثراء هذه الدولة الناجم من استغلالهم . والخدمات الصحية محدودة فلم يتجاوز عدد الأطباء خمسمائة طبيب في بلد يزيد عدد أهله على أربعة عشر مليونا . ولم تغب عن الذاكرة الوطنية فظائع الماضي التي أثارَت ضمير العالم المتحضر .

فلما بدأ الاحتفال بعيد إعلان الاستقلال ألقى بودوان كلمة جافتها الحكمة واللباقة مجد فيها الأعمال التي قام بها أسلافه وسرعان ما جاء الرد على لسان رئيس الوزراء الذي راح يعدد المساوىء التي عاناها الشعب فقال « إن جراحنا حديثة بحيث لا يمكن إزالتها من أذهاننا ، كان يفرض علينا القيام بالأعمال الشاقة لقاء أجور لا تتيح لنا الغذاء الكافي أو الملابس اللائق أو السكن النظيف أو تربية أطفالنا على نحو سليم . كنا نعامل بالشتائم والإهانات واللطومات ، نتحملها من الصباح إلى مساء لأمتنا زوج . وكانت السلطات تستولي على الأراضي التي يملكها الزوج بوسائل يدعى أنها مشروعة ولكنها لا تعدو كونها الأوضاع التي يفرضها الأقوياء على الضعفاء . وكان علينا أن ندرك أن القانون بالنسبة إلى البيض غيرة في حالة الزوج » . ثم تساءل في استنكار تشيع فيه المرارة « من ذا الذي ينسى ما حدث من أعمال الشنق والقتل بالرصاص والتي راح ضحيتها العدد الكبير من إخواننا ، أو السجناء التي آوت الذين أفلتوا من رصاص الجند الذين استخدمهم الاستعماريون سلاحا لفرض سيطرتهم » .

نمو الحركة القومية وتطورها :

أشرنا إلى المواقف التي وضعت في وجه تطور شعب الكونغو ، ولكن قوى وأحداثا بدأت تلعب دورها . حقيقة احتكرت الشركات الأجنبية الاقتصاد القومي ولكن الإفريقيين زاولوا تجارة التجزئة وما في حكمها بالمدن مثل ليوبولد فيل وستانلي فيل واليزابث فيل وماتادي والتي تضم مئات الألوف واستطاع الكثيرون جمع ثروات إن بدت صغيرة فإنها كبيرة في ظل الأوضاع القائمة . وهذه الطبقة التي قامت أساسا لخدمة عملائها من أبناء البلاد أخذت تزداد عددا بنمو المدن وازدياد النشاط الصناعي . وإذا كانت الوظائف الرئيسية من إدارية وفنية احتكرها البيض فإن الوظائف الصغيرة تركت للإفريقيين لعزوف المستوطنين عنها بسبب ضآلة الجزاء المادي ، ومن هنا وجدت أعداد وفيرة من الكتبة والمعلمين ورجال الدين وموظفي السكك الحديدية والمواني والمطارات والفنادق والتاجر وما إليها . وبهذا تكونت نواة بورجوازية وطنية ينتمي إليها الكثيرون ممن تزعموا حركة الكفاح الوطني .

إلا أن هذه الطبقة بفئاتها ومصادرها المتنوعة تعجز وحدها عن النجاح ولا بد لها من حلفاء على قدر من القوة العددية على الأقل ولهم ما يشكون منه ، وهؤلاء يتمثلون في جماهير العمال ، وهنا نصل إلى القوة الدافعة الثانية التي ظهرت في المجتمع الكونغولي . لقد عنت الإمبريالية باستغلال الموارد الطبيعية المدنية بصفة خاصة ، وإقامة للصانع ، ومد الخطوط الحديدية ، وتوليد الكهرباء ، وكلها مشروعات تطلبت الاستعانة بعشرات الألوف من الإفريقيين من مختلف أنحاء البلاد . وكان للعمال ما يشكون منه كالتفاوت البالغ في الأجور حيث يتناول العامل الأوربي الحاذق ما يزيد على خمسة أمثال أجر زميله الإفريقي ، وتحريم الارتقاء إلى الوظائف الفنية ، ومنع تكوين النقابات بينما للعمال في حزام النحاس بروديسيا الشمالية والمجاور لإقليم كاتانجا اتحاد قوى ، واستخدام السخرة في الأعمال العامة وعلى نطاق واسع وكانت الشركات لا تدفع الأجر المستحق كله تقدا بحجة أن ما تقتطعه تميده على صورة خدمات .

لم يسمح البلجيكيون بتكوين الأحزاب السياسية غير أن الحركة الوطنية بدأت

في صورة أخرى هي الجمعيات الثقافية التي شجع الاستعمار على قيامها في صفوف « المتطورين » évolués أي زبدة طبقة صغار الموظفين الإفريقيين لتكوين معوقا للنمو القومي ، كما أن الكثير من تلك الجمعيات كانت ذات صبغة قبلية وبذلك أريد منها الإبقاء على النزعات القبلية الانفصالية . ومن هذه المنظمات « جمعية باكونجو الثقافية » التي نمت وتطورت فصارت « حزب أباكو » . وفي عام ١٩٥٣ أصدر القس جوزيف ماولا صحيفة « الوعي الإفريقي » . واشترك في تحريرها عدد من الشباب المنحدر ، وفي عام ١٩٥٦ أصدرت يانا ناقشت فيه الأوضاع السائدة ودعت إلى ضرورة تأليف منظمة سياسية ذات صبغة قومية وبذلك تختلف عن المنظمات الأخرى التي يغلب عليها الطابع القبلي المحدود . ولم يمض عامان حتى تكونت « الحركة الوطنية الكونغية » Mouvement National Congolais وهي الحزب الذي تزعمه لومومبا Patrice Lumumba وأنحاز إليه للوطنون في شتى الأقاليم . ويلفت النظر في برنامج الحزب والذي أعلن في مايو عام ١٩٥٩ مطالبته بإقامة نظام اقتصادي يهدف إلى إشباع حاجيات الأفراد عن طريق التوزيع العادل للدخول ، وهو اتجاه أزعج السلطات الاستعمارية والمصالح الاقتصادية الأجنبية ، ووجهت بسببه الاتهامات إلى الحركة ورجالها .

ورغبة في تهدئة الخواطر أعلنت الحكومة البلجيكية في عام ١٩٥٥ عزمها على إجراء انتخابات لمجالس بلدية بحيث يكون نصف الأعضاء من الأوربيين والنصف الآخر من الإفريقيين . وأجريت الانتخابات يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٧ في مدن ثلاث فصل حزب أباكو Abako على ١٣٠ مقعدا من ١٧٠ ، « ولكن هذه الانتخابات كانت بعيدة عن وضع ممثلين حقيقيين للشعب في مناصب العمدة لأن الحاكم العام كان له حق تعيين العمدة الإفريقيين وكان يعمل على أن تكون الأغلبية للعمدة البيض » (١) . وفي سنة ١٩٥٨ طالب آرثر بنزي بتطبيق الحريات الواردة في ميثاق الأطلنطي وأن تكون للمجالس البلدية سلطات حقيقية .

ولكن الأحداث بدأت تسير في اتجاه يندر بالخطر إذ دعا حزب أباكو إلى اجتماع في ليوبولدفيل يوم ٤ يناير سنة ١٩٥٩ . وبالرغم من أوامر السلطات بمنعه

(١) الكونغو في موكب الحرية ، ص ٣٨ .

تقاطر الناس وتدخلت قوات الأمن بوحشية أسفرت عن قتل ٤٩ من الافريقيين . هذه الحوادث أظهرت لأول مرة قوة المقاومة الإفريقية واتجاهها . وتعين على البلجيكيين إما الاعتماد على القوة وإما منع الامتيازات السياسية واختاروا الحل الثاني . وكان حزب أبا كو قد جرى على سياسة تهدف إلى فصل إقليم باكونجو Bakongo^(١) وأقام إدارة لجباية الضرائب ومحاكم خاصة ، وأصبح موضوع إعادة النظام يتطلب القوة الأمر الذي آثر البلجيكيون الابتعاد عنه لأنهم لا يريدون القيام بتجزية استعمارية وخطب الملك بودوان في أبريل سنة ١٩٥٩ ووعده بالاستقلال « بدون إبطاء صار ولكن أيضاً بدون تسرع يعوزه التفكير السليم » .

وتألفت لجنة برلمانية من جميع الأحزاب للتحقيق في أسباب تدهور الموقف بالكنفو وجاء تقريرها ينسف الدعاية التي ظلت ترددتها الإدارة البلجيكية هناك . فأوضحت وجود التفرقة العنصرية إذ ظل المجتمع منقسماً إلى أحياء سكنية مستقلة ، ولم يكن هناك وجود لنشاط اجتماعي مشترك بين العنصرين ، كما أشارت إلى سوء المعاملة من جانب صغار المستوطنين . وجاء في التقرير أنه « حيث يكون الرجل الأبيض قاضياً ومحلفاً ، فمن الطبيعي أن يبدأ الرجل الأسود في الشعور بأنه لا يستطيع أن يتوقع العدالة لأنه أسود » .

واستغل فان هملريك التقرير لوضع سياسة جديدة بإجراء تحول سريع إلى نوع من الحكم الذاتي الداخلي ولكن المستوطنين هاجموا وألقوا عليه الطماطم ؛ وفي بروكسل تحالف ضده اليمينيون وأخرجوه حيث حل محله أوجست دي شريتر الذي أراد أن يستغل الخلافات بين المنظمات السياسية في الكنفو واعتمد على الأحزاب التي أنشأتها الإدارة ومولتها . والواقع أن المصالح المالية أخذت تضغط على الملك ليرجع عن وعده السابق واشترك معها البلاط .

كل ذلك جعل أهل الكنفو يشكون في حسن نية بلجيكا ، وزاد من حدة هذا الشعور أنه لم تبد بادرة من أجل إسناد بعض الوظائف إليهم ولو إلى جانب البلجيكيين حتى يتسنى الحصول على التدريب اللازم . وحدثت اضطرابات في أواخر

(١) يشكون الكنفو من أقاليم باكونجو ، كاساي ، كينغو ، كاتنجا ، والإقليم الاستوائي .

عام ١٩٥٩ وبخاصة في مدينة ستانلي قبل موطن لومومبا وألقى القبض عليه . إلا أن الاضطرابات كانت نذيراً وبدأ كأنما البلاد على أبواب حرب دامية ، وهنا دعت الحكومة البلجيكية الزعماء وممثلي الزعامات القبلية إلى مؤتمر مائدة مستديرة في بروكسل ، وأفرج عن لومومبا ليشارك في المباحثات . وخلالها رفض الكونغويون تحويل ملك البلجيكين السلطة العليا ومنح الأوربيين حق الانتخاب ، وعارضوا كل اقتراح بتقسيم الكونغو إلى عدد من الدول المستقلة داخل نظام كوتفيدرالي ، وقاوموا فكرة انفصال كاتانجا ، وذلك بالرغم من مساعي بعض الزعماء المحليين ذوي الصلات الوثيقة بالمصالح البلجيكية .

وأخيراً اتفق الطرفان على الأمور الآتية :

١ — إعلان الاستقلال يوم ٣٠ يونيو ١٩٦٠ ، وإجراء انتخابات لجمعية تأسيسية دون أن يكون للأوربيين حق الاشتراك فيها إلا إذا اتخذوا الجنسية الكونغية .

٢ — يظل الملك بودوان رئيساً للدولة لحين إعلان الاستقلال ويعين الوزارة التي تجري الانتخابات . إلا أنه بالرغم من بقاء السلطة العليا في يد الحاكم العام حتى قيام العهد الجديد فليس من حقه اتخاذ أي قرار هام بغير موافقة مجلس مخصوص من ستة أعضاء يمثلون الإفريقيين .

٣ — عقد معاهدة صداقة بين البلدين (وذلك بسبب إصرار بلجيكا) وتنص على التعاون الفني واحتفاظ بلجيكا بقواعد عسكرية في كامينا وكتونا وخارج ليوبولدفيل ورابعة على حدود رواندا أوروندي .

كان تسليم بلجيكا على هذا النحو مدعاة إلى التساؤل عن الدافع اليه ، ولكن الأمر لا يدعو إلى الدهشة ذلك أن ضغط الظروف كان من القوة بحيث لا يمكن أن تختلف النتيجة عما حدث . فالاضطرابات التي وقعت أوشكت أن تتحول إلى حرب فعلية يقوم بها الوطنيون في بلاد ملأى بالغابات والأحراش وتتمذر فيها اللواصلات ، وخشيت بلجيكا أن يصبح الكونغو « جزائر » أخرى وفي هذا قال وزير خارجية بلجيكا (أثناء المناقشة بالبرلمان يوم ١٧ و ١٨ / ٨ / ١٩٦٠) « لم يكن أمامنا حل آخر . وكان استخدام القوة للبقاء في الكونغو غير ذي موضوع . ان حرب الجزائر درس لم يكن في وسعنا أن ننساه » . وثورة مسلحة وبخاصة إذا شملت إقليم كاتانجا

تصيب الاقتصاد البلجيكي بنفسه . وحتى إذا أراد البلجيكيون اللجوء إلى العنف فانهم لا يملكون القوات الكافية لمواجهة العناصر الوطنية الثائرة ، وعلى ذلك ففي الموافقة على الاستقلال ما قد يبعث الاطمئنان إلى حد ما على مصالحهم الكبيرة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالأوضاع الدولية لم تعد تسمح بأسلوب القوة أو لا تستسيغه ، فالدول الإفريقية والآسيوية المستقلة أصبحت قوة لها وزنها في الأمم المتحدة ، ودول المعسكر الاشتراكي لا بد وأن تؤيد شعب الكونغو إذا ما أثر الموضوع أمام مجلس الأمن أو الجمعية العامة . ومن المسير على الدول الغربية أن تقف موقفا معاديا ، فبريطانيا وفرنسا قد تخشيان إغضاب الشعوب الإفريقية ، والولايات المتحدة الأمريكية — إلى جانب ما لها من مصالح اقتصادية حالية ومستقبلية في الكونغو خاصة وإفريقية عامة لا تريد أن تبدو بمظهر من يقف في وجه الحركات القومية الإفريقية ، كما تخشى أن يلتمس الإفريقيون المساعدة من المعسكر الاشتراكي وبذلك يفتح الباب أمام تيارات تتعارض وأهداف السياسة الغربية . ومن المحقق أن بلجيكا لم ينب عن ذهنها موقف الدول والأمم المتحدة من الصراع بين إندونيسيا وهولنده ، وبين مصر والدول الثلاث التي هاجمتها في أواخر عام ١٩٥٦ .

ممركة الانتخابات :

دارت للممركة الانتخابية في عنف بالغ واشترك فيها عدد كبير من المنظمات السياسية يعنيها الرئيسية منها . فهناك حزب أباكو وهو تنظيم تختلط فيه السياسة بالدين ويتزعمه كازافوبو Joseph Kasavubu وهو حفيد عامل صيني وامرأة باكونجية . ويستند الحزب إلى قبيلة باكونجو Bakongo التي تسيطر على ليونولدويل والكونغو الغربي بما في ذلك ميناء ماتادي ، وتغلب عليه النزعة القبلية ومن رأيه إقامة دولة ذات استقلال ذاتي في نطاق اتحاد لا تكون فيه للحكومة للركزية سلطة غالبة . وتمت فريق من رجال هذا الحزب يؤثرون في حالة عدم تحقيق هذا الغرض الاندماج مع الجمهوريات الفرنسية في الكونغو الأوسط وإفريقية الوسطى . ويبدو أن منهم من تراوده فكرة إحياء امبراطورية باكونجو التي كانت قائمة في القرن السادس عشر في شمالي أنجولا البرتغالية والجمهوريتين الفرنسيتين المجاورتين ، وهذه الفكرة يميل إليها الأسقف يولو Fulbert Youlou رئيس جمهورية

الكنغو (الفرنسية سابقا) . وكان بارتلمى بوجندا الزعيم الباكونجى الذى لقي مصرعه منذ عامين فى حادث طائرة يجذب إنشاء « ولايات متحدة » من إفريقية اللاتينية وتضم باكونجو الحالية وإفريقية الاستوائية (الفرنسية) على أن يكون أساس وحدتها الثقافة الفرنسية والكنيسة الكاثوليكية .

وهناك حزب كوناكات Conakat بزعامة موز تشومبي Moise Tshombe ومركز نشاطه إقليم كاتانجا . وإذا كانت هذه الجماعة تتقبل فى الظاهر فكرة إقامة دولة فيدرالية فى الكونغو إلا أنها فى الحقيقة تهدف إلى إقامة دولة ذات استقلال ذاتى كامل فى هذا الإقليم إن لم يكن الاتصال وهو ما حاوله تشومبي على ما سنوضح بعد . ولكن هذه الجماعة تلقى المعارضة فى كاتانجا من جانب حزب بالوباكات Cartel of Balubakat بزعامة سندوى Sendwe والذى يؤيد الوحدة القومية وقيام حكومة مركزية قوية . وهناك أيضا حزب الشعب الوطنى ومركزه إقليم خط الاستواء ويتزعمه بوليكانجو Bolikango .

إلا أن أهم المنظمات السياسية حزب « الحركة الوطنية » بزعامة باتريس لومومبا البالغ من العمر خمسة وثلاثين عاما . وقد تلقى الرجل تعليمه فى مدارس الإرساليات البروتستانتية والكاثوليكية حول مدينة ستانلى فىل وغادر المدرسة فى سن الثامنة عشرة . وينحدر لومومبا من إحدى أسر الفلاحين واشتغل فى بداية أمره فى مصلحة البريد ، وصدر عليه حكم بالسجن لمدة عامين^(١) . وبعد الإفراج عنه عمل كاتبا فى بعض المؤسسات ؛ إلا أنه فى حياته الخاصة أخذ يظهر فى صفوف الجمعيات الثقافية التى أشرنا إليها من قبل . وفى أواخر عام ١٩٥٩ اتهم بتدبير الاضطرابات التى وقعت فى ستانلى فىل وأودع السجن ولكن لم يمض شهران حتى أطلق سراحه . ليشترك فى مؤتمر المائدة المستديرة ببيروكسل .

وتقوم فلسفة لومومبا بشأن السياسة الداخلية على الوحدة القومية التى تسمى على اعتبارات الولاء القبلى ولا سبيل إلى ذلك إلا بقيام حكومة مركزية قوية ، ومثل هذه الحكومة ضرورة للبلاد الحديثة الاستقلال التى تتعدد فيها الأجناس . وهو يرى ضرورة العمل على إحلال أبناء البلاد تدريجيا فى مناصب الإدارة والجيش .

(١) اتهم بتزوير إحدى الحوالات البريدية ليستغل المال فى الأغراض السياسية .

والبوليس والمؤسسات الاقتصادية وهذا ما أفصح عنه حين قال يوم ٦ يوليو سنة ١٩٦٠ إن من أول مهام الحكومة الجديدة إعادة تنظيم قوات الجيش والأمن والإدارة بحيث يعين الإفريقيون في المناصب الرئيسية . ولما كان يدرك أن بلاده لا يتوافر فيها الفنيون في مختلف المجالات فإنه لا يرى مانعا من الاستعانة بالدول التي لا أطماع لها مثل كندا^(١) ، كما طلبها من الولايات المتحدة ، وأعرب عن هذه الحاجة أثناء مقابلاته للمستركريستان هيرتر وزير خارجية الولايات المتحدة وغيره من المسؤولين الأمريكيين^(٢) . ولكن هذه المساعدة يجب ألا تكون مشروطة أو من الدول التي تبغى فرض سيطرتها على البلاد .

أما في السياسة الخارجية فهو يحذ سياسة الحياد الإيجابي والبعد عن التكتلات الدولية المتنافسة وقد أوضح ذلك بجلاء في المؤتمر الصحفي الذي عقده بالأمم المتحدة في السادس والعشرين من يوليو ١٩٦٠ حيث قال :

« إن سياستنا هي الحياد الإيجابي . إننا لا نريد المساعدة من جانب الدول التي تريد مد سلطانها علينا ، ولا نريد أن نتخلص من الاستعمار لنقع تحت نير الدكتاتورية . إن القارة الإفريقية ليست معارضة للغرب ، وليست معارضة للولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي . إن إفريقية ليست ضد أحد ، وتطلب من هذه الدول الاعتراف بحقوقها . فإذا استجابت إلى ندائنا بشأن الحرية والمساواة والإخاء فإن السلام العالمي سوف يكون مصونا » ؛ وتابع كلامه قائلا « إن شعب الاتحاد السوفيتي في نظرنا شعب مثل الشعوب الأخرى ، والمسائل الأيديولوجية لا تعنيننا . إن حيادنا الإيجابي يحفزنا على إقامة العلاقات مع أي بلد لا يأتي إلينا ليفرض علينا دكتاتورية أخرى » . وفي مثل هذه المعاني تحدث في تونس قائلا « إن إفريقية ليست شيوعية أو أمريكية أو فرنسية . إن إفريقية هي إفريقية . إننا نريد أن تظل إفريقية وتسير على سياسة الحياد الإيجابي » (٣ أغسطس ١٩٦٠) .

وتتضح سياسة الرجل الإفريقية من التصريحات التالية . « إننا نريد أن نضع

(١) صرخ في مونتريال فقال « إننا بحاجة إلى فنيين من كل الأنواع . إن استقلالنا يكون كلمة جوفاء بدون إمكانيات التنمية الاقتصادية ، ذلك أن بلجيكا لم تفعل شيئا في هذا الصدد ولم تعمل على تكوين فني من أبناء الكونغو » .

(٢) البلاغ الرسمي الصادر في ٣٠ يوليو سنة ١٩٦٠ .

جدا لكل شكل من أشكال السيطرة الأجنبية في إفريقيا وإنشاء إفريقية حرة مستقلة وإلغاء الحدود المصطنعة التي خلفها الاستعماريون » ، « إن إنشاء ولايات متحدة في إفريقية Etats Unis d'Afrique كان هدف جميع الإفريقيين » (١) . وقال أيضاً « إن تحرير الكونغو خطوة حاسمة نحو تحرير إفريقيا السوداء كلها . إننا نريد أن يتحرر فوراً أهل موزمبيق وأنجولا وكينيا وجنوب إفريقية ونيجيريا وجميع الشعوب الإفريقية التي مازالت تروّج تحت السيطرة الأجنبية . إننا نضع الغرب الآن أمام ورطة ، فإما أن يختار الصداقة مع إفريقية وإما أن يترك إفريقية » (٢) . ومعنى هذه التصريحات أن سياسة الكونغو بعد استقلاله يجب أن تتجه إلى دعم حركة الكفاح ضد الاستعمار ، والسعى إلى تحقيق الوحدة الإفريقية ، وهي السياسة التي يتأدى بها الكثيرون من قادة الدول والشعوب الإفريقية .

أسفرت نتيجة الانتخابات للجمعيات الإقليمية عن فوز القبائل الكبرى وحلفائها . بأكثر عدد من الأصوات . أما في البرلمان الاتحادي البالغ عدده ١٣٧ عضواً ، فقد حصل حزب لومومبا على ٣٣ مقعداً . وحزب الشعب الوطني بزعامة بوليكانجو ذى المنزلة العالية في نظر البلجيكيين على ١٩ مقعداً ، وأحرز حزبا التضامن الإفريقي برئاسة أنطوان جيزنجا Antoine Gizenga (نائب رئيس الوزراء في وزارة لومومبا) وأباكو الذي يرأسه كازافوبو على ١٣ ، ١٢ مقعداً على التوالي .

وبدأت الاتصالات لتأليف الوزارة وهنا ارتكب البلجيكيون خطأ إذ تجاهل الحاكم العام لومومبا صاحب أكبر عدد من المقاعد بالمجلس ودعا كازافوبو إلى تشكيل الوزارة ، فلما أخفقت المحاولة اضطر إلى دعوة لومومبا ، ولما لم تكن للأخير الأغلبية التي تمكنه من تأليف وزارة من حزبه تقسم بتجانس المبادئ والأهداف ، وإزاء الظروف العصيبة التي كانت تجتازها البلاد ولما يبق على موعد إعلان الاستقلال سوى بضعة أيام اضطر إلى تشكيل وزارة ائتلافية حاول عن طريقها إرضاء الأحزاب المختلفة باختيار ممثلين لها ومن هنا كان عدد أعضاء الوزارة كبيراً بصورة لا تجعل منها أداة عملية لإدارة الحكم ، كما أنها بهذا التشكيل تفتقر إلى عناصر الوحدة في الرأي والتجانس في الأغراض والاتجاهات سواء بالنسبة إلى الشؤون الداخلية

(١) من المؤتمر الصحفي في مونريال بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩٦٠ .

(٢) أدلى بهذه التصريحات في تونس يوم ٣ أغسطس ١٩٦٠ .

أو المسائل الخارجية مما يعرضها للأزمات للتوالية . ويدو أن لومومبا أراد من وراء ذلك التصرف أن تتاح له فرصة كافية من الوقت لدعم مركزه ومحاولة التأليف بين العناصر التي تشاركه مبادئه ثم تأسيس حزب جديد بدلاً من المغامرة بإجراء انتخابات جديدة . ويلاحظ أن حزب تشومبي لم يشترك في الوزارة بسبب الخلاف على عدد المناصب التي تسند إليه ونوعها . وكان الموقف الغريب من جانب تشومبي أثناء المباحثات بصدد تشكيل الوزارة مما جعل الجميع يتساءلون : هل كان البلجيكيون وراء تشدده وتمتته ؟ إن الحوادث التي أعقبت إعلان الاستقلال تتضمن الإجابة على مثل هذا السؤال .

وأقدم لومومبا على خطوة حاسمة أخرى فأيد ترشيح جوزيف كازاقوبو لرئاسة الجمهورية ، وأراد من وراء ذلك إرضاء الحواطر الثائرة في إقليم باكونجو . وساور الكثيرين الأمل في أن يسير الرجلان جنباً إلى جنب وألا تنشأ بينهما أية خلافات ، مما يعرض الوحدة القومية في مستهل العهد الجديد للخطر .

من مشكلات الكنفو

نقص الخبرات الفنية

ظلت بلجيكا تتحدث عن سياسة « الرعاية الأبوية » وتصف الكنفو بأنه مستعمرة « نموذجية » ولكن هذه السياسة نفسها هي السبب في الفراغ الذي يشعر به الكنفو بعد استقلاله . فخرمان الإفريقيين من الحقوق السياسية لم يتح الفرصة لقيام هيئات تمثيلية يتدربون فيها على معالجة المسائل السياسية والاقتصادية ويكتسبون فيها الخبرات اللازمة . وكذلك اقتصر دورهم في المصالح والإدارات الحكومية على الوظائف الدنيا أي أن المناصب ذات المسؤولية كانت موصدة في وجوههم . وسيطرت العناصر البلجيكية على الشركات من كبار المديرين إلى صغار الفنيين . وحتى بعد أن بدأت بلجيكا تميل إلى فكرة الاستقلال فإنها لم تحاول تدريب أبناء البلاد ولو بالاشتراك مع الأوربيين على الأعمال الإدارية الرئيسية . وإغفال التعليم الفني والعالي لم يهيء للبلاد عدداً كافياً من المتعلمين الذين يمكن أن يضطلعوا بالمسؤوليات في عهد

الاستقلال . ويكفي للتدليل على ذلك أن الكنفو ليس به سوى ستة عشر فقط من خريجي الجامعات .

من هنا يتضح أن في مقدمة المشكلات التي تواجهها الجمهورية الناشئة ضرورة توفير الجهاز الصالح . ومن الطبيعي أن يوضع برنامج شامل للنهوض بالتعليم من ناحيتي الكم والكيف لتخريج القادة الذين يضطلعون بأعباء التطور ، كما ينبغي التوسع في إرسال البعث إلى الخارج ؛ على أن يراعى في هذا كله مقتضيات خطط التنمية من شتى الزوايا . ولكن نتائج أية سياسة تعليمية لا يمكن أن تتضح إلا بعد انقضاء فترة زمنية كافية ، فضلا عن حاجة الخريجين إلى المراتب التي يوفر لهم الخبرة اللازمة . ولهذا لا بد من العمل على اجتذاب الخبرة الفنية من الخارج ، وهذا ما أوضحه قادة العهد الجديد بشرط أن تكون المعونة الفنية غير مشروطة ولا تستخدم كوسيلة لتحقيق أغراض سياسية . ولقد بدأت الأمم المتحدة السير في هذا الاتجاه من حيث إرسال الفنيين والإداريين . ولكن هناك مصادر أخرى للمعونة الفنية ومنها الدول الإفريقية كالجماهيرية العربية المتحدة وغانة ، والدول الآسيوية كاليابان ، وبلدان المعسكر الاشتراكي كالاتحاد السوفيتي والصين الشعبية ، كما يمكن الاستفادة من برامج المعونة الفنية الأمريكية . ومرة أخرى نقول إنه لكي يتسنى لأمثال هذه المعونة أن تؤدي وظيفتها في النهوض بالبلاد يتعين وضع برنامج قومي للتنمية وعلى ضوءه تحديد نواحي الخبرة وأهدافها وتكاليفها ، إن المعونة الفنية يجب أن تقوم على أساس خطة مدروسة لبيان مختلف الاحتياجات .

الاتجاهات الرئيسية

من أكبر الأخطاء التي تواجه البلاد عدم وجود تلك المرحلة الحيوية في عملية الانتقال من التبعية إلى الاستقلال ، ونقصد بذلك ظهور قوة وطنية واعية تتخطى نظرتها الحدود القبلية والعشائرية الضيقة . واليوم يشهد الكنفو تعارضا بين الشباب الوطني المؤمن بالوحدة القومية والديموقراطية وبين الوطنيين ذوي النزعات القبلية ومن إلى جانبهم أو وراءهم من ذوي المصالح الذاتية والأجنبية منها على وجه الخصوص وهذه العناصر الأخيرة تكاد تتركز في الكنفو الأدنى وكاتانجا . والإقليم الأول الذي يمتد من ليوبولدفيل حتى البحر يتحكم في المنفذ الرئيسي للبلاد إلى العالم الخارجي

كما أن به جزءاً طيباً من الإنتاج الزراعى ، فضلاً عن أنه يشمل ذلك القسم من نهر الكنفو والمعد بشأنه مشروع ضخّم قدرت تكاليفه بحوالى المائة مليون من الجنيهات بقصد توليد الطاقة الكهربائية . أما كاتانجا فجوهر الاقتصاد القومى بسبب ثروتها المعدنية المستغلة حالياً وإمكانات التوسع فى المستقبل . وإذا كان إنتاج الإقليم يمثل الشطر الأكبر من صادرات الكنفو فإنه كذلك المصدر الرئيسى للحصول على العملات الأجنبية ، كما يعد الدولة بحوالى ستين فى المائة من الإيرادات . والحق ، إن فصل هذا الإقليم بالذات معناه تحطيم الجمهورية الناشئة اقتصادياً وسياسياً ، ووجه الخطورة أنه من الناحية الاقتصادية خاضع تماماً للاحتكارات الأجنبية . وحجة دعاة انفصال كاتانجا أن الإيرادات الناجمة من النشاط الاقتصادى يجب أن تكون ملكاً للإقليم ، وهذه حجة خاطئة ذلك أن ثروة كاتانجا ملك للكنفو بأسره .

وبالرغم من النزعات المعادية لقيام دولة موحدة فإننا لا نستطيع إغفال قوة عوامل الوحدة :

(أولاً) الأهالى من الباتو الذين يغلبون على المنطقة الواسعة الممتدة من نيجيريا إلى جنوب إفريقية بما فى ذلك الكنفو وإفريقية الوسطى الشرقية . ومعنى هذا أنه بالرغم من تعدد القبائل وكثرة اللهجات فإن هناك أصولاً للتعانُس (باستثناء جماعة الأقزام Pigmies وهى قلة) .

(ثانياً) انفصال الكنفو الأدنى يؤدى إلى حرمانه من مصادر الثروة فى بقية البلاد . والحديث عن انضمامه إلى جمهورية الكنفو (الفرنسية سابقاً) التى لا يتجاوز عدد سكانها ثلاثة أرباع المليون لا يعوض ما يتعرض له من خسارة .

(ثالثاً) واتحاد كاتانجا مع روديسيا أمر لا ترحب به غالبية أهل الإقليم إذ معناه تطبيق سياسة التفرقة العنصرية كما يترتب عليه وضع سياسى ينفر منه الوطنيون لأنهم فى هذه الحالة يضعون أعناقهم فى القيد الذى صنعه المستوطنون البيض بعد أن حصلوا على الاستقلال عن بلجيكا (١) .

ومع ذلك لا بد من وضع سياسة حكيمة لمواجهة مختلف الاتجاهات والاحتمالات ،

(١) وحتى تشومبي نفسه لم يجسر على الحديث عن الاندماج مع اتحاد إفريقية الوسطى خشية اتهامه بأنه صنعة الاستعمار ، وذلك بعد إعلانه الانفصال لآثر استقلال الكنفو .

يسلب السلطة السياسية من أيدي الزعماء القبليين التقليديين كما فعل تكروما في غانة .
وقصر سلطات الحكومات الاقليمية على الشؤون الداخلية البحتة كما هو الحال في
الولايات المتحدة الأمريكية ، ووضع تقسيمات إدارية جديدة لا تتقيد بالاعتبارات
العنصرية والقبلية دون أن تكون سببا في نشوء الخلافات والمنازعات . وأهم من
هذا تكوين جيش وطني قوى تحت إمرة الحكومة المركزية ، وجلاء جميع القوات
الأجنبية عن البلاد ، وفرض الرقابة الحازمة على المؤسسات الأجنبية على اختلاف
نواحي نشاطها حتى لا تحاول إثارة الفرقة والبغضاء .

الكنائس الأجنبية :

كان بالكنتغو عند حصوله على الاستقلال حوالي ألف وستائة من المبشرين
البروتستانت الأجانب أغلبهم من انجلترا ودول الكومنولث المسيحية والولايات
المتحدة الأمريكية ، وهم موزعون على أكثر من ٧٢ محطة . فإذا أضيف إليهم
رجال الإرساليات الكاثوليكية بلغ المجموع الكلي ٤٥٠٠ من المبشرين . ولقد
كانت الكنيسة الكاثوليكية بصفة خاصة إحدى القوى الرئيسية التي حكمت البلاد ،
كما كانت تسيطر على نحو ثمانين في المائة من مدارس الإرساليات ، بل إن جامعة
لوفان نفسها مؤسسة كاثوليكية .

والذي نراه في هذا الشأن نجمله فيما يلي :

١ — عدم محاولة اتخاذ دين رسمي للدولة وهذا أمر طبيعي مادامت أغلبية
السكان من الوثنيين الذين تتعدد شعائرهم وطقوسهم . وليس معنى هذا إيراد الباب
في وجه بعثات التبشير وفي هذا المعنى تحدث لومومبا في مدينة موتريال (٢٩ يوليو
١٩٦٠) فقال « إن الإرساليات كانت أول عمل من أجل تحرير الشعب ، وإننا
نطالبها بمواصلة الإضطلاع بواجباتها » . إلا أنه يجب مراقبة الإرساليات بحيث
لا تتجاوز حدود وظيفتها الروحية . وكذلك سيفتح الباب أمام غير المسيحية وفي
اعتقادنا أنه في هذه الحالة سوف يلعب الاسلام دورا هاما في اجتذاب الكثيرين من
أهل الكنتغو لأنه لا يرتبط في الأذهان بالسيطرة الاستعمارية من جانب الدول المسيحية
كفرنسا وبلجيكا وبريطانيا ، كما أنه لا يقف إلى جانب التفرقة العنصرية كما تفعل
الكنيسة الهولندية في اتحاد جنوب إفريقية .

٢ — تشجيع قيام الكنائس الوطنية في المناطق التي بها جماعات مسيحية ،
والإصرار على أن يتولى أمر الكنائس الأجنبية الموجودة حالياً أساقفة ومطارنة
وقساوسة من أبناء البلاد أنفسهم.

٣ — إبعاد التعليم في مراحله كافة عن تأثير الارشاليات والسير به في اتجاه
علماني . ويتحقق هذا الغرض بطريقتين أولاً أن يصبح التعليم جزءاً من خطة
التنمية تنشره الدولة بمواردها وتحت إشرافها ووفقاً لأهدافها . وإذا جاز السماح
بأنواع من المدارس غير الحكومية فمن الضروري أن تتولاها عناصر وطنية .
والطريقة الثانية تنحصر في إخضاع جميع المدارس الأجنبية لإشراف وزارة المعارف
الكنفية التي تراجع الكتب التي يتداولها الطلاب وتضع البرامج وتراقب تنفيذها .
إن استمرار الأوضاع الحالية معناه أن يعهد بهذا اللفق البالغ الأهمية إلى هيئات
غير وطنية .

— السيطرة على الاقتصاد القومي :

من سمات الاقتصاد الكنفي البارزة خضوعه التام للاحتكارات الأجنبية .
فهناك مثلاً خمس شركات قابضة تسيطر على نحو سبعين في المائة من المشروعات .
والمالقة الخمسة هي (١) :

١ — شركة بروكسل للمالية والصناعة Brufina وتتحكم في بنك بروكسل وعدة
مشروعات صناعية .

٢ — شركة التجارة والتعدين بالكيفو Cominière ولها ممتلكات زراعية
صغيرة :

٣ — شركة يونيليفر Uniliver عن طريق تاجتها البلجيكية هويليفر
Huiliver .

٤ — بنك إيمان وله مصالح قوية في طرق اللواصلات بصفة خاصة (Empain) .

٥ — الشركة العامة Société Générale .

والأخيرة ، وقد تأسست سنة ١٨٢٢ قبل ظهور بلجيكا كدولة مستقلة، أخطرها شأنًا . إنها احتكار ضخم يمتد نشاطه إلى مختلف الميادين ، فيتحكم مثلاً في شركة الكنفو للتجارة والصناعة التي تساهم بدورها في عدد كبير من الشركات المشتغلة بالقطن والسكر والمستحضرات الطبية والسيارات . وللشركة العامة مصالح قوية في السكك الحديدية والتأمين والطيران والملابس وللأحذية والترفيه للماشية . وحتى عام ١٩٥٢ لم يكن بالكنفو بنك مركزي فصلت على حق إصدار النقد عن طريق شركة تابعة .

ولكن أهمية الشركة العامة ترجع إلى مصالحها التعدينية بالكنفو . ففي سنة ١٨٩١ تنازل الملك ليوبولد عن حقوق التنقيب إلى شركة كاتانجا وهي إحدى توابع الشركة العامة وللحكومة فيها حصة تقرب من ١٠٪ . وفي سنة ١٩٠٠ أنشئت اللجنة الخاصة Comité Spécial du Katanga وهي شركة امتياز كبيرة رأس مالها موزع بنسبة الثلثين لحكومة الكنفو والثلث لشركة كاتانجا . وامتياز اللجنة الخاصة أو إشرافها يشمل مساحة قدرها ١١١ر١١١ر١١١ فدانا . وفي سنة ١٩٠٦ منحت اللجنة الخاصة امتياز استغلال المناجم إلى اتحاد التعدين بكاتانجا العليا Union Minière de Haute Katanga الذي تكون في نفس السنة برأس مال قدره ١٠ ملايين فرنك بلجيكي مناصفة بين الشركة العامة وشركة امتيازات تنجانيقا . وحصلت اللجنة الخاصة على ١٠٠ر٠٠٠ سهم مجانية ؛ وينتهي الامتياز في ١١ مارس ١٩٩٠ . وقد جزئت الأسهم فيما بعد . كما أن حصة المصالح البريطانية هبطت حتى يتسنى لها سداد تكاليف الخط الحديدي الذي يربط مناجم النحاس في كاتانجا بلوييتو Lobito بأنجولا البرتغالية ، ولا تتجاوز حصة المصالح البريطانية الآن ٢٠ر٥٪ ، وما يجدر ذكره أن للمصالح البلجيكية مليون سهم في شركة امتيازات تنجانيقا . وكان لبنت روكفلر الأمريكي مصالح في « الاتحاد » ولكنه استبدل بها أسهما في إحدى الشركات المالية بالكنفو .

وارتفع رأس مال اتحاد التعدين إلى ٣٠٠ مليون فرنك بلجيكي سنة ١٩٣٧ ومنذ ذلك التاريخ مولت الزيادات للتسالية بضم الاحتياطات دون إصدار أسهم جديدة ، ووصل رأس المال إلى مليار فرنك سنة ١٩٤٦ وثمانية مليارات سنة ١٩٥٦ ، وبلغت الأرباح في سنة ١٩٥٥ نحو ٣٠٪ من مجموع الأجور وما في حكمها التي تؤدي

إلى ١٢٠٠٠٠٠٠ عامل يشتغلون في كل أنحاء الكنفو^(١) . وينتج الاتحاد ٨٪ من الانتاج العالمى من النحاس ، ٧٥٪ من الكوبالت ، ٥٪ من الزنك ، وفي إقليم كانانجا حوالى ٢٠٠٠٠ من الأوربيين معظمهم في خدمة هذا الاحتكار الضخم .

وحيث تكونت الشركات الكبرى في الكنفو حولت مقادير كبيرة من أسهمها إلى حكومة هذا البلد وأصبحت تعرف باسم «محفظة الأوراق المالية الخاصة بالكنفو» . وانتقلت الملكية بعد إعلان الاستقلال إلى الحكومة الوطنية التي أصبحت تسيطر الآن على ٢٢٥٪ من اللجنة الخاصة واتحاد التعدين ، ٢٠٪ من شركة سابينا Sabena للطيران ، ولها النصيب الأكبر في البنك المركزى ، كما تصل حصتها في عدد من الشركات الغنية الأخرى إلى ٤٠ في المائة . وتشمل المحفظة أنصبة طيبة في يوناترا (للنقل) وشركة الكنفو الأمريكية وشركة كانانجا وشركة أوترا كوالتي تسيطر على ست شركات تدير السكك الحديدية وأحواض السفن وسيارات الركوب الكبيرة وتوليد الكهرباء . والملاحة والمياه ، وكذلك شركة بيسيكال لتعدين ، ١٨ شركة أخرى تشتغل بالتعدين ، ٨ شركات للكهرباء والزراعة وتربية الماشية وصيد الأسماك . وقدرت قيمة المحفظة في يناير سنة ١٩٦٠ بمبلغ ٢٦٦٥٠٠٠٠٠٠ جنيه وبلغ إيرادها ٩ ملايين تقريبا عام ١٩٥٩ .

والذى كان يخشاه البلجيكيون أن تعتمد الحكومة المركزية التي يرأسها لومومبا المعروف باتجاهاته الاشتراكية ، إلى تأميم هذه المؤسسات الضخمة الأمر الذى يؤدي إلى انهيار الاقتصاد البلجيكي . إلا أن بعض المصالح تأمل ألا يحدث شيء من هذا القبيل مادام للحكومة الوطنية هذه الحصص التي تجعل لها السيطرة على هذه المؤسسات ، وهذا الخوف يكمن وراء محاولة فصل كانانجا أو منحها الاستقلال الدائى الواسع نظرا لما هو معروف عن تشومبي وأنصاره من حسن الصلات بالمصالح الأجنبية . ومهما يكن الاتجاه فالذى يراه الكثيرون أن الدولة الناشئة بصفة خاصة لا تستطيع أن تجعل مرافق النقل كالسكك الحديدية ، وتوليد الكهرباء ، والملاحة والمياه ، ملكا لرأس المال الخاص لأنها مرافق عامة أو خدمات اقتصادية ذات صفة عامة ، ومن هنا سوف تعتمد إلى تأميمها في الوقت المناسب . ولا يسمها كذلك أن تدع البنك المركزى مؤسسة خاصة مهما كانت حصتها ولا بد أن تجعله بنكا خالصا للدولة حتى يشرف

على الائتمان في البلاد . بل وربما تعتمد حكومة الكنفو إلى جمل البنوك وشركات التأمين ملكا للدولة بصورة كاملة أو بالاشتراك مع رأس المال الوطني لو توافر بالقدر اللازم .

ولقد سارت دول إفريقية وأسيوية وفي أمريكا اللاتينية في هذا الاتجاه ، فأمت الهند شركات التأمين ، وأمت إندونيسيا المؤسسات الهولندية ، ومصرت الحكومة المصرية البنوك وشركات التأمين عام ١٩٥٧ ، وأمت غينيا البنك المركزي ، وأمت كوبا سنة ١٩٦٠ للممتلكات التابعة لرعايا الولايات المتحدة .

وإلى جانب تلك السيطرة على الاقتصاد القوي هناك حملة سندات حكومة الكنفو (٥٦٪) ومعظمهم من البلجيكيين ، وتقدر الفائدة السنوية التي تخرج من البلاد بحوالي ١٧ مليون جنيا . ويستقد كثير من المراقبين الاقتصاديين أن الدولة الجديدة (١) سوف تمنع خروج هذا المبلغ الضخم بسبب حاجتها إلى العملات الأجنبية ، فتدفع الفائدة بالعملة المحلية أو تطلب إلى حملة السندات إعادة توظيفها في مشروعات إنتاجية تعتمد عليها . ولا مراء أن سعر الفائدة مرتفع إلى حد كبير . وقد ارتفع دين الكنفو إلى ٤٤ مليار ، ٣٠٠ مليون فرنك بلجيكي ، منه ٩ مليار ، ٣٠٠ مليون بضمان الحكومة البلجيكية ، والدين السائر ٧ مليار و ٧٠٠ مليون .

ومن الأمور التي تلفت النظر أنه خلال السنوات الخمس الأخيرة كان ميزان مدفوعات الكنفو يعاني عجزا مع بلجيكا قده ٣٧٣ مليون جنيا مقابل فائض بهذا القدر مع البلدان الأخرى . ومعنى هذا أن حصيلة البلاد من الدولار والمارك والسترليني تستولى عليها بلجيكا على صورة فوائد القروض وأرباح الأسهم وثمان الخدمات والسلع التي تصدر إلى الكنفو ومرتبات الموظفين بالحكومة والشركات ومكافآتهم ومدخرات المستوطنين البيض .

هذه الأوضاع من الصعب الإبقاء عليها دون تعديل يتفق مع صالح البلاد ، وهنا تبدو أهمية اختيار الخبراء الذين سوف تستعين بهم الحكومة الوطنية ومدى استجابتهم إلى الحاجيات الحقيقية للشعب . إن الكنفو على أبواب نهضة تتوافر لها المقومات المادية . والبلد الذي يملك هذه الإمكانيات لا يتجاوز عدد أهله ١٤ مليونا ، فهو من الأقاليم الفقيرة من الناحية البشرية ويتسع لأضعاف هذا الرقم ، وأنه يشبه البرازيل مثلا منذ نصف قرن .

(١) بعد أن يستقر الأمر فيها لحكومة وطنية مركزية .

الوطماع الخارجية

وهذه أخطر ما تتعرض له الجمهورية الناشئة ، وبدأت بالفعل بعد أن اتهم مؤتمر المائدة المستديرة إذ راحت فرنسا تتطلع إلى إقليم الكنفو الأدنى مما جعل وزير خارجية بلجيكا يعلن أمام برلمانها (٢٠ مارس ١٩٦٠) أن فرنسا تستند في دعواها إلى اتفاقية ترجع إلى عام ١٨٨١ وتقضى بأن يكون لفرنسا « حق الأفضلية » في الكنفو إذا قررت بلجيكا التنازل عن أية أراض فيه . وفي الوقت نفسه راح اتحاد إفريقية الوسطى يتحدث عن إقليم كاتانجا وضمه وذلك في الوقت الذي كان فيه تشومي وأنصاره يتحدثون عن الانفصال . ومما يدل على نية الاتحاد تحريك فرق من القوات الروديسية في أواخر مايو ١٩٦٠ إلى مقاطعة لوابولا Luapula بروديسيا الشمالية على حدود كاتانجا ، وعللت حكومة الاتحاد التحركات بقولها إنها خشية تدفق الألوف من رجال قبائل الكنفو خوفا من الحروب التي قد تنشب فيما بينها حين يتم الاستقلال (١) .

وأكثر من هذا تحدث سير روي ولنسكى إلى مراسل صحيفة الديلي اكسبريس فقال إنه تلقى رسائل كثيرة من إقليم كاتانجا يطلب فيها أصحابها الارتباط بالاتحاد . وتساءلت مجلة تايم Time الأمريكية (عدد ٢١ مارس ١٩٦٠) قائلة « من الذي بعث بتلك الرسائل ؟ إن سير روي لم يجب عن ذلك . واضح أن مصدرها ليس الإفريقيين الذين يمثلون ٩٨ ٪ من السكان . والاحتمال الأكبر أن المصالح التعدينية الروديسية والبريطانية والتي لها أنصبه كبيرة في اتحاد التعدين بكاتانجا العليا وربما رجال الصناعة البلجيكيون أنفسهم ، كانوا وراء هذا كله » . واستنكار الأمريكيين يفسره إلى حد ما لهم من مصالح حالية ومستقبلية ، كما أنهم لا يريدون أن يقع إنتاج النحاس والكوبالت واليورانيوم بالكنفو واتحاد إفريقية الوسطى تحت سيطرة مصالح بريطانية أساسا . فضلا عن هذا فهم يخشون أن اتجاهها كهذا الذي يكمن وراء تصريحات ولنسكى قمين أن يحدث انفجارا يمتد أثره إلى مختلف أنحاء القارة الإفريقية .

الفصل الحادى عشر

المؤامرة والصراع فى الكنفو

لم يكن يعلن مولد الدولة الجديدة رسميا حتى بدأت الأيدى تلعب من وراء الستار. وتدفع بالتزعات الاتقصادية قدما ، مستغلة فى ذلك مطالب مشروعة من جانب بعض الطوائف والهيئات . وكانت بداية التطورات الإضراب الذى قام به عمال شركة أوتراكو Otraco مطالبين بزيادة أجورهم . ومع اعترافنا بضآلة ما يتقاضاه العمال الإفريقيون فالأمر الذى لا شك فيه أن الوقت لم يكن ملاءما وكان ينبغى أن تتاح للسلطات المسئولة الفرصة الكافية لدراسة أمثال هذه الموضوعات على نطاق عام من أجل الوصول إلى الحلول المناسبة .

وفى الخامس من يوليو قام الجنود من قوة الأمن La Force Publique «الجيش» بطلبون بإحلال أبناء البلاد فى الوظائف الرئيسية بالجيش ، وتوجه وقد منهم لمقابلة رئيس الوزراء الذى أعلن فى السابع من الشهر نفسه أنه تقرر عزل القائد العام البلجيكى إميل جانسنز Emile Janssens ، وجميع الضباط البلجيكين على أن يتحولوا إلى مستشارين فنيين ، وتعين كنفى فى منصب القائد العام مع احتفاظ لومومبا بوزارة الدفاع ، وترقية الإفريقيين فى الجيش والشرطة والجنדרمة . ولقد اتهمت المعارضة الاشتراكية فى بلجيكا جانسنز بأنه السبب فى تمرد الجنود ، واعترف أحد الوزراء البلجيكين بأن الرجل «عسكرى غي» . ولقد ظل جانسنز يعارض فى تدريب الكنفين على شغل وظائف الضباط ، وكان يصف الساسة الكنفين والبلجيكين بأنهم «من الغوغاء الأغبياء» ، كما كان يعامل لومومبا باحتقار . ويؤثر عنه القول «إن فى استطاعة الجنود الذين تحت قيادتى وعدتهم خمسة وعشرون ألفا أن أحكم الكونغو إذا شئت»^(١) . هذا الاضطراب «كان ثورة مشروعة من جانب

المسكرين الكنفين الذين أثار استياءهم وأبقى عليه الضباط البلجيكيون ، (١) .
نستطيع أن نعتبر تلك الأحداث من الشؤون الداخلية وكان في الوسع أن تنتهي
الأزمة في سلام ، ولكن التوأمة كان يجب أن تصل إلى نهايتها المقررة . فوردت
أنباء عن تمرد في بلدة تسفيل Thysville الواقعة على مسافة ٩٠ ميلا من العاصمة ،
وفي ميناء ماتادي Matadi النهرى ، وبونا Bona بالكوتغو الأدنى ، وكانجولو
Kangolo في إقليم كاتانجا . كان الهدف أن تقع الاضطرابات في أماكن متفرقة ومتباعدة
من البلاد حتى تعجز الحكومة المركزية عن إخمادها ، فإما أن تتحطم الوحدة
القومية وإما أن تحدث حالات من الاحتكاك مع الأوربيين وحروب داخلية فتدخل
القوات البلجيكية بحجة الدفاع عن أرواح ومصالح البلجيكيين خاصة والأوربيين
بوجه عام . وقامت وكالة بلجا Belga للأنباء بإذاعة الأخبار المتعلقة بهجرة الألوف
من البيض . والاعتداءات التي تعرضوا لها من جانب الجند المتمردين ، وانهيار الأمن
وسيادة الفوضى . وانسأقت صحف في أوروبا والولايات المتحدة في هذا الطريق ،
فكتبت صنداي تيمس (٢) تقول : « إن سلوك أهل الكنفو منذ أن حصلوا على
الاستقلال ليس مظهرا يعبر عن الوطنية ولكنه العنصرية أطلقت من عقالها . لقد
سرقوا الأوربيين وقتلهم واعتدوا على نسائهم بسبب لون جلودهم » . وهذا
الحديث عن الاعتداء على النساء كرره مندوب بلجيكا أمام مجلس الأمن ، ولقد
أنكر رئيس وزراء الكنفو في مؤتمره الصحفي بموتريال (٢٩ يوليو) التهمة
الأخيرة قائلا إنه « لم يحدث انتهاك للنساء البيض في الكنفو » . وتكلم المسيوكاتزا
مندوب الكنفو أمام مجلس الأمن فقال « إن هناك ضحايا بائسة أخرى إلى جانب
النساء البلجيكيات ، وهؤلاء هم أبناء الكنفو أنفسهم » . وتورد لنا مجلة تايم Time
الأمريكية (٣) عبارات يندى لها جبين الأحرار ، فقال أحد الجنود الكنفين « لقد
أعطيت زوجتي مرارا للرجال البيض ، وطبعي أن تلك الأمور كانت تحدث بالقهر
وقال آخر : « إن الضباط البلجيكيين كانوا يضاجعون نساء نادائما » . أما عن حوادث

(١) من تصريح لومومبا في مؤتمر صحفي بمقر الأمم المتحدة في ٢٦ يوليو ١٩٦٠ .

(٢) العدد الصادر في ١٧ يوليو ١٩٦٠ .

(٣) عدد أول أغسطس ١٩٦٠ .

القتل فالمصدر الذي أشرنا إليه يحدثنا أن القتلى معظمهم جنود من الجانبين وعددهم ١٢ من البيض ، ٧٩ من أهل الكنفو .

وفما يتعلق بنزوح الأوربيين فالعملية بدأت قبيل إعلان الاستقلال بفترة ، ثم زادت حدة بعد ذلك بفضل الأنباء المثيرة للفرصة ، وكان الهدف من خروج الألوف من موظفي الحكومة والشركات والفنيين إحداث الارتباك وشل الحياة العامة بأسرها ، فيتور الشعب على حكومته ، وتقوى حجة القائلين بعدم أهلية الإفريقيين لتولي أمورهم بأنفسهم ، وتجعل الحكومة البلجيكية مندبا لتدخلها . وبالفعل قررت الأخيرة زيادة عدد قواتها المرابطة في القواعد العسكرية التي نصت عليها معاهدة الصداقة ، وبشت بفرق المظلات ، وأخذ البلجيكيون يحتلون اماكن عدة خارج تلك القواعد ، وهذا تدخل أعلنه رئيس الوزراء أنه يعتبر انتهاكا لأراضي الكنفو وقال : إن حكومة الكنفو لا تستطيع السماح بارسال جنود إلى أراضيها بغير موافقتها . إن هذا التدخل لا يمكن أن يتم بغير الموافقة من جانب وزارة الدفاع .

ثم أخذت المؤامرة تبدو سافرة ، فصدر بلاغ رسمي من حكومة كاتانجا الإقليمية عن نشوب ثورة مسلحة ضد الحكومة المركزية ، وفي ١١ يوليو أعلن الإقليم الذي يقطنه ١٧٥٠٠٠٠ من الإفريقيين ، ٤٠٠٠٠ من الأوربيين ، استقلاله . وفي ١٥ يوليو صدقت جمعية كاتانجا التشريعية على قرار الحكومة في جلسة غير قانونية لعدم توافر النصاب اللازم ، كما أنه طبقا للدستور المؤقت لا يجوز إجراء تعديل في الأوضاع القائمة في الكنفو قبل اجتماع الجمعية الدستورية في سبتمبر سنة ١٩٦٠ . وكذلك كانت الجلسة عاصفة بسبب احتجاج المعارضة العنيف .

وتحدث تشومبي رئيس وزراء كاتانجا فأعلن أنه يعترف إقامة اتحاد اقتصادي مع بلجيكا بعد الاستقلال ، وفاخر بأن أجزاء من كيفو Kivu وكاساي Kasai^(١) بما في ذلك منطقة تشيكابا Tshikapa الغنية بمناجم الماس على استعداد للانضمام إلى دولة كاتانجا ، كما أعرب عن أمله في انضمام رواندا - أورندي Ruanda-Urundi التي تديرها بلجيكا نيابة عن الأمم المتحدة وفقا لنظام الوصاية الدولية . واتهم تشومبي لوموبا بأنه أعاد تمرد قوة الأمن Force Publique ، ويسعى إلى إقامة نظام

(١) يدعى إقليم المادن Province Minière وهو مصدر الماس في الكنفو .

دكتاتورى يعتمد على خبراء من دول الكتلة الشيوعية^(١) . والتهمة الأخيرة طالما لجأ إليها الاستعمار بقصد تشويه الحركات الوطنية وإثارة الشكوك حول قادتها ، ولذلك لم تعد تثير أى اهتمام . ولقد حاول رئيس الوزراء المركزى ومعه رئيس الجمهورية كازافوبو التوجه إلى الزائير قبل عاصمة كاتانجا ، ولكن حكومة تشومبي أصدرت الأوامر بعدم هبوط طائرتهم .

تدقت القوات البلجيكية بحجة إقرار الأمن والنظام ولكنها لم تفعل شيئاً سوى الاعتداء الأعمى فبعد أن سيطرت على مطار ليوبولد قبل سارت لاحتلال العاصمة وراحت تضرب من تلقاهم في الطرقات من الإفريقيين الآمنين . ولما اقترح وزير الخارجية بومبوكو Justin Bomboko عقد هدنة وتأليف دوريات مشتركة من الجانبين للحفاظ على الأمن في المدينة رفض الجنود البلجيكيون في غضب شديد الجلوس مع « أولئك القردة السود » ممن يركبون عربات الحيب العسكرية . وحتى البيض أنفسهم لم يسلخوا من الأذى فقد أطلق أحد رجال المظلات النار على مراسل مجلة تايم الأمريكية ولما تبينه اعتذر قائلاً « ظننتك في الظلام إفريقيا »^(٢) . ومع ذلك هل نجحت القوات البلجيكية في إعادة النظام . تجيب على السؤال المجلة سالفة الذكر فقالت إن هذه القوات لم تتمكن من إعادة النظام إلا في الحى الأوربي من العاصمة ، كما أخفق الهجوم الذى شنته على الحامية الكونغية في ميناء ماتادى النهري .

مفردات المؤامرة :

وحق تتضح حقيقة ما حدث ينبغي أن نعود إلى الوراء قليلاً قبل إعلان الاستقلال وحتى تبدو الحلقات التى ربما تعتبر مفقودة . ففي عام ١٩٥٨ أنشأ المستوطنون لجائنا للأمن العام ويشرف عليها وينسق بين نواحي نشاطها تنظيم سياسى مركزى يعرف باسم « اتحاد كاتانجا » Union Katangaise بقصد حمل حكومة بروكسل على منح بعض الإصلاحات وأهمها منح الأقاليم الخمسة التى يتكون منها

(١) كتب Patrick O' Ronaon في صحيفة الأوبزرفر (العدد الصادر في ٢١ أغسطس) يقول « إنه ليس من دليلى عن أنه دبر التمرد ، وهو أمر غير محتمل بطبيعته كما أن الاقتراح بوجود مؤثر شيوعى لا يمكن الدفاع عنه » .

(٢) هذا الوصف أوردته المجلة في عددها الصادر في ٢٥ يوليو ١٩٦٠

الكنغو استقلالاً داخلياً واسماً وعلى رأس كل منها نائب حاكم ثم يتكون منها بعد ذلك اتحاد ضعيف الروابط أى أن الهدف الأخير كان إنشاء « جماعة بلجيكية كنفية » Communauté Belge Congolaise . ولكن أهل الكونغو سرعان ما أدركوا الخطر الذى تعرض له وحدة بلادهم القومية من مثل ذلك الاتجاه فكتبت صحيفة « رأينا » Notre Opinion التى تصدر فى الزايت قىل تقول فى آخر يوليو ١٩٥٨ « إن مشروع الاستقلال الداخلى الإقليمى لم يطالب به الكونغيون وإنما اقترحه الأوربيون الذين يجدون فيه ضماناً لمصالحهم » . وفى آخر أغسطس تظاهروا أمام مقر حاكم الإقليم واضطر للسيويتون Petillon إلى التصريح بعدم وجود نية فى الوقت الحاضر لإقامة فيديرالزم Federalisme أو منح الأقاليم الاستقلال الذاتى . فكان ذلك هزيمة لاتحاد كاتانجا .

وخلال الانتخابات المحلية فى ديسمبر ١٩٥٧ ترتب على نجاح المرشحين الذين أصلهم من إقليم كاساي Kasai^(١) أن أخذ الزعماء من أهل كاتانجا الأصليين يعملون على التكتل حتى لا يكتسحهم الوافدون من الأقاليم الأخرى ، وأنشأوا حزب كوناكات بزعامة موز تشومبي . ولم يمض وقت طويل حتى صار برنامج الحزب معروفاً . كان يهدف إلى تنظيم الانتخابات من أجل قيام جمعية وطنية تصدق على دستور لكاتانجا بحيث ينضم إليها إقليم أو أكثر من الأقاليم التى يتكون منها الكونغو بحيث يصبح الأخير « اتحاداً كنفديريالياً من دول ذات سيادة » ، وبهذه الطريقة لا تعود كاتانجا تخضع لسلطة ليوبولد قىل .

وفى ديسمبر سنة ١٩٥٩ قام الملك بودوان بزيارة الكونغو فأراد حزب كوناكات انتهاز الفرصة لإعلان استقلال الإقليم قبل انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة . إلا أنه كان من العسير على الحكومة البلجيكية الاستجابة إلى مثل هذا الطلب الذى يتخذ دليلاً على سوء النية ، كما لم يكن هناك اتفاق بين مختلف الهيئات والمنظمات فى كاتانجا . وإزاء هذا اضطر تشومبي وأعوانه إلى التوجه إلى مؤتمر المائدة المستديرة فى بروكسل ومعهم ممثلون لحزب التقدم الوطنى الذى أنشأته الإدارة البلجيكية وحزب التحالف الريفى التقدمى وهو عمائل كوناكات ومركزه إقليم كيقو ، وعدد من الزعماء القبليين التقليديين » .

(١) عدد كبير من أهل كاتانجا وفدوا من كاساي للعمل فى المجال الصناعى وأقاموا بها وأسرانهم منذ سنوات طوال .

ودارت في المؤتمر معركة عنيفة فطالب الإقتصاليون بأن تكون الانتخابات على درجتين ، واختيار أكبر عدد من الزعماء ، ومنح البلجيكيين المقيمين في البلاد حق التصويت وترشيح أنفسهم ، والأخذ بنوع من الفيدرالية التي تميل لصالح الأقاليم وكثيرا ما هددوا بالانسحاب من المؤتمر وإعلان استقلال كاتانجا ، ولكن وقفت في وجههم الأحزاب الأخرى التي يترعّمها لومومبا وكازاثوبو وجيزنجا ، واضطروا إلى الرضوخ ، وقبول الاتفاق الذي أقره للبلجيكيون أنفسهم .

ثم جاءت الانتخابات في مايو ١٩٦٠ طبقا للدستور المؤقت الذي أسفر عنه المؤتمر ، لاختيار أعضاء الجمعيات الإقليمية والجمعية الاتحادية . ودار التنافس في كاتانجا بين حزب كوناكات وكارتل بالوباكات ، والحزب الأخير يعتمد على الأقليات التي وفدت من الأقاليم الأخرى واستوطنت كاتانجا . ويرى في قيام حكومة مركزية متجانسة وقوية وقاية لتلك الأقليات من التعصب ضدهم من جانب أبناء الإقليم الأصليين . وكان زعيم هذا الحزب جاسون سندوي Jason Sendwe الذي حاربه حزب كوناكات أثناء انتخاب حي ألبرت باليزايت قبل عمدة له (١٢ يناير ١٩٦٠) . واستخدمت الإدارة البلجيكية نفوذها واتحاد التعدين قوته المالية في تأييد تشومبي ومشاييه ، ولكن نتيجة انتخابات الجمعية الإقليمية وعدد أعضائها ستون أسفرت عن حصول حزب كوناكات على ٢٥ مقعدا وفوز الكارتل بثلاثة وعشرين مقعدا ، أما المقاعد الباقية فكانت من نصيب المرشحين المستقلين والأحزاب الوطنية الأخرى . واستخدم تشومبي كل وسائل الضغط والإغراء بحيث صرح أن أنصاره يبلغون ٣٨ عضوا ، إلا أن هذا العدد دون أغلبية الثلثين التي ينص عليها الدستور وهنا أجاز البرلمان البلجيكي مبدأ الأغلبية المطلقة . ثم وقع حادث له دلالة ذلك أن السلطات في ليوبولد قبل قبضت على أحد الأوربيين وكان من رجال الشرطة سابقا وله ممتلكات في كاتانجا ، وهو يحاول السفر إلى نيويورك . وبتفتيشه وجدت معه وثائق من جانب حزب كوناكات بشأن إعلان استقلال كاتانجا فورا . وحاول تشومبي عرقلة تشكيل الوزارة المركزية كما سبق أن ذكرنا من قبل ولكن محاولته أخفقت ، فأثر الانتظار وسرعان ما واته الفرصة حين تمرد رجال قوة الأمن ، فأسرع — بغير مبرر من اضطراب في الأمن — إلى طلب مساعدة القوات البلجيكية المربطة في القواعد العسكرية بكامينا ، ثم أعلن استقلاله يوم ١١ يوليو . ومارعت بروكسل إلى إرساله

مبعوثين خاصين إلى الزابث قيل ، وقدم اتحاد التعدين إليه ١٢٥٠ مليون فرنك بلجيكي وهذا المبلغ عبارة عن الضرائب المستحقة على صادرات النحاس .

رد الفعل للترفل البلجيكي :

كان لتلك الأحداث جميعا رد فعل بالغ داخل الكنفو وخارجه . ففي ليوبولدفيل . صرح المتحدث باسم الحكومة المركزية أن إقليم كاتانجا مازال من الناحية القانونية جزءا من جمهورية الكنفو وخاضعا للحكومة المركزية . واتهم رئيس الوزراء بلجيكا بأنها تعمدت إثارة مسألة انفصال كاتانجا للقضاء على الدولة الجديدة وتحدث وزير الاستعلامات أمام البرلمان فقال « إن بلجيكا أعلنت الحرب علينا ، والمسألة الوحيدة بالنسبة إلينا هي أن نتحد ونقرر كيف نرد على إعلان الحرب ضدنا » ، ثم استطرد قائلا « علينا أن نقرر ما إذا كنا سنرد بقوة أو أن نلجأ إلى مساعدة عسكرية » ، وفي ١٤ يوليو قررت الحكومة قطع العلاقات الدبلوماسية مع بلجيكا وطلبت إلى الأخيرة أن تسحب قواتها فورا من البلاد ، ذلك أن « معاهدة الصداقة التي وقعت يوم ٣٠ يونيو بين الكنفو وبلجيكا لم تعد ذات قيمة في نظرنا » ، على ما قاله لو مومبا في مؤتمره الصحفي بمقر الأمم المتحدة .

ولكن حكومة الكنفو كانت تدرك أنها بحاجة إلى المعونة الخارجية فطلبت من غانة أن تساعدتها بقوة عسكرية . وكان من رأى وزير الخارجية على ما يبدو الالتجاء إلى الولايات المتحدة ولكن لومومبا آثر أن يرفع الأمر إلى الأمم المتحدة وأرسلت الحكومة برقية إلى الأمين العام تطلب نجدات عسكرية عاجلة لوقف القتال الدائر في الكنفو والذي شنته القوات البلجيكية ضد القوات الوطنية والوطنيين واشترطت أن تكون القوة الدولية من دول محايدة . وكان المستر داج همرشولد قد تباحث مع ممثلى الدول الإفريقية المستقلة الأعضاء في الأمم المتحدة حول الموقف في الكنفو . وقد عقد ممثلو هذه الدول بعد ذلك اجتماعا أصدروا على أثره بيانا موجزا أعربوا فيه عن قلقهم الشديد من جراء الموقف المؤسف في الكنفو وقالوا إنهم اجتمعوا لدراسة للسألة وهدفهم صيانة استقلال دولة إفريقية شقيقة وسلامة أراضيها .

وفي ١٤ يوليو اجتمع مجلس الأمن بصفة غير عادية ووافق على مشروع قرار مقدم من تونس بشأن تحويل الأمين العام سلطة اتخاذ الإجراءات اللازمة لإرسال قوة عسكرية دولية ، كما دعا بلجيكا إلى سحب قواتها المسلحة . وأعلن همرشولد في المجلس أن الخطوات سوف تتخذ على الفور لإرسال قوة عسكرية لمساعدة الكونغو على إعادة النظام ، ووضع برنامج لتدريب قوات الكونغو الوطنية على حفظ الأمن والنظام ، وتقديم المعونة الفنية اللازمة لبناء اقتصاديات البلاد .

وتمت الموافقة بأغلبية ٨ أصوات ضد لا شيء وامتنعت بريطانيا وفرنسا والصين الوطنية . وما من شك أن امتناع أحد الأعضاء الدائمين في المجلس يعتبر من حيث الواقع معارضة في القرار أو ممارسة لحق « الفيتو » بطريق غير مباشر . وفي اعتقادنا أن هذا الموقف راجع إلى أن هذه الدول الثلاث لا تريد إقرار سابقة دولية قد تستخدم في حالات أخرى مثل الجزائر أو اتحاد إفريقية الوسطى أو اتحاد جنوب إفريقية .

وتصرف بريطانيا في الحالة التي نحن بصددهاموضع نقد شديد ، فحين امتنعت عن التصويت على قرار سابق لمجلس الأمن بشأن موضوع التفرقة العنصرية في اتحاد جنوب إفريقية حاولت تبرير تصرفها بأن الأمم المتحدة تجاوزت حدود اختصاصها وذلك بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء .

ولكن الأمر فيما يختص بالكونغو لا يتعلق بمسألة داخلية وإنما هو تدخل من جانب دولة في شؤون دولة أخرى ، وعدوان على أراضيها ، والخلاف بينهما يعرض السلام والأمن الدوليين للخطر وإذن يدخل في اختصاص مجلس الأمن الذي أنشئ لمثل هذه الأغراض طبقا لميثاق الأمم المتحدة .

طلب المساعدة من الاتحاد السوفيتي :

وبعد صدور قرار مجلس الأمن طالب لومومبا بانسحاب القوات البلجيكية خلال إثني عشرة ساعة . ولكن حكومة بلجيكا لم تستجب للقرار وحدثت اشتباكات بين قواتها والجنود الكونغوليين . وهنا أرسل كازاثويز ولومومبا البرقية التالية إلى رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي :

« نظرا لتهديد الذي تعرض له حياد جمهورية الكونغو من بلجيكا وبعض الدول الغربية التي تؤيد المؤامرة البلجيكية على استقلالنا ، نرجو أن تتابعوا باستمرار تطور الموقف في الكونغو . وقد نضطر إلى مطالبة الاتحاد السوفيتي بالتدخل ما لم يكف المعسكر الغربي عن عدوانه على سيادة جمهورية الكونغو . وتحتل القوات البلجيكية في الوقت الحاضر أراضي دولة الكونغو . كما أن حياة رئيس الجمهورية ورئيس وزرائها في خطر » .

ورد خروشوف بريقة مطولة قال فيها : « إذا استمرت الدول التي ترتكب عدوانا استعماريًا على الكونغو في عملها هذا ، وإذا استمر أولئك الذين يدفعونها إلى ارتكاب تلك الأعمال في تشجيعهم لها ، فإن الاتحاد السوفيتي لن يقف مكتوف الأيدي بل سيتخذ تدابير حاسمة لوقف هذا العدوان . والحكومة الكونغو أن تطمئن وأن تتأكد أن الحكومة السوفيتية ستقدم لها كل مساعدة لازمة تستوجبها قضيتها العادلة » .

واستطرد خروشوف يقول « إن الاستعماريين ظلوا عشرات السنين يزعمون أن مهمتهم في الكونغو هي نشر الحضارة والمدنية ولكنهم في الواقع بذلوا كل ما في وسعهم لمنع أبناء شعب الكونغو من التعليم حتى أنه لم يلق واحد منهم تعليمًا عاليًا ، كما أن الاستعماريين لم يمكنوا أي فرد من أبناء الكونغو من شغل أية وظيفة في الجيش . وإن سلوك المسئولين في بلجيكا لا يمكن إلا أن يكون موضع استنكار . وقد عقدوا مع جمهورية الكونغو معاهدة صداقة وسرعان ما مزقوها في وجه العالم كله كما لو كانت مجرد قصاصة ورق . » وكذلك « إن كفاح شعب الكونغو هو كفاح الملايين من شعوب إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والهند الصينية والجزائر والسويس وجواتيمالا والأردن ولبنان وغينيا وكوبا . إن ثمت روابط تربط بين سلسلة الأعمال التي تقوم بها الدول الاستعمارية منذ نهاية الحرب الأخيرة بقصد منع الشعوب المستعبدة من التحرر والتمتع بحياة جديدة والاستفادة بما في بلادها من ثروات طبيعية » . وختم خروشوف رسالته بقوله « إن العدوان على الكونغو ليس نزاعًا محليًا بل له مغزى عظيم بالنسبة للعالم كله . فالدول الاستعمارية تريد أن تواجه العالم بالأمر الواقع بارتكابها عملية السرقة والابتزاز في الكونغو ، الدولة الإفريقية المحبة للسلام . وكل ما تطلبه الحكومة السوفيتية هو أن ترفع الدول الاستعمارية يدها عن الكونغو » .

أما في بلجيكا فقد عقدت الوزارة اجتماعاً يوم ١٦ يوليو وأصدرت بعد انتهائه بياناً جاء فيه أن الحكومة « أخذت علماً » بأن كاتانجا أعلنت استقلالها ثم وعدت بالتعاون مع الأخيرة ، وقالت إن قطع العلاقات الدبلوماسية ليس حقيقة مؤكدة . وأضاف البلاغ أن الأمن يسود كاتانجا وأن الحياة الاقتصادية تستأنف سيرها المعتاد . وفضلاً عن ذلك تلاحظ الحكومة البلجيكية أن كاتانجا تطلب معونة الفنيين البلجيكين ، وأنها — أي حكومة بلجيكا — تضمن التعاون بالنسبة إلى كاتانجا وكذلك بالنسبة إلى الأقاليم الأخرى في الكونغو حيث يسود الأمن والنظام .

هذا البيان الذي صدر بعد قرار مجلس الأمن ينطوي على حقائق تتكشف من صياغته :

(أولاً) أن بلجيكا لا تعتبر معاهدة الصداقة مع الكونغو ملغاة وبذلك فإنها تحتفظ بالقواعد العسكرية التي نصت عليها المعاهدة . ومعنى هذا أنها لا تعترف سحب قواتها .

(ثانياً) أنها تؤيد انفصال إقليم كاتانجا واستقلاله ، وأن عدم إسراعها إلى الاعتراف باستقلال الإقليم أملت التطورات الدولية وليس وليد احترام منها لوجدة الكونغو القومية .

(ثالثاً) أنها توعز بالتأييد للحركة الانفصالية في مناطق أخرى من الكونغو حتى تتمزق وحدته القومية .

وفي ١٩ يوليو أصدر أعضاء الدول الإفريقية الأعضاء في الأمم المتحدة بياناً طالبوا فيه بانسحاب القوات البلجيكية فوراً ، وأعلنوا أن إقليم كاتانجا جزء لا يتجزأ من الكونغو ، وأن هذه الدول تأسف للمحاولات الخارجية التي تهدف إلى تفويض وحدة أراضي جمهورية الكونغو . وفي ليوبولدفيل أوضح رئيس الوزراء للمستر رالم بانش أنه إذا لم تنسحب القوات البلجيكية فسوف يطلب المساعدة من دول أخرى ، والمفهوم أنه سوف يتجه بطلبه إلى الدول الاشتراكية .

وفي مساء اليوم نفسه أذاع بانش بياناً ذكر فيه أنه تم الاتفاق بينه وبين السفير البلجيكي على أن تنسحب القوات البلجيكية من العاصمة وتعود إلى قواعدهم يوم الأربعاء ٢٠ يوليو ، وأن المطار سيوضع تحت إشراف القوة الدولية ، وختم بيانه

قائلاً: « ويستطيع كل فرد أن يتأكد أن القوة النابعة للأمم المتحدة سوف تتحمل المسؤولية في أن يحترم القانون والنظام ، وأنها سوف تتخذ جميع التدابير اللازمة بما تقتضيه هذه المسؤوليات » .

وفي اليوم التالي عقد مجلس وزراء الكنفو اجتماعاً قرر فيه أن يتوجه بالنداء إلى الاتحاد السوفيتي « أو إلى أي شعب من الكتلة الإفريقية الآسيوية » لتقديم المساعدة إلى الكنفو والمعاونة في إخراج القوات البلجيكية الموجودة هناك . وأوضح القرار أن هذا النداء لا ينطوي على أي ارتباط سياسي مع كتلة أو أخرى ، فإن كل فرقة ترسل إلى الكنفو سوف تخرج بمجرد انسحاب البلجيكيين واستقرار النظام . وبعد أن قرأ رئيس الوزراء ذلك القرار في المؤتمر الصحفي الذي عقده بعد الجلسة قال إن « إعتداء » البلجيكيين على الكنفو يهدد السلام العالمي ، وأضاف أن حكومته لا ترغب إلا في الاحتفاظ بحريتها . واستطرد يقول « إنني على استعداد لتعقد ميثاق مع الشيطان نفسه من أجل تحقيق انسحاب القوات البلجيكية فوراً » . ولما سئل عما إذا كان مستعداً لطلب المساعدة من الولايات المتحدة أيضاً أجاب بأنه « إذا كانت الولايات المتحدة لديها الرغبة في مساعدتنا بالمعنى الذي نريده فسوف نعرف لها بالجميل » .

أما السبب في دعوته للقوات السوفيتية فلأن الوقت يمر بسرعة وهو لا يستطيع أن يقنع بالإجراءات البطيئة التي تتخذها الأمم المتحدة ، ثم قال إنه سوف ينتظر القرار الذي يتخذه مجلس الأمن قبل أن يوجه النداء مباشرة إلى الاتحاد السوفيتي وبلدان الكتلة الإفريقية الآسيوية . وأعلن أن حكومته مصممة على أن تمنع بكل الوسائل انفصال كاتانجا الذي يعتبره « مؤامرة بلجيكية » تهدف إلى إبقاء السيطرة في أيدي « اتحاد التعدين » .

وتابع لومومبا القول « إننا لا نريد الحرب . إننا نكافح من أجل الاستقلال بوسائل سلمية وفقاً لمبادئ عدم استخدام العنف ؛ ولكن أي حل غير ممكن طالما القوات البلجيكية في الكنفو . إن وجودها يجعل الموقف يتدهور من ساعة إلى أخرى » . ثم قرأ برقيات عدة واردة من السلطات في الأقاليم وكلها تهم البلجيكيين بارتكاب أعمال العنف ضد الكنفيين وبذلك فقد « خرق البلجيكيون معاهدة الاستقلال التي وقعوها معنا » .

ووجه لومومبا الاتهام إلى الدول الغربية بأنها متضامنة مع بلجيكا ، وأعرب عن أسفه بأن أيّاً من هذه الدول لم ترفع الصوت احتجاجاً على سلوك البلجيكين في الكونغو . وبعد أن أضاف أن الشرق هو وحده الذي هب لناصرته قال : نحن الإفريقيون لا نرى إلا المساعدة التي يمكن أن تقدم إلينا .

كان للقرار الذي اتخذته مجلس الوزراء الكونغولي رد فعل وخاصة بعد الرسالة التي سبق أن بعث بها للمسيو خروشوف ، إذ انتقل الموضوع إلى مستوى ينذر بالخطورة . وحملت تعليقات الصحف السوفيتية مؤيدة للخوف فكتبت « إزفستيا » بعددها الصادر يوم ٢٠ يوليو مقالا ختمته بقولها « يبدو أن قوات الأمم المتحدة تستخدم لا للدفاع عن استقلال الكونغو وسيادته كما يقضى بذلك قرار مجلس الأمن وإنما لتأييد القوات البلجيكية في عدوانها على الكونغو » . ولذا فطبقاً لمقال آخر نشرته صحيفة براثدا حول الموضوع نفسه « فالأحداث توضح أن مجرد توجيه نداء من جانب مجلس الأمن بشأن انسحاب القوات لا يكفي لوقف العدوان وإنقاذ الضحية من براثن اللص » . أن قرار مجلس الأمن يجب أن يكون مصحوباً بإجراءات فعالة حقا تكفل تنفيذ هذا القرار ووقف العدوان .

قرار مجلس الأمن :

اجتمع مجلس الأمن يوم ٢١ يوليو برئاسة كوربا José Correa مندوب إكوادور . وتحدث المستر داج همرشالد فقال « إن مجهود الأمم المتحدة في الكونغو أهم جهد اضطلمت به المنظمة » ، وأضاف « أننا نقف عند نقطة تحول في التاريخ . أن الأمر يتعلق بمستقبل إفريقية وربما مستقبل العالم » . ولكن الذي يفيدنا قوله أن القوة الدولية بالكونغو قد خولت لها السلطة للعمل في كل أراضي جمهورية الكونغو بوصفها وحدة كلية . وأضاف أنه أوضح ذلك للمسيو تشومبي رئيس وزراء كاتانجا . ومعنى هذا أن الأمم المتحدة لا تقر حركة الانفصال التي حدثت في الإقليم ولا تعترف باستقلاله .

وتحدث المستر توماس كانزا ممثل الكونغو فقال إنه لكي تفتح بلاده قلبها لبلجيكا من جديد لابد من تنفيذ الشروط الأربع الآتية :

١ — إنهاء أعمال العدوان التي تقوم بها القوات البلجيكية في الكنفواى وقف تدفق القوات الذي ما زال يجرى .

٢ — جلاء القوات البلجيكية عن أراضي الكنفو بأسرع ما يمكن .

٣ — عدم الاعتراف باستقلال كاتانجا .

٤ — الاعتراف بقدرة حكومة الكنفو على حماية أرواح وممتلكات واستثمارات البلجيكين وغيرهم من الأجانب الموحدين في الكنفو .

وقبل أن يتحدث في هذه المسائل قال أن بلاده تنتظر بفارغ الصبر قرار مجلس الأمن « وأنها لا تريد أن تفقد ثقة الأمم المتحدة بطلب المساعدة من « دولة معينة » .

وأعطيت الكلمة للنسيو بيرويني وزير خارجية بلجيكا ومثلها لدى المجلس فأخذ يدافع عن مسلك حكومته قائلاً إن من حقها أن تتدخل لحماية رعاياها و« إن تدخلها لم يكن عدواناً ولا عملاً أحق ، وإنما تفسره حقيقة كون حكومة الكنفو عاجزة عن إعادة النظام . . في كل مكان تدخلنا كان ذلك لإتقاذ نساءنا وأطفالنا » . وأعلن وبني أن حكومته مستعدة لسحب قواتها بمجرد ضمان الأمن والنظام .

وتكلم المندوب السوفيتي كوز نتسوف Kousnetsov فانهم بلجيكا بمواصلة عدوانها ضد الكنفو ، ذلك أن قواتها تتدفق على البلاد في الوقت نفسه الذي تصل فيه قوات الأمم المتحدة . وأشار إلى القرار الذي أصدره مجلس الأمن بتاريخ ١٤ يولييه وقال إن حكومة بلجيكا تعتمد تجاهله . ثم وجه الاتهام إلى الأخيرة بأنها تريد تمزيق الجمهورية الناشئة وأعلن « أن انفصال كاتانجا يستجيب لرغبات الدول الغربية والاستعمارية » ويمثل « اعتداءً اقتصادياً » . وطالب المندوب السوفيتي بجلاء القوات البلجيكية فوراً . ثم احتج بشدة على وجود فصيلة من الجيش الأمريكي في الكنفو تحت ستار المساعدة في إخلاء اللاجئين ومساعدة العمليات التي تقوم بها القوة الدولية ، وطالب بسحبها فوراً . وكذلك احتج على « الجواب السلي » على العرض الذي تقدمت به غينيا بوضع قواتها تحت تصرف الأمم المتحدة . وبعد ذلك أعلن أنه أودع مشروع القرار التالي :

« إن مجلس الأمن بعد الاستماع إلى تقرير أمين عام الأمم المتحدة بصدد العدوان

البلجيكي ضد جمهورية الكونغو ، يطلب بإلحاح أن يوضع حد عاجل للتدخل العسكري ضد جمهورية الكونغو .

« وأنه خلال ثلاثة أيام يكون قد تم انسحاب قوات المعتدى المسلحة من أراضي الكونغو .

« ويوجه نداء إلى الدول الأعضاء طالبا منها احترام سلامة أراضي الكونغو وعدم اتخاذ أى إجراء يحمل معنى الانتقاص من هذه السلامة » .

وتكلم المستر كابوت لودج مندوب الولايات المتحدة مشيرا إلى الأخبار بشأن التدخل المباشر من جانب الاتحاد السوفيتي فقال أننا سنعمل مع الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة كل ما هو ضروري لمنع تدخل أية قوة عسكرية لا تطلبها الأمم المتحدة » وأضاف أن مثل هذا التدخل لا يعتبر امتحانا للأمم المتحدة فحسب وإنما يسبب بصورة خطيرة إلى كل مجهود يبذل من أجل تحقيق الاستقرار والنظام في الكونغو . ثم وجه التحية إلى العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة « الذي يمثل خير وسيلة تكفل انسحابا سريعا على مراحل للقوات البلجيكية » ، ثم أشار إلى الموقف في الكونغو بقوله « أن الخطر لم يزل ولكنه تراجع » .

وعلى أثر ذلك رفعت الجلسة على أن تستأنف فيما بعد .

ولما عقدت الجلسة التالية تحدث فيها المندوب التونسي منجى سليم وبعد أن أبدى أسفه للفظائع التي ارتكبت ضد الأجانب في الكونغو^(١) قال « إن الدعر العام الذي ساد البلجيكين في الكونغو ليس له ما يبرره » أما عن إرسال قوات بلجيكية إلى الكونغو مهما كانت الأسباب الداعية إليه فإن من الصعب عدم وصفه بأنه عمل عدواني » ، كما وجه اللوم إلى بلجيكا بسبب عدم امتثالها لقرار مجلس الأمن الصادر في ١٤ يولييه . وبعد أن أكد أن وجود القوات البلجيكية لا يتفق مع احترام سيادة الكونغو وسلامة أراضيها قال « وهكذا نصل إلى النتيجة المنطقية الوحيدة وهي أن انسحاب القوات البلجيكية فورا هو الحل الضروري لبث الطمأنينة في القلوب وإشاعة الهدوء في جميع أراضي الجمهورية الفتية » . وعرض لموضوع كاتانجا فقال إن انفصالها لا يمكن السماح به وتقبله لأنه نتيجة تدخل رجال المظلات البلجيكين بناء على طلب من حاكم الإقليم . لقد كانت الحالة هادئة في كاتانجا ، ولذلك لا يمكن

(١) هذه الاعتداءات لا أساس لها من الصحة .

تبرير التدخل العسكرى البلجيكى بأنه وليد الحرص على حماية الأرواح . وبعد أن انتهى المندوب التونسى من خطابه أعلن أنه قد أودع مشروع قرار تبنته سيلان

وتحدث مندوب المملكة المتحدة فنى الاتهامات التى وجهها الاتحاد السوفيتى بشأن وجود مؤامرة غربية ضد جمهورية الكنفو . أما فيما يتعلق بكاتنجا فإن هذه « مسألة داخلية ويجب أن يحلها الكنفيون أنفسهم » وأضاف قائلا « إننا نعتبر جمهورية الكنفو دولة ذات سيادة تمتد أراضيها فى الأقاليم التى كان يشتمل عليها الكنفو البلجيكى القديم » . وتحدث مندوب فرنسا فأثنى على مسلك الحكومة البلجيكية ونفى أنها ارتكبت عملا عدوانيا ضد الكنفو ، ثم أنحى باللائمة على العناصر الكنفية التى دأبت تحرض على استخدام أساليب العنف .

وعرض مشروع القرار للقدم من تونس وسيلان فوافق عليه المجلس بالإجماع يوم ٢٢ يوليو وبمقتضاه « يوجه — أى المجلس — النداء إلى الحكومة البلجيكية بأن تعمل على أن تنفذ بسرعة قرار مجلس الأمن بشأن انسحاب قواتها ، ويحول الأمين العام اتخاذ أى إجراء لازم من أجل الوصول إلى هذه النتيجة . ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى الامتناع عن أى عمل يمكن أن يحول دون إعادة القانون والنظام فضلا عن ممارسة حكومة الكنفو سلطتها ، وكذلك الامتناع عن أى عمل يمكن أن يؤثر فى سلامة أراضي جمهورية الكنفو واستقلالها السياسى » .

ويلاحظ على القرار أنه ينطوى على الأمور الآتية .

١ — اعتدال اللهجة التى صيغ بها فلم يحاول توجيه أى نقد للطرفين ، ولهذا كانت الموافقة بالإجماع ولم يمتنع بعض الأعضاء عن التصويت كما حدث بالنسبة إلى القرار الصادر فى ١٤ يوليو .

٢ — الحرص على الحيولة دون قيام إحدى الدول بعمل إنفرادى والمفهوم أن المقصود بذلك هو الاتحاد السوفيتى .

٣ — يؤخذ على القرار أنه لم ينص على موعد محدود لجلاء القوات البلجيكية ، ولذلك قال مندوب الكنفو « إن كلمة (بسرعة) ليس لها عندنا سوى المعنى التالى : «إذا غادرت القوات البلجيكية الأراضى الكنفية يوم السبت كان ذلك خيرا ، وإذا

جلت عنها اليوم كان أفضل » لأن « كل بلجيكي من العسكريين عود ثقاب يمكن أن يشعل النار » .

ج — العبارات الواردة بشأن ممارسة حكومة الكنفو سلطتها ، واحترام استقلال جمهورية الكنفو وسلامة أراضيها تتضمن عدم الموافقة على الحركات الانفصالية وبخاصة في كاتانجا ، إلا أنه كان يجب أن يكون النص أكثر وضوحاً وصراحة وهذا ما جعل مندوب الكنفو يوجه النداء بأن تمنع الدول « الانحلال في الكنفو في لحظة تتحد فيها إفريقية كلها لتصبح قوة في العالم » .

ولا ريب أن ثمت عوامل متعددة كان لها أثر في صدور القرار سالف الذكر ، وفي مقدمتها الموقف الحازم من جانب الدول الإفريقية المستقلة ، والدول الآسيوية ، وما أبداه الاتحاد السوفيتي من الاستعداد لمساعدة حكومة الكنفو عسكرياً وبطريق مباشر ، وخشية الدول الغربية من اتهامها بالتواطؤ مع بلجيكا ، والخوف من أن عدم اتخاذ قرار بسحب القوات البلجيكية لابد وأن يؤدي إلى ازدياد تدهور الموقف في الكنفو خاصة وقد أصبح النزاع بين الكنفو وبلجيكا ميداناً للاضطراب والحرب الباردة بين العسكريين الرأسمالي والاشتراكي . أضف إلى هذا موقف الاعتدال من جانب مندوب حكومة الكنفو إذ طالب بانسحاب القوات البلجيكية بأسرع ما يمكن ولم يقل « فوراً » .

سفر لومومبا إلى أمربا :

وطى إثر ذلك سافر لومومبا في رحلة إلى الخارج واتصل بالمستولين في الأمم المتحدة كما قابل المستر هيرتر وغيره من المستولين في الولايات المتحدة . وصدر بلاغ رسمي إثر المقابلة (٣٠ يوليو) جاء فيه « وأوضح رئيس الوزراء لومومبا أية أهمية تعلقها حكومته على انسحاب القوات البلجيكية إنسحاباً عاجلاً وكاملاً عن الكنفو . وكذلك أوضح أن بالكنفو حاجة كبيرة إلى المعونة الفنية في كل صورها وإلى الأموال لضمان سير الخدمات الضرورية وتوفير المواد الغذائية ودفع مرتبات الموظفين بما في ذلك قوات الأمن . وأخبر وزير الخارجية رئيس الوزراء أن الولايات المتحدة لها ثقة في الأمم المتحدة في كل ما يتعلق بهذه المسائل . وأخبر رئيس الوزراء أن

الولايات المتحدة على استعداد لأن تضع تحت تصرف الأمم المتحدة قسطنطين العادل في المونة الفنية والمالية اللازمة لإقرار السلام والأمن والسلطة العامة في الكونغو». وزار لومومبا كندا واتصل بالمسؤولين وقد أشار رئيس وزراء كندا أمام مجلس العموم يوم أول أغسطس إلى الزيارة وقال إنها إقتصرت على طلب استثمار رؤوس أموال كندية هناك ولكنه أوضح لرئيس وزراء الكونغو أن كندا نفسها في حالة تطور كبير وبحاجة إلى رؤوس أموال. ومن البلدان الإفريقية التي زارها رئيس حكومة الكونغو غانا وليبيريا وتونس وغينيا.

بالمجمل لا تنفذ القرار :

قلنا إن قرار مجلس الأمن بفتح إلى تحديد موعد جلاء القوات البلجيكية وإلى الصراحة والوضوح. وكان ذلك النقص مدعاة إلى محاولة التساؤل التي تهدف إلى عرقلة تنفيذ القرار من حيث الروح والمعنى. فما المقصود من جلاء القوات البلجيكية؟ إن النجس الذي أرسلتها بلجيكا بلغت ٤٠٠٠ معظمهم من رجال المظلات وجميعهم من بلجيكا وألمانيا. وكان لها هناك حوالي ٢٠٠٠ رجل تكون منهم الحاميات في القواعد العسكرية الأربع. وإلى جانب هؤلاء جميعا عدد من الضباط البلجيكيين ألحقوا بصفة « فنيين » بفرق الجندرية الإقليمية بما في ذلك كاتانجا. فهل المقصود إنسحاب جميع هذه الطوائف، أم الاقتصار على الامدادات التي أرسلت بعد قيام حركة التمرد. المفهوم من روح المناقشات التي دارت في مجلس الأمن ومن الطلب الذي كررته حكومة الكونغو إنسحاب السكامل الشامل لجميع العسكريين البلجيكيين، ولكن يبدو أن بلجيكا أرادت أن تفسر القرار بأنه يقتصر على « الامدادات » التي أشرنا إليها. ثم، هل الإنسحاب يشمل جميع أراضي الكونغو بما في ذلك كاتانجا؟ كانت حجة بلجيكا أن حكومة تشومبي هي التي طلبت القوات البلجيكية. كما طلب الشيء ذاته البيض في الإقليم. وزاد من تعقيد الموقف أن تشومبي صرح بأنه سوف يمنع الجنود الإفريقيين من أفراد القوة الدولية من دخول كاتانجا.

في ظل مثل هذه الاعتبارات أخذت بلجيكا تتلصق في تنفيذ قرار مجلس الأمن بالرغم من إلحاح حكومة الكونغو ولهذا تحدث لومومبا في الرباط (٤ أغسطس) فأنذر بلجيكا بأن تسحب قواتها قبل وصوله إلى ليوبولدفيل يوم ٨ أغسطس، وأضاف

أن حكومته ستظل تكافح إلى أن تصفى جميع بقايا الاستعمار ، وأن معارضة تشومبي وغيره من عملاء الاستعمار لن تحول دون تنفيذ قرار مجلس الأمن الذى يقضى بسحب قوات بلجيكا من جميع أراضي الكنفو بما فى ذلك إقليم كاتانجا . وأرسل رئيس وزراء الكنفو خطابا إلى رئيس مجلس الأمن يحتفظ فيه بالحق فى دعوة المجلس إلى الاجتماع إذا لم تنفذ بلجيكا القرارات السابق صدورها فى ١٤ ، ٢١ يوليو ، وقال « إن الهدف الحالى للحكومة البلجيكية والمجموعات المتعددة التى تقف وراءها هو إثارة الاضطراب فى الكنفو لتتخذ من ذلك ذريعة لضم بلدنا . إن مشكلة الكنفو الوحيدة هى الانسحاب السريع والتام للقوات البلجيكية من جميع أراضي الكنفو وفى الوقت نفسه أذاعت وكالة ناس تهديداً باتخاذ الاجراءات ضد كل عدوان على الكنفو كما عرضت عليه المساعدة الاقتصادية . وفى الثانى من أغسطس بعثت حكومة غانة بمذكرة إلى مجلس الأمن جاء فيها انه إذا استمر عدوان القوات البلجيكية ضد جمهورية الكنفو فإن حكومة غانا سوف ترى نفسها مضطرة إلى أن تطلب من الأمم المتحدة إعتبار بلجيكا معتدية وتطلب فرض التدابير ضد الدولة التى تعتبر قد ارتكبت عدونا آثما مسلحا على دولة صديقة . وأضافت المذكرة إن حكومة غانة ترى أن سياسة الحكومة البلجيكية لم يكن الغرض الرئيسى منها إنقاذ أرواح الرعايا البلجيكين وإنما كانت تهدف الى فصل إقليم كاتانجا عن بقية الكنفو ، وقالت أيضا « إنه لما لا يطاق اطلاقا أن مصير دولة إفريقية تمليه المصالح المالية لشركات التعدين الأجنبية » .

وحاولت بلجيكا من جانبها استمالة حلفائها الغربيين فتقابل وزير خارجيتها دى وبنى مع المسيو كوفدى مورقيل وزير خارجية فرنسا ، وعلى أثر الاجتماع صرح (أول أغسطس) بأن مسألة كاتانجا مسألة إفريقية ، وأن وجود القوات البلجيكية بالأقليم ، كما هو فى بقية أجزاء الكنفو ، إنما يقصد به ضمان الأمن . وفى اليوم التالى أصدرت الحكومة البلجيكية بيانا لتوضيح سياستها ويتضمن النقاط الآتية .

١ — إن بلجيكا منحت الكنفو الاستقلال يوم ٣٠ يونيو فى مودة وتفاهم وهذه حقيقة ثابتة سوف تحترمها .

٢ — إن تدخل القوات كان فقط لحماية أرواح رعاياها فى الكنفو وهذه « لا يعنى تدخلا فى الشؤون الداخلية للكنفو ، وهو تدخل ذو صفة مؤقتة » .

٣ - إن القوات البلجيكية توجهت إلى كاتانجا بناء على طلب السلطات لحماية الأشخاص . ولكن الحكومة البلجيكية مضطرة إلى ذكر طائفة من الحقائق ، فالإقليم يسوده النظام ، وحكومة كاتانجا أعلنت الاستقلال ولكنها اقترحت في الوقت نفسه إنشاء نظام كوندرا إلى الكونغو ، وأن الفنيين الأوربيين يشعرون بالقلق الشديد وقرروا الرحيل إذا انتقلت الفوضى إلى كاتانجا . « والحكومة البلجيكية ليس لها أن تقف في صف أحد لأنها أعلنت دائماً أن الشؤون الداخلية للكونغو يجب أن يحلها أهل الكونغو أنفسهم . وهي بلاشك تحترم قرارات مجلس الأمن وبخاصة القرارات الصادرة في ١٤ ، ٢١ يوليو ، » .

ويأتى أن الحكومة البلجيكية يتسم بالعموض . حقيقة تقول إنها مستحرم قرارات مجلس الأمن وما كان في وسعها أن تبدو بمظهر المتحدى للأمم المتحدة ، خاصة والقرارات وافق عليه شركاؤها في حلف الأطلسي ، ولو لم تفعل ذلك لأيدت الاتهام الموجه إليها بأنها تهدف إلى العودة إلى الكونغو بعد أن حصل على استقلاله . ولكنها في الوقت نفسه لم تعلن صراحة أنها قررت الانسحاب . ثم ما كان يجوز لها أن تبعث بقواتها بناء على طلب من السلطات المحلية لا الحكومة المركزية المسؤولة دولياً . ولو كان الهدف الحقيقي إقرار النظام لعمدت منذ البداية إلى أن تتولى الأمم المتحدة هذه المهمة . وما يلفت النظر في البيان قولها إن حكومة كاتانجا قرنت إعلان الاستقلال باقتراح إقامة نظام كوندرا إلى وتنفيذه لا يختلف من حيث نتائجه العملية عن انفصال الإقليم وإستقلاله . فكأنما حكومة بلجيكا تؤيد هذا الاتجاه وتوعز به قبل الانسحاب لأنها تدرك أن تشومبي لا يستطيع بدونها الوقوف على أقدامه . والواقع أن صيغة البيان تدل على التخبط ، ولقد كتبت صحيفة Libre Belgique في عددها الصادر يوم ٣ أغسطس تقول « إن تدخل القوات البلجيكية في كاتانجا كان بناء على طلب من الميسو تشومبي . والآن إذ ترغمه الأمم المتحدة على قبول طرد هذه القوات فمعنى هذا أنها لا تعترف بسلطة الميسو تشومبي على كاتانجا . ومن الواضح أن لومومبا سوف يعتبر رحيل القوات البلجيكية إنتصاراً شخصياً مثل إنتصار آرائه بصدد إنشاء دولة موحدة . وإذا تنسحب القوات البلجيكية فلنسنأى كيف يمكن للأمم المتحدة أن تمنع لومومبا من الوصول إلى الزايت قيل . ووضع حكومة تشومبي تحت وصايته » .

ومما يلقي الضوء على النوايا الحقيقية البيان الشديد اللهجة الذي أصدره الحزب الاشتراكي في بلجيكا يوم ٣ أغسطس واتهم فيه الحكومة بأن سياستها تركزت حول موضوع كاتانجا وأهملت الإمكانيات والمسئوليات الدائمة التي تنطوي عليها العلاقات مع الكونغو بجملة ، كما أنها عرفت عن طريق همرشولد المعنى الدقيق لقرار مجلس الأمن ومع ذلك استقبلت وفد كاتانجا بروح تحمل معنى التشجيع . وفضلاً عن هذا قبلت تنفيذ القرار ولكنها أصدرت بياناً يفهم منه شعب بلجيكا أنها فعلت ذلك مرغمة .

اتساع نطاق الدعوات الانفصالية :

كان على المستر داج همرشولد أن يبادر إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ، فبعث في أول أغسطس إلى بروكسل بالمسيو هانز فيشوف Hans Viscoff مدير القسم الإفريقي بمجلس الأمن ، للاتفاق على حل بشأن موضوع كاتانجا بحيث لا تقاوم الحكومة البلجيكية دخول القوات الدولية إلى الإقليم . وأرسل مساعده المستر رالف بانس مع بعض معاونة ليبحث انسحاب القوات البلجيكية وقال « وهذه خطوة أولى نحو التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن فيما يتعلق بإقليم كاتانجا » . وأعلن أن طلائع القوات الدولية ستدخل كاتانجا يوم السبت (٦ يوليو) ، وأضاف همرشولد قوله « ولدى التأكد بأن الحكومة البلجيكية لن تعارض في تنفيذ قرارات مجلس الأمن » .

ولكن سرعان ما تدهور الموقف وتلاحقت التطورات في داخل الكونغو وخارجه . ففي الكونغو صرح تشومبي أن قوات الأمم المتحدة لن تدخل كاتانجا ، ودعا زعماء القبائل إلى التعبئة العامة ، ومعنى هذا أنه مصمم على تحدى الأمم المتحدة بالقوة . وفي يوم ٧ أغسطس صرح متحدث باسم تشومبي في مدينة بروكسل بأن هناك اتجاهًا في رواندا وأورندي لإنشاء اتحاد فيدرالي مع كاتانجا . واجتمعت اللجنة المركزية لحزب أباكو وقررت إرسال البرقية الآتية إلى مجلس الأمن « وازاء الحركة العامة من الشعب كله فان أباكو الذي يمثل مليونين في باكونجو اتخذ قرار يتحدى فيه الحكومة العاجزة عن ضمان الأمن ، وهو يدعو مجلس الأمن إقامة نظام كوتيدراي وهذا هو الحل الوحيد » .

وأرسل جاستون ديومي نائب رئيس حكومة الكونغو الأدنى برقية إلى مجلس الأمن قال فيها : إن شعب الكونغو يعيد تأكيده موقفه من أجل إقامة حكومة بالكونغولية في نطاق دولة فيدرالية ، وهو يرفض الحكومة المركزية ، ويضع أماله في حكمة مجلس الأمن ، ؛ وأيدت ذلك للوقف الشعبة للولاية لألبرت كالونجي ، كما أعرب تشومبي عن ارتياحه البالغ للقرار الذي اتخذته حزب أباكو ووصفه بأنه خطوة هامة نحو الحل . وأعلن يوسف نجالولا ، أحد زعماء حزب المعارضة في كاساي ، أنه سوف يسافر إلى الأمم المتحدة للدفاع عن قضية حزبه وقبيلة بالوبا (وهي أكثر قبائل الإقليم عدداً) ، وأضاف أنه لن يتردد في طلب تدخل القوات البلجيكية من أجل إقامة حكومة إقليمية للبالوبا في كاساي . وفي ٨ أغسطس أذاعت وكالة باجا للأخبار أنه تقرر إقامة حكومة منفصلة جديدة في بكوانجا (من كاساي) وسوف يطلق عليها اسم « Province Minière » وهكذا تكشفت المؤامرة بعد أن صار انسحاب القوات البلجيكية أمراً مفروغاً منه ، إذ من العجيب أن تتوالى إلى تلك البرقيات والتصريحات بعد أن أعلنت قيادة قوات الأمم المتحدة أن طلائعها سوف تدخل كاتنجا . إن الهدف أصبح واضحاً ألا وهو تمزيق أوصال جمهورية الكونغو إلى وحدات مستقلة تماماً ، أو في حكم المستقلة عن طريق إقامة النظام الكونغولي الذي يصون المصالح المالية البلجيكية وغيرها .

وإزاء هذا كله أوقف الأمين العام القرار الخاص بالدخول إلى كاتانجا في الموعد المقرر ، وطار إلى نيويورك حيث طلب عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن وكان مركز هملرشد متحرجاً :

١ — فعليه طبقاً لقرار مجلس الأمن العمل على انسحاب القوات البلجيكية من أراضي الكونغو بما في ذلك كاتانجا ، وبالفعل حدد السادس من أغسطس لدخول القوات الدولية إلى الإقليم .

٢ — الحكومة المركزية تطالبه بسرعة التنفيذ وتهدد بأنها سوف تستعين بالاتحاد السوفيتي .

٣ — حكومة تشومبي تعلن أنها ستقاوم بالقوة دخول القوات الدولية .

٤ — التنفيذ إزاء هذا التهديد يقتضي استعمال القوة من جانب الأمم المتحدة ،

ورأى هملرشد أن يعرض الأمر على مجلس الأمن .

هـ — عدم التنفيذ أو التباطؤ فيه يضر بسمعة الأمم المتحدة وهيبتها لا في الكنفو وحده فحسب بل وفي إفريقية كلها .

ولقد استنكرت الحكومة المركزية تصرف الأمين العام فأصدر الميسو جيزنجا نائب رئيس الوزراء بياناً قال فيه إنه لم تتح له الفرصة ليتناقش مع المستر همرشلد في نتائج بعثة الدكتور رالف بانس أو دعوة مجلس الأمن ، بل إنه لم يعلم بسفر الأمين العام إلا قبل طيرانه بربع ساعة . وأضاف أن الأخير تجاهل الحكومة المركزية التي هي موضع ثقة الشعب . ومن كونا كرى بعث لومومبا ببرقية إلى كازافوبو قال فيها : « علمت أنه بالرغم من البرقية التي أرسلتها إلى أمين عام الأمم المتحدة أمس فإنه رفض إرسال القوات إلى كاتانجا . هذا الموقف يعيل إلى محاباة حركة الانفصال » ، ثم طلب منه عقد جلسة لمجلس الوزراء ليقرر الاستغناء عن خدمات الأمم المتحدة ذلك « أن قوات الأمم المتحدة لا تفعل أكثر من الاستعراض بالكنفو بدلا من مساعدتنا على إجلاء القوات البلجيكية المعتدية . سوف نحل بأنفسنا مشكلة كاتانجا لأنها مسألة داخلية ولا تستطيع الأمم المتحدة التدخل إلا بناء على طلبنا . ولقد حصلنا على التأكيدات بالمساعدة العسكرية والمباشرة من جانب الدول الإفريقية . إنني أتفاوض بصدد الاتفاقات في هذا المعنى وجميع الدول الإفريقية على استعداد لمساعدتنا » . وزاد هجوم لومومبا فصرح في كونا كرى بأن الأمين العام لم يؤد دوره في هذه المسألة ، ولذلك ستضطلع حكومة الكنفو بمسئولياتها . وأضاف قائلاً « إن الكنفو ، وهو بلد ذو سيادة ، لن يتحول أبداً إلى مستعمرة للأمم المتحدة أو أى بلد آخر » .

الدول الإفريقية تتخذ موقفاً إيجابياً :

والواقع أن الدول الإفريقية قررت أن تلعب دوراً أكثر إيجابية فأذاع عبد القادر حاتم البيان التالي (٧ أغسطس) باسم الجمهورية العربية المتحدة : « إن موقفاً خطيراً قد نشأ نتيجة لتحدى القوات البلجيكية في أراضى جمهورية الكنفو لقرارات مجلس الأمن التي نصت على جلاء القوات البلجيكية عن الكنفو . وإن الجمهورية العربية المتحدة بالنسبة إلى هذا الموقف الخطير تحت مجلس الأمن

على أن يعمل على انسحاب القوات البلجيكية من جمهورية الكونغو بأكملها ، وإن الجمهورية العربية المتحدة تستنكر هذه المحاولات الاستعمارية التي تستهدف فصل إقليم كاتانجا وإبقاءه تحت السيطرة البلجيكية وإن الجمهورية العربية المتحدة في انظار ما سيسفر عنه اجتماع مجلس الأمن تعلن أنها على استعداد لتزويد جمهورية الكونغو المستقلة بالمعون العسكرية الذي تطلبه للمحافظة على استقلالها ووحدتها .

وأذاعت وزارة خارجية السودان بيانا قالت فيه إنها استدعت سفراء الجمهورية العربية المتحدة وغانة وانيويا وتونس وأبلغتهم أن الفريق ابراهيم عبود تلقى برقية من الرئيس نكروما بشأن الموقف في الكونغو ، وأن الأخير (أى نكروما) طلب من السودان تقديم المساعدات العسكرية للتدخل في الكونغو في نطاق الأمم المتحدة. وأضاف البيان أن الحل العملي هو عقد اجتماع لوزراء خارجية الدول الإفريقية المستقلة في ليوبولدفيل لتتبع مشكلة الكونغو بدقة وبدقيقة واتخاذ خطوات مشتركة من بينها التدخل المسلح لحماية استقلال الكونغو .

وصدر بيان مشترك (٧ أغسطس) بعد اجتماع لومومبا وسيكوتوريه جاء فيه أنه إذا تأخرت القوات الدولية في دخول كاتانجا فإن غينيا سوف تضع كل قواتها المسلحة تحت تصرف حكومة جمهورية الكونغو . ثم صرح رئيس حكومة غينيا بأن الأمم المتحدة ليست بالمستول الأول والوحيد عن حرية إفريقيا وأنه « من الآن فصاعدا ستكون حرية إفريقيا تحت مسئولية الجنود الإفريقيين » ، ثم أبقى إلى همرشالد طالبا الاستخدام العاجل لقوات بلاده في كاتانجا .

وصرح توبمان رئيس ليبيريا بأن الصعوبات التي يواجهها الكونغو تأتي أساساً من سببين وهما انقصال كاتانجا ووجود القوات الدولية . هذه القوات الدولية ليس لها مآتمله في أى مكان من الكونغو ، « إن الكونغو بلد مستقل . وليس لبلجيكا أو أى بلد آخر مآتمله هناك إلا بناء على طلب خاص من الحكومة الكونغية » .

وعقد الرئيس نكروما مؤتمر صحفياً (٦ أغسطس) أعلن فيه أن غانة سوف تقدم المساعدة العسكرية إذا طلبت منها ، حتى ولو كان معنى ذلك أن تقاوم غانة والكونغو وحدهما ضد القوات البلجيكية التي تحافظ عليها وتبقيها بلجيكا ، وأضاف « إن حكومتى تعتقد أنه إذا ما نشأ مثل هذا النضال فإن غانة والدول الإفريقية

الأخرى لن تكون بدون المعونة والمساعدة من جانب بلاد أخرى تقدر من حيث
المبدأ فكرة استقلال إفريقية . وأعلن أنه سيعرض المسألة كلها أمام البرلمان في
اجتماعه يوم الاثنين (٨ أغسطس) كي يحصل على « التفويض اللازم لإعلان التعبئة
الكاملة لقوات غانة المسلحة لإتخاذ الإجراء المناسب ومثل هذا العمل العسكري
الذي يصبح لازماً بالاشتراك مع حكومة الكنفو إذا دعت الحاجة » . وتعرض لما
يجرى في كاتانجا فقال إن القوات البلجيكية مسئولة عن عدم دخول قوات الأمم
المتحدة إلى الإقليم وإن غانة لا يمكن أن تقبل ما يقال له « الحركة الانفصالية » على
أنها أسباب « حقيقة » ذلك ، أن تصريحات تشومبي في ظل الحماية البلجيكية لاتعدو
من حيث صلاحيتها أن تكون مثل تصريحات ملك البلجيكيين حين كان تحت حماية
النازي أثناء الحرب . وقال إن أي حل للموقف لا يمكن أن يقوم إلا على أساس
انسحاب جميع القوات البلجيكية انسحاباً عاجلاً وغير مشروط ، وهو يعتقد أنه بمجرد
انسحابها لن يبق تشومبي دقيقة واحدة .

وفي حديث مع صحيفة الموند الفرنسية بعددها الصادر في ٣ أغسطس صرح
رئيس اتحاد مالي بأنه « يجب اتخاذ جميع التدابير للبقاء على الكنفو داخل حدوده » ،
وفي رأيه « أن المصالح البلجيكية في كاتانجا لعبت دوراً سيئاً وضاراً » .

فرار بالانسحاب فوراً :

اجتمع مجلس الأمن وبدأ المستر داج همرشلد في إلقاء بيانه الذي حذر فيه من
أن الحرب العالمية قد تنشب إلا إذا انسحبت القوات البلجيكية تماماً من الكنفو في
أسرع وقت ، ثم قال إن جهود الأمم المتحدة لإعادة السلم إلى الكنفو لم تلق تأييداً
كاملاً من بلجيكا وحكومة الكنفو المركزية والزعماء المحليين ودوائر أخرى . وهذا
الميل لبذر بذور عدم الثقة لم يكن بغير تأييد من دوائر أخرى خارج الكنفو وليس
مما يساعد الأمم المتحدة على المضي في جهودها أن تهدد دولة أو أكثر بأن تتولى
الأمر بنفسها واتخاذ طريق مستقل . وانتقد بلجيكا والمسؤولين في كاتانجا لعدم
تعاونهم من أجل تجنب صراع ضخم في إفريقية ، وطالب بأن تأمر بلجيكا المسؤولين

في كاتانجا لعدم تعاونهم من أجل تجنب صراع ضخم في إفريقية ، وطالب بأن تأمر بلجيكا بسحب قواتها بأسرع ما يمكن حتى تتوفر الحرية لشعب الكونغو ليشق طريقه دون تدخل من الشرق أو الغرب . وقال إن تهديد تشومبي بمقاومة دخول قوات الأمم المتحدة بالقوة يقتضى اتخاذ إجراء عسكري ليس من حقه (أى همرشولد) الالتجاء إليه بغير تفويض من المجلس . ولهذا يتعين على المجلس أن يؤكد أغراضه ومطالبه كما وردت في قراراته السابقة ، وأن يوضح وجهات نظره بشأن الوسائل التي تستخدم والمدة التي يجب وضعها نصب أعيننا . وقال إن المجلس قد يرغب أيضاً في أن يذكر صراحة مالم يذكره حتى الآن إلا ضمنا ، ألا وهو أن قراراته تطبق بصورة كاملة وفي جميع أنحاء كاتانجا . وأضاف « وهكذا أتوقع نتيجة تضمن انسحابا شاملا سريعا للقوات البلجيكية ، بحيث يتم انحداد جميع أجزاء الكونغو بدون تأخير في وجود الأمم المتحدة ، وبحيث تطمئن جميع الاتجاهات السياسية إلى أن صوتها سوف يسمع وأن إرادتها ستتحقق بصورة ديمقراطية عند إيجاد حل نهائي للتطور الدستوري للكونغو يحتفظ فيه بالوحدة بين الإفريقيين وغير الإفريقيين .. أما بالنسبة إلى الدائرة الحبيثة في كاتانجا والتي منعت دخول قوات الأمم المتحدة وانسحاب القوات البلجيكية فإن مزيداً من التأخير في دخول قوات الأمم المتحدة بسبب المعارضة المسلحة لا يمكن في رأي أن يسمح به .

وإذا حدث عند انسحاب قوات بلجيكا أن منعت قوات الأمم المتحدة من دخول كاتانجا فإن على هؤلاء المعارضين وعلى عاتق أولئك الذين يؤيدون هذه المقاومة أو يشجعونها أن يتحملوا المسؤولية كاملة عما قد يحدث في الفراغ الذي أرغمونا عليه . ومضى يقول إنه يريد انسحاب القوات البلجيكية من قاعدة كامينا إلى جانب انسحابها من بقية إقليم كاتانجا لأن وجود هذه القوات هو الآن سبب الخطر وأن سحبها يجب أن يكون عاجلا وتاماً وبلا قيد أو شرط . وذكر همرشولد المجلس بأن هناك مواداً في الميثاق تأمر جميع الدول الأعضاء بأن تنفذ قرارات مجلس الأمن وتحول المجلس الحق في مطالبتها باتخاذ تدابير غير القوة المسلحة لتنفيذ قراراته . ويقول الميثاق إن هذه التدابير قد تشمل وقف العلاقات الاقتصادية وفقاً كاملاً أو جزئياً وكذلك وقف المواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغير ذلك من طرق المواصلات ، وقطع العلاقات الدبلوماسية .

ولما استؤنفت الجلسة تحدث ممثلو الدول الأعضاء فناشد مندوب سيلان بلجيكا أن تسحب قواتها حتى لا تفشل الأمم المتحدة في مهمتها وحتى لا يتعرض العالم للأخطار من جراء ذلك ، ثم قال : لقد قيل لنا منذ البداية إن الأمن والنظام يسودان كاتانجا وإنه ليست هناك أية اضطرابات والفضل في ذلك — كما زعموا — لوجود القوات البلجيكية . وقد يكون هذا الكلام صحيحا . وإذن فليست كاتانجا بحاجة إلى قوة عسكرية خاصة مادام النظام سائداً فيها . ولنا أن نقسام بعد ذلك عن الحاجة إلى إبقاء قوات بلجيكية هناك .

وقال مندوب بريطانيا إن وجود القوات البلجيكية ليس لب المشكلة ، ومع ذلك فإن مشروع القرار المعروض على المجلس يقول ضمناً إن كل شيء سيحل بانسحاب هذه القوات ، ولذلك فهو يعتقد أن المشروع يحتل التوازن بعض الشيء . واستطرد يقول إن كاتانجا يجب أن تظل جزءاً لا يتجزأ من الكنفو ، والنزاع الداخلي يدور حول مشكلة دستورية هي الحكم الذاتي للإقليم . ويخشى أهل كاتانجا أن تفرض عليهم قوات الأمم المتحدة تسوية دستورية ومن ثم فوجود القوات البلجيكية عامل مساعد وليس عاملاً أساسياً . إن النزاع الأساسي ليس قائماً بين الإفريقيين والبلجيكيين ولكنه بين الإفريقيين والإفريقيين ، وكل ما حدث هو نزاع دستوري داخلي تطور بحيث حال مؤقتاً دون قيام الأمم المتحدة بالمهمة الموكولة إليها .

وتحدث مندوب الكنفو فقال : لقد حاول بعض المتكلمين أن يشيروا إلى أن مشكلة كاتانجا ليست خارجية وقالوا إنها تطلب الاستقلال الذاتي لأنها لا تريد الخضوع لسلطة الحكومة المركزية . إن القانون الأساسي الذي منحنا إياه بلجيكا يجعلنا دولة فيدرالية . وثمة فرق كبير بين دولة فيدرالية ودولة كونفدرالية . عندما نتحدث عن النظام الكونفدرالي نزول الوحدة .

وتكلم ممثل الاتحاد السوفيتي فقال إن بلاده مازالت مستعدة لتقديم عون عسكري إلى الكنفو على أساس ثنائي ولن تردد في اتخاذ أي إجراء لطرد المعتدي . ثم قال : إن الاتحاد السوفيتي متمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وهو على استعداد لتقديم كل مساعدة ومنع أية دولة من التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى .

وأخيراً وافق المجلس في ٩ أغسطس بأغلبية ٩ أصوات ضد لا شيء وامتناع فرنسا

«إيطاليا، على مشروع القرار المقدم من تونس وميلان وينص على ما يأتي :-

(أولا) يؤكد مجلس الأمن السلطة المخولة للأمين العام بمقتضى القرارين الصادرين في ١٤ ، ٢٢ يوليو الماضي بشأن دخول قوات الأمم المتحدة الكنفو وإخراج القوات البلجيكية منه .

(ثانيا) يدعو مجلس الأمن بلجيكا إلى سحب قواتها من أراضي الكنفو فوراً وفقاً للطريقة التي يحددها الأمين العام .

(ثالثاً) يؤكد مجلس الأمن أن قوات الأمم المتحدة لن تصبح طرفاً في النزاع الداخلي في الكنفو ولن تتدخل فيه كما أنها لن تستخدم نفوذها في اتجاه أو آخر فيما يتعلق بالتطور الدستوري للبلاد .

(رابعاً) يعلن مجلس الأمن أن دخول الأمم المتحدة إقليم كاتانجا ضروري لتنفيذ القرار السابق تنفيذا كاملاً .

(خامساً) يطالب مجلس الأمن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالمساعدة في تنفيذ قرارات المجلس .

(سادساً) يقدم الأمين العام للمجلس تقريراً عن الموقف كلما رأى أن الأمر يقتضي ذلك .

موقف الدول من الأزمة :

إن التطورات التي مرت بها أزمة الكنفو والتي انتهت المرحلة الأولى منها بالقرار الخاص بانسحاب القوات البلجيكية فوراً ، ألقت ضوءاً واضحاً على موقف الدول من النزاع الكنفوي البلجيكي ومحاولة كاتانجا الانفصال .

أما الدول الإفريقية فقد أجمعت على معارضة كل ما من شأنه تمزيق وحدة الكنفو وتدخل القوات البلجيكية لتأييد محاولة تشومي . فاستنكرت غانة بجفاء ذلك الانفصال ، ورفضت الجمهورية العربية المتحدة الاعتراف بحكومة كاتانجا وأرسل الرئيس جمال عبد الناصر برقية إلى تشومي يحذره من المسلك الذي لا يخدم سوى مصالح الاستعمار . وصرح متحدث بلسان سفارة إثيوبيا في لندن بأن حكومته لن تعترف بانفصال الإقليم وأنها ستعارض كل حركة تعارض مع استقلال الكنفو ووحدته .

واتخذت الدول الإفريقية المستقلة الأعضاء في الأمم المتحدة موقفاً موحداً وحاسماً «
ففي البيان الذي أصدره ممثلوها في ١٩ يوليو أعلنت أن كاتانجا جزء لا يتجزأ من
الكنغو وأنها تأسف للمحاولات الخارجية التي تهدف إلى تفويض وحدة الكونغو .
ولما لم تتمكن الأمم المتحدة من تنفيذ قرارى المجلس بشأن انسحاب القوات البلجيكية
ودخول إقليم كاتانجا خضعت الدول الإفريقية خطوة حاسمة أخرى فأعلنت غينيا
وغانة والجمهورية العربية المتحدة استعمادها لتقديم المساعدة العسكرية المباشرة إلى
حكومة الكونغو المركزية ، ومن المحقق أن ذلك الإعلان كان له أثره في إصدار قرار
مجلس الأمن في ٩ أغسطس بشأن انسحاب القوات البلجيكية فوراً .

وموقف الدول الإفريقية طبعى فإن من أكبر الأخطار التي تواجهها الدول
الحديثة الاستقلال محاولات التدخل الأجنبي في شئونها الداخلية أو الاعتداء المسلح
عليها ، والأمر الأخير يدل عليه دلالة واضحة الاعتداء الذي قامت به فرنسا وأنجلترا
(بالتعاون مع إسرائيل) على مصر في خريف عام ١٩٥٦ وكان موضع استنكار
العالم كله ، ووقفت الدول الإفريقية والآسيوية موقف التأيد لمصر ، لأنها تدرك أن الحرية
لا تتجزأ وأن النضال الوطنى يجب أن يكون جبهة متماسكة كما أن الاستعمار يمثل جبهة ،
موحدة أو متجانسة ، وأن نجاح الاعتداء المساح على بلد إفريقى مستقل يكون سابقة .
يمكن أن تتكرر وبذلك تسدد ضربة قاصمة إلى حركات التحرير . هذا من جهة
ومن جهة أخرى فإن من المخلفات السيئة للعهد الاستعماري تجزئة القارة الإفريقية
إلى وحدات تتجاهل العوامل الجنسية واللغوية ، وأهم من ذلك أنها تتعارض مع
المصالح الاقتصادية والسياسية لهذه الوحدات . وإذن فالنطق يقضى بمعارضة كل
اتجاه إلى تمزيق أوصال الدول القائمة التي تنال حريتها بما يزيد لها ضعفاً من
الناحيين السياسية والاقتصادية . إن الدول الإفريقية تدرك تمام الإدراك خطورة
الانقسامات القبلية التي أبقي عليها الاستعمار ، وتعلم عن يقين أن هذه الانقسامات تحاول
المصالح الخارجية استغلالها من أجل الاحتفاظ بنفوذها وسيطرتها . فانفصال كاتانجا
دبره وأيده « اتحاد التعدين » ولوقيض لهذه الحركة النجاح لكانت سابقة على أكبر
جانب من الخطورة ويمكن أن تتكرر في بلد مثل نيجيريا بعد استقلالها ، أو يحاول
الفرنسيون تنفيذها في الجزائر . إن هدف إفريقية اليوم وغدا الوحدة في مستويات
إقليمية ، ثم التعاون الوثيق في السياسة الدولية والشئون الاقتصادية والثقافية ، وكل

هذا مما يهدد الطريق إلى وحدة أكثر تماسكا ، وأية حركات انفصالية إنما تتعارض تماماً مع المصالح الأساسية لشعوب القارة . ولقد عبر رئيس اتحاد مالى عن ذلك كله بقوله فى الحديث الذى أدلى به إلى صحيفة الموند الفرنسية (بعددها الصادر فى ٣ أغسطس ١٩٦٠) إنه إذا تأيدت سابقة كاتانجا فسوف تنتشر بحيث تؤدي إلى إثارة الاضطرابات فى جميع الدول الإفريقية وبخاصة الدول التى توجد بها مشكلات الأجناس بحدّة ، وبذلك تصبح إفريقية مستقرّاً للاضطرابات والإثارة والثورة ، الأمر الذى يهدد السلام العالمى .

ولكن المسألة فى نظرنا أبعد غوراً من ذلك . إن التآمر على استقلال الكونغو ووحدته القومية لم يعتبر أمراً ذا صبغة فردية وموجهاً إلى هذا البلد ، ولكنه كان فى الحقيقة موجهاً إلى القومية الإفريقية كلها ، أى أن الكونغو كان المسرح الذى اختارته الامبريالية العالمية لوقف المد الثورى فى القارة ، فإذا نجحت فلا بد أنها لن تقف عند ذلك الحد ، وعلى ضوء هذه الحقيقة وقفت الدول الإفريقية المتحررة إلى جانب الكونغو . لم تكن المعركة فى نظرها بين بلجيكا وعملائها من جهة والقوى الوطنية من جهة أخرى ، ولكنها كانت معركة بين القومية الإفريقية والامبريالية العالمية .

إن الأزمة التى تعرض لها الكونغو تتلخص فى هدف واحد وهو إقامة حكومات مستقلة فى كاتانجا وأقاليم أخرى من البلاد ، تحركها وتسيطر عليها المصالح الاحتكارية وبالتالي يعود النفوذ الاستعمارى إلى البلاد . ولهذا وقفت دول المسكر الاشتراكية إلى جانب حكومة الكونغو المركزية واستنكرت التدخل البلجيكي ووصفته بأنه مؤامرة تؤيدها الدول الغربية وطالب بمثل الاتحاد السوفيتى بانسحاب القوات البلجيكية فوراً . وكذلك هاجمت دول هذا المسكر الحركات الانفصالية وأيدت وحدة الكونغو القومية ، وأبدى الاتحاد السوفيتى استعداده لتقديم المساعدة العسكرية على أساس ثنائى . ولقد قالت إذاعة موسكو فى حديث لها : « من الواضح لكل رجل ذى إدراك سليم أن بلداً مثل بلجيكا لا وزن له بين الدول الكبرى ما كان ليجرؤ على التصرف بمثل هذه الصورة الوقحة لو لم تؤيده القوى الأكبر منه شأنًا . وهذه القوى أولاً وقبل كل شيء هى الأوساط الاستعمارية فى الولايات المتحدة . إن المليونير الأمريكى الواسع الثراء روكفلر يتحكم فى الشركة الاحتكارية التى تسيطر على كاتانجا

التي تعتبر من أهم مصادر اليورانيوم . إن ٧٥ ٪ من اليورانيوم الذي استخرجه عمال الناجم من أبناء الكنفو خلال السنوات الأخيرة ذهب إلى الولايات المتحدة لإثراء تجار المدافع الأمريكيين الذين يحركهم روكفلر . وعلى ضوء هذه الاعتبارات وجه خروشوف إنذاره أو تهديده بالتدخل ، كما أصدرت حكومة الصين الشعبية بلاغا في ٢٠ يوليو أنهت فيه الإمبرياليين الأمريكيين بأنهم يعملون على أن يحلوا محل الاستعماريين القدامى . إن وجهة النظر الأساسية لدول المسكر الاشتراكي ، إلى جانب اعتبارات أخرى ، أن تحرر المستعمرات وأشباهاها معناه إضعاف السلسلة الإمبريالية الأمر الذي ينتهي بتحطيمها .

ننتقل الآن إلى الدول الغريبة وتلك التي ترتبط بها أو تدور في فلكها . ففيلما يتعلق باستقلال كاتانجا ترددت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة في الاعتراف به ، فصرح المستر سالوين لويد أمام مجلس العموم في جلسة ٢٠ يوليو أنه لم يرد على الرسالة التي تلقاها من تشومبي ، وأعلن أنه يرى أن مسألة كاتانجا من الشؤون الداخلية التي يحلها أهل الكنفو بأنفسهم . وفي رسالة بعث بها المستر مكيلان إلى خروشوف أنكر وجود مؤامرة غربية ضد الكنفو ثم قال « وأود أن أسألك يا مسيو خروشوف إذا كنت تصدق حقا أن مؤامرة من هذا القبيل يمكن أن تتفق مع السياسة التي اتبعتها الحكومات البريطانية أيّا كان الحزب الذي يتولى الحكم ، لا منذ انتهاء الحرب العالمية الأخيرة فحسب ، بل ومنذ أجيال عدة » . وبعد أن أشار إلى المستعمرات البريطانية التي تحررت قال « وإني أسألك يا سيدي : هل يمكن حقا أن تصدق أن حكومة وشعبا سارا على هذه السياسة بمجد وشرف يشتركان في مؤامرة تهدف إلى تدمير دولة الكنفو الجديدة المستقلة ؟ » . ونفت الولايات المتحدة الاتهامات التي وجهت إليها من جانب الاتحاد السوفيتي ، وذلك في بيان أذاعه المستر كريستيان هيرتر في يوم ٢٢ يوليو . ولقد وافقت الولايات المتحدة على القرارات الثلاثة التي اتخذها مجلس الأمن في يوليو وأغسطس . إلا أنه ينبغي أن نضع في الاعتبار الملاحظات التالية :

١ — امتناع بريطانيا وفرنسا عن التصويت على القرار الصادر في ٢٢ يوليو ، وامتناع فرنسا وإيطاليا عن التصويت على القرار المتخذ في ٩ أغسطس بشأن انسحاب القوات البلجيكية فوراً .

٢ — وقفت السياسة الفرنسية خلال الأزمة كلها إلى جانب بلجيكا مؤيدة تصرفاتها . ففي البيان الذى ألقته الحكومة الفرنسية عن السياسة العامة أمام البرلمان فى جلسة ٢٥ يوليو قالت « لقد كانت بلجيكا على حق فى التقدم لنجدة رعاياها ممن هددت حياتهم وشرفهم . واتهام بلجيكا بالعدوان كما فعل الاتحاد السوفيتى ، بالإضافة إلى اتهام أعضاء حلف الأطلسى الآخرين بالعدوان ، ليس تشويها للحقائق بحسب ولكنه يتم عن رغبة فى تسميم موقف وعمل ضد عودة السلام » .

٣ — وفى جلسة مجلس الأمن بتاريخ ٨ أغسطس تحدث مندوب بريطانيا حاول تحويل المسألة من نزاع بسبب تدخل القوات البلجيكية بناء على دعوة من سلطة إقليمية اتخذت قراراً بالاستقلال يفتقر إلى القانونية وفقاً للدستور الذى أقرته بلجيكا نفسها ، إلى خلاف بين الإفريقيين أنفسهم حول مشكلة دستورية . ثم قال « ونحشى أهل كاتانجا أن تفرض عليهم قوات الأمم المتحدة تسوية دستورية » . ومعنى هذه العبارة أن بريطانيا وإن لم تعترف باستقلال كاتانجا فإنها تشجع وتعيد الانحياز نحو إقامة نظام كنفدرالى يكون فيه للأقليم استقلال ذاتى واسع الحدود .

وفى بلجيكا طالب حزب الأحرار الحكومة بأن تعترف فوراً بحكومة كاتانجا ، ولكن الحزب الكاثولى الذى يترعّمه رئيس الوزراء آثر التريث حرصاً على أرواح البيض . ولكن الحقيقة أن الموقف لم يكن واضحاً ومشجعاً وبالرغم من ذلك فإنها عملت على دعم حكومة تشومبي ، وأيدتها بالقوات ، واستقبلت وفدها إلى بروكسل بروح ملؤها التشجيع ، وظلت منذ قرار ١٤ يوليو تنتحل الأعذار لعدم الانسحاب .

أما عن الدول الصغيرة الموالية للغرب فنلاحظ أن الأسقف فولير يولو عقد مؤتمراً صحفياً فى مساء يوم ١٥ يوليو صرح فيه بأنه لو فقدت الكونغو لصالح الشيوعية الدولية فسوف يكون ذلك الناقوس الذى يدق إيذاناً بنعى الجمهورية الناشئة . وأضاف أنه على اتصال شخصى بزعماء الحكومة فى ليوبولد فيل ، وأنه على استعداد لإسهام الصراع إذا ما طلب منه ذلك . ودعا الولايات المتحدة إلى مضاعفة جهودها من أجل الدول الإفريقية الناشئة إذا أراد الغرب أن يكسب إفريقية من الأيديولوجية الماركسية ، ثم أعرب عن استيائه من مطالبة غانة وغينيا بارسال قسوات من لهنهما وإغفال

جمهوريته في مسألة كهذه « ذات أهمية مباشرة بالنسبة إليها » . وهكذا نجد النعمة المرذولة التي تصم الحركات الوطنية بالشيوعية . ومن الطبيعي ألا تلجأ حكومة الكنفو إلى الأسقف الذي يطمع في جانب من بلادها .

ووقفت حكومة اتحاد إفريقية الوسطى موقف عطف من الحركة الانفصالية فقال سير روى ولنسكي في تقرير للبرلمان (٢٠ يوليو) « لما تقدم المسيوتشومي طالباً قوات من الاتحاد . . لم يكن من السهل أن نخدع رجلاً صمم بوضوح على تولى المهام التي وكلت إليه بطريقة دستورية . وواضح بالمثل أن طلباً كهذا في مثل هذه الظروف لا يمكن قبوله » . والفهم من الصيغة أن حكومة الاتحاد ترى أن قرار حكومة تشومي قانوني ومشروع ، وأنه كان بודהا أن تساعد الرجل عسكرياً لولا أن الأمر قد انتقل إلى ساحة الأمم المتحدة ، فضلاً عن أن مثل هذا التدخل يسبب مشكلات لبريطانيا ودول الكومنولث ولذلك قال اللورد هوم Home وزير الدولة لملاقات الكومنولث أمام مجلس اللوردات إنه « لما كان دخول قوات اتحادية في بلد أجنبي ينطوي في آخر الأمر على مسؤولية الحكومة البريطانية الدولية ، فمن الواضح أن هذه المسألة تتضمن التشاور والاتفاق بين حكومة الاتحاد والحكومة البريطانية » . إن الأمل الذي يراود سير روى يتخلص في انضمام كاتانجا مما سبق أن عرضنا له ، ولقد أوضحه بصراحة في تصريح أدلى به إلى مراسل صحيفة الديلي اكسبريس Daily Express أذيع أثر صدور القرار الأخير لمجلس الأمن ، حيث قال « لقد دارت خلال الأسابيع الأخيرة مفاوضات هامة جداً بين أولى الأمر الإفريقيين في كاتانجا وشخصيات إفريقية في اتحاد روديسيا - نياسالاند حول الموضوع المتعلق بإمكانية انفصال كاتانجا عن الكنفو وانضمامها إلى الاتحاد » . وأضاف رئيس وزراء الاتحاد أن من رأيه أن يتولى أهل كاتانجا تقرير مستقبلهم بأنفسهم وألا يؤدي تدخل قوات الأمم المتحدة إلى أن يفرض عليهم ما دام الهدوء يسود الزايات قيل . وزاد على ذلك قوله إن القوة الدولية غير كافية من الناحية العددية ، وإنها يجب ألا تقل عن خمسين ألفاً من العسكريين والفنيين . ويستخلص من هذه التصريحات :

١ — أن روى يطالب بأن يكون لكاتانجا الحق في الانفصال ، بل ويدعو

إلى ذلك .

٢ — واقتراحه بشأن زيادة عدد أفراد قوات الأمم المتحدة يرمى إلى استخدامها لمنع محاولات الحكومة المركزية إبقاء الوحدة القومية .

٣ — وأنه اشترك في المؤامرة بغية ابتلاع كاتانجا .

ولكن سير روى في الوقت نفسه لم يذكر لنا أسماء الشخصيات الإفريقية من سكان الاتحاد والتي اشتركت في المفاوضات التي أشار إليها . إنها لا يمكن أن تكون من العناصر الوطنية لأن هذه الأخيرة يعنها أولا وقبل كل شيء تحرير روديسيا بقسميها ونياسالاند من حكم المستوطنين البيض ، ولا تفكر إطلاقا في أن يخرج جزء من الكنفو من سيطرة البلجيكيين ليقع تحت سيطرة سير روى ، والأقلية البيضاء . ولقد صرح الدكتور باندا زعيم نياسالاند بأن بلاده سوف تحذو حذو الكنفو ، أى من حيث كفاح البلد الأخير من أجل التحرر .

ومهما يكن من أمر فقد كان من الصعب ، إن لم يكن من المستحيل ، على حلفاء بلجيكا وأصدقائها أنفسهم المبادرة إلى تأييد انفصال كاتانجا واستقلالها :

١ — لأنهم لو فعلوا ذلك لأصبحوا موضع الإنهام بأن لهم أهدافا استعمارية وهو ما ظلت تردده دول المعسكر الاشتراكي على لسان قادتها وعن طريق صحافتها وإذاعاتها في إصرار .

٢ — وزاد من الحدة والخرج وقوف الدول الأخيرة موقف المعارضة من كل تدخل في شئون الكنفو ومن كل ما يهدد وحدته وسلامة أراضيه ، كما أُنذرت بلسان رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي بأنها سوف تقدم المساعدة العسكرية اللازمة . ولو نفذ مثل ذلك الوعيد لربما أدى إلى صدام مسلح قد يكون الشرارة التي تنبعث منها الحرب العالمية الثالثة .

٣ — وقوف الدول الإفريقية كلها إلى جانب الكنفو وتهديد بعضها بتقديم المساعدة العسكرية ، وهذا قمين بأن يشعل الثورات في مختلف أنحاء القارة ضد الدول الغربية ذات المصالح الكبيرة . ولقد سبب قرار حكومة غانة الذي أشرنا إليه من قبل انزعاج الحكومة البريطانية ولو تحقق شيء من هذا القبيل لكان بداية تفكك الكومنولث .

أضف إلى هذا أن للوقف في كاتانجا نفسها لم يكن في صالح دعاة استقلالها .
(أولا) هناك الحزب المعارض Balubakat بزعامة سندوى ويؤيد لومومبا في سياسته الرامية إلى إقامة حكومة مركزية قوية . ولقد ظل سندوى منذ ابتداء الأزمة مقبلا في ليوبولدفيل ورفض العروض التي تقدم بها تشومبي بشأن زيادة عدد ممثلي هذا الحزب في الوزارة الإقليمية . بل إن بعضا من قادته أعلنوا أنهم سوف يطلبون من الاتحاد السوفيتي المساعدة لإخراج القوات البلجيكية (قبل قرار أغسطس) وأنهم يقاومون حركة الانفصال . ولقد أحرز هذا الحزب في انتخابات الجمعية التشريعية الإقليمية ٢٢ مقعدا (من ٦٠) مقابل ٢٥ مقعدا لحزب كوناكات الذي يتزعمه تشومبي . والمقاعد الباقية منها ١٤ يشغلها الزعماء القبليون الموالون لتشومبي وأنصارهم ، وقد وعد بالإبقاء على سلطاتهم وامتيازاتهم .
(ثانيا) طبقا للدستور يجب أن تكون قرارات الجمعية بالأغلبية المطلقة وبشرط ألا يقل عدد الأعضاء عند التصويت عن النصف . واسكن القرار الذي اتخذ بشأن إعلان الاستقلال لم يتوافق له النصاب القانوني لانعقاد القانوني . وكذلك لا يجوز — طبقا للدستور المؤقت — تغيير الأوضاع القائمة من حيث وجود دولة فيدرالية قبل انعقاد الجمعية الدستورية .

(ثالثا) إن إصرار تشومبي على الانفصال ودعوته القوات البلجيكية يفسر في نظر جميع العناصر الوطنية على أنه محاولة لإعادة الاستعمار البلجيكي ، ولهذا فالاتهام الموجه إلى تشومبي أنه صنيعه البلجيكيين ، وحتى مجلة Time الأمريكية جعلت منه العوبة في أيديهم . وقالت إنه ما كان ليستطيع تحدى الأمم المتحدة إلا بتأييد من بلجيكا^(١) . ولقد حاول أنصار الرجل إبعاد هذه التهمة عنه فصرح وزير داخلية كاتانجا بأنه « ليس من نوايانا أبدا إقامة دولة انفصالية وخاضعة للرأسمالية البلجيكية الدولية » .
(رابعا) إن دعوة تشومبي إلى إقامة نظام فيدرالي يضم إلى جانب كاتانجا ، إقليمي كيفو وكاساي لم تلق صدى فيهما ، كما لم تتجح دعوته إلى رواندا أورندي بالانضمام .

(خامسا) بالرغم من أن كاتانجا المصدر الأساسي للثروة في الكونغو إلا أنها صغيرة المساحة وسكانها الإفريقيون لا يتجاوزون ١٧٥٠.٠٠٠ نسمة ، وبدون أية مساعدة

خارجية (وهو أمر ليس باليسير) فإن مآلها أن تتحطم إذا ما استقر الأمر للحكومة المركزية .

(سادسا) بعث تشومبي بقرقيات إلى جميع أعضاء الأمم المتحدة طالبا الاعتراف باستقلال الإقليم ولكنهم جميعا أبوا الاعتراف بذلك الوضع . وقرارات مجلس الأمن تنطوي على معنى عدم الموافقة على الانفصال .

(سابعا) وأخيرا - وليس آخرا - فإن مما يفت في عضد الانفصاليين القرار الأخير الذي اتخذته مجلس الأمن بشأن جلاء القوات البلجيكية عن الكنفو بما في ذلك كانانجا ، لأن هذا الانسحاب يحرمهم من القوة التي تسندهم . واضطر تشومبي إلى الإذعان بشأن دخول قوات الأمم المتحدة بعد أن سبق له الإعلان بأنه سوف يمنع ذلك بالقوة لو اقتضى الأمر .

على ضوء الاعتبارات السابقة يتساءل بعض المراقبين ؛ هل كان تشومبي جادا حقيقة في إعلان الانفصال والاستقلال ، أم أن الأمر كله خدعة تهدف إلى غرض آخر ؟ ذكرنا من قبل تلك الحركات التي قامت فجأة ، مثل البرقيات التي بعث بها إلى مجلس الأمن ، اللجنة المركزية لحزب أباكو ، ونائب رئيس حكومة الكنفو الأدنى والتصريح الذي أدلى به نجالولا . هذه الحركات جميعا استهدفت إقامة حكومات إقليمية ذات استقلال داخلي في ظل نظام كوتفيدرالي حتى أن تشومبي نفسه أعرب عن ارتياحه البالغ للقرار الذي اتخذته حزب أباكو ووصفه بأنه يمثل الحل الصحيح وعلى أثر صدور قرار مجلس الأمن في ٨ أغسطس صرح المسيو موننجو Munungo وزير داخلية كانانجا (صحيفة Monde بعددها الصادر في ١١ أغسطس تقلا عن وكالة A.F.P. للأنباء) بأن كانانجا لا تسعى إلى الانفصال وإنما تريد إقامة «وحدة كوتفيدرالية مع الأقاليم الأخرى بالكنفو البلجيكي سابقا» .

ومن هذه التصريحات يرى البعض أن الهدف الحقيقي هو الأخذ بالنظام الكنفيدرالي Confederation مما يتعارض تماما مع فكرة الدولة الاتحادية Fédéral والتي تلمب فيها الحكومة الاتحادية (المركزية) الدور الرئيسي كما في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا ، ووفقا لروح الدستور الذي منحه

بمقتضاه الاستقلال للكنغو . ولو تحققت فكرة تشومبي ومن يشايعونها في مناطق أخرى من البلاد ، لأصبحت كل مقاطعة دولة لها استقلالها الذاتي ، وبذلك تسيطر كاتانجا على مصائرها الاقتصادية بصفة خاصة . ونظراً للصلات الوثيقة بين حزب كوناكات والبيض الذين عاونوه ماليا وأديا وساعدوه بشق السبل خلال معركة الانتخابات ، يظل المصالح المالية البلجيكية نفوذها السابق في كاتانجا .

وكان لقرار مجلس الأمن صدى ورد فعل في أكثر من ناحية . ففي ٩ أغسطس قال لومومبا « لقد تلقيت في هذه اللحظة رسالة تليفونية من نيويورك بأن مجلس الأمن اتخذ قراراً هاماً استجابة لطلبى وطلب حكومة الكونغو . لقد قرر مجلس الأمن ، نتيجة لهذا الطلب ، أن تدخل قوات الأمم المتحدة كاتانجا فوراً لإخراج القوات البلجيكية . هذا نصر عظيم لشعب الكونغو اليوم ، وإنه لنصر مداحق لحكومتكم أن يتقرر دخول قوات الأمم المتحدة إلى كاتانجا بالرغم من معارضة البلجيكيين وخائن مثل تشومبي ، وسوف ندخلها « قريباً » . والواقع أن القرار يعتبر نصراً للرجل والحكومة المركزية ضد بلجيكا ، ورفع مركزه وسمعته في نظر أهل البلاد وقوى يده ، فأمر في اليوم التالي بإخراج سفير بلجيكا من البلاد وإغلاق القنصليات البلجيكية . وأصدرت الحكومة أمراً بمنع الاجتماعات العامة ، بل وأرسل قوات الشرطة لفض اجتماع عقده حزب أبا كو الذي يرأسه كازاقوبو نفسه .

وفي بلجيكا أدلى رئيس الوزراء بتصريحات (٩ أغسطس) قال فيها إن انسحاب قوات بلجيكا مرتبط بمشكلة إقرار الأمن ، ثم قال إن مشكلة رواندا أروندى مرتبطة بموضوع القواعد العسكرية وبخاصة قاعدة كامينا التي تتوقف عليها المحافظة على وسائل النقل وغيرها من العناصر الفنية ، ولهذا فإذا ما أريد أن تخرج القوات البلجيكية فسوف تنشأ مشكلة النهوض السياسي والمالي لرواندا — أروندى التي خصصت لها بلجيكا في السنوات الأخيرة مليارات الفرنكات البلجيكية ، كما تضمنت ميزانية العام الحالي ٧٠٠ مليون فرنك لهذا الغرض ، وأضاف رئيس الوزراء أن هذه القواعد أنشئت نتيجة أزمة كوريا كجزء من خطة الدفاع عن العالم الغربي ، وأن إنشاءها وتحسينها مما كلف بلجيكا حوالي ٣٤ مليار فرنك بلجيكي .

ولقد كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في الموافقة على قرار الانسحاب سبباً في شعور بلجيكا بالمرارة فقررت خفض مساهمتها في حلف الأطنطى ،

الأمر الذى أثار القلق فى صفوف هذه المنظمة حتى أن الدوائر البريطانية راحت تتحدث عن ضرورة تمويض الحسارة التى لحقت ببلجيكا (١) .

أما فى كاتانجا نفسها فقد أحدث القرار خيبة الأمل وانزعاجاً فى صفوف الانفصاليين . ومؤيديهم من المستوطنين البيض . ولاشك أن خروج القوات البلجيكية عامل قد يساعد على إضعاف قوة العناصر الانفصالية . إلا أن تشومبي أعلن فى ٩ أغسطس شروطاً لقبول القوات الدولية وهى :

١ - إبعاد المؤثرات والاتجاهات الشيوعية عن القوات الدولية ، وقصد بذلك قوات غانة وغينيا بالذات .

٢ - عدم تدخل القوات الدولية فى شئون كاتانجا الداخلية .

٣ - أن تتولى حكومة كاتانجا بالتعاون مع قوات الأمم المتحدة حماية الطرق المؤدية إلى الإقليم ، وأن تضع هذه الحكومة الشروط الخاصة بدخول الأشخاص والبضائع .

٤ - لاتضع قوات الأمم المتحدة طائراتها تحت تصرف ميمبوتى لومومبا .

٥ - عدم التدخل فى الإدارة والقضاء .

٦ - عدم المعارضة فى إعادة تنظيم قوات كاتانجا التى تحتفظ بأسلحتها ، كما تحافظ حكومة كاتانجا على الأسلحة التى يخلفها البلجيكيون وقاعدة كامينا بعد جلائهم .

(١) ولقد كتبت صحيفة الأوبزرفر بمديدها الصادر فى ١٢ أغسطس تقول إن بلجيكا، وشاركتها ذلك صحف فرنسية انتقدت بريطانيا والولايات المتحدة وأتهمتها بعدم الإخلاص لأمريك فى الحلف ، ومثل هذا الاتهام سوف يوجه حين يقع الانفجار فى ممتلكات البرتغال الإفريقية . كما حدث خلال مؤتمر الكومنولث بشأن اتحاد جنوب افريقية . . وتساءلت الصحيفة : هل علينا فى الحقيقة التزام تأييد الزملاء فى حلف الاطلنطى والكومنولث فى مشاكهم الافريقية؟ وأجابت الصحيفة على السؤال بقولها إن اتفاقية شمان الاطلنطى استبعدت بصراحة Explicitly ممتلكات أعضائه الاستعماريين من الضمان . ثم قالت . « هل يجب التأييد العام للسياسة ؟ الجواب : لا . . إذ لم يسبق التشاور والاتفاق حول السياسة التى تقبم . فالسياسة التى اتبعتها بلجيكا فى الكونغو والتى أدت إلى النكبة الحالية سياستها والقواعد قواعدها » ومضت الصحيفة البريطانية تقول : هل كان فى وسع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الامتناع عن التصويت ، واجابت على ذلك بالنفى لأن سياسة بلجيكا كانت خاطئة . وختمت مقالها الافتتاحى بالمباركة الآتية « إن إضعاف الأمم المتحدة ، إضعاف لأنفسنا ، وفى نجاحها نلقى أمننا » .

- ٧ - تكون لحكومة كاتانجا الحرية في طلب الفنين والخبراء الأجانب .
- ٨ - الإبقاء على الوضع السياسي القائم على أساس دستور كاتانجا الجديد ، كما يكون لحكومة الإقليم حرية إجراء المباحثات مع كل حكومة في الكنفو أو أى جزء منه .
- ٩ - تمنع قوات الأمم المتحدة تكوين التشكيلات العسكرية في جميع أنحاء الكنفو .
- ١٠ - وتتدخل في حالة الضرورة بين الذين يثرون القلائل في الكنفو . وأعلن تشومبي أنه إذا لم تقبل هذه الشروط فإن حكومة كاتانجا تظل على استعداد للالتجاء إلى القوة . ولكن همرشولد أبلغه أن المهمة الموكولة إليه لا تتضمن أية مفاوضة من أجل عقد أى اتفاق ، وإن كان يرى إجراء اتصال شخصي بينهما على الأمور التي تساعد على تنفيذ القرار . وفي يوم الجمعة ١٢ أغسطس سنة ١٩٦٠ دخل ٣٠٠ جندي سويدي إقليم كاتانجا وبذلك دخل قرار مجلس الأمن في طور التنفيذ .

بين لومومبا وهمرشولد :

لم تمض أيام على القرار الأخير الذي اتخذته مجلس الأمن حتى وضع الخلاف بين حكومة الكنفو المركزية وأمين عام الأمم المتحدة ، ثم أخذ يزداد حدة . ففي ١٥ أغسطس بعث رئيس الوزراء برسالة إلى داج همرشولد إتهمه فيها بعدم استشارة الحكومة المركزية وباستخدام قوات الأمم المتحدة « للتأثير في نتيجة الصراع الناشب بين حكومة كاتانجا الثائرة والحكومة الشرعية للجمهورية الكنفو » ، ثم لاهه على إرسال قوات سويدية وإرلندية إلى كاتانجا واستبعاد القوات الإفريقية . وختم الرئيس الكنفى رسالته بالمطالب الآتية وهي :-

١ - أن يعهد بحراسة جميع مطارات الكنفو إلى قوات الجيش والبوليس الكنفية التي تحل محل القوات الدولية .

٢ - إرسال قوات إفريقية إلى كاتانجا فوراً وسحب غيرها من هناك .

٣ - وضع طائرات تحت تصرف الحكومة المركزية لنقل قواتها .

١ - العمل فوراً على جمع الأسلحة والدخائر التي وزعها البلجيكيون في كاتانجا على أنصار الحكومة الثائرة ، ووضعها في الحال تحت تصرف الحكومة المركزية .

ورد همرشلدت في الاتهامات باعتبارها لا تستند إلى أساس من الصحة وليس تمت ما يبررها . ثم قال إنه سيعرض الأمر على مجلس الأمن الذي يمكنه توضيح اتجاهاته . وهنا أعلنت الحكومة أنه لم يعد لها ثقة في الأمين العام « ونتيجة لهذا فإننا نطلب اليوم من مجلس الأمن إرسال فريق من المراقبين المحايدين » .

هذا الخلاف يرتد إلى المفهوم من قرارات مجلس الأمن ، فحكومة الكونغو ترى أن مهمة الأمم المتحدة المساعدة في الإبقاء على الوحدة الإقليمية ، وأن على ممثلي الأخيرة أن يستشيروا الحكومة المركزية بشأن الخطوات التي يتخذونها ، أما التصرف من تلقاء أنفسهم وبدون التشاور فممنوع أنهم يعتبرون أنفسهم أصحاب السلطة الشرعية في البلاد . وفي رأى هذه الحكومة أن احتلال القوات الدولية للمطارات مما يعرقل جهودها لإخضاع الأقاليم الثائرة ، كما أن الاقتصاص على القوات غير الإفريقية في كاتانجا ينطوي على نوع من التشجيع للانفصاليين وبذلك تكون الأمم المتحدة قد وقفت موقفاً غير حيادي أو بالأحرى مؤيداً لحصوم الحكومة المركزية ، أما وجهة نظر الأمم المتحدة كما يفسرها المستر همرشلدت فتتلخص في أن مهمتها تنحصر في المحافظة على القانون والنظام دون تدخل في النزاع الداخلي الذي يدور - حسب رأيها - حول الوضع الدستوري .

وأوضح لومومبا موقفه حيث أعلن في ١٩ أغسطس « أن الأمم المتحدة تسعى إلى الحل محل الحكومة الشرعية وممارسة السلطة في الكونغو ، ولذلك فنحن نعيد إلى الذاكرة من جديد أن قوات الأمم المتحدة جاءت إلى الكونغو بناء على طلب حكومتنا ، وأن مهمتها الوحيدة العمل على جلاء القوات البلجيكية . ولو لم تكن هناك غير قوات إفريقية لتجنبنا الحرب الباردة لأن بعض الدول تريد استخدام قواتها هنا من أجل مصالح خاصة » . وفي مؤتمر صحفي أدلى بالتصريح التالي « إننا نستنكر تصرف المستر همرشولد ونلج في الجلاء العاجل عن الكونغو لجميع القوات البيضاء لأنها مسئولة عن الحوادث الأخيرة ونطلب هيئة من المراقبين المحايدين » .

وأيدته في موقفه سيكوتوريه فأدلى بمحدث إلى مراسل وكالة United Press بتاريخ ١٧ أغسطس قال فيه إن الأمم المتحدة أثبتت أنها لن تخرج في أعقاب الجنود

البلجيكيين الذين هم أسباب الاضطرابات في الكونغو ولكنها أكدت أنها ستعمل على تنظيم جميع صروح الشعب الكونغى ومعنى هذا أن تصبح من الوجهة العملية الحكومة الحقيقية لشعب الكونغو . ثم أضاف (إن حكومة غينيا ترغب فى استنكار هذا التسوية . إننا لا نقر إعادة استثمار الكونغو تحت ستار الأمم المتحدة » .

وكتبت جريده الجمهورية (بالقاهرة) فى عددها الصادر يوم الثلاثاء ١٦ أغسطس تقول إنه فى حالة إخفاق الأمم المتحدة فى المحافظة على وحدة واستقلال الكونغو فإن عددا من الدول الإفريقية قرر العمل المشترك لتأكيد الشخصية الإفريقية فى المجال الدولى .

وفى العشرين من أغسطس أصدرت حكومة الاتحاد السوفيتى بيانا ذكرت فيه أن الخطر على السلام لم ينتف بعد ، وأن العدوان اتخذ صورة أخرى فالقوات البلجيكية تركزت فى كاتانجا وارتكبت أعمالا عدوانية ضد الوطنيين الذين يؤيدون وحدة وطنهم وسلامة أراضيه ، وأنه يجرى التفكير فى إنشاء فرقة دولية تطوع فيها جنود من حلف الأطلسى ، وأنه طبقاً لما ورد فى الصحافة صرح تشومبى عميل الاحتكارات بأنه يرحب بالمتطوعين من بلجيكا وفرنسا وغيرهما من الدول الاستعمارية كما أعلن « ممثل بلجيكي » أن حكومته لن تبد اعتراضا على تطوع رعاياها فى قوات الأمن بكاتانجا . وتساءل البيان عما يحدث لو تدفقت قوات من المتطوعين الإفريقيين لتأييد شعب الكونغو .

وهاجم البيان الاتصالات التى أجراها ممثل الأمم المتحدة مع الحائى تشومبى . وتجاهله الحكومة المركزية ، ثم قال « لقد بذلت محاولات لإظهار التصرفات الانفصالية من جانب الدمية الأجنبية تشومبى ضد حكومة الكونغو المركزية على أنها مسألة داخلية لا يجب أن تتدخل فيها الأمم المتحدة . والمعروف أن ثورة تشومبى نظمها دعاة التدخل وأن نظامه يستند إلى الحراب الأجنبية . ولهذا السبب فإن العلاقات بين حكومة الكونغو المركزية والنظام القائم حاليا فى كاتانجا والتى خلقه تدخل أجنبى مسلح لا يمكن بحثه على أنه مسألة داخلية . ومن جهة أخرى فإن قرارات مجلس الأمن هدفها ضمان سلامة أراضي جمهورية الكونغو وتقديم المساعدة إلى الحكومة المركزية وليس إلى سواها . . . ويلاحظ كذلك تدفق الخبراء الأمريكين على الكونغو ولكن هؤلاء خبراء عسكريون يسمون إلى تحويل التدخل البلجيكي الفاشل إلى تدخل أمريكى تحت علم الأمم المتحدة » .

وأعلن البيان أن حكومة الاتحاد السوفيتي تؤيد طلب حكومة الكونغو إرسال ممثلين لدول محايدة كمراقبين فوراً ، وتصر على ضرورة فحص المقبات التي تحول دون إرسال قوات الحكومة المركزية إلى كاتانجا وكذلك قوات الدول الإفريقية التي استجابت إلى نداء مجلس الأمن .

وختم البيان بالفقرة التالية « أما إذا لم يغادر المعتدون جمهورية الكونغو وينبذوا خططهم لتمزيق وحدتها فإن البلاد المحبة للسلام سوف تجد من واجبها النظر في تدابير أخرى لوضع حد للعدوان ، مما يتفق مع قرارات مجلس الأمن (١) .

مجلس الأمن يجتمع من جديد (٢١ — ٢٢ أغسطس ١٩٦٠)

بدأت الجلسة الأولى وطلب مندوب غينيا الإشتراك في المناقشات دون أن يكون له حق التصويت ، فلم يعترض أحد وسمح له بالانضمام . وأعطيت الكلمة للمستمر همرشولد الذي ألقى بيانا قال فيه بعد أن أوضح الاتصالات مع تشومبي من أجل الخروج من الدائرة الحبيثة المتولدة من انسحاب القوات البلجيكية ودخول قوات الأمم المتحدة ، إنه لم يتجاوز لحظة قرارات مجلس الأمن أو رغبات الحكومة المركزية في هذا الشأن . وأضاف أنه حصل على التأكيد من الحكومة البلجيكية بأن قواتها سوف تنسحب خلال ثمانية أيام على الأكثر ، وبذلك يمكن اعتبار هذه المسألة منتهية . وإذا كان انسحاب الموظفين غير العسكريين من كامينا وكتونا قد يتأخر بعض الوقت فإن ذلك لا يرجع إلى مقاومة من جانب بلجيكا وإنما إلى المسؤولية التي ستكون من الآن فصاعدا على عاتق الأمم المتحدة . واستطرد همرشولد قائلاً إنه فيما يختص بالاقترح الروسي بشأن إنشاء لجنة استشارية فإنه سوف يتشاور باستمرار مع ممثلي الدول المشتركة برجالها في القوة الدولية . وأضاف أن مجلس الأمن لم يقل أبداً أن مساعدة الأمم المتحدة ينبغي أن تعمل على إخماد ثورة كاتانجا ، وأنه بمجرد انسحاب القوات البلجيكية فإن النزاع بين الحكومة المركزية والسلطات الإقليمية مسألة داخلية .

وتحدث المسيو جيزنجا مندوب حكومة الكونغو فحدد موقف حكومته في نقاط ست وهي :

(١) صحيفة الموند الفرنسية بعدد الصادر في ٢٣ أغسطس ١٩٦٠ . وقد نشرت البيان كاملاً .

- ١ — إن عمل الأمم المتحدة يجب أن يتم في جو من التعاون المتصف بالثقة للتبادلة مع الحكومة المركزية .
 - ٢ — إبلاغ الحكومة المركزية بانتظام عن أعمال قوات الأمم المتحدة حتى يتسنى عمائل وجهات النظر .
 - ٣ — أن تتولى قوات الكنفو وحدها حراسة المطارات والموانئ البحرية .
 - ٤ — يجب أن تبدأ قوات الأمم المتحدة في نزع سلاح جميع البلجيكين الذين في خدمة السلطات الإقليمية الثائرة .
 - ٥ — يجب أن تحصل الأمم المتحدة على الجلاء العاجل غير المشروط عن قاعدتي كامينا وكتونا .
 - ٦ — يجب أن تتعاون مع الأمين العام لجنة يمينها مجلس الأمن .
- وفي الجلسة الثانية تحدث السيد كوباسوري Caba Sory مندوب غينيا فقال إنه إذا أريد إقرار النظام والأمن في الكنفو بواسطة الأمم المتحدة فلا بد من وضع حد للارهاب والمذابح مما يسود كاتانجا بفضل «الدمية» تشومبي والقوات البلجيكية ثم تلا رسالة من الرئيس سيكوتوريه تضمنت اقتراحا من البنود الستة الآتية :
- ١ — إيفاد فريق من المراقبين إلى الكنفو للتأكد من تنفيذ قرارات مجلس الأمن ، بالتشاور مع الحكومة المركزية .
 - ٢ — أن تستجيب الأمم المتحدة لكل طلبات الحكومة المركزية وتفاهم معها على التدابير اللازمة اتخاذها .
 - ٣ — وضع جميع مطارات الكنفو تحت إشراف جيش الكنفو .
 - ٤ — أن ترسل الأمم المتحدة ضمن قواتها إلى كاتانجا وحدات من جيش غينيا بالرغم من اعتراض تشومبي .
 - ٥ — أن تزود الأمم المتحدة الحكومة المركزية بوسائل النقل اللازمة التي تمكنها من نقل قواتها من جهة إلى أخرى .
 - ٦ — أن تتخذ الأمم المتحدة التدابير اللازمة لقمع ثورة كاتانجا الانفصالية .
- وتكلم مندوب الاتحاد السوفيتي فأعلن أن حكومته تطلب انسحاب القوات

الكندية على الفور ، وقال إن القيادة العليا في الكنفو مكونة في الغالب من ضباط ينتمون الى دول حلف الأطلسي مثل الدنمرك والترويج وإيطاليا . ثم لام المستر همرشولد لأنه يريد إرسال فرقة أجنبية الى كاتانجا لتكون من قوات أوربية ومن بينها جنود بلجيكيون . وأضاف أن قرار المجلس بشأن وقف المدوان على الكنفو وتقديم كل مساعدة تطلبها حكومة الكنفو لم تنفذه القيادة العليا . وأكد أن مسألة كاتانجا و « الحائن » تشومبي ليست مسألة داخلية ، وأن تصرف ممثلي الأمم المتحدة في كاتانجا ينطوي على تدخل في الشؤون الداخلية لصالح كاتانجا و « المعتدين الاستعماريين البلجيكين » وأخيرا أعلن أن الخبراء الأمريكيين يتدققون على الكنفو كي يحلوا محل البلجيكين تحت ستار الأمم المتحدة .

أما مندوبو الدول الغربية فأيدوا المستر همرشولد وأثنوا على الطريقة التي يتصرف بها . وأخيرا انفض مجلس الأمن دون اتخاذ قرار .

ومن تصريحات حكومة الكنفو المركزية والمناقشات التي دارت في مجلس الأمن يمكن تلخيص المآخذ التي وجهت إلى ممثلي الأمم المتحدة في الكنفو فيما يأتي :

(أولا) عدم التشاور بانتظام مع الحكومة المركزية ، ذلك التشاور الذي لا بد منه حتى يتسنى تنفيذ قرارات مجلس الأمن على النحو السليم .

(ثانيا) إذا كانت الأمم المتحدة ليست ملزمة بإخماد ثورة كاتانجا لأنه ليس من مهمتها التدخل في شؤون البلاد الداخلية ، إلا أن سيطرتها على المطارات يمكن أن تكون عقبة في وجه الجهود التي تبذلها الحكومة المركزية لإخماد الحركات الانفصالية .

(ثالثا) حقيقة أريد في البداية أن تتكون القوات الدولية من جنود يمثلون دولاً محايدة بغية إبعاد الكنفو عن ميدان الحرب الباردة بين العسكريين الغربي والاشتراكي . إلا أنه يلاحظ أن دولاً مثل الدنمرك وكندا وإيطاليا لا يمكن — على الأقل من الناحية الفنية — اعتبارها محايدة لأنها أعضاء في منظمة حلف الأطلسي . وكان المنطق يقضي إما باستبعادها كلية ، وإما بالاستعانة أيضاً بوحدات من بعض الدول الشرقية في حلف وارسو خلاف الاتحاد السوفيتي . ولعل هذا يفسر طلب حكومة الكنفو المركزية سحب الوحدات الأوربية والكندية أي البيضاء والاقتصار على الدول الإفريقية (والآسيوية) .

(رابعاً) إن عدم إرسال قوات إفريقية في بداية الأمر إلى كاتانجا استجابة لطلب تشومبي فيه لون من التحيز ، إذ المفروض أن جميع القوات من إفريقية وغيرها تعمل تحت علم الأمم المتحدة وباصمها وتتلقى التعليمات من قيادتها ، ولذلك كان من المستحسن عدم الاستجابة إلى طلب تشومبي . قيل إن ذلك الإجراء أريد به الحيلولة دون مقاومة مسلحة من جانب حكام كاتانجا والأمم المتحدة لاتعزم الالتجاء إلى القوة لأنها ليست طرفاً في النزاع . إلا أن المؤكد أن هؤلاء الحكام ما كانوا يستطيعون المقاومة بصورة جدية لو أن ممثلي الأمم المتحدة أصروا على إرسال القوات أياً كانت جنسيتها .

(خامساً) إذا صح أن أسلحة وذخائر بلجيكية وزعت في كاتانجا فمن الواجب فعلاً جمعها لأن توزيعها أريد به مد الانفصاليين بما يمكنهم من تنفيذ أغراضهم ، والمفروض أن يجلو البلجيكيون برجالهم وعتادهم كاملاً ، والقول بأن بعض العسكريين البلجيكيين يعملون بصفة مستشارين لحكومة كاتانجا يجب اعتباره مخالفاً لروح قرارات مجلس الأمن لأن معناه تدخل من بلجيكا بطريق غير مباشر وينطوي على الخطورة .

مؤتمر ليوبولدفيل

سبق أن قلنا إن الدول الإفريقية رأت عقد مؤتمر في ليوبولدفيل . واجتمع المؤتمر فعلاً في ٢٥ أغسطس ثم أصدر القرارات التالية التي ننشر هنا نصها الكامل ، كما أذاعها نائب وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة :^(١)

القرار الأول (الموقف بالكنفو)

١ — إن مؤتمر الدول الإفريقية المنعقد في جلسة خاصة بليوبولدفيل يوم ٢٥ أغسطس سنة ١٩٦٠ ، إذ تحذوه روح التضامن والتعاون في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية ، وحرصاً منه على المحافظة على استقلال الدول الإفريقية وتعزيز هذا الاستقلال الذي استطاعت هذه الدول بكفاحها وتضحياتها وبطولاتها أن تنزعها مع حريتها من يد الاستعماريين .

(١) الأهرام ؛ العدد الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٦٠ .

وإذ يدرك المؤتمر الخطر الذي يترتب للبلاد الإفريقية عن طريق المناورات التي يقوم بها الاستعماريون لبسط سيطرتهم على القارة الإفريقية وإشاعة الفرقة والانقسام فيها .

وإذ يدرك ضرورة المحافظة على وحدة البلاد الإفريقية المستقلة وضرورة وضع نهاية لكل محاولة لتقسيم تلك البلاد أو تحويلها إلى ما كان عليه الحال في البلقان .
يجي المؤتمر استقلال جمهورية الكونغو وسيادتها على بلادها الموحدة غير المقسمة .

٢ — ويعلن ضرورة المحافظة على وحدة جمهورية الكونغو وسلامة أراضيها من أى انقسام .

٣ . ويندد بكل انقسام أو انفصال وبكل مناورة من مناورات الاستعمار هدفها تقسيم أراضي جمهورية الكونغو .

٤ — ويؤيد ويناصر الحكومة المركزية لجمهورية الكونغو باعتبارها السلطة الشرعية الوحيدة كل التأييد والناصر في جهودها لحفظ استقلال جمهورية الكونغو وتعزيزه والمحافظة على وحدة أراضي هذه الجمهورية وسلامتها من أى تقسيم

٥ — ويناشد كل زعماء جمهورية الكونغو بالحاح لكي يحافظوا على هذه الوحدة عن طريق التعاون فيما بينهم حرصاً على المصلحة العليا للكونغو وإفريقية .

القرار الثانى (المعونة الإفريقية لجمهورية الكونغو)

— إستناداً إلى النداء الذى وجهته حكومة جمهورية الكونغو إلى جميع الدول الإفريقية المستقلة لإمدادها بالمساعدات فى الحقول الإدارية والثقافية .

— ونظراً إلى أن هذا النداء قد أجيب عليه بالإيجاب فى الحال من الدول الإفريقية المستقلة .

— واعتباراً إلى أنه فى هذا الميدان بالذات يجب أن يظهر ويتحدد التضامن الإفريقى .

— واعترافاً بأن حكومة جمهورية الكونغو تمارس سيادتها مطلقاً وكلية ستحدد

احتياجاتها من المساعدات الإفريقية وستحقق تمشي احتياجاتها مع جميع العروض الخارجية بما في ذلك معونات الأمم المتحدة .

ونظراً إلى أن المساعدات التي طلبتها حكومة جمهورية الكونغو من الممكن أن تتعدد أنواعها وأشكالها طبقاً لما قد تقترحه هذه الحكومة .

يسجل السرعة التلقائية التي أجابت بها حكومات الدول الإفريقية المستقلة على نداء الجمهورية الكونغولية الشقيقة .

ويقرر استمرار بذل الجهود في هذا الميدان ويعبر عن أمله في أن تكون المساهمة الإفريقية بالنسبة لهذه المساعدات تمتاز بسرعة أكبر وبمنصب أوفر .

ويعبر عن أمله في أن يتحقق التعاون والتنظيم بين الدول الإفريقية حتى يكون توزيع هذه المساعدات على الدول الإفريقية توزيعاً منظماً يحقق أعلى كفاية للمونة المقدمة إلى جمهورية الكونغو .

القرار الثالث (الكونغو والأمم المتحدة)

إن مؤتمر الدول الإفريقية المنعقد في ليوبولدفيل يوم ٢٥ أغسطس سنة ١٩٦٠ :
- إذ يدرك ضرورة قيام تعاون صريح وصادق بين الأمم المتحدة وجمهورية الكونغو .

- وبلاستناد إلى ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها التي تحدد نوع وشكل المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة .

- ونظراً إلى أن الأمم المتحدة قبلت أن تقدم مساعداتها بناء على طلب حكومة جمهورية الكونغو .

- وإذ يدرك أن من طابع نشاط الأمم المتحدة في هذا الصدد تجنب تحويل أراضي جمهورية الكونغو إلى ميدان حرب باردة بين المعسكرين الكبيرين وتجنب تعريض الأمن والسلام الدوليين إلى أي خطر .

يعلن ضرورة قيام تعاون صادق وخالص بين الأمم المتحدة وجمهورية الكونغو .
ويؤيد ويحيي حكومة جمهورية الكونغو فيما يتعلق بجعل هذا التعاون المتبادل مثمراً ودياً .

* ويحيي الأمم المتحدة والجهود التي تبذلها لإقرار السلام بالكنفو وذلك عن طريق الجلاء التام لقوات العدوان البلجيكية عن كل أراضي جمهورية الكنفو وإعادة قاعدتي كامينا وكتونا إلى حكومة جمهورية الكنفو .

* ويبدى أسفه للحوادث التي عكرت صفو التعاون بين جمهورية الكنفو والأمم المتحدة ..

* ويعبر عن أمله في ألا تتكرر مثل هذه الحوادث وفي اتخاذ كل التدابير اللازمة لإقرار التفاهم المتبادل إلى أن تنتهى مهمة الأمم المتحدة في الكنفو .

القرار الرابع (اجتماع رؤساء الدول الإفريقية المستقلة)

إن مؤتمر الدول الإفريقية المنعقد في ليوبولدفيل :

— بعد نظره الاقتراح المقدم من جمهورية الكنفو بشأن توجيه دعوة لعقد اجتماع من رؤساء الدول الإفريقية المستقلة .

— ولإدراكه أهمية مثل هذا الاجتماع وأثر نتائجه الايجابية على التضامن الإفريقي وعلى استقلال إفريقية ووحدتها .

— وإذ يدرك أهمية الدورة المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة بالنسبة لمصالح إفريقية ومستقبلها .

— وإذ يدرك الآمال الكبرى التي تعلقها كل شعوب القارة الإفريقية على نتيجة اجتماع رؤساء الدول الإفريقية المستقلة فيما يتعلق بتحقيق آماني هذه الشعوب في الحرية والتحرر والتقدم .

يوصى المؤتمر بعقد اجتماع من رؤساء الدول الإفريقية المستقلة لدراسة مشاكل القارة الإفريقية بوجه خاص والمشاكل المالية بوجه عام .

ويبرز ضرورة عقد مثل هذا الاجتماع في أقرب وقت كما يبرز الأهمية الكبرى المتعلقة على مثل هذا الاجتماع من أقطاب الدول الإفريقية .

ويعبر عن أمنيته في أن تتحقق رغبة كل الشعوب الإفريقية في حفظ استقلال ووحدة إفريقية وتمكين شعوبها من التمتع بالحرية والتقدم والانطلاق .

ويترك لرؤساء الدول الإفريقية المستقلة اتخاذ التدابير اللازمة بالطرق الدبلوماسية أو غيرها حسب ما يترأى لهم لتحديد كيفية عقد اجتماعهم معا .

تدهور الموقف في الكونغو :

لم تمض أيام على صدور قرار مجلس الأمن حتى أخذت الغيوم تتجمع بسرعة في سماء الكونغو وراح الجو يضطرب ثم يتكهرب إيدانا بعاصفة مقبلة ، ذلك أنه وقد أصبح جلاء القوات البلجيكية عن البلاد أمراً مقررّاً تعين العمل من أجل تحقيق الهدف الثاني الذي لا يقل أهمية وخطورة ألا وهو المحافظة على وحدة الكونغو الوطنية بالقضاء على الحركات الانفصالية قبل أن يشتد ساعدها وتزداد قوة بمرور الوقت . وإذا ثبت قيادة الأمم المتحدة الاضطلاع بمسئولية العمل أو الاشتراك في العملية مع الحكومة المركزية بادرت الأخيرة إلى إرسال قوات من قبلها إلى إقليم كاساي فسقطت العاصمة بكوانجا في أيديها ، ثم زحف جانب منها وعبر حدود إقليم كاتانجا حيث حدثت اشتباكات بين قوات البوليس الإقليمية والقبائل الموالية للحكومة المركزية . وجأة في يوم ٥ سبتمبر أذاع كازافوبو بيانا أعلن فيه عزل باتريس لومومبا وتكليف جوزيف إيليو رئيس مجلس الشيوخ بتشكيل وزارة جديدة ، وطلب إلى قوات الجيش تسليم أسلحتها فوراً ووقف القتال الدائر في كاساي وكاتانجا كما طالب الأمم المتحدة بالإشراف على النظام والأمن في البلاد . وسرعان ما أذاع لومومبا بيانا آخر أكد فيه أنه ما زال رئيساً للحكومة الشرعية واتهم رئيس الجمهورية بالخيانة. وفي اليوم التالي اتخذت قيادة الأمم المتحدة إجراءً مفاجئاً إذ قررت الاستيلاء على محطة إذاعة ليوبولدفيل وإغلاق المطارات ، الأمر الذي اعتبر تدخلاً في شؤون الكونغو الداخلية إذ الوضع القائم كان يمثل خلافاً بين رئيس الجمهورية من ناحية ورئيس الوزراء ومعه أغلبية البرلمان من ناحية أخرى . وفضلاً عن هذا فالإجراء الذي اتخذ قد يؤدي إلى وقوع اشتباك بين الفرق الإفريقية التي عهد إليها بالتنفيذ وبين قوات الحكومة المركزية إذا ما حاولت الأخيرة استرداد محطة الإذاعة والمطارات عنوة ، ولهذا هددت حكومتا غانا وغينيا بسحب الفرق التي اشتركت بها في قوة الطوارئ الدولية ، كما قررت الجمهورية العربية المتحدة الشيء ذاته ، ولم تلبث قيادة الأمم المتحدة أن عدلت عن قرارها بشرط عدم استخدام المطارات للأغراض العسكرية . وحاولت بعض الدول الإفريقية وبخاصة الجمهورية العربية المتحدة التوسط بين كازافوبو ولومومبا من أجل إزالة الخلاف بينهما ، وذكرت

وكالات الأنباء والصحف أن اتفاقا وقعته الرجلان وأيد لومومبا النبأ ولكن كازاقوبو أنكره ، ثم تضاربت الأخبار وقيل إن كازاقوبو قبل الصلح بشرط أن يرأس إيليو الوزارة بينما أكد للوالون ليأتريس لومومبا أن الاتفاق يقضى باستمراره في رئاسة الوزارة . واجتمع البرلمان في ١٤ سبتمبر وقرر تعيين لومومبا رئيسا للجمهورية ومنحه سلطات استثنائية مطلقة وغير محدودة ، على ما ذكرت الصحف . إلا أنه عند منتصف الليل أذاع الكاتبين جوزيف موبوتو أن الجيش قد استولى على السلطة في البلاد وأنه سيظل يمارسها حتى نهاية العام ، وأنه قرر تشكيل لجنة لإدارة شئون البلاد . وصرحت هذه اللجنة الفنية الإدارية أنها سوف تستقيل حين يتوصل زعماء البلاد إلى اتفاق بينهم ، وناشدت الشعب العمل على حماية الجمهورية من الاستعمار الشيوعي . ويسرعان ما أصدر قائد الانقلاب أمراً وقعته كازاقوبو إلى الممثلين الدبلوماسيين للاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا وغيرهما من دول المعسكر الشرقي وكذلك الفنيين التابعين لهذه الدول بمغادرة البلاد ، وفعلت السفارتان السوفيتية والتشكية أبوابهما وغادرت البعثات الدبلوماسية الكونغو واعتبرت الدول الغربية ذلك نصراً لها بينما عدته دول المعسكر الاشتراكي اهانة خاصة وأن الأمر تم والأمم المتحدة صاحبة السلطة في البلاد ، ولعل هذا الحادث يفسر هجوم الدول الأخيرة على قيادة الأمم المتحدة والسكرتير العام همرشلد .

وخلال تلك التطورات كانت العلاقات مع قيادة الأمم المتحدة قد تدهورت إلى حد بعيد حتى أن لومومبا عقد مؤتمراً صحفياً^(١) أعلن فيه أن قواته ستقوم بالزحف لاستخلاص مطار ليوبولدفيل وإذاعة الكونغو من أيدي قوات الأمم المتحدة إذا لم يسلموا إلى قواته فوراً ، وأن إحدى طائرات الأمم المتحدة قامت بتهدية جوزيف إيليو إلى مدينة بوكافو ليؤلف وزارة معادية للحكومة المركزية هناك ، وأن فرنسا سلمت البرت كالونجي — زعيم حركة الانفصال في إقليم كاساي — كمية ضخمة من الأسلحة لمساعدته على فصل الإقليم عن جمهورية الكونغو . وأن بلجيكا تعمل على خلق حالة اقتصادية منهارة وذلك بتجميدها أموال الكونغو الموجودة في بروكسل وسرقها لمبلغ ٢٠٠٠ مليون فرنك من رصيد حكومة الكونغو . واتهم المستر داج همرشلد بمحاولة إثارة حرب داخلية في الكونغو ووضعه تحت وصاية الأمم المتحدة .

(١) صحيفة الأهرام بعددها الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٦٠ .

وإذا تطورت الأمور على هذا النحو انتقل الأمر إلى ساحة الأمم المتحدة حيث بعث لومومبا — كما صرح في البيان السابق — إلى أعضائها مطالبا بالتدخل لمنع قيام حرب نالته بسبب الكنفو ؛ كما أرسل رئيس الجمعية الوطنية الكونغية برقية إلى السكرتير العام يطلب فيها تسليم راديو ليوبولدفيل إلى حكومة الكنفو وتمكين قواتها من الإشراف على المطارات ، وسحب جميع قوات الأمم المتحدة التابعة لدولة حلف الأطلنطي وإحلال قوات من الدول الإفريقية محلها ، وإجراء محادثات خاصة مع حكومة لومومبا ، وإرسال لجنة للإشراف على تنفيذ قرارات مجلس الأمن . وفي الوقت نفسه طلب المستر داج همرشلد اجتماع مجلس الأمن ، واجتمع المجلس يوم ١٠ سبتمبر حيث قدم السكرتير العام تقريراً ذكر فيه أن الفوضى ناشبة بسبب الصراع بين كازاقوبو ولومومبا وقال إن من حق كازاقوبو دستوريا أن يعفى لومومبا من منصبه ، وإن قيادة الأمم المتحدة قررت إغلاق محطة الإذاعة والاستيلاء على المطارات رغبة منها في إخماد حرب الدعاية « التي كان يمكن أن تؤدي إلى ثورة شعبية ، وأن هذا القرار اتخذ دون استشارة كازاقوبو أو لومومبا إذ لم يكن هناك شخص يمكن استشارته قبل اتخاذ ذلك الإجراء » . ثم اتهم جنود جيش الكنفو بارتكاب جريمة قتل بالجملة ضد أفراد قبيلة بالوبا في كاساي في يومى ٢٩ ، ٣٠ أغسطس . وانتقد بطريق غير مباشر بلجيكا لمساعدتها قوات تشومبي في كاتانجا ، والاتحاد السوفيتي فيما يتعلق « بالعون الفنى الذى يقدم الى حكومة الكنفو المركزية » . وتوالت الجلسات ، واختلفت وجهتا النظر الأمريكية والسوفيتية ، فطلب المندوب الأمريكى تأييد العمل الذى تقوم به الأمم المتحدة ، بينما طالب الاتحاد السوفيتي بعدم منح الثقة لهمرشلد ، وعزل قيادة الأمم المتحدة ، وإنهاء تدخل الهيئة في شئون الكنفو الداخلية . وقدم مندوب تونس مشروع قرار يتضمن حلا وسطا ولكن المندوب السوفيتي استخدم حق الفيتو وهنا طالب المندوب الأمريكى بدعوة الجمعية العامة إلى اجتماع غير عادى ، ووافق المجلس بالرغم مما قاله المندوب السوفيتي باستثناء المبرر لذلك ما دامت الدورة الخامسة عشرة العادية وشبكة الانعقاد .

ودارت المناقشة وانتهت بالموافقة بأغلبية ٧٠ صوتا ضد لا شيء (وامتناع ٣) .

الدول المشتركة وفرنسا وإتحاد جنوب إفريقيا عن التصويت) على مشروع القرار الذى أعدته دول الكتلة الإفريقية الآسيوية ونص على الأمور الآتية (١) :

- ١ — تأييد قرارات مجلس الأمن السابقة .
- ٢ — مطالبة السكرتير العام بأن يستمر في تنفيذ قرارات مجلس الأمن بما يساعد حكومة الكنفو المركزية على إقرار النظام وحماية وحدة الكنفو وتماسكه .
- ٣ — مناشدة شعب الكنفو حل مشاكل السياسة بالوسائل السلمية .
- ٤ — مناشدة جميع الدول تقديم الأموال والمساعدات لحل مشاكل الكنفو الاقتصادية .
- ٥ — مطالبة جميع الدول بعدم التدخل في شئون الكنفو الداخلية .
- ٦ — دعوة جميع الدول إلى الإمتناع عن إرسال الأسلحة وغيرها من المعدات الحربية والقادة العسكريين إلى الكنفو إلا إذا طلبت الأمم المتحدة ذلك .

أسباب الخلاف:

إن الخلاف الذي تطور على النحو الذي أوضحناه بأيجاز يرتد إلى أسباب عميقة يرجع بعضها إلى ما قبل إعلان إستقلال الكنفو في نهاية يونية عام ١٩٦٠ . سبق أن قلنا أن كازافوبو رئيس حزب باكونجو ذي النزعة الإقليمية، ففي الوقت الذي لم يعارض فيه قيام دولة كنفية إتحادية ظل يرى أن تمنح الإقليم سلطات واسعة تقرب من الإستقلال الداخلي . وبعبارة أخرى معارضة النظام الإتحادي الذي يضمن السلطات الكبيرة على الحكومة المركزية وتفضيل النظام الكونفيدرالي أو ما يقرب منه . وحين قبل كازافوبو ودعاة الإقليمية الانضمام إلى وزارة لومومبا فعلوا ذلك لاستحالة استئثارهم بالحكم وإستبعاد لومومبا صاحب أكبر حزب في الجمعية الوطنية والذي يلقى تأييداً شعبياً في مختلف الأقاليم . ولما تمرد تشومبي في كاتانجا وصارعت بلجيكا إلى التدخل اتهم لومومبا الأخيرة بالعدوان واعتبر هذا التدخل يشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين وطالب الأمم المتحدة تنفيذ أحكام الميثاق . وأصدر مجلس الأمن قراراته الخاصة بجلاء القوات البلجيكية ، وما كان في وسع «الإقليميين» المعارضة خشية الإتهام بمالأة أعداء البلاد لأن المسألة أصبحت نزاعاً خطيراً بين الكنفو الذي انتزع إستقلاله وبين الاستعمار الأجنبي . وحاولت المعارضة أن ترفع

رأسها ومن هنا كانت البرقيات التي أرسلت إلى مجلس الأمن والتي أعرب فيها أصحابها ، ومنهم اللجنة التنفيذية لحزب باكونجو ، عن عدم ثقتهم بالحكومة المركزية . مطالبوا بإقامة النظام الكونفيدرالي ، مما عرضناه من قبل . وعمدت حكومة لومومبا إلى الحزم فمنعت اجتماعا لحزب باكونجو وهددت باستخدام القوة ثم قبضت على بوليكانجو وفريق من الساسة الذين يناصرونه لأنهم يدبرون مؤامرة لفصل الإقليم الإستوائي ، فضلا عن محاولة إغتيال كل من كازافوبو ولومومبا كما جاء في البلاغ الرسمي الذي أصدرته الحكومة المركزية .

كان موقف لومومبا من المدوان البلجيكي عاملا في دعم مركزه وقوته ونال بسببه تأييد العناصر الوطنية ذات الطابع القومي والدول الإفريقية بصفة خاصة التي كانت تعتبره ممثلا للقومية الإفريقية بينما لا يعدو أمثال كازافوبو وبوليكانجو وإيليو وبمبوكو أن يكونوا من الوطنيين القبلين . شاهد الزعماء القبليون اطراد الزيادة في قوة موقف لومومبا وبخاصة بعد القرار الأخير لمجلس الأمن بشأن الجلاء فوراً عن أرض الكونغو . وساء لهم كذلك أنه استطاع الحصول من الاتحاد السوفيتي على معونة فنية وعدد من طائرات النقل وخشوا أن ذلك قد يساعده بمرور الوقت على دعم نفوذه . فلما بعث بقواته إلى كاساي فاستولت على عاصمتها بكوانجا وهرب روبرت كالونجي ، واستعدت قوات الحكومة المركزية للزحف على كاتانجا أدركوا أن نجاح لومومبا في القضاء على حركة التمرد سوف ينتهي بانتصار النظرية التي يدعو إليها رئيس الوزراء بصفة خاصة وقيام حكومة مركزية قوية تتولى الأمر بصورة حقيقية وبذلك يوضع حد لمحاولات تقوية الحكومات الإقليمية . وانهز الإقليميون الفرصة التي أتاحها لهم إرسال القوات الموالية للحكومة المركزية إلى المناطق المتمردة وبعيداً عن العاصمة فقرروا توجيه ضربتهم النهائية فأصدر كازافوبو بيانه الذي أعلن فيه عزل لومومبا من رئاسة الوزارة وتشكيل وزارة أخرى على يد جوزيف إيليو . ثم دعا الجيش إلى تسليم أسلحته فوراً وبذلك تفقد الحكومة المركزية التي قامت قبيل إعلان الاستقلال السند الذي تستطيع الإعتماد عليه . وكان من المتوقع أن تلجأ حكومة لومومبا إلى استدعاء قواتها أو جانب منيا من الأقاليم إلى ليوبولدفيل لإعادة الأمور إلى وضعها وهنا اتخذت قيادة الأمم المتحدة قرارها الخاص بالاستيلاء على محطة الإذاعة والمطارات . وبذلك أوصد الباب أمام الحكومة المركزية لإسماع

صوتها إلى شعب الكنفو بينما كان راديو برازايل عاصمة جمهورية الكنفو (الفرنسي سابقاً) يذيع بيانات خصوم لومومبا إلى جانب الإذاعات الإقليمية المعادية ، وبهذه المناسبة ذكرت صحيفة الموند أن كازاقوبو سافر سرا خلال أغسطس إلى برازايل وعاد بعد بضع ساعات الأمر الذي يوحى بأن خيوط المؤامرة كانت تحاك خارج الكنفو قبل وقوع الحادث الأخير بفترة . وكذلك كان اغلاق المطارات في غير صالح الحكومة المركزية لأنه يحول بينها وبين الحصول على التجهيزات اللازمة . ولكن كازاقوبو لم يتمكن من ممارسة السلطة الفعلية وكذلك عجز إيليو عن تشكيل وزارة تضطلع بالأمر بسبب قوة المعارضة في ليوبولدفيل ، وبهذا تكون قيادة الأمم المتحدة « قد راهنت على الحصان الخاسر » كما قال كولن ليجوم في مقال رئيسي نشرته صحيفة الأوبزرفر بمددها الصادر يوم ١٨ سبتمبر . ووقف البرلمان الكنفوي إلى جانب الحكومة المركزية وعين لومومبا رئيسا للجمهورية ومنحه السلطات الواسعة كما ذكرنا ، إلا أنه في اليوم نفسه بدأت مرحلة ثانية إذ أعلن جوزيف موبوتو القائد الذي عينه إيليو أنه قام بانقلاب عسكري وأن الجيش سوف يتولى الأمر . فحركة موبوتو إذن ليست سوى تسكيلة للسياسة التي دبرها وعمل على تحقيقها دعاة الاستقلال الإقليمي .

وتعرض موقف الأمم المتحدة للنقد . حين طالبت حكومة الكنفو المركزية بتدخل المنظمة العالمية كان ذلك بقصد المحافظة على استقلال البلاد من المدوان الأجنبي والمحافظة على وحدتها وسلامة أراضيها ، وهذا ما نصت عليه قرارات مجلس الأمن ، وبذلك يتسنى إقرار الأمن والنظام وكذلك قضت القرارات بالتعاون بين الحكومة المركزية وممثلي الأمم المتحدة . فلما أصبح الجلاء مقررا تعين الاهتمام بالغرض الثاني وتوقفت حكومة الكنفو أن تتولى قوات الأمم المتحدة إعادة المناطق المتمردة إلى حظيرة الجمهورية وهنا جوهر الخلاف . إن لومومبا يرى الاضطلاع بتلك المسؤولية ولو أدى الأمر إلى استخدام القوة . ووجهة نظر قيادة الأمم المتحدة أن النزاع الدستوري يمكن فضه عن طريق المفاوضات والوساطة ، وهذا الطريق في نظر لومومبا والقوميين إنما يدغم مركز التمرد ويقوى الحركات التي تستهدف الاستقلال الإقليمي ، إذ يظهر الحكومة المركزية بمظهر الضعيف عاجز عن الحكم وإقرار الأمن وحماية البلاد . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالتسوية في معالجة الأمر بصورة حاسمة ينطوي على أخطار بالغة إذ تناح الفرصة للأعداء الخارجيين كي يمدوا الأقاليم المتمردة .

وبخاصة كاتانجا بالأسلحة واللمعدات الحربية والخبراء العسكريين ، ومن ذلك أن فريقا من العسكريين البلجيكيين انتقلوا إلى خدمة كاتانجا بقصد تنظيم وتدريب قواتها ، كما صرح لومومبا في المؤتمر الصحفي الذي سلفت الإشارة إليه أن فرنسا أمدت التمردين في إقليم كاساي بكمية من الذخائر. وأكثر من هذا فاستمرار الموقف يزيد من حدة الفتن والاضطراب وتتمثر الحياة أو تتوقف ولا تحصل الحكومة على الموارد المالية اللازمة ، فينهار الاقتصاد القومي وتلقى المسئولية على عاتقها . وإذن يكون موقف الأمم المتحدة السلمي إزاء حركات التمرد وسيلة غير مباشرة لإنهيار الحكومة المركزية وبالتالي تمزيق وحدة البلاد . وإزاء إصرار قيادة الأمم المتحدة على خطتها قررت الحكومة المركزية التصرف فبعثت بقواتها إلى كاساي ومنها إلى كاتانجا الأمر الذي أغضب القيادة لأن هذا العمل تم بالرغم منها ، وراحت تعلن أن البلاد على أبواب حرب أهلية مما يهدد الأمن والسلم ، ثم اتهمت جنود الحكومة المركزية بارتكاب عمليات إبادة ضد إحدى قبائل إقليم كاساي ثم جاء يوم ٥ سبتمبر حين أعلن كازافوبو عزل رئيس الوزراء ، ومن الصعب الاعتقاد بأن هذا الإجراء تم من وراء ظهر قيادة الأمم المتحدة أو ممثلي المنظمة العالمية حيث بادرت القيادة إلى بسط إحماتها على كازافوبو منذ أول لحظة صدر فيها بيان الإقالة ، وإن عبارة كوان ليجوم عن أن الأمم المتحدة أيدت الحصان الخاسر تؤكد هذا الظن . ثم تردت الأمم المتحدة في سلسلة من الأخطاء فقررت في اليوم التالي لحركة كازافوبو إغلاق إذاعة ومطار ليوبولد فيل ، ومهما قيل تبريرا لذلك الإجراء فلا ريب أنه كان عاملا في إضعاف مركز الحكومة المركزية إلى حد بعيد . وجاء مجلس الأمن فرفض الاعتراف بالوفد الممثل لهذه الحكومة . وأكثر من هذا صرح المستر همرشولد أن من حق رئيس الجمهورية طبقا للدستور عزل رئيس الوزراء ، واعتبر كثير من المراقبين ذلك تدخلا في نزاع دستوري داخلي ، والاعتراف بحق كازافوبو مناصرة له ضد رئيس الوزراء . حقيقة لرئيس الجمهورية ، طبقا للقانون الأساسي — أي الدستور المؤقت — إقالة رئيس الوزراء إذا وقع على القرار الصادر بذلك أحد الوزراء وذكره الأنباء أن بمبوكو Bomboko وزير الخارجية في وزارة لومومبا ، وقع القرار الذي أعلنه كازافوبو ، لكن الدستور المؤقت نفسه ينحول لرئيس الوزراء مع البرلمان أن يعلن عجز رئيس الجمهورية عن الاضطلاع بمسئوليته وفعلا أيدت أغلبية البرلمان لومومبا في موقفه

ثم عينته رئيسا للجمهورية في ١٤ سبتمبر . وإذن هناك نصان في الدستور ، ولم يكن من حق الأمم المتحدة الأخذ بأحد النصين وإغفال الآخر .

وفي عوامل الخلاف التي أوضحناها يجب ألا تغفل العنصر الشخصي في هذا كله فـ كازاقوبو يعتبر نفسه زعيما لإقليم باكونجو القوي ، وكان منافسا في الانتخابات وعجز عن الحصول على أغلبية لحزبه ، وكان مرشحا لرئاسة الوزارة لولا أن أدرك البلجيكيون عقم المحاولة ، وكان اختياره لرئاسة الجمهورية بناء على ترشيح وتأيد من لومومبا نفسه . وبمرور الوقت لمع اسم لومومبا وصار ينظر إليه كالوطني الذي يدافع عن استقلال البلاد ووحدةها وبدا كأن الأمر كله بيديه . وراحت الدعايات الاستعمارية تنفث سمومها فأخذت تصف كازاقوبو بأنه أسير في يد رئيس الوزراء وتارة أخرى تقول إنه مضطر إلى مجازاة لومومبا أو الرضوخ له وبخاصة بعد أن فضت قوات لومومبا اجتماع لجنة حزب باكونجو المركزية ، وأنه ينتظر الوقت المناسب ليثبت ذاتيته وقوته . أما بالنسبة إلى الأمم المتحدة فلا مراء أن الاتهامات المتكررة التي ظل يرددها لومومبا وأنصاره ضد القيادة في الكنفو وضد المستر همرشولد بصفة خاصة كان لها أثرها في إيفار النفوس وقطع التعاون بين الطرفين ، إذ اعتبر السكرتير العام أنه المقصود بالذات ، بل إن رئيس الوزراء صرح في مكاباته الرسمية أنه لم تعد لحكومته ثقة في المستر همرشولد ، وطالب بسحب القوات البيضاء أولا ثم القوات الدولية .

ولقد ذكر الأستاذ محمد حسنين هيكل في المقال الذي نشره بصحيفة الأهرام في عددها الصادر يوم ٥ أكتوبر سنة ١٩٦٠ أن الرئيس عبد الناصر قال للمستر همرشولد عندما التقى به «ولا أستطيع أن أجده تفسيراً لتصرفات بعض رجال الأمم المتحدة في الكونجو إلا أن يكون هجوم لومومبا الشخصي عليك قد ضايقهم ومن ثم رأوا أن يردوا على لومومبا بالم هجوم انتصافا لك » .

وكان موقف الأمم المتحدة موضع التعليق في ساحتها وخارجها فدافع الغربيون في مجلس الأمن والجمعية العامة عن المستر همرشولد وأيدوا العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في الكنفو ، بينما حمل عليه مندوبو الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الاشتراكية حملة عنيفة . وفي جلسة مجلس الأمن بتاريخ ١٦ سبتمبر قال مندوب سيلان إن بقاء القوات البلجيكية مكن بعض العناصر الانفصالية من مقاومة الحكومة المركزية وهذا

أدى إلى الاضطراب الدستوري . وأضاف أن الأمم المتحدة أمدت الكنفو بقوة كبيرة وعون اقتصادي ولكنها لم تحل المشكلة ، وطالب بتأليف لجنة للتوفيق بين الجهات المتنازعة في الكنفو . وتحدث خروشوف من عرض البحر في ١٣ سبتمبر فقال ان أعمال همرشولد سكرتير عام الأمم المتحدة لا تتفق والمهام التي كان يجب عليه أن يقوم بها وهذه الأعمال تحيط حولها سياسة الدول الاستعمارية سياجا ، إذ يمارس المستعمرون في الكنفو سياسة الحد الأقصى وسياسة الحد الأدنى . وتتنصر سياسة الحد الأقصى في إعادة الأمر إلى المستعمرين ، وسياسة الحد الأدنى يقصد بها قلب الحكومة الشرعية في جمهورية الكنفو التي تمارس في الواقع سياسة وطنية مستقلة لصالح شعبها ، لصالح الشعوب الإفريقية . ان المستعمرين يمارسون أعمالهم تحت سمع السكرتير العام للأمم المتحدة » (١) .

وانتقل التعقيب على موقف الأمم المتحدة إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة عشرة وذلك في الخطاب التي ألقاها رؤساء الوفود . فطالب الرئيس أيزنهاور بالامتناع عن كل تدخل في الشؤون الداخلية للدول الجديدة (الإفريقية) سواء بالقوة أو الدعاية أو أية وسيلة أخرى ، والامتناع عن أى عمل يزيد من حدة الموقف الحالي في الكنفو ويستغله سواء بإرسال الأسلحة أو القوات في هذا الإقليم الذي يتعرض للمتابع ، أو بدفع زعماء أو شعوب هذا البلد للعمل العنيف ضد بعضهم بعضا . ثم أعرب عن تأييد الولايات المتحدة لإنشاء صندوق تحت إشراف الأمم المتحدة من أجل الكنفو . وتحدث المارشال تيتو فبعد أن حمل بلجيكا مسؤولية الحوادث المؤسفة التي وقعت في الكنفو قال « إن جانبا من هذه المسؤولية يقع على عاتق الذين ساندوا أو سمحوا بالأعمال البلجيكية . إن معونة الأمم المتحدة للكنفو لم تكن بالقدر الكافي من الفعالية إذ كانت هناك ثغرات وإغفال في تطبيق قرارات مجلس الأمن » . وقدم الرئيس نكروما مشروعا من خمس نقاط ويعتبر في جملته تقدماً لتصرفات الأمم المتحدة في معالجة الموقف بالكنفو ، وهذه النقاط هي :

١ — إعادة تنظيم قيادة الأمم المتحدة بالكنفو فوراً ، ويجب عليها أن تتلقى تعليمات واضحة ودقيقة بتأييد الحكومة الشرعية التي على رأسها المسيو كازاقويو .

رئيسا للجمهورية والمسيو لومومبا رئيسا للوزراء . ويجب الاعتراف بسلطانهما على كل أنحاء الكونغو .

٢ — يجب تعديل تكوين قوة الأمم المتحدة ، وأن يعاد تنظيم قيادتها وأجهزتها الإدارية ، على أن تكون كلها من قوات الدول الإفريقية المستقلة التي تعمل حاليا في الكونغو .

٣ — يجب نزع سلاح جميع الجيوش الخاصة بما في ذلك قوات كاتانجا التي يديرها ضباط بلجيكيون . ويجب إعادة تجميع جيش الكونغو وتدريبه وتنظيمه حتى يلعب الدور الذي يضطلع به الجيش الوطني حين تصبح الحكومة المركزية قادرة على الاستغناء عن وجود قوات الأمم المتحدة .

٤ — يجب على قيادة الأمم المتحدة الجديدة مساعدة الحكومة المركزية في إعادة النظام وفقا للقرار الأول الذي أصدره مجلس الأمن والذي بمقتضاه وضعت غانة وغيرها من الدول المستقلة في إفريقية فرقا تحت تصرف الأمم المتحدة .

٥ — يجب على الأمم المتحدة أن تضمن سلامة أراضي الكونغو طبقا للدستور المؤقت الذي صدر قبل إعلان الاستقلال .

وتعرض المسيو خروشوف للموضوع فقال إن لومومبا ليس شيوعيا ولكنه وطني يخدم بأمانة وطنه في الصراع من أجل التحرر ، وأضاف « يجب على الجمعية أن تنذر الاستعماريين وأذنانهم ، وأن تذكر المستر همرشولد حتى لا يسوء استخدام مركزه كسكرتير عام ، وحتى يمارس وظائفه طبقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن » . ومن رأيه ألا تبقى في الكونغو سوى قوات الدول الإفريقية وبرضاء حكومة لومومبا وتستخدمها الأخيرة حسبما يترأى لها . واستطرد رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي يقول « إن جميع الدول التي ترغب حقيقة لا بالأقوال وحدها في أن ترى الكونغو حراً ومستقلاً يجب أن تمتنع عن كل عمل يمكن أن يمس سلامة أراضي جمهورية الكونغو واستقلالها . إننا مقتنعون أن شعب الكونغو سوف يحل بنفسه الصعاب الحالية وينجح في إقامة النظام في بلده » . ثم طالب بإلغاء وظيفة السكرتير العام وتعيين لجنة من ثلاثة تمثل الدول الغربية والشرقية والحيادية .

وكان الرئيس جمال عبد الناصر بالغ الدقة في تصويره الحالة في الكونغو وموقف الأمم المتحدة والحل الذي يتعين الأخذ به ، فقال في الخطاب الذي ألقاه :

«... إن الخطر الأكبر الذي واجهه شعب الكنفو وواجهناه معه هو أن الاستعمار يحاول اليوم أن يتخذ من الأمم المتحدة أحد أقنعتيه ولقد ذهبت الأمم المتحدة إلى الكنفو بدعوة من حكومة الكنفو الشرعية وليدة يوم الاستقلال وعمرتة لتحقيق هدفين: أولهما حماية استقلال الكنفو وثانيهما صيانة وحدته الوطنية. وكانت حماية الاستقلال تستهدف إجلاء جنود الاستعمار. وكانت سياسة الوحدة الوطنية تستهدف إزالة الحواجز الصناعية التي حاول الاستعمار بها بواسطة أعوانه أن يمزق الوطن الواحد ويفرقه. ونسأل أنفسنا الآن. ما ذا حدث؟ نسأل: أين هو الاستقلال في الكنفو؟ والجواب: أن الاستعمار بجنوده وسلاحه مازال في أجزاء من الكنفو. ونسأل: أين هي الوحدة الوطنية؟ والجواب: أنه من المفارقات المروعة أن حكومة الكنفو الشرعية الوطنية تواجه الصعاب بينما جماعة التمرد التي يحركها الاستعمار هي وحدها المستقرة في كاتانجا. والخطر الأكبر أن ذلك كله حدث وعلم الأمم المتحدة يرفرف فوق الكنفو». أما الحل ففي رأى رئيس الجمهورية العربية المتحدة «أن تعود الأمور سيرتها الأولى»

ومعنى تلك الفقرات أن الأمم المتحدة تدخلت في الكنفو بناء على طلب من حكومته الشرعية وهذا رد على الذين يقولون إن الأمم المتحدة يجب أن تنهج مسلكاً مستقلاً، وتحذير من تراو دعم فكرة وضع الكنفو تحت الوصاية الدولية على أن تتولاها الأمم المتحدة وهي الفكرة التي روجها عدد من الكتاب والمقربين في صحف الدول الاستعمارية منذ نشوء الأزمة. وكانت مهمة الأمم المتحدة محدودة وواضحة لا تشمل اللبس وهي حماية الاستقلال والوحدة الوطنية، ولسكنها أخفقت في كلا الأمرين وذلك بينما «علم الأمم المتحدة يرفرف فوق الكنفو». ومن الطبيعي أنه لم يكن من مهمة الأمم المتحدة أن تواجه الحكومة الشرعية الصعاب بينما جماعة التمرد في كاتانجا هي وحدها المستقرة. وقول عبد الناصر إنه من الضروري «أن تعود الأمور سيرتها الأولى» معناه أن تعود الحكومة التي كانت قائمة بالأمر يوم ٣٠ يونيو ١٩٦٠ والتي على رأسها كل من كازافوبو رئيساً للجمهورية ولومومبا رئيساً للوزراء.

وزاد رأى حكومة الجمهورية العربية المتحدة وضوحاً حين قال الرئيس عبد الناصر للرئيس إيزنهاور: (١) «إنني لم أفهم حتى الآن كيف يكون من حق الأمم المتحدة

(١) الأهرام: من المقال الذى نشره محمد حسين هيكل (العدد الصادر في ٥ أكتوبر

أن تحتل محطة الأذاعة في ليوبولدفيل وتمنع حكومة الكونغو الشرعية من استعمالها لكي تكون بواسطتها على صلة بالرأى العام في الكونغو ، هذا بينما محطة الاذاعة الفرنسية - المعادية لحكومة ليوبولدفيل - تذيع ما تشاء في برازافيل على الناحية الأخرى من نهر الكونغو » وكذلك « لم أفهم حتى الآن كيف يكون من حق الأمم المتحدة أن تحتل مطارات الكونغو وتمنع الحكومة الشرعية من أن تكون لها حرية الحركة في بلادها بواسطة الطيران » :

عود إلى الكونغو :

نعود إلى الكونغو فنقول إنه بعد الانقلاب العسكري صارت هناك حكومات ثلاث: لومومبا يعلن أنه رئيس الحكومة الشرعية. ولكنه في الواقع مقيد للظروف التي أوضاعناها فكانها حكومة معارضة أو حكومة في المنفى . وكازافوبو يعلن أن حكومة جوزيف إيليو هي الحكومة الشرعية ، ولكنها في الحقيقة لا تمارس أية سلطات فعلية . وموبوتو يؤكد أن الأمر بيده وأن اللجنة الفنية الإدارية التي شكلها هي التي تحكم البلاد . والسبب في هذا أن أحداً من الأطراف الثلاثة لم يكن صاحب السيطرة الفعلية على الجيش . فالقوات الموالية لباتريس لومومبا بعيدة أو مبعدة عن ليوبولدفيل ، والقوات الموجودة في العاصمة فريق منها يؤيده وفريق يساعد موبوتو . وكازافوبو ليست له سيطرة فعلية على الجيش كما أنه لا يتمتع بتأييد شعبي في الكونغو باستثناء إقليم باكونجو . وموبوتو على ما قالت صحيفة الأوبزرفر مثلاً (١٨ سبتمبر) يعمل في خدمة بعض الساسة ولكنه ليس سيدهم وبالتالي ليس سيد الموقف .

ولقد أشرنا من قبل إلى القرار الذي أصدرته الجمعية العامة في اجتماعها غير العادي يوم ٢٠ سبتمبر . وبالرغم من المديح الذي أضفته الدول الإفريقية والآسيوية على المستر همرشولد الذي تعرض للهجوم من أكثر من جهة ، إلا أن الدول الإفريقية المستقلة عمدت بعد ذلك إلى العمل بطريق غير مباشر وفي رأى الرسائل الدبلوماسية لصحيفة الأوبزرفر^(١) أن هذه الدول (باستثناء تونس) ومعها الدول الآسيوية تضغط على المستر همرشولد من أجل البدء في اتجاه جديد ، وأنها تقترح عليه الاعتراف بالمركز

القانونى لحكومة الكنفو المركزية كما كانت عليه يوم طلبت من الأمم المتحدة التدخل ، لأنه ليس للأمم المتحدة الحق فى أن تتخذ قرارا لصالح كازافوبو أو لومومبا ، فهذه مسألة يجب أن يقررها الكنفيون أنفسهم ؟ وبلى رأى الدول الإفريقية وبخاصة الجمهورية العربية للتحدة وغانة واتيوييا أن يشترك كازافوبو ولومومبا فى مسئوليات الحكم ، ويرى المراسل كذلك أن هذه الدول تقترح نزع سلاح قوة الأمن بأسرها فى جميع أنحاء البلاد . والاقتراح الأخير سوف يترتب عليه حرمان حركات التمرد من القوة التى تسندها ويقضى على البقية الباقية من آثار الاستعمار التى تمثل فى المستشارين والمدرين الفنيين الذى يشرفون على قوات إقليم كاتانجا .

البحث عن مخرج من الأزمة :

استمر الاضطراب يسود الموقف فى الكنفو ولم يكن لأى من العناصر المتصارعة ذلك القدر من القوة الذى يجعل فى الإمكان قيام حكومة مركزية ذات سلطات فعلية . فكازافوبو يقيم فى قصره المطل على نهر الكنفو بوصفه رئيسا للدولة دون أن يكون له سلطان أو نفوذ . والكولونيل موبوتو لا يمكن اعتباره رجل الكنفو القوى . فحكومة الطلبة التى أقامها تنقصها الخبرة ، وسيطرته على قوات الجيش الموالية له موضع الشك ، وأغلبية البرلمان تعارضه وتعتبر الانقلاب الذى قام به عدوانا على الدستور . ولومومبا مقيم فى داره تحت حراسة قوات الأمم المتحدة ولا يعترف بقرار العزل الذى سبق أن أصدره كازافوبو . وفى كاساي وكاتانجا تتجمع القبائل ذات النزعات الانتصالية فى الغابات والأحراش وتقوم بأعمال القتل والنهب . إلا أن أخطر عوامل الاضطراب مصدره بلجيكا إذ أخذ يتدفق على البلاد عدد كبير من رعاياها العسكريين والدينين وراحوا ينظمون الجيوش الإقليمية وبخاصة فى كاتانجا وكاساي ويزودونها بالمال والسلاح ، حتى صار من الواضح أن بلجيكا تحاول استعادة سيطرتها على البلاد .

وتوترت العلاقات بين قيادة الأمم المتحدة والكولونيل موبوتو بسبب الاعتداءات المتكررة على الأهالى من جانب رجال الأخير ، وأمرت بسحبهم من شوارع العاصمة وهددت بإطلاق النار عليهم إذا لم ينفذ الطلب . وكذلك وقفت إلى جانب كليوفاس

كاميتاتو رئيس ليوبولد فيل ومن أشد أنصار لومومبا حين هدد باستخدام قوة البوليس التي تحت إمرته لوقف عدوان جنود موبوتو . وأكثرت من هذا فقد أراد موبوتو إحضار فرقة مدرعة من تسهيل إلى العاصمة لدعم مركزه فعارضت الأمم المتحدة وهددت باستخدام القوة واضطر الرجل إلى الرضوخ . والواقع أن المستر دايل ممثل الأمم المتحدة الخاص في الكونغو لا ينظر بعين الارتياح إلى الوضع القائم ، ولا يتفق بمقدرة موبوتو وكفايته على إقرار الأمن والنظام . وكذلك يعتقد الكولونيل أن دايل يسعى إلى تفويض نظامه وإعادة لومومبا إلى الحكم .

وكذلك ساءت العلاقات بين الأمم المتحدة وتشومبي فرفضت الطلب الذي تقدم به الأخير بشأن سحب ممثلها في كاتانجا وأعلنت أن قواتها بالإقليم موجودة بناء على قرارات مجلس الأمن وإن تعلق أمراً بخروجها من تشومبي أو غيره . وطلبت أيضاً توقف البلجيكين عن تمويل وتزويد الجيوش القبلية الخاصة التي تتجمع في غابات كاتانجا وكاساي ، وأرسلت ٥٠٠ من الجنود الغانيين إلى كاساي لمنع رجال قبيلة بالوبا الموالين لكالونجي من مواصلة أعمال القتل والنهب . وأكثرت من هذا دعت المستر سندوى إلى التجوال في المناطق المؤيدة له في كاتانجا لتهدئة أنصاره الأمر الذي أزعج تشومبي ومشايخه الذين اعتبروا الدعوة تحدياً لهم ذلك أن سندوى من أشد المعارضين لحركة الانفصال في الإقليم .

وفي مقر الأمم المتحدة في أمريكا اجتمعت اللجنة الاستشارية^(١) التي تعاون المستر داج همرشولد للبحث في تشكيل لجنة^(٢) من الدول الإفريقية والآسيوية الخمس عشرة لتسافر إلى الكونغو لمحاولة التوفيق بين الزعماء السياسيين في البلاد . ويبدو اتجاه أغلبية الدول المشتركة في اللجنة الاستشارية من مشروع القرار الذي تقدمت به ثمان دول إفريقية وآسيوية إلى الجمعية العامة في ٢٩ أكتوبر وتطالب فيه السكرتير العام باتخاذ جميع الخطوات المفيدة من أجل تيسير وضمان اجتماع عاجل

(١) تضم ممثلي الدول الثمانية عشرة التي تشترك في القوة الدولية بالكونغو ، وهي غانا ، بونينا ، نيجيريا ، السودان ، ليبيريا ، أتيويا ، ومالي ، السنغال ، ومراكش ، وتونس ، والجمهورية العربية المتحدة ، والهند ، باكستان ، وإندونيسيا ، والملايو ، والسويد ، وإيرلندا ، وكندا .

(٢) قررت تشكيلها الجمعية العامة في ٢٠ سبتمبر ١٩٦٠ .

لبرلمان الكنفو ، وكذلك السماح لمثلى الحكومة المركزية (أى القائمة قبل التطورات الأخيرة) بتمثيل البلاد فى الأمم المتحدة .

والحقيقة أن الأمور وصلت إلى درجة من التدهور الذى يندر بالخطر والانتفجار . ويرى الكثيرون من المراقبين ألا مخرج سليم للأزمة إلا بدعوة البرلمان إلى الاجتماع ، وإعادة النظام السابق حيث كان كازافوبو رئيساً للجمهورية ولومومبا رئيساً للوزراء ، وانسحاب جميع البلجيكين من العسكريين وأشباه العسكريين والمدنيين الذين يعملون على إشاعة الاضطراب . ويقول مراسل الصنداي تيمس (العدد الصادر فى ٦ نوفمبر) أن بريطانيا والولايات المتحدة تريدان إتاحة فرصة أطول للكولونيل موبوتو ولايميلان إلى عودة لومومبا بحجة أن له ميولا شيوعية . إن لومومبا الزعيم الوحيد الذى يتمتع بشعبية فى مختلف أنحاء البلاد وله أنصار أقوياء فى الأقاليم ، وتأييده غالبية البرلمان بحيث لو دعى الأخير إلى الاجتماع فسوف يمنح ثقته للرجل ، وهذا بالرغم من الجهود التى بذلت والأموال التى أنفقت من جانب الدوائر الاستعمارية لشراء النواب والشيوخ وحملهم على الخروج على لومومبا .

الفصل الثاني عشر

الاستغلال في نطاق الكومنولث

شهدت الفترة التالية لانتها الحرب العالمية الثانية تقدماً مطرداً في الحركة القومية بالأقاليم الواقعة فيما كان يعرف باسم إفريقية الغربية البريطانية. ولقد سبق أن عرضنا للأسباب العامة التي أسهمت في اليقظة القومية الإفريقية ، غير أن إعتبارات خاصة كان لها أثرها في المنطقة التي نحن بصدددها ، لعل في مقدمتها أن الظروف التاريخية والإقتصادية عاونت بشكل واضح على خلق طبقة وسطى إفريقية من عناصر أو فئات متعددة منذ عهد مبكر . فهذه المنطقة انصلت بالأوربيين منذ القرن الخامس عشر إذ في عام ١٤٨٢ أقام البرتغاليون حصناً بساحل الذهب في موضع إلينا الحالى Elmina ، كما يرجع الإتصال بكل من غمبيا وسيراليوني إلى عامي ١٦٦١ ، ١٧٨٨ على التوالي . وكانت المنطقة أيضاً مورداً أساسياً للأعداد الوفيرة التي سبقت للعمل في مناجم العالم الجديد ومزارعه ، وأصبح ساحلها مكان التصدير الرئيسى للسلعة البشرية. أضف إلى هذا أن القبائل الساحلية عرفت الملح المتوافر لديها من حيث إستخدامه في حفظ الأسماك ، كما كانت للقبائل التي تقطن الأنحاء الداخلية خبرة باستخراج الحديد والذهب واستعمالها في أغراض مختلفة . ونظراً لقلة عدد الأوربيين الأوائل ، إلى جانب عدم صلاحية الجو لسكنائهم وانتشار الأمراض وصعوبة المواصلات ، فإنهم لم يتوغلوا في الداخل وراء الرقيق والمعادن ، فاضطلع الإفريقيون منذ عهد مبكر بهذه التجارة وحققوا أرباحاً طيبة . ثم وفد الكثيرون منهم إلى الجهات الساحلية فأنشأوا عدداً من الموانئ الصغيرة وأقاموا بها ، وبذلك كانوا أقرب إلى التأثر بالحضارة الغربية أو بعض أساليبها . وكانت هذه الطبقة الجديدة أكثر ظهوراً في أكرا ولاجوس ، وإلى سلازها يرجع الفضل في التوسع الكبير الذي حدث فيما بعد في إنتاج الكاكاو ونقله إلى الساحل وتجارته ، وإنه لما يلفت النظر أن مزارعه في ساحل الذهب ظلت مملوكة دائماً للإفريقيين . وبفضل الثراء ، ونتيجة الإتصال المستمر بالمؤثرات الأوربية ، وجه عدد كبير من الأسرات الغنية الاهتمام إلى تعليم أبنائها في المدارس التي أنشأتها الإرساليات

الدينية والسلطات المدنية ، كما عمد الكثيرون من هؤلاء إلى إتمام الدراسة في البلدان الأوروبية وبخاصة إنجلترا .

وخلت المنطقة من عنصرين لها دخل كبير في المראה التي نلقاها في أقاليم أخرى مثل اتحاد جنوب إفريقية واتحاد إفريقية الوسطى وكينيا ، أولهما عدم وجود أقليات كبيرة العدد من الأوربيين ، استوطنت البلاد واستحوزت على نسبة عالية من الأراضي الصالحة للاستغلال الزراعي وسعت إلى السيطرة على جهاز الحكم للإبقاء على مصالحها وكيانها . هذه الظاهرة ترتبت عليها نتائج لها أهميتها ، فلم تنشأ المشكلة العنصرية من حيث التفرقة على أساس الجنس واللون ، ولم تجد الحركة الوطنية نفسها مضطرة إلى الكفاح في أكثر من جهة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن السلطة الأجنبية الحاكمة أخذت تعتمد باطراد — على الأقل بالنسبة إلى الوظائف غير الرئيسية — على الإفريقيين أنفسهم وبذلك زادت الطبقة المثقفة عدداً وقوة وراحت تلعب دورها في عملية التحرر التي تتيح لها فرصة شغل المناصب في الإدارة وغيرها ، كما يفسر هذا إصرارها وبخاصة منذ انتهاء الحرب الأخيرة على ضرورة التوسع في التعليم . ولهذا الاعتبار فإن نسبة التعليم — على الأقل في المرحلة الابتدائية — أعلى منها في كثير من المستعمرات البريطانية الأخرى بإفريقية ، وهذا إلى جانب عدد من المدارس الثانوية والفنية التي زادت في السنوات الأخيرة . وكذلك أصبحت Kings College في إبيادان مركز التعليم العالي بالمنطقة كلها ، كما أن University College في ساحل الذهب والتي بلغ عدد طلابها ٨٠٠ طالب عام ١٩٥٦ ، كانت المعهد الذي تخرج فيه الكثيرون من قادة الحركة الوطنية والذين يتولون المناصب الرئيسية في غانة اليوم .

أما العنصر الثاني فيتمثل في عدم وجود أقليات آسيوية ، هندية أو صينية . الأمر الذي ترتب عليه أن تجارة التجزئة بصفة خاصة لم تتعرض لمنافسة عناصر أكثر تطوراً وأعظم دراية بالحياة التجارية ، وبهذا تولاهما الإفريقيون ،

وسبقت المنطقة غيرها إلى الأخذ بنظام الحكم غير المباشر ، اذ طبق في نيجيريا الغربية عام ١٩١٦ ثم في شرقها ومنها انتقل إلى سيراليوني . وتمتع الكريول (١) Creoles بالحكم المحلي من عام ١٨٩٣ إلى عام ١٩٢٦ على هيئة مجلس بلدي معظم

(١) انظر القسم الخاص بسيراليوني في هذا الفصل .

أعضائه بالانتخاب . وبالرغم من قصور النظام مما عرضنا له من قبل ، إلا أن المجالس المحلية والتنفيذية والتشريعية والتي تزايد أعضاؤها الإفريقيون باطراد ، كانت إلى حد ما نوعاً من التدريب لنسبة طيبة من الإفريقيين على دراسة المشكلات ومناقشتها ، وتحمل أعباء الإدارة والمسئولية ، وأهم من ذلك الاتصال العملي بالنظم السياسية . وأكثر من هذا شهدت المنطقة منذ القرن الماضي بداية التنظيمات السياسية المعارضة للاستعمار . وبما يلفت النظر بصفة خاصة نمو الشعور بالحاجة إلى الوحدة الإقليمية ، ففي مارس من عام ١٩٣٠ اجتمع بمدينة أكر « المؤتمر الوطنى لإفريقية الغربية » ويضم ممثلين لكل من ساحل الذهب ونيجيريا وسيراليوني وغينيا ، وتقدم بطائفة من المطالب المشتركة منها دعم نظام الحكم الدائى ، وتقرير حق الانتخاب ، وادخال نظام المحلفين فى المحاكم ، واستخدام الإفريقيين فى الوظائف ، وإنشاء جامعة لإفريقية الغربية وتوحيد توجولاند .

ومن السمات البارزة ذات الأثر الفعال فى تنمية الوعي السياسى نشاط حركة إنشاء المدن Urbanisation . ففي لاجوس أكثر من نصف مليون نسمة ، وثمت مدن أربع أخرى فى نيجيريا تضم الواحدة منها ما لا يقل عن مائة ألف نسمة . ومن أهل سيراليوني الذين لا يتجاوزون المليونين يقيم حوالى ٤ ٪ فى العاصمة فريتاون . وإذا كانت هذه المدن أقرب إلى كونها قرى كبيرة وتختلف كثيراً عن المدن الصناعية التى نشأت فى أوروبا وأمريكا ، إلا أن تجمع هذه الألوف الوافدة من مختلف المناطق والقبائل أشاع فيما بينها جواً من التسآلف وشعوراً بوحدة المصالح والغايات ، وجعل من الميسور تبادل الأفكار وانتشارها ، وأدى إلى ظهور الصحافة الوطنية ودعم التنظيمات السياسية .

قيام جمهورية غانة

وقع إقليم ساحل الذهب أو المنطقة الساحلية منه بعبارة أدق ، تحت مؤثرات الحضارة الغربية منذ أن اتصل به الملاحون البرتغاليون فى القرن الخامس عشر ، ثم عمداً إلى استغلال موارد التجار والشركات من الهولنديين والإنجليز فى القرن السابع عشر حيث أقام الأولون عدداً من المحطات الساحلية تم الاتفاق فى عام ١٨٧١ على نقلها إلى الإنجليز .

المقاومة والحرب :

في عام ١٨٦٨ كون زعماء قبائل فانتى Fanti حلفا بقصد الدفاع عن النفس ضد عدوان قبائل أشانتى Ashanti المحاربة القوية والمقيمة بالداخل ، ولصد الزحف الاستعماري البريطاني وكان الحلف من ست قبائل اجتمع ممثلوها عام ١٨٦١ في بلدة منكسيم Mankesim برئاسة شارتي الرابع ملك وينباه Winnebah ، ووضعوا دستوراً للدفاع المشترك والتنمية الاقتصادية ورفع المستوى الاجتماعي لجميع القبائل الساحلية . وانتخب الملك شارتي لرئاسة ذلك الاتحاد الكونفيدرالي على أن يحكم بمعاونة وزارة من خمسة أعضاء يمثلون الزعماء القبليين والفئة المثقفة ، وجمعية تشريعية على النمط ذاته^(١) ولو قدر للمحاولة النجاح لتكرر في الاقليم ما حدث في اليابان الإقطاعية الآسيوية من قيام دولة تأخذ بأسباب الحضارة الحديثة . ولكن حال دون ذلك ضآلة عدد سكان الحلف ، وعدم وجود سلطة عليا تقليدية يدين لها الجميع بالولاء والطاعة كما كان الشأن في اليابان ، والتنافر بين جماعة فانتى وأشانتى ، وعدم توافر الثقة بين الطبقة المتعلمة التي تأثرت بأفكار الغرب وبين الزعماء التقليديين الذين ساورهم القلق بشأن سلطاتهم وامتيازاتهم . وكذلك أوجس الإنجليز خيفة من التجمع لأن قيام دولة وفق نظم أوربية حجرة عثرة في سبيل توسعهم ، فآلقوا القبض على ثلاثة من الوزراء وأعلنوا عدم قانونية الحلف . ثم عمدوا بعد ذلك إلى التظاهر بحماية القبائل الساحلية ضد الأشانتى وبدأت سلسلة من الحروب مع الأخيرة انتهت بعد صراع دامٍ إلى احتلال عاصمتها كوماسي في ٦ فبراير ١٨٧٤ . وفي السنة ذاتها تسكنت مستعمرة ساحل الذهب ووضعت أراضي الأشانتى تحت الحماية في ٢٧ أغسطس سنة ١٨٩٦ ، وصدر أمر في المجلس « Order-in-Council » (٢٦ سبتمبر سنة ١٩٠١) بتعيين حدودها وضمها إلى الممتلكات البريطانية ، كما وضعت الأقاليم الشمالية Northern Territories تحت الحماية البريطانية في السنة الأخيرة ذاتها .

الا أن اخفاق الحلف لم يدفع الأهليين إلى اليأس وسرعان ما تكونت « جمعية الدفاع عن حقوق السكان الأصليين » Aborigines' Rights Protection Society .

في ذلك الوقت كان يجري الاستعداد لإصدار تشريع يقضى باعتبار الأرض ملكاً للتاج ووضعها تحت حماية الحاكم البريطاني . وخشى الناس أن تنزع الأرض منهم لتوزع على الأوربيين من أفراد وشركات فتجمعوا وراء الجمعية وسافر وفد إلى لندن لتقديم الاحتجاج على مشروع القانون مما اضطر الحكومة البريطانية إلى إصدار التعليمات إلى ممثلها بالمدول عن هذه السياسة ^(١) ، فكان التراجع فوزاً للمقاومة الإفريقية . ولجأ الحاكم الجديد سيرغردون جوجسبرج إلى العمل على إشاعة الفكرة بين الزعماء القبليين وجماعة المثقفين فأقام عام ١٩٢٥ مجلساً إقليمياً من الأولين ثم أصدر بعد عامين مرسوماً يخوله حق منحهم سلطات تنفيذية وقضائية . وكان جهاز الحكم يتكون من حاكم عام يعاونه مجلس تنفيذي ومجلس تشريعي من أعضاء منتخبين ومعينين ومن أعضاء بحكم وظائفهم ، وبذلك كانت السلطة الفعلية في يد الحاكم البريطاني ومعاونيه .

الحرب العالمية الثانية :

لعب ساحل الذهب دوراً هاماً في المجهود الحربي بسبب موارده ومركزه الاستراتيجي الهام . وجند من أبناء البلاد حوالي ٧٠.٠٠٠ للعمل في ميادين القتال ، ولاريب أن عدداً كهذا من دولة صغيرة السكان ترتب عليه نقص في الأيدي العاملة . وكانت الشركات الكبرى التي تملك أغلبية تراخيص شراء الكاكو وتصديره تتولى كذلك الاستيراد ؛ ومعظم هذه الشركات كان تابعاً « لرابطة تجار إفريقيا الغربية » . كما كانت تلك الهيئة تعرف . وعمدت الحكومة إلى وضع صادرات الكاكو والواردات على أساس الحصص وفقاً للنظام المعمول به من قبل وطبقاً لذلك أعطيت أغلبية التراخيص إلى هذه الشركات مما أوغر صدور التجار الوطنيين وخاصة كلما قلت السلع المستوردة ^(٢) . وفضلاً عن ذلك فإن الحاكم هودسون Hodson أرجأ تنفيذ مشروعات التنمية إلى ما بعد انتهاء الحرب حتى تخصص موارد البلاد للمجهود الحربي ، وهذه السياسة كانت موضع الانتقاد المر من جانب أهل ساحل الذهب .

Ibid, pp. 193—7.

(١)

F.M. Bourret: Ghana, The Road To Independence

(٢)

1919—1957, p. 150.

حوالى جانب هذا كله وجدت الحركة الوطنية قوة جديدة دافعة فى عودة عدد كبير من الشبان الذين يتعلمون فى الخارج .

ولهذا فلم تنكد تنتهى الحرب حتى بدأت الدعوة إلى مزيد من الحكم الذاتى والاشتراك فى إدارة شئون البلاد ، ولم تقنع البلاد بالإجراء الذى اتخذ عام ١٩٤٣ من إدخال اثنين من الإفريقيين فى المجلس التنفيذى لأول مرة .

دستور ١٩٤٦ :

ورأت انجلترا من الأوفق التفاهم مع فريق من البورجوازية ونشر دستور جديد فى مارس سنة ١٩٤٦ ويقضى بأن يتكون المجلس التشريعى من الحاكم (رئيسا) ، ٦ أعضاء بحكم وظائفهم ، ٢٤ عضوا من غير الموظفين منهم ١٨ بالانتخاب بحيث يختار مجلس إقليمى مشترك تسعة منهم ويختار مجلس اتحاد أشاتى أربعة والخمسة الباقون من أعضاء المجالس البلدية .

ولكن الدستور أشاع خيبة أمل فى نفوس المثقفين إذ بالرغم من أن المجلس أصبحت به أغلبية من الإفريقيين لأول مرة إلا أنه لم يزد عن كونه هيئة استشارية ، كما أن السلطات المالية المخولة له محدودة . وعقد المجلس الجديد أول جلساته فى ٢٣ يوليو من السنة ذاتها ولكن لم يمض ثمانية عشر شهرا حتى بدأت الاضطرابات . وفى أغسطس سنة ١٩٤٧ تكون حزب « مؤتمر ساحل الذهب المتحد » بزعامة المستر جورج جرانت والدكتور دانكوا ، ومعظم الأعضاء والأنصار من صفوف الطبقة الوسطى وبخاصة التجار والموظفين وكان الاستياء يعم البلاد فى ذلك الحين بسبب ارتفاع الأسعار وعجز الحكومة عن مكافحة المستغلين ، كما أن المثقفين كانوا قد أملوا أن يزداد نصيب الإفريقيين فى الحكم وبذلك تفتح أمامهم أبواب الوظائف ، ولكن الدستور الجديد لم يحقق ذلك الأمل . وكان هدف الحزب الحصول على الحكم الذاتى للزعماء والشعب ، ولا ريب أن تأكيد أمر الزعماء يلقي الضوء على الطابع المحافظ الذى كان يسيطر على الحزب . وفضلا عن هذا فقد كان من رأيه أن الوصول إلى الحكم الذاتى يجب أن يتم بالوسائل الدستورية والمشروعة ، ومن هنا لم يكن موضع تأييد العناصر الراديكالية . غير أن الحزب سرعان ما تحول إلى اتجاه جديد إذ بعث الدكتور دانكوا إلى كواشى نكروما يطلب منه الحضور إلى

البلاد ليتولى الأمانة العامة للحزب ، فوصل في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٧ بعد غياب عن الوطن دام إثني عشر عاما . ونكروما من مواليد عام ١٩٠٩ ومن أسرة متواضعة فأبوه من أرباب الحرف وأمه صاحبة حانوت صغير . وبعد أن تلقى بعض التعليم في مدارس الإرساليات اشتغل بالتدريس وهو في الثامنة عشرة من العمر ، واستطاع إيدخار بعض المال مما جعل في وسعه الالتحاق بكلية آشيوتوا (على مقربة من أكر). ثم بعث به أحد أقاربه إلى الولايات المتحدة حيث التحق بجامعة لنكولن بولاية بنسلفانيا (وهي مؤسسة للزواج) . وبعد ذلك قضى بضع سنوات في إنجلترا حيث درس في مدرسة لندن للمعلوم الاقتصادية ، وفي ذلك البلد اتصل بحزب العمال البريطاني ودرس مبادئ الحزب وتنظيماته ، كما اتصل بنفر من ذوى الآراء الحرة والتقدمية ومنهم بعض الشيوعيين دون أن يتحول إلى صف الأخيرين أو يعتنق مذهبهم .

حزب مؤتمر الشعب

أخذ نكروما في تنظيم الحزب على أسس جديدة حتى كثر أنصاره ولكنه سرعان ما اختلف مع قاداته إذ أخذ عليهم أسلوب الاعتدال والمهادنة ، كما كان عددهم لا يؤيد نظرياته واتهموه بأنه يستغل الحزب لبناء مجد شخصي . وهنا انفصل مع زملاء له وكون حزبا جديدا باسم « حزب مؤتمر الشعب » ووجه همه إلى أن يجعل المنظمة الجديدة تستند إلى قاعدة شعبية ، وفتح الأبواب أمام جميع الطبقات والطوائف ، وأنشأ اللجان في جميع أنحاء البلاد حتى تصل إلى أصغر القرى وأبعد الجهات ، واستخدم أساليب جديدة في الدعاية لم يكن للبلاد عهد بها من قبل وبذلك لم يمض وقت قليل حتى صار الحزب القوة الرئيسية في البلاد .

دستور عام ١٩٩١ :

وحدث أن وقعت اضطرابات في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٨ سقط فيها بعض القتلى والجرحى فأعلنت حالة الطوارئ، وتقرر إبعاد دانكوا ونكروما وغيرها من الزعماء إلى أماكن نائية في البلاد . وهنا شكلت لجنة برئاسة ا. ك. واطسن للتحقيق، ونشرت تقريرها في أغسطس وفيه نسبت الاضطرابات إلى خيبة أمل المعلمين من حيث الحصول على الوظائف الحكومية ، والشعور بالحاجة إلى التنمية الاقتصادية والتعليمية .

والشك الذي يساور الناس من ناحية الزعماء القبليين إذ يعتبرون أدوات تخدم مصالح الإنجليز وأوصت اللجنة بإقامة حكومة إفريقية ومسئولة حقيقة ، وزيادة عدد أعضاء الجمعية التشريعية ، وإنشاء مجلس تنفيذي يضم خمسة من الإفريقيين . وهنا شكلت الحكومة لجنة أعضاؤها جميعا إفريقيون برئاسة القاضي الإفريقي سير هنلي كوسي وتمثل الزعماء والشعب ، ولم يشترك فيها نكروما ونشرت اللجنة تقريرها في أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، وعلى ضوء ما تضمنه من التوصيات صدر دستور جديد بدأ تنفيذه عام ١٩٥١ ، وأهم ما فيه :

(أولا) إنشاء وزارة تضم ثلاثة من الموظفين بحكم مناصبهم ، ٨ وزراء إفريقيين من أعضاء الجمعية التشريعية .

(ثانيا) أن تتكون الجمعية التشريعية من رئيس ، والموظفين الثلاثة المشار إليهم (في البند السابق) ، ٦ أعضاء لتمثيل المصالح التعدينية والتجارية ، ٧٥ عضوا بالانتخاب منهم ٣٣ من المستعمرة وتسعة عشر عن كل من أشانتي والأقاليم الشمالية . إلا أنه باستثناء الأعضاء الخمسة من صفوف المجالس البلدية فالباون يختارون مباشرة بالانتخاب غير المباشر .

ولكن العناصر الراديكالية انتقدت تقرير اللجنة وكتبت صحيفة أكرانيوز كرونيكل لسان حال نكروما تقول « ولن يرضينا إلا وضع الدومنيون الكامل . إن غانة يجب أن تكون حرة ، وحررة الآن » . (١) وقبل نشر تقرير كوسي بوقت قليل استعد حزب نكروما الجديد للقيام بحملة تدعى « العمل الإيجابي » ونشر الرجل كتيبا هدد فيه بالالتجاء إلى الاضراب والمقاطعة وعدم التعاون على أساس عدم استخدام العنف إذا لم تحصل البلاد على الاستقلال في نهاية عام ١٩٤٩ . وأعلن اضرابا عاما يبدأ في منتصف ليل ٨ يناير سنة ١٩٥٠ ، وفي ٢٠ يناير قبض على نكروما وغيره من قادة حزبه وعطلت صحيفة أكرانيوز كرونيكل ؛ وبالرغم من تلك الإجراءات تدفق الأنصار على الحزب . وطبقا للدستور الجديد عقدت الانتخابات في فبراير ١٩٥١ وكان نكروما يتصل بأنصاره سرا من سجنه . وأصدر الحزب بيانا انتخابيا وعد فيه بالعمل على تصنيع البلاد ، وتوفير العمل للجميع ، وتعميم التعليم

الابتدائي المجاني والخدمات الصحية، وتهيئة الفرص المتساوية في ظل دولة اشتراكية، وكان لذلك كله تأثير واضح على الناضحين بحيث حصل الحزب من مجموع المقاعد التي كان التنافس فيها قائما على الأساس الحزبي على ٢٤ مقعدا من ٣٨ مقعدا، وانتخب نكروما عن أكرا وهو تزيل السجن. وهنارأي الحاكم سيرشارلس آردن ضرورة الافراج عن الرجل بسبب ما يحظى به من تأييد كبير واستعادته سوف يفرق البلاد في لجة الاضطراب ويحر من الدماء. وعلى أثر الافراج عنه أدلى بتصريح نشر في صحيفة النيمس الانجليزية بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٥١ قال فيه « إني أرغب في حصول ساحل الذهب على مركز الدومنيون في نطاق الكومنولث. إني اشتراكي ماركسي ومسيحي دون التشبث بكنيسة معينة. . لست شيوعيا وما كنت كذلك أبدا. إني أعارض العنصرية والتمييز ضد أي جنس أو فرد، ولكن لا أتحول عن معارضي للاستعمار في أية صورة يتخذها ». ولاريب أن وصفه نفسه بأنه « اشتراكي ماركسي » راجع إلى تأثيره بدراساته واتصالاته أثناء اقامته السابقة في لندن ، وهو ان لم يكن شيوعيا إلا أن الوصف الذي أطلقه على نفسه يفهم منه أنه يطبق عند الضرورة الحلول الماركسية من حيث التنمية الاقتصادية بصورة خاصة .

وفي فبراير نفسه دعي نكروما ليتولى ادارة أعمال الحكومة ومعه خمسة من رجال حزبه وأعطى لكل من أشانتي والأقاليم الشمالية مقعدا في وزارته . وفي ٢٠ مارس سنة ١٩٥١ اجتمعت الجمعية التشريعية الجديدة لأول مرة وعبرت السنوات التالية بالجهود المبذولة من أجل التقدم الإجتماعي والإقتصادي ، وفي مارس من السنة التالية منح نكروما لقب رئيس الوزراء . ولعل أهم التشريعات التي صدرت في العهد الجديد قانون الإدارة المحلية (نوفمبر ١٩٥١) وبمقتضاة ألغيت السلطات الوطنية القديمة وحل محلها ٢٥ مجلسا محليا وبالمدن . وبالرغم من أن الزعيم القبلي رئيس المجلس —إلا في الأقاليم الشمالية - إلا أن السلطة الحقيقية في يد الرئيس المنتخب. وتقرر كذلك انشاء ٣١ مجلسا في النواحي المختلفة ، وللإشراف على المجالس الجديدة أنشئت وزارة للحكم المحلي . ولم ينته عام ١٩٥٤ حتى تم تشكيل معظم المجالس وإن لقيت العملية للمعارضة والمقاومة في بعض المناطق .

إلا أن المزايا التي حققها دستور عام ١٩٥١ كانت قاصرة، فالانتخابات ليست مباشرة كلها ، كما أن أعضاء المجلس التنفيذي الثلاثة بحكم وظائفهم كانوا يشرفون على المالية والعدل والدفاع والشئون الخارجية وهذا ما يتعارض مع الاستقلال الحقيقي .

دستور عام ١٩٥٤

وجرت إتصالات مع الحكومة البريطانية فصدر دستور جديد نفذ إعتباراً من أبريل عام ١٩٥٤ فأصبحت الوزارة كلها إفريقية ، وزيدت الجمعية التشريعية إلى ١٠٤ عضواً كلهم بالانتخاب المباشر ؛ ولكن الحاكم ظلت له بعض السلطات كما كان المسئول عن الشؤون الخارجية والدفاع . وعلى أثر ذلك تقرر إجراء إنتخابات جديدة وقبل موعدها بقليل تكون حزب جديد باسم « حزب شعب الشمال » وبرنامجه الإبقاء على ثقافة الأقاليم الشمالية وأن يكون لهذه الأقاليم نصيب متزايد باطراد في الإدارة والخدمات المختلفة ، ومعنى هذا أن الحزب يعارض سياسة نكروما الرامية إلى إقامة حكومة مركزية قوية في ظل دولة موحدة . ومن الأحزاب التي اشتركت في الإنتخابات « حزب مؤتمر غانة » ويمثل العنصر المحافظ من الزعماء القبليين والطبقة المثقفة القديمة التي كانت تلتف حول دانكوا . وكانت هناك أيضاً حزب الرابطة الإسلامية وحزب مؤتمر توجولاند ، ولكن نتيجة الانتخابات التي أجريت في ١٥ يونيو سنة ١٩٥٤ أسفرت عن فوز حزب نكروما بواحد وسبعين مقعداً ولم تحصل المعارضة كلها إلا على ٣٣ مقعداً .

الخلاف حول نظام الحكم :

كان الإتجاه الغالب على أحزاب المعارضة كما أوضحنا معارضة المركزية . وفي سبتمبر سنة ١٩٥٢ تكونت « حركة التحرير الوطني » وكان الدافع الظاهري إليها أن الحكومة زادت الضريبة على صادرات الكاكو بقصد توفير المال اللازم لعمليات تطوير البلاد بينما جمدت السعر بالرغم من ارتفاعه حينذاك في الأسواق العالمية . أما السبب الحقيقي في قيام تلك الهيئة فراجع إلى النفور الذي أحست به العناصر المحافظة والرجعية من سياسة دعم الحكومة المركزية ، أو كما قال بعض قادتها الصدموجة : « الدكتاتورية الزاحفة » . وحصلت الحركة على تأييد في الأقاليم الشمالية وتوجولاند حيث النزعة نحو تقوية الحكم الإقليمي ، ثم زادت الخطورة بتأييد زعماء أشانتي لها حتى أنهم رفعوا التماساً إلى الملكة طالبوا فيه بإنشاء لجنة لبحث موضوع إنشاء دولة فيدرالية وحدث اشتباك ووقعت بعض حوادث الاغتيال السياسي . وفي أواخر عام ١٩٥٤ دعا حزب نكروما

إلى مؤتمر لبحث المسألة فرفضتها المعارضة لأن الدعوى لم توجه من الحكومة نفسها حتى تتخذ صفة رسمية . وفي ٣٠ ديسمبر أذاع نكروما حديثا قال فيه أن النظام الفيدرالى لا يصلح لدولة صغيرة مثل غانة ، وأن المطالبة بإنشاء مجلس ثان لامتعى لها قبل الحصول على الاستقلال ، ثم دعا الزعماء إلى المفاوضة ولكنهم أصرّوا على الرفض ، كما أخفقت محاولة أخرى من جانب الحكومة فى أبريل سنة ١٩٥٥ . وهنا استدعت الأخيرة سير فردريك بورن الحجة فى القانون الدستورى ققام بدراسة الموضوع ونصح بعدم الأخذ بنظام الدولة الفيدرالية ولكنه أوصى بزيادة اختصاصات الجمعيات الإقليمية بحيث تكون مسئولة عن الشئون المحلية وتحصل على المنح المالية من الحكومة المركزية . وكان من رأى سيرفردريك أن الزعماء القبليين ما زال لهم دور هام فى الحكم المحلى ويجب حماية مركزهم .

الاستقلال :

وحاولت الحكومة إقناع المعارضة بمقد مؤتمر على ضوء التقرير فأبوا . وفى ٢٠ أبريل سنة ١٩٥٦ أصدرت كتابا أبيض بشأن الحصول على الاستقلال ، كما وافقت على مقترحات بورن . ولكن المعارضة أصرّت على ضرورة حل مشكلة نظام الحكم قبل الاستقلال ، وهو موقف لا شك أنه أساء إليها لأن نظام الحكم مسألة داخلية تخص أبناء البلاد وعليهم التفاهم على حلها وقد تختلف وجهات نظرهم بشأنها . أما الاستقلال فأمر لا يجب مطلقا أن يكون موضع الجدل ويجب أن تكون له الأولوية على أية اعتبارات مهما كانت . وفى ١١ مايو أعلن وزير المستعمرات موافقته على مقترحات حكومة غانة بشأن الاستقلال بشرط أن تجرى انتخابات جديدة تسفر عن أغلبية كافية لتأييد المطلب ، فإذا حدث ذلك فسوف يحدد موعد إعلان الاستقلال . ولكن الانتخابات تأجلت بسبب إجراء الاستفتاء فى توجولاند (٩ مايو) حيث وافق ٥٨ ٪ من الناخبين على الانضمام إلى غانة . وأجريت الانتخابات فى يوليو فأحرز حزب الحكومة ٧٢ مقعدا فتقدمت باقتراح إلى الجمعية الوطنية بطلب الاستقلال فوافق عليه ٧٢ عضوا وامتنع الباقون عن التصويت ، والامتناع بهذا هذه المسألة الحيوية لا يختلف عن المعارضة . وفى ١٥ سبتمبر أعلنت الحكومة البريطانية أنها تعد نتيجة الانتخابات مرضية وحددت موعد

الاستقلال في ٦ مارس ١٩٥٧ . وتوسطت الحكومة البريطانية من أجل تسوية الخلاف الداخلي حتى يتسنى وضع الدستور ، وصدر هذا في ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٧ وأهم ما فيه :

١ — السلطة التنفيذية : الوزارة مسئولة أمام البرلمان ، ويكون تعيين الوزراء

وإقالتهم بناء على نصيحة رئيس الوزراء . وللحاكم الحق في إقالة الوزارة إذا أصدر البرلمان قرارا بعدم الثقة بها إلا إذا قرر رئيس الوزراء خلال ثلاثة أيام حل الجمعية .

٢ — السلطة التشريعية: وتتركز فيها السلطة التشريعية العليا ، ومدة الجمعية خمس سنوات . والانتخاب بطريق الاقتراع السري المباشر .

٣ — الأقاليم : تنقسم غانة إلى خمسة أقاليم لكل منها جمعية إقليمية لها وظائف وسلطات الحكومة المحلية فيما يتعلق بالزراعة والغابات والمواصلات والخدمات الصحية والإسكان والبوليس والتعليم وأية مسائل أخرى يراها البرلمان . ومدة الجمعية ثلاث سنوات ويقام في كل إقليم مجلس للزعماء بقرار من البرلمان ، وأعضاء كل مجلس يختارون رئيسه فيما عدا إقليم أشانتي حيث يرأسه الزعيم الأعلى (المعروف باسم Ashantehene) .

٤ — تعديل الدستور : يتم بقرار يوافق عليه ثلثا أعضاء الجمعية الوطنية كلها . وإذا أريد إلغاء الجمعية الإقليمية فلا بد من موافقة الإقليم .

وفي ٢١ فبراير سنة ١٩٥٧ أعلن رئيس وزراء المملكة المتحدة في مجلس العموم أن جميع رؤساء وزارات دول الكومنولث وافقوا على أن تكون غانة مستقلة يوم ٦ مارس سنة ١٩٥٧ كعضو كامل في الكومنولث .

إعلان الجمهورية :

أخذ نكروما يعمل على إزالة آخر أثر للعهد الاستعماري وذلك بإعلان الجمهورية كما أعد دستورا يتلاءم مع الوضع الجديد . وأجرى الاستفتاء في مايو سنة ١٩٦٠

تأسفر عن موافقة البلاد وانتخب الدكتور كوامي نكروما أول رئيس للجمهورية الجديدة .

ويقال إن اسم « غانة » إحياء لذكرى مملكة قديمة يتحدثون بأنها كانت تشمل مساحة كبيرة من غرب إفريقيا « وبهذا يرمز الاختيار إلى طموح نحو تمهيد السبيل إلى قيام دولة موحدة تضم إفريقيا الغربية^(١) » .

بعد الاستقلال

نظريات نكروما في الحكم :

أول ما تتميز به سياسة نكروما العمل على خلق دولة موحدة ذات حكومة مركزية قوية لأن أهم ما تحتاج إليه الدول الناشئة تنمية الوعي القومي وهو ما تمرق له النزعات الإقليمية ، كما أن النظام الفيدرالي لا يصلح لبلد صغير مثل غانة التي لا يتجاوز عدد سكانها خمسة ملايين . فضلا عن هذا فنظرا لاختلاف مستويات التطور الاجتماعي والاقتصادي فإن الحكومة المركزية تستطيع أن تضع الخطط الكفيلة بتحقيق التنمية بصورة أسرع وفي نطاق التنسيق الذي يعود بالخير على البلاد كلها . ولتحقيق هذه الأغراض فإنه يرى في المعارضة وبخاصة إذا استندت إلى تأييد إقليمي خطرا يهدد وحدة البلاد والحلقات الحزبية قميئة أن تصرف الناس عن تحقيق أهدافهم . ولهذا اتخذ طائفة من الإجراءات منذ أن ولي الأمر ، ففي أكتوبر سنة ١٩٥٣ أوقف اثنين من الشخصيات البارزة في الحزب وهما المستر أنتوني وود عضو البرلمان والمستر أوكرام سكرتير عام مؤتمر النقابات وهو الرجل الذي سبق له تنظيم حركات الإضراب التي هزت السلطات البريطانية ومهدت الطريق أمام حزب نكروما لاعتلاء الحكم . وفي عام ١٩٥٧ نفى اثنين من رجال المعارضة ، ثم بدأت حملة من تقييد حرية الاجتماع والنشر ، ومنع دخول عدد من المطبوعات الأجنبية . وعملت الحكومة تلك التدابير بأنها تهدف إلى وقاية البلاد من مؤثرات غير مرغوب فيها لأن الشعب الذي لم ينل قدراً كافياً من التعليم يمكن أن تستهويه الدعاية الشيوعية ومنذ عامين شن حملة قوية على الزعامات القبلية والتي كانت الدعامة

التي تستند إليها المعارضة . إنه لا يمانع في بقاء الزعماء ولكن بعد ملهم السلطات السياسية والقضائية حتى لا تكون هناك دولة داخل الدولة .

ويمكن أن تتضح نظرية نكروما في الحكم من بعض النصوص الواردة في دستور الجمهورية الجديد . فـ رئيس الجمهورية ينتخب لمدة خمس سنوات ويتمتع بالسلطات التي يضيفها دستور الولايات المتحدة على رئيس الجمهورية ولكن مع انتفاء الأساليب الدستورية التي يتضمنها الدستور الأمريكي لتحقيق التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية . وبالرغم من أن الجمعية الوطنية تنتخب بالاقتراع المباشر إلا أن أعضائها هم الذين ينتخبون رئيس الجمهورية وهذا النظام يماثل ما كان سائداً في الولايات المتحدة قبل التعديل الثاني عشر عام ١٨٠٤ . وبهذا تضمن البلاد ألا يكون الرئيس من حزب بينما الأغلبية من الحزب المعارض ، وإذا هزم حزب الرئيس في الجمعية فلأخير أن يستقيل ويحل الجمعية .

سياسة نكروما الخارجية :

خطب نكروما يوم إعلان الاستقلال فقال إن نجاح أو إخفاق الدولة الجديدة سوف تكون له نتائج بعيدة المدى بالنسبة إلى الأقاليم الإفريقية التي تكافح من أجل استقلالها . وكثيراً ما أكد أن أسلوباً إفريقياً في الحياة سوف يظهر وأن شعوب الجنس الذي ينتمي إليه سوف تسهم مساهمة حقيقية في الثقافة والسلام العالميين . ثم قال في الخطاب المشار إليه « وإذ تحصل غانة على استقلالها تلاحظ عالماً ممزقة ومنقسمة في علاقاته السياسية . وعلى ذلك تشعر حكومة غانة في هذه المرحلة أن البلاد ينبغي ألا تنحاز إلى مجموعة معينة من الدول أو الكتلة السياسية . وحكومة غانة لا تعزم أن تتبع سياسة حيادية في علاقاتها الخارجية ولكنها تؤكد عزمها على المحافظة على استقلالها بحيث تتصرف على أفضل وجه يبدو لها في أي وقت معين » .

وسياسة نكروما الإفريقية تقوم على مكافحة الاستعمار وتأييد حركات التحرر في البلدان الإفريقية وقد سبق له أن صرح بأن استقلال غانة « سوف يكون ناقصاً إذا لم يرتبط بتحرير البلاد الإفريقية كلها » . وهو من المعارضين لسياسة التفرقة

العنصرية ولذلك قرر مقاطعة اتحاد جنوب إفريقيا اقتصاديا تطبيقا لقرارات مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة المجتمع في أديس أبابا . وكذلك يعمل نكروما من أجل تحقيق التضامن الإفريقي فدعا إلى مؤتمر من الدول الإفريقية المستقلة في أكر ١٩٥٨ . وكان الغرض من الاجتماع وضع سياسة مشتركة في الشؤون الخارجية والاقتصادية والثقافية ، كما اشتركت غانة في اللؤتمرات الإفريقية المختلفة . ويبدو أنه من أنصار وحدات أكبر في إفريقيا وقد تضمن بيان كونا كرى الذى وقعه نكروما بوسيكوتوريه في مايو ١٩٥٩ مبادئ اثني عشر أساسية بشأن إقامة « اتحاد من الدول الإفريقية المستقلة » . وهذا البيان حل محله اتفاق سانكويلي Saniquellie (يوليو عام ١٩٥٩) بين غانة وغانيا وليبيريا لتكوين « مجموعة من الدول الإفريقية المستقلة » وفيها يحتفظ كل عضو بذاتيته ونظامه الدستورى ، كما لا تؤثر العضوية فيه على السياسات الدولية للدول الأعضاء وعلاقاتها بالغير أو التزاماتها قبلهم .

إلا أن علاقات نكروما بعدد من جيرانه ليست مرضية تماما إلى حد ما . فالمسيو هوفويه بواني ينظر يعض الارتياح إلى سياسة إقامة تجمعات سياسية ويخشى أن تؤدي إلى محاولة بسط سيطرة غانة على إفريقيا الغربية . وفي مؤتمر صحفي عقده رئيس وزراء نيجيريا يوم ٢٨ أغسطس سنة ١٩٦٠ أثناء زيارة رسمية إلى سيراليوني أعرب عن عدم تأييده لفكرة اتحاد من دول إفريقيا الغربية كما يراها نكروما . ثم قال إن غانة لا يمكن أبدا أن تقبل التضحية بسيادتها من أجل مبدأ الوحدة الإفريقية إلا إذا كانت متأكدة من أنها سوف تكون زعيمة هذا الاتحاد . ولكن الواقع أن نكروما ، ويشاركه في هذا الكثيرون من القادة الإفريقيين ينظرون إلى سياسة « بلقنة » إفريقيا على أنها عامل قوى في إضماف القارة . أما العلاقات مع توجو فطابعها التوتر منذ الاستفتاء الذى أسفر عن ضم توجولاند الخاضعة للحماية الدولية وتديرها بريطانيا إلى غانة . فغانة تنهم جاريتها بأنها تسعى إلى استرداد الإقليم وتحريض أهله وذلك بالاتفاق مع الفرنسيين . وتوجو تهدف إلى توحيد الإيشى جميعاً كما يبدو أنها تعتقد أن نكروما طامع في ضمها كجزء من سياسته الرامية إلى إنشاء اتحاد من دول إفريقيا الغربية .

المشكلات الاقتصادية :

تبلغ مساحة غانة ٩١٦٩٠ ميلا مربعا . والمنطقة المتاخمة للساحل وتشمل معظم المستعمرة الأصلية وتضم أكثر من نصف السكان يتراوح عرضها بين ٢٠ ، ٤٠ ميلا . وبها أهم المدن . ويتنوع إنتاجها فيشمل المواد الغذائية والمواالح واللوز وصيد الأسماك . أما هضبة أشانتي حيث يصل متوسط المطر خمسين بوصة فمنطقة مثالية لزراعة الكاكاو والمحافظة على الغابات ضرورية لحماية مزارع الكاكاو ولهذا ففي مقدمة المسائل التي تستدعي الاهتمام المحافظة على مناطق الغابات الحالية وزرع غابات جديدة . وسهول نهر فولتا ورافده فولتا الأسود مطرها قليل وغير مضمون ولا يستمر إلا فصلا قصيرا خلال السنة ، ولهذا نلقى كثافة السكان لا تتجاوز عشرة أشخاص للكيل . الربع ، وهناك مناطق واسعة مهجورة ، فضلا عن قلة الزراعة واستحالة تربية الماشية . هذا الاقليم الفقير يمكن أن يصبح ذا أهمية اقتصادية كبيرة بشرط القيام بعدد من مشروعات الري واتخاذ كافة الوسائل للقضاء على ذبابة تسي تسي حتى يتسنى تربية الماشية . والواقع أن عانة بحاجة إلى التوسع في تربية الماشية لأنها تعاني نقصا واضحا في اللحوم وتستورد مقادير كبيرة من الخارج .

والوارد الطبيعية بالبلاد وافرة فهناك الكاكاو وأشجار زيت النخيل والمطاط البري والأخشاب والمعادن . وتنتج غانة نحو ثلث الانتاج العالمي من الكاكاو ويمثل حوالي ٧٠ ٪ من الصادرات ولهذا فهو مصدر كبير لتوفير الأموال اللازمة لعمليات التنمية . وقامت الحكومة بحملات واسعة لإعدام الأشجار المريضة بحيث أيدت ٤٤ مليون شجرة في المدة ما بين عامي ١٩٤٦ ، ١٩٥٦ ، وزرعت أشجار جديدة . إلا أن الاعتماد على محصول واحد من هذا القبيل يشكل خطرا كبيرا على اقتصاديات البلاد . ومن هنا تتجه السياسة الزراعية إلى توزيع الإنتاج .

والثروة المعدنية من المصادر الأساسية وتلي الكاكاو . وبلغت قيمة صادرات المعادن ٢٨٤ مليوناً من الجنيهات عام ١٩٥٨ . وأهم المعادن الذهب والماس والمنجنيز وتملك غانة احتياطيات ضخمة من المنجنيز كما تضم أعظم منجم واحد من حيث إنتاجه في العالم . وتعتبر غانة كذلك ثالث دولة في إنتاج الماس بعد الكونغو واتحاد جنوب

إفريقية . وفي عام ١٩٢١ أكتشف البوكسيت جنوب إقليم أشانثي ثم بعد ذلك في غرب الأقاليم الشمالية . وهناك معادن أخرى مثل القصدير والحجر الجيري والجرانيت ، كما توجد أدلة على وجود البترول في غربي البلاد .

ومن المشكلات الضخمة التي تواجه غانة سيطرة المصالح المالية البريطانية بصفة خاصة على التجارة الخارجية والتعدين . وندرت جملة الاستثمارات بحوالي ٢٠٠ مليون جنيه . ولقد تقدمت الغرفة التجارية التي تضم ٥٠٠٠ من رجال الأعمال الغانيين بمذكرة إلى الحكومة طالبت فيها بالعمل على نقل التجارة الخارجية إلى أيدي أبناء البلاد خلال فترة من السنوات . وعلى أثر ذلك تردد أن الحكومة تعزم تأميم التجارة الخارجية ولكن الرئيس نكروما نفى ذلك الاتجاه على أثر عودته من الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة ويبدو أن حكومة غانة لا تحبذ مبدأ تأميم التجارة الخارجية لأنه يلقي عليها أعباء مالية يمكن استغلالها في قطاع التصنيع والمشروعات الانتاجية الأخرى . ويرى المراقبون الاقتصاديون أنها قد تشجع تكوين الجمعيات والهيئات التعاونية التي تتولى بالتدريج الاستحواذ على التجارة الخارجية بحيث تتم عملية نقلها إلى أيدي أبناء البلاد خلال فترة قد تصل إلى سبع سنوات .

مشروع نهر الفولتا :

والبوكسيت مادة تستخدم في صناعة الألمنيوم ، وهذه العملية تتم على مرحلتين الأولى تحويل البوكسيت إلى ألومين وتتطلب مقادير كبيرة من الماء ، والثانية تحويل الألومين إلى ألنيوم ولا بد لذلك من طاقة كهربائية ضخمة . ولهذا جرى التفكير في إقامة سد عند الحوض الأدنى لنهر الفولتا ولكن المشروع أرجىء بسبب الحرب العالمية الثانية . وفي عام ١٩٥١ أعد السير وليم هلكرو تقريراً عدد فيه اللزاي التي تعود على الصناعة والزراعة . وفي سنة ١٩٥٣ قامت بالدراسة لجنة برئاسة R.G.A. Watson فقدرت التكاليف بمبلغ ٢٣١ مليوناً من الجنيهات (بأسعار سبتمبر سنة ١٩٥٥) مع احتياط ضد ارتفاع الأسعار ورأت أنه في الحالة الأخيرة قد ترتفع التكاليف إلى ٣٠٩ مليون ، كما قدرت ثماني سنوات أو أكثر للتنفيذ . ولقي المشروع انتقادات منها أن بلاداً كثيرة بالعالم أخذت تتوسع في إنتاج الألمنيوم مما يعرض غانة لمنافسة قوية . وقيل كذلك إن النفقات باهظة بحيث تتواءم بها البلاد ، وإن الأفضل تخصيص

الأموال لمشروعات أخرى أقل كلفة وتنفذ وقدرة فائدة في مدة أقل . كما كانت هناك منافسات بين المصالح الأجنبية التي ترى في المشروع ونتائجه بابا واسعا للاستثمار المجزى . إلا أن الحكومة الغانية بعثت للمشروع من مرقده وبناء على طلبها قام خبراء البنك الدولي للانشاء والتعمير بدراسة شاملة للمشروع وأعدوا تقريرهم في يوليو من عام ١٩٦٠ . وتوجه المستر پوجين بلاك بنفسه إلى غانة حيث أقر المشروع . وسافر وزير المالية لإجراء البحوثات مع المستر پوجين بلاك . وبعد عودته في ١٦ أغسطس سنة ١٩٦٠ أذيع نبأ اعتراف البنك الدولي والولايات المتحدة وبريطانيا بتقديم قرض قدره ثلاثون مليوناً من الجنيهات إلى حكومة غانة التي يتعين عليها تدبير مبلغ مماثل لأغراض المواصلات وللقرى التي سوف يغرقها السد الجديد . وطبقاً للاتفاق يقدم البنك ١٤٣ مليون جنيه ، والولايات المتحدة ١٠٧ مليوناً ، وبريطانيا ٥ ملايين . وكانت فكرة المستر بلاك الإقلال بقدر الإمكان من استخدام أموال البنك الدولي نظراً لارتفاع سعر الفائدة التي يتقاضاها ولذلك رأى تدبير جانب كبير من القرض عن طريق دول أخرى ، إلا أنه يبدو أن تمت هدف سياسي يكمن وراء إسراع الدول الغربية إلى تقديم المال حتى لا تتجه غانة إلى دول المعسكر الشرقي مثلاً^(١) ، ولأن استخراج البوكسيت تحتكره الشركة البريطانية للألومنيوم وشركة إفريقية الغربية . والفهم أن أغلب المبلغ سيؤخذ من اعتماد قرض التنمية بالولايات المتحدة الأمريكية United States Development Loan Fund^(٢) أما تكاليف بناء معمل صهر الألومنيوم فسوف يتحمله الاتحاد Consortium المعروف باسم فالكو Valco والذي ترأسه شركة كايبر ، ولا شك أن فائدة المشروع لبريطانيا كبيرة إذ يقل في حالة تنفيذه ما تستورده من كندا بالدولار .

ويقوم المشروع على العناصر الآتية^(٣) :

١ — بناء سد ارتفاعه ٧٠ متراً وتوليد طاقة كهربائية قدرها ٦٣٣.٠٠٠ كيلووات ساعة .

٢ — إنشاء مصنع لصهر الألومنيوم يستخدم ما بين ٨٣ ، ٩٠ ٪ من الطاقة المولدة .

(١) جاء في صحيفة الأوبزروفر (١٣ / ١١ / ١٩٦٠) أن روسيا سوف تبني سداً على نهر Bni أحد روافد القوالتا الأسود ويتكلف ١٩,٤٠٠,٠٠٠ جنيه ، وهذا جزء من مشروع القوالتا .

(٢) بفائدة تتراوح بين ٢ ٪ ، ٤ ٪

(٣) مجلة نهضة إفريقية (عدد مارس ١٩٦٠) .

٣ — إنشاء ميناء^(١) وشبكة من المواصلات الحديدية .

وسوف يعود المشروع على غانة بفوائد لا يستهان بها :

(أولا) : يقدر احتياطي البوكسيت بنحو ٢٠٠ مليون طن ، وسوف يترتب على المشروع في النهاية إنتاج ١٢٠٠٠٠ رطل طن ألومنيوم أى ما يعادل ١٠٪ من الإنتاج العالمى ، وبذلك تصبح غانة ثانيا دولة في هذه الناحية ، كما سوف تفرض أنواع من الضرائب على الأرباح .

(ثانيا) : تشغيل عدد كبير جدا من الأيدي العاملة لسنوات قادمة . والواقع أن غانة تعاني نقصا في الأيدي العاملة للعمل في مزارع الكاكاو واستغلال الثروة المعدنية .

(ثالثا) : سيؤدى السد إلى تكوين بحيرة صناعية طولها ٢٠٠ ميل ، وسوف تستخدم مياهها في رى سهول أكرا وبعض سهول الثولنا الأبيض في الأقاليم الشمالية وكذلك سوف يترتب على تحسين نظام الرى وتنظيم عمليات الصرف زراعة الأرز في ثلاث مناطق جديدة .

(رابعا) : قيام عدد من الصناعات الأخرى كصناعة الصلب من الحديد الموجود في تاركوا Tarkwa عن طريق استغلال فائض القوة الكهربائية .

(خامسا) : لا تعود البلاد تعتمد على محصول واحد وهو الكاكاو .

(١) أنشأت الحكومة ميناء نجا فلا وأشرف على الانتهاء .



استقلال نيجيريا

كانت نيجيريا الجنوبية منذ أمد بعيد على اتصال بالأوربيين بسبب تجارة الرقيق وعن طريق بعثات التبشير وأخيراً بفضل نمو التجارة المشروعة في القرن التاسع عشر. وفي عام ١٨٤٩ عين قنصل بريطاني في فرناندو ، وضمت لاجوس كمستعمرة بريطانية. سنة ١٨٦٢ أضيفت إليها تدريجياً منطقة تقع بجوارها في الداخل ، ثم تم الاستيلاء في عام ١٨٨٥ على أجزاء من دلتا نهر النيجر وأطلق عليها اسم «محمية ساحل النيجر» في عام ١٨٩٣ . وكانت شركة النيجر الملكية قد تكوّنت في عام ١٨٧٩ وبعد ذلك بسبع سنوات حصلت على امتياز بالاتجار فعملت عن طريقه على مد النفوذ البريطاني بالداخل . ولما ألقى الامتياز في بداية القرن الحالى أعلن تكوين محمية نيجيريا الشمالية ، وضم القسم الجنوبي من أملاك الشركة إلى محمية ساحل النيجر لتكوين محمية نيجيريا الجنوبية ، ثم أضيفت إليها مستعمرة لاجوس في عام ١٩٠٦ باسم «مستعمرة ومحمية نيجيريا» .

ولما تولى لورد لوجارد الأمر عمل على ضم القسمين الشمالى والجنوبى وتم ذلك رسمياً في عام ١٩١٣ .

تطبيق نظام الحكم غير المباشر :

وكانت نيجيريا بوتقة الاختبار الأولى التى طبق فيها لوجارد نظام الحكم غير المباشر ؛ فأنشأ عام ١٩١٣ مجلساً استشارياً من ٣٦ عضواً منهم ٦ من الأوربيين ومثل هذا العدد من الإفريقيين وجميع هؤلاء من غير الموظفين . وفي عام ١٩٢٢ حل محله مجلس تشريعى للمستعمرة والقسم الجنوبى من المحمية وحل هذا كذلك محل مجلس لاجوس التشريعى القائم منذ عام ١٨٦٢ . وكان عدد الأعضاء ٤٦ منهم ١٠ من الإفريقيين غير الموظفين . ونظراً لضرورة مواقعة المجلس على الميزانية السنوية فقد صار له بذلك الإشراف من الناحية الواقعية على الإقليم الشمالى لأن الميزانية تشمل نيجيريا كلها . أما نيجيريا الشمالية فقد ظلت السلطة التشريعية في يد الحاكم البريطانى ، وإن كانت السلطات الوطنية ذات استقلال ذاتى فيما يتعلق بالشئون

الداخلية لها تحت إرشاد للقيمين البريطانيين أو رقابتهم الفعلية . حقيقة درجت الحكومة بعد عام ١٩٣١ على عقد مؤتمرات من الأمراء وكبار الموظفين البريطانيين لبحث المسائل الهامة التي تتصل بالإقليم الشمالى إلا أنه لم تبدأ فيه حكومة وطنية إلا بعد الحرب العالمية الثانية .

كان النظام الذى أوضحنه موضع النقد الشديد من جانب التنظيمات السياسية :

- ١ — لم يكن الأعضاء الإفريقيون سوى أقلية ليس لها تأثير على السياسة العامة .
- ٢ — تكوين المجلس على ذلك النحو جعل السلطة الفعلية فى يد الحاكم لأن الأغلبية من الموظفين والمعينين .

٣ — فى المناطق التى يتم فيها اختيار الأعضاء بالانتخاب كان حق التصويت مقصوراً على من لا يقل دخله فى السنة عن مائة جنيه ، وعلى الرعايا البريطانيين أو الوطنيين فى المحمية . مثل هذا النصاب المالى لم يكن ليتوافر إلا فى قلة يسيرة بسبب انخفاض مستوى الدخل .

٤ — لم يكن المجلس ليشمل البلاد كلها واعتبر ذلك محاولة لتأكيد الانفصال بين الشمال والجنوب .

٥ — كان الإنجليز يحكمون القسم الشمالى وهو الأكبر مساحة والأكثر سكاناً حكماً مباشراً بصورة سافرة .

وإذ لاحظ الإنجليز اشتداد ساعد الحركة الوطنية وراحت تؤيدها جماهير العمال بما أوضحتها الإضرابات المتكررة ، آثروا التفاهم مع فريق من البورجوازية الناشئة ، وتقدم الحاكم سبريتشاردز بمقترحات أسفرت عن صدور دستور جديد عام ١٩٤٦ ، نفذ اعتباراً من أول يناير ١٩٤٧ . وينص على تكوين جمعية فى كل من الأقاليم الثلاثة ، وتتولى اختيار الأعضاء السلطات الوطنية من بين أعضاء مجالسها . وإلى جانبهم عدد من الأعضاء بالتعيين وآخرون لتمثيل مصالح خاصة . وأقيم بالإقليم الشمالى وحده مجلس من الزعماء House of Chiefs : ولم يكن لهذه الجمعيات سلطات تشريعية وإنما كانت مجرد هيئات استشارية . أما المجلس التشريعى لنيجيريا كلها ، فيشكل من الحاكم رئيساً ، ١٣ عضواً بحكم وظائفهم ، ٣ موظفين بالتعيين ، ٢٨ عضواً من غير الموظفين تنتخب لاجوس وكالابار أربعة منهم بالانتخاب المباشر .

لأما بقية الأعضاء غير الموظفين فيختار مجلس الزعماء ٤ منهم ، والجمعيات الإقليمية الثلاث ١٢ ، والحاكم اثنان كما يعين عضوا عن المستعمرة وثلاثة لتمثيل بعض المصالح الخاصة . ولم يتغير المجلس التنفيذي عما كان عليه ، إلا أنه في عام ١٩٤٩ عين فيه أربعة من الإفريقيين بالإضافة إلى مدير الخدمات الطبية وكان إفريقياً في ذلك الحين .
وبلاحظ على التنظيم الجديد :

- ١ — تأكيد السياسة الرامية إلى إيجاد فوارق بين أهل البلاد وهذا يتمشى مع قول ريتشاردز « إن نيجيريا تنقسم بطبيعتها إلى أقاليم ثلاثة تختلف اختلافاً كبيراً من حيث الجنس والعادات ووجهات النظر ونظم الحكم التقليدية » .
- ٢ — بالرغم من أن الأغلبية في المجالس الإقليمية والمجلس الاتحادي إفريقية إلا أن اختيارها بالتعيين (باستثناء ممثلي لاجوس وكالابار) ؛ كما أن مجلس الزعماء بالإقليم الشمالي اعتبر وسيلة للإبقاء على قوة النظام القبلي .
وكذلك انتقدت الأحزاب إدخال زعماء القبائل والعشائر في الهيئات الجديدة .
- ٣ — ظلت السلطة الفعلية سواء في المستوى الإقليمي أو الاتحادي في أيدي الموظفين البريطانيين .

دستور ما كفرسون (١٩٥١) :

ونظراً لهذه الاعتبارات ولأن التنظيم السابق لم يستشر بشأنه القادة والرأي العام كما صرح رجال « المؤتمر الوطني لنيجيريا والكرون »^(١) اقترح الحاكم الجديد ميرچون ما كفرسون على المجلس التشريعي إعادة النظر في الوضع الدستوري وعقد لهذا الغرض مؤتمر في إيبادان (يناير ١٩٥٠) . وكان من الموضوعات التي أثارت الخلاف بين الأحزاب مطالبة الشمال بأن يتساوى ممثلوه في أية هيئة تشريعية مركزية مع ممثلي الشرق والغرب مجتمعين ، كما حدث خلاف بشأن تمثيل لاجوس . وأخيراً صدر دستور جديد بقتضى أمر في المجلس نشر في يونيو ١٩٥١ ، وبدأ العمل بالدستور الجديد في يناير من العام التالي ، ويقوم على مبدأين وهما منح الأقاليم قدراً أوفر من الاستقلال الداخلي مع والإبقاء على وحدة البلاد^(١) .

وطبقاً للتنظيم الجديد يتكون مجلس نواب نيجيريا كلها من ٦٨ عضواً عن الشمال ، ٣٤ عن كل من الشرق والغرب (عن طريق الجمعيات الإقليمية) ، ٦ أعضاء بحكم وظائفهم ، ٦ آخرين بالتعيين لتمثيل المصالح الخاصة . وحل مكان المجلس التنفيذي مجلس وزراء من ستة موظفين ، ١٢ إفريقياً (أربعة عن كل إقليم) من أعضاء مجلس النواب . وأقيمت في الأقاليم الثلاثة مجالس تنفيذية بها أغلبية إفريقية . وعين في مجلس الإقليم الشرقي وزير من الكمرون الجنوبي . وزيد عدد أعضاء الجمعيات الإقليمية واتسع اختصاصها ، كما أنشئ مجلس زعماء في الإقليم الغربي .

وعلى أثر ذلك بدأت الاستعدادات للانتخابات وكانت (باستثناء لاجوس) غير مباشرة وعلى درجات ، مع فرض قيود تتعلق بالسن والإقامة والضرائب . وكانت بداية التنظيمات السياسية في نيجيريا « الحزب الديمقراطي الوطني » على يد المستر هربرت ما كولاى عام ١٩٢٣ ولكنه ما كان أبداً « وطنياً » أو « ديموقراطياً » على حد قول جورج بادمور (١) . ولهذا كون فريق من المثقفين « عصبة شباب نيجيريا » وهدفها « توحيد القبائل المختلفة في نيجيريا عن طريق تنمية التفاهم والتعاون بينها حتى يتسكون لديها مثل أعلى مشترك » ؛ كما وضعت العصبة في عام ١٩٣٨ برنامجاً للإنشاء والتعمير كمقدمة لا بد منها لإدراك الحكم الذاتي . وبالرغم من إنتصارها على الحزب الديموقراطى في الانتخابات البلدية (١٩٣٨) ، سرعان ما دب الخلاف في صفوفها وتسربت إليها النزعات القبلية . وبعد ذلك طلب الشباب الذى تعلم بالخارج قيام جهة وطنية تمثل البلاد كلها وانتهى الأمر بتكوين « المجلس الوطنى لنيجيريا والكمرون » عام ١٩٤٤ بزعامة ما كولاى وأزيكيوى Nnandi Azikiwe . والأخير تعلم في لاجوس ثم حصل على درجة الدكتوراه من جامعة لنسكولن بالولايات المتحدة ، وبعد عودته اشتغل بمجد حتى صار من رجال الأعمال الناجحين وله مصالح في مؤسسات مالية وغيرها كما امتلاك عدداً من الصحف ، وقامت دعاية الحزب أثناء الانتخابات على ضرورة خلق دولة موحدة وأحرز أغلبية في الإقليم الشرقى . أما في الغرب ففازت الأغلبية « جماعة العمل » بزعامة Obafemi Awolowo الذى كان في بداية أمره من قادة حركة شباب نيجيريا وتتكون الحزب لمناسبة الانتخابات وقامت دعايته على الحكم الذاتى بسرعة . وتفوق في الإقليم الشمالى « حزب مؤتمر شعب

الشمال » وكان في الأصل منظمة ثقافية بين جماعة الهوسا ، ومنذ بدايته كان يعتمد على التأيد من جانب أمراء الفولاني والأسرات الحاكمة ، وتولى قيادته أجمدو بتو الذي يطلق عليه سلطان سوكوتو « Sarduna of Sokoto » .

واجتمع برلمان نيجيريا في يناير عام ١٩٥٢ ، ولكن لم يمض غام حتى تحطم الدستور الجديد بسبب عدم تأييد حزب المجلس الوطني . وفي أواخر ١٩٥٢ طلب مؤتمر الحزب من ممثليه في الوزارة الاستقالة فرفض معظمهم وكونوا « حزب الاستقلال الوطني » بزعامة الأستاذ إيوي إيتا Eyo Ita ، وحاول أن يحكم الإقليم الشرقي بينما لا يمثل إلا أقلية في الجمعية . وكان الدستور يقضى بعدم جواز انتخاب جمعية جديدة إلا إذا حل مجلس النواب . وفي المجلس الأخير تقدم أحد النواب من حزب جماعة العمل باقتراح قبول مبدأ الحكم الذاتي في عام ١٩٥٦ ولكن الأعضاء الشماليين طالبوا عدم تحديد التاريخ والنص على عبارة « بأسرع ما يمكن » . ولم ينجح الاقتراح ، إلا أنه خلال المناقشات بدأ تقارب بين حزبي الشرق والغرب وشن ممثلوها هجوما عنيفا على الإقليم الشمالي ، وازاء هذا أعلن وزير المستعمرات في مجلس العموم بجلسة ٢١ مايو سنة ١٩٥٣ عن عزمه على إجراء تعديل جديد بقصد زيادة سلطات الحكومات الإقليمية .

دستور عام ١٩٥٤

اجتمع المؤتمر بلندن وأسفر عن إعداد دستور جديد طبق عام ١٩٥٤ وبمقتضاه :

- ١ — أصبحت الأقاليم الثلاثة ولايات أو دولا في نطاق اتحاد فيدرالى .
- ٢ — لم يعد هناك أعضاء معينون أو بحكم مناصبهم إلا في الشمال ، الأمر الذى ينم إلى حد ما عن تباين الوعي السياسى .
- ٣ — أصبح أعضاء المجالس التنفيذية وزراء مسئولين ولهم رئيس (وإن ظل الحاكم من الناحية القانونية يرأس المجلس) .
- ٤ — تكون مجلس وزراء اتحادى يضم ثلاثة وزراء من الأقاليم الثلاثة ووزراء

عن الكمرون الجنوبي . وصار في وسع المجلس التشريعي اسقاط الوزارة اذا قرر عدم الثقة بها بأغلبية الثلثين .

ه — يعاد النظر في الدستور في عام ١٩٥٦ على أن يكون من حق أى إقليم أن يتمتع بالحكم الذاتى كاملا في جميع الشئون التى تدخل في نطاق اختصاصات الحكومات الإقليمية .

وهذا التنظيم وضع أساس الاتحاد الفيدرالى لنيجيريا ، فصار لكل إقليم حاكمه ورئيس وزرائه وقضاؤه المستقل وهيئة مستقلة من الموظفين العموميين ، وفى الشرق والغرب لم يعد هناك موظفون بريطانيون فى المجلس التنفيذى (باستثناء الحاكم) . ورفعت مرتبة حاكم نيجيريا الى « حاكم عام » ، واذا كانت الحكومة المركزية قد أضعفت بسبب نقل بعض سلطاتها الى الحكومات الإقليمية الا أنها قويت عن طريق ادخال نظام الانتخاب المباشر فى اختيار أعضاء مجلس النواب (١) .

ونشب خلاف فى المؤتمر حول لاجوس اذ طالبت جماعة العمل بعدم فصلها عن الإقليم الغربى بينما عارض ممثلو الشمال فى الطلب لأن معظم تجارتها تمر عن طريق لاجوس وأپاپا Apapa . وأخيرا تقرر جعل لاجوس عاصمة اتحادية وأن تصبح المنطقة البلدية أرضا اتحادية تحت اشراف الحكومة الاتحادية مباشرة وظل الكمرون الشمالى من الناحية الإدارية جزءا من الإقليم الشمالى أما الكمرون الجنوبى ففصل عن الإقليم الشرقى وصار له وضع شبه إقليمى كما أصبحت له جمعية خاصة به .

وأجريت الانتخابات وكانت غير مباشرة فى الشمال ، ومباشرة بالنسبة الى الذكور والإناث فى الغرب (مع قيود معينة خاصة بالسن والاقامة والضرائب) ، ومباشرة على أساس التصويت العام للذكور فى الشرق واشتركت الأحزاب فيها . وثمت ملاحظات حول تلك الأحزاب . فبالرغم من أن حزب المجلس الوطنى يمثل الإيو وأن الجماعة تمثل اليوروبا إلا أنهما يشتركان فى طابعهما القومى وفى أن لكل منهما فروعاً فى الأقاليم الثلاثة . أما عن برامجهما بصدد المسائل الداخلية فأنهما يتفقان فى ضرورة توفير التعليم ورفع مستوى المعيشة وتحسين المواصلات وتشجيع الاستثمار الخاص وزيادة

المرتبات والأجور واحلال الافريقيين في الوظائف المدنية والعسكرية ، كما طالب كل منهما بانشاء بنك مركزى وطنى لاصدار النقد وتنظيم الائتمان . أما فيما يتصل بالمستوى الاتحادى ونظام الحكم فيتضح من البيانات التى أصدرها حزب المجلس الوطنى أنه يطالب بالحكم الذاتى لنيجيريا كلها لأنه يعتبر الوحدة من الأهمية بالدرجة الأولى . وتوزيع الإيرادات حسب حاجة كل قسم ووفقا للصالح القومى ، وانشاء « كومنولث اشتراكية » ويفسر هذا أن الكثيرين من قاداته تلقوا العلم فى إنجلترا وتأثروا بتعاليم حزب العمال البريطانى ، وطالبت جماعة العمل بالحكم الذاتى ، وتوزيع الإيرادات على أساس مصدرها مع تخصيص المبالغ الكافية للحكومة الاتحادية . وعقدت مؤتمرا فى ديسمبر سنة ١٩٥٢ للنظر فى اتخاذ ايدىولوجية لها من بين مذاهب الاشتراكيين والأحرار والمحافظين ولكنها عدلت عن ذلك اذ رأت الوقت غير ملائم ما دامت البلاد لم تحصل على استقلالها . أما حزب الاستقلال الوطنى فمن رأيه تقسيم الأقاليم الكبرى الى وحدات أصغر بما يؤدى الى دعم الوحدة وقيام نظام فيدرالى حقيقى ، وتكوين الوزارة الاتحادية من الحزب الذى يحوز الأغلبية فى البرلمان الاتحادى ، والنص فى الدستور على ضمانات دون حق الانفصال ، أما بالنسبة الى النظام التشريعى فيرى الحزب الأخذ بنظام المجلسين سواء فى المستوى الاتحادى أو الاقليمى ، وأن يضم المجلس الثانى من البرلمان الاتحادى ممثلين لجميع أجزاء الاتحاد على قدم المساواة . وفى الإقليم الشمالى كان حزب الشعب من أنصار الابقاء على سلطان الحكومات الاقليمية ، كما أنه لا يهدف الى القضاء على نفوذ الأمراء والزعماء القبليين . وهناك أيضاً الى جانبه حزب آخر وهو « اتحاد العناصر التقدمية فى الشمال » وهو أكثر راديكالية وكان يطالب بالحكم الذاتى عام ١٩٥٦ .

وأحرز حزب المجلس الوطنى أغلبية فى كلا الإقليمين الشرقى والغربى وهو ما لم يكن متوقعا ، أما فى الشمال فإن الأغلبية كانت لحزب مؤتمر شعب الشمال . وبما يلفت النظر أن زعماء الأحزاب الرئيسية الثلاثة لم يتقدموا للانتخابات الاتحادية وآثروا مقاعدهم فى الجمعيات الإقليمية . ولذلك عين الحاج أبو بكر تافاوا بالوا Abubakar Tafawa Balewa رئيسا لوزارة نيجيريا الاتحادية الأولى فى أغسطس سنة ١٩٥٧ .

وترتب على فوز حزب المجلس الوطنى أن أصبحت له أغلبية الوزراء الاتحاديين ،
بينما كانت للشمال أقلية في البرلمان وكان معتادا أن يمثلها نصف الأعضاء . وهنا تحالف
الحزبان الشرقى والشمالى لتأليف الوزارة وتولت جماعة العمل المعارضة . وكان من المقرر
عقد مؤتمر دستورى سنة ١٩٥٦ إلا أنه في أبريل من هذه السنة وجه Eyo الاتهام
فى برلمان الإقليم الشرقى إلى رئيس الوزراء أزيكيو باستغلال النفوذ وأنه سمح
باستثمار مليونى جنيه فى بنك له ولأسرته فيه مصالح كبيرة بالرغم من علمه بأن البنك
فى حالة سيئة . وشكل وزير للمستعمرات لجنة تحقيق برئاسة Stafford Foster
Sutton كبير قضاة الحكومة الاتحادية وقال أزيكيو إن العملية كلها مؤامرة من
جانب البيوت المالية الانجليزية ويقصد بنك باركليز وبنك إفريقية الغربية . وعلى
أثر نشر تقرير اللجنة والتبى قالت فيه إن سلوك رئيس الوزراء « يقصر عما يتوقع
من إناس أمناء مسئولين » أجريت الانتخابات فى الإقليم الشرقى (١٩٥٧) فأحرز
حزبه ٦٤ من ٨٤ مقعدا مقابل ١٣ لحزب جماعة العمل . وكانت انتخابات الإقليم
الغربى قد أجريت فى مايو سنة ١٩٥٦ فأحرزت الجماعة ٤٨ مقعدا من ٨٠ ، ولكن
يمثل حزب المجلس زادوا من ١٣ ، إلى ٣٢ عضوا .

مؤتمر ١٩٥٧ وقرار الاستقلال

أعلن وزير للمستعمرات أنه يعتزم عقد المؤتمر الدستورى اللؤل فى مايو
أو يونيو سنة ١٩٥٧ . وهنا وقع حادث على أكبر جانب من الأهمية ذلك أن
البرلمان الاتحادى اتخذ فى جلسة ٢٦ مارس قرارا بالاجماع يوصى فيه ممثلى البلاد
فى المؤتمر بأن يطلبوا الاستقلال عام ١٩٥٩ . وهذا يحدث لأول مرة وينم عن
تزايد الوعي إلى حد كبير . وأسفر المؤتمر عن المكاسب الآتية :

١ — أصبح الشرق والغرب مستقلين بصدد المسائل الداخلة فى اختصاصهما
ولم يعودوا يخضعان لحق القيتو من جانب الحاكم وإن خول للأخير إصدار توجيهات
تلأى إقليم حتى لا يتخذ إجراء يتعارض مع وظائف الحكومة الاتحادية أو يهدد
بقاء النظام الاتحادى .

٢ — تنازل الأعضاء الثلاثة بحكم وظائفهم عن مقاعدهم فى البرلمان ومجلس الوزراء .

٣ — أصبحت الوزارة إفريقية تماما تحت رئاسة رئيس وزراء اتحادى .

- ٤ — تعيين مجلس شيوخ فيدرالى .
 - ٥ — وافق المستر لينوكس بويد على أن يندل جهده لدعم طلب الحكم الذاتى سنة ١٩٦٠ .
 - ٦ — تمحل مسائل الضمانات للأقليات وتخطيط الحدود إلى لجان لبحثها .
 - ٧ — يصبح الكمرون الجنوبي إقليما كاملا وإن لم يحصل بعد على الحكم الذاتى .
 - ٨ — يعين وزير المستعمرات لجنة لمراجعة نظام توزيع الإيرادات .
- وصار للحكومة الاتحادية اختصاصات كثيرة أهمها العلاقات الخارجية ومنح الجنسية والدفاع والتجارة الخارجية والعملة والتعدين والبوليس (عدا القوات المحلية) والمواصلات .
- وأوصت لجنة الأقليات التى شكلت فيما بعد بأن يتضمن الدستور حماية حقوق الأقليات ، وإقامة مناطق لهذه الأقليات فى Edo بالإقليم الغربى ، وكالابار بالإقليم الشرقى ولها مجالس لتنمية الرفاهية والتقدم الثقافى والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على نحو مشترك مع الإقليم ، كما أن لها أن تلفت نظر الحكومة الإقليمية إلى أى تمييز يقع ضد الأقليات .

مؤتمر عام ١٩٥٨ :

انعقد فى سبتمبر وطالب ممثلو الشمال بالحكم الذاتى الإقليمى فى ١٥ مارس سنة ١٩٥٩ فوافق المؤتمر . وتقرر أن تصبح نيجيريا مستقلة اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٦٠ بشرط صدور قرار بهذا الطلب من برلمان اتحادى جديد . ويتضمن الدستور ضمانات بشأن حقوق الإنسان . وكذلك تقرر وجود قوة بوليس واحدة تتولاها هيئة مشتركة ، وعدم إنشاء أقاليم أو ولايات جديدة ، وعدم إجراء استفتاء فى منطقتى إيلورين وكابا قبل الاستقلال ، وكان الإقليم الغربى يطالب بضمهما إليه .

انتخابات ١٩٥٩ الانتخابية :

أجريت فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٩ وحصل كل من الأحزاب الثلاثة على الأغلبية :

في إقليمه . أما بالنسبة إلى البرلمان الاتحادي فكان توزيع المقاعد كالآتي : حزب مؤتمر الشمال ١٤٢ ، حزب المجلس الوطني ٨٩ ، جماعة العمل ٧٣ ، المستقلون ٠٨ . وفي ١٥ ديسمبر كلف أبو بكر بتأليف الوزارة ودخلها ١٠ من حزب الشمال ، ٧ من حزب المجلس الوطني وعضوان مستقلان من أعضاء مجلس الشيوخ . و أثر أزيكيوي البقاء خارج الوزارة وعين رئيسا لمجلس الشيوخ . أما أوولوو زعيم حزب جماعة العمل فتولى المعارضة في البرلمان . وفي أول أكتوبر سنة ١٩٦٠ أعلن رسميا استقلال نيجيريا .

المشكلات العامة

ونيجيريا أكبر دولة إفريقية من حيث عدد السكان إذ يقدرون في أواسط سنة ١٩٥٩ بنحو ٣٥ر٣ مليوناً من الأنفس وإن لها من إمكانياتها البشرية والمادية ما يكفل لها مستقبلا طيبا . إلا أنها ما تزال تواجه طائفة من المشكلات التي تتطلب علاجا حاسما حتى تسير البلاد قدما في طريق التطور الإرتقائي في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ولعل في مقدمة العقبات القائمة اختلاف القبائل واللغات واللهجات . ففي الإقليم الشمالي نجد الغلبة لقبائل الفولاني والهوسا والتي تمثل أكثر من نصف السكان هناك ، وفي المنطقة الممتدة بحذاء النيجر الأوسط ونهر بنو Beue لا نجد الغلبة لأية مجموعة جنسية واحدة . أما في الإقليم الشرقي فإن قبائل الإييو تمثل أغلبية الأهليين ، وتقابل ذلك قبائل اليوروبا في الإقليم الغربي . والجدول التالي يبين التقسيمات العنصرية (بالآلاف) (١) :

الشرق	الغرب	الشمال	
—	٧	٣٠٢٣	الفولاني
١١	٤١	٥٢٨٨	الهوسا
٤٩١٧	٣٤٢	١٦٧	الإييو
١١	٤٣٠٢	٥٣٦	اليوروبا
٢٢٧١	١٣٨٥	٧٥٩٧	جنسيات أخرى
٥	٣	٢٤	جماعات من غير أهل نيجيريا

ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل إننا نجد تقسيمات صغيرة كثيرة بحيث يقدر عدد القبائل في البلاد بما لا يقل عن ٢٥٠ قبيلة . وما يوضح هذه الحقيقة البيان التالي عن التوزيع القبلي في الإقليم الشرقي (١) :

إيدو	٤٢٠٢٧
فولاني	٧٥٧
هوسا	١٠٢٢٨٨
إيبينو	٧٣٧١١٨
إيو	٤٩٩٦٧٣٤
كانوري	٢١٥١
نيوب	٢٢٨١١
نيف	٥١٢١
يوروبا	١١٢٣٧٧
إيجاو	٢٥٨٩٦٢
قبائل نيجيرية أخرى	١٢٦١٢٦١٤
قبائل غير نيجيرية أخرى	٤٢٨٩
غير الأفريقيين	٢٢٥٧٨
	<hr/>
	٧٢٢١٧٨٢٧

وكذلك تختلف لغة أهل الشمال عن اللغات الرئيسية في كل من نيجيريا الشرقية والغربية ، وهذا كله بخلاف عدد كبير من اللغات واللهجات المحلية .

والشكالة الرئيسية الثانية عدم استواء التطور الاقتصادي والثقافي والسياسي . فالشمال يسوده الإقطاع بوجه عام حيث تنقسم المنطقة إلى عدد كبير من الإمارات ويملك كثير من الأمراء جهات كبيرة ولهم سلطات محلية واسعة . ونسبة الأمية

أعلى منها في بقية أنحاء البلاد ، ولذلك نلاحظ أن أعدادا وفيرة وفدت من الأقاليم الأخرى حيث تمارس التجارة وبعض المهن كما تتولى الكثير من الوظائف الصغيرة . والجزء الشمالى من الإقليم يقوم اقتصاده على زراعة الحبوب وتربية الماشية وتصدير الجلود ، أما الجزء الجنوبى فالزراعة تقوم بصفة أساسية على الحبوب اللازمة للاستهلاك المحلى . أما نيجيريا الشرقية فتنتج زيت النخيل بينما تتركز زراعة الكاكاو في الإقليم الغربى ، وهكذا نجد أن الإقليمين الآخرين يعنيان بالمنتجات الزراعية المعدة للتصدير ولهذا نجد أن مستوى الدخل فيهما أعلى منه في الشمال كما يتضح من الجدول التالى عن المنتج الإجمالى للفرد (١٩٥٠/٥١)^(١) :

ملايين الجنيهات الانجليزية بالنسبة إلى الفرد (بالجنيهات الانجليزية)		
الشمال	٢٤٦٨٣	١٤٢٦
الغرب (بما فيه لاجوس)	٢٠٠٠٥	٣٢٢٩
الشرق	١٤٩٠٩	٢٠٠٨
المجموع الكلى	٥٩١٠٧	١٩٠٨

وقبائل الإييو التى تتركز في الإقليم الشرقى تشتغل بالتجارة وتحرس على جمع المال وتنتشر في مختلف أرجاء البلاد . ومما يساعد على هجرتها الداخلية بل وخارج البلاد شدة الضغط على الأرض بحيث لا تتوافر فيها الأعمال الكافية . هذه الظواهرات يترتب عليها اتجاه يؤدي إلى إضعاف الروابط والنزعات القبلية تدريجيا ولقبائل اليوروبا ثقافة نشيطة . ومما يتميز به بالإقليم الغربى رقيه النسبى من حيث الوعي السياسى والتعليمى وكثرة المدن الكبيرة فيه ، ففي عام ١٩٥٩ كانت فيه خمس مدن لا يقل عدد سكان الواحدة منها عن مائة ألف نسمة ومنها إيبادان عاصمة الإقليم وفيها ٤٥٩.٠٠٠ نسمة ، وأربع مدن يتراوح عدد السكان فيها ما بين ٥٤.٠٠٠ ، ٨٤.٠٠٠ نسمة . بينما كانوا تضم ١٣.٠٠٠ ؛ وهذه الظاهرة لا وجود لها في الإقليم الشرقى .

إلا أن الفوارق المتنوعة التى أشرنا إليها ربما لا تكون بالخطورة التى يمكن

أن تؤدي إلى قيام حركات انفصالية عنيفة يمكن للمؤثرات الخارجية استغلالها أو إثارتها ، وذلك نتيجة قوة الاعتبار الاقتصادية . فالثروة المعدنية تتركز في الاقليم الشمالى كما أنه أحد المنطقتين الرئيسيتين من حيث الانتاج الزراعى ولكنه لا يتصل بالبحر إلا بالخطوط الحديدية التى تصل إلى لا جوس وبورت هاركورت ولهذا فالانفصال يجعل من العسير عليه تصريف منتجاته . والأقاليم الأخرى بحاجة إلى هذه الثروة حتى يتسنى وضع خطة للتنمية الاقتصادية .

ويعتقد بعض المراقبين أن الأوضاع السياسية القائمة الآن يمكن أن تكون عاملاً مستقرارياً على الأقل لفترة من الزمن ، ذلك أن الحكومة الاتحادية إئتلاف بين حزب شعب الشمال الذى يمثله رئيس الوزراء الحاج أبو بكر طفاوا باليوا وحزب المؤتمر الوطنى بزعامة أزيكيوى . إلا أنه بالرغم من هذا التفاهم ينبغى ألا تغفل الفوارق بين الحزبين ، فحزب إزيكيوى كفاحى وله نظرات مستمدة من الآراء الاشتراكية ، فضلاً عن كونه من أنصار فكرة الجامعة الإفريقية حيث سبق أن نادى الدكتور أزيكيوى بفكرة إنشاء اتحاد فيدرالى من دول إفريقية الغربية وذلك قبل أن يشتغل الدكتور نكروما بالسياسة . ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل إن هناك إختلافات في بعض وجهات النظر بين رئيس الوزارة الاتحادية وحزب مؤتمر شعب الشمال من ناحية السياسة الداخلية . فالحزب محافظ ويعتمد على تأييد ونفوذ الأمراء والزعماء والأسرات القوية ، أما الحاج أبو بكر فيمثل الطبقة العامة أى الشعب إذ خرج من صفوفه . وفضلاً عن هذا فهو من دعاة الإصلاح وهو فى الأسلوب الذى يؤثره متأثر بتعاليم الفايين فى إنجلترا .

هذه الإختلافات العنصرية واللغوية وفى المستويات الاقتصادية والثقافية جعلت البعض يفضل النظام الفيدرالى على الدولة الموحدة إلا أنه ينبغى تنظيم الدولة الاتحادية بحيث لا تكون عاملاً فى الإبقاء على النزعات القبلية ، ولهذا يقترح البعض :

١ — إعادة النظر فى التقسيمات الإقليمية الحالية بحيث تقسم البلاد إلى عدد أكبر من الوحدات الإدارية أو الولايات بصورة تتخطى الإعتبارات العنصرية .

٢ — توسيع اختصاصات ووظائف الحكومة الاتحادية .

٣ — وضع نصوص صريحة ضد حق الانفصال Secession

- ٤ — يكون إختيار أعضاء المجلسين الاتحاديين بالانتخاب المباشر . ويمكن الأخذ بالنظام الأمريكي بأن يتكون مجلس الشيوخ من ممثلين لأقسام الاتحاد على قدم المساواة وذلك بعد إعادة النظر في التقسيمات الحالية .
- ٥ — إلغاء مجالس الزعماء حتى لا تظل مكانا تتركز فيه المصالح القبلية .

التنمية الاقتصادية

والمشكلة الكبرى التي تواجه نيجيريا ، شأنها في ذلك شأن معظم البلاد الافريقية والاسيوية التي تحررت أخيراً ، ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية من أجل رفع مستوى المعيشة الحالي حيث يتراوح متوسط الدخل السنوي للفرد ما بين ٢٥ ، ٢٩ جنيتها . وأول ما يلاحظ على الاقتصاد النيجيري أنه اقتصاد زراعي ورعوي ، نحو ٨٠٪ من السكان يشتغلون بالزراعة والرعي واستخراج منتجات الغابات وصيد الأسماك ، ومنتجات الزراعة والغابات تمثل ٨٥٪ من الصادرات الكلية ، وأهم المنتجات النباتية الكاكاو وزيت النخيل وثمره والفول السوداني والمطاط ، كما تنتج البلاد أنواعاً أخرى مثل الذرة والأرز وقصب السكر والتوابل والطباق والمطاط والموز والقطن . والجدول التالي يوضح قيمة الصادرات الزراعية الرئيسية (بملايين الجنيهات) .

١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٤	
٢٦٧٧	٢٦	٢٤	٢٩٣	الكافور
٢٠٣٤	١٧٣٩	٢٠٣٤	٢٢٣٨	ثمار النخيل
١٢٣٦	١٣٣٨	١٤٣٩	١٣٣٤	زيت النخيل
٢٦٣٩	٢٠٣١	٢٧٣٨	٢٩٣٩	الفول السوداني
٧٣٨	٦٣٣	٧٣١	٧٣٣	القطن
٧٣٦	٧	٦٣٤	٢٣٩	المطاط
٣٣٢	٢٣٨	٢٣٤٠	٢٣٩	الموز
٣٣٣	٣٣٢	٣٣١	٣٣٤	الجلود

وأهم غلات الإصدار ثمار النخيل وزيت النخيل والكافور والفول السوداني والمطاط إلا أنه لا بد من إصلاحات متنوعة للمحافظة على مركز البلاد في هذه النواحي. فنيجيريا تنتج حوالي ١٣ ٪ من إنتاج الكافور في العالم ولا تبعد كثيراً عن إنتاج غانة. والمعروف أن شجرة الكافور تحتاج إلى خمس أو ست سنوات كي تنتج ثم توصل الإنتاج حوالي عشرين عاماً ولذلك فالأمر الذي يتطلب الاهتمام الآن بصفة عاجلة وضع برنامج طويل الأمد لغرس أشجار جديدة قبل أن تضعف الأشجار الحالية ويتناقص الإنتاج. كما يتطلب الأمر كذلك بذل الجهود من أجل القضاء على الأمراض التي تهدد هذا النبات وهي على جانب كبير من الخطورة وذلك بإزالة الأشجار الموبوءة من جهة واستعمال البيدات الكيميائية من جهة أخرى. إلا أنه مازالت هناك مساحات واسعة يمكن استغلالها لزراعة الكافور والمعروف أن الأراضي الصالحة لهذا النبات قليلة جداً في المناطق الاستوائية. وزاد إنتاج المطاط بسبب الحرب العالمية الثانية ويمكن التوسع في زراعته بشرط تحسين استعمال الأساليب الفنية. والملاحظ أن الذي يتولى زراعته صغار الفلاحين ويقتضى الأمر اتباع نظام المزارع الكبيرة بأن تكون مزارع تملكها أو تستغلها الحكومة أو إنشاء مثل هذا النوع بطريق الجمعيات التعاونية. وتملك شركة دنلوب مساحة قدرها ٢٠.٠٠٠ فدان لزراعة المطاط بالأساليب الحديثة. أما فيما يتعلق بأشجار زيت النخيل فيلاحظ أن معظمها ينمو بصورة تلقائية ولهذا لا بد من الاهتمام بزراعته وفق الأساليب الحديثة.

واختيار الأنواع ذات الغلة الوفيرة ، واستخدام المخصبات . وتقدمت زراعة القطن . في السنوات الأخيرة ولكن المجال واسع في هذه الناحية .

ولكن عملية التنمية الزراعية تصطدم بعقبات عدة منها بدائية الأساليب المستعملة . وما تزال بالبلاد مساحات واسعة تصلح للاستغلال الزراعى كما في الشمال بشرط القيام بمشروعات الري لاستغلال السهول التى تغمرها الأنهار أثناء فيضانها . ومناطق المستنقعات فى دلتا نهر النيجر بحاجة إلى الصرف والتجفيف وبذلك تصبح من المناطق الهامة لزراعة الأرز . ويلاحظ كذلك تدهور خصوبة التربة ولذلك يتعين التوسع فى استخدام المخصبات الكيماوية . ويعانى إقليم « الحزام الأوسط » الواقع بين الإقليم الشمالى والقسم الجنوبى من البلاد من حشرة التسي تسي Tse tse . إلا أن أهم الوسائل للتنمية الزراعية والتى تجعل فى الإمكان استخدام الآلات الزراعية الكبيرة نظام التعاون الإنتاجى فى الزراعة وقيام الحكومات الإقليمية والاتحادية بالإكثار من المزارع الكبيرة التى تملكها . أن للمزارع الصغيرة لم تعد الأسلوب الصالح بالنسبة إلى نباتات مثل الكاكاو والمطاط والفول السودانى . والغابات تمثل ثلث مساحة البلاد ولكنها ثروة مهمة وبحاجة واسعة إلى حسن استغلالها ، وهذه عملية يمكن أو يجب أن تتولاها الحكومات بنفسها أو بالتعاون مع المؤسسات الكبيرة الخاصة .

وأهم مصادر الثروة للمدينة القصدير والكولومبيت ويتركز إنتاجهما فى الإقليم الشمالى وتكاد نيجيريا أن تحتكر إنتاج المعدن الأخير ، وفيما يلى بيان بالإنتاج (بالأطنان) ، وقيمه (بآلاف الجنيهات) (١) :

الكمالومببت		خام القصدبر	
الكمبة	الكمبة	الكمبة	الكمبة
٢١٤	١٢٢٩٠	٤٢١٠٠	١٤٢٠٩٠
٨٣٧	١٢٠٩٢	٨٢١٧٠	١١٢٧٥٣
١٢٣٠٧	١٢٢٢٨	٧٢٧٠٠	١٠٢٥٧٥
٣٢٦٩٨	١٢٨٥٥	٥٢٩٧٠	١٢٢١٣٦
٥٢١٤٢	١٢٥٢٥	٥٢١٧٠	١٠٢٣٠٨
٥٢١٤٢	٣٢٠٤٧	٥٢٨٧٠	١١٢٣٩٩
١٢٧٦٢	٢٢٤٠٥	٧٢٢٠٠	١٣٢٣٦٤
٧٦١	١٢١٤٥	٧	١٣٢٥٧٧
٤٥٧	٧٢٧	٣٢٩٣٧	٧٢١٢٦

وببلع عدد الشركات المشغلة بالعمدين ستمن شركة منها ٢٢ شركة مسجلة فف بربطانيا ، كما بوجد عدد كبفر من المشروعات الصغفرة . وبمثل العمدين ١٢٥ ٪ من الدخل القومي وهذه نسبة ضئيلة إلا أن هذه الثروة لم بجر البحث عنها بصورة شاملة وعلى نطاق واسع ، وهذا الأمر الآخر فف مقدمة المهام التي بدأت حكومة نيجفرفا الاهتمام بها فف السنوات الأخيرة .

إلا أن الأمل فف رفع مستوى المعيشة بصورة واضحة ففوقف على استغلال كافة إمكانيات البلاد من أجل التصنيع ، والمجال هنا واسع بسبب تنوع الغلات الزراعية للأغراض الصناعية وكذلك مصادر الثروة المعدنية . وبالبلاد اليوم طائفة من الصناعات مثل استخراج الزيت من الفول السوداني ولكن العملية تتم فف مصانع بدائية . وهناك أيضاً صناعة زيت بذرة القطن وعمل المنسوجات ، إلا أن المستقبل ببشر بالكثير إذا ما أقيمت المصانع الحديثة ، وقد بدأ بالفعل (نوفمبر ١٩٥٧) مصنع للمنسوجات فف كادونا . وهناك مصنع للأسمنت بالإقليم الشرقي طاقته الحالية ١٠٠.٠٠٠ طن فف السنة ، كما بدأ فف الإقليم الغربف إنشاء مصنع لهذا الغرض (١٩٥٩) بطاقة إنتاجية قدرها ٢٠.٠٠٠ طن . وتصنع البلاد حاجتها من السجائر الرخيصة . وبوجد

خام الحديد وتعتزم الحكومة إنشاء مصنع للحديد والصلب . والواقع أن نيجيريا الكثرية السكان سوق طيبة للسلع المصنوعة . فقد استوردت في عام ١٩٥٧ ما قيمته ١٤٥ مليون جنيه من الأقمشة القطنية ، ١١٤ من الحرير الصناعي ، ٢٦ من الأسمنت ، ٥٩ من البترول . وهذه أصناف تتوافر مقومات إنتاجها في البلاد بحيث يتحقق الا كتفاء الدائى منها . ولكن التقدم الصناعى يتطلب اتخاذ إجراءات كثيرة منها :

(أولا) توفير القوة المحركة ، وبالبلاد مناجم للفحم ولكنه على ما يبدو ليس من النوع الجيد وإن كان البحث قد يسفر عن وجود أنواع جيدة تصلح لعمل الكوك . ويجرى التنقيب عن البترول في السنوات الأخيرة . وقد ورد في تقرير شركة البترول البريطانية عن السنة المالية ١٩٥٩ والمقدم إلى الجمعية العمومية أن إنتاج الخام في تلك السنة السنة بلغ ٥٥١٠٠٠ طن مقابل ٢٥٧٠٠٠ سنة ١٩٥٨ حيث استمر عام ١٩٥٩ تنمية الإنتاج في حقول بومو ، أفام ، أولييري ، كما بدأ العمل في حقل جديد عند إيبوبا . ويقول التقرير « وبازدياد الإنتاج إلى ٥٥١٠٠٠ طن يمكن اعتبار نيجيريا بلدا منتجا للبترول » . هذا ومن المتوقع أن يرتفع الإنتاج عام ١٩٦٠ إلى ١٢٠٠٠٠ طن ، وينتظر إنشاء معمل للتكرير في بورت هاركورت . هذا ويقدر البعض أن الإنتاج سوف يرتفع في السنوات العشر القادمة إلى ما قيمته ٥٠ مليون جنيتها . وكذلك بدأت البلاد تتوسع في إنتاج الطاقة الكهربائية من المساقط المائية . ومن المشروعات الجديدة مشروع إقامة سد عند Jebba على نهر النيجر لتوليد الكهرباء وتنظيم المياه للرى وتحسين الملاحة .

ثانياً : معالجة نقص المواصلات إذ لا يزيد طول الخطوط الحديدية الحالية عن ١٧٨٠ ميلا وكلها بحاجة إلى التجديد الشامل . وفي نهاية سنة ١٩٥٧ بلغ طول الطرق ٣٦٤٠٠ ميلا ولكن ٢٥٠٠ ميل منها فقط مغطى بالقار . وهذا كله في بلد مساحته ٣٣٨١٧ ميلا مربعا . والنقل النهري ليس مستمرا على مدار السنة في أجزاء من نهر النيجر ، فالبواخر تسير فيه حتى أونتشا طول السنة ثم إلى Jebba خلال ثلاثة أو أربعة أشهر .

ثالثاً : عدم توفر رأس المال اللازم وقد أقدمت الحكومة في السنوات الأخيرة على تشجيع رأس المال الخاص عن طريق الاعفاءات الضريبية والجركية والاشتراك

معه في إنشاء بعض المشروعات . وللتنظر أن تتوسع الدولة في الاتجاه الثاني وأن تتولى مؤسسات عامة عدة قطاعات رئيسية من الصناعة .

رابعاً : العمل على توفير الخبرة الفنية وهذا يتصل إلى حد كبير بمشروعات التوسع في التعليم وبخاصة التعليم العالي والفنى والثانوى والواقع أن تمت نهضة حدثت منذ عام ١٩٥٥ بعد أن أصبح لأبناء البلاد رأى في إدارة شئونهم - فأنشئت في الاقليم الغربى عدة مدارس ثانوية (١٩٥٥ - ١٩٦٠) ، وفي الشرق زاد عدد المدارس من ٤٥ إلى ٦٩ مدرسة فيما بين عامى ١٩٥٤ ، ١٩٥٧ . ومع ذلك فالعدد ضئيل في البلاد ، فالمدارس الثانوية بالإقليم الغربى مثلاً لا تتسع لأكثر من ١٠ ٪ من طلاب المدارس الابتدائية . ولا يتجاوز عدد الذين بالمدارس الثانوية في الإقليم الشمالى ٥٠٠٠ تلميذ بينما عدد السكان ١٨٠٤ مليوناً من الأنفس . وجامعة إيبادان بها ١٠٠٠ طالب وينتظر أن يزداد العدد إلى الضعف في عام ١٩٦٥ . والأمل معقود على الطلاب الذين يتلقون العلم في جامعات بريطانيا ومعاهدها الفنية إذ بلغ عددهم حوالى ٤٠٠٠ طالب (١٩٥٧/٥٨) . إلا أن في وسع البلاد الاستعانة بالخبراء من مصادر مختلفة وبخاصة من الدول الإفريقية والآسيوية المستقلة ومن أية مصادر أخرى طالما أن هذه المونة الفنية لا تخرج عن حدود وظيفتها الحقيقية .

السياسة الخارجية :

ومن المسائل التى تثير الاهتمام وبخاصة في صفوف الدول الإفريقية المجاورة ما يتعلق بالسياسة الخارجية التى سوف تنتهجها نيجيريا . لقد صرح زعمائها بأنهم لن يقبلوا أى نوع من موائيق الدفاع أو إنشاء قواعد عسكرية في بلادهم إلا بعد بالاستقلال . ولذلك لا ينتظر أن ترتبط بالتزامات من هذا القبيل مما يسئ إليها ويضعف من تأثيرها في السياسة الإفريقية ، وقال سير أبو بكر طفاوا « إننا نعتبر من الخطأ أن تربط الحكومة الاتحادية نفسها بأى من الكتلت الدولية كاجراء بروتيني » ، ولقد وضع موقف نيجيريا الحيادى خلال الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة حيث كانت من بين الدول الإفريقية التى وافقت على انضمام الصين الشعبية إلى الأمم المتحدة . ولقد تكرر الحديث من قبل إعلان الاستقلال عن ضرورة دعم التضامن والتعاون بين الدول الإفريقية المستقلة وبرزت فكرة دعوة هذه الدول إلى مؤتمر يعقد في لاجوس أسوة بالمؤتمرات التى عقدت في أكرا

وأديس أبابا وليوبولد فيل ، كما زار السير أبو بكر في سبتمبر سنة ١٩٦٠ الدكتور مارجاي في سيراليوني وهوفويه بوايني في ساحل العاج ، ويدو أنهم على تفاهم من حيث نظرتهم إلى أسلوب التعاون بين الدول الأفريقية وبخاصة في غرب إفريقية دون أن يكون الغرض من ذلك إقامة تجمعات سياسية من هذه الدول .

وتقف نيجيريا إلى جانب حركات التحرر بالقارة ، ولهذا أثارت حوادث شاربيل الرأي العام وسارت المظاهرات إلى مقر رئيس وزراء الحكومة الاتحادية مطالبة باتخاذ الإجراءات الحاسمة ضد حكومة الاتحاد . ورئيس الوزراء الاتحادي لا يقل تطرفا عن سواه من زعماء نيجيريا وغيرها من حيث اسنكار السياسة العنصرية وهو يعارض استمرار عضوية اتحاد جنوب إفريقية في الكومنولث .

سيراليوني في الطريق إلى الاستقلال

هناك ظروف تاريخية لعبت دورا في تطور الحركة القومية في هذه المستعمرة البريطانية القديمة ، يمكن إجمالها فيما يلي :

أولا : إن جماعة الكريول Creoles الذين جاء بهم الإنجليز إلى فريتاون Freetown وأخذ عددهم يتزايد باطراد وخاصة بعد تحريم تجارة الرق ، كانوا يمثلون طبقة مثقفة ولكن ثقافتهم ذات اتجاه أوروبي ، كما كانت ميولهم أقرب إلى أوربا منها إلى إفريقية . حقيقة يرتد هؤلاء القوم إلى الأصل الإفريقي إلا أنهم فقدوا الصلة بالوطن وأصبحوا يجهلون لغاته . ولذلك كانوا ينظرون إلى القبائل المقيمة بالمناطق الداخلية نظرة تنم عن الترفع والشعور بالتفوق ويمزقون عن الاختلاط بها كما بادلتهم تلك القبائل شعورا من الارتياح بد والكراهية بسبب التفاوت الثقافي من جهة وارتفاع المستوى المادي للوافدين الجدد والذين أصبحوا نقطة الاتصال بين المنطقة والأوروبيين . فضلا عن ذلك كانت نظرتهم محلية لا تتجاوز شبه الجزيرة إلى الداخل وبذلك لم يحاولوا العمل على تحقيق وحدة قومية . واستغل الإنجليز هذه المشاعر المتبادلة بين الطرفين حتى يحولوا دون تعاونهما في المطالبة بالاستقلال . وهكذا يجوز القول بأن الكريول كانوا من العوامل المعوقة لنمو الحركة الوطنية .

إلا أنه يجب عدم المبالغة في قوة العامل السلبي ، وذلك أن أولئك المتأثرين بالأوربية سرعان ما أخذوا يفقدون إنعزاليتهم تدريجا بسبب ضغط الحاجة إلى التبادل التجاري مع القبائل الكائنة بالداخل ، وبدأوا يتزاوجون مع أفرادها ، ومالبت الأجيال الجديدة منهم أن فقدت نظرة أسلافها وأصبحت تنظر إلى شعب سيراليوني سواء بالمستعمرة أو المحمية على أنه شعب واحد أو متجانس وله أهداف متماثلة بتعين العمل على تحقيقها . وساعد على التقارب أنه بمرور الوقت فقد الكريول احتكارهم لكثير من الأعمال مثل التجارة والربا مما كان مصدر ثرائهم وبذلك لم يعودوا أرمستقراطية تتسامى على القبائل الداخلية التي أخذت بدورها تدخل في ميدان التجارة وغيرها .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالكريول كانوا فئة مثقفة مهما كانت درجة

هذه الثقافة وبسبب اتجاههم الأوربي وراثتهم حرصوا على توفير قسط طيب من التعليم لأبنائهم ، ونزح كثير من من الأبناء إلى الجامعات البريطانية ثم عادوا وقد تشبعوا بالآراء الحرة والديمقراطية . وأكثر من هذا فان الكلية Fourah Bay College والتي كانت متصلة بجامعة درام Durham الإنجليزية منذ سنة ١٨٧٨ ، أصبحت مركزاً للثقافة لا في سيراليوني وحدها فحسب بل وفي إفريقية الغربية البريطانية ، وفيها تلقى التعليم الكثيرون ممن تزعموا حركة الاستقلال .

ثانياً — بخلاف الحال في غانة ونيجيريا والكنغو وغيرها لم تكن القبيلة في سيراليوني وحدة سياسية ومن هنا كان العامل القبلي الذي تلقاه في تلك البلاد ضئيل الأثر ، ولم تنقسم الحركة النزاعية إلى التحرر بالاتجاهات الاتصالية العنيفة التي تهدو الوحدة القومية . إن الوحدات التي يسيطر عليها الزعماء القبليون التقليديون صغيرة^(١) وليس لهم النفوذ القوي الذي لقبائل إيو ويوروبا في نيجيريا أو باكونجو في الكونغو أو كيكويو في كينيا .

ثالثاً — وكان للحركة العمالية دور لا يمكن التقليل من شأنه كعامل توحيدى لأن طبقة العمال كانت تضم أفراداً من أبناء المستعمرة والقبائل القاطنة في الداخل . وللمسترت . ١ . چونسون أثر كبير في تنظيم الحركة النقابية وتكوين مؤتمر نقابات سيراليوني . ولما نظم الشعبة الوطنية من « عصابة شباب إفريقية الغربية » وهى تنظيم سياسى كان يدعو إلى الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والحكم الذاتى عمل على إدخال الحركة النقابية في هذا التنظيم فيزداد الطرفان قوة بما فيه خير الحركة القومية .

تطور الوضع السياسى

طبقاً للنظام الدستورى الذى طبق عام ١٩٢٤ كان جهاز الحكم على النحو الآتى :

١ — مجلس تنفيذى بالتعيين .

ب - مجلس تشريعى مكون من الحاكم وأغلبية من أعضاء بحكم وظائفهم .
أما الأعضاء من غير الموظفين فمنهم ثلاثة فقط بالانتخاب وكلهم من المستعمرة . وحق الانتخاب مقصور على المذكور .

وفي عام ١٩٤٧ بحثت عدة اقتراحات بقصد تعديل الوضع وصدر قرار بتنفيذها وأجريت بناء عليها الانتخابات في عام ١٩٥١ . وفي السنة التالية وقع الاختيار على ستة من الأعضاء المنتخبين للمجلس التنفيذي ، ثم منحوا لقب « الوزير » في أبريل من العام التالى . ولكن البلاد اجتاحتها موجة من الاضطرابات منها الإضراب الذى وقع في فريتاون في أوائل عام ١٩٥٥ ، كما قامت حركة احتجاج (١٩٥٥ - ١٩٥٦) ضد ضرائب مفروضة وضد بعض الزعماء ممن اتهموا بالاستبداد والفساد . وكانت النتيجة صدور دستور جديد في أواخر سنة ١٩٥٦ دون أن يؤخذ رأى قادة البلاد في التعديلات المراد إدخالها . وبمقتضى الدستور تقرر تكوين هيئة تشريعية لا تضم سوى أربعة بحكم وظائفهم وعضوين يمثلان بعض المصالح الخاصة دون أن يكون لهما حق التصويت . وكذلك صارت أغلبية المجلس التنفيذي من الإفريقيين . وجرت الانتخابات في سنة ١٩٥٧ وأسفرت عن النتائج التالية :

الحزب	عدد المقاعد التى حصل عليها
حزب الشعب	٢٣
الحزب التقدمى	٥
المستقلون	١١
	٣٩

وشكلت الوزارة من الحزب الذى حصل على الأغلبية وأصبح السير ملتون مارجاى Milton Margai رئيساً للوزراء . غير أن النجاح الذى أحرزته غانة بالحصول على الاستقلال سنة ١٩٥٧ ، والتطورات التى شهدتها نيجيريا والمستعمرات الفرنسية ، كان كل ذلك من الأسباب التى دفعت الشعب إلى المطالبة بالاستقلال وفى سنة ١٩٦٠ عقد في لندن مؤتمر دام أربعة عشر يوماً لبحث مستقبل سيراليون وتم فيه الاتفاق على إعلان الاستقلال في ٢٧ إبريل من عام ١٩٦١ ، على أن تبدأ عملية نقل الإدارة إلى أيدي الإفريقيين فتعطى رئاسة المجلس التنفيذي إلى رئيس الوزراء مارجاى .

الأحزاب وبرامجها

لعبت الأحزاب التالية دورها في حركة التحرير كما اشتركت في الانتخابات التي عقدت عام ١٩٥٧ : —

١ — المجلس الوطني بسيراليوني N.C.S.L. وهو وليد اندماج الحزب الديمقراطي مع هيئات أخرى وبخاصة ما كان منها مرتبطاً من قبل بعصبة شباب إفريقية الغريبة.

٢ — جمعية تنظيم سيراليوني S. L. O. S. وتكونت عام ١٩٤٦ بزعامة الدكتور مارجاي Margai وهدفها تحقيق التقدم في ظل الأوضاع القائمة حينذاك ، ولكن التعليم كان يشغل المحل الأول من اهتمامها . ثم اندمجت الجمعية في سنة ١٩٥٠ مع « حزب الشعب » الذي أنشأه المستر جونز بالمستعمرة وتكون من ذلك « حزب شعب سيراليوني » Sierra Leone People's Party ويرمز له بالأحرف S. L. P. P.

٣ — حزب سيراليوني التقدمي المتحد United Sierra Leone Progressive Party ويرمز إليه بالأحرف U.P.P. ، وتكون في يونيو سنة ١٩٥٤ بفضل المستر روجرز رايت المحامي والمستر ولاس جونسون وعدد آخر معظمهم من المستعمرة ، وكان الدافع على تكوينه الاستياء من الأحزاب الأخرى .

٤ — حزب العمال وتكون بعد الاضراب الذي وقع في فريتاون (يناير ١٩٥٥) بزعامة المستر ماركوس جرانت Marcus Grant . وكان عنصر ضعف هذه المنظمة أن الحكومة كانت تحرم على النقابات الاشتغال بالسياسة . وقد حرص الحزب على إشعار جماهير العمال بوحدتها بالرغم من انتمائها إلى قبائل مختلفة .

٥ — حركة استقلال سيراليوني وظهرت في نوفمبر سنة ١٩٥٦ وكانت ترى أنه لا محل للخلافات الحزبية في بلد ما يزال خاضعاً للاستعمار . واتجهت صوب الطبقة الوسطى من الشباب المثقف في صفوف الكريول وإشعارها بأن النكبات التي أصابتها ولادة السياسة الاستعمارية .

أما برامج تلك الأحزاب فتشهد بها البيانات والنشرات التي كانت تصدرها . وتشترك الأحزاب جميعاً في المطالبة بالاستقلال والحكم الديمقراطي وإسناد الوظائف إلى الإفريقيين وتوفير التعليم والمساكن وإنشاء طرق المواصلات والتوسع في الخدمات

الصحية وضرورة الاهتمام بإقامة الصناعات الثانوية . ولقد طالب حزب العمال بتحديد موعد لإعلان الاستقلال في نطاق الكومنولث ، وضمان التوزيع العادل للثروة الأهلية ، وتقييد حق الأجانب في تملك الأرض ، والاعتراف بالنقابات ، وتقرير معاشات كبر السن . وأعربت حركة استقلال سيراليوني عن إيمانها بالتخطيط الاقتصادي وطالبت بالمزيد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، كما كانت الهيئة الوحيدة التي أشارت إلى موضوع إنشاء اتحاد فيدرالي لإفريقية الغربية وإن لم تتجاوز اقتراحاتها في هذا الشأن موضوع التعاون الاقتصادي . وطالب حزب الشعب بأن يصبح التعليم الابتدائي مجانيا واجباريا في موعد أقصاه عام ١٩٦٠ ، كما اقترح ضرورة جعل الصناعات في أيدي الأفريقيين . واقترح الحزب التقدمي منح تسهيلات ائتمانية لرجال الأعمال والتجارة وأزباب الحرف ، كما طالب بتوفير الخدمات الصحية المجانية للعمال بصفة خاصة ووضع برنامج لتوليد الكهرباء لخدمة المناطق الريفية .

مشكلات الكومنولث

إزاء النمو السياسى الذى طرأ على المستعمرات البريطانية بأمريكا الشمالية خلال القرن الثامن عشر بدا اتجاهان لمواجهة تلك الحالة الطارئة أحدهما الخضوع لوستمنستر والآخر منح الحكم الذاتى للمستعمرات . فلما طالبت تلك المستعمرات بالأمر الثانى رفض طلبها على أساس استحالة قيام حكومتين منفصلتين فى إمبراطورية واحدة ، وكانت النتيجة الثورة ثم الحرب التى أسفرت عن الاستقلال وظهور الولايات المتحدة الأمريكية .

ولم يمض نصف قرن حتى تجددت المشكلة فى كندا وهنا أوفدت الحكومة البريطانية اللورد درام Durham حيث أعد تقريراً بعد عودته اقترح فيه منح الحرية التامة مع احتفاظ بريطانيا بمسائل أربع وهى الأرض والتجارة الخارجية والشئون الخارجية والدفاع ، وإن كان الشعور العام أن تلك التحفظات ما هى إلا إجراء مؤقت ومآلها الزوال . وقبلت السياسة المقترحة ثم ما لبثت أن طبقت على استراليا ونيوزيلند واتحاد جنوب إفريقية . واستخدم لفظ « الدومينيون » لبيان انقطاع الصلة بالسيطرة الاستعمارية .

إلا أن تجربة الحرب العالمية الأولى جعلت بلدان الدومينيون تطالب بالسيادة الكاملة فى مجال السياسة الخارجية ، فقبلت بريطانيا وحضر الأعضاء جميعاً مؤتمر الصلح وانضموا إلى عصبة الأمم كشعوب منفصلة . وخلال فترة ما بين الحربين أقامت الممتلكات المستقلة سفارات لها فى الدول الأجنبية وبالرغم من ذلك كان لابد من تحديد معنى الدومينيون وتم ذلك فى المؤتمر الإمبراطورى عام ١٩٢٦ وتأيد التعريف الجديد بقانون وستمنستر الصادر عام ١٩٣١ والذى أزال ما كان متخلفاً من المفارقات القانونية .

نشأت بعد ذلك مشكلة تمثلت فى السؤالين الآتيين : هل من حق هذه الجماعات المشتركة بملء حريتها أن تبقى على الحياد فى حالة حرب ؟ وحثت إير Eire ذلك بإعلانها الحياد عام ١٩٣٩ . وكان السؤال الثانى موجهاً من زعماء حزب المؤتمر الهندى إلى السير ستافورد كريس ، وهو : هل لهذه الجماعات حق الانسحاب من

الكومنولث ، وكان رده أن لها هذا الحق . وعلى ذلك انسحبت أير ، كما انسحبت بورما سنة ١٩٤٧ قبل أن تحصل على وضع الدومينيون .

ثم حدث التطور الأخير حين أعلنت الهند في مؤتمر الكومنولث عام ١٩٤٩ عزمها على أن تأخذ بالنظام الجمهوري مع البقاء داخل الجماعة ، وتمت الموافقة على الفكرة باتخاذ صيغة غير منطقية ألا وهي أنه بينما لا تكون ملكة إنجلترا رئيسة للدولة الهندية فإن الهند تعترف بها رئيسة للكومنولث^(١) . وفي سنة ١٩٥٦ أعلنت باكستان الجمهورية ، وحذت غانة حذوها سنة ١٩٦٠ .

وقد يتساءل البعض عن ماهية الكومنولث ؟ واضح أنه لا يمكن اعتبارها هيئة فيدرالية Federation نظرا لعدم وجود جهاز أو تنظيم مركزي مشترك . ولا تعد تحالفا alliance لأن الصفة الجوهرية للأخير وجود التزامات معينة ، محدودة ومقررة وتوافق عليها الأطراف المعنية . وكذلك تختلف عن الشركة المساهمة التي يتضمن قانونها حقوقا للشركاء والتزامات عليهم . ولذلك يمكن وصف الكومنولث بأنها نوع من أسرة بين أفرادها التزامات ولكنها غير محدودة أو معرفة^(٢) . فكل عضو في الجماعة يحكم نفسه بنفسه ، ومستقل من الناحية العملية وكثيرا ما يختلف الأعضاء حول السياسة ، كما لا توجد سلطة مركزية ، والتعاون بينهم اختياري . وهذا التعاون يتخذ الصور الآتية :

١ — المؤتمرات الدورية من رؤساء الوزارات وأحيانا من وزراء الخارجية أو المالية . وليس لهذه المؤتمرات جدول أعمال أو سلطة تشريعية ، فالقصد منها الدراسة والتشاور .

٢ — وجود المندوبين السامين للأعضاء في لندن وفيما بينهم .

٣ — تبادل المعلومات عن طريق مكتب علاقات الكومنولث .

إلا أن هذه « الأسرة من الشعوب » كما يدعوها الكتاب الإنجليز تعاني الكثير من المشكلات والصعاب ، مما قد ينتهي بتفكك أو اصرها أو انسحاب بعض أفرادها نهائياً . فسياسة اتحاد جنوب إفريقية العنصرية موضع سخط الأعضاء الإفريقيين والآسيويين ، فسحب الاتحاد والهند مندوبيهما السامين كل من بلد الآخر ، وتعرض مؤتمر عام ١٩٦٠ لأزمة واضطر إلى اتخاذ قرار يعتبر من حيث البدء استنكاره

للتفرقة ، كما قررت الملايو وغانة المقاطعة الاقتصادية للاتحاد . وكذلك تلقى مطالبة الاتحاد بضم المحميات الثلاث للمعارضة الشديدة بسبب سياسته أيضاً إزاء الإفريقيين . والاتجاه الجمهورى أخذ فى الانتشار وعقد اتحاد جنوب إفريقية استفتاء فى الخامس من أكتوبر سنة ١٩٦٠ لهذا الغرض . ومن المشكلات التى لم تحل بعد الخلاف بين الهند وباكستان بشأن كشمير .

والسياسة الخارجية من عناصر التوتر التى قد تفت فى كيان الجماعة ، فوقف أعضاؤها الآسيون والإفريقيون ضد انجلترا أثناء أزمة السويس ، كما أيدوا الكنفو فى نزاعه مع بلجيكا بينما امتنعت بريطانيا عن التصويت فى مجلس الأمن . وفى سنة ١٩٥١ عقد ميثاق دفاعى بين استراليا ونيوزيلند والولايات المتحدة ، ولا بد أن الدولتين الأعضاء فى الكومنولث سوف تشمران بالحرج إذا ما حدث خلاف بين بريطانيا والولايات المتحدة بشأن السياسة الخارجية . وبالرغم من أن المفهوم أن تكون للأعضاء سياسة خارجية مشتركة فالملحوظ أن الهند وبريطانيا اعترفتا بالصين الشعبية ولم يحدوها أعضاء آخرون . كما أن معظم الأعضاء الآسيويين والإفريقيين يسرون على مبدأ الحياد الإيجابى ولو بدرجات متباينة .

وحتى المزايا التجارية الناجمة من سياسة التفضيل التى وضعت أساسها اتفاقيات أوتاوا لم تعد عاملاً قوياً فى الترابط ، فأنجلترا فيها اتجاه قوى إلى الانضمام إلى السوق الأوربية المشتركة ولو ترتب على ذلك اضرار بسياسة التفضيل فى جماعة الكومنولث ، كما أن عدداً من الأعضاء يزيد الآن تبادلته التجارى مع غير المجموعة وقد يمنحهم امتيازات تفضيلية . وهكذا تعاني الكومنولث محنة داخلية قوية .

الفصل الثالث عشر

اتحاد إفريقيا الوسطى في محب الرّيح

يتكون اتحاد إفريقيا الوسطى من روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ونياسالاند ، ومساحته ٤٨٧٦٤٠ ميلا مربعا (روديسيا الجنوبية ٣٣٠٠٠٠ ، روديسيا الشمالية ٢٨٨١٣٠ ، نياسالاند ٤٩١٧٧) ، وفي ٣١ ديسمبر من عام ١٩٥٨ بلغ عدد السكان ٧٨٠٠٠٠٠ نسمة موزعون كالآتي :

المناطق	أوروبيون	إفريقيون	أجناس أخرى	المجموع
روديسيا الجنوبية	٢١١٠٠٠	٢٠٥٩٠٠٠	١٤٩٠٠	٢٠٨٢٠٠٠
روديسيا الشمالية	٧٢٠٠٠	٢٠٢٥٠٠٠	٨٤٠٠	٢٠٣٣٠٠٠
نياسالاند	٨٦٠٠	٢٠٧٢٠٠٠	١١٥٠٠	٢٠٧٤٠٠٠
	٢٩١٠٠٠	٧٠٥٦٠٠٠	٣٥٠٠٠	٧٠٨٠٠٠٠

مات الإقليم الثلاث

قبل الاتحاد

دخل لثنجستون نياسالاند عام ١٨٥٩ ، ثم جاءت في أعقابه بعثة تبشيرية إلى منطقة البحيرات . وأرادت أن تمد نطاق نشاطها وتفوزها بالتعاون مع « شركة البحيرات الإفريقية » ولكنها اصطدمت بقبيلة چاو ونشب قتال تغلب فيه البيض نتيجة تفوقهم التكنولوجي الحربي . وما لبث الإقليم أن تعرض للتهديد من جانب البرتغاليين في موزمبيق وانكسروا إلى سحب قواتهم إثر الإنذار الذي وجهه

اللورد سالسبوري في يناير عام ١٨٩٠ . ونظرا لسوء حالة الشركة انتقلت إلى أيدي سيسل رودس الذي حصل على ٢٧٠٠٠٠٠ فدان « لشركة جنوب إفريقية البريطانية » . وأعلنت الحكومة البريطانية حمايتها استناداً إلى تلك للمعاهدات التي وقعها مبعوثوها وأدواتها مع زعماء القبائل العاجزين عن تفهم نصوصها ومراميها . وكانت السلطة متركزة في أيدي الحاكم البريطاني ويعاونه مجلس تشريعي ومجلس تنفيذي ليست لهما سلطات حقيقية .

وإمكانيات التنمية الزراعية وافرة ، فالأمطار أشد غزارة منها في الإقليمين الآخرين وتوزيعها يتميز بالتساوي تقريبا ، والتربة أكثر خصوبة ، إلا أن الإدارة لم توجه الاهتمام الواجب إلى هذه الناحية الأمر الذي ترتب عليه سوء حال الإفريقيين مما اضطرهم إلى التماس الرزق خارج بلادهم . والواقع أن نياسالاند ظلت تعتبر مورداً احتياطياً لتوفير الأيدي العاملة . ويقضى النظام المتبع بأن يحصل الإفريقيون الذين يرغبون في العمل خارج الإقليم على بطاقات تحقيق الشخصية ، وكان متوسط البطاقات الصادرة السنوي ٣٣٨٥٢ خلال الفترة (١٩٤٦ - ١٩٥٠) ، فأصبح ٥٥٥١٥ في الفترة (١٩٥١ - ١٩٥٥) ، وارتفع إلى ٧٢٣٠٤ عام ١٩٥٦ ، ٣٤٦ ٧٦٦ سنة ١٩٥٧ . وفي السنة الأخيرة بلغ عدد أبناء البلاد ممن يشتغلون في خارجها ١٤٠٠٠٠ من الذكور منهم ١٠٠٠٠٠ في روديسيا الجنوبية ١٣٠٠٠ في روديسيا الشمالية ، ٢٠٠٠ في اتحاد جنوب إفريقية ، ونستطيع أن نجد علاقة سببية قوية بين هذه الظاهرة وبين إهمال مشروعات التنمية الزراعية التي تهدف إلى زيادة الإنتاج والدخول ورفع مستوى المعيشة . وثمة ملاحظة وإن لم تكن مقصورة على نياسالاند ونقصد بها الجزية الشخصية التي يؤديها الإفريقي تقداً ولما كانت القبائل لا تعرف الاقتصاد النقدي أصبحت مضطرة إلى الهجرة إلى المناطق الصناعية والمدن حيث تحصل على الدخل النقدي الذي يمكنها من أداء هذه الضريبة التي لم تكن تقل عن عشرين مثلاً للفرد الواحد من الذكور البالغين .

ولم يتدفق الأوربيون على نياسالاند بالقياس إلى الروديسيتين نظراً لعدم التنقيب عن الإمكانيات المعدنية ، ولذلك لم يتجاوز عددهم خمسة آلاف عام ١٩٥٣ مقابل ٢٠٠٠ ٢٠٠٠ من الإفريقيين ، ولعل هذا يفسر عدم حدة سياسة التفرقة العنصرية على النحو الذي نلقاه في كل من روديسيا الجنوبية والشمالية .

تكوين الروديسيين :

كان اكتشاف الماس بمستعمرة الرأس ثم الذهب في ترنسفال حافزا لطلاب امتيازات الاستغلال على السعى إلى الحصول عليها من زعماء القبائل الإفريقية بشقي الأساليب . وبالحداغ والإرهاب والقسوة حصل سيسل رودس في أكتوبر من عام ١٨٨٨ على امتياز يشمل الأرض والمعادن التي تحت سطحها من لو بنجولا Lo Bengula زعيم قبائل الليتايلي ، وذلك في مساحة قدرها ٧٥٠٠٠ ميل مربع في المنطقة التي عرفت فيما بعد باسم روديسيا الجنوبية ، وسرعان ما كون لاستغلال هذا الامتياز شركة جنوب إفريقية البريطانية (١٨٨٩) British South Africa Company ونال ترخيص الحكومة البريطانية في خريف العام الأخير نفسه . ثم اشترى امتيازاً سبق أن حصل عليه Harry Ware من ليوانيك Lewanika زعيم قبائل باروتسي في المنطقة التي تعرف الآن باسم روديسيا الشمالية . وفيما بين عامي ١٨٩٨ ، ١٩٠٩ وقعت الشركة اتفاقيات تكفل لها الحق في الأرض في جميع روديسيا الشمالية الغربية باستثناء أراضي قبيلة باروتسي Barotsclend .

وتقع الأراضي التي كانت تقيم بها قبائل نجوني Ngoni بين أنهار شاير ولوانجوا وزمبيزي ، في منطقة خصبة خالية من ذبابة تسي تسي ، وذات مناخ صالح لسكنى البيض بسبب ارتفاعها . واستطاع الألماني كارل فايس Karl Weise نيل امتيازات استغلال من مبيزني Mpezeni زعيم نجوني ، وألف شركة لاستغلالها باسم The : Mozambique, Gold, Land & Concession سنة ١٨٩٣ ولكن الحكومة البريطانية رفضت الترخيص لها بحجة أن شركة جنوب إفريقية سبق لها الحصول على امتيازات في المنطقة ذاتها قبل عام ١٨٩١ . وفي عام ١٨٩٣ صدرت شهادة من القنصل البريطاني في إفريقية الشرقية البرتغالية بتأييد حق الشركة الأخيرة في التعدين وخلافه في الشطر الأكبر مما أصبح يعرف باسم روديسيا الشمالية الشرقية وأراضي نجوني الواقعة خارج نياسالاند . وفي عام ١٨٩٤ اتفقت الشركتان فتنازلات شركة موزمبيق عن امتيازات كارل فايس مقابل الحصول على امتياز في مساحة قدرها ١٠٠.٠٠٠ ميل مربع .

وهكذا خلال سنوات قلائل أصبحت جميع الأراضي الواقعة شمالي نهر زمبيزي تحت سيطرة شركة جنوب إفريقية البريطانية وسلطانها

وصدرت « قرارات في المجلس » قضت بإنشاء إدارة لكل من روديسيا الشمالية (١٨٩٩) والغربية (١٩٠٠) ، ثم ادمج القسمان عام ١٩١١ لتكوين « روديسيا الشمالية » الحالية واعتبرت بحجة بريطانية بحجة أنها لم تؤخذ بالحرب وإنما طالب أهلها بحماية بريطانيا طبقا لاتفاقيات وقعتها زعماءهم . ومما يلفت النظر أنه لما فكر الزعماء الوطنيون بعد ذلك بسنوات في الالتجاء إلى الأمم المتحدة أو محكمة العدل الدولية . رغبة منهم في منع قيام اتحاد روديسيا ونياسالاند كان من رأى رجال القانون الإنجليز أن تلك المعاهدات تخرج عن اختصاص القضاء الدولي لأن الزعماء الذين وقعوها لم يكونوا رؤساء دول ذات سيادة ويعترف بها القانون الدولي .

مدت الشركة خطا حديديا من لثنجستون (شمالي شلالات فكتوريا بسبعة أميال) إلى بوانا مكوبوا على حدود كانانجا ونقلت الأرض الواقعة على جانبيه لصالح البيض ، وفي سنة ١٩١٢ أدخلت زراعة الطباقي وفرضت على كل ذكر إفريقي ضريبة قدرها ١٠ شلنات بحجة تغطية نفقاتها الإدارية ولكن السبب الحقيقي حمل الإفريقيين على العمل لدى البيض .

ثم دب الخلاف بين المستوطنين والشركة إذا اعتبروها تلعب دوراً مزدوجاً ، فهي أساساً مؤسسة تسمى إلى الربح ولكنها تمارس الإدارة أيضاً ، وزاد سخطهم حين أبدت عزمها على فرض ضريبة دخل ولهذا طالبوا الحكومة البريطانية . عام ١٩٢١ بتشديد الرقابة على الشركة . وهنا شكلت لجنة برئاسة اللورد بركستون ، أوصت بمنح نظام الحكومة المسئولة إلى روديسيا الجنوبية وإذا وافق المستوطنون في استفتاء يعقد لهذا الغرض . وأجرى الاستفتاء عام ١٩٢٣ فوافق ٨٧٧٤ وعارض ٥٩٨٩ وكان عدد البيض حينذاك أربعة وثلاثين ألفاً . ويلاحظ أن الإفريقيين وعددهم حوالي المليون لم يؤخذ رأيهم . وفي ٢٩ سبتمبر ١٩٢٣ وقع الاتفاق الذي أنهى حكم الشركة التي حصلت على تعويض قدره ٣٧٥٠٠٠٠ جنيه مع الإحتفاظ بمساحة قدرها ١٠٠٠٠٠٠٠ فدان من أرض الزراعة والرعى مع حقوقها فيما تضم الأرض من ثروة معدنية . وفي سنة ١٩٣٢ بيعت الحقوق التعدينية إلى حكومة روديسيا الجنوبية مقابل مليوني جنيه . وفيما يتعلق بروديسيا الشمالية نص الاتفاق على حصول الشركة على نصف الأيراد الناجم من بيع أو تأجير الأرض في روديسيا

الشمالية الغربية ، كما تحتفظ إلى الأبد بالحقوق الخاصة بالثروة المعدنية .

وهكذا حصلت روديسيا الجنوبية على الحكم الذاتي اعتباراً من أول أكتوبر ١٩٢٣ وأصبح الحاكم العام الذي حل محل الشركة رمزاً للتاج أو ملكاً دستورياً. إذا سلطات تشريعية أو تنفيذية ، وكانت نتيجة الوضع الجديد خضوع الأغلبية الإفريقية للسيطرة الكاملة من جانب الأقلية البيضاء وبغير توفير ضمانات لحقوقها^(١) .

وما أن حصلت روديسيا الجنوبية على الحكم الذاتي حتى أخذ البيض يتدققون عليها ومعظمهم من أصل انجليزي ، وهذه الحقيقة يجب تأكيدها « إذ أصبح من عادة الذين يلتمسون الأعذار للامبريالية البريطانية من اليساريين أن يعزوا النظام الرجعي الذي كبلت به الأجناس الإفريقية في أقاليم إفريقية الجنوبية إلى غلبة العنصر البويري أو الهولندي في الاتحاد »^(٢) والواقع — طبقاً للتقديرات الرسمية — لا تتجاوز نسبة الأفريكانز ١٣٪ من مجموع العناصر البيضاء في روديسيا الجنوبية.

روديسيا الجنوبية (١٩٢٣ — ١٩٥٣)

اجتذبت روديسيا الجنوبية البيض فزاد عددهم ، كما أنهم — بخلاف الحال في روديسيا الشمالية — انتشروا في مختلف أرجاء الإقليم حيث قامت المدن كما أن الخطوط الحديدية أكثر تطوراً منها في جارتها الشمالية . وحتى الحرب العالمية الثانية ظل الاقتصاد قائماً على الزراعة الأوربية والتعدين ، وكانت أهم المنتجات الطباق والذهب . وفي عام ١٩٣٨ بلغ الدخل الصافي ٢١ مليون جنيه من الزراعة ، ٥ ملايين من التعدين ، وبلغت الصادرات ١٠ ملايين جنيه . إلا أنه بسبب الحرب وفي الفترة التي أعقبها زادت هجرة البيض إلى الإقليم وتدفقت رؤوس الأموال ، ونشطت الصناعات الثانوية بشكل ملحوظ ومن ذلك أنه في عام ١٩٥٣ بلغ الدخل الصافي من الزراعة الأوربية ١٨٠٠٠ ٩٢٨ ١٨

(١) Creighton (T.R.M.) : The Anatomy of Partnership, p. 30.

ويقول المؤلف (ص ٣١) إن الأقلية البيضاء عاشت دائماً في عزلة فكرية فلم تكن بها منشأة للتعليم العالي حتى عام ١٩٥٦ ، وظلت مدى نصف قرن تتجنب الاتصال بالافكار الحرة التقدمية في أوروبا .

G Padmore : opt , p. 39

(٢)

جنيه ، ومن التعدين ١٢٠٠٠٠٠٠٠ ، ومن الصناعات التحويلية والكهرباء والنقل وتوفير المياه ٣١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

ولكن المشكلة الرئيسية التي تواجه روديسيا الجنوبية كانت النقص في الأيدي العاملة الإفريقية الرخيصة ، ولهذا اعتمدت كثيراً على نياسالاند . ولكنها في الوقت نفسه عملت على إرغام الإفريقيين بالإقليم على السعى إلى العمل . ففي عام ١٩٣٠ صدر قانون تخصيص الأرض Land Apportionment Act ، وبمقتضاه - بعد التعديل الذي أدخل عليه - حرم على الإفريقي منذ عام ١٩٤٢ شراء أو استئجار أرض إلا في مناطق معينة خصصت لأبناء البلاد . وتوزيع الأراضي يلقى الضوء على الأوضاع السائدة هناك :

المساحة بالفدان

٢١٠٠٠٠٠٠٠

المعازل

٢٠٠٠٠٠٠٠٠

أراض باسم الوطنيين

٥٠٠٠٠٠٠٠٠

المساحة المخصصة للأوروبيين

٥٧٠٠٠٠

أراض لم تخصص بعد

٣٠٠٠٠٠٠٠٠

مناطق الغابات

وإذا كانت أغلبية الإفريقيين تتركز في معزلى ميتابيلاند وماشونالاند ، وهما مناطق موبوءة بذبابة تسي تسي ولا يتوافر فيهما الماء كما ينعدم في بعض الأنحاء ، فضلاً عن بعدهما عن طرق النقل الحديثة ، اشتد الضغط على الأرض ولم تعد بقادرة على توفير أسباب العيش ومن هنا توافر الدافع إلى الهجرة حيث العمل بالمناطق المدنية^(١) .

وزيدت الضريبة الشخصية فأصبحت ٢ شلن سنوياً ، يضاف إليها ١ شلنات عن الزوجة ، ٥ شلنات عن الكلب . وعدم الأداء خلال شهر من الاستحقاق معناه غرامة قدرها عشرة جنيهات أو الحبس ثلاثة أشهر . من أجل دفع هذه الالتزامات صار لزاماً على الشبان القادرين العمل لدى الأوروبيين بالمزارع أو الصناعات . ولم تقف السلطات عند هذا الحد بل شجعت تشغيل الأحداث ، فصدر « قانون

(١) بالرغم من أن أراضي الإفريقيين ٤١٪ قانوناً من المساحة الكلية إلا أنها عملياً محصورة فيما لا يتجاوز ٢٢٪ .

«استخدام الأحداث» ويعطيها الحق في تنظيم تأجير الأطفال لأصحاب الأعمال البيض لمدة لا تتجاوز ستة أشهر في المرة الواحدة . أما الحجة التي برروا بها القانون فتقول إن هدفه حماية الأحداث من للآثار الضارة .

وفي عام ١٩٥٦ صدر قانون الزراعة في أراضي الوطنيين وبمقتضاه لا يجوز للأفريقي أن يحوز أرضا في المناطق الريفية إلا إذا كان يزاول الزراعة فعلا ، ولذلك اضطروا الإفريقيون المحرومون من حق الزراعة إلى التدفق على المناطق المدنية للعمل والإقامة .

وسياسة التفرقة العنصرية مثلها في اتحاد جنوب إفريقية ، فخصصت للمعازل للإفريقيين ، وخصصت المساكن للعمال الإفريقيين خارج المدن والجهات الصناعية ، وأغلق في وجوههم باب الارتقاء إلى الحرف الحاذقة ، ومنحت لهم أجور منخفضة فهي ٣٠ شلنا في الشهر للمعدنين ، ١٢ر٥ شلنا للعامل الزراعي . والشهر ٣٠ يوم عمل واليوم ما بين ١٠ ، ١٥ ساعة . أما العامل الأوربي الأصل فأجره ٢٠ شلنا في اليوم ذي الثماني ساعات . وذلك بخلاف المسكن المجاني والخدمات الأخرى . وفي يناير سنة ١٩٤٩ كان الإفريقي الذي يعمل في المناطق المدنية يعطى الحد الأدنى من الأجر (٣٥ — ٧٥ شلنا) ، مع أجازة سنوية قدرها عشرة أيام .

ويقضى قانون التعليم (١٩٣٧) بأن التعليم الأولي والثانوي إجباري لأبناء البيض . ويتعلم الإفريقيون لغاية الصف الخامس ، وأهم المواد الدراسية العمل الصناعي والإنجليزية والنظام والنظافة . ويلاحظ أن عدم تقرير مبدأ إجبارية التعليم الأولي (على الأقل) للإفريقيين يتفق مع المبدأ الذي تضمنه قانون تشغيل الأحداث ، أي استغلالهم في مزارع الأوربيين بصفة خاصة .

إن الفلسفة التي تكن وراء سياسة المستوطنين في روديسيا الجنوبية عبر عنها سير جودفري هجنس Huggins أمام « عصبة مستعمرات ما وراء البحار » حيث خطب في ١٢ يوليو سنة ١٩٣٤ يقول « لقد حان الوقت الذي يدرك فيه الناس في إنجلترا أن الرجل الأبيض في إفريقية ليس مستعدا ولن يكون مستعدا أبدا لقبول الإفريقي على أنه يساويه من الناحيتين السياسية والاجتماعية » .

ولم تتغير هذه النظرة بمرور الوقت ففي عام ١٩٥٣ (قبل قيام الاتحاد) نشرت حكومة روديسيا الجنوبية كتيباً رسمياً وردت فيه العبارات الآتية (١) :

« إن سياسة العزل الجغرافي بأسرها تفترض ضمناً ألا يكون هناك مجتمع مختلط في روديسيا الجنوبية . قد يتعارض هذا مع المبدأ الذي يعتنقه بعض المفكرين السياسيين خارج إفريقية ممن ينكرون على الأوربي الحق في مركز دائم منفصل في أي جماعة إفريقية ... ليس من عادة الإفريقيين والأوربيين أن يتزاورا في البيوت بطريقة اجتماعية ، أو أن يرتادوا نفس الأماكن اللهو أو أن يستخدموا نفس المطاعم والفنادق » .

روديسيا الشمالية (١٩٢٣ - ١٩٥٣)

في عام ١٩٢٤ أصبحت روديسيا الشمالية محمية فحل الحاكم البريطاني محل المجلس الاستشاري الذي سبق أن أنشأته الشركة عام ١٩١٨ . ويعاونه مجلس تشريعي يتكون من الحاكم (رئيساً) وأربعة أعضاء بحكم وظائفهم . وأربعة موظفين يعينهم الحاكم ، وخمسة أوربيين من غير الموظفين لتمثيل المستوطنين البيض . وأنشئ أيضاً مجلس تنفيذي . إلا أن السلطة الحقيقية كانت في أيدي الحاكم ، لا المجلسين .

وتعرض تكوين المجلس التشريعي للتغيير ست مرات خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٢٤ ، ١٩٥٤ ، وكان الهدف دائماً من كل تغيير زيادة نسبة الأعضاء من غير الموظفين ، ولم يعين من الفئة الأخيرة لتمثيل المصالح الإفريقية إلا عام ١٩٣٨ . ومنذ عام ١٩٤٨ إلى حين قيام الاتحاد كان المجلس التشريعي يتكون من ١٠ أعضاء موظفين ، ١٠ منتخبين ، عضوين أوربيين من غير الموظفين (بالتعيين) لتمثيل المصالح الإفريقية ، عضوين إفريقيين . وهكذا نجد أن أبناء البلاد الشرعيين لا يمثلهم من صفوفهم غير عضوين فقط . أما ما كانت تدعيه الإدارة من أن الأعضاء الموظفين أميل إلى وجهات النظر الإفريقية فادعاء تقضه الأحداث . وطبقاً لدستور سنة ١٩٤٨ كان المجلس التنفيذي يتكون من ١١ عضواً منهم ٧ بحكم وظائفهم ، ٤ من غير الموظفين بما فيهم عضو معين لتمثيل مصالح الإفريقيين .

كان الاعتقاد أن إمكانيات استيطان البيض في روديسيا الشمالية هزيلة ، ولذلك لم يزد عددهم في عام ١٩١٤ عن ٢٣٠٠ شخص . وفي سنة ١٩٢٥ وقع حادث على جانب كبير من الأهمية إذا اكتشف النحاس قرب ندولا على مقربة من حدود الكنفو ، وسرعان ما بدأ العمل في أربعة مناجم وهي Rhokana Antelope ، Mulfira ، Nchanga ، وأنشئ أول مصنع عند منجم Antelope في Roam ، أكتوبر سنة ١٩٣١ وبدأ أول إنتاج للنحاس عام ١٩٣٣ ، وبلغ ٢١٥٠٠٠ طن عام ١٩٣٨ .

وكان من أثر ذلك أن تحولت المنطقة إلى مركز للصناعة الثقيلة ، وأهم من ذلك قيام المدن وتدفق الألوف من الإفريقيين للعمل . في سنة ١٩٢٠ كان ٥٠٠ إفريقي من أهل روديسيا الشمالية يعملون في كاتانجا ، ٢٤٠٠ في روديسيا الشمالية . وفي سنة ١٩٢٨ كانت الشركات في « حزام النحاس » Copperbelt تستخدم ٨٥٠٠ عاملاً إفريقيا ، وزاد الرقم إلى ٢٢٠٠٠ في ديسمبر سنة ١٩٢٩ . وفي سنة ١٩٣٠ قدر أن ٨٠٠٠ يعملون في روديسيا الشمالية في حرف خلاف تلك التي تتصل بالتعدين . وبازدياد هجرة البيض وتدفق الإفريقيين على المناطق الصناعية والمدنية ، سار البيض في طريق التفرقة العنصرية .

وعند قيام الاتحاد كان إنتاج النحاس في روديسيا الشمالية يمثل ١٥٪ من الإنتاج بالعالم الحر ، وقيمتها السنوية ١٣٠ مليون جنيهًا ، ويمثل ٦٠٪ من صادرات الاتحاد . وفي الإقليم كذلك الكوبالت واليورانيوم .

أما السياسة العنصرية وإن لم يكن الكثير من عناصرها قررتها التشريعات ، إلا أنها لا تختلف عنها في روديسيا الجنوبية وتمتد إلى مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فلا حاجة بنا إلى تفصيلها .

كيف تكونه الاتحاد؟

نقطة الإشتراء :

كانت شركة جنوب إفريقية البريطانية أول من اقترح إدماج الروديسيتين لما فيه من اقتصاد في نفقات الإدارة وتوحيد لسياسة الاستغلال . ولم تعترض الحكومة البريطانية خاصة وأن سياسة الشركة الاجتماعية واحدة في الإقليمين، ولكن المعارضة جاءت من ناحية المستوطنين في روديسيا الجنوبية بصفة خاصة إذ أوشك امتياز الشركة على الانتهاء مما يتيح لهم فرصة الحصول على الحكم الذاتي ، ولم يشاءوا أن يحملوا أنفسهم عبثاً مالياً بانضمام روديسيا الشمالية التي لم تتجاوز إيراداتها حينذاك ١٣٥٠٠٠ جنيه في السنة . إلا أن العامل الأساسي في تلك المعارضة راجع إلى الاعتقاد بعدم صلاحية الأخيرة للاستيطان وبذلك لن تجتذب إليها أعداداً كافية من العناصر البيضاء ، ومن هنا بدا الاندماج خطراً يهدد نظرية تفوق الرجل الأبيض حيث لن يستطيع أولئك المستوطنون إدارة روديسيا الشمالية وفقاً لفلسفتهم .

كان ذلك في عام ١٩١٥ . وفي عام ١٩٢٧ شكلت لجنة هيلتون ينج Hilton Young لبحث إمكانيات توثيق الصلات بين روديسيا الشمالية ونياسالاند ، وأثير الاحتمال في تكوين اتحاد يشتمل عليهما وكذلك كينيا وأوغندا . مثل هذا المشروع أثار مخاوف البيض في روديسيا الشمالية إذ يصبحون أقلية لا تذكر في اتحاد كهذا يضم الملايين من الإفريقيين كما أن الاهتمام سوف يوجه إلى زملائهم في كينيا الأكثر عدداً وثراءً . وحيث كان من الواضح أن الإمكانيات الاقتصادية أوفر ؛ ومن هنا كان الانضمام إلى روديسيا الجنوبية أسلم سياسة وينطوي على أمن المستقبل . ولهذا أرسلوا اثنين منهم وهما موراي Murray وستيرك Stirke لمباحثة الجنوبيين الذين وعدوا بتمثيلهم في كل من البرلمان المشترك والوزارة على نحو يتجاوز ما تقضى به النسبة العددية . ولقد رحب الجنوبيون بذلك الاتجاه لأن قيام اتحاد من الأقاليم الأربعة ينطوي على خطر بالنسبة إليهم ، فضلاً عن احتمال إنشاء خط حديدي إلى الساحل بما يضر بمصالحهم . ووجهة نظرهم أوضحتها رئيس وزراءهم موفات Moffat إلى اللجنة حين زارت الروديسيتين في مارس وأبريل عام ١٩٢٨ ، فذكر التجانس في اللناخ (٢١ م — إفريقيا)

والغلات والثلث والمشاعر بين الإقليمين ، وأبان أن الاندماج يؤدي إلى سياسة مشتركة إزاء الإفريقيين ، كما يؤدي إلى تنمية الكفاية الإدارية والاقتصادية . وكان من حججه كذلك أنه إزاء التنافس والتنافر بين الإنجليز والأفريكانز في اتحاد جنوب إفريقية فإن الاندماج يترتب عليه خلق بلد قوى تكون له أهميته في الجزء الجنوبي من القارة . ولم تسفر أعمال اللجنة عن نتيجة عملية ، فأثر رئيسها تجزئة روديسيا الشمالية بحيث تدمج أغنى أجزائها في جارتها الجنوبية وتضم الأجزاء الباقية إلى نياسالاند على صورة اتحاد تحت إشراف روديسيا الجنوبية ، أما أغلبية اللجنة فرأت الإبقاء على الوضع القائم وذلك نفوراً من السياسة التي تنتهجها روديسيا الجنوبية إزاء الإفريقيين .

بيان باسفيلد عام ١٩٣٠ :

إلا أنه لم يمض عامان حتى بدأ تحول له أهميته بالنسبة إلى المستقبل . ففي يونيو عام ١٩٣٠ بعث اللورد باسفيلد Passfield بمذكرة عن السياسة الاستعمارية البريطانية جاءت فيها العبارات الآتية :

« وتظن حكومة صاحب الجلالة الملك من الضروري بصفة قاطعة أن تسجل رأيها القائم على البحث والتفكير ، وهو أن مصالح الوطنيين الإفريقيين يجب أن تكون لها الغلبة ، وأنه إذا وحين تتعارض تلك المصالح مع مصالح الأجناس المهاجرة فينبغي أن تسود الأولى » .

وفصل القسم الثاني من المذكرة الأساليب العملية لتطبيق هذه السياسة . فتتمية الوعي الاجتماعي والسياسي لدى الشعوب الوطنية يجب أن يقوم بقدر الإمكان على أساس النظم القبلية بحيث يمكن تدريب الإفريقي وفق أساليب وأشكال من التنظيم ذات صلة بصرحه القبلي . وإذا زداد مقدرة فانه يحصل على نصيب أكبر في إدارة مشؤنه القبلية وأخيراً في الحكم على مستوى قومي عام . وفيما يختص بالأرض فالأمر الجوهري الأول أن يزال نهائياً من عقله أي شعور بعدم الاستقرار ، ويجب أن تخصص على صورة معازل وطنية الأراضي السكافية لسد حاجات القبيلة الحالية والمستقبلية ، وذلك من حيث مساحتها وصفها ، وأي أفراد يرغبون في الانفصال عن أسلوب الحياة القبلي يجب أن توفر لهم المساواة في الفرصة وأن يضمن ذلك لهم

« لأن حكومة صاحب الجلالة الملك تهمسك بمبدأ تساوى الفرصة في التصرف في أراضي التاج بغض النظر عن الجنس واللون والدين » . أما فيما يتعلق بالضرائب « فإن فرض الضرائب المباشرة على الوطنى يجب بصفة قاطعة أن يتحدد بمقدرته على أداء هذه الالتزامات بغير مشقة وبدون قلب أسلوبه التقليدى فى الحياة . . . ويجب توجيه كل عناية حتى لا تؤدى الضريبة ، سواء أكانت مركزية أم محلية ، إلى إجبار الوطنى على العمل من أجل الأجر بوصف ذلك السبيل العملى للحصول على المال الذى يتسنى به أداء الضريبة المقررة عليه » . وكذلك « فمن المفروض على الحكومات أن تتأكد من أن الإتفاق الحكومى على الخدمات المخصصة للوطنين فى الميزانية السنوية يجب أن يكون ذا علاقة سليمة بالإيرادات التى يجرى الحصول عليها من الوطنين ، وأنه ينبغى أن يحصل الوطنى مباشرة وبشكل ظاهر على جزاء عادل مقابل الضرائب المباشرة التى يطالب بدفعها » .

هذا المبدأ عن « غلبة مصالح الوطنين » Paramountey of native interest الذى يؤكده الوزير العالى لورد پاسفيلد لم يكن جديداً ولا يعدو أن يكون ترويداً لما جاء فى « الكتاب الأبيض » عام ١٩٢٢ بصدد كينيا ، والذى نقضته السياسة التى اتبعت فى البلد الأخير . إلا أنه أثار الانزعاج فى صفوف البيض بروديسيا الشمالية حتى اضطر الحاكم ما كسويل إلى طمأنتهم بأن المذكرة لا تتضمن تحولا فى سياسة بريطانية الرسمية ، ثم جاء خلفه سيرهيوبرت ينج Hubert Young ففسر المبدأ بأنه لا يعنى إطلاقاً إخضاع مصالح البيض لمصالح الوطنين وفى عام ١٩٤٩ أعلن الحاكم بالنيابة أن تلك السياسة أصبحت ميتة ، ثم أبدلها بعبارة غامضة عن « المشاركة العنصرية » وذلك فى كلامه أمام المجلس التمثيلى الإفريقى فى ١٥ يوليو سنة ١٩٤٩ . وبالرغم من التأكيدات التى أعقبت بيان الوزير البريطانى فإن المخاوف التى كانت شكوكا تساور البيض أصبحت حقائق ، « وما دام لا يمكن أن يكون هناك حديث عن الاستقلال فإن هذا (الخوف) اتخذ فى العادة صورة اتحاد سياسى مع روديسيا الجنوبية المستقلة عمليا فيما يتعلق بالمسألة الحيوية وهى الشؤون الإفريقية »^(١) . كانت الحاجة الملحة والغالبة العمل على التخلص من سلطة ورارة المستعمرات وكان أسرع وأيسر سبيل لتحقيق هذه الغاية الاندماج ، واستقر رأى الشماليين عليه .

ففي عام ١٩٣٦ عقد اجتماع غير رسمي عند شلالات فكتوريا حضره بعض أعضاء المجلس التشريعي بروديسيا الشمالية من غير الموظفين وممثلون للأحزاب السياسية في روديسيا الجنوبية ، وأصدروا قرارا بالاجماع بوجوب اتحاد الإقليمين ، ولكن حزب العمال في الأخيرة أعلن معارضته للمشروع نظرا لكثرة عدد الإفريقيين في الشمال وعدم تطبيق سياسة التمييز العنصري بدرجة كافية .

وتحت الضغط اتصل من جانب هجنس Huggins رئيس وزراء روديسيا الجنوبية تسكونت عام ١٩٣٨ لجنة بليسلو Bledisloe التي أصدرت تقريرها في العام التالي وجاء فيه أنها وجدت معارضة قوية لدى الإفريقيين في روديسيا الشمالية ونياسالاند ، وأوصت بشكل غير قاطع بأن من المرغوب فيه من ناحية المبدأ قيام شكل من الوحدة ولكنها ترى عدم التنفيذ في الوقت الحاضر ، وذلك بسبب اختلاف سياسة كل من الروديسيتين إزاء السكان الإفريقيين . ثم نشبت الحرب العالمية الثانية وأرجىء الموضوع إلى أن أثير من جديد عام ١٩٥١ .

وخلال تلك الفترة التي أعقبت نشر تقرير اللجنة ونشوب الحرب فتر حماس الروديسين الشماليين إلى حد ما لأن اشتداد الطلب على النحاس خلال الحرب أدى إلى تقدم صناعي كبير وزادت الثروة . وكذلك ترتب على التغيير الدستوري الذي تم عام ١٩٤٥ أن صارت لهم الأغلبية في المجلس التشريعي وبذلك اعتقدوا أن الظروف مواتية في القريب لمنحهم الحكم الذاتي . وفي العام نفسه أنشئ « مجلس إفريقية الوسطى » لتحقيق التعاون بين الروديسيتين ونياسالاند^(١) فأوا فيه الغناء عن الاندماج .

وبالرغم من هذا فالتطورات خلال الفترة المشار إليها سارت بقضية الاندماج قدما ، ذلك أن حوالي ٦٠ ٪ من المستوطنين الجدد في روديسيا الشمالية وفدوا من اتحاد جنوب إفريقية وتزعم روى ولنسكي حركة الاندماج ولقى التأييد حين تقرر عام ١٩٤٨ أن يكون اثنان من الأعضاء الثلاثة الذين يمثلون المصالح الإفريقية في المجلس التشريعي من الإفريقيين ، ورأى البيض في ذلك اتجاهها قد يهدد عزمهم على الاحتفاظ بالسيطرة الكاملة . وزاد من شعور الخوف في الروديسين البقطة القومية في القارة الإفريقية وما بدا من اتجاه الحكومة البريطانية ، وبخاصة

(١) طبقا لتوصية لجنة بليسلو .

في إفريقية الغربية البريطانية ، إلى السير بالمستعمرات صوب الحكم الذاتي والذي يجعله في أيدي الإفريقيين . أما في روديسيا الجنوبية فأتجهت الأنظار إلى الإيرادات المتزايدة من استغلال مناجم النحاس في روديسيا الشمالية ، مما يكون عوناً على الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية . فضلاً عن هذا فإن انتصار الحزب الوطني بزعامة الدكتور مالان في انتخابات عام ١٩٤٨ بجنوب إفريقية أثار مخاوف الإنجليز في روديسيا الجنوبية خشية أن يصبحوا في حالة عزلة ويقعوا تحت الضغط من جانب جارتهم التي يحكمها الأفريكانر ، ورأوا أن الاندماج مع الإقليمين الشماليين ينجبهم خطر احتمال الانضمام إلى اتحاد جنوب إفريقية . وإزاء هذه الاعتبارات أخذت ترجح كفة دعاة الاندماج فأحرزوا الأغلبية في انتخابات يونيو عام ١٩٤٨ وأخفق حزب العمال . إلا أن تحولاً جديداً يسترعى النظر حدث حينذاك فأصبح الحديث عن « الاتحاد » Federasion وليس « الاندماج » Amalgamation .

وفي فبراير ١٩٤٩ اجتمع هجنس وروى ولنسكى عند شلالات فكتوريا لبحث أسس الاتحاد ولكن المؤتمر أخفق لأن المشروع الذي تقدم به الأول أقرب إلى الاندماج منه إلى الاتحاد ، كما رفض بتاتا فكرة تمثيل الإفريقيين في البرلمان الاتحادي « إذ يجب في الوقت الحالي أن يحكم الوطنيون بواسطة أرستقراطية سمحة بالمعنى الحقيقي للكلمة ... إن نظامنا الديمقراطي لا يتضمن حكم الدهماء »^(١) ؛ ويقصد بالدهماء « الإفريقيين » وهم أصحاب البلاد الشرعيون .

وعمدت روديسيا الجنوبية إلى الضغط على الحكومة البريطانية لتبث المشروع من مرقدته فأعلنت في صيف عام ١٩٤٩ أنها سوف تنسحب من « مجلس إفريقية الوسطى » خلال اثني عشر شهراً ، وقد علق المستر كريتش جونز على ذلك بقوله « إن هذا في الحقيقة يرقى إلى مرتبة الإنذار النهائي بأنه إذا لم توافق الحكومة البريطانية على الاتحاد فإن حكومة روديسيا الجنوبية سوف تسعى إلى نوع من الاندماج في جنوب إفريقية^(٢) . والواقع أن التهديد كان خدعة لأن أهلها يدركون خطر عزلتهم وينفرون من الاندماج في اتحاد جنوب إفريقية ولو أن هجنس تقدم باقتراح من هذا القبيل لكان فيه موته السياسي^(٣) .

(١) New Deal in Central Africa, p.14.

(٢) Creech Jones : African Challenge, p.8.

(٣) New Deal in Central Africa p. 19.

مؤتمر الموظفين :

وجاءت نقطة التحول الحقيقية حين اجتمع بلندن في مارس ١٩٥١ بصفة غير رسمية عدد من الموظفين المسؤولين في الروديسيتين ونياسالاند للبحث عن مخرج من الصعاب القائمة ، وأصدروا تقريرهم في ١٣ يونيو ، وهو وثيقة على جانب كبير من الأهمية . ويعرض التقرير للفوارق بين روديسيا الجنوبية من جهة وروديسيا الشمالية ونياسالاند من جهة أخرى . ففي الأولى حكومة مسئولة ينتخبها المستوطنون البيض ، ويحال بين الإفريقيين والتقدم السياسى حتى في مستوى الحكم المحلى وذلك إلى حين يساوون البيض من حيث « الصحة والرخاء المادى والتعليم » ، ونسبة كبيرة من الأرض مخصصة للبيض . كما أن القانون قضى بالفرقة في الصناعة على أساس اللون فضلا عن وجودها في الإدارة . أما في الإقليمين الآخرين فسياسة الحكومة البريطانية تقوم على إشراك الإفريقيين في الحكم كما حدث في حالة كل من المجلسين التنفيذى والتشريعى ، كما أن مساحة الأراضى المحجوزة للبيض أقل بكثير

إلا أن هذا القسم الوصفى من التقرير لم يذكر المساحة المخصصة للبيض في كل من الأقاليم الثلاثة ، كما ذكر أن في روديسيا الجنوبية قائمة انتخابية واحدة ، وأغفل حقيقة جوهرية وهى أنه بسبب المؤهلات المقررة فإن نسبة البيض في القائمة تعادل ٩٩٪ ممن لهم حق التصويت . وأخطأ التقرير إذ يقول « ونعتقد أن هذه الفوارق بالرغم من أهميتها تتعلق إلى حد كبير بالأساليب والتوقيت ، وأن الهدف النهائى للحكومات الثلاث واحد من حيث الخطوط الرئيسية وهو التقدم الإقتصادى والاجتماعى والسياسى للإفريقيين في ظل المشاركة مع الأوربيين » .

وأشار التقرير إلى الاعتبارات الإقتصادية والاستراتيجية والإدارية والمعنوية والاجتماعية التى تدعو إلى شكل ما من التعاون الأوثق بين الأقاليم ، كما أن الأجناس كلها تشعر بالقلق من جراء التطورات التى تجرى جنوب نهر لمبوبو (اتحاد جنوب إفريقية ، والمقصود بذلك سياسة العزل العنصرى apartheid) ، ولذلك فمن المرغوب فيه أن تقوم شمال نهر لمبوبو دولة « توفر أساسا أشد ثباتا للتنمية وتوسيع نطاق سياسة التعاون العنصرى والمشاركة وهى السياسة التى تتفق بشأنها كل الأقاليم الثلاثة » . أما كيف يؤدى قيام مثل هذه الدولة إلى إبعاد خطر السياسة المتبعة

في اتحاد جنوب إفريقية فأمر لم يوضحه التقرير بالرغم من أهميته البالغة بالنسبة الى المستقبل ، فالواقع أن سياسة التمييز في روديسيا الجنوبية كانت تستهدى بالتشريعات الصادرة في الاتحاد .

ولاحظ التقرير أن الأقاليم الثلاثة بلغت مراحل متفاوتة في التطور الدستوري وهذا فضلا عن معارضة الإفريقيين . وللتغلب على هذه الصعاب أوصى بأن تكون للحكومة الاتحادية اختصاصاتها كما تبقى لكل من الأقاليم الثلاثة حكومتها ، فتشرف الأولى على الشؤون الخارجية والقوات المسلحة والاقتصاد والمواصلات وبعض الخدمات الأساسية المتعلقة بالتنمية والصادر الكبرى للإيرادات . أما فيما يتعلق بمصالح الإفريقيين فاقترح التقرير « ضمانات » تتمثل في وزير لشؤون الوطنيين ولجنة لهذه الشؤون كذلك ، وهذا الوزير يكون عضوا في الوزارة الاتحادية ويعينه الحاكم العام وليس رئيس الوزراء ، ومن الصعب تقدير ما يمكن أن يعمل به وهو لا يرأس اللجنة ولا يدرس التشريع المقترح .

وهنا يصح التساؤل « هل كان في الإمكان تقسيم المصالح بين إفريقية وأوربية ؟ ربما كان ذلك مستظاعا منذ خمسين عاما . . . ولكن بعد قيام ناطحات السحاب في سالسبوري والمناجم الجديدة في حزام النحاس فإن الابقاء على التمييز أبعد من أن يكون يسيرا . وعلاوة على ذلك فإنه ينطوي على نظرية سياسية رفضها الدستور المقترح فاذا أريد من المشاركة والتعاون العنصرى أن يكونا أساس الدولة الجديدة فكيف يمكن أن تكون الزراعة والتعليم في حالة الإفريقيين من اختصاص الحكومات الإقليمية بينما في حالة الأوربيين يكونان من اختصاص الحكومة الاتحادية ؟ (١) »

أما عن الضمانات المقترحة فغير ذات قيمة عملية إذا ما أصبح للأوربيين السيطرة الكاملة على الاتحاد ، كما أن تجارب اتحاد جنوب إفريقية تؤيد عدم فعاليتها وبالفعل انتقصت في نواح وأزيلت في نواح أخرى في المقترحات والمشروعات التالية ثم بعد قيام الاتحاد . إلا أن أكبر خطأ ارتكبه أصحاب التقرير أنهم لم يبرزوا أهمية الأرض والعمل والتمثيل السياسى وهى المشكلات الحقيقية ، وكذلك لم يقدر مقاومة الإفريقيين حق قدرها وفي هذا قالت صحيفة الديلى تلغراف « إن معارضة الإفريقيين للاتحاد سوف تكون أشد مرارة بكثير مما توقعه تقرير مؤتمر لندن » .

أما التنظيم المقترح للبرلمان الاتحادي فيتكون على النحو الآتي :

أعضاء	روديسيا الجنوبية	روديسيا الشمالية	نياسالاند	المجموع الكلي
منتخبون (نظريا عن كل الأجناس)	١٤	٨	٤	٢٦
أفريقيون منتخبون		٢	٢	٤
معيّنون لتمثيل المصالح الأفريقية (دون تحديد الجنس) ٣				٣
أوروبيون بالتعيين لتمثيل مصالح الأفريقيين		١	١	٢
	١٧	١١	٧	٣٥

١٠٠ اجتماع سلاوات فكتوريا الثالث (١٩٥١)

و ضم هجنس ووزراء روديسيا الجنوبية وزعماء المعارضة ، وحاكمي روديسيا الشمالية ونياسالاند وكبار الموظفين وممثلي المستوطنين ، كما دعى إلى الحضور بعض الإفريقيين من الإقليمين الآخرين إلا أن الإفريقيين من نياسالاند عارضوا الاتحاد مهما كانت الشروط .

وفي يناير سنة ١٩٥٢ توجه إلى لندن هجنس وحكام الإقليمين الشماليين لاجراء مباحثات خاصة مع المسترليتلتون وزير المستعمرات ، وتردد أن الغرض من المباحثات التعجيل بتسكوين الاتحاد قبل أن تشتد المعارضة سواء في إنجلترا ذاتها أو من ناحية الإفريقيين . ولما سئلت الحكومة بمجلس العموم في جلسة ٢ مارس رفضت التعهد بعدم تنفيذ مشروع الاتحاد بالرغم من معارضة الإفريقيين .

١٠١ مؤتمر لانكستر هاوس :

وأخيراً عقد مؤتمر في لانكستر هاوس في أبريل من عام ١٩٥٢ . و عينت حكومة روديسيا الجنوبية اثنين من الإفريقيين وحضرا جميع المناقشات ، وجاء ثلاثة من نياسالاند واثنان من روديسيا الشمالية ولكنهم انسحبوا وقاطعوا المباحثات التي

دارت بصفة سرية . وفي ١٨ يونيو صدر كتاب أبيض يتضمن المشروع الذى أقره المؤتمر وبمقتضاه :

١ — يتكون البرلمان الاتحادى من ٣٥ عضوا منهم ٩ يمثلون الافريقيين . أما الباقون ويجوز نظريا أن ينتموا إلى أى جنس فعبارة عن ١٦ عضوا عن روديسيا الجنوبية ، ٨ أعضاء عن الشمالية ، ٤ عن نياسالاند وهؤلاء ينتخبون بالاقتراع المباشر . وفق قواعد يقررها الحاكم .

٢ — إثنان من الثلاثة الممثلين للمصالح الافريقية عن روديسيا الجنوبية يكونان افريقيين ولكهما يختاران وفقا لنظام القائمة الانتخابية الواحدة (بدلا من التعيين) .

٣ — اتسع نطاق المسائل الداخلية فى اختصاص الحكومة الاتحادية فأصبحت تشمل الشؤون الخارجية والدفاع ، والهجرة والجمارك والصادرات والتبادل والعمل والطرق الرئيسية والسكك الحديدية والبريد والتلغراف والطيران ، والتعليم العالى ، والتعليم الابتدائى والثانوى للأوروبيين .

٤ — إنشاء لجنة لشئون الوطنيين ولها رئيس يعينه الحاكم العام الاتحادى . وانقص عدد الأعضاء الآخرين من تسعة إلى ستة دون أن يكون أحدهم من أعضاء البرلمان أو الموظفين العموميين ، كما ضاق نطاق وظائفها وسلطاتها عما اقترحه مؤتمر الموظفين . أما وظيفة وزير شئون الافريقيين الاتحادى فقد ألغاه المشروع (بسبب معارضة الأوروبيين) .

٥ — يكون لأول برلمان اتحادى سلطة وضع قانون الانتخابات الاتحادية ، كما أن مشروعات القوانين المتعلقة بقانون الانتخاب وتعديل الدستور لا بد لإقرارها من أغلبية الثلثين فى الجمعية الاتحادية .

وهذان النصان أضيفا إلى مقترحات مؤتمر الموظفين سالف الذكر .

رد الفعل :

أثار المشروع الجديد ردود فعل متباينة سواء فى إنجلترا أو فى صفوف الأوروبيين بالأقاليم الثلاثة أو الافريقيين . فانتقدته المعارضة فى روديسيا الجنوبية لعدم النص على تطبيق السياسة إزاء الافريقيين فى جميع أرجاء الاتحاد وعدم إدراجها شئون

الافريقيين ضمن اختصاص الحكومة الاتحادية . وكذلك انتقدت فكرة لجنة شئون الافريقيين ، ولم تستطع تقبل وجود أعضاء إفريقيين في البرلمان الاتحادي .

وفي انجلترا تمثلت المعارضة داخل البرلمان في حزبي العمال والأحرار ، كما ضمت خارج البرلمان عددا من الهيئات الأخرى . وكانت هذه المعارضة تسند إلى أن فرض الاتحاد دون موافقة الأغلبية الافريقية الساحقة سوف يؤدي إلى الصراع وينذر بأفدح النكبات ، كما رأت فيه تنازلا من جانب بريطانيا عن مسؤولياتها قبل الافريقيين في روديسيا الشمالية ونياسالاند . وانتقده البعض إذ عدوه وسيلة ملتوية لتعويق الحركة الوطنية في المنطقة ، كما كان فريق من الكتاب والمراقبين يساوره الشك بشأن سياسة المشاركة التي يتحدثون عنها . ونشر ما كس ييلوف Max Beloff (من جامعة أكسفورد) مقالا في صحيفة التيمس ، تعرض فيه للجنة الشئون الافريقية فقال إن من مهامها إذا رأت في تشريع تمييزا ضد الإفريقيين أن تطلب عرض الأمر على انجلترا ، وفي رأيه أن هذه مسألة ذات صبغة قضائية ولذلك كان يفضل أن يعرض الأمر على محكمة اتحادية مع النص على حق الاستئناف أمام المجلس الخصوص Privy Council في لندن . كما رأى أن فكرة المشاركة تتطلب تحديدا دقيقا كان يمكن أن يتضمنه إعلان حقوق bill of rights .

أما المؤيدون للاتحاد فكان من رأيهم أن إنشاء دومينيون بريطاني كبير في وسط إفريقية مما يدعم قوة الكومنولث . وكذلك فإن الاتحاد يسهل عملية الانماء الاقتصادي، إلا أن البعض تشكك في قوة هذه الحجة ولقد كتبت مجلة الإيكونوميست Economist قبل ذلك بوقت طويل [العدد الصادر في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥١] تقول « إن الحجة الاقتصادية لتأييد الاتحاد غير مقنعة ، ويمكن أن يحقق الغرض منها اتحاد بشأن النقل واتحاد جمركي وتنظيمات إدارية معينة » وأضاف هؤلاء أن سيطرة البيض على الأقاليم الثلاثة تبعث الطمأنينة في نفوس أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين الأجانب ، كما زعموا أن النظام المقترح تجربة لتطبيق فلسفة المشاركة، وهي فلسفة لم تكن واضحة في أقوالهم .

أضف إلى هذا أن الإنجليز شاهدوا السلطة في اتحاد جنوب إفريقية تنتقل إلى الأفريكانز ومن هنا قيام الاتحاد للنشود يجعل روديسيا الجنوبية قوية وغنية بما يصرفها عن التفكير في الانضمام إلى اتحاد جنوب إفريقية . وكان الأخير ينظر إلى

الأفريكانز فى كل من الروديسيتين [ويمثلون، z. / من البيض فى روديسيا الشمالية] كما كان هتار ينظر إلى الأقليات الألمانية المقيمة خارج ألمانيا . ولهذا نجد حاكم عام اتحاد جنوب إفريقية يخاطب الأفريكانز من أهل روديسيا الجنوبية فى عام ١٩٥٣ قائلا « إن ولاءكم للبلد الذى تقيمون فيه الآن . ليس معناه أن صلات الدم والتقاليد قد تقطعت بالضرورة » . ولذلك كان من رأى الإنجليز أن امتداد نفوذ الأفريكانز باتحاد جنوب إفريقية صوب الشمال الى جوار تنجانيقا وأوغندا وكينيا مما يثير المتاعب لهم (١) ، الأمر الذى يمكن تلافيه اذا ما ارتبطت الروديسيتان ونياسالاند :

موقف الإفريقيين :

أما الإفريقيون فكانوا ضد الاتحاد ، وكتب مراسل الأوبزرفر يقول إنه باستثناء بضعة أفراد فإن المعارضة اجماعية (٢) . فى خطاب بعث به الإفريقيون من روديسيا الشمالية ونياسالاند الذين أبوا الاشتراك فى المؤتمر ونشرته صحيفة التيمس بعددها الصادر فى ٢٩ أبريل جاءت العبارات التالية : (٣) .

« إننا نعارض اتحاد إفريقيا الوسطى من حيث المبدأ ، وذلك للأسباب الآتية : إننا نخشى أن تمتد سياسة روديسيا الجنوبية إزاء الوطنيين إلى روديسيا الشمالية ونياسالاند إذا تحقق إدماج الأقاليم الثلاثة . وأوضح التاريخ أن هذا حدث فى اتحاد جنوب إفريقية حين حلت سياسة البوير تماما محل السياسة البريطانية الحرة التى كانت سائدة فى مستعمرة الرأس ، وإن سياسة روديسيا الجنوبية إزاء الوطنيين تقرب بصورة وثيقة من السياسة المتبعة فى اتحاد جنوب إفريقية والإفريقيون فى روديسيا الجنوبية مبعدون بالفعل من التصويت بسبب ما يتطلبه ذلك من توافر دخل قدره ٢٥٠ جنيه فى العام . والجنسان معزولان فى مناطق مختلفة من الأرض بحكم القانون . فثمانية وأربعون مليوناً من الأفدنة مخصصة لعدد قدره ١٣٦.٠٠٠ من الأوروبيين مقابل ثمانية مليون فدان للمليونين من الإفريقيين . ولا يجوز لأى إفريقى تملك أرض فى أية مدينة . . ولا أن يزاول عملا حاذقا فى أية منطقة مدنية . ولا يعترف القانون

Creighton (T. R. M) : opt. cit., pp. 37, 38. (١)

New Deal in Central Africa, p. 37. (٢)

Quoted by Philip Mason (Year of Decision p.37) . (٣)

بأية نقابة إفريقية . ولكي ينتقل الإفريقي من جهة إلى أخرى لا بد له من (جواز) بخلاف الأوربي ، والإفريقي المتعطل يجبر على أداء العمل الشاق » .

وفي أغسطس سنة ١٩٥٢ نشر مؤتمر روديسيا الشمالية برنامجا للتقدم السياسي يبدأ بالتمثيل المتساوي للجماعات المختلفة ثم الانتقال تدريجيا إلى القائمة المشتركة ومنح حق الاقتراع للذكور ، وكان هذا ردا على ما نشرته حكومة روديسيا الشمالية في أبريل بعنوان «مشروع بيان عن للمشاركة» وقالت فيه إنه « في المجال السياسي سيكون في إمكان الإفريقيين التقدم إلى أن يصبح لهم في النهاية ... عدد من الممثلين مثل الأوربيين في كل من المجلسين التشريعي والتنفيذي حين يكونون أهلا لذلك » .

وبحث مؤتمر كل من روديسيا الشمالية ونياسالاند فكرة رفع الأمر إلى الأمم المتحدة أو محكمة العدل الدولية . ثم تقرر إرسال وفد إلى لندن ساهم الأهليون جميعا مهما ضؤلت مواردهم المالية ، في نفقاته ولكن الملكة رفضت استقبالهم لتقديم التماس إليها ، وذلك بناء على مشورة الوزارة .

المؤتمر الأخير :

وأخيرا اجتمع مؤتمر في Carlton House Terrace (يناير ١٩٥٣) لإعداد المشروع النهائي ؛ ودارت للباحثات سرا الأمر الذي أثار النقد من جانب صحيفة التيمس . وصدر للمشروع النهائي ويتضمن التعديلات الآتية :

١ — أصبحت لجنة الشؤون الإفريقية لجنة دائمة من الجمعية الاتحادية وتتكون من الأوربيين الثلاثة الذين يمثلون مصالح الإفريقيين ، وإفريقي من كل إقليم ، وأحد هؤلاء الستة يختاره الحاكم العام رئيسا لها .

٢ — أضيف إلى اختصاص الحكومة الاتحادية حق إنشاء فرقة بوليس مستقلة وتستخدم في أي إقليم بموافقة حاكمه .

٣ — عدم إجراء أي تغيير في توزيع السلطات لمدة عشرة سنوات إلا إذا وافقت الجمعيات التشريعية الثلاث مقدما .

٤ — يعقد مؤتمر من الحكومات الاتحادية والإقليمية والبريطانية لإعادة النظر في الدستور الاتحادي بعد مدة لا تقل عن سبع سنوات ولا تزيد عن عشر .

٥ — ونصت الديباجة على أن الاتحاد « سوف يؤدي إلى الأمن والتقدم والرفاهية لجميع الأقاليم الثلاثة . . ويمكن الاتحاد ، حين يرغب أهل الأقاليم الثلاثة ، من السير قدما وفي ثقة نحو العضوية الكاملة في الكومنولث » .

أقر البرلمان البريطاني القانون . وأجرى الاستفتاء بشأنه في روديسيا الجنوبية في ١٠ أبريل . كان عدد الناخبين ٤٦٣٥٥ منهم ٣٨٠ إفريقيا . واشترك في الاستفتاء حوالي أربعين ألفا وافق منهم ٢٥٥٧٠ ناخبا . أما في المجلس التشريعي بكل من روديسيا الشمالية ونياسالاند فقد عارض الأعضاء الإفريقيون جميعا واشترك معهم الأوربيون المقيمون لتمثيل المصالح الإفريقية ، كما انضم إلى صفوف المعارضة في نياسالاند العضو الهندي الوحيد . وظهر الاتحاد إلى عالم الوجود في أول أغسطس سنة ١٩٤٣ ، وذلك بالرغم من معارضة أهل البلاد الشرعيين لأنه في نظرهم ليس إلا خدعة أريد بها الإبقاء على سيطرة الرجل الأبيض ، وهو الأمر الذي عبر عنه المستر سيوالى D. Siwale (بعد نشر تقرير للوظفين) بجلسة ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥١ أمام المجلس التمثيلي الإفريقي حيث قال « إن هدف السياسة (يقصد سياسة روديسيا الجنوبية) لم يكن الحكم الذاتي بمعنى حكم الأغلبية ولكنه تعبير المشاركة الغامضة للغاية بين الجماعتين البيضاء والسوداء . وقد استعملت لفظ الغامضة لأن المشاركة لا تستخدم إلا على الشفاء والورق ، وليس في الواقع العملي . إنه ينظر إلينا على أننا دونهم مرتبة ، وما يسمى إليه الأوربيون جاهدين إنما هو السيطرة الأوربية (١) » .

ومامصير هذا الاتحاد المفروض من قبل الأقلية الأوربية الضئيلة ؟ قالت التيمس بعددها الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٣ « لقد ساد الشعور في نياسالاند ضد اتحاد إفريقية الوسطى ، ويصعبه انضمام الكثيرين من الزعماء (تقصد القبليين) ، إن لم يكن معظمهم ، إلى المنظمة الوطنية المعروفة باسم المؤتمر الوطني الإفريقي (٢) » . وهكذا إتحد الإفريقيون ، ويعلمنا التاريخ أن الاستعمار لا بد أن يرضخ أمام إجماع الشعوب وعزمها .

المشاركة مع النامية النظرية

حين قدم أوليفر ليتلتون المقترحات بشأن اتحاد إفريقية الوسطى إلى البرلمان البريطانى وصفها بأنها فكرة سياسية عظيمة تهدف إلى « بناء مجتمع يقوم على المشاركة بين الأجناس التى تقطن إفريقية الوسطى . وتضمنت ديباجة الدستور الإتحادى إشارة إلى « المشاركة » . إلا أن تحديداً دقيقاً للفكرة لم يصدر من مسئول إلى أن وقعت أزمة سنة ١٩٥٩ فقال اللورد هوم Home وزير علاقات الكومنولث إثر عودته من إفريقية الوسطى إن معناها المساواة بين الأوربيين والإفريقيين فى كل مجالات الحياة الصناعية والاجتماعية والسياسية (صحيفة التيمس ، ٦ أبريل ١٩٥٩) ؛ وهذا تعريف يفتقر إلى تحديد الوسيلة والزمن .

والواقع تعددت التصريحات والتفسيرات . ففي عام ١٩٥١ نشرت حكومة روديسيا الشمالية بياناً جاء فيه « يجب أن يأخذ الحكم فى الاعتبار التام حقوق كل من الإفريقيين والأوربيين ومصالحهم وأن يتخذ الإجراء السليم بشأنها . والأساس الوحيد الذى يدعو إلى الرضاء ... المشاركة الإقتصادية والسياسية بين الأجناس .. ومعنى المشاركة أن كل تغير دستورى يجب أن يفسح المجال الصالح أمام الأوربي والإفريقى وأن ينص على الضمانات السليمة لحقوقهما ومصالحهما .. وفى الميدان السياسى سوف يكون فى إمكان الإفريقيين التقدم إلى أن يصبح لهم فى نهاية الأمر (طالما يظل التمثيل قائماً على أسس عنصرية) عدد يعادل ما للأوربيين فى المجلسين التشريعى والتنفيذى حين يصبحون أهلاً لذلك ؛ وفى المجال الإقتصادى يجب أن يكون كل فرد قادراً على الارتفاع إلى المستوى الذى يسمح به نشاطه ومقدرته ومؤهلاته وخلقه » وعرف مؤتمر الحزب الإتحادى المشاركة بأنها « مدّ نطاق الحقوق والامتيازات السياسية تدريجاً إلى الذين يتواءمون مع المستويات المتحضرة فى السلوك والثقافة » .

وخلال الحملة الانتخابية لاختيار أعضاء الجمعية الاتحادية قال سير روى ولنسكى Sir Roy Welensky « إن الحزب الإتحادى مصمم ألا تهبط المستويات الأوربية الأمر الذى معناه أن يبذل الإفريقيون قصارى جهدهم إذا أرادوا الارتفاع إلى مستوى أعلى . وفى المجال السياسى لا يستطيع الإفريقى أن يتمتع بنصيب فى الإشراف

السياسى إلا بالقدره على نيله وذلك بأنه يبين أنه بلغ المستويات المتحضرة فى السلوك والثقافة »

وكتبت صحيفة روديسيا هيرالد فى ٣١ أغسطس ١٩٥٣ تقول إن على جميع سكان الاتحاد أن يتعاونوا من أجل الخير المشترك ؛ وأضافت أن هذا التفسير ضرورى لأن البعض اعتقد أن المشاركة معناها أن يفرض بسرعة خطيرة « تقدم شعب لم ينضج سياسيا » ولذلك يجب ألا « تمنح الحقوق والامتيازات السياسية للأشخاص إلا إذا توافرت صلاحيتهم لها » . وتحدثت قرارات إتخذتها الجمعية التشريعية فى روديسيا الشمالية (يوليو ١٩٥٢) بأنه « يجب أن يكون هدف السياسة فى روديسيا الشمالية إزالة الخوف من نفوس كل جنس بأن الآخر قد يسيطر عليه لمنفعته العنصرية ، والتقدم من نظام التمثيل العنصرى الحالى فى الهيئة التشريعية الإقليمية إلى نظام انتخابى ينتقى فيه التمثيل المستقل للأجناس . وإلى أن يتحقق ذلك الهدف تماماً تظل هناك فترة انتقال تستمر خلالها تنظيمات خاصة فى المجلسين التشريعى والتنفيذى حتى لا يستخدم أى جنس تفوقه العمدى أو ارتفاع مستوى تقدمه من أجل السيطرة على سواه تحقيقاً لمنفعته العنصرية الخاصة » .

وفى أغسطس ١٩٥٥ تقدم سير جون موفات Sir John Moffat بمشروع قرار إلى الجمعية الاتحادية مقترحاً بحث المبادئ الأساسية اللازمة لشعب متعدد الأجناس ومتحد ، والنظم البرلمانية التى تتخذ من أجل بلوغ هذه الغاية خلال فترة انتقالية ؛ ولكن الاقتراح قوبل بالرفض ولم يؤيده سوى ثمانية من الأعضاء الممثلين للمصالح الإفريقية . وخلال النقاش قال ولنسكى إن تقدم الإفريقيين ليس مسألة سياسية أساساً ولكنه مسألة اقتصادية واجتماعية ويجب أن يتم بالتدريج .

واقترحت الجمعية المعروفة باسم Capricorn Africa Society فى أحد منشوراتها العدول عن الديمقراطية المتعارف عليها لأن التصويت امتياز يجب أن يكسبه الفرد ولهذا يجب أن يكون فى الإمكان الأخذ بنظام تعدد الأصوات بمعنى أن الحاصل على مؤهل جامعى والذي خدم فى الحرب ويشغل مركزاً هاماً يمكن أن يكون له ستة أو سبعة أصوات مقابل صوت واحد للفلاح . ولا مرأ أن الاقتراح لا يخدم غير البيض الذين تتاح لهم فرص التعليم ويشغلون الوظائف الرئيسية فى البلاد .

هذه نظرية « للشاركة » التي أريد منها أن تكون أساساً لمجتمع يسوده الاتحاد والتعاون ؛ ولكنها تقوم على أسس باطلة ومتناقضة :

١ — إن التعبير ذاته يتضمن معنى الفصل أى دوام شريكين منفصلين . إذا ما السبب الذي يدعو إلى تقسيم الاتحاد إلى جماعتين مختلفتين إحداهما من ٣٠٠.٠٠٠ روبي والأخرى من سبعة ملايين إفريقي إلا إذا كان عجزها عن العيش في مجتمع واحد . فإذا لم يستطيعا ذلك فهل أن يمكن أن تكون المشاركة غير التميز وهذا التفسير يتفق مع قول المستر W. C. de Wet Nel في اتحاد جنوب إفريقية للجنة توملنسون « هناك سبيلان لثالث لهما : أحدهما الاندماج الكلى والآخر العزل »^(١).

٢ — ويجعل دعاة المشاركة الأولوية للتقدم الاقتصادي ، ولا شك أن أى نظام للمشاركة لا يتضمن على الأقل المساواة في التمثيل الآن مشاركة بين الحصان وزاكيه^(٢) . ولقد قال المستر تود Todd « بعد خمس سنوات مما يقال له المشاركة فإن المواطن الإفريقي النظيف ، الحسن البزة ، والتعلم الطموح ... يظل مواطناً من الدرجة الثانية ولا يستطيع دخول السينما أو أن يصبح وقاداً في سكك حديد الحكومة »^(٣).

٣ — وتفترض النظرية أن يبذل الإفريقيون جهدهم حتى يبلغوا المستويات المتحضرة ، ومعنى هذا أنهم معتبرون من جنس أدنى من الرجل الأبيض ، وأن انحطاطهم أو تأخرهم صفة كامنة فيهم وهذا . غير صحيح . إن الفوارق الحالية بين الطرفين فوارق بين الأغنياء والفقراء ، بين ذوي الامتيازات والمحرومين منها . إن ما يعانيه الإفريقيون من فاقة وتخلف وليد نظام اجتماعي واقتصادي فرض عليهم من أجل استغلالهم :

وفكرة المستويات المتحضرة لا معنى لها إن المستويات ليست راكمية ولكن المجتمع يتغير فتظهر قوى جديدة وطبقات جديدة ولها مطالب جديدة . ومن ذا الذي يجكم على بلوغهم هذه المستويات ؟ واضح أن الذي يصدر الحكم في هذا الشأن

Creighton : opt. cit., p. 105 .

(١)

(٢) المصدر السابق ، ص ١٠٢ .

(٣) شرحه ص ١٠٣ .

الرجل الأبيض ، ولو فعل ذلك طواعية لحكم في الوقت نفسه على مستقبله ومصيره .
ومتى يتحقق ذلك ؟ إن كل خطوة بخطوها الإفريقيون يخطوا أكثر منها الرجل
الأبيض الذي في يده جهاز الدولة وتتوافر له التسهيلات لمزيد من التقدم . « وكون
معايير الحضارة والجدارة بالحصول على حق التصويت تقررهما السلطات الأوربية
يقيد الاتجاه الذي يمكن أن يتقدم فيه الإفريقيون ، كما ينطوي على إنكار لحريتهم
وتقرير مصيرهم لا من الناحية السياسية وحدها فحسب بل وبأعمق المعاني
الروحية (١) » .

ولنفرض أن عدد الإفريقيين الذين بلغوا المستويات التحضرة زاد بصورة واضحة
فإن في وسع البرلمان الذي يسيطر عليه البيض أن يغير المؤهلات الانتخابية قبل
أى انتخاب عام . والدليل على صحة هذا الفرض تقدمه لئاروديسيا الجنوبية نفسها .
ففي عام ١٨٩٨ كانت الشروط المطلوب توافرها في الناخب معرفة القراءة والكتابة ،
ودخل سنوى قدره خمسون جنيا . وشغل عقار قيمته ٧٥ جنيا . وفي سنة ١٩١٢
زيدت الشروط للمالية إلى ١٠٠ جنيه ، ١٥٠ جنيا على التوالى ، وأعلن عام ١٩١٧
أنها سوف تتعرض لرفع جديد إذا بدا خطر وصول الإفريقيين إليها . وفي سنة ١٩١٩
منح النساء حق الانتخاب بشرط ألا تكون المرأة متزوجة وفق نظام تعدد الأزواج ،
الأمر الذى يقصر ممارسة هذا الحق على للمرأة البيضاء . وفي سنة ١٩٥١ زيد النصاب
المالى إلى ٢٤٠ جنيا في حالة الدخل السنوى ، ٥٠٠ جنيه بالنسبة إلى العقار .

ع — وما معنى عدم سيطرة جنس على آخر؟ لو تمشيننا مع ما ينبغي أن يفهم من الارتقاء
فلا بد أن يأتى اليوم الذى يصبح فيه الإفريقيون متحضرين وبالتالي يكون لهم
الإشراف على جهاز الدولة . إذ لما كانوا يمثلون الأغلبية الساحقة فلا بد أن ينتقل
الأمر إلى أيديهم وأن تصبح لهم السيطرة بالفعل ، واسكنها السيطرة تستهدف
الحير المشترك وليست تلك التى تقضى على الأجناس الأخرى . ولقد وضع المستر جل
M. Gell أمام دعاة المشاركة سؤالا على جانب كبير من الأهمية فقال « والحق ،
إن كلمة مشاركة أقيمت غامضة عن عمد . فهل معناها توازن دائم بين الأقلية البيضاء
في روديسيا الجنوبية والى لا تتجاوز عشر السكان (أو ١/٣ من سكان الاتحاد) وبين
الأغلبية السوداء الساحقة ؟ أم أنها تنظر إلى يوم يزيد فيه عدد الناحيين السود

(١) المصدر السابق ، ص ٢٠٩

على الناجين البيض؟ (١) .

٥ - وطبقا لتصريحات دعاة مذهب المشاركة سوف تمنح الحقوق السياسية تدريجيا لفريق من الإفريقيين حين يصبحون أهلا لذلك . وإذن فالهدف الحقيقى خلق طبقة من الإفريقيين تتعاون مع الأقلية البيضاء الحاكمة وترتبط بها ، أى أن الإفريقى الذى سوف يعتبر متحضراً ذلك الذى يسير فى طريق البيض ويصوت من أجل بقاء العالم الذى يريدونه . وهذا لا يختلف عن سياسة البرتغال فى خلق فئة من « المندمجين » ، أو سياسة بلجيكا فى الاعتماد على جماعة « المتطورين » ، أو أسلوب فرنسا فى تكوين فريق من « القبولين » فى المجتمع الفرنسى .

٦ - وحتى إذا تمكن الإفريقيون من الارتفاع إلى « المستويات المتحضرة » فأقصى ما يمكن السماح لهم به أن يتساوى عدد ممثلهم فى المجلسين التشريعى والتنفيذى مع ممثلى البيض ، وهذه ليست مشاركة ولكنها « العنصرية » racism يتعلق بها البيض .

٧ - وأخيراً - وليس آخراً - فإن الإشارة الوحيدة إلى المشاركة فى الدستور الاتحادى نلقاها فى الديباجة حيث نطالع « أن ارتباط المستعمرة (روديسيا الجنوبية) والأقاليم فى دولة تعاهدية Federation سوف يؤدى إلى الأمن والتقدم والرفاهية لجميع أهلها ، وبخاصة سوف ينمى المشاركة والتعاون بين أهلها » . وهذه الإشارة غير ملزمة ولذلك نجد اللورد مالفرن Malvern يقول فى البرلمان الاتحادى عام ١٩٥٤ حين تقدم اقتراح بالمعاملة المتساوية فى الأماكن العامة « يجب أن نتذرع بالصبر من أجل الاتحاد الذى كان يقصد التقدم الاقتصادى ، وليس من أجل الديباجة التى فُرضت علينا » . لقد كان الرجل صريحاً إذ كشف الغطاء عن حقيقة نوايا البيض . والواقع أن فكرة المشاركة ليست جديدة . فقد ابتدعتها روديسيا الشمالية حين راحت ورارة المستعمرات البريطانية تتحدث عن غلبة مصالح الإفريقيين وبخاصة فى بيان اللورد پاسفيلد ، وذلك كوسيلة تتمكن بها الأقلية البيضاء من العيش ؛ ثم اتخذتها روديسيا الجنوبية حتى لا تنهم أنها تمارس السياسة التى طبقها مالان فى اتحاد جنوب إفريقية وجرت عليه سخط الرأى العام العالمى . فكأنها أرادت التمييز بين المشاركة partnership والعزل apartheid .

(1) Central African Examiner. 22 June 1957 (Quoted in «The Anatomy of Partnership » P, 102.

المشاركة من النامية التطبيقية

والحكم على حقيقة « المشاركة » ومدى تطبيقها ، نعرض هنا لما تم في اتحاد إفريقية الوسطى منذ إنشائه ، ونحاول أن نذكر إلى أى حد استفاد الإفريقيون وكيف ساعدتهم على التقدم الاقتصادى والسياسى والاجتماعى القول بأنه سبيل بلوغهم المستويات المتحضرة .

تدل الأرقام الخاصة بالإيرادات^(١) على حقائق بالنسبة إلى الأقاليم الثلاثة (الأرقام بملايين الجنيهات الإنجليزية) .

المجموع الكلى	الحكومة الاتحادية	نياسالاند	روديسيا الشمالية	روديسيا الجنوبية	
٤٢ر١	—	٣ر١	١٧,٨	٢١,٢	١٩٥١
٦٣ر٩	—	٣ر٢	٣٢,٢	٢٨,٥	١٩٥٢
٦٦ر٧	—	٤ر٥	٣٩,٩	٢٥,٣	١٩٥٣
٩٥ر٧	٥٣	٦ر٣	١٩,٣	١٧,١	٥٧/١٩٥٦
١٠٠ر٦	٥٦ر٤	٥ر٥	١٩,—	١٩,٧	٥٨/١٩٥٧

ويلفت النظر النقص الواضح في إيرادات حكومة روديسيا الشمالية بسبب تقسيم ضرائب المحاس بين جميع الحكومات . ففي السنة المالية ٥٧/١٩٥٦ دفعت شركات المحاس ٣٢ مليوناً من الجنيهات كان نصيب هذه الحكومة الإقليمية ١١ مليوناً . أما الزيادة التى نلقاها في إيرادات نياسالاند فمن المحقق أن تكون أكبر لولا قيام الاتحاد الذى أوقف تنفيذ بعض المشروعات الكبرى للتنمية الاقتصادية .

إلا أن الشيء الأهم هو ما يتصل باللفقات وهنا نجد أن أكبر الفائدة عادت على روديسيا الجنوبية التى تضم أكبر عدد من الأوربيين ، وذلك نتيجة نقل الخدمات الخاصة بهم إلى الحكومة الاتحادية . فالإنفاق على زراعة الأوربيين وتعليمهم يمثل ٢٢٪ من نفقات الحكومة الاتحادية في السنة المالية ١٩٥٦ — ١٩٥٧ . وفي سنة ١٩٥٧ ارتفعت قيمة الانتاج في روديسيا الجنوبية إلى ١٠٥٠.٩٦ر٠٠٠ مليون جنيه أى زيادة قدرها ٢٠.٤٪ . بالنسبة إلى السنة التى قبلها ، بينما ارتفع في نياسالاند إلى

(١) فرض الضرائب الرئيسية من اختصاص الحكومة الاتحادية . وطبقاً للدستور عليها بعد خصم تكاليف الجباية أن تؤدى إلى الأقاليم الثلاثة نسباً ثابتة وهى ١٣٪ إلى روديسيا الجنوبية ، ١٧٪ إلى روديسيا الشمالية ، ٦٪ إلى نياسالاند .

٥٢٦٠٠٠ ر.ه جنيه بزيادة قدرها ١٦٣٠٠ ر.ه / وعادت الفائدة القصوى من مخصصات التنمية على الروديسيتين ، فم شروع التنمية الأول (١٩٥٥ - ١٩٥٩) مثلا تضمن اتفاق ٦٣٣ مليوناً (بمخلاف تكاليف بناء سد كاريا Kariba) ، وأكبر نسبة خصصت لسكة حديد روديسيا (٤٠ ٪) . والشرط الأكبر من تكاليف الطرق والكبارى كان فى هذين الإقليمين ، هذا فى الوقت الذى أرجىء فيه تنفيذ مشروع وادى شير Shire Valley فى نياسالاند أما الإفريقيون فنذكر أن قيمة ما أنتجته زراعة الإفريقيين قدرت بنحو عشرة ملايين جنيه فى سنة ١٩٥٦ وهذا معناه ٣٣٠٠ جنيه تقريبا للمزرعة التى تتراوح مساحتها بين أربعة وستة أفدنة .

وفى ميدان الخدمات المباشرة يفوز الأوريون وخدمهم بخدمات كثيرة الكلفة . فالفلاح يقترض من البنك العقارى بشروط يسيرة ، ولرجل الصناعة أن يطلب التسهيلات الائتمانية من هيئات الإقراض المختلفة ، والموظف يقترض من الأموال العامة لبناء مسكنه الخاص . وإذا كان الأوربى عاطلا أو عاجزا عن العمل فله حق طلب المساعدة من الحكومة . وإن نظرة سريعة على الأرقام التالية توضح نصيب الأوريين والإفريقيين فى ميدانى الزراعة والتعليم .

الاتفاق على الخدمات الزراعية (بالجنيه)

فى الروديسيتين

السنة	الأوريون	الإفريقيون
٥٧/١٩٥٦	٥٠٧٤٠,٠٠٠ ر.	١٨٧٧,٠٠٠ ر.
٥٨/١٩٥٧	٦١٢٨,٠٠٠ ر.	١٦٧٢,٠٠٠ ر.

الاتفاق على التعليم فى الاتحاد

(بالآلاف جنيه)

١٩٥٠	١,٦٤١	١,٤٣
١٩٥١	١,٩٢٥	١,٣٣٨
١٩٥٢	٢,٢٨٥	١,٤٩٨
٥٧/١٩٥٦	٤,٦٦٤	٣,٨١٤
٥٨/١٩٥٧	٥,٣٣	٤,٥٥٧

ومن البيان الثانى نجد أن تعليم الإفرى يتكلف ٨٧ر٠ من الجنيه مقابل ٢٦٣ر٠ جنيتها للأوربي ، بينما يبلغ عدد الأوربيين ٢٩١ر٦٠٠ مقابل ٧٥٦ر٠٠٠٠ جنيتها للإفرى ، أما نوع التعليم الذى يتلقاه كل من الطرفين فيتضح من الأرقام التالية عن عام ١٩٥٨ (عدد الطلاب) .

روديسيا الشمالية

نياسالاند

١٨٤٠	المدارس الفنية والمهنية	٩٢٧
١٢٤٠	مدارس المعلمين	٩٤٦
١٨٩٠	مدارس ثانوية	٤٢١
—	» (المرحلة الدنيا)	٧٦٨
٤٣,٥٤٣	» (الابتدائية الراقية)	١٩,٣٦٨
٢٠,٣٨٣	» (المرحلة الدنيا)	٢٥٠,٣٢٥

وفي سنة ١٩٥٩ كان فى جامعة سالسبورى ٣٦ طالبا إفرى فقط مقابل ١٣٥ أورىيا .

وسبق أن أوردنا تقسيم الأرض فى روديسيا الجنوبية . أما فى روديسيا الشمالية فأراضى التاج ١٦ر٢٧٠ ميلا مربعا ، المعازل ٥٤ر٢٥٠ ، الأراضى تحت الوصاية ١٧١ر١٥٠ ، محمية باروتسيلاند ٤٦ر٠٠٠ . ومن النوعين الأخيرين ٣٦٪ غابات ، ١٠٪ غير صالحة للزراعة ، ٩٪ لمناطق الحيوان .

وتزداد حدة التمييز فى ميدان الأعباء المالية الواقعة على الطرفين . ففى يتعلق بالضرائب المباشرة يؤدى جميع الإفرىيين ضريبة الرأس وبلغت حصيلتها ١٩ مليون جنيه عام ١٩٥٧ بينما تفرض على الأوربيين ضريبة دخل بلغت حصيلتها فى العام نفسه ٦ر٨٥٠ر٠٠٠ جنيه . ولكن الصورة يجب تصحيحها على ضوء دخل كل من الطرفين حسب آخر ميزانية :

الإفرىيون

الأوربيون

٩١	الدخول التقديرية	١٨٥ر٦	الدخول الشخصية
١ر٩	الضريبة	٧ر٩	ضريبة الدخل
١٢ر٥	متوسط الدخل السنوى	٦٦٠	متوسط الدخل السنوى
جنيه			جنيه

والجدول التالي عن الأجور والمرتبات

١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	
١٣٠ر٥	١٢٥ر٨	١١٤ر٤	١٠٠ر٨	٨٦ر٤	الأجور والمرتبات لغير الإفرقيين (بملايين الجنيهات)
١٢٣	١١٨	١٠٠	١٠٢	٩٦	عدد العاملين (بالآلف)
١٠٦٠	١٠٦٦	١٠٤٩	٩٨٥	٩٠٥	متوسط الكسب (بالجنيه)
٨٣ر٩	٨٠ر٢	٦٩ر٧	٦٢	٥٣ر٦	الأجور والمرتبات للإفرقيين
١ر٠٥٨	١ر٠٦٥	١ر٠١٩	٩٦٤	٩٢٤	عدد العاملين (بالآلف)
٧٩	٧٥	٦٨	٦٤	٥٨	متوسط الكسب

أما الضرائب المباشرة فيدفعها الطرفان . إلا أنه في عام ١٩٥٥ رفعت الرسوم على السجائر الرخيصة التي يستعملها الإفرقيون ، وفي ميزانية السنة المالية (١٩٥٦-١٩٥٧) زادت الرسوم على الجوارب الرخيصة المستوردة . وفي ميزانية السنة التالية خفضت النفقات وكان أكبر الخفض في الاعانة للذرة وهي الغذاء الرئيسى للإفرقيين، ولم يتأثر به الآوريون الذين يزرعون معظم هذا الغذاء .

ومن هذا كله يتضح أن عبء الضرائب على الآوريين أخف بالقياس إلى مبدأ القدرة على الدفع ، كما أنهم يحصلون على أوفر نصيب من الإتفاق الحكومى فى المستويين الإقليمى والاتحادى .

نتقل الآن إلى الناحية السياسية لرى إلى أى حد تقدم الإفرقيون سياسياً من حيث المشاركة فى الحكم وعملية التصويت فى الانتخابات الاتحادية والاقليمية . فى ٢٧ أبريل عام ١٩٥٧ وبعد مباحثات دامت خمسة أيام بين سير روى ولنسكى والمستر آلان لينوكس بويد (وزير المستعمرات البريطانى) صدر بيان مشترك من الحكومتين . ويعتبر صفقة كان التنازل فيها إلى حد كبير من جانب الحكومة البريطانية^(١) . وطبقاً لهذا الاتفاق Convention أوضع وزراء حكومة المملكة المتحدة أنها من الناحية العملية « لن تبدأ أى تشريع لتعديل أو إلغاء أى قانون اتحادى أو يعالج أية مسألة تدخل فى اختصاص الهيئة التشريعية الاتحادية إلا بناء على طلب الحكومة الاتحادية ».

وقبل الوزراء من حيث البدء أن تكون الوظائف العامة في الاتحاد ، من اتحادية أو إقليمية ، قائمة على أساس محلي . وكذلك وافقوا على مبدأ زيادة عدد أعضاء الجمعية الاتحادية ، و « أوضح رئيس الوزراء الاتحادي أنه لن يستطيع إطلاع حكومة صاحبة الجلالة للملكة على الاقتراحات المحدودة التي سوف تقدم بها الحكومة الاتحادية بشأن الاقتراع أو أن تقدم مشروع قانون بهذا الشأن إلى الهيئة التشريعية الاتحادية إلا بعد إجراء مباحثات أخرى في السبوري . إلا أنه يستطيع أن يؤكد . . أن مشروع قانون سوف يقدم وأنه سوف يضمن أن الأشخاص المتمتعين بالحماية البريطانية والذين هم غير مؤهلين لن يطلب إليهم تغيير وضعهم وأن المؤهلات للانتخاب سوف تسمح لعدد معقول من أمثال هؤلاء الأشخاص بأن يحصلوا على حق الاقتراع . وقد تلقى وزراء المملكة المتحدة هذا التأكيادات بالرضاء » . وانهز الطرفان الفرصة لإعادة تأكيدهم معارضتهم لأية اقتراحات بشأن اندماج أقاليم الاتحاد في دولة موحدة أو انفصال الولايات من الاتحاد . وقررا عقد مؤتمر لإعادة النظر في الدستور الاتحادي عام ١٩٦٠ .

وهكذا خطا الاتحاد خطوة أخرى نحو الاستقلال الأمر الذي يهدف حقيقة إلى نقل السلطة إلى أيد المستوطنين البيض كما حدث في اتحاد جنوب إفريقيا . وبالرغم من اعتراض لجنة الشؤون الإفريقية تمت الموافقة على مشروع قانون تعديل الدستور في الجمعيات الإقليمية الثلاث ، وفي البرلمان الاتحادي (٣١ يوليو ١٩٥٧) ، وتمت الموافقة عليه في القراءة الثالثة بالبرلمان البريطاني (٩ يناير ١٩٥٨) . وطبقاً لهذا القانون زيد عدد أعضاء الجمعية الاتحادية من ٣٥ إلى ٦٠ عضواً ومنهم ١٥ عضواً يمثلون الإفريقيين^(١) . ويجري انتخاب الأعضاء وفقاً لقانون الانتخاب الاتحادي على النحو الآتي :

تكوين الاتحاد البرلماني

روديسيا الجنوبية ٢٤

روديسيا الشمالية ١٤

نياسالاند ٦

٤٤

١ — المقاعد العادية

ويجري الانتخاب لها بطريق القائمة

العادية التي يغلب عليها الأوربيون

بشكل ظاهر

ب — المقاعد الخاصة

الانتخاب بواسطة القائمة العادية وأغليتها روديسيا الجنوبية ٤ يجب أن يكونوا إفريقيين

أوربية والقائمة الخاصة وأغليتها إفريقية ١ أوربي يمثل المصالح الإفريقية =

٢ — ٤٤ عضوا يختارهم الناخبون للتقيدون في القائمة العامة .
٢ — ٨ أعضاء إفريقيون بالانتخاب المباشر (٢ عن كل من روديسيا الشمالية ونياسالاند ، ٤ عن روديسيا الجنوبية) وذلك من طريق القائمتين العامة والخاصة سويا .

٣ — يجرى انتخاب الأعضاء الأوربيين الذين يمثلون الإفريقيين بالطريقة ذاتها في روديسيا الجنوبية ، أما الباقيون فيجرى تعيينهم حسب دستور ١٩٥٣ .
وهكذا بالرغم من زيادة عدد أعضاء الجمعية الاتحادية ظلت الحال على ما هي عليه بالنسبة إلى من يمثلون الإفريقيين سواء من الناحية العددية أو النوعية .
إلا أن الهدف الذي يرمى إلى إبعاد أبناء البلاد من أن يكون لهم صوت في إدارة شئون بلادهم فقد حققه قانون الانتخاب الاتحادى الصادر عام ١٩٥٨ وأهم مبادئه :
أولا : إيجاد قائمتين إحداهما عامة والأخرى خاصة ، والأولى ستكون أغليبتها أوربية وفقا للوحدات المطلوبة . أما القائمة الخاصة فتسمح بإدراج الإفريقيين بصفة أساسية .

وأثناء القراءة الثانية لمشروع القانون قرر وزير العدل الإتحادى أن القائمة العامة سوف تضم ٨١٠٠٠ أوربى ، ١٥٠٠ إفريقى . وشروط الانتخاب :

- ١ — دخل قدره ٧٢٠ جنيها في السنة للصوت العادى .
- ٢ — أو التعليم للصوت العادى على أن يكون الدخل ٤٨٠ جنيها في حالة إتمام التعليم الابتدائى ، ٣٠٠ جنيها إذا قضى الناخب أربع سنوات بالمدرسة الثانوية .
وبالنسبة إلى الشروط الواجب توافرها في حالة الصوت الخاص فهي ١٥٠ جنيها كدخل سنوى بغض النظر عن التعليم أو ١٢٠ جنيها مع سنتين بالمدرسة الثانوية .

٢ إفريقيون	روديسيا الشمالية
٢ إفريقيون	نياسالاند
٢ إفريقيون	روديسيا الشمالية
٢ إفريقيين	نياسالاند
٢ إفريقيين	روديسيا الشمالية
٢ إفريقيين	نياسالاند
٢ إفريقيين	روديسيا الشمالية
٢ إفريقيين	نياسالاند
٢ إفريقيين	روديسيا الشمالية
٢ إفريقيين	نياسالاند

ج — أعضاء إفريقيون ينتخبون بالطريق غير المباشر بواسطة المجالس المحلية الإفريقية

د — أعضاء أوربيون يعينهم حاكم الاقليم لتمثيل المصالح الإفريقية

ولا يستطيع الصوت الخاص أن ينتخب الأعضاء العاديين ولكن الناخبين العاديين يختارون الأعضاء الخاصين . وعلى ذلك فكل ناخب عادى (أى أوربى من حيث الواقع) له صوتان أحدهما لمن يمثله والآخر للمضو الإفريقى .

وينص القانون على أنه إذا فاز إفريقى بمقعد عادى فلا بد من إلغاء مقعد خاص من المقاعد الإفريقية وهذا ما يطلقون عليه التنمية التدريجية . للاندماج العنصرى والقضاء على التمثيل القائم على أساس الجنس . والحق ، إن من الصعب أن ندرك لماذا إذا تمكن إفريقى توافرت له القدرة والدبلوماسية أن ينتخب كمضو عادى بواسطة أغلبية قوامها الأوربيون ، يلغى مقعد من التمثيل الخاص للأفريقيين فى برلمان يمثل الإفريقيين فيه وعددهم سبعة ملايين نسمة ١٥ عضوا ، بينما ٣٠.٠٠٠ أوربى يمثلهم ٤٤ عضوا . وأصعب من ذلك أن نفهم السبب الذى من أجله إذا فقد المضو العادى الإفريقى مقعده فى الانتخاب التالى وفاز به أوربى ، لا يعاد المقعد الخاص الذى ألغى . إن القانون يمنع الاعادة ؛ وهذا كله يراد به أن يصبح مبدأ القائمة المشتركة خرافة .

ثانياً : وأخطر من هذا أنه إذا ارتفع عدد الناخبين المسجلين وفق المؤهلات الخاصة إلى ٢٠ ٪ من مجموع الأشخاص المقيدين فى القائمة العامة فإن القائمة الخاصة تغلق إلى الأبد .

ومعنى هذا القضاء نهائيا على أى أمل للأفريقيين فى أن يزداد عدد الذين لهم حق الاقتراع بحيث يصبحون أغلبية ؛ ومعناه أيضا أن الأوربيين جعلوا سياستهم الابقاء على سيطرتهم الدائمة .

والجدول التالى يوضح تكوين القائمتين أثناء الانتخابات الاتحادية فى ١٢ نوفمبر عام ١٩٥٨ (١) :

روديسيا الجنوبية

نوع القائمة	عدد السكان	عدد المقيدين في القوائم	المجموع الكلى للاصوات
عادية	٢,٦٤٠,٠٠٠	أورييون أفريقيون غيرهم	٦٥,٠٩٢
خاصة		الأرقام غير متوافرة	٨٠٤
		١٢٥ ٦٣٥ ٤٤	

روديسيا الشمالية

عادية	٢,٣٠٠,٠٠٠	غير متوافرة	٣٩	غير متوافرة	٢٠,٢٤٩
خاصة		٤	٥٣	٦	٦٣

نياسالاند

عادية	٢,٧١٠,٠٠٠	٢١١٢	٥	٣٨٩	٢٥٠١
خاصة		١	١١	١	١٣

وكذلك صدر قانون الانتخاب في روديسيا الجنوبية وفق الأسس ذاتها .
وفي عام ١٩٥٣ بدأ الحديث عن تغيير دستوري في روديسيا الشمالية وتقديم
ولنسكى بمقترحات تهدف إلى زيادة سيطرة المستوطنين على المجالسين . وفي ١٠ أكتوبر
أعلن وزير المستعمرات البريطانى أن المجلس التشريعى سوف يتكون من ٨ أعضاء
موظفين (وفقا لاقتراح ولنسكى) ، ١٣ عضوا منتخبا (وسوف يكونون فى الحقيقة
أوريين) ، عضوين أوريين بالتعيين لتمثيل المصالح الإفريقية ، ٢ أعضاء إفريقيين
يعينهم حاكم الاقليم (بعد سلسلة هرمية من الانتخاب عن طريق المجالس المحلية
الإفريقية) . أما المجلس التنفيذى فسيتنقص عدد الموظفين من ٧ إلى خمسة . ولقد
أثار ذلك المستوطنين وهدد الأعضاء المنتخبون منهم بالاستقالة ثم عدلوا عن ذلك
بشرط الإبقاء على النظام الانتخابى القائم خلال مدة المجلس التشريعى الأول أى
خمس سنوات . وهذا النظام يعطى حق التصويت للرعايا البريطانيين فوق السن
الحادية والعشرين بشرط أن يشغل الفرد عقارا قيمته ٢٥٠ جنيه، أو له حق التعدين،
أو يحصل على دخل قدره ٢٠٠ جنيه سنويا . ومعنى هذا أن لا يتجاوز عدد
الأفريقيين الذين تتوافر فيهم هذه الشروط عشرة أفراد (!) .

ولكن الحالة فى روديسيا الشمالية تخرجت بإطراد ، ووقعت حوادث اضطراب
ومقاطعة من جانب الإفريقيين ، واشتد الشعور المعادى للاتحاد قوة ؛ وفى مثل هذا
الجو العاصف تقدمت حكومة روديسيا الشمالية بمقترحات جديدة إلى الجمعية التشريعية
فى ٢٨ مارس سنة ١٩٥٨ ، وتقضى بزيادة عدد أعضاء المجلس التشريعى إلى ثلاثين .

عضوا مع الأخذ بنظام القائمتين الانتخابيتين أسوة بالمعمول به في روديسيا الجنوبية والاتحاد . إلا أن الجديد في المقترحات خلق نوعين من الدوائر الانتخابية بحيث تكون هناك ١٢ دائرة عادية (في منطقة النحاس وبجوار الخط الحديدي ، حيث يغلب البيض) ، ٦ دوائر خاصة في بقية البلاد . وتقرر أيضاً أن تكون هناك أربع دوائر مجمعة (Composite) ، إثنان منهما تتكونان من دوائر عادية وإثنان من دوائر خاصة ؛ مع وضع نظام لحساب الأصوات العادية والخاصة . وفيما يتعلق بالنظام التنفيذي فيتكون من ٤ موظفين ، ٥ غير موظفين ، ٢ مساعدى وزير ؛ أى أن المجموع الكلى ١١ عضواً يجب أن يكون منهم إثنان على الأقل من الإفريقيين . ويجب أن يكون أحدهما وزيراً .

أثارت المقترحات ثائرة الإفريقيين فطالب الأعضاء الإفريقيون في المجلس التشريعى بأثنى عشر عضواً إفريقياً ينتخبهم مواطنوهم . وطالب المؤتمر الوطنى الإفريقى بأغلبية من الإفريقيين ، وفي مايو ويونيو أبدت المجالس الإفريقية السبعة إعتراضاتها ونشر المؤتمر الاعتراضات في « كتاب أسود » .

وفي يونيو قرر المجلس التمثيلى الإفريقى للاقليم ضرورة انسحاب روديسيا الشمالية من الاتحاد .

وأخيراً ، في ١٩ ديسمبر ، أعلن وزير المستعمرات قراره النهائى . وبلغت النظر فيه أنه إذا لم يتوافر عدد مناسب من الوزراء للمجلس التنفيذي فإنه يمكن اعتباره كامل العدد « وفسر ذلك في روديسيا على أنه إذا لم يكن هناك إفريقيون . يحوزون رضا الحزب (صاحب الأغلبية) فلا يكون هناك وزراء إفريقيون (١) » . وأصبح المجلسان يتكونان على النحو الآتى :

<u>المجلس التنفيذي</u>	<u>المجلس التشريعى</u>
الحاكم رئيساً	رئيس المجلس (غير رسمى)
٤ أعضاء رسميين	٤ أعضاء بحكم مناصبهم
٦ أعضاء غير رسميين (٢)	٢ من الموظفين بالتعيين

١٢ عضواً عادياً

(الدوائر العادية تحسب الأصوات الخاصة بحد أقصى
قدرة الثلاث)

٢ من غير الموظفين وبالتعيين

٦ أعضاء إفريقيون عن الدوائر الست الخاصة ، وتحسب
الأصوات العادية والخاصة بالكامل

٢ مقعدان أوربيان محجوزان عن الدائرتين المجمعتين
وتحسب الأصوات الخاصة على أساس الثلث

٢ مقعدان محجوزان للأفريقيين عن الدائرتين المجمعتين
وتحسب الأصوات العادية والخاصة بالكامل

التغيرات الدستورية في نياسالاند

وكان المجلس التشريعي في نياسالاند قبل إنشاء الاتحاد مكوناً من ٢١ عضواً
بما في ذلك الحاكم . وكان العشرون الباقون موزعين مناصفة بين الموظفين وغير
الموظفين ، ومن الآخرين ٥ أوربيون ، أوربي يسينه الحاكم ، وثلاثة إفريقيون
يعينهم مجلس المحمية الإفريقي ، وعضو آسيوي تعينه الهيئات الآسيوية . وفي أوائل
عام ١٩٥٥ نشرت مقترحات بزيادة عدد أعضاء المجلس التشريعي إلى ٢٣ عضواً
مع الاحتفاظ بمبدأ المساواة العددية بين الأعضاء الموظفين وغير الموظفين على أن
يكون من الآخرين ٥ إفريقيون ، ٦ غير إفريقيين بدون تمثيل منفصل للأوربيين
والآسيويين . ولقد أشاعت المقترحات شعوراً بالحيرة في نفوس الإفريقيين كما قال
المستر ولنجتون شيروا Wellington Chirwa ، كما اعتبر عدم وجود الإفريقيين
في المجلس التنفيذي إهانة لهم . وفي ١٦ مارس ١٩٥٦ أعلنت أسماء الأعضاء الجدد
وكان ٣ من الإفريقيين الخمسة من أعضاء المؤتمر الوطني الإفريقي أعلن أحدهم وهو
المستر كونجي Kwenje أن القادة الإفريقيين مصممون على انسحاب نياسالاند
من الاتحاد .

وحين اجتمع المجلس في يوليو لمناقشة مشروع الميزانية أعلن المستر Chipembere
أن جميع الإفريقيين في نياسالاند ضد الاتحاد . وفي فبراير سنة ١٩٥٧ قدم الأعضاء
الإفريقيون إلى المجلس اقتراحات ثلاثاً ، وهي الانسحاب من الاتحاد ، وأن تنزع من

الأبعاديات كل الأراضي التي يشغلها الإفريقيون ، وإلغاء إصدار الرخص لجميع العمال بقصد الاشتغال خارج البلاد ولكن الاقتراحات رفضت . وأثناء مناقشة اقتراح يجعل الزراعة الأوربية من اختصاص الحكومة الاتحادية انسحب الأعضاء الإفريقيون ، وعلى أثر ذلك أعلنت الحكومة عدم شرعية للمؤتمر الوطني الإفريقي بنياسالاند .

أثار قرار الحكومة السخط في البلاد ، وأمر المؤتمر العضوين الإفريقيين في البرلمان الاتحادى بالاستقالة فلما رفضا الاستجابة إلى ذلك قرر طردهما من الحزب . ولما زار النورد هوم البلاد في أكتوبر قابله الأعضاء الإفريقيون وأبدوا له تصميم البلاد على نبذ الاتحاد مهما كان الثمن . وفي يونيو من عام ١٩٥٨ ظهرت شخصية جديدة على المسرح السياسى حين قرر الدكتور باند Hastings Banda العودة إلى البلاد بعد غياب دام ثلاثين عاما . وكان الجو مشحونا بالكهرباء ، فقد استقال أندور دويج Andrew Doig ، العضو الأوربى في البرلمان الاتحادى لتمثيل الإفريقيين . قائلا إنه لم يعد هناك أمل في أن تؤدي لجنة الشؤون الإفريقيين واجبها ، ولم يعد بوسعهم تمثيل الإفريقيين في برلمان يرفض كل ما يطالب به . ولما وصل الدكتور باند وقف موقفا صلبا فأعلن أنه مصمم على قيام دولة نياسالاندية إفريقية مستقلة بأى ثمن وبأسرع ما يمكن ، وصرح في إحدى المرات بأنه إذا لم يفلح أسلوب المفاوضات فسوف يلجأ إلى وسائل أخرى . وفي ديسمبر سافر إلى مؤتمر جميع الإفريقيين المنعقد في أكر . وفي يناير من عام ١٩٥٩ زادت الحملة التي يقودها باند حدة وأخذ يدعو إلى إنشاء ولايات متحدة إفريقية إلا أن الواضح أن أساليب باند الأساسية تقوم على مبادئ « عدم العنف ، والمقاومة السلبية ، والمصيان المدني » .

ومن العرض السابق للتغيرات الدستورية وفي قوانين الانتخاب تبدو حقيقة سافرة إلا وهي أن العرض الأساسى من ذلك كله كان ابتداء الأساليب والأجهزة التي تمكن البيض من الاحتفاظ بسيطرتهم ، وهذا هو المعنى الذي قصدوه من فكرة المشاركة والتعاون بين الأجناس المختلفة . وليس أدل على عدم صحة الزعم باشتراك غير الأوربيين في الإدارة من أنه في مايو سنة ١٩٥٦ كان عدد هؤلاء في وظائف الحكومة الاتحادية العليا ١٦ معظمهم آسيويون وملونون لا إفريقيون .

أزمة عام ١٩٥٩

وراءه مائة الطوارئ

أوضحنا من قبل موقف المعارضة الذي اتخذته الإفريقيون من مشروع الاتحاد بين الأقاليم الثلاثة ، وقلنا إنه فرض عليهم ولم تلبث التطورات التي شهدتها البلاد أن أوضحت بجلاء أن الاتجاه السائد كان العمل على دعم السيطرة البيضاء والإبقاء الإفريقيين في حالة التبعية الدائمة . وهنا بدأت العناصر الوطنية الشابة تضغط على القيادات القديمة المهادنة حتى تتخذ موقفا أكثر إيجابية وأشد جرأة من أجل تحقيق الأهداف الوطنية . ففي نياسالاند أعطيت الزعامة إلى الدكتور باندا ، وبدأ الحديث عن ضرورة الانفصال عن الاتحاد . وفي روديسيا الشمالية انفصل كاوند Kenneth Kaunda وبعض أنصاره عن شعبة « المؤتمر الوطني الإفريقي » في أكتوبر عام ١٩٥٨م وأنشأ حزبا جديدا عرف باسم « مؤتمر زامبيا الوطني » وسياسته تلخص في الحصول على الحكم الذاتي فورا على أساس مبدأ الاقتراع العام . وأدى ضغط الشباب في روديسيا الجنوبية إلى تكوين « عصبة الشباب الإفريقي » التي تمكنت عام ١ٹ٥٧ من بث الحياة في « المؤتمر الوطني الإفريقي بروديسيا الجنوبية » بزعامة نكومو ونياندورو وشيكيرما . هذه الحركات جميعا كانت في الحقيقة جزءا من حركة أكبر هي القومية الإفريقية الآخذة في الانتشار جنوبا من شرق القارة وغربها . وزادت الحركة الوطنية حدة وبخاصة بعد عودة الزعماء من مؤتمر أكر ، وبدأت الاجتماعات تعقد من أجل الاتفاق على العمل المشترك . وكان الأوريون يعتمدون على شقاق داخل الصفوف ، ولكن الحركة تميزت بالوحدة إذ وقف رجال القبائل تحت قيادة زعمائهم وعمال الصناعة والطبقة المثقفة بالمدن جبهة واحدة لأنهم جميعا يعانون مشكلة أساسية هي السياسة الأوربية القائمة على التمييز العنصري وحرمان الإفريقيين من الحقوق السياسية والنافع الاقتصادية والمداولة والمساواة

وبدأ الموقف يتدهور إذ أراد البيض توجيه ضربة عنيفة إلى الوطنيين . ففي ١٩ فبراير سنة ١٩٦٩ طلب حاكم نياسالاند من الحكومة الاتحادية وحكومة روديسيا الشمالية إمدادات عسكرية بسبب الموقف الآخذ في التدهور - حسب رأيه - وبخاصة

في المقاطعة الشمالية . وفي الصباح الباكر من يوم ٢٦ فبراير أعلن سير إدغار هويتهد Sir Edgar Whitehead حالة الطوارئ وقبض على جميع أعضاء المؤتمر الوطني الإفريقي في روديسيا الجنوبية . وبعد منتصف الليل في ٢ مارس أعلن حاكم نياسالاند حالة الطوارئ وقرر أن المؤتمر غير قانوني وألقى القبض على زعمائه بما فيهم الدكتور باندا . وفي الساعة الحادية عشرة من يوم ١١ مارس أعلن حاكم روديسيا الشمالية أن حزب زامبيا غير قانوني واعتقل زعماءه جميعاً .

وراح المسؤولون البيض يحاولون تبرير تلك الأعمال العنيفة والتي أسفرت في مناطق عدة عن عشرات من القتلى ومئات من الجرحى . فأعلن حاكم روديسيا الجنوبية أن سياسة العنف في نياسالاند جعلت من الضروري اتخاذ الاحتياطات لمنع نشوء حالة مماثلة . وأشار حاكم نياسالاند إلى اجتماعات عتدها الزعماء في يناير حيث اتفقوا على القيام بأعمال غير قانونية . وألقى حاكم روديسيا الشمالية اللوم بطريق غير مباشر على مؤتمر أكرا وبخاصة القرار الذي يؤيد سياسة عدم العنف « وأولئك الذين يضطرون إلى مقابلة العنف بمثله في سبيل بلوغ استقلالهم المادي وحريةهم » .

وشكلت الحكومة البريطانية في ٦ أبريل لجنة برئاسة القاضي دقلن Devlin لبحث أسباب الاضطرابات في نياسالاند ، فجاء تقريرها تشويها للحقائق إذ قالت إن المتطرفين من رجال المؤتمر قرروا في بداية عام ١٩٥٩ حمل الحزب على استخدام أسلوب العنف ، وإن الدكتور باندا - بالرغم من أنه لم يكن ليوافق على أعمال القتل - كان يرى ألا بد من بعض العنف ، وأنه جرى حديث عن عمليات قتل للأوروبيين بالجملة ، وأنه « حتى إذا لم تكن لدى الحكومة معلومات عن مؤامرة لأعمال القتل فقد كانت ستعلن حالة الطوارئ في ٢ مارس أو في حدود هذا التاريخ » . وتكونت في روديسيا الشمالية لجنة برئاسة ريدلي قالت إن أعضاء حزب زامبيا اعتزموا حمل الناس بالإرهاب والعنف على مقاطعة الانتخابات والحصول على الحكم الذاتي ؟ وأنه ألقى خطب تهدف إلى إثارة الصراع بين الأجناس ، وإنهم كانوا يتفقون مع زعماء المؤتمر الوطني الإفريقي في نياسالاند وروديسيا الجنوبية على أنه إذا بدأت المقاومة السلمية في إقليم فيجب مد نطاق الحركة إلى الإقليمين الآخرين . وصرح وزير العدل والداخلية أن أعمال المؤتمر في روديسيا الجنوبية حتمت إعلان حالة الطوارئ فيها إذ قام قادته بأعمال تهدف إلى إثارة الاستياء ضد الدستور من أجل

تغييره بوسائل غير مشروعة ، وبث روح العصيان للقوانين والسلطات الشرعية ، وتنمية العداوة بين الأجناس ، وإرهاب الحكومة والسلطات بطريق المظاهرات والإضرابات .

وإذ نحلل جميع تلك التقارير والتصريحات نلقاها واهية الأساس ولاسند لها من الحقيقة . والواقع كما قلنا إن الأوربيين أرادوا توجيه ضربة عنيفة إلى الحركة الوطنية لمنع القيام بعمل مشترك من جانب الأقاليم الثلاثة من أجل تحقيق الأهداف القومية خاصة وقد قرب موعد انعقاد المؤتمر الذي سوف يعيد النظر في دستور الاتحاد . ويؤيد هذا ما أقدمت عليه حكومة روديسيا الجنوبية إذ بادرت بإعلان حالة الطوارئ مباشرة إلى تقديم تشريع يتكون من ستة مشروعات قوانين ، وجاءت في ديباجته العبارات الغريبة التالية « وإذ . تكونت بعض المنظمات ذات طبيعة جديدة وخطيرة لا تتفق مع السلم والنظام والهدوء ومع الحكم الذي يتولاه أشخاص متحضرون ومسؤولون ... وإذ قام أعضاء من مثل هذه المنظمات ، بطريقة خبيثة وشريرة ، بحملة لاغتصاب وظائف الحكومة ومن أجل ذلك لجأوا إلى أساليب غير نزيهة ومثيرة للفتنة وعقدوا اجتماعات من أشخاص جهلاء ينقصهم الوعي ... » . ويعلق فيليب ماسون على ذلك بقوله « إن هذه الكلمات معناها أن قوما بالذات لهم وخدم الحق في الحكم وأنه يجب إخماد أولئك الذين يحاولون تغيير النظام القائم^(١) » . ويحول القانون للحاكم السلطة في أن يعتبر أى منظمة غير قانونية إذا رأى أنه من المحتمل أن تهدد الأمن العام أو النظام والهدوء ، أوثير مشاعر سوء النية أو العداوة بين الأجناس أو في صفوفها . وقانون الحبس الوقائي ينص ببساطة على أن بأمر بحبس أى شخص اشترك في الأعمال التى أدت إلى حالة الطوارئ أو في أية أعمال قد تؤدي إلى غيرها . وقانون الأمن العام المعدل يخلق جرائم جديدة باسم المقاطعة والتخويف . وكل من ينشر بيانا غير صحيح يهدد الأمن أو النظام يعرض نفسه للحكم عليه بالسجن خمس سنوات .

وسياسة القمع ليست جديدة ولكنها أصبحت دكتاتورية في عام ١٩٥٩ . فقانون الهجرة لعام ١٩٥٤ يعطى الحكومة الاتحادية أوسع السلطات لمنع دخول المهاجرين ، وعدم التصريح بمغادرة البلاد ، ولذلك رفضت الحكومة منح جوازات

سفر لكل من كاوندان ونكيبولا للسفر إلى بمباي سنة ١٩٥٦ لحضور المؤتمر الاشتراكي.
الأسوي . وفي السنة نفسها صدر قانون التنقل داخل الاتحاد ويسمح لكل إقليم
باستبعاد وإبعاد الأشخاص المولودين في الإقليمين الآخرين ، والغرض منع اتصال
الزعماء حتى لا تكون هناك حركة قومية عامة . وزاد قانون التسجيل وتحقيق
الشخصية للوطنيين سلطة حكومة روديسيا الجنوبية في الرقابة على من يزيد سنه على
السادسة عشرة ، كما صدرت في نياسالاند وروديسيا الشمالية قرارات تقضي بإبعاد
أى شخص غير مرغوب فيه لأسباب سياسية إلى مناطق معينة . وفي سنة ١٩٥٧ صدر
في روديسيا الشمالية مرسوم يقضى بفرض غرامة جماعية على جميع الذين يثبت اشتراكهم
في عمل من أعمال الشعب وصدر مثله كذلك في نياسالاند .

وهكذا تحول الاتحاد ، شأنه في ذلك شأن اتحاد جنوب إفريقيا ، إلى دولة
بوليسية أى أصبح « جثة دولة » وهو الوصف الذى أطلقته مارى بنسن على
الدولة الأخيرة .

رد الفعل

لم تلبث الحركة القومية أن أفادت من الصدمة وسرعان ما تكونت منظمات
جديدة مكان الأحزاب التى حلت نتيجة قيام حالة الطوارئ . ففي نياسالاند ألف
المستر تشيروا Chirwa حزب « مؤتمر ملاوى » وأعلن أن الدكتور باندا السجين
الزعيم للهيئة الجديدة . وقامت في روديسيا الشمالية هيئة جديدة باسم « حزب
الاستقلال الوطنى المتحد » على يد المستر تشونا ثم تولى الرئاسة للمستر كاوندان بعد الإفراج
عنه في يناير ١٩٦٠ . وفي هذا الشهر ذاته تكون في روديسيا الجنوبية « الحزب
الديموقراطى الجديد » .

وفي أواخر عام ١٩٥٩ أرادت الحكومة البريطانية تهدئة الحواطر الثائرة
فأعلنت دستوراً جديداً لإقليم نياسالاند أصبح بمقتضاه عدد أعضاء المجلس التشريعى
٢٧ منهم ٧ إفريقيون ، وزيد عدد أعضاء المجلس التنفيذى من ٨ إلى ١٠ منهم
إفريقيان ؛ ولكن الشعب لم يعبأ بهذا التعديل الذى مازال يحتفظ للبيض بالأغلبية
والسيطرة . وشكلت أيضاً لجنة مونكتون ومن مهامها أن تقدم التوصيات بشأن
(م ٢٣ - إفريقيا)

الدستور توطئة للمؤتمر المقرر عقده لهذا الغرض ورفضت المعارضة في بريطانيا الاشتراك في اللجنة التي ليس في وسعها التوصية المباشرة بحق الانفصال عن الاتحاد .

وخلال الزيارة التي قام بها المستر هارولد مكيلان لبعض البلدان الإفريقية تحدث نقي لاجوس (١٤ يناير سنة ١٩٦٠) فقال « لقد أوضحت حكومة المملكة المتحدة — وأوضحت كثيرا — أننا لن ننقل حماية الحكومة البريطانية لأي من الإقليمين الشماليين — روديسيا الشمالية ونياسالاند — حتى يكون واضحا أن الرغبة التي تعبر عنها هذه الشعوب هي الدخول في اتحاد فيدرالى كامل ومستقل . . أقصد أننا لا نعتبر إرادتها قد تم التعبير عنها إلا إذا كانت قد بلغت درجة من الحكم الذاتى قبل أن يصبح فى الإمكان حقيقة القول بأن شعب نياسالاند لا يملك القوة فحسب بل والأداة للتعبير عن إرادته عن طريق حكومة منتخبة من أى نوع » . ومن الإشارات التى كان لها مغزاها إشارته إلى تتجانيا كما على أنها مثل يضرب المستعمرات الأخرى فى إفريقيا البريطانية ، إذ المعروف أن تتجانيا كان قد تقرر أن تكون فيها حكومة من الإفريقيين . وفى سالسبورى (١٩ يناير) قال : « ... ومهما تكن النتيجة التى تصل إليها لجنة مونكتون حول شكل الاتحاد ، وتذكروا أن الغرض من لجنة مونكتون ليس تحطيم الاتحاد فالغرض بعيد عن هذا ، ولكنه تقديم النصح حول الكيفية التى يتقدم بها على أفضل وجه . وأكرر أنه مهما كانت نتيجة لجنة مونكتون بمهما كانت نتيجة مؤتمر عام ١٩٦٠ فإن الحكومة البريطانية لن تسحب حمايتها على شعب نياسالاند وروديسيا الشمالية حتى يرغب أهلها فى ذلك » ولما توجه إلى اتحاد جنوب إفريقيا تحدث عن « ربح التغيير » التى تهب على القارة ، وعن القومية الإفريقية وضرورة الاعتراف بها ، ثم أبدى عدم الموافقة على سياسة العزل العنصرى للبتة فى البلد الأخير ؛ وكان بطبيعة الحال يوجه الحديث فى الوقت نفسه بطريق غير مباشر إلى الأوربيين فى اتحاد إفريقيا الوسطى .

كان لتلك التطورات والتصريحات رد فعل داخل الاتحاد أما الزعماء الإفريقيون فقررُوا مقاطعة لجنة مونكتون « فوجهة نظرنا أنه لى يتم لهذه اللجنة التعرف على رأى الشعب الحقيقى يجب أن تلغى حالة الطوارئ والقوانين الاستثنائية التى تحكم أفواه الشعب ، كما يجب الإفراج عن كل الزعماء الموجودين فى السجون والمعتلات . وعلاوة على ذلك فنحن نترض على تشكيل اللجنة ونطلب أن يستبدل

عضويتها المثلثين لكندا وأستراليا كأعضاء في السكومنولث عضوان من بلاد صديقة كالهند وغانة . وأخيرا ، إذا كانت بريطانيا مصممة على أن تحضر مؤتمر اللائدة المستديرة في لندن في أكتوبر القادم فإن عليها أن تسمح بإجراء انتخابات عامة ليختار الشعب ممثليه في هذا المؤتمر ، وأن يكون من حق الإفريقيين تقرير حل الاتحاد الفيدرالى بين الولايات الثلاث : روديسيا الجنوبية والشمالية ونياسالاند^(١) .

أما عن المستوطنين الأوربيين فقد أحسوا بالقلق إذ بالرغم من تأكيدات المستر مكيلان بأنه يمكن ويجب أن يستمر الاتحاد إلا أنه لم يقل مباشرة وصراحة أنه لا يمكن تعديله أو إضفاف روابطه . وحديثه في اتحاد جنوب إفريقية تليح بأن بريطانيا ليس في نيتها التضحية بمصالحها الإفريقية في سبيل الدفاع عن سياسة البيض الخاطئة . وإشاراته إلى إرادة شعبي الإقليمين الشماليين وإلى تنجانيقا تحمل معنى الاستعداد لقبول فكرة الأغلبية الإفريقية في المجلسين التشريعى والتنفيذى . وكان التفاهم بشأن كينيا مصدر آخر للقلق وخشى البيض أن يحاول المستر إيان ما كلويد Ian Macleod وزير المستعمرات فرض حل مماثل على روديسيا الشمالية ونياسالاند ، يوراحوا يتحدثون عن « خيانة » الحكومة البريطانية لهم ، فقال المستر جون جونت العضو المستقل بالبرلمان الاتحادى عن روديسيا الشمالية « أظن أن هناك خطة عميقة لبيعنا .. إذا قلنا فسوف تنضم روديسيا الجنوبية إلى صفنا » . وكون حوالى ألف من أهل لوزاكا جمعية تعهد أعضاءها بالدفاع عن « الوضع القائم » وتوحيد البيض فى جبهة واحدة بغض النظر عن الخلافات الحزبية بينهم . وتكونت جمعية مماثلة فى روديسيا الجنوبية اتخذت فى أول اجتماع لها قراراً تعهدت فيه بالدفاع عن حكم « الرجل الأبيض » وقال زعيمها المستر ن . هـ . ولسون « إذا لم نستطع الدفاع عن الاتحاد ففى وسعنا على الأقل انتقاد روديسيا الجنوبية » .

وتألفت جمعية فى نياسالاند « كإجراء تحفظى ضد احتمال خيانة مستقبلية » . واقرحت جمعية روديسيا الشمالية انسحاب منطقة النحاس التى يقيم فيها الأوربيون وإنشاء دولة ذات حكم ذاتى وتتحد مع روديسيا الجنوبية . وهذا اقتراح لا يمكن أن يقبله الإفريقيون إذ معناه اقتطاع أغنى أجزاء بلادهم والتى تعد ثالث منتج للنحاس بالعالم الحر ، وأنه يشبه ما حدث بعد من محاولة انفصال كاتانجا .

(١) من حديث أدلى به الزعيم جوشوا نكومو (من روديسيا الجنوبية) لى جريدة الأهرام ونشرته بعددها الصادر فى ٢٠ مارس ١٩٦٠ .

وخوف البيض راجع إلى أنه إذا صارت للأفريقيين الأغلبية في الإقليمين الشماليين فسوف يسيطرون على الاتحاد . وقام حزب الدومينيون بحملة واسعة في روديسيا الجنوبية من أجل انفصالها . وبالرغم من أنه لا يمثل في البرلمان الاتحادي سوى ١٣ عضواً إلا أنه قوة تحسب حسابها الحكومة . وأعلن سير إدجار هويتهد أمام البرلمان « لست مستعداً لأن أهجّر ٨٠.٠٠٠ أوروبي بالأقاليم الشمالية دون بذل مجهود حقيقي » ولكن إذا أخفق هذا المجهود « واستولت القومية السوداء على الحكم في الأقاليم الشمالية » فيكاد يكون من المستحيل على روديسيا الجنوبية أن تبقى في الاتحاد^(١) . إلا أن رجال الأعمال يخشون مثل هذا الاتجاه لأنه يؤدي إلى خراب الإقليم الذي أنقذه الاتحاد من صمابه الاقتصادية الحادة .

وفي ٢٢ مارس زار المستر إيان ماكلويد الاتحاد ورأى إصرار الشعب على مطالبه وفي مقدمتها ضرورة الإفراج عن الدكتور باندا ، ولم يلبث أن تقرر الإفراج عن الرجل لاستحالة التفاوض مع زعماء نياسالاند بدونه . وسافر الأخير إلى لندن وبدأت المباحثات يوم ٢٤ يوليو سنة ١٩٦٠ وصرح إثر وصوله بأنه إذا أريد تقادي مقاطعة الإفريقيين لؤتمر مراجعة الدستور المزمع عقده فلابد من تمثيلهم بصورة فعالة في الحكومات الإقليمية . وأعلن أن الحكم الذاتي يمثل الحد الأدنى من طلباته . إلا أن فريقاً من حزبه يطالب بالاستقلال العاجل والانفصال .

وأخيراً تم الاتفاق على أن يكون للأفريقيين عشرون ممثلاً في المجلس التشريعي الذي يتكون من ٣٥ عضواً . مع الإبقاء على نظام الانتخاب الذي يشترط مؤهلات خاصة بالدخل والملكية ودرجة التعليم ، إلا أنه وُضع تنظيم يرتفع بمقتضاه عدد الناخبين الإفريقيين إلى ١٠٠.٠٠٠ ناخب . أما عن المجلس التنفيذي فقد قبل الدكتور باندا أن يظل مؤقتاً هيئة استشارية ، وكذلك تقرر إجراء الانتخابات للمجلس الجديد في فترة أقصاها تسعة أشهر . وعلى أثر انتهاء المفاوضات سئل عما إذا كان يتوقع الحصول على الاستقلال خلال عشر سنوات فأجاب : في نصف هذه المدة^(٢) .

أما بالنسبة إلى روديسيا الشمالية فقد صرح ماكلويد أنه لا يعتزم إجراء تغيير

The Observer, March 6, 1960.

(١)

Time. August 15, 1960.

(٢)

دستورى خلال عام ١٩٦٠ ، وأعرب الييضم عن أملهم فى إرجاء اتخاذه خطوة إلى ما بعد انتهاء مدة المجلس التشريعى الحالى أى بعد أربع سنوات : ولكن المستر كاونداهام بحملة قوية شعارها « الحكم الذاتى فى أكتوبر » . ثم ما لبث تقرير لجنة مونكتون أن صدر متضمنا اتجاهات جديدة .

تقرير لجنة مونكتون

وأخيرا فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٦٠ نشر تقرير لجنة مونكتون الذى يعتبر آخر محاولة لانتفاذ الاتحاد من التفكك والانحيار . وتحدث الوثيقة فى صراحة تامة عن شعور الإفريقيين فتقول (البند ٢٧) « إن النفور من الاتحاد فى صفوف الإفريقيين فى الإقليمين الشماليين واسع الانتشار وصادق وبعيد العهد ، بل يكاد أن يكون باثولوجيا . إنه يرتبط فى كل مكان بصورة رودييسيا الجنوبية كأنها بلد الرجل الأبيض » . وترجع هذه الظاهرة إلى أنه « بعد سبع سنوات من الاتحاد بلغ ترتيب الإفريقيين درجة من الحدة ، يستحيل فى رأينا تبديده بغير تغييرات حاسمة وأساسية فى تكوين الارتباط نفسه وفى السياسات العنصرية التى تسير عليها رودييسيا الجنوبية » (بند ٧٤) ، « وأهم من ذلك أن الاتحاد فرض بالرغم من معارضة الإفريقيين فى الإقليمين الشماليين » (بند ٣٣) . والنتيجة التى وصلت إليها اللجنة عبرت عنها فى العبارات التالية « وأخيرا ، فنحن مقتنعون بأن أى شكل من الرابطة الاتحادية ، مهما أصححت ، لا يمكن أن تنجح طالما الكثيرون من أهلها يشعرون بأنهم مرغمون على البقاء فيها ضد إرادتهم ولا يستطيعون الفكك منها إلا بالقوة . وعلى ذلك فإننا نوصى بأنه ينبغى ، طبقا لشروط معينة ، أن تتاح فرصة الانسحاب من الارتباط » (بند ٨٢) . وانتقدت اللجنة سياسة رودييسيا الجنوبية واعتبرتها من العوامل التى تحول دون نجاح الاتحاد فقالت « والتميز العنصرى ، وإن كان آخذاً فى التضاؤل ، يظل من أهم القوى الفعالة ضد الاتحاد . إن الإشارة إلى المشاركة والواردة فى ديباجة دستور ١٩٥٣ أدت بالإفريقيين إلى الاعتقاد بأن التمييز سوف يزول سريعا . ولما لم يزل ، وظل اللفظ نفسه دون تعريف ، فإن هذا يترتب عليه ازدياد الشك والشعور بالحيرة » (بند ٢١٨) .

وكانت أغلبية اللجنة ضد فكرة حل الاتحاد القائم لأن هذا الإجراء معناه الاعتراف بانعدام الأمل في قيام أى مجتمع متعدد الأجناس في القارة ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فهذا رأى تستند فيه الأغلبية إلى الاعتبارات الاقتصادية وهى أن سوقاً مشتركة تضم ثمانية ملايين من المستهلكين أكثر قيمة من ثلاثة أسواق منفصلة في كل منها أقل من ثلاثة ملايين نسمة ، كما أن الوحدة الأكبر تستطيع اجتذاب رؤوس الأموال اللازمة وكذلك فإن اقتصاديات الأقاليم الثلاثة متكاملة ، فنياسالاند بلد زراعى ومصدر للقوة العاملة ، واقتصاد روديسيا الشمالية يقوم على التعدين ، بينما اقتصاد روديسيا الجنوبية متنوع ويشمل التعدين والزراعة والصناعات التابعة .

إلا أن المستر ولنجتون شيروا Chirwa والمستر هابانيا ما Habanyama يريان فض الاتحاد فوراً وإجراء استفتاء في الأقاليم الثلاثة على أساس الاقتراع العام ، ويبدى بعض الأعضاء ومنهم جندوى Gandwe وكاتيلونجو Katilungu الشك في إمكان تقبل التوصيات من جانب الإفريقيين بالأقاليم الشمالية ، ويقترحون أن تحل محل الاتحاد « لجنة عليا » للتعاون على نسق اللجنة العليا لإفريقية الشرقية وذلك بقصد الإبقاء على المزايا الاقتصادية من الارتباط .

وتتلخص مقترحات اللجنة (تقرير الأغلبية) في النواحي الآتية :

١ — حق الانفصال ترى اللجنة أنه ينبغي للحكومة البريطانية أن تفصح عن رغبتها في النظر في أى طلب بالانسحاب ، ومثل هذا التصريح يجب أن تتضمنه مقدمة الدستور الجديد . أما ممارسة هذا الحق فتكون :

(أ) بعد وصول الإقليم إلى مرتبة الحكم الذاتى (الأمر الذى معناه أن يصبح في وسع روديسيا الجنوبية أن تطلبه فوراً) .

(ب) بعد فترة زمنية مقررة ولكن ٥ أو ٧ سنوات بعد تنفيذ الدستور الجديد .

إلا أن بعض الأعضاء لم يمكنهم الموافقة على أن يكون للحكومة البريطانية مثل هذا الحق أى أن يعطى لها « شيك على بياض » .

٢ — التمييز العنصرى ترى اللجنة وجوب التعديل فيما يتعلق بقوانين المرور في روديسيا الجنوبية ، والتمييز في الإدارة المحلية والخدمات العامة والصناعة ، وقانون توزيع الأراضي في روديسيا الجنوبية . ويجب أن تصدر الحكومات قوانين تجعل

التمييز غير قانوني في كل مجالات الحياة فيما عدا العلاقات الشخصية البحتة .

٣ — الضمانات وتوصي اللجنة بأن يكون هناك « قانون حقوق » Bill of Rights للاتحاد ولكل إقليم ، وإنشاء مجالس دولة لتكون حازما دون أية قوانين تتضمن تمييزا غير عادل على أساس الجنس أو اللون أو العقيدة . ولهذا المجالس أن تقدم تقارير إلى البرلمان عن التشريعات المقترحة أو القائمة دون أن يكون لها سلطة الاعتراض « القيتو » .

٤ — الحقوق السياسية للإفريقيين : يظل الانتخاب نوعيا مع توجيهه بحيث يضم الإفريقيين من ذوي الخبرة والرأى السليم حتى ولو لم يتوافر لهم التعليم أو النصاب للمال . وترى أغلبية اللجنة أن يتساوى عدد ممثلي الإفريقيين والأوروبيين في البرلمان الاتحادي المكون من ستين عضوا . ويضم البرلمان ممثلا للأسيويين دون أن يكون له حق التصويت . أما رئيس المجلس فيعين من غير الأعضاء .

وهناك تلقى اختلافات في الآراء . فبعض الأعضاء يقترح انتخاب عشرين عضوا عن كل طرف وفق قوائم خاصة مع تخفيض الشروط الواجب توافرها في الناخب ، أما العشرون الباقون فيختارون وفق قائمة مشتركة على أساس الاقتراع النوعي . إلا أن تمت رأيا يقترح أن يكون للإفريقيين الأغلبية فوراً .

٥ — روديسيا الشمالية : ترى اللجنة أن يمقد بدون إبطاء مؤتمر دستوري بشأن روديسيا الشمالية .

٦ — وظائف الحكومة الإقليمية . ينقل إلى الحكومة الإقليمية عدد من الوظائف التي تمارسها الحكومة الاتحادية الآن ، وهذه تشمل (مع بعض التحفظات) شئون الصحة والطرق والسجون والتعليم لغير الإفريقيين والزراعة ، والشرطة الأكبر من اختصاص فرض الضرائب .

٧ — التنمية الاقتصادية — ترى اللجنة أن تقدم بريطانيا القروض اللازمة للتنمية الاقتصادية بأقل سعر فائدة ممكن .

٨ — عاصمة الاتحاد — تظل سالسبورى العاصمة على أن يجتمع البرلمان الاتحادي في كل من العواصم الثلاث على التوالي .

٩ — الاتحاد : يحسن تغيير الاسم الحالى لما له من ذكريات كريهة وألمية :

وكان للتقرير صدى واسع المدى في صفوف أهل الأقاليم الثلاثة . فوصفه حزب الدكتور باندا بأنه « مضية للوقت » لأننا « نريد الاتصال الآن وليس بعد خمس سنوات » ، وكذلك عبر حزب كاوندنا عن وجهة النظر ذاتها . وفي انجلترا خطب المستر هارولد مكيلان أمام مؤتمر المحافظين في سكاربورو فقال « إن الغرض من لجنة مونكتون كان مساعدتنا لا على هدم الرابطة الاتحادية بين الأقاليم الحرة في إفريقيا الوسطى وإنما على تثبيتها وتنميتها . إن الصفة الرائعة والبارزة لتقرير اللجنة تنحصر في تقبل اللجنة بصورة إجماعية تقريرا للحاجة إلى مثل هذا الاتحاد والمأساة التي ينطوي عليها انهياره . وعلى ذلك فإن الحكومة سوف تعالج موضوع إعادة النظر في الوضع وكلها أمل جدى في أن يجد المؤتمر أساساً متفقاً عليه لدوام الصرح الاتحادى ، وبالتصميم على التنفيذ الكامل لمسئولياتنا وتعهداتنا إزاء جميع الناس من جميع الأجناس » (١) .

أما عن المستوطنين البيض فإن المستر هاربر Harper رئيس الجناح اليميني من حزب الدومينيون في روديسيا الجنوبية صرح بأن التقرير دليل واضح على خيانة بريطانيا وعزمها على تحقيق الاندماج العنصرى الكامل بالقوة . وأعلن سير روى ولنسكى معارضته للاتجاه الذى يرمى إلى تحطيم الاتحاد . ولقد خطب في جويلو Gwelo أمام المؤتمر السنوى القومى في ٨ أكتوبر فقال إن التقرير ليس إلا واحداً من المقترحات الاستشارية التى سوف ينظرها المؤتمر الدستورى المقرر عقده في أواخر عام ١٩٦٠ ، ثم وصف القومية الإفريقية بأنها من خلق الدعاية بينما هى أسطورة أكثر منها حقيقة . وهاجم الزعماء الوطنيين واتهمهم بالعمل من أجل السلطة ثم قال مهدداً « دعونى أحذرهم بأنه إذا كانت المسألة في الاتحاد تتعلق بسيطرة جنس على آخر وليست المشاركة فينبغى أن نتذكر أن الجنس الأبيض هو الذى يملك السلطة الآن » (٢) . ويبدو أن سير روى ولنسكى عاجز عن تفهم حقيقة اليقظة الإفريقية . أما تهديده بأن السلطة أو القوة في الاتحاد مازالت في أيدي المستوطنين البيض ، فبعد عن الحكمة السياسية وقد أثبتت الأحداث في القارة أن التعلق بمثل

Sunday Times, October 16 1960.

(١)

The Observer, October, 9, 1960.

(٢)

هذه الآراء ينطوى على أفدح الأخطار بالنسبة إلى أربابها ويبدو أن بريطانيا أكثر واقعية وإدراكا لمجريات التطور ولذلك ذكر المراسل الدبلوماسى لصحيفة الأوبزرفر في عددها الصادر يوم ٢ أكتوبر ١٩٦٠ أن المستر إيان ما كلويد بدأ ، من قبل أن ينشر تقرير لجنة مونكتون ، يعمل على تنفيذ التوصيات حيث أعلن أنه سوف تبدأ في القريب مباحثات تمهيدية من أجل إعداد دستور لروديسيا الشمالية ، الأمر الذى يتعارض مع تصريح سابق للوزير البريطانى فى هذا الصدد . وأضاف أن مناقشات سرية جرت بين سير إقلين هورن حاكم روديسيا الشمالية والمستركاوندنا زعيم حزب الاستقلال الوطنى المتحد ، وأن هذه المباحثات سوف تصبح رسمية ويتسع نطاقها بحيث يشترك فيها جميع الزعماء السياسيين .

ومما يلفت النظر أن سر روى ولنسكى ينتقد اللجنة على أساس أنها خرجت عن مهمتها الأصلية حين اقترحت منح الأقاليم حق الانسحاب من الاتحاد . ولقد ردت صحيفة الصنداى تيمس فى مقالها الافتتاحى بالعدد الصادر فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٦٠ . فقالت إن القرار الصادر بتأليف اللجنة وتمييز اختصاصها لم يتضمن أى تقييد من هذا القبيل ، كما أن مسألة مستقبل الاتحاد تدخل فى نطاق اختصاص البرلمان البريطانى . وعلاوة على ذلك فإن أعضاء اللجنة ومنهم ثمانية من الأوربيين بالاتحاد أجمعوا على أنه ينبغى ، حسب شروط معينة ، إتاحة الفرصة للانسحاب من الرابطة . إن تقرير مونكتون إنما هو آخر محاولة لإنقاذ الاتحاد . ويرى المراقبون أن هناك احتمالات تتعلق بمستقبل هذا التنظيم :

أولا : الإبقاء على الاتحاد وفق المقترحات والأسس الواردة فى تقرير اللجنة . ولقد أشرنا إلى أن الأحزاب الوطنية لا ترحب بها إذ تطالب بالانفصال والاستقلال ، والواقع أن المساواة العددية بين ممثلى الإفريقيين والبيض فى الجهاز الاتحادى معناه الإبقاء على التمييز العنصرى ويتعارض مع المبدأ الديموقراطى الذى يقضى بأن تتولى الأغلبية الحكم . وما دامت الأغلبية فى كل من نياسالاند وروديسيا الشمالية من الإفريقيين فالمنطق يقضى بتطبيق المبدأ ذاته على روديسيا الجنوبية والجهاز التشريعى الاتحادى نفسه .

ثانياً : انفصال نياسالاند وحدها على أن تضم الروديسيتان لتكوين وحدة واحدة . ولكن الإفريقيين فى روديسيا الشمالية يرفضون مجرد التفكير فى أمر

كهذا إذ معناه تطبيق السياسة العنصرية بكل مساوئها وقسوتها وفيه القضاء على آمالهم في التحرر . ويجب ألا ننسى أن روديسيا الشمالية والجنوبية تعتمدان اعتماداً كبيراً على الأيدي العاملة التي تفد من نياسالاند .

ثالثاً : تشجيع هجرة الأوربيين والعناصر البيضاء حتى يزداد العدد لمواجهة الإفريقيين . وهذه العملية تصطدم بصماب تجعلها تقرب من الإستحالة لأن الوافدين الجدد سوف يطالبون بمزيد من الأرض بما يؤدي إلى الصراع مع أهل البلاد الحقيقيين . والنشاط الصناعي والتجاري الحالي وللسنوات قادمة لا يمكن أن يستوعب مهاجرين بالقدر المطلوب . وأهم من ذلك أن الهجرة تتطلب إتفاق مبالغ طائلة لتدبير الأعمال ، والمعتقد أن رؤوس الأموال الأجنبية تجد من الخطر عليها الاستثمار في مناطق مليئة بعناصر القلق والاضطراب . وأكثر من هذا أن التكاثر الطبيعي في صفوف الإفريقيين سوف يفوق أية زيادة منتظرة في عدد الأوربيين عن طريق الهجرة .

رابعاً : اندماج روديسيا الشمالية ونياسالاند لتكوين دولة إفريقية وانسحاب روديسيا الجنوبية لتصبح بلداً مستقلاً . والعقبات كبيرة لأن الانسحاب يحرم الأخيرة من موارد الثراء المتوافرة في روديسيا الشمالية ومن الأيدي العاملة ، ولن تستطيع الثبات أمام المنافسة الاقتصادية من جانب الدولة الإفريقية الواقعة إلى شمالها ، وهذا فضلاً عن أن الإفريقيين فيها لن يرضوا بمثل هذا الوضع وسوف يقاومونه بمختلف الوسائل . واندماج روديسيا الجنوبية مع اتحاد جنوب إفريقية لن يرحب به البيض من الأصل الإنجليزي بعد أن قرر الاتحاد الأخذ بالنظام الجمهوري ، كما أن الإفريقيين ينفرون من سياسة اتحاد جنوب إفريقية .

إن الحل العملي أن ينتقل الحكم إلى أيدي الإفريقيين في الحكومات الإقليمية والاتحادية ، وأن يكون الانتخاب في جميع المستويات وكل الأقاليم بالاقتراع العام المباشر للجميع ، وأن تلغى جميع التشريعات الخاصة بالفرقة العنصرية . ومن صالح البيض أن يتفهموا قوة « ربح التغير » التي تهب على القارة قبل أن تتحول إلى عاصفة تقتلعهم . إنهم أقلية نشيطة ولكن يجب أن يقبلوا البقاء في الدولة بصفتهم هذه في ظل العدالة والمساواة . أما ما يهدد به المتطرفون منهم من حيث ضرورة إبقاء الاتحاد في ظل السيطرة البيضاء فأمر لا جدوى منه بل إن العقلاء من المستوطنين

بدأوا يدركون ذلك حتى أن صحيفة روديسيا هيرالد نشرت افتتاحية في عددها الصادر يوم ١٢ أكتوبر انتقدت فيه - ولأول مرة - سير روى ولنسكى بسبب موقفه من حق الانفصال . أضف إلى هذا أن الشركات الكبرى في الاتحاد أصبحت ترى في تأييد الاتحاد مغامرة ميثوسا منها ، ومن ذلك الشركة الإنجليزية الأمريكية وشركة Rhodesian Selection Trust حتى أن الأخيرة وكانت تمويل سير روى وحزبه أنقصت مساعدتها في العام الماضي (١) .

إن الذين يحاولون إثارة الرعب من انتقال الأمر إلى أيدي الإفريقيين يفعلون ذلك عمدا أو عن جهالة . إن الروح الإفريقية تتجلى في البرنامج الذي أعلنه حزب مؤتمر روديسيا الجنوبية الوطني الذي تكون في سبتمبر عام ١٩٥٧ وجعل شعاره « إلى الأمام دائما ، وليس إلى الوراء أبدا » . وجاء في ديباجة البيان أن هدف الحزب الوحدة الوطنية لجميع السكان في مشاركة حقة بصرف النظر عن الجنس واللون والعقيدة ، كما أنه يعارض القبلية والعنصرية ، ويرحب بالأعضاء من جميع الأجناس ممن يعطفون على أهدافه ، كما يعترف بحقوق جميع المواطنين في البلد في الاحتفاظ بمواطنيتهم الكاملة . وتضمن البرنامج نقاطا متنوعة نذكر منها :

١ - عدم استخدام القوات العسكرية داخل البلد أو خارجه لإخماد الأمانى .
للشروعة للشعوب الإفريقية ، والاستقلال داخل الكومنولث فقط بعد حل المشكلات العنصرية تماما ، ورفض فكرة التمييز العنصري كلية ، ومنح حقوق المواطن للجميع ممن يقيمون بصفة دائمة وطبقا للقانون ، وتقرير الانتخاب المباشر للبالغين من جميع الأجناس ، ومبدأ حرية التنقل (مع إدخال نظام لتسجيل وقيد جميع المواطنين) .
ولهذا يجب إلغاء قوانين اللزور . ويشير الحزب إلى خطورة تشجيع الهجرة إلى البلاد .

(١) فيما يلي بيان شركات النحاس الكبرى في الاتحاد والنسبة المئوية للأرباح التي وزعتها عام ١٩٦٠ .

	0/0
Bancroft	5.7
Mulfira	—
Rho-Anglo-American	13.2
Rhod. Selection Trust	9.7
Rho kana	14.6
Roan-Antelope	12.9

من غير أبنائها لأسباب سياسية أو عنصرية ولكنه يعترف بالحاجة إلى الأفراد الذين يملكون رأس المال والتكنيك (الخبرة الفنية) ولذلك يجب التدقيق في اختيار المهاجرين.

٢ — تشجيع الاستثمار بتوفير الأمن للاستثمار الخاص والعام ، وزيادة الضرائب على الكماليات ، وإلغاء ضريبي الكوخ والرأس ، وإنشاء ضريبة دخل . ويجب أن تكون الجباية والإتفاق حسب حاجات الشعب بوجه عام . ويطلب الحزب بوضع حد أدنى من المعيشة معقول للجميع . وكذلك يرى تنمية الصناعة وبخاصة على أساس المنتجات الأولية ، وهذا يقتضى وضع التنظيمات المالية السديدة ، وتوفير القوة المحركة الرخيصة ووسائل النقل الرخيص ، والاستعانة بالخبرة الفنية من الخارج ، وتنمية التعليم المهني والتدريب المهني ، وتشجيع النقابات على المشاركة في هذه العملية . ويجب أن تكون البلاد في حالة اكتفاء ذاتي ومصدرة من ناحية المنتجات الزراعية . ويطلب بالاهتمام بالزراعة الكبيرة إلا أنه يجب أن يكون الفلاح الصغير الأساس . ويصر الحزب على العدالة في توزيع الأرض ولذلك يجب إلغاء قانون توزيع الأراضي .

٣ — ويرى الحزب أن يكون التعليم الابتدائي اجباريا ومجانا ، والتوسع في التعليم الثانوي على أساس غير عنصري ، ونشر المدارس الفنية ، والتوسع في التعليم الجامعي ، وتشجيع المدارس الخاصة على نشر التعليم .

٤ — تعميم نظام الحكم المحلي في جميع الجهات ولجميع الأجناس ، ولهذا يجب إلغاء وزارة شؤون الوطنيين .

تلك مبادئ كفيلة بخلق مجتمع ديمقراطي على أساس المشاركة الحقيقية التي توفر الأمن والاستقرار والعدالة والإخاء في هذا المجتمع المتعدد الأجناس .

الفصل الرابع عشر

النظور في كينيا وأوغنده

تقع مستمرة ومحمية كينيا على ساحل المحيط الهندي وتمتد في الداخل حتى بحيرة
فكتوريا وأوغنده وتبلغ المساحة الكلية ٢٢٣ر٤٧٨ ميلا مربعا ، وفي عام ١٩٥٦
كان عدد السكان ٦ر١٤٩ر٩٠٠ نسمة موزعون كالآتي :

أورييون	٥٧ر٧٠٠
هنود	١٥١ر٩٠٠
عرب	٣٣ر٠٠٠
إفريقيون	٥ر٩٠٢ر٠٠٠

ويتكون الإفريقيون من قبائل عدة أهمها كيكويو ، ليو ، بالوهيا ، كما يتضح
من البيان التالي .

كيكويو	١ر١٥٥ر٠٠٠	كيسى	٢٨٧ر٠٠٠
ليو	Luo	إمبو	٤٣٠ر٠٠٠
بالوهيا	٧٣٦ر٠٠٠	كيبيجى Kipiigis	١٨٠ر٠٠٠
كامبا	٦٨٩ر٠٠٠	ناندى	١٣٢ر٠٠٠
ميرو	Meru	قبائل أخرى	٩٤٠ر٠٠٠
نيكا	Nyika		٣٣٣ر٠٠٠

وصول الرجل الأبيض :

في عام ١٨٨٤ وصل المغامر الألماني كارل يترز مع بعض رفاقه ، وبفضل المعونة
التي قدمها إليه أحد البيوت التجارية الألمانية في زنجبار توغل في الداخل وعقد إثني.

عشرة معاهدة مع الزعماء القبليين الذين لم يدركوا حقيقتها وأهدافها ، وبذلك وضع مساحة قدرها ٦٠.٠٠٠ ميل مربع تحت حماية شركة الاستعمار الألماني التي سبق له إنشاؤها ثم غير اسمها إلى « شركة إفريقية الشرقية الألمانية » وتمكن من حمل بسمرك على أن يعلن حماية الحكومة الألمانية لها . إلا أنه قبل وصول يتريز بشهور قلائل توغل الإنجليزى سير هارى چونستون إلى منطقة جبل كلنچارو حيث عقد عدداً من المعاهدات للمائلة ، أخذها فريق من رجال التجارة في منشستر وأسسوا شركة عرفت فيما بعد باسم « شركة إفريقية الشرقية البريطانية الإمبراطورية » . ونظرا لتضارب مصالح بريطانيا وألمانيا وفرنسا شكلت لجنة قررت السماح لسلطان زنجبار بجزيرتي زنجبار وبنجا ، إلى جانب شقة ساحلية عرضها ١٠ أميال وطولها ٤٠٠ ميل لبريطانيا والقسم الجنوبي لألمانيا .

إلا أن موضع الخلاف الحقيقي كان يدور حول المنطقة ، غير أن ألمانيا وبريطانيا وقعتا معاهدة هليوجولاند في أول يوليو سنة ١٨٩٠ وتنازلت الدولة الأولى عن دعاوئها في أوغنده وجزيرتي زنجبار وبنجا ومنطقة ويتو (على ساحل إفريقية الشرقية البريطانية) . وما لبثت الحكومة البريطانية أن اشترت حقوق الشركة في إفريقية الشرقية وأوغنده وممتلكاتها لقاء ربع مليون جنيه ، ثم أعلنت الحماية على أوغنده سنة ١٨٩٤ وعلى إفريقية الشرقية البريطانية في السنة التالية . وكانت حدود الأخيرة تنتهى عندنيقاشا وكيسومو وبالأولى مرتفعات صالحة لاستيطان الأوربيين ، والثانية اقتطعت من أوغنده . وفي ٢٣ يوليو ١٩٢٠ ضمت باسم « مستعمرة كينيا » أقاليم المناطق الساحلية التي سبق استئجارها من سلطان زنجبار فصارت « محمية كينيا » . وفي ١٥ يوليو ١٩٢٤ تنازلت بريطانيا إلى إيطاليا عن نهر جوبا وشقة على الجانب البريطانى من النهر يتراوح عرضها بين ٥٠ ، ١٠٠ من الأميال وتم التسليم رسميا في يونيو من العام التالى .

هل كان وصول الرجل الأبيض خيراً ؟ يقول بويل^(١) إن من رأى البعض أنه منذ بدء استعمار كينيا حتى نهاية الربع الأول من القرن الحالى تناقص عدد سكانها بمقدار الثلثين . وبالرغم من تشككه في صحة الرقم فإنه يقول إن من المحتمل أن

٥٠.٠٠٠ منهم هلكوا خلال الحرب العالمية الأولى ، وأن ١٥٠.٠٠٠ غيرهم بسبب
المجاعة ووباء الإنفلونزا (١٩١٨ — ١٩١٩)

أما الأوربيون فيذكر الكاتب نفسه أن عددهم ارتفع من ١٧٥ ر ٣ سنة ١٩١١
إلى ٩٦٥١ ر ٩ سنة ١٩٢١ أى زيادة قدرها ٢٠٤ ٪ ، ثم زاد العدد إلى ١٢ ر ٥٢٦
سنة ١٩٢٦ (١) .

نشوء سكة الأرض

في عام ١٩٠٠ عين سير شارل إليوت مندوبا ساميا فوضع الأساس الذي قامت
عليه سياسة الرجل الأبيض في هذه البلاد ، إذ قال بصراحة « إن في داخلها أرضا
تصلح للبيض » وإن من النفاق عدم الاعتراف بأن مصالح البيض يجب أن تكون
لها الغلبة ، وينبغي أن يكون الهدف الأساسي من السياسة التي تتبعها والتشريعات التي
نسنها أن ننشئ مستعمرة بيضاء (٢) .

وكانت أول خطوة في هذا السيل اعتبار الأرض ملكا للتاج البريطاني على
أن يكون الوطنيون الذين يشغلونها مستأجرين tenants - at - will . وصدر
قانون أراضي التاج عام ١٩٠٣ وللحاكم حق بيعها لمن يطلبها لغاية ١٠٠٠ فدان
أو تأجيرها لمدة ٩٩ سنة . ولا يجوز للمستأجر التنازل إلا بموافقة المندوب السامي .
ولكن الوافدين البيض طالبوا بإزالة ما يتضمن القانون من قيود مثل ماورد في
القسم الثلاثين من أنه « في جميع المعاملات الخاصة بأراضي التاج يجب أن يؤخذ
في الاعتبار حقوق الوطنيون ومطالبهم ، وبصفة خاصة لايجوز للمندوب السامي
أن يبيع أو يؤجر أرضاً يشغلها الوطنيون فعلا » . وفي سنة ١٩١٥ صدر قانون
آخر أهم نصوصه :

١ — الأراضي المؤجرة والتي لا تزيد مساحة القطعة منها على ٥٠٠٠ فدان يجوز
منحها لمدة ٩٩٩ سنة على أن تحول الإيجارات السابقة إلى نصوص القانون
الجديد .

(١) ص ٢٨٨ .

(٢) Thomas Parker moon : Imperialism and World Politics ,
p. 132

٢ — يؤدي المتفع ريعاً سنوياً (يراجع كل ٣٠ سنة) ، وظلت قيمته ٢٠ سنتا عن الفدان لغاية سنة ١٩٤٥ .

٣ — منع التأجير أو التقسيم من الباطن إلا بموافقة « الحاكم في المجلس » .

٤ — وضع قواعد لاستثمار الأرض وتشجيع هذه العملية .

ولقد ترتب على نقل الأرض الى المستوطنين نقل قبائل برمتها من مواطنها الأصلية إلى جهات أخرى . ويصف مجلس الإرساليات الدينية في كينيا العملية بقوله « واجه الإفريقيون منظرا يدعو الى الدهشة ألا وهو تسليم مساحات شاسعة من أراضيهم إلى القادمين الجدد وذلك بواسطة الحكومة التي وظيفتها حماية الجماعات والشعوب الوطنية ، وبهذه الطريقة نقلت مساحات من أراضي القبائل في كيكويو وكامبا وناندي وانيكيا ... وكانت الحكومة تتظاهر بأنها حصلت على موافقة الأهالي في بعض الحالات ولكن الواقع أنه لم يكن لهم خيار في الأمر ، وحتى إذا وافقوا على الإجراء فإن ذلك كان يقع تحت تأثير الضغط » (١) .

أشاعت تلك السياسة الذعر في نفوس الإفريقيين فأوصت لجنة « أورمسي - جور » بإنشاء هيئة وصاية على أراضي الوطنيين ، كما رأت إعلان حدود المناطق المحجوزة لهم ، ونشرت فعلا في الجريدة الرسمية لعام ١٩٢٦ . وفي سنة ١٩٣٠ صدر قانون بإنشاء هيئة وصاية في المناطق المحجوزة للقبائل ، ويجوز فيها منح إيجارات لمدة ٣٣ سنة ترفع الى ٩٩ سنة في حالات خاصة وبشرط موافقة وزير المستعمرات . وحدث أن أذيع نبأ اكتشاف منجم للذهب في كاثيرونندو ، من المناطق المحجوزة . وتدفق الأوروبيون مدفوعين بالأمل في الثراء ، وهنا وافق وزير المستعمرات في يوليو سنة ١٩٣٢ على تعديل القانون السابق بحيث أنه في حالة منح رخصة للإيجار للتعدين في المناطق المحجوزة يدفع التعويض نقدا ، وهذا تعديل خطير إذ « كان المتبع أنه إذا ما زعت من الإفريقيين أرض فإنهم يعوضون عنها بأرض في منطقة أخرى » (٢)

وفي عام ١٩٣٤ شكلت لجنة برئاسة سير موريس كارتر. قدمت طائفة من المقترحات منها اضافة حوالي ١٢٧٤ ميلا مربعا الى مساحة المناطق المخصصة للقبائل

(١) C.k. Meek : Land, Law and Custom in The Colonies p.79

(٢) راشد البراوي : ماو ماو ، ص ٣٩ .

الوطنية ، وتخصيص ٩٣١ ميلاً مربعاً للوطنيين الحق في استئجارها ، واعتبار بقية الأراضي مفتوحة أمام جميع الأجناس على قدم المساواة وبدون تمييز أو استثناء . وبمقتضى تلك التوصيات أصبح نصيب الإفريقيين ٥٢٠٠٠ ميل مربع . يضاف إليها ما يمكنهم استئجاره من الأراضي المفتوحة ومساحتها ٩٩٠٠٠ ميل مربع ومعظمها يجب أن يكون صحراء ، وذلك مقابل ١٦٧٠٠ ميل مربع في المرتفعات وكلها محفوظة للأوروبيين . وفي أول مارس ١٩٣٩ بدأ تنفيذ « أمر في المجلس » ويقضى بالاحتفاظ للأوروبيين وحدهم بالمرتفعات وأصبح غير جائز قانوناً للهنود أو الإفريقيين امتلاك أرض فيها . وهكذا انقسمت البلاد إلى معازل لأبناء البلاد الأصليين ، ومناطق محجوزة للأوروبيين وحدهم .

توفير العمل :

وكان من الطبيعي اتخاذ التدابير لتوفير الأيدي العاملة الرخيصة ، فصدر عام ١٩١٨ قانون جاءت في ديباجته العبارات الآتية « من المرغوب فيه لتشجيع العمال الوطنيين على الإقامة في المزارع ، ومن أجل اتخاذ التدابير اللازمة لتنظيم معيشة الوطنيين في غير الأماكن التي حددتها لهم الحكومة .. فإنه إذا شاء أحدكم أن يعيش خارج هذه الأماكن فعلياً أن يتعاقد مع أحد الملاك الأوروبيين » ، ويجب ألا تقل مدة التعاقد عن سنة وألا تزيد على ثلاث سنوات . ويقوم النظام على الأسس الآتية :

- ١ — على رئيس الأسرة وكافة أفرادها الذكور ممن هم فوق سن السادسة عشرة العمل ١٨٠ يوماً في السنة مقابل أجر يتفق عليه أمام الموظف العمومي المختص .
- ٢ — مقابل هذا الالتزام يقيم الوطني مع أسرته بالمزرعة حيث يزرع جزءاً منها لحاجياته ، كما يباح له رعى ماشيته فيها .

ولاريد أن الإفريقي كان مضطراً إلى التماس سبل الرزق لدى البيض حتى يتسنى له أداء الضريبة الشخصية نقداً ، وبسبب عدم كفاية المعازل لتوفير أسباب العيش ، وقررت السلطات أن يتوجه كل إفريقي من الذكور إلى الإدارة المختصة حيث تؤخذ بصمات يده ثم يحمل بطاقة عرفت باسم كيباندي Kipandi ، والغرض من ذلك مراقبة الإفريقيين حتى لا يتسنى لهم الهرب من المزارع . ولقد عبر الإفريقيون عن سخطهم في مذكرة رفعوها إلى المستر كريتش جونز ، وزير المستعمرات ، أثناء زيارته كينيا

سنة ١٩٤٦ فقالوا « إنها أولا وسيلة غير مباشرة للتحكم في الأجور . وثانياً يسوءنا أن تؤخذ بصمات أصابعنا كأثبات جنس من المجرمين ، وثالثاً لأن النظام يعرض الشعب الإفريقي بأسره للاهانة من جانب البوليس » . وألغيت الكياندى عام ١٩٤٨ وحل محلها نظام تحقيق شخصية يطبق على جميع الأجناس .

نظام الحكم :

صدر « أمر في المجلس » عام ١٩٠٦ بإنشاء مجلس تشريعى ومجلس تنفيذى واجتمعا لأول مرة عام ١٩٠٧ . وكان الأول يضم منذ البداية أعضاء أوربيين من غير الموظفين العموميين ، ثم أضيف عضو هندى سنة ١٩٠٩ ؛ أما اشتراك الأولين فى المجلس التنفيذى فلم يبدأ إلا عام ١٩١٠ . وأدخل نظام الانتخاب على أساس الجنس عام ١٩١٩ حين نص على انتخاب ١١ أوربياً وهنديين فى ١٣ دائرة وأدخلت تعديلات متتالية كان الهدف الأساسى منها زيادة نسبة الأعضاء من غير الموظفين . والجدول التالى يوضح ذلك خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٩٢٠ ، ١٩٥٢ (قبل إعلان حالة الطوارئ بشهور قليلة)^(١) .

السنة	الجانب الحكومى	الجانب غير الحكومى				
	أوربيون	إفريقيون	هنود	عرب	المجموع	
١٩٢٠	١٨	١١	—	١	١٤	
١٩٢٤	٢٠	١١	—	١	١٨	
١٩٢٧	٢١	١٢	—	١	١٨	
١٩٣٤	٢١	١٣	—	١	١٩	
١٩٤٤	٢١	١٢	١	١	١٩	
١٩٤٧	٢١	١١	٢	١	١٩	
١٩٤٨	١٦	١١	٤	٢	٢٢	
١٩٥٢	٢٦	١٤	٦	٢	٢٨	

واللاحظات التالية توضح طبيعة الأرقام الواردة في الجدول :

(أولا) ظل الأعضاء بالجانب الحكومى (من الأعضاء بحكم وظائفهم، والوظفين بالتعيين ، وغير موظفين بالتعيين) يمثلون الأغلبية في المجلس التشريعى ثم أصبحوا أقلية منذ ١٩٤٨ من الناحية العددية فقط لأن الأعضاء للمعينين كان يراعى في اختيارهم الميل إلى وجهة نظر الحكومة .

(ثانياً) ابتداء من عام ١٩٢٧ بدأ تعيين أوربيين (١ عام ١٩٢٧ ، ٢ عام ١٩٣٤ ، ١ عام ١٩٤٤) لتمثيل المصالح الإفريقية .
(ثالثاً) عين إفريقى لأول مرة في المجلس التشريعى سنة ١٩٤٤ ثم زيد العدد بعد ذلك .

(رابعاً) تضمن دستور ١٩٥٢ تغيرات جديدة فلم يعد اختيار الأعضاء الإفريقيين بالتعيين وإنما وفقاً لأسلوب من الانتخاب غير المباشر ، وكان أبرز الستة المستر Eliud Mathu من قبيلة كيكويو ولأول مرة نص على أن يكون أربعة من الأعضاء الآسيويين من غير المسلمين وإثنان من المسلمين . وكذلك اشترك في المجلس التنفيذى أعضاء من غير الجانب الحكومى منهم أوربيان وواحد عن كل من الإفريقيين والآسيويين .

وبالرغم من التعديلات والتغيرات المتلاحقة فإن السلطة الفعلية كانت في أيدي غير الإفريقيين وهذا كان من العوامل الرئيسية ، إلى جانب مشكلات الأرض والعمل والضرائب ، من أسباب السخط في البلاد .

الحركة القومية وثورة عام ١٩٥٢

لم تمض سنوات على بدء الاستعمار حتى وقعت حركات من التمرد والانتفاض بسبب السياسة المتبعة نحو الأرض . ونشبت الحرب العالمية الأولى حيث أسهمت كينيا فيها بدور له أهميته وتشعبت بآراء جديدة ، ولكن جدت عوامل أثارت التذمر كإرغام الناس على العمل في مزارع البن ، ومنح ألف مزرعة للجنود الانجليز السابقين ، وكثير الحديث عن عمليات جديدة من الاستيلاء على أراضى للافريقيين . وفي ظل

هذه الظروف كون هارى ثوكو Harry Thuku « جمعية إفريقية الشرقية الوطنية » بقصد الدفاع عن حقوق المواطنين الاقتصادية والسياسية ، قبضت السلطات عليه ، ووقعت اشتباكات بين الأهالى والبوليس قتل فيها ثمانية عشر شخصاً من الأهالى ، ثم أمرت بحل الجمعية واعتبارها منظمة غير قانونية .

وفى سنة ١٩٢٤ أعلن عن قرب حضور لجنة برآسة المستر أورمسي جور لدراسة مسائل مختلفة ومنها أو فى مقدمتها مسألة الأرض ، وهنا اجتمع لفيف من الشباب وألفوا « جماعة كيكويو المركزية » التى قدمت مذكرة إلى اللجنة تضمنت المطالب التالية :

الأرض والزراعة : تثبيت ملكية الأرض لأبناء كيكويو ، ووقف إصدار تراخيص الإقامة المؤقتة لغير الوطنيين ، وعدم إجراء أى تبادل فى المنطقة المخصصة للوطنيين بين أهل كيكويو وغير الوطنيين ، والسماح بزراعة المحاصيل الاقتصادية مثل البن ، وتدريب الأهالى على الأعمال الزراعية .

التمثيل : السماح للوطنيين بانتخاب ثلاثة إفريقيين واثنين من الأوربيين كخطوة مبدئية إلى أن يصبح للوطنيين الأغلبية فى المجلس التشريعى .

التعليم : جعل التعليم الابتدائى والزراعى والمنزلى اجبارياً للبنين والبنات ، وإنشاء عدد كاف من المدارس الثانوية والعالية للوطنيين ، وتشجيع إرسال الأكفاء لتلقى العلم بالخارج .

العمل : إلغاء الكياندى وكافة القيود على التنقل ، وإعفاء النساء من ضريبة الكوخ والرأس .

ولكن شيئاً لم يتم من أجل إجابة تلك المطالب للتواضعة . واستمرت الجمعية فى نشاطها وأنشأت لها فروعاً ولجاناً فى مختلف الجهات ، فلما نشبت الحرب العالمية الثانية سارعت السلطات إلى حلها بحجة وجود اتصال بينها وبين الإيطاليين فى الصومال ، وصدرت المجلة الناطقة باسمها ، واعتقلت الكثيرين من زعمائها . وأمعنت فى سياسة العسف فقيدت الحريات وحرمت الاجتماعات . وخلال سنة ١٩٤٣ كان هناك حوالى ربع مليون يشتغلون لصالح الأغراض العسكرية ، كما ارتفعت الأسعار بسبب تصدير المنتجات الغذائية إلى القوات المتحالفة ، وكانت النتيجة انتشار المجاعة وهلاك عدد وافر من الإفريقيين بينما حقق البيض ثراءً واسعاً .

وفي سنة ١٩٤٤ تكون اتحاد كينيا الإفريقي ، وهو جبهة وطنية ويعمل من أجل جميع الإفريقيين بصرف النظر عن أصلهم القبلي أو دينهم أو طبقاتهم أو مهنتهم ، وأعلن برنامجا في يونيو سنة ١٩٤٧ ويتضمن المطالبة بالحكم الذاتي مع التمسك بحفظ حقوق الأقليات العنصرية ، وزيادة تمثيل الإفريقيين في المجلسين فوراً ، ووقف تملك البيض للأرض ، وتقرير التعليم الإجباري ، وإلغاء الكياندي والقيود المفروضة على نشاط الإفريقيين وحرّياتهم ، والأخذ بمبدأ الأجر المتساوي عن العمل المتساوي مع رفع الأجور للعمال الإفريقيين .

وأخذ التذمر يزداد باطراد وفي عام ١٩٥٢ نشبت الثورة المعروفة باسم «ماو ماو» التي أخذت تنتهي القسوة والنف . وأعلنت الحكومة حالة الطوارئ ، فحُرمّت عقد الاجتماعات إلا بتصريح من البوليس ، وقررت أن أي تنظيم سياسي ذي صبغة قومية يجب ألا يزيد عدد الإفريقيين فيه عن ٤٩ ٪ من المجموع الكلي للأعضاء . وطبقت نظام تراخيص المرور ، وفي عام ١٩٥٣ حلت اتحاد كينيا الإفريقي . إلا أن أهم نتيجة ترتبت على حالة الطوارئ ، نقل شعب كيكويو بأسره وعدده مليون ونصف من الأنفس إلى قرى جديدة وبرت الحكومة الإجراء بأنه يهدف إلى توفير إمكانيات التقدم الاجتماعي والاقتصادي ، وفرص جديدة للخدمات التعاونية مثل المدارس والمراكز التجارية . ثم أعقب ذلك تثبيت ملكية المساحات التي يحوزونها إلا أن القبيلة تواجه الآن مشكلة على جانب كبير من الخطورة ، ذلك أن حوالي ٦٠.٠٠٠ من أبنائها كانوا يعملون في مدينة نيروبي فلما وقعت الثورة أخرجوا منها وأسرع أفراد قبيلة Luo إلى شغل الأماكن الشاغرة ؛ ولهذا تواجه القبيلة مشكلة توفير العمل لمثل هذا العدد الضخم .

التطورات منذ الثورة

وفي عام ١٩٥٤ أدركت الحكومة البريطانية ألا بد من إدخال بعض الإصلاحات الدستورية ، فأعد أوليفر ليتلتون وزير المستعمرات دستورا جديدا ينص على أن يقوم الإفريقيون بانتخاب ممثلهم ، كما نص على أن يمثلهم وزير وأن يكون للأوروبيين ثلاثة وزراء وللأسيويين وزيران . ولما عرض للشروع رفضه الأعضاء الإفريقيون في المجلس التشريعي إذ رأوا أن السلطة التنفيذية تنتقل إلى أيدي غيرهم ، كما أن هذا

الوزير الإفريقي لا يتناسب مع عدم وهم الأغلبية الساحقة . وعارض الأوريون الدستور » إذ اعتبروا من الأمور التي لا تحمل التصور أن يدير الآسيويون والافريقيون البلاد في مثل هذه المناصب المسئولة كمنصب الوزير « (١) . وبالرغم من هذا كله نفذ الدستور .

وشكلت لجنة برئاسة المستر كوتس W.F. Coutts لبحث طريقة التصويت . بالنسبة إلى الافريقيين » فأوصت بنظام من المؤهلات لعلها تكفل أن يحصل على حق التصويت عنصر على قدر من التعليم والشعور بالمسئولية . وأن نظام تعدد الصوت قد يعيل بكفة ذوى الخبرة « (٢) ، وقد عدل المجلس التشريعي بعض القيود الشديدة . واستاء الافريقيون من ذلك إذ اعتبروا من مظاهر التمييز العنصري أن . يشترط فيهم توافر مؤهلات معينة بينما لا يطبق الشيء ذاته على الأجناس الأخرى .

انتخابات هام ١٩٥٧

أجريت الانتخابات في مارس ١٩٥٧ وبلغ عدد الذين أدلوا بأصواتهم من الافريقيين ١٠١٢٦٦ ناخبا ، وكانت أعلى نسبة اشتركت في الانتخاب ممن لهم حق التصويت في المديرية الوسطى حيث بلغت ٩٥٢٪ / وأقلها في كامبا إذ لم تتجاوز ٦٨٩٪ ؛ ولكنها جميعا نسبة عالية تدل على نمو الوعي في صفوف الافريقيين . واهتمامهم بمستقبل بلادهم . وكان الصراع عنيفا في دائرة نيروبي ونجح بمقعداته توم مبويا Tom Mboya سكرتير عام اتحاد العمل بكينيا .

دستور لينوكس بويد

توجه المستر لينوكس بويد Lennox Boyd وزير المستعمرات إلى كينيا واجتمع بممثلي الأجناس المختلفة ولكن وجهات النظر كانت متباينة ، وبعد عودته إلى لندن صدر دستور جديد يقضى بإنشاء إثني عشر مقعدا جديدا توزع بالتساوي بين الافريقيين والأوريين والآسيويين على أن ينتخبهم المجلس التشريعي مجتمعا على

— Susan Wood : Kenya, p. 36.

(١)

(٢) المصدر السابق ص ٢٨ .

صورة هيئة انتخابية ، وثبت عدد ممثلي الأطراف الثلاثة على أساس ١٤ لكل من الأفريقيين والأوروبيين ، ثمانية للأسيويين . وأثار الدستور عواطف متباينة فرفض الأفريقيون مناصب الوزارة ، كما قاطعوا هم وممثلوهم انتخاب الأعضاء الأربعة الجدد « Specially Elected Seats » ؛ وكانت وجهة نظرهم أن الأغلبية مازالت في أيدي الأوروبيين من المنتخبين والأعضاء الذين يمثلون الحكومة « وترتب على امتناع الأعضاء الإفريقيين المنتخبين أن أصبحت عملية الانتخاب مهزلة »^(١) وعند افتتاح الدورة الجديدة للمجلس التشريعي انسحب الأعضاء الأفريقيون المنتخبون احتجاجا على سياسة الحكومة كما وردت في خطاب الحاكم أمام المجلس وإعرابا عن عدم رضائهم عن الدستور الجديد نفسه . وظلت مقاطعة الجلسات قائمة حتى أبريل سنة ١٩٥٩ حين أعلنت الحكومة البريطانية استعادتها لعقد مؤتمر في يناير سنة ١٩٦٠ للبحث في الوضع الدستوري بالبلاد .

وفي ٦ أغسطس سنة ١٩٥٩ أصدر الأعضاء الستة^(٢) بيانا تضمن المطالب الآتية :

أولا : المقترحات الدستورية وتشتمل على :

- ١ — تطبيق مبدأ القائمة المشتركة على أساس الاقتراع العام للبالغين .
 - ٢ — إلغاء المقاعد الطائفية وتقسيم البلاد إلى دوائر جغرافية يمثل كل منها عضواً واحداً .
 - ٣ — الأخذ بنظام الحكومة للسئولة على أساس مبدأ اضطلاع حزب الأغلبية بتشكيل الحكومة .
 - ٤ — إبقاء عدد من المقاعد للأقليات على أن تختفى جميعا في الانتخاب العام التالي .
 - ٥ — تحديد يوم لإعلان استقلال كينيا ، وتستخدم الفترة الواقعة بين عام ١٩٦٠ وإعلان الاستقلال لإعداد البلاد بصورة عملية لتولي الحكم الذاتي .
- ثانيا : الأرض .

وطالب الأعضاء بفتح المرتفعات ووضع برنامج لإعادة توطين الأوروبيين على أن

(١) شرحه ص ٤٠

(٢) الأعضاء هم :

T. J. Mboya
D. I. Kiamba

L. G. Oquda
B. Mate

A. O. Odinga
J. G. Kiano

تكون الملكيات وحدات اقتصادية . ووضع حد أعلى لما يمتلك الفرد ، وتطبيق نظام الزراعة التعاونية .

ثالثا : التعليم .

ويجب أن يكون إجباريا لمدة ثمانى سنوات بالنسبة إلى جميع الأطفال الإفريقيين على أن تنشئ الحكومة على الفور مدارس مشتركة لجميع الأجناس ، وأن تصر على أن تفتح المدارس التى تتلقى الإعانة من الأموال العامة أبوابها أمام جميع الأجناس وإلا تمتنع عنها الإعانة . ويجب زيادة التسهيلات بشأن توفير التعليم العالى والفنى .

رابعا . الحكم المحلى .

يجب أن تكون المجالس المحلية بالانتخاب وإلغاء التمييز العنصرى .

خامسا : القواعد العسكرية .

أعلن الأعضاء معارضتهم بدون تحفظ فى إقامة أية قواعد عسكرية أجنبية فى البلاد .

سادسا : القضاء .

إعادة تنظيم القضاء وتوفير استقلاله ، وتوسيع نطاق نظام المحلفين بحيث يشمل جميع الأجناس .

وطالب البيان بإلغاء حالة الطوارئ ، والإفراج فوراً عن قومو كنيانا والزعماء الإفريقيين ، وحق الشعب فى حرية القول والاجتماع وتكوين الجمعيات .

الأحزاب

أنشأ ميشيل بلندل Blundell فى مايو ١٩٥٩ « حزب كينيا الجديد » وحاول أن يضم إليه أعضاء من المجلس التشريعى يمثلون العناصر المختلفة فلم ينضم إليه سوى فريق من الأوربيين ، ومن الأجناس الأخرى بعض اللينين وأصحاب المقاعد الخاصة . وهدف الحزب إقامة المجتمع للتعدد الأجناس ولكن البرنامج الذى أعلنه لم يتضمن المشكلات الأساسية التى يدور بشأنها الصراع مثل فتح المرتفعات والقائمة المشتركة والتعليم .

وهناك « حزب كينيا » وله نفس الهدف إلا أنه أوضح أنه يجب أولاً حل المسألة الدستورية ولذلك لم يتضمن برنامجها المشاكل الرئيسية . وفيما يتعلق بالمسألة الدستورية طالب بأن يتضمن الدستور إعلاناً للحقوق ، ووضع قيود على حق التصويت ، والسعى إلى الحصول على نظام الحكومة المشؤلة عام ١٩٦٦ .

وتمت جماعة أخرى من دعاة المجتمع المتعدد الأجناس تكونت في النصف الثاني من عام ١٩٥٩ حين انفصل عدد من الأعضاء الإفريقيين المنتخبين عن توم مبيوا لكي يتخذوا موقفاً وسطاً وأكثر اعتدالاً وانضم إليهم الآسيويون المنتخبون وعضو أوربي واحد . وتزعم الجماعة ماسندي موليرو Masinde Muliro . ولكن سرعان ما دب الخلاف بين الإفريقيين والآسيويين حول موضوع الأرض ، كما أن الشعب فقد ثقته في الأولين إذ رأى في سياسة التعاون العنصرى التى دعت إليها تلك المنظمات وسيلة غير مباشرة للإبقاء على السيطرة البيضاء وتمويق حركة السير نحو الاستقلال .

ولكن القوة الحقيقية كانت في يد « حركة استقلال كينيا » التى قادها توم مبيوا وهى فى الأصل « حزب مؤتمر الشعب » ، ولما رفضت الحكومة تسجيلها فى سبتمبر سنة ١٩٥٩ أخذ الأعضاء يعودون إلى حزب المؤتمر الذى سمح له بممارسة نشاطه على المستوى القومى . وأصدر حزب الحركة بياناً فى أغسطس تضمن برنامجاً وجمل شعاره « الحرية » . أما المطالب التى تقدم بها فتشمل نظام القائمة المشتركة على أساس الإقتراع العام مع الاحتفاظ ببعض المقاعد للأقليات ، وتحديد يوم لإعلان استقلال كينيا ، وفتح المرتفعات فوراً ، والبدء فى الحال فى وضع برنامج لإعادة إسكان الإفريقيين ، وحصول كل طفل إفريقى على تعليم لمدة ثمان سنوات ، وادخال نظام القائمة المشتركة فوراً . وأهم من ذلك كله الافراج عن جومو كينيا تا وغيره من الزعماء (١) .

(١) جومو كينيا تا من أبناء كينيا المثقفين ، التحق بجامعة اكسفورد حيث حصل على أجازة عالية فى علم الأجناس وكتابه Facing Mount Kenya دراسة دقيقة للحياة القبلية . وتزوج من انجليزية وأنجب منها ولدين . وكان كينيا تا من المؤسسين الأوائل لجمعية كيكويو المركزية ثم أصبح سكرتيرها العام وأهلت ثقافته العالية لكي يضطلع به توضيح آرائها أمام اللجان المختلفة ووزارة المستعمرات . ونشر رسالة بعنوان « كينيا بلد الصراع » عالج فيها مشكلة بلاده وأورد مقترحاته للإصلاح . ولما نشبت ثورة « ماو - ماو » اتهم بتدبيرها وقيادتها . وقبض عليه وحكم عليه بالسجن . وينظر الكينيون إليه على أنه رمز المقاومة الوطنية والدعوة إلى التحرر .

ويبلغ توم مبيويا الآن الثلاثين من العمر تقريبا ، وكان والده رئيس عمال في أحد مزارع البيض . وتلقى تعليمه في مدارس الارساليات ، وحاولت الكنيسة حمله على ترك آرائه السياسية فاختلف معها وفي هذا يقول « إن خلافتي ليست بشأن العقيدة ولكن الكنيسة كانت ضعيفة في موقفها من المشكلة الاستعمارية . لقد مالت إلى الدفاع عن الحالة القائمة » .

واشتغل مفتش صحة وبدأ يستمع إلى خطب جوموكينيا وتأثر بها ، كما لاحظ الفوارق في الأجور إذ كان زميله الأوربي يتناول ما يقرب من خمسة أمثال أجره . وساءه إلى حد كبير العنف الذي استخدم بعد إعلان حالة الطوارئ ، حيث قتلت السلطات والبيض نحواً من ١٠٥٠٠ من الأفريقيين بتهمة الاشتراك في الثورة . واشتغل بتنظيم الحركة النقابية في نيروبي وانتخب سكرتيراً لاتحاد العمال في كينيا . وحصل على منحة دراسية لمدة سنة في جامعة أكسفورد وتأثر بتعاليم كول وهارولد لاسكي وكينيث روبنسون . ولما عاد رشح نفسه عن دائرة نيروبي في انتخابات عام ١٩٥٧ ونجح . ومبيويا متأثر بالأفكار الاشتراكية ولكنه لا يمانع في الاستمانة برأس المال الأجنبي للمساهمة في عمليات الإنماء الاقتصادي . ولا يريد خروج الأوربيين بشرط أن يكون ولاءهم لكينيا أولاً ، وفي حالة الحصول على الاستقلال يفضل النظام الجمهوري . أما عن أسلوب الحكم فالرغم من إيمانه بقيمة الديمقراطية إلا أنه يقول إن الديمقراطية الغربية ليست بالضرورة أفضل شيء لأفريقية ، إذ يتعين على الشعوب الجديدة أن تجري التجارب على النظم التي ورثتها . أما من الناحية الإقليمية فهو من دعاة إنشاء اتحاد في إفريقية الشرقية يضم أوغندا وكينيا وتنجانيقا .

وفي الجانب الأوربي أعدت مجموعة بريجز مع حزب الحكم المحلي التقدمي لتكوين « الحزب المتحد » وهو هيئة رجمية اقترحت في البيان الذي أصدرته إلغاء المجلس الاستشاري بحجة أن وجود أغلبية فيه للحكومة يجعله أداة تقتصر على الفعالية ، وإنشاء مجلس استشاري يمثل جميع الأجناس ليشارك مع الحاكم في بحث التشريعات التي يراد إصدارها . والحزب المتحد يعارض الاتجاهات نحو إرضاء القومية الإفريقية ويرى أن قيام دولة إفريقية في كينيا أمر يتصل بالمستقبل البعيد المجهول . والواقع أن حزب الحكم المحلي كان من دعاة تقسيم كينيا إلى مناطق صغيرة يتكون منها اتحاد فيدرالي وبهذا يتسنى الاحتفاظ بإقليم المرتفعات للبيض .

براية النهاية

قلنا إن لينوكس بويد وعد بعقد مؤتمر دستوري وفملا بدأ المؤتمر في ١٨ يناير سنة ١٩٦٠ تحت رئاسة وزير المستعمرات الجديد ، وإيان ما كلويد . وحدثت أزمة منذ البداية ذلك أن الوزير أباح لكل جماعة الاستماعة بمستشار واختار الأعضاء الإفريقيون المنتخبون الدكتور ثرجود مارشال وهو من رجال القانون الزوج الممتازين في الولايات المتحدة . وعلى أثر وصولهم إلى لندن طالبوا بأن يكون لهم مستشار ثان في شخص المستر Mbiu Koinange ، فعورض الطلب على أساس أن الرجل كان ذا صلات وثيقة بجومو كنياتا . وبالرغم من أنه لم توجه إليه تهمة ولم يحاكم فإنه منع من دخول كينيا . وأصر الإفريقيون على مطلبهم الذي اعتبروه لونا من الإرضاء الدائى بسبب عدم الإفراج عن كنياتا . وتخرج الموقف إلى درجة كبيرة وأخيرا حل الإشكال بالمواقفة على أن يكون لكل جماعة مستشار ثان دون أن يحضر جلسات المؤتمر نفسه .

وتسكلم ما كلويد فأوضح أن الهدف الأخير للحكومة البريطانية « الاستقلال داخل الكومنولث على ما آمل » . أما الأهداف العاجلة فتتلخص في « بناء شعب على أساس النظم البرلمانية وفق أنموذج وستمنستر ... وأن يقبل الجميع حق كل جماعة في البقاء في كينيا وأن تلعب دورها في الحياة العامة » . وأكد الوزير البريطاني أن الهدفين يقومان على مبادئ ثلاثة :

(أولا) إن كينيا مصيرها الاستقلال عن إشراف بريطانيا بشرط أن يشترك الإفريقيون والجماعات الأخرى في حكم البلاد .

(ثانياً) لن يتحقق الاستقلال قبل أن تصبح الحكومة مسئولة أمام هيئة تشريعية تعكس تماما وجهات النظر المختلفة لجميع الشعب كما يعبر عنها بواسطة انتخاب واسع النطاق .

(ثالثاً) ينبغي أن تتوافر لأفراد كل جماعة فرصة كاملة للاشتراك في إدارة شئون بلادهم بروح من التسامح المتبادل وإن جاز لوقت معين حماية مصالح الأقليات بطريق الضمانات الدستورية ،

أما للقرحات التي تقدم بها ما كلويد فتضمنها الكتاب الأبيض الذي نشر في كل من كينيا وبريطانيا يوم ٢٥ فبراير ١٩٦٠ ، وأهمها :

المجلس التشريعي :

يتكون من ٥٣ عضواً ينتخبون طبقاً لقائمة مشتركة ، ١٢ عضواً يختارهم الأولون بحيث يكون منهم ٤ إفريقيون ، ٢ أوروبيون ، ٣ آسيويون ، عضو عن العرب ، ويطلق على هؤلاء « الأعضاء القوميون » . ولضمان مركز الأقليات في القائمة المشتركة يحتفظ بعشرين مقعداً (١٠ للأوروبيين ، ٨ للآسيويين ، ٢ للعرب) . وتنتخب كل طائفة ممثليها بطريق الانتخاب على درجتين . وبالنسبة إلى القائمة المشتركة يشترط في الناخب معرفة القراءة والكتابة بلغته مع التجاوز عن هذا الشرط إذا تجاوز سن الأربعين ، أن يكون موظفاً في وقت قيد الأسماء ، أو له دخل سنوي قدره ٧٥ جنياً .

الهيئة التنفيذية :

يتكون مجلس الوزراء من ١٢ وزيراً ، وللعرب ممثل له حق الحضور ، والأغلبية من الوزراء غير الموظفين ، على أن يكون عددهم هؤلاء ثمانية منهم ٤ إفريقيون ، ٣ أوروبيون ، وآسيوي واحد . أما الوزراء بحكم مناصبهم فعددهم أربعة . ويحتفظ الحاكم بحق تعيين الوزراء وتوزيع المناصب الوزارية بينهم .

ويبدو أن خلافاً في المؤتمر لم ينشأ حول المبدأ الجديد الذي يقيم أساس الحكومة المسؤولة والمستندة إلى الأغلبية المنتخبة ، وكان ذلك خطوة لها أهميتها . إلا أن موضوع الضمانات كانت مشار الخلاف . فالدكتور مارشال أعد قانوناً للحقوق ولكن حزب كينيا الجديد جذب تضمين الدستور ضمانات معينة . ووضح أن جوهر الصراع كان حول مشكلة الأرض ، ووجهة نظر الإفريقيين أنه من المستحيل الموافقة على ضمانات تديم الوضع القائم ، وأنهم سوف يصدر قانوناً للإصلاح الزراعي وهذا يقتضي تحديد الملكية ، كما أنهم . كما قال المستر نجالا Ngala لا يستطيعون الموافقة على ضمان أرض ملكيتها موضع نزاع .

وقرر المستر ما كلويد أنه سوف يضع قانوناً للحقوق Bill of Rights يتضمن

حماية حقوق الملكية بحيث تطبق على الجميع وتكفل أداء التعويض في حالة نزع الملكية .

ولقد عارض البيض المتطرفون بزعامة بريجز الاتفاق ، كما اتهموا بلندل الذي قبله بأنه خانهم ، ولكن الرجل في الواقع كان يدرك اتجاه التيار ويرى أن مقاومته قميئة أن تعصف بالبيض نهائيا . وفي هذا المعنى قال توم مبيويا « أما بالنسبة إلى مستقبل المستوطنين البيض فليس هناك مكان بيننا لمن لا يؤمن بالديمقراطية الخالصة . وعلى الأوربيين الذين يترددون أن يبيعوا ممتلكاتهم ويخرجوا » . واعترض بعض الإفريقيين قائلين إن مبيويا كان قد وعد بالاستقلال العاجل الناجز ونظام ديموقراطي على أساس « رجل واحد وصوت واحد » بدون قيود ؛ ولكن الاتفاق الجديد معناه أن يتأخر الاستقلال أربع أو خمس سنوات ، كما أن الانتخاب وفق القائمة المشتركة محوط بقيود بحيث لا يشترك فيها جميع الوطنيين . وكذلك كانت الدساتير السابقة تنص على أن يجري العمل بها فترة محدودة ثم يعاد النظر فيها بينما لا يتضمن الدستور الجديد شيئا من هذا القبيل .

ورد توم مبيويا على الاعتراضات التي أثارت نخطب في الجموع التي استقبلته في نيروبي يوم ٢٧ فبراير قائلا « حين سافرنا إلى لندن كان الحكم في أيدي الأوربيين . أما الآن فنحن نستطيع أن نفتح الباب أو نغلقه . لقد أصبحت كينيا بلدا إفريقيا » ، ولا خوف على المستقبل في نظره لأن « الاتفاق ليس إلا مجرد أداة تستخدم للحصول على المزيد » .

ومها يكن من أمر فالواقع أن الوضع الجديد أكد أن الأوربيين لن يعدوا كونهم أقلية لا يمكن أن تستأثر بالحكم الذي تقرر أن يكون إفريقيا ، ومن المرجح ألا يطول الأمد الذي يسبق إعلان الاستقلال ، بل إن الزعماء الإفريقيين بدأوا يتحدثون صراحة بأنهم سيطالبون بهذا خلال عام ١٩٦١ . وبالرغم من مزايا الاتفاق والأمل في أن يساعد على خلق جو جديد من الثقة فإن إصرار حاكم كينيا على عدم الإفراج عن جومو كنياتا الذي يعتبر في نظر الشعب بطلا وشهيدا من الأخطاء التي تترتب عليها نتائج خطيرة . إن الرجل أصبح أسطورة من الأساطير الوطنية الحماسية . ولقد صرخ الزعماء بعد الاتفاق بفترة قصيرة أنه إذا لم يفرج عن كنياته فإن الوزراء الذين قبلوا الاشتراك في الحكومة ينبغي أن يستقيلوا ، كما هدد مبيو

بأن الإفريقيين سوف يعمدون إلى المصيان اللدنى . ولا شك أن تهديده نتيجة ضغط شعبي كما أن الكثيرين يأخذون عليه صغرسه وقبوله للاتفاق . ولقد تكون أخيرا « الاتحاد الوطنى الإفريقى بكينيا » وأصبح للسيطر على الحياة السياسية ولم يقع الاختيار على مبوبيا للرأسة .

المشكلات التى تواجه كينيا

يمكن القول بأن كينيا أوشكت أن تصبح دولة مستقلة سواء داخل الكومنولث أو خارجه ، ولكنها تواجه عددا من المشكلات التى تتطلب الحل الصالح .

الأقليات

فهنالك الأقلية الأوربية ويساورها القلق مضرها إذ يخيل إليها أن انتقال الحكم إلى أيدي الإفريقيين سوف يعصف بها ويرغمها على الخروج إلى حيث لا مكان لها فى بلادها الأصلية ، ولكن للمستقبل يتوقف على الأوربيين أنفسهم فعليهم أن يتواءموا مع العهد الجديد فاما أن يعطى لهم التمويض نقدا إذا رغبوا فى الخروج وإما أن يحاولوا الاندماج فى المجتمع ويصبحوا مواطنين فيه شأنهم فى ذلك شأن جميع المواطنين من حيث الحقوق والواجبات . وليس ثمة خوف من ناحية الإفريقيين لأنهم لا يمارضون فى الاستفادة من خبرة الأوربيين الفنية .

ونقطة الخلاف الجوهرية تتعلق بمشكلة الأرض التى خصصت للبيض ومساحتها ١٦٧.٠٠ ميل مربع وبالرغم من أن منها ٣٩٥٠ ميلا من الغابات إلا أن للمساحة الباقية أكثر المناطق خصوبة وصلاحيه للزراعة . وهذه اللزايا مكنت المستوطنين من التوسع فى الاستغلال الزراعى وبخاصة منذ نشوب الحرب العالمية الثانية بسبب ازدياد الطلب على المنتجات الأولية ويدل على ذلك ارتفاع رقم الميزانية من ٣ مليون جنيه سنة ١٩٤٠ إلى ٤٠ مليون سنة ١٩٥٥ وفى سنة ١٩٥٩ / ٦٠ كان إيراد ضريبة الدخل التى يؤديها البيض وخدم تقريبا ١٠٠٥ مليون جنيه من مجموع الإيرادات البالغ ٣٢٣٣ مليون .

هذه للمشكلة لا بد لها من حل ونعتقد أنه لا بد من وضع قانون للإصلاح الزراعى بحيث يضع حدا أعلى لما يمكن أن يحوزة الفرد على أن يؤدى عن ذلك تمويض

يتفق عليه وبخاصة في المناطق التي ليس هناك نزاع بشأن ملكيتها . وبهذا تتوافر مساحات جديدة يمكن أن يستغلها الإفريقيون الذين ضاقت بهم المساحات المخصصة لهم . والحل عادل إذ يصعب تصور أن ٣٪ من السكان يملكون الأرض التي تنتج ما يقرب من ثلث الإيراد القومي . وهذا التمويض سوف يستغله البيض في تنمية العناصر الأخرى من الاقتصاد القومي الذي يعود بالنفع على البلاد كلها .

والأقلية الآسيوية الكبيرة تشعر بالقلق . والواقع أن محاولتها أن تقف موقفاً وسطاً بين الإفريقيين والأوروبيين جلبت عليها الشك من الطرفين . والإفريقيون لا يشعرون بميل كبير إليهم ولعل ذلك وليد الشعور بالمنافسة ، فالأقلية الآسيوية على قدر وافر من النشاط وخاصة في ميدان التجارة لعدم إمكانهم شراء الأرض ، كما أنهم يشغلون أغلبية المهن الحاذقة والشبيهة بها . ويرد الآسيويون على ذلك بأن إمكانات التقدم الاقتصادي وافرة إذا ما وضع برنامج مدروس لاستغلالها ، وهذا التقدم يكفل الفرص الاقتصادية للجميع ومن هنا لاخوف منهم .

كينيا والمناطق المجاورة

هناك صلات طبيعية بين أوغنده وكينيا وتتجانيا فهذه الأقاليم الثلاثة جزء من هضبة البحيرات ، كما أن هناك تشابهاً في الظروف المناخية والنباتية . والخط الحديدي الممتد من أوغنده إلى الساحل يمر عبر كينيا . ولهذا كله هناك اتجاه إلى إنشاء اتحاد يضم هذه البلدان الثلاث ، ومن أنصار هذه الفكرة نيوريري زعيم تنجانيقا وتوم مبيويا في كينيا إلا أن فريقاً من أوغنده لا يحبذ هذا الاتحاد .

ولكن كينيا مشكلات أخرى مع جيرانها فقد سبق أن أشرنا إلى الجزء الذي تنازلت عنه بريطانيا لإيطاليا بعد الحرب العالمية الأولى . وكذلك هناك رغبة جمهورية صوماليا الجديدة في ضم جزء من كينيا وقد تحدثنا عن هذا من قبل .

التنمية الاقتصادية

من أهم المنتجات الزراعية البن والسيسال والشاي وكلها من المحاصيل النقدية وتتركز في إقليم المرتفعات ولكن المجال واسع أمام زراعتها وبخاصة البن في المناطق المخصصة للإفريقيين . ونجحت زراعة القطن في منطقة كاثيرونندو بينما يستخرج

الكوبرا في الجهات الساحلية المنخفضة من جوز الهند حيث تتركز زراعته .

وقد بلغت قيمة الصادرات من الفلات الزراعية الرئيسية ما يقرب من ستة عشر مليوناً من الجنيهات في عام ١٩٥٥ . إلا أن الزراعة الإفريقية تتطلب استخدام الأساليب الفنية الحديثة . ولعل خير ما يمكن أن يتبع في تنظيم عملية الاستغلال الزراعي الأخذ بنظام المزارع التعاونية في حالة الملكية الفردية . أما حيث الأرض ملك للقبيلة أى للجماعة فإن عملية إنشاء المزارع الكبيرة بسيرة فتقوم وحدات مناسبة ويقسم الانتاج حسب الظروف والإمكانات وتتاح الفرصة لإقامة الصناعات الريفية وتوفير الخدمات المختلفة .

ويوجد من المعادن الذهب والديالوميت والحجر الجيري والملح والصودا كما تجرى في السنوات الأخيرة أبحاث عن البترول ، إلا أن إمكانيات الثروة المعدنية الحقيقية لم تعرف بعد على وجه التحديد ، الأمر الذي يقتضى القيام بدراسة شاملة في مختلف أرجاء البلاد للكشف عنها وتقدير احتمالات الاستغلال الاقتصادى .

وقامت عدة صناعات تحويلية كصناعة الأسمنت وتكرير الزيت والكيماويات والمنسوجات . إلا أن عملية الانماء الاقتصادى تتطلب المبادرة إلى تحسين المواصلات وتوفير الطاقة الكهربائية ، والخبرة الفنية .

الأزمات في أوغنده

تبلغ مساحة أوغنده ٢٠٠.٠٠٠ ميل مربع ، ويقرب عدد السكان من ستة ملايين نسمة والأغلبية الساحقة من الإفريقيين ، ولا يتجاوز عدد الأوربيين ثمانية آلاف منهم فريق كبير من رجال الإرساليات الدينية والموظفين البريطانيين . والجالية الهندية تزيد قليلا عن ٥.٠٠٠ شخص ولكنها على جانب وافر من النشاط الإقتصادي. وتسكاد تتحكم في تجارة التجزئة بصفة خاصة كما تحتكر صناعة حلج الفطن إلى حد كبير ، ولهذا ينظر إليها الإفريقيون نظرة تنم عن الشك المتولد من المنافسة الاقتصادية.

وكان الرحالة سبيك أول من وصل من الأوربيين إلى أوغنده ، ثم تلاه عدد من المكتشفين الآخرين ومنهم ستانلي الذي عقد اتفاقا مع السكابا كأي ملك بوجنده في ذلك الحين . وفي أعقاب أولئك جميعا وفد رجال بعثات التبشير المسيحية من البروتستانت والكاثوليك وزاد عددهم بعد عام ١٨٧٧ وأخذوا يبذلون الجهود من أجل نشر الديانة المسيحية ، كما قاموا بإنشاء المدارس على غرار ما كانوا يفعلون في مختلف أنحاء القارة الإفريقية وللأهداف السياسية ذاتها.

وتتمتع أوغنده بمزايا متنوعة بحكم ظروفها الطبيعية والتطور التاريخي. وفي مقدمة ذلك غناها إذ تعتبر في مقدمة بلدان الكومنولث إنتاجا للقطن والبن ، وزادت أهميتهما منذ نشوب الحرب العالمية الثانية ، وكانت الرغبة في استغلال إمكانيات البلاد من الاعتبارات الكامنة وراء إنشاء الخط الحديدي الذي يربطها بساحل إفريقية الشرق . وكان الشعور إثر السيطرة على أوغنده أنها لا تصلح لإقامة الأوربيين بسبب وجود ذبابة تسي تسي . كما وجد هؤلاء في مرتفعات كينيا ، البلد المطل على الساحل ، مجالا للإستيطان والاستغلال والكسب . وترتب على ذلك أنه بخلاف كينيا المتاخمة انتفى التعقيد الناجم من وجود أقلية أوربية كبيرة ذات مصالح اقتصادية كبيرة ، وبذلك أيضا لم تحدث تلك العمليات المألوفة في كينيا وروديسيا واتحاد جنوب إفريقية من هجوم على أراضي القبائل الإفريقية وانتزاعها لصالح الرجل الأبيض . وتسكون أوغنده من أربع ممالك أهمها مملكة بوجندا وكلها ترتبط بانجلترا بماهدات الحماية . ولبوجندا مركز ممتاز لأنها أكثر ثراء من بقية أجزاء الحماية ، وهذا الثراء

انعكس في المجالات الأخرى إذ ترتب عليه نشاط تقابلي وتعاوني وسياسي . فضلا عن ذلك فإن لها حكومتها المحلية وبرلمانها التقليدي المحلي ويطلق عليه اسم « لوكيكو » ، وقد تكون بعد إعلان الحماية البريطانية على النحو الآتي (١) :

(أ) وزراء الكاباكا الثلاثة أعضاء بحكم مناصبهم وهم رئيس الوزراء ووزير العدل ووزير الخزنة .

(ب) زعماء المراكز وعددهم ٢١ زعماء أعضاء بحكم مناصبهم .

(ح) يمين الكاباكا من كل مركز ثلاثة أشخاص من الأعيان أو الكبار أي ٧٨ عضوا .

(د) للكاباكا الحق في تعيين ستة أشخاص من كل المملكة يرى ضرورة وجودهم في المجلس .

وإذا كانت أوغنده قد خلت من التعقيدات المتولدة من مؤثرات خارجية كما أوضحنا ، إلا أنها في الوقت ذاته تواجه تعقيدات أخرى ناشئة عن الأوضاع الداخلية وتفسر الأزمة التي تعانيها أوغنده اليوم . فالحكم في بوجنده بصفة خاصة يتركز في أيدي الكاباكا والزعماء القبليين وكبار أصحاب الأراضي . وهؤلاء جميعا حريصون على إبقاء السلطات في أيديهم ، ولا يتجاوبون كثيرا مع الاتجاهات التي يمثلها المثقفون وأفراد الطبقة الوسطى والقادة النقابيون من حيث قيام نظام ديمقراطي يشمل المحمية كلها وتحويل البرلمان الإقليمي بحيث يصبح ممثلا لجميع الشعب بصورة حقيقية . وهذا الحرص على الامتيازات للتوارثة تتولد عنه نزعات ذات صبغة انفصالية في بوجندا الأمر الذي يشكل خطرا على وحدة أوغنده الوطنية .

التنظيمات السياسية :

وفي الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية قامت تنظيمات شبه سياسية مثل الباتاكا وهو اتحاد تكون في عام ١٩٢١ للدفاع عن حق العشائر في تملك الأرض ، وجمعية بوجندا الفتاة التي تكونت في العقد الثالث من القرن الحالي من التعلين من أبناء الزعماء والرؤساء وذوي المراكز الاجتماعية وهؤلاء يحاولون المحافظة على أوضاعهم

(١) الدكتور عبد الملك عودة : السياسة والحكم في إفريقيا ، ص ٣٠٨ .

الاجتماعية . إلا أننا نلاحظ على تلك التنظيمات أنها هيئات كانت تحرص أولاً وقبل كل شيء على الاحتفاظ بالمزايا الإقطاعية وحقوق الطبقات أصحاب النفوذ . وقامت جماعات للتعبير عن مصالح إقتصادية معينة . فطالب اتحاد الفلاحين برفع أثمان المحاصيل الزراعية وبخاصة القطن والبن لفائدة الزراع الإفريقيين ، وبإنشاء المحالج التي يمتلكها أبناء البلاد أنفسهم ، وهذا المطلب الأخير يعكس آثار المنافسة من جانب الأقلية الهندية مما أشرنا إليه من قبل . وفي يناير من عام ١٩٤٩ أعلن حزب العمال الإفريقي برنامجاً ويتخلص في تقوية النهضة الصناعية ، ومكافحة البطالة في صفوف العمال الإفريقيين ، وتأمين الورش والعمال والمزارع الكبيرة وصناعة الغزل والنسيج ، ووضع حد أدنى لأجور العمال الصناعيين والزراعيين وفي المحال التجارية ، بقيام الحكومة بتوزيع السلع على تجار التجزئة ، والتوسع في نشر التعليم . وهذه المطالب توضح أن الحزب كان يعبر عن مطالب الطبقة العاملة والبورجوازية الوطنية الصغيرة ، ويحارب الإقطاع . وتشكل اتحاد أوغنده الإفريقي مطالباً بتخليص الاقتصاد الوطني من السيطرة ، والاحتكارات الأجنبية . وتصنيع المحاصيل الرئيسية ، ثم إقامة نظام ديمقراطي بحيث يكون اختيار أعضاء برلمان كاباكا الإقليمي والرؤساء بالانتخاب من قبل الشعب . ولما حرمت الحكومة نشاط الأحزاب القائمة بعد ثورة ١٩٤٩ تكون حزب مؤتمر أوغنده الوطني في أبريل من عام ١٩٥٢ مطالباً بالحكم الذاتي كخطوة أولية في الطريق إلى الاستقلال ، والقضاء على الفوارق القبلية ، وتحرير الاقتصاد القومي ، وتقرير نظام ديمقراطي حقيقي لتمثيل البلاد .

أزمة عام ١٩٥٣ :

في يونيو من عام ١٩٥٣ ألقى وزير للمستعمرات البريطاني ، أوليفر ليتلتون ، خطاباً في لندن أشار فيه إلى المزايا التي تتجم من إقامة اتحاد في إفريقية الشرقية ، وكان الهدف من الإشارة إلى الموضوع محاولة تعرف رد الفعل الذي يحدثه اقتراح من هذا القبيل . وأثار الخطاب السخط في كينيا إذ أحست أن الهدف خلق دومينيون جديد تتحكم فيه الأقلية البيضاء التي تتركز في كينيا ، على غرار اتحاد إفريقية الوسطى . إن الكثيرين من قادة كينيا وتجانيقا يرحبون بمثل هذا الاتحاد بينهما والذي يضم أوغنده ، ولكنهم يعتقدون أن التفكير في مثل هذا الأمر يجب أن يسبقه استقلال هذه البلدان وقيام حكومات إفريقية فيها ، حتى إذا ما تحررت صار

الاتحاد وليد إرادة الإفريقيين أنفسهم وشعورهم بالحاجة إليه . أما قيام الاتحاد قبل الاستقلال فغداة تهدف إلى دعم سيطرة الأقلية الأوربية .

وفي أوغنده ساور الإحساس ذاته العناصر الوطنية واستشعرت القلق والخوف . إن أوغنده ظلت إفريقية والأرض ملك لأبنائها والأوريون قلة تكاد لا تذكر ، ولكن الاتحاد المقترح يمد سيطرة الأوريين المقيمين في كينيا ويفتح أراضى أوغنده أمامهم للتملك ، كما أنه يؤدي إلى إقامة العقبات في طريق التطور صوب الديمقراطية والحكم الذاتى ثم الاستقلال . وكان أعظم السخط في بوجندا إذ خشيت أن يفرض الاتحاد عليها كما فرض من قبل على نياسالاند ، الأمر الذى يقضى على وضعها الخاص ويمصف بما للكاباكا والطبقة الحاكمة من سلطان وامتيازات . طالب الكاباكا بأن يكون لبوجندا وضع مستقل خاص حتى لا تتأثر بأية مشروعات في المستقبل ، واجتمع اللوكيكو وطلب استبعاد بوجندا من سيطرة وزارة المستعمرات البريطانية وتحديد موعد لإعلان الاستقلال .

وزاد الخلاف بسبب المقترحات المقدمة من جانب البريطانيين لإجراء تعديل دستورى فالكاباكا والطبقة الحاكمة لم يكونا ميالين إلى تنظيم قد ينقص من النفوذ التقليدى . أما العناصر الوطنية التى لم يؤخذ رأيها في الإصلاحات المقترحة فاعتبرتها قاصرة عن إرضاء المطالب الوطنية من ناحية إقامة النظام الديموقراطى من جهة وتقرير الحكم الذاتى من جهة أخرى .

وأخيراً أقدم الحاكم البريطانى على إجراء شاذ وعنيف فأمر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣ بنفى الكاباكا وأقلته طائراً بريطانية إلى لندن ، وذلك حتى دون تعيين من يشغل مكانه . أثار الحادث ثائرة الأهلىين لا في بوجندا وحدها فحسب حيث اعتبر النفي خرقاً لاتفاقية الحماية واعتداء مباشراً على حقوق الكاباكا وإقليمه ، وإنما تعدى التأثير البلاد كلها ، فسافر رئيس المؤتمر الوطنى إلى لندن للدفاع عن الكاباكا ، كما قرر الحزب القيام بحملة مقاطعة اقتصادية ، ونشبت الاضطرابات فأعلنت السلطات حالة الطوارئ وأغلقت الصحف الوطنية وقبضت على عدد من كبار الزعماء القبليين . ونفت لفيما من السياسيين البارزين . والواقع أن العناصر الوطنية استغلت حادث نفي الكاباكا لإثارة البلاد ضد الإصلاح الدستورى القاصر الذى نفذ عام ١٩٥٤ ، وللمطالبة بالاستقلال . وزاد من حدة الحركة الوطنية التطورات الجارية في السودان ،

للمجاور والذي أصبح على وشك تحقيق الاستقلال الكامل وجلاء القوات البريطانية عن أراضيه . وإزاء الضغط الوطني اضطر الإنجليز إلى أن يعدوا بعدم ضم أوغنده إلى كينيا إلا بموافقة شعب الأولى ، وبأنهم سوف ينشئون دولة إفريقية ذات استقلال ذاتي . وكذلك أرسلوا لجنة برئاسة سير كيث هانكوك Keith Hancock لبحث الأوضاع الدستورية في البلاد وتحري أسباب الخلاف . وأعلن سير أندرو كوهين أمام اللوكسكو أنه بعد انقضاء تسعة أشهر منذ صدور التعديلات الدستورية سوف يسمح باختيار كاباكا جديد أو إعادة الكاباكا المنفي . وأخيرا وافقت الحكومة البريطانية على عودة الكاباكا من منفاه ، واعتبرت العناصر الوطنية ذلك فوزاً لها . أما التعديل الدستوري لعام ١٩٥٤ والذي أشرنا إليه فيقضى بزيادة عدد أعضاء المجلس التشريعي من ٣٢ إلى ٥٦ عضو منهم ٢٠ إفريقيا بدلا من ثمانية .

هذا التعديل لم يغير من الوضع شيئا إذ مازالت أغلبية أعضاء المجلس غير إفريقية ، كما أن الأعضاء الإفريقيين لا يجري اختيارهم من قبل الشعب ، فضلا عن أن السلطة الفعلية ظلت في أيدي السلطة البريطانية .

وبالرغم من زيادة العدد بعد ذلك إلى ٦٢ عضوا فإن ممثلي الحكومة لهم الأغلبية إذ عدتهم ٣٢ عضوا ، والباقيون يختارون بطريق التعيين من صفوف الشخصيات البارزة التي تمثل الأجناس المختلفة .

وشكلت الحكومة البريطانية لجنة وايلد التي اقترحت إدخال نظام الانتخاب المباشر في أوائل عام ١٩٦١ على أساس الاقتراع العام دون الاحتفاظ بمقاعد معينة للأقليات ، وأن يشكل الحزب صاحب الأغلبية الحكومة الجديدة .

وكذلك رأت اللجنة أن التصويت وفق قائمة مشتركة يجب ألا يضاف على غير الإفريقيين حقوقاً فيما يتعلق بالمواطنة والأرض . وأوصت بصفة خاصة باستبعاد الذين يحتفظون بالمواطنة الهندية والباكستانية أو السودانية ، وإدخال مواطني المملكة المتحدة أو للمستعمرات وحدهم ؛ وهكذا أرادت اللجنة المحافظة على مركز الأقلية الأوربية وحدها .

وتضمنت التوصيات كذلك أن تضم الجمعية الوطنية ٢٠ مقعداً لبوجندا ، ٢٠ للمديرية الشرقية ، ١٥ للمديرية الشمالية ، ١٧ للغربية ، وبذلك تكون الجمعية من

٧٣ عضواً ، وإلى جانبهم ستة أعضاء آخرون ينتخبون وفق نظام خاص على أساس درايتم الخاصة . وكذلك تضم الجمعية ثلاثة من كبار الموظفين البريطانيين بحكم وظائفهم ومنهم للدعى العام ووزير المالية . ومعنى الاقتراح أن بوجندا لا تصبح لها الأغلبية في الجمعية الوطنية^(١) .

أزمة عام ١٩٦٠ :

دارت بلندن مباحثات في أغسطس سنة ١٩٦٠ واستمرت وقتاً طويلاً ولكنها لم تسفر عن اتفاق . وتلخص المقترحات التي تقدم بها المستر إيان ماكلويد بقصد التنفيذ العاجل في إجراء انتخابات قومية تشمل البلاد كلها وفق قائمة انتخابية مشتركة وبدون الاحتفاظ بأية امتيازات خاصة للأقليات الآسيوية أو الأوروية. وتشكل الجمعية التشريعية بحيث تكون الأغلبية إفريقية ويتولى الحزب الذي يحصل على الأغلبية تشكيل الحكومة. وإذا كانت الإصلاحات المقترحة تقصر عن إرضاء الوطنيين الذين يصرون على الحكم الذاتي فوراً ثم الاستقلال، إلا أن المعارضة العنيفة جاءت من ناحية بوجندا . فاعترض الكاباكا على نظام الانتخاب وطالب بأن يكون اختيار ممثليها بطريق الانتخاب غير المباشر ، الأمر الذي معناه الحقيقي أن يتولى اختيارهم اللوكيكو حيث تركز المصالح الكبيرة ، ورفض ماكلويد الطلب لأن إقراره لابد أن يصطدم بمعارضة عنيفة من جانب الأحزاب الوطنية التي تنادي دائماً بانتخابات عامة على أساس الاقتراع المباشر. وكذلك طالب الزعماء بوجندا بأنه ينبغي عند إعداد الدستور النهائي للبلاد الأخذ بنظام الدولة الفيدرالية حتى يتسنى الإبقاء على مركزها الخاص وحجتهم في هذا أن الاتفاقيات التي سبق توقيعها مع بريطانيا تضمن لبوجنده المحافظة على نظامها التقليدي للحكم والذي يتكون أساساً من الكاباكا واللوكيكو . وصرح وزير المستعمرات أنه لا يعارض من حيث المبدأ فكرة الدستور الاتحادي ، ولكنه لا يريد التقيد بارتباطات معينة قبل أن تقدم « لجنة العلاقات » التي تقرر تشكيلها مقترحاتها

بشأن الموضوع كله^(١). وكانت هذه النقطة الصغيرة التي تحطمت عليها المفاوضات وغادر وفد بوجندا برئاسة الكاباكا لندن حيث عاد إلى بلاده في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٦٠.

وعمد أهل بوجندا إلى عدم تسجيل أسيانهم في السجلات الانتخابية تمهيداً لمقاطعة الانتخابات. واجتمع اللوكيكو يوم السبت ٢٤ سبتمبر وطالب الأعضاء بالموافقة على قرار يقضى بالاعتراف بوجندا بالأعضاء الذين ينتخبون للجمعية التشريعية المركزية في الانتخابات المقرر إجراؤها. ووافق في الليلة السابقة على اقتراح بانفصال بوجندا عن أوغنده. ولما عرض الاقتراح الخاص بالأعضاء الذين سوف ينتخبون أعلن رئيس المجلس أن البرلمان الإقليمي لا يستطيع اتخاذ قرار بعدم الاشتراك في المجلس التشريعي لأن مثل هذا الاشتراك منصوص عليه في الاتفاق الحالي المقود بين بريطانيا وبوغنده. وقال الأعضاء إن بوجندا قد قررت إلغاء اتفاقها مع بريطانيا وفقاً لقرار الانفصال الذي تمت الموافقة عليه، ولذلك يتعين على اللوكيكو تأكيد معارضته الاشتراك في المجلس التشريعي. ويلاحظ أن ممثلي بوجندا ظلوا مقاطعين المجلس التشريعي أكثر من عامين.

وهكذا ولما تحصل البلاد على الاستقلال أو حتى الحكم الذاتي الكامل تواجهها مشكلة خطيرة. إن مطالبة بوجندا الانفصال وهي أغنى مناطق أوغنده فيه قضاء على الوحدة القومية وإضعاف لاقتصاديات البلاد، فكأن هذه الولاية تريد أن تخلق كاتانجا أخرى. ولهذا يعارض الطلب حزب « مؤتمر شعب أوغنده » ويريد إقامة حكومة مركزية قوية على أساس ديمقراطي ومستمد من إرادة الناخبين. وانفصال بوجندا سوف يثير لها مشكلات ضخمة لأنها جزء صغير من البلاد ولا يتجاوز سكانها خمس أهالي أوغنده بأسرها ولن يكون من اليسير عليها تصريف منتجاتها؛ ولهذا يبدو أن فريقاً من الطبقة المثقفة لا يرى السير في هذا الاتجاه الانفصالي. وتقدم رؤساء الممالك الثلاث الأخرى بمذكرة إلى وزير المستعمرات أشاروا فيها إلى تجربة الكنفو والحركات التي نشبت فيه فور إعلان الاستقلال، ورأوا ضرورة الاتفاق أولاً على شكل الحكومة التي سوف تشكل في البلاد وذلك قبل إجراء الانتخابات

لا بعدها كما يرى الوزير . وهكذا يسود التوتر وهو في حقيقته صراع بين نظريتين
أولاهما تلك التي ترى أن النظام الفيدرالى لا يصلح لدولة صغيرة مثل أوغنده ويمرقل
تطورها السياسى والاقتصادى وهذا يتفق مع رأى نكروما فى غانة التي واجهتها
المشكلة ذاتها وهو رأى أيده الحبير الدستورى الذى استشارته حكومة غانة .
والنظرية الثانية تقوم على تغليب المصالح المحلية من أجل الإبقاء على الامتيازات
السياسية والاقتصادية على حساب وحدة البلاد القومية والمصلحة الاقتصادية
المشتركة .

الفصل الخامس عشر

مشكلات عهد الاستقلال

لقد حصل عدد كبير من البلدان الإفريقية على الاستقلال وسوف تشهد السنوات القلائل القادمة زوال السيطرة الإستعمارية من بقية القارة ، ولكن الاستقلال ليس إلا نقطة الابتداء في الطريق إلى التطور الارتقائي ، وهذا التطور يرتطم بطائفة من مشكلات ضخمة كلها من مخلفات العهد الاستعماري .

القضاء على البلقنة

كان من أوضح النتائج التي ترتبت على تسابق الدول الإمبريالية للسيطرة على القارة تمزيق وحدات أمتها الإعتبارات الجغرافية والصلحة الإقتصادية وصلات الجنس واللغة والثقافة والتقاليد والعادات . ففي شمالي إفريقية قسمت المنطقة العربية إلى مراکش والجزائر وتونس ، وخضعت الشعوب المتجانسة في ساحل الماعج وساحل الذهب للثقافتين الفرنسية والإنجليزية . وقسم الغرب الممتد من مراکش إلى حدود الكنفو بين أسبانيا وإنجلترا وفرنسا ، وتكونت مستعمرات صغيرة داخل وحدات أكبر منها . وفي الشرق قسمت بلاد الصوماليين بين إنجلترا وإيطاليا وفرنسا ثم خضعت أوغنده وكنيا لإنجلترا بينما استولت ألمانيا على تنجانيقا وهذه البلدان الثلاث متجانسة وتعتبر أجزاء من وحدة جغرافية واحدة .

ولم تقف الإمبريالية عند هذا الحد بل عمدت إلى استغلال التنافس بين قبائل الإقليم أو البلد الواحد إلى الحد الأقصى ، فأخذت تساند العناصر الأشد رجعية ممن يطلق عليهم الزعماء التقليديون بمنحهم الإمتيازات وإشباع أطماعهم حتى يؤيدوها ضد الأحزاب والجماعات الوطنية التقدمية ، وهذا جميعه أدى إلى دعم النزعات المحلية وتشجيع الدعوات الانفصالية .

غير أن المصالح المادية للإمبريالية الأوربية سرعان ما أدركت أن خلق الوحدات الكبيرة أدنى إلى تحقيق أغراضها . فتكونت إفريقية الغربية الفرنسية وإفريقية

الاستوائية الفرنسية ، وعمدت انجلترا إلى ربط المناطق التي تتولى أمرها وفق نظام الانتداب ثم الوصاية الدولية بمستعمراتها المجاورة من النواحي الإدارية والاقتصادية والثقافية فربطت توجولاند بساحل الذهب والكرون بنيجيريا وأنشأت لجنة إقليمية عليا لأوغنده وكينيا وتنجانيقا لتتولى للسائل ذات الصبغة المشتركة ، وتكون اتحاد روديسيا ونياسالاند . هذه الحركات التجميعية أريد من وراءها التغلب على الصعاب الاقتصادية المتولدة من عملية التجزئة .

ثم ظهرت الحركات الوطنية واشتد ساعدها وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وراحت تصر على الحرية والاستقلال . وأدرك الإمبرياليون أنهم أمام خطر قمين أن يعصف بامتيازاتهم الاقتصادية فعمدوا إلى أسلوبيين لمواجهة الضغط الوطني ، أولهما الموافقة على منح الاستقلال لا لوحدات إقليمية كبيرة وإنما لوحدات صغيرة تتجاهل العوامل الجنسية والجغرافية والاقتصادية التي تحتم الوحدة . هذه هي السياسة المعروفة بيلقنة القارة أي تحويلها إلى شبه جزيرة بلقان أخرى . وكانت فرنسا أسبق من غيرها في هذا الاتجاه فإذا بإفريقية الغربية تتحول إلى جمهوريات السنغال ومالي وساحل العاج وداهومى وقولتا العليا وغينيا والنيجر بينما قامت في إفريقية الإستوائية الفرنسية جمهوريات تشاد وإفريقية الوسطى وجابون والكنغو . كان هدف فرنسا خلق دول صغيرة عاجزة وبخاصة من الناحية الاقتصادية كما يصبح من السهل استغلال التنافس بين الزعامات فيها ،

أما الأسلوب الآخر فيخلص في إثارة النزعات الانفصالية داخل البلد الواحد بما يؤدي إلى تحطيم الوحدة الوطنية ويجعل من الصعب قيام حكومات مركزية قوية لمواجهة الموقف بعد الاستقلال ، الأمر الذي تستفيد منه الاحتكارات الإمبريالية . ففي نيجيريا سارت السياسة البريطانية على أساس أن هذا البلد ينقسم إلى أقاليم ثلاثة متباينة ولكل منها ذاتيته الخاصة به . ولم يكد الكونغو يحصل على استقلاله حتى أثار البلجيكيون الحركات الانفصالية وبخاصة في كاتانجا وكاساي ، وراح الانفصاليون يدعون إلى تنظيم دستوري على الأساس الكونفيدرالى وبذلك يتسنى للاحتكارات الأجنبية الاحتفاظ بامتيازاتها وسلطانها في مناطق التمدين على وجه الخصوص . وفي أوغنده تطالب الفئات ذات الامتيازات في مملكة بوجنده بفصل الأخيرة تماما إذا لم يعترف لها بوضع خاص داخل الدولة التي توهمك أن تظهر .

واستهدفت عملية البلقنة كذلك خلق مشكلات للدول المستقلة أو بعضها لتصرفها عن السير في الطريق المؤدى إلى دعم الاستقلال . ففرنسا ما زالت متمسكة بشقة من بلاد الصوماليين ، كما اقتطعت من الأخيرة أقاليم أو مناطق ضمت إلى البلدان المجاورة . ورواندا - أورووندى التى انتدبت بلجيكا لإدارتها منذ الحرب العالمية الأولى تتنازعها تنجانيقا والسكنغو . ويجرى العمل على ضم الجزء الشمالى من الكمرون الذى تديره بريطانيا إلى نيجيريا على أن يستقل الجزء الجنوبى أو يضم إلى جمهورية الكمرون . وعملت فرنسا على خلق موريتانيا التى يعتبرها المغرب جزءا لا يتجزأ منه . وقبيل الاعتراف باستقلال غانة أدمج فيها جزء من توجولاند الأمر الذى يسمم العلاقات بين جمهوريتى غانة وتوجو .

هذه الظاهرات لم تفت الزعماء الوطنيين فى إفريقيا من أمثال عبد الناصر ونكروما وسيكوتوريه وكيتا وأزيكيوى ومبوي ونيوريرى وباندا ، ممن أدركوا أن استمرار هذا الوضع الإنقسامى لابد حتما أن يعرقل تطور القارة إلى زمن طويل وبذلك يصبح الاستقلال السياسى وهما . وعلى ضوء هذه الحقيقة أخذت تنشط الدعوات إلى التعاون والتضامن والتجمع . وكانت الخطوة الأولى مؤتمر باندونج الذى اشتركت فيه الدول الإفريقية المستقلة فى ذلك الحين كما حضرته وفود غير رسمية لتمثيل الشعوب غير المنحرة . وفى البلاغ الرسمى الصادر فى ٢٤ أبريل من عام ١٩٥٥ أوصى المؤتمر بالعمل على تحقيق التعاون الاقتصادى والثقافى ومن أجل تصفية الاستعمار والفرقة العنصرية . وكانت الخطوة الثانية اجتماع الدول الإفريقية المستقلة فى ١ كرا عام ١٩٥٨ وأسفر عن قرارات تؤكد التعاون فى النظرة إلى المشكلات الدولية عامة ومشكلات القارة الإفريقية بصفة خاصة ، ومن هذا أن المؤتمر « يؤكد يقينه بأن جميع الأعضاء سيمنعون عن الاشتراك فى أى عمل من شأنه ربطهم وتقييد حريتهم بما يضر بمصالحهم واستقلالهم » كما « يؤمن أنه طالما كان من المستطاع الاحتفاظ بوحدة وجهات النظر الأساسية فى السياسة الخارجية فإن الدول الإفريقية المستقلة ستتمكن من تأكيد شخصية إفريقية مميزة ومن أن تسكلم بصوت موحد فى خدمة السلام وفى التعاون مع الأمم الأخرى المحبة للسلام فى الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية » . وتضمن القرار الخامس مبادئ على جانب كبير من الأهمية منها التعاون من أجل ضمان الاستقلال والسيادة السياسية والاقليمية الكاملة .

حرف التنمية الاقتصادية والفنية والعلمية ، وفي رفع مستوى شعوب الدول الأعضاء والالتجاء إلى المفاوضة من أجل تسوية الخلافات التي قد تنشأ بينها وإذا دعت الحاجة إلى قبول وساطة وتحكيم الدول الإفريقية الأخرى .

ووضحت روح التعاون في مؤتمر أديس أبابا عام ١٩٦٠ حيث اتخذت قرارات بإجراءات إيجابية ضد حكومة اتحاد جنوب إفريقية بسبب سياستها العنصرية ، كما تجلت في تأييد الدول الإفريقية بالأمم المتحدة للكنفو من أجل إجلاء القوات البلجيكية والمحافظة على وحدة البلاد الوطنية . ولم تقف الدول الإفريقية عند هذا الحد بل واصلت جهودها داخل الأمم المتحدة حتى وافقت الجمعية العامة في ٢١ نوفمبر ١٩٥٧ على إنشاء لجنة اقتصادية لإفريقية ، ثم عقدت أول اجتماع رسمي لها في مدينة أديس أبابا في ٢٩ ديسمبر من السنة التالية . وكذلك اضطلمت بالدعوة إلى التعاون هيئات غير حكومية فانهقد مؤتمر تضامن الشعوب الآسيوية الإفريقية بالتماهرة في أواخر عام ١٩٥٧ ومؤتمر شعوب كل إفريقية بمدينة أكر في عام ١٩٥٨ .

ولاريب أن مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة سوف يلعب دوراً هاماً في مستقبل القارة بعد أن زاد عدد أعضائه بسبب حصول عدد من البلدان على الاستقلال وانضمامها إلى الأمم المتحدة عام ١٩٦٠ بحيث ينتهي الأمر بقيام « جماعة الدول الإفريقية » أو « جامعة الدول الإفريقية » . وهذه الفكرة تجلت واضحة في البيان الصادر في كوناكري عام ١٩٥٨ والذي تضمن إثني عشر مبدأ أساسياً بشأن إنشاء « اتحاد الدول الإفريقية المستقلة » . وهذا البيان ما لبث أن حل محله بيان سانكويلى في يوليو ١٩٥٩ ويهدف إلى إنشاء « جماعة الدول الإفريقية المستقلة » ، وفي ظله تحفظ كل دولة بشخصيتها وتكوينها الدستوري ولا تؤثر العضوية في سياسات الأعضاء الدولية وعلاقاتهم والتزاماتهم . وإذن فالهدف قيام منظمة إفريقية لتحقيق التعاون الفعال في الميادين السياسية والدولية والاقتصادية والثقافية . ولو تحقق ذلك تصبح اللجنة الاقتصادية لإفريقية فرعاً تابعا للمنظمة الإفريقية . وسوف يكون في مقدمة مهام الجامعة الإفريقية تحقيق استقلال المناطق التي ما زالت خاضعة للسيطرة الأجنبية ، وتصفية السياسة العنصرية حيث توجد ، وتحقيق سياسة خارجية قوامها الحجاد بين الكتل العسكرية ودعم الشخصية الإفريقية ، وإنشاء سوق مشتركة وبنك للتنمية الاقتصادية الإفريقية ، والتعاون الثقافي إلى أبعد الحدود الممكنة . ومثل هذا

التنظيم له مثل في غير القارة مثل منظمة الدول الأمريكية وجامعة الدول العربية وربما مجموعة الكومنولث .

وفي الوقت الذي تشتد فيه الدعوة إلى خلق جهة إفريقية متماسكة تنشط الدعوات إلى التوحيد في المستوى الإقليمي : ولقد بدأت عمليات من هذا القبيل بالمغرب وتونس وليبيا والجمهورية العربية المتحدة والسودان أعضاء في جامعة الدول العربية وتكون اتحاد مالي من السودان والسنغال وظل قائما إلى أن تحطم في سنة ١٩٦٠ للأسباب التي أوضحناها . وفي عام ١٩٥٨ أنشئ اتحاد فيدرالي بين غانة وغانيا ، كما تقارب دول الوداق وكذلك الجمهوريات التي كانت تتكون منها إفريقيا الإستوائية الفرنسية . ولقد سبق للدكتور أزيكيوي للطالبة بتوحيد البلدان الواقعة في غرب إفريقيا ثم تبني الفكرة الدكتور نكروما وأخذ يدعو إليها . وحزب الاتحاد الإفريقي الذي قام سنة ١٩٥٩ من الدعوة إلى توحيد المناطق التي كانت خاضعة لفرنسا من قبل . وفي شرق القارة يتزعم توم مبيوا ونيوريري الدعوة إلى إنشاء اتحاد من كينيا وأوغندا وتنجانيقا ، ويرى البعض توسيع نطاقه بحيث يضم نياسالاند وروديسيا الشمالية وهي فكرة يؤيدها الدكتور باندا ، بذلك تنشئ دولة إفريقية كبيرة في مساحتها وعدد سكانها ومواردها فتصبح عاملا فعالا في تحرير المناطق التي ما يزال الإستعمار رابضا فيها ، وفي العمل على تصفية التفرقة العنصرية ، كما يصبح لها وزنها في السياسة الدولية .

غير أن عملية التوحيد لا بد أن تسبقها مقدمات لها أهميتها ومن ذلك التحرر الكامل بالنسبة إلى الأقاليم التي لما تحصل على استقلالها بعد مثل الجزائر وكينيا وأوغندا واتحاد إفريقية الوسطى والمستعمرات البرتغالية والمحميات الثلاث في جنوب القارة والصومال الفرنسي ، وإنهاء الوصاية الدولية على إفريقية الجنوبية الغربية ورواندا - أوروندي . ويضاف إلى ذلك التحرر الاقتصادي ، إذ طالما تظل إقتصاديات الدول الإفريقية في حالة التبعية فمن الصعب اتحادها أو توحيدها بما يخدم المصالح الإقتصادية لشعوبها . وكذلك يجب العمل على إنهاء اتفاقيات المعونة والتعاون المعقودة مع فرنسا وبذلك تسترد الجمهوريات الجديدة سيادتها الكاملة في الشؤون العسكرية والحارجية والاقتصادية وما يستتبع ذلك من تصفية القواعد العسكرية وجلاء القوات الأجنبية . وقد ضربت غينيا للثل في هذا ثم سارت على

نهجها جمهورية مالي الجديدة . وكذلك تم الاتفاق بين حكومة المغرب وحكومة الولايات المتحدة وفرنسا على تصفية القواعد العسكرية في البلاد .

والوحدة الإقليمية أياً كانت الصورة التي تتم بها تقتضي تحقيق الوحدة الوطنية داخل كل بلد على حدة ، وفي هذا المعنى تحدث هوفويه بوانيني إلى مراسل صحيفة الموند الفرنسية فقال (عدد ١١ أغسطس ١٩٦٠) إنه لا يتصور وحدة إفريقية في القمة قبل التأكد من أن الوحدة الوطنية قد تحققت في كل بلد وهذا الأمر الأخير معناه القضاء على القبلية والمصالح الإقطاعية الرجعية . إن انتشار التعليم وتطوير اللغة القومية الغالبة في كل بلد وقيام الصناعة وتعميم شبكات المواصلات ونشوء المدن كلها عوامل سوف تؤدي إلى انهيار القبلية التي لم تعد سوى خطأ تاريخياً في ظل المجتمعات الحديثة . إلا أنه لا بد من إجراءات إيجابية سريعة بحرمان الزعماء القبليين والاقطاعيين من سلطانهم السياسي والقضائي ، وتعميم الديمقراطية في مختلف المستويات من القرية فما فوقها بحيث يشترك المواطنون من الرجال والنساء في تخطيط مستقبل بلادهم وإدارة شئونهم ، وإنشاء الحكومات المركزية التي تتولى تخطيط السياسة العامة والإشراف على تنفيذها . ليس معنى هذا التركيز الشامل الذي يحول الدولة إلى يروقراطية ، وإنما معناه أنه في الوقت الذي تتولى فيه الحكومة المركزية رسم السياسة العامة وتحديد الأهداف القومية يتاح للوحدات الإدارية فرصة المشاركة الإيجابية في التخطيط والتنفيذ . ومن المتعين إعادة النظر في التقسيمات الإدارية القائمة على الاعتبارات العنصرية واللغوية وبذلك يمكن السير في طريق تحطيم العزلة القبلية والعشائرية .

ولعل من المقدمات الضرورية توثيق التعاون بين المناطق المتجاورة بإنشاء الأجهزة التي تتولى المسائل ذات الصبغة المشتركة وبخاصة في النواحي الاقتصادية والثقافية وتنسيق النظم الإدارية والسياسة الخارجية ، حتى تلمس الشعوب المنافع التي تعود عليها من وراء الارتباط الوثيق . ومن ذلك مثلاً إنشاء هيئة إقليمية عليا لأوغندا وكينيا وتنجانيقا لوضع خطط مشتركة من أجل التنمية الاقتصادية والإشراف على المواصلات وخلق منطقة نقدية واحدة وسوق مشتركة . وإعداد البرامج التعليمية المشتركة في مختلف المراحل والمستويات .

التنمية الاقتصادية

حقيقة حصلت بلدان إفريقية عدة على الاستقلال ولكن هذا الوضع الجديد يجب أن يكون وسيلة إلى الغاية الأساسية وهي العمل على تطوير اقتصادياتها من وجهة نظر الإفريقيين أنفسهم بما يؤدي إلى ارتفاع حقيقى فى مستوى حياة الشعوب .

والواقع أن العهد الاستعماري قد خلف وراءه طابعه على الاقتصاد الإفريقي . فى أكثر من ناحية . وأول ما يلفت النظر ارتباط الأخير باقتصاديات الدول الاستعمارية السابقة ، فالجمهوريات التى تحررت من فرنسا مازالت تعيش فى دائرة الفرنك فنقدها إذن مرتبط بالسياسة النقدية الفرنسية ويخضع لتطوراتها وأهدافها . والمصارف والبيوت المالية فى الأغلبية الساحقة من بلدان القارة مؤسسات أجنبية أو فروع لمؤسسات قائمة فى الدول التى كانت صاحبة السلطان ، ومعنى هذا أن السياسة المالية فى البلدان الجديدة تتحكم فيها وتوجهها المصالح المالية الأجنبية . والتجارة الخارجية والثروات المعدنية والصناعات المختلفة ملك لمصالح احتكارية أجنبية كما يتضح من البيانات التى أوردناها عن إفريقية الغربية والاستوائية (الفرنسية سابقا) والكنغو واتحاد روديسيا ونياسالاند وغانة ونيجيريا ، على سبيل المثال لا الحصر . ونستخلص من هذا أن الاقتصاد الإفريقى يكاد يكون فى حالة تبعية كاملة . بل إن هذه التبعية تمتد إلى الزراعة فى مناطق عدة حيث يملك المستوطنون البيض (والشركات الكبرى) مساحات ضخمة من الأراضى الصالحة للزراعة فى كينيا وروديسيا الجنوبية واتحاد جنوب إفريقية مثلا .

وإذا راجعنا الأرقام والبيانات الخاصة بالتجارة الخارجية لاحظنا على الفور أن الصادرات كلها أو الغالبية الساحقة منها تتمثل فى منتجات الزراعة والغابات والمناجم . ففي غانة مثلا يمثل الكاكاو ٧٠٪ من الصادرات وتليه المعادن التى بلغت صادراتها ٢٨٨٢ مليون جنيه عام ١٩٥٨ ، وبقية الصادرات من أشجار النخيل والمطاط والأخشاب . وصادرات الكونغو هى النحاس والكوبالت والماس واليورانيوم بصفة أساسية ، وثروة أوغنده القطن ، واتحاد إفريقية الوسطى النحاس والطباق ، وجنوب إفريقية الذهب والماس واليورانيوم . أما واردات معظم البلدان الإفريقية فمبارة عن السلع الاستهلاكية وبعض موارد البناء والوقود . ولعل البيانات التالية عن نيجيريا تقدم لنا صورة صادقة عن الاقتصاد الإفريقى .

المصادر (/.)

في ١٩٥٨

٥٧٧	المطاط	٢٤٩٩	زيت النخيل وملحقاته
٣٠	القصدير	٢٠٠١	الكافور
٠٣	الكولومبيت	٢٠٠٣	الفول السوداني الأرضي
٥٩	الجلود والأخشاب والموزالنج	١٩٥٨	القطن
١٠٠			

وإذن فالمشكلة الرئيسية الثانية التي تواجه الدول الجديدة اعتمادها على المنتجات الأولية وعلى محصول رثيني واحد في معظم الحالات ، مما يجعلها تحت رحمة تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية أو في الدول المتقدمة اقتصاديا بعبارة أدنى إلى الدقة .

ولقد سبق لنا ذكر متوسط الدخل في عدد من البلدان الإفريقية ومنه يتضح أن المشكلة الرئيسية الثالثة انخفاض هذا الدخل وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة .

وإذن فتطوير اقتصاديات الدول الإفريقية يتطلب :

١ - القضاء على التبعية للصالح الأجنبية .

٢ - تحقيق التوازن بين قطاعات الاقتصاد القومي وفي مقدمة ذلك الاهتمام بالصناعة في حدود الإمكانيات للتوافرة .

٣ - رفع مستوى الانتاجية وبخاصة من ناحية الزراعة ومنتجات الغابات .

ولعل تحرير الاقتصاد القومي في مقدمة ما ينبغي أن يستأثر باهتمام الدول الجديدة فلا بد أولا من قيام بنوك مركزية مملوكة للدولة حتى يتسنى للأخيرة الاشراف على الائتمان بما يحقق الصالح العام . ويجب العمل على نقل ملكية المؤسسات المالية وهافي حكمها إلى أيدي أبناء البلاد خلال فترة زمنية معينة ، سواء عن طريق التأميم السكاي أو باشتراك الدولة مع رأس المال الوطني إذا توافر بالقدر اللازم . وليس هذا الاجراء بدعة إذ لجأت إليه بلدان عدة حديثة الاستقلال ، بل في إفريقيا بالذات

صدر قانون في بداية عام ١٩٥٧ بتحصير البنوك وشركات التأمين القائمة في مصر خلال خمس سنوات . وعمدت غينيا إلى إجراء مماثل سنة ١٩٦٠ بالنسبة إلى عدد من المصارف الفرنسية .

ومن الخطورة بمكان أن تظل التجارة الخارجية في أيدي الشركات الاحتكارية الأجنبية ، ولهذا يرى الكثيرون من الاقتصاديين الأفريقيين :

١ — تشجيع إنشاء الشركات والجمعيات التعاونية التي تنتقل إليها عمليات التجارة الخارجية على أن تتم العملية خلال فترة تتراوح بين خمس وعشر سنوات . ولقد سبق أن أشرنا إلى ما طالبت به غرفة تجارة غانة في هذا الصدد . والواقع أن النظام التعاوني في ميدان التبادل يقضي على الاستغلال وفي هذا يقول سيكوتوريه (إن الروح التي تقول « من المنتج إلى المستهلك » هي الروح التي يسير بها النظام الجديد والتي يجب أن تحل مكان النظام الاستعماري في التجارة . إننا سوف نساعد الجمعيات التعاونية ونندعمها وسنضع الإيرادات تحت تصرفها كي تتمكن من زيادة نموها) (١) .

٢ — إنشاء مؤسسات عامة أو شركات للدولة الجانب الأكبر من رؤوس أموالها لتتولى تصدير المنتجات الرئيسية واستيراد السلع الأساسية اللازمة للاستهلاك الشعبي أو لأغراض التنمية الاقتصادية . وبهذا تتمشى التجارة الخارجية مع الأهداف العامة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها .

وينبغي إعادة النظر في عقود الامتياز الخاصة باستغلال الثروات المعدنية بقصد إزالة ما تتضمن من إجحاف وزيادة حصيلة الدولة عن طريق الاتاوات التي ينبغي أن تؤدي إليها . أسوة بما حدث في الشرق الأوسط بالنسبة إلى البترول . أما عن منح امتيازات جديدة فترى أن تتوسع الدولة في أعمال التنقيب والاستغلال عن طريق مؤسسات عامة تنشأ لهذا الغرض أو بالاشتراك مع رأس المال الخاص من وطني وأجنبي .

أما رفع مستوى المعيشة والقضاء على التخلف الاقتصادي وخلق اقتصاد متوازن فإن هذا يقتضي بذل الجهود من أجل استغلال الموارد الطبيعية وزيادة الانتاج إلى

(١) سيكوتوري : الشخصية الأفريقية ، ص ٦٠ .

درجة كبيرة وتنويعه . وهذه العملية تتطوى على الأخذ بأسباب التصنيع إلى أقصى الحدود والامكانيات المتاحة للبلدان الإفريقية ، إلى جانب تنويع الانتاج الزراعى . ورفع مستواه . ولما كانت العملية ضخمة ، كما أن التطور المطلوب يشتمل على نواحي التعليم والصحة العامة والمواصلات والخدمات الأخرى ، ولما كانت الموارد من المال والخبرة الفنية محدودة ، فلا بد من الأخذ بنظام التخطيط الشامل الذى يحدد الأهداف ويرسم وسائل التنفيذ ويقدر التكاليف وفترات التحقيق « إذ بدون نظام من التخطيط الشامل الذى تضطلع به الدولة فلن تتمكن هذه الدول من الخروج من دائرة تخلفها الاقتصادى »^(١) وهذا ما أدركته الجمهورية العربية المتحدة من قبل الوحدة بين مصر وسوريا وأقامت النظم اللازمة لتطبيق مبدأ التخطيط الاقتصادى . وسياسة التخطيط ليست جديدة أو بقاصرة على الدول الشيوعية وإنما طبقها بلاد عدة لم تأخذ بالنظام الاجتماعى السائد فى الاتحاد السوفيتى . إنها ضرورة تملأها الحاجة الملحة إلى إدخال تغييرات أساسية على هيكل اقتصاد البلدان للتأخرة والمتخلفة والتنمية . الإقتصادية المرسومة لا بد لنجاحها من مقومات أساسية أهمها :

أولا : للوارد المالية :

إن المهد الاستعمارى لم يشجع تكوين رأس المال الوطنى بالدرجة الكافية ، ولكن هذه العقبة يمكن التغلب عليها تدريجيا بوسائل متنوعة :

١ — تقييد الإتفاق العام والخاص بالقدر المعقول حتى لا يبدد جزء طيب من الدخل الأهلى . — كما هو الحال الآن — فى السلع والخدمات التى لا تسهم فى تطوير البلاد الاقتصادى والاجتماعى ، وبذلك يتسنى توفير نسبة طيبة من العملات الأجنبية لأغراض التنمية .

٢ — والأخذ بالمقترحات التى أوردناها بصدد الشركات الأجنبية المالية والتجارية والتعدينية لابد وأن يزيد من دخل الحكومات بما يمكنها من مواجهة أعباء التطور المنشود .

٣ — وكثير من البلدان الإفريقية الحديثة مثقلة بديون باهظة من المهد الاستعمارى . ولستنا ندعو إلى إنكارها أو عدم الوفاء بها ولكن الملاحظ أن

(١) K.M. Panikar The Afro - Asian States and Their Problems, p. 45.

الفائدة عنها مرتفعة إلى حد بعيد ، وقياسا على تجربة مصر في أواخر القرن الماضي يمكن التأكيد بأن تلك القروض التي تلتزم بأدائها الدول الإفريقية الحديثة لم تسلمها كاملة . والرأى أن تجرى المفاوضات — المصحوبة بالحزم — من أجل خفض سعر الفائدة ، وكذلك تخصيص جزء منها لإعادة استثماره في المشروعات الإنتاجية بدلا من تصديرها كلها إلى الخارج .

٤ — الاقتراض من المؤسسات الدولية المتخصصة كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، إلا أنه ينبغي زيادة موارد البنك من جهة وخفض سعر الفائدة التي يتقاضاها من جهة أخرى .

٥ — الحصول على التسهيلات الائتمانية من الدول المتقدمة بغض النظر عن النظم السائدة في الأخيرة ، وبشرط ألا تكون هذه المساعدة مفيدة أو تحمل في طياتها اعتبارات وأهدافا سياسية ، أسوة بما أقدمت عليه بلدان عدة في إفريقية وآسيا مثل الجمهورية العربية المتحدة والسودان وغانة وغينيا والهند وإندونيسيا .

٦ — وكذلك لا يجب استبعاد مساهمة رأس المال الأجنبي بشرط توجيهه إلى النواحي الإنتاجية التي تعتمد على خطة التنمية ، وأن يكون استغلالها خاضعا لرقابة الدولة . ولسنا نجد ما ينبغي أن يمنع رؤوس الأموال الأجنبية من تقبل بعض القيود ما دام غرضها الحقيقي الاستثمار ومساعدة البلدان المتخلفة على النهوض .

٧ — وثمت واجب على البلدان المنتجة للمواد الأولية في آسيا وإفريقية وأمريكا اللاتينية ألا وهو التعاون الفعال الذي يحول دون تحكم الدول الصناعية في أسعار هذه المنتجات . وبعبارة أخرى ينبغي العمل على تثبيت أسعارها في الحدود الممكنة حتى لا تكون الثغرات واسعة بينها وبين أسعار السلع الصناعية المستوردة .

(ثانيا) : الخبرة الفنية :

وهذه الناحية على أكبر جانب من الأهمية إذ لا بد من القيام بالدراسات الشاملة عن الموارد الحالية والكامنة والاحتياجات ، وتوفير العناصر التي تتولى تنفيذ الخطة ومتابعتها . ولما كانت هذه الناحية من أكبر ما تفتقر إليه البلدان الناشئة فإن الحل يتطلب إجرائين يسيران جنبا إلى جنب . أولهما المبادرة بالحصول على هذه الخبرة عن طريق المؤسسات الدولية المتخصصة ومن الدول التي تقدمها غير مشروطة أو إيفاد البعثات للتعليم والتدريب في البلدان المتقدمة :

(ثالثاً) : الجهاز الإداري :

وترى ضرورة خلق الأجهزة الإدارية الصالحة إذ بغيرها تقبّد الموارد والمعونات .
ويفسد التخطيط .

(رابعاً) : القطاع الريفي :

والمراد بهذا تضيق الفجوة التي تفصل بين القرية والمدينة بالعمل على رفع مستوى الريف بالقضاء على الإقطاع حيث يوجد ، وإدخال الأساليب الفنية الحديثة في الزراعة ، وإنشاء الصناعات المحلية ، وتوفير القوة الكهربائية والمواصلات الصالحة وبذلك تخلق سوقاً طيبة لمنتجات القطاع الصناعي وتتمى التبادل التجاري الداخلي .
ويزداد حجم الخدمات .

وهنا ننبه إلى أنه لما كان السائد في معظم البلدان الإفريقية اعتبار الأرض ملكاً للقبيلة أو الجماعة فمن الخير الإبقاء على هذا النظام وتطويره . فيجب إيجاد هيئة عليا (تتبع جهاز التخطيط المركزي) لتضع برنامج التنمية الزراعية وتراقب تنفيذه على أن يراعى في الزراعة مبدأ التخصص على أساس الاعتبارات المتصلة بطبيعة التربة وظروف المناخ وتوزيع المياه . ثم تقسم الأرض إلى وحدات كبيرة بما يسمح بتطبيق مزايا الإنتاج الكبير . وهذه الوحدات تتولى العملية الزراعية ، وتربية الحيوان ، وإقامة الصناعات المحلية ، وتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية ، وتسويق المنتجات الرئيسية . وبعد خصم جميع التكاليف والاحتياطات وأداء الضرائب المقررة ، يقسم الباقي على سكان الوحدة طبقاً لمعايير متفق عليها وحيث تسود أو توجد الملكية الخاصة فيجب وضع حد أعلى لما يجوز أن يملك الفرد الواحد ثم توزع الأراضي الزائدة عن ذلك الحد ، وإن كان البعض من الاقتصاديين يفضل أن لا تمنح للمنتفعين الجدد ملكية الرقبة . إلا أنه في حالة الملكيات الصغيرة يجب الأخذ بنظام للزارع التعاونية التي تتولى الإنتاج والتوزيع والتي تضطلع بالكثير من الخدمات الأخرى من اقتصادية واجتماعية ، على أن تكون موضع الإشراف الدقيق من جانب الدولة . كما تقدم لها الأخيرة كل ما تحتاج إليه من العون والتسهيلات .

ويرى البعض أن المقترحات التي سبق عرضها بالنسبة إلى مختلف قطاعات الاقتصاد القومي يمكن أن تكون بداية لفلسفة اشتراكية متمشية مع ظروف هذه البلدان الناشئة ودرجة التطور التي بلغتها .

التعليم

في الفصل الذي عقدناه لمناقشة عوامل اليقظة القومية في القارة - عرضنا بصورة موجزة وبلاستناد إلى البيانات الرسمية للتعليم في العهد الاستعماري وأوضحنا نواحي قصوره الرئيسية وأهمها :

١ - عدم الأخذ بمبدأ إجبارية التعليم في المرحلة الأولى منه ولذلك لم يتوافر من المدارس الأولية أو الابتدائية العدد الذي يكفي لاستيعاب جميع الأطفال الإفريقيين ممن بلغوا سن الالتحاق بالمدرسة ، الأمر الذي يجعل في مقدمة المشكلات التي تواجهها الدول التي حصلت على استقلالها السياسي غلبة الأمية على المجتمع . وإغفال تعميم التعليم كان أمراً مقصوداً خشية إثارة الوعي ضد الاستعمار والاستغلال ذلك أن الشعوب المجاهدة تعتبر في نظر الإستعمار وأتباعه أسلحاً قياداً . وتتجلى خطورة هذه المشكلة اليوم وفي الغد إذا ذكرنا أن التعليم من الدعائم القوية التي يمكن أن تقوم عليها الديمقراطية . حقيقة يعتمد نجاح الأنظمة الديمقراطية على ظروف تاريخية واقتصادية واجتماعية ، ولكن التعليم يجعل في مستطاع الشعوب المشاركة الفعالة في الحكم وهي المشاركة في مختلف المستويات والتي تعد قوام الديمقراطية لأنها تحول دون الاستغلال من جانب المصالح الكبيرة والتنظيمات السياسية التي تمثلها .

٢ - تركز العملية التعليمية وبخاصة في مرحلتها الأولية في أيدي الإرساليات الدينية ، ولهذا يلاحظ كل من يراجع الكتب المدرسية المقررة أنها تحاول التقليل من قيمة الحضارات والثقافات الوطنية بينما تعمل على تمجيد حضارة الدول ذوات السيطرة والإشادة بتفوقها وتأكيدها قوتها . وأكثر من هذا فالتعليم كان يحاول أن يشيع في نفوس التلاميذ أفكاراً وعقائد تخدم المصالح الإمبريالية . وهذا كله كان يهدف إلى خلق أجيال فقدت الصلات بتراتها القومية ، وتعاني من انعدام الثقة بنفسها وبمستقبل بلادها ، وملئمة بالمقدور ومركبات النقص . ففي الإقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة ليس بعيد ذلك العهد الذي كان ذوو الثقافة المحدودة يتحدثون في فخر عن العدالة البريطانية ، والذي كانت كتب التاريخ تصف عرابي بالتمرد على صاحب السلطان الشرعي ، وكان الاعتقاد سائداً بأن مصر بلد زراعي ويجب أن تظل كذلك لأنها تقتصر إلى مقومات التصنيع .

وفي هذه المعاني كتب سيكوتوريه يقول « كان التعليم الذي قدم لنا يسمى أساساً للاستيعاب والقضاء على شخصيتنا وصبغنا بالصبغة الغريبة . ذلك التعليم الذي قدم لنا حضارتنا وثقافتنا ومفهوماتنا الاجتماعية والفلسفية الخاصة . . . وبعبارة أخرى إنسانيتنا باعتبارها مظهراً لحياة همجية وبدائية لاتعى كثيراً ، وذلك كي يخلقوا فينا كثيراً من العقد التي تؤدي بنا إلى أن نصبح فرنسيين أكثر من الفرنسيين » (١)

٣ — إهمال التعليم الثانوي والفنى المتوسط فضلاً عن التعليم الجامعى والعالى ، فكان ذلك كله فى حدود ضيقة هدفها الأساسى تخريج فئة تقبل الوظائف الصغيرة فى الإدارة والتي تجعل أصحابها دائماً فى وضع ثانوى أى فى حالة التبعية الدائمة للأجانب الذين يشغلون للمراكز ذات المسئوليات والسلطان .

٤ — كانت الدراسة الأدبية غالبية على التعليم العالى والجامعى ، فلم يوجه الاهتمام إلى تخريج المهندسين والكيميائيين وأمثالهم حتى تظل الوظائف الفنية فى الإدارة الحكومية والشركات وقفا على المستعمرين وحتى يخلو أمام الآخرين كذلك ميدان الأعمال والمهن الحرة . ولهذا كان خريجو المعاهد العالية والكلية ينظرون إلى الوظائف الحكومية على أنها أملهم الوحيد ، وبذلك افتقروا إلى صفات المبادأة والمغامرة والاعتماد على النفس . وهذه الناحية بالغة الخطورة بالنسبة إلى الدول الإفريقية الناشئة إذ تفتقر بصورة واضحة إلى العناصر الإدارية والفنية ذات الكفاية التى تضطلع بالحكم وتطوير البلاد وبخاصة فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى .

وعلى ضوء ما تقدم يتعين على الدول الإفريقية :

(أولاً) وضع نظام لنشر التعليم العام بحيث يمكن توفيره لجميع الأطفال خلال فترة زمنية مقرر ، مع الأخذ بمبدأ الإلزام والمجانبة خلال هذه المرحلة الأولية . ومن الضرورى أن تضطلع الدولة بهذا العبء كله أو بالتعاون - لاعتبارات مادية - مع هيئات ومنظمات وطنية لاتخضع لأية مؤثرات أجنبية . ويجب العمل على محو الأمية فى صفوف البالغين عن طريق الفصول الليلية بتعبئة جهود الفئات المتعلمة فى المدن والقرى وهذا جزء من سياسة تعبئة الموارد البشرية التى لا مفر منها إذا أرادت هذه الدول أن يسير التطور بخطى سريعة وواسعة لتعويض تخلف الماضى .

(ثانياً) الاهتمام بالتعليم الثانوى على ضوء إمكانيات التعليم العالى والجامعى .

لننا نقصد تقييد الدراسة الثانوية عن طريق فرض الأعباء المالية فهذا مما يتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص المستوحى من الفلسفة الديمقراطية ، ولكننا نرى أن يكون التعليم الثانوى مجرد معبر إلى مرحلة أعلى فلا يقبل به إلا من ندرك استعدادهم للانتقال بنجاح حقيقى إلى هذه المرحلة الأعلى وإلا كانت النتيجة - إذا لم ندقق فى الاختيار - أن يغادر المدارس الثانوية عدد كبير لا تتوافر لدى أفرادها الكفاية وتمجيز المعاهد العالية عن استيعابهم . فإذا ما أوصدت أبوابها فى وجههم أحسوا بالحيرة ومرارة الإخفاق ، فهم لا يريدون العودة إلى الاشتغال بالزراعة أو العمل اليدوى ، كما لا يصلحون للأعمال الفنية والإدارية التى تتطلب مهارات خاصة .

(ثالثاً) الإكثار من المدارس الفنية المتوسطة من زراعية وصناعية وتجارية ، يلحق بها الذين يتمون المرحلة الابتدائية لكي يسهم خريجوها فى عملية التنمية . إن هذه الفئة ضرورية للبلاد المتطورة .

(رابعاً) التوسع فى إنشاء معاهد المعلمين لمختلف أنواع المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية ، وهنا لابد من العناية بها من حيث الكم والكيف لأن على مستوى الخريجين العلمى والأخلاقي يتوقف مستوى الأجيال الناشئة وبالتالي مستقبل البلاد . وفى رأينا أن تكون وظيفة التدريس مما يجتذب الصالحين لها وعن رغبة منهم واستعداد فيهم لخدمة بلادهم ، وهذا يقتضى ألا تقل كثيراً عن غيرها من المهن والوظائف الفنية المماثلة من حيث الجزاء المادى الذى ينطوى على حافز قوى .

(خامساً) الاهتمام بالتعليم العالى والجامعى على أن يراعى فيه الحاجات الحقيقية فى الحاضر والمستقبل مع المحافظة على التوازن من حيث الإقبال على المعاهد المختلفة حتى لا يصاب بعضها بتضخم يصعب فيما بعد التخلص منه . ولما كانت الدول الجديدة على أبواب نهضة شاملة تحتاج إلى أكبر عدد من الخبراء والفنيين والمتخصصين ، ولما كانت السياسة التعليمية لن تؤت ثمارها إلا بعد سنوات ، لهذا يتعين الاعتماد على إيفاد الكثير من البعث إلى المعاهد الأجنبية وعلى نطاق واسع ثم يقل تدريجاً بتطور التعليم فى الداخل .

ولكن سياسة تطوير التعليم تصطدم بعقبتين رئيسيتين ، أولاهما كثرة التكاليف المالية وهذا عنصر له أهميته إذا ذكرنا أن عملية التنمية متعددة الجوانب . ولهذا لابد أن تكون السياسة التعليمية جزءاً رئيسياً من سياسة التخطيط الشامل ، فتحدد

أهداف التعليم في كل مرحلة على ضوء أهداف البلاد وتقدر تكاليفه وتقرر وسائل التنفيذ . أما العقبة الثانية فتتمثل في اللغة . وهنا نرى من الضروري أن تكون الغاية النهائية من السياسة جمل التعليم باللغات الوطنية . إلا أنه بسبب تعدد الأخيرة ولهاجاتها داخل البلد الواحد (باستثناء الدول العربية) ، وبسبب قصورها الحالي عن مواجهة ومجاراة التقدم العلمى الحديث ، ولما كان تطويرها عملية تتطلب الكثير من الجهد والوقت ، لهذا يرى الكثيرون ضرورة الاعتماد على التدريس بإحدى اللغات الأجنبية وبخاصة في مرحلة التعليم العالى . وخلال هذه الفترة الانتقالية يبدأ التعليم باللغات الوطنية في المدارس الابتدائية ثم الثانوية والمتوسطة . على أن توضع خطة مدروسة لتطوير هذه اللغات وقد حدث شيء من هذا القليل في اتحاد جنوب إفريقيا على ما سبق لنا القول . ويمرض سيكوتوريه لهذا الموضوع فيقول « نأسف إذا كان ليس في إمكاننا في الوقت الحاضر أن نتخذ لغة من اللغات القومية الإفريقية كلغة رسمية لنا ، وإن كانت هذه المسألة الهامة تلقى الاهتمام من صفوف الإفريقيين . ونظن أنه لا يزال من الضروري أن نستخدم اللغة الفرنسية لغة رسمية ولكننا سنجعل للتربية هدفا وطنيا قوميا ، وذلك كي لا يغير استخدام اللغة الفرنسية المتواصل نوع شخصيتنا بأي حال من الأحوال ، أو يعدل قواعدها الأدبية والروحية على أية صورة من الصور ^(١) » .

ثبت بالمصادر^(١)

(١) العربية

- أقلايوس (للقدم ا. ح. شوقي) : ثورات في إفريقيا (القاهرة ١٩٦٠).
- البراوى (دكتور راشد) (١) ليبيا والوثامة البريطانية (القاهرة ١٩٥٣).
- (٢) ماو ماو - ثورة الأحرار في كينيا (القاهرة ١٩٥٢).
- (٣) النظام الاشتراكي من الناحيتين النظرية والعملية (الطبعة الثانية) (القاهرة ١٩٥٦).
- (٤) الاستعمار على مراحل الرأسالية تأليف . لينين (الطبعة الثالثة) (القاهرة ١٩٥٤).
- جنينة (الدكتور محمود سامي) : وجيز القانون الدولي العام (القاهرة ١٤٩٤).
- حسني (دكتور محمد محمد) : الاتحاد الفرنسي، الجماعة الفرنسية - (القاهرة ١٩٦٠).
- فرنسا فيما وراء البحار
- سيكوتوري : الشخصية الإفريقية .
- (ترجمة كامل صموئيل مسيحة ولمي الطيعي) (القاهرة ١٩٦٠).
- عودة (دكتور عبد الملك) : السياسة والحكم في إفريقيا (القاهرة ١٩٥٩).
- هاشم (دكتور زكي) : الأمم المتحدة (القاهرة ١٩٥٢).

(ب) الأجنبية

- Awolow (O) : Path to Nigerian Freedom (London 1947)
- Bourret (F.M) : Ghana, The Road to Independence, 1919—1957
(Oxford University Press, 1960).
- Buell (Raymond Leslie) : The Native Problem in Africa
(New York 1928)
- Clegg (Edward) : Race and Politics
Partnership in the Federation of
Rhodesia and Nyasaland (London 1958)

(١) لا يتضمن الصحف والمجلات العربية والأجنبية وعماض الأمم المتحدة (الجمعية العامة - مجلس الأمن - مجلس الوصاية الدولية) مما أشرنا إليه في الكتاب .

- Cohen (Sir Andrew) : British Policy in Changing Africa
(London 1959) .**
- Creighton (T. R. M.) The Anatomy of Partnership, South
Rhodesia and the Central African
Federation (London 1960)**
- Gunther (John) : Inside Africa (London 1955)**
- Hobson (J) : Imperialism (London 1938)**
- Hodgkin (T.L) : Political Parties in British and French
West Africa (Africa Bureau Information
Digest, August 1953).**
- Kenyatta (Jomo) : Kenya : The Land of Conflict
London 1948) .**
- Leys : A new Deal in Central Africa (edited by Colin Leys
and Cranford Pratt, London 1960) .**
- Mackenzie : Five Elections in Africa, Edited by J. M.
Mackenzie and Kenneth Robinson, London 1960.**
- Macmillan (W.M) : Africa Emergent (London 1938)**
- Mason (Philip) : Year of Decision, Rhodesia and Nyasaland
(London 1960)**
- Mboyi (T.) : The Kenya Question : An African Answer
(London 1956)**
- Marquard (Leo) : The Peoples and Policies of South
Africa (London 1960)**
- Meek (C. k) Land Law and Custom in the Colonies
(London 1946).**
- Moon (Parker Thomas) : Imperialism and World Politics
(New York 1928)**
- Padmore (George) : (1) Africa, Britain's Third Empire
(London 1949)
(2) The Gold Coast Revolution
(London 1953)**
- Panikar (K.M) : The Afro — Asian States and their
Problems (London 1959)**

— ୧୪୧ —

**Rivlin (Benjamin) : Self — determination and Dependent
Areas (International Conciliation,
January 1955)**

**The Royal Institute of International Affairs : Nigeria,
The Political and Economic Background (1960).**

Sithole (N) : African Nationalism (London 1959)

**Wood (Susan) : Kenya : The Tensions of Progress
(Institute of Race Relations, 1960)**

مَجَلَّةُ النِّبَارِ الْعَرَبِيَّةِ

العدد ١٠٠ - سنة ١٩٥٩

